

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رقم التسجيل:

الشعبة: إقتصاد التنمية

الموضوع

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

بـعـنـوان:

تدخل الدولة في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق

مداه و حدوده

تحت إشرافه

الدكتور سبتي فوزي

إعداد الطالب:

صرامة عبد الوحيد

أعضاء لجنة المناقشة:

- | | | | |
|-------|---------------|----------------------|--------------------------|
| رئيسا | جامعة قسنطينة | استاذ التعليم العالي | 1 - ا.د. دخموش العربي |
| مقررا | جامعة قسنطينة | أستاذ محاضر | 2- د. سبتي فوزي |
| عضوا | جامعة قسنطينة | استاذ التعليم العالي | 3 - ا.د. شمام عبد الوهاب |
| عضوا | جامعة سطيف | استاذ التعليم العالي | 4 - ا.د. بوهزة محمد |
| عضوا | جامعة سطيف | استاذ التعليم العالي | 5 - ا.د. عماري عمار |
| عضوا | جامعة الجزائر | استاذ التعليم العالي | 6 - ا.د. قدي عبد المجيد |

السنة الجامعية 2006/2007

شكر و عرفان

بعد الحمد و الشكر لله على التوفيق في اتمام هذه الأطروحة اتقدم بأسمى آيات الشكر
و العرفان إلى:

- الدكتور سبتي فوزي على نصائحه و ارشاداته في كل مرحلة من مراحل البحث
- الزوجة و الدكتورة صرارمة سارة على ما قدمته لي من معونة و نصح
- البروفسور Pierre KOPP بمخبر الاقتصاد العمومي بجامعة باريس 1
- كل من مد لي يد العون من قريب او بعيد لإتمام هذا البحث

المقدمة العامة:

إن إعادة صياغة دور الدولة في المجال الاقتصادي، يعتبر من أهم مميزات نهاية القرن، حيث لا يقتصر الأمر هنا على الدول ذات النظم الرأسمالية المتقدمة، ولكن أيضا على الدول النامية، وكذلك دول الكتلة الشرقية سابقا، أين تطلب الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق تحولا جذريا في وظائف الدولة. كما أظهرت التحولات الاقتصادية على المستوى العالمي تحديات جديدة، فعولمة السوق تفرض على الدولة إعادة هيكلة وظائفها، بما يتماشى مع التوجه العالمي الجديد.

وبما أن مفهوم الدولة لم يلق إجماعا بالنسبة للاقتصاديين، باعتباره يخص المجال الإيديولوجي والفلسفي، وحتى نبقى في المجال الاقتصادي، فقد ركزنا على مجموعة من المتغيرات أهمها المصلحة الخاصة و العامة. فالدولة تعمل على حل النزاعات الناتجة عن صراع المصالح، بين الأفراد بطريقة سلمية، ولذلك لا بد من الاعتراف بمجموعة من الحقوق، على كل فرد واجب احترامها. فالأسواق لا يمكن أن تعمل إلا بتوفير هذه الشروط، لأن طبيعة السوق مرتبطة بالعلاقات، التي تنشأ بين الأفراد الذين يريدون مبادلة حقوقهم على السلع والخدمات. و تلعب الدولة دورا أساسيا في حل النزاع، إذا أخل أحد الأطراف في السوق بالتزاماته.

و لا يمكن تجاهل دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث تقوم القوة العمومية بوضع القواعد التي تنظم الإنتاج والاستهلاك والتبادل، فالكثير من المشاكل الاقتصادية مرتبطة بمسألة تدخل الدولة، سواء بالنسبة لتخصيص أو توزيع الموارد، أو حل مشكل صراع المصالح القائم بين الأفراد، و المجموعات أو التنافس بين الأمم...إلخ.

وقد رأى التجاربيون ضرورة وجود دولة قوية، قادرة على توحيد السوق الداخلية (الإمارات المتفرقة)، و حمايتها من الواردات المنافسة للصناعات الناشئة، وتشجيع غزو الأسواق الخارجية، حيث كانوا يعتقدون أن وسيلة زيادة الثروة القومية هي زيادة حجم الصادرات على الواردات، وتلك هي مسؤولية الدولة.

وعكس المدرسة التجارية، رأى آدم سميث في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثورة الأمم"، أنه لا يمكن للدولة أن تمارس إلا الوظائف التي يعزف الأفراد عن القيام بها، سواء لعدم قدرتهم أو لعدم رغبتهم في ذلك، فالفرد الذي يعمل من أجل مصلحته الخاصة يساهم و دون دراية منه في المصلحة العامة. وقد اعتبر سميث الظاهرة السياسية خارجية بالنسبة للنموذج الاقتصادي.

أما النظرية الاشتراكية فتقوم على أساس مبدأ تأمين وسائل الإنتاج، حيث قام الفكر الاشتراكي على أساس أن الرأسمالية تحمل بذور فنائها من خلال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. ومن ثم فإن منع هذا الاستغلال يتحقق من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وهو ما تم تطبيقه في الاتحاد السوفيتي سابقا سنة 1917. ويعتبر أصحاب النظرية الاشتراكية أنها خالية من التناقضات، وتحقق التوافق بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج، لعدم وجود طبقات بالمجتمع. واعتبر ماركس الظاهرة السياسية داخلية بالنسبة للنموذج الاقتصادي، حيث إن تطور الأفكار والهيئات السياسية محددة بالتطور التقني لعلاقات الإنتاج، ويقدم ماركس تحليله كمنقذ متطرف للتحليل الاقتصادي التقليدي، أين تلعب فيه الدولة دورا أساسيا في الاقتصاد.

أما النظرية النيوكلاسيكية فترى الدولة، كمجموعة من الأفراد يتصرفون جماعيا، وتعتبر المصلحة العامة مجموعا للمصالح الفردية الخاصة، وقوى السوق هي التي تحدد التوازن. ولا تتدخل الدولة إلا لرفع الحواجز التقنية التي تعيق تخصيص الأمثل للموارد، ومعالجة مشكل الاحتكار، والآثار الخارجية *Les externalités*، والسلع والخدمات العمومية *Les biens publics*. إذا فدور الدولة في الاقتصاد هو دور مساعد، ومحدد بواسطة قيود السوق، كما رفض أنصار المذهب النيوكلاسيكي فكرة الدولة كمصدر وحيد للقرارات. لكن الأزمات الاقتصادية التي حدثت مع بداية القرن العشرين كأزمة 1929، والآثار التي خلفتها أنتجت فكرا اقتصاديا جديدا. فقد قام كينز بنشر كتابه عن "النظرية العامة للتشغيل الفائدة والنقود" و تحليل العوامل التي تحدد مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية، وكيفية تجنب التقلبات الظرفية، وأوضح أن الأفراد والمشروعات الخاصة يلتزمون الحذر الشديد في نفقاتهم على الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم يستقر التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل. كما أن جمود الأسعار والأجور يحول دون الوصول إلى التشغيل الكامل، وفي هذه الظروف تقوم الدولة بتكملة نقص الطلب على السلع والخدمات، وذلك من خلال السياسة الاقتصادية كأداة لمعالجة مشكل البطالة، ووسيلة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين. إذا فالنظرية الكينزية تمنح دورا هاما للدولة في النشاط الاقتصادي. والدولة هي كيان يفرض نفسه على الأفراد، وله أهداف مكملة لأهدافهم، لكن تبقى الدولة تمثل المصلحة العامة عكس ما نادى به النيوكلاسيك.

و في سنة 1971 بدأت أزمة الدولار، وتراجعت معدلات النمو، وانتشرت ظاهرة الركود التضخمي، وزيادة العجز في الميزانيات العامة، وعجزت النظرية الكينزية عن ضمان التوازن الاقتصادي العام، وفقد تدخل الدولة مبرراته لضمان الاستقرار والنمو وتحقيق التشغيل الكامل. لذلك ظهرت نظريات حديثة تدعو لعدم تدخل الدولة والعودة إلى النظام اللبرالي، وآليات السوق الحرة، التي

تقوم على المنافسة الكاملة. فقد جاءت المدرسة النقدية بقيادة **Milton Friedman**، والتي شككت في مدى صحة علاقة المضاعف الناتجة عن الزيادة الأولية في الإنفاق العام، والزيادات المتتالية في الإنتاج، وطالبت بحرية المنافسة والأسعار في الأسواق، وحصر دور الدولة في حماية هذه الحرية. ومن ثم يجب على الدولة أن تمتنع عن القيام بأي نشاط اجتماعي، حتى لا تلجأ إلى القروض العامة وزيادة الضرائب، ويجب حصر دورها في الوظائف التقليدية. ويعتبر هذا الفكر هو الذي حكم التوجهات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، ودول غرب أوروبا خلال الثمانينيات والتسعينيات.

لقد حاول آدم سميث تحديد الوظائف الأساسية للدولة في النشاط الاقتصادي، ورغم أنها تعتبر غير كاملة إلا أنها ركزت على أساسيات تدخل الدولة. و نادى بعده بيغو **A. Pigou** في كتابه "اقتصاد الرفاهية" عام 1920 إلى ضرورة تدخل تصحيحي للدولة، عندما تكون التكاليف، والأرباح الخاصة بالحساب الاقتصادي للأفراد، تختلف عن التكاليف والأرباح العامة للمجتمع. وفتح هذا المنهج الطريق في المستقبل للنظرية الحديثة للسلع العمومية **Les biens publics**، وهي السلع التي يقوم باستهلاكها أفراد المجتمع ولا يمكن أن ينتجها الأفراد، لأنه لا يمكن حرمان مستعمليها الذين لا يستطيعون تمويل هذه الخدمة. وقد قام **R. Musgrave** في كتابه "نظرية المالية العامة" سنة 1959 بتحديد ثلاث وظائف للدولة، وكان هدفه هو تكوين نظرية نموذجية للعمل الذي تقوم به الدولة عن طريق النفقات والإيرادات العامة، فقام بحصر مجالات تدخل الدولة، والتي شملت ثلاث وظائف في شكل شامل لأساس التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي للسياسة الاقتصادية وهي:

- التخصيص الأمثل للموارد: **L'allocation optimale des ressources**: يتمثل في إعداد طريقة للاستعمال الأمثل للموارد، حسب معيار باريتو **Pareto**، في كل مرة تبتعد فيها المبادلات عن هذه الأمثلية، ويعتمد على منهجية تحليل جزئية، ويحدد خمس مبررات لتدخل الدولة في تخصيص الموارد؛

- وظيفة التوزيع و إعادة توزيع الدخل والثروة، من أجل تحقيق العدالة في المجتمع؛

- وظيفة المحافظة على الاستقرار، وتتعلق بهدفين رئيسيين للدولة في تعديل الاقتصاد، وهما الوصول إلى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج واستقرار الأسعار. والطريقة التي قام بها **Musgrave** لتحديد نطاق هذه الوظيفة تتوافق مع نظرة كينز، والتي تنادي بتحفيز أو كبح الطلب الكلي "Stop and go" حسب المشكل الأساسي المطروح: أي البطالة أو التضخم.

لقد دافع النيوكلاسيك على حد أدنى لتدخل الدولة، وبالتالي حد أدنى من وظائفها، فمثلا يجب على الدولة أن تعالج الوضعيات، التي يكون فيها السوق في حالة اختلال أو في حالة السلع العمومية، أو الآثار الخارجية *Les externalité* . وكذلك يجب على الدولة أن تضمن استمرارية الطابع التنافسي للسوق، ومحاربة كل أنواع الاحتكار بقدر الإمكان، فبالنسبة للنيوكلاسيك يمثل الطابع التنافسي الوضعية المثلى للمستهلك بسبب القضاء على الربح الفائض *Le surprofit* ، وقد عالج هذه الوضعية عدة كتاب مثل **Haberger** ، حيث قاموا بدراسة الحالات التي يكون فيها الاحتكار مقبولا، وكيفية تعامل الدولة معه.

كما أن مدرسة شيكاغو ترى أنه إذا كان هناك أفضلية تنافسية لمؤسسة ما، فهو الدليل على نجاحها، وما على الدولة إلا أن تزيل كل الحواجز، التي تعيق دخول مؤسسات جديدة. وكذلك يجب على الدولة أن تضمن حد أدنى للدخل، حيث قام كل من *Arrow* و *Debreu* بتبيان أنه للوصول إلى التوازن العام في اقتصاد تنافسي، لا بد أن تكون دالة الطلب والعرض مستمرة، وعليه لا بد أن يكون لكل فرد دخل أدنى.

و يرى مؤيدو تدخل الدولة وأبرزهم مفكري التيار الكينزي، أن فعالية الإنعاش الاقتصادي تعتمد على المضاعف الكينزي بمختلف أنواعه، وهذا إما بزيادة النفقات وبالتالي نتكلم عن إنعاش بالموازنة، وفي هذه الحالة يجب مراعاة الأثر العكسي للديون العمومية، أو الإنعاش بواسطة الجباية، والذي يعتبر أحد أهم الوسائل، بالإضافة إلى السياسة النقدية.

إن التباين النظري بين النيوكلاسيك و الكينزيين منذ الثلاثينات حول تدخل الدولة كانت له مكانة هامة في كتابات رواد المدرستين، كما أن النقداويين والكلاسيك الجدد يؤيدون فكرة فعالية اليد الخفية، وبالتالي الرجوع إلى حد أدنى من الوظائف تقوم بها الدولة لخدمة السوق، بينما تلاميذ كينز دافعوا عن فكرة الدولة الراعية *L'Etat providence*، وهذا لاقتناعهم بعدم فعالية اليد الخفية. والملاحظ أن كل رأي فرضته ظروف اقتصادية معينة.

وقد شهدت سنوات التسعينيات تحول بلدان أوروبا الشرقية والوسطى ودول الاتحاد السوفيتي سابقا إلى اقتصاد السوق، كما سبقتها في الثمانينات تبني الصين لمنهج اقتصاد السوق الاشتراكي، و تبعتهم في ذلك معظم البلدان التي كانت تتبنى منهج الاقتصاد المخطط المركزي، ومنها الجزائر، وقد أثر ذلك كثيرا على دور الدولة في الاقتصاد.

وفي ظل هذا الصراع الفكري وتطور الأحداث نقوم بطرح السؤال التالي:

- ما هو الدور الذي تلعبه الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق ؟

هذا السؤال يمكن تحليله إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- 1- ما هي الدولة، وما هي أسباب وجودها وما هي وظائفها الاقتصادية ؟
 - 2- ما هو السوق وهل له نقائص، و كيف تتدخل الدولة لعلاج هذه النقائص ؟
 - 3- لماذا الانتقال إلى اقتصاد السوق، وهل اقتصاد السوق حتمية لا مفر منها ؟
 - 4- ما الدور الذي لعبته الدولة في الانتقال إلى اقتصاد السوق في بعض تجارب دول العالم ؟
 - 5- ما الدور الذي لعبته الدولة في الانتقال إلى اقتصاد السوق بالنسبة للجزائر ؟
- وإذ نطرح هذه التساؤلات، فإننا نضع مجموعة من الفرضيات، نحاول اختبارها في بحثنا هذا ونقوم من خلالها بتحديد إطار الدراسة ، هذه الفرضيات تتمثل فيما يلي:

1- تعتبر الدولة كعقد اجتماعي تحكمه مصالح الأفراد، يمكن أن يعدل أو يغير لكن لا يمكن إلغاؤه؛

2- يعتبر السوق أكثر كفاءة من الدولة في إشباع الحاجات، وتخصيص الموارد، لكنه يحمل نقائص تقوم هذه الأخيرة بمعالجتها؛

3- تؤدي ظاهرة العولمة إلى الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد؛

4- إن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، تقوم بالتخفيض من تدخل الدولة كما وكيفا، أي أن مرحلة الانتقال تعرف تنازل الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

5- الانتقال إلى اقتصاد السوق هي عملية طويلة المدى، تحكمها عدة متغيرات، وتختلف من دولة لأخرى أي عدم وجود وصفة سحرية لكل الحالات.

6- يجب أن يرافق عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تغييرا في النظام السياسي، والذي يلعب دورا هاما في تقدم الإصلاحات.

7- إن عملية الانتقال في الجزائر تتطلب تكوين مؤسسات مجتمع السوق.

و يمكن تقسيم أسباب اختيارنا للموضوع إلى قسمين:

- أسباب شخصية: وتتمثل في أن هذا الموضوع طرح علينا كطلبة في مسابقة الماجستير بجامعة الجزائر سنة 1995، منذ ذلك الحين والموضوع جلب اهتمامي حتى سنحت لي الفرصة بتناوله في هذا المستوى من البحث الأكاديمي؛

- وأسباب موضوعية: تتمثل في أن الموضوع أصبح حديث الساعة، والجزائر وإن تقدمت أشواطاً في الإصلاحات، وتقدمت خطوات كبيرة إلى اقتصاد السوق، لكن مازال أمامها عدة تحديات مثل خصوصية المؤسسات العمومية الكبيرة، وتحرير المبادرة الخاصة، وإزالة العراقيل البيروقراطية، وكذلك المحافظة على جو المنافسة السائد في السوق. كل هذه الأسباب دفعتني إلى اختيار هذا البحث.

بالنظر لطبيعة الموضوع ارتأينا في بحثنا هذا إتباع مجموعة من المناهج العلمية وهذا للإحاطة أكثر بالموضوع، هذه المناهج تتمثل في:

- المنهج التاريخي: فتطور دور الدولة مر بعدة مراحل، حتى أنها لم تأخذ شكلها الحديث، إلا بعد أن مرت بمراحل مختلفة، وهو ما يؤدي بنا إلى التطرق لتطور هذه الظاهرة عبر التاريخ.
 - المنهج الوصفي: حيث نقوم بوصف المرحلة الانتقالية، وتدخّل الدولة فيها.
 - المنهج التحليلي: حيث نقوم بتحليل ظاهرة الدولة، والسوق وكذلك المرحلة الانتقالية، ثم الربط بينها، واستخراج أهم المتغيرات التي تحكم هذه الظواهر.
 - منهج دراسة الحالة: و نقوم بدراسة نماذج من تجارب الدول، التي مرت بمرحلة انتقالية ومقارنتها بحالة الجزائر، وهذا لاستخراج الدروس والعبر.
- يهدف حصر الدراسة لتكون أكثر أكاديمية، حاولنا التركيز في تناولنا لظاهرة الدولة على المنظور الاقتصادي، وتقادينا التطرق إليها من الجانب الفلسفي، والسياسي، والقانوني، والاجتماعي، حيث نعلم أن كل هذه التخصصات، تتناول ظاهرة الدولة بإسهاب، كما ركزنا على التحليل النظري لدور الدولة في الاقتصاد، وفي دراسة الحالة تم تحديد البحث، مكانياً بدراسة بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، و زمانياً ركزنا في دراستنا على فترة المرحلة الانتقالية، والممتدة عادة خلال التسعينيات.

إن بحثنا هذا يفتح آفاق متعددة، و واسعة لمواصلة الدراسة، ولإعداد بحوث أخرى مثل دراسة سلوك الجماعات الضاغطة، دراسة الانتخابات وتأثيرها على العقد الاجتماعي، ودور الدولة، دراسات لما بعد العولمة...إلخ.

لقد حاولنا تناول الموضوع من عدة جوانب، منطلقين من تحليلنا لعنوان الدراسة، فكان لا بد من التطرق للدولة، وللسوق وللمرحلة الانتقالية، ودراسة تجارب البلدان، وتغيير دور الدولة فيها، ومقارنتها مع حالة الجزائر، ولهذا قسمنا بحثنا هذا إلى ثمانية فصول كما يلي:

ففي الفصل الأول تم التطرق لظاهرة الدولة، وتحليلها من منظور اقتصادي، ودراسة أسباب وجودها وتطورها.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه السوق، عن طريق القيام بتعريفه، وتحديد مكوناته، وأشكاله وخلصنا إلى دراسة اقتصاد السوق.

أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه لنقائص السوق، أي أين يفشل في تحقيقه لرفاهية الأفراد والمجتمع، وتناولنا أهم الظواهر التي قام المفكرون الاقتصاديون بتحليلها، وتحديد أهمية دور الدولة فيها.

أما الفصل الرابع والذي يتناول وظائف الدولة، فتم تأخيرها حتى نتناول الفصول الثلاثة الأولى: أي مفهوم الدولة، ومفهوم السوق، ثم النقائص التي يحملها السوق لتتدخل الدولة في الاقتصاد، ومن ثم تحديد هذه الوظائف، وهي ثلاثة وظائف أساسية، وكل وظيفة جديدة إلا وتصدر منها. لكن ارتأينا فصل وظيفتي محاربة الفقر، وحماية البيئة، نظرا لأهمية هاتين الوظيفتين في الوقت الحالي، ولتسليط الضوء أكثر عليهما.

وفي الفصل الخامس حاولنا تكملة بعض جوانب علاقة الدولة بالسوق، والتي لم تشملها الفصول السابقة وهذا لتكتمل الدراسة النظرية قبل التطرق إلى المرحلة الانتقالية.

في الفصل السادس كان لابد من دراسة المرحلة الانتقالية بإسهاب، بالتطرق لمفهومها، وتحليلها، واستخراج عوامل نجاحها، ومن ثم النتائج والتحديات.

أما الفصل السابع فقد تم فيه تناول تجارب بعض البلدان التي مرت بمرحلة انتقالية، وقد بدأنا بدول أوروبا الشرقية، باعتبارها أهم التجارب وثم تناولها جملة واحدة، لما تكتسبه تجاربها من تشابه واختلافات. ثم تناولنا تجربة الصين، ليس فقط باعتبارها تمثل إحدى دول قارة آسيا، ولكنها تعتبر كتجربة رائدة ومثال للنجاح. أما عن دول أمريكا اللاتينية فقد تناولنا كوبا، وسبب ذلك يعود لكونها تتقدم بالإصلاحات خطوة، وتراجع خطوتين، فأردنا تبيان أهمية الإجماع السياسي كأحد متغيرات الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقبل التطرق لحالة الجزائر تم تناول تجربة دول شمال أفريقيا، باعتبارها الأقرب لها، ولهذا تم التركيز على مصر، والمغرب، وتونس، والتي تقترب اقتصادياتها من الاقتصاد الجزائري.

في الفصل الثامن والأخير تم فيه التطرق لحالة الجزائر، بدراسة المرحلة الانتقالية والتركيز على دور الدولة في تثبيت الاقتصاد، ودعم القطاع الخاص، وتغيير هيكل الإنفاق وحجمه.

الفصل الأول النظرية الاقتصادية للدولة

مقدمة

1. تعريف الدولة ومميزاتها
2. علاقة الدولة بالفرد الحق والملكية
3. النظريات المبررة لوجود الدولة
4. النظريات المفسرة لنشأة الدولة وتطورها
5. الدولة في الأفكار الاقتصادية

خاتمة الفصل

مقدمة:

يعتبر علم الاقتصاد أحد أهم فروع العلوم الاجتماعية، فهو يهتم بسلوك الفرد للوصول إلى أهدافه سواء كان السلوك فردياً أو جماعياً . وتقودنا دراسة سلوك الجماعات عن طريق نظرية المؤسسات إلى دراسة الدولة. ولقد عالج الاقتصاد مجالات مختلفة مثل الإنتاج، الاستهلاك والتوزيع داخل إقليم الدولة، كما درس وظائفها و مبررات وجودها عن طريق دراسة عرض وطلب السلع العمومية والتي تعتبر احد أهم أسباب وجودها. وأول من بحث في أمور الدولة هم الفلاسفة حيث كانت الكتابات مقتصرة عليهم، ولكن في القرون الأخيرة اهتم بهذا الميدان كل من السياسيين وعلماء الاجتماع والقانون، وبقيت العلوم الاقتصادية كأحد أهم أقطاب العلوم الإنسانية بعيدة عن هذا المجال. لكن في السنوات القليلة الماضية بدا بعض الاهتمام من طرف الاقتصاديين يقتصر على الدولة ونظام الحكم (مدرسة الخيارات العامة) *l'école des choix publics* وهذا من وجهة نظر اقتصادية، ولذلك سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الدولة بتعريفها ودراسة خصائصها وتطورها، معتمدين على الآراء والنظريات الاقتصادية.

1- تعريف الدولة ومميزاتها

قبل التطرق إلى تعريف الدولة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق أو دور الدولة في الاقتصاد بصفة عامة. يجب أولاً تعريف هذه الهيئة والإحاطة بمختلف المفاهيم المستنبطة من هذا المصطلح. ونظراً للعدد الكبير من الآراء التي حاولت تعريف الدولة سنحاول تقليص التعريفات إلى مفهومين: مفهوم عضوي ومفهوم وظيفي بالإضافة إلى مفاهيم أخرى مثل الحكومة والأمة.

1.1. المفهوم العضوي للدولة:

وتتطرق هذه التعاريف إلى مكونات الدولة حيث يرى ميكيافيلي **Machiavel** أن مفهوم الدولة يشمل الإقليم والحكومة والأمير والحاكم والشعب، ويرجع لميكيافيلي الفضل الكبير في تعميم مصطلح الدولة « Etat » حيث بين كيفية تأثير رجال الدولة المفكرين على الفلاسفة. ولقد ارتبط مصطلح الدولة كثيراً بكلمة جمهورية République والمأخوذة من الكلمة الإغريقية Res publica، والتي تعني شيء عام Chose publique أما في اللغة اللاتينية فلا نجد كلمة مرادفة للدولة. وقد استعمل الرومان الصيغة التالية: « Senatus PoPulusque Romanus » أي مجلس الشيوخ والشعب الروماني، فالاتفاقات التي أبرمها الرومان كانت تتم دائماً باسم مجلس الشيوخ والشعب الروماني، كما أن كلمة Raison « d'état » يعود إنشاؤها إلى ميكيافيلي حيث أنها مستوحاة من الإيطالية: « Rigione di stato »¹ ويعرفها واقرن **Wagner.A**² على أنها ما نسميه الهياكل الإدارية المستقلة، لهم وظائف يؤدونها من أجل حياة الأمة، بصفتهم يمثلون الاقتصاد العمومي أو وحدات اقتصادية إجبارية، ولأداء مهامهم على أحسن وجه فهم بحاجة و بصفة منتظمة إلى وسائل إنتاج أي قوة العمل و رأس مال من أجل إنتاج مختلف الخدمات التي تطلب من الدولة.

أما جيمس بشانن **J. Buchanan** و في دراسته للمالية العامة يعتبر أن تعريف الدولة هو من محض المجال السياسي ولكن يعطي تعريفاً بسيطاً لا يفرق فيه جيداً بين الدولة والحكومة حيث يقول يمكن اعتبار الدولة على أنها شيء موحد وبطريقة أخرى تعتبر الحكومة شخص معنوي يشبه مجموعة من رجال الأعمال المنتخبين لتسيير هيئة اقتصادية ويرجع في تعريفه هذا إلى المفهوم العضوي للحكومة حيث أن القرارات الحكومية تشبه القرارات الفردية³.

¹ Jean Meyer , le poids de l'Etat , PUF, Paris,1983, pp.41-42

² A Wagner, traité de la science des finances , traduit par henry vouters édit. V. Giard & E. Brière, Paris 1909, p.07

³ James. M. Buchanan, The Public Finances, edit. Revised, USA.1965, P12

ويعرفها رالف ميلباند **R. Miliband** على أنها تركز على مجموعة من الهيئات المعنية والتي تمثل مجتمعة حقيقتها والتفاعل فيما بينها يمثل ما يسمى بنظام الدولة¹. ويرى ميلباند أنه عند مساواة الحكومة بالدولة فإننا نلاحظ بين طبيعة وسلطة الدولة لأن الحكومة تعمل لصالح الدولة فهناك مجموعة من المؤسسات كالحكومة، الجيش، الشرطة... الخ، هي من تكون الدولة كما يرى أن قوة الدولة تكمن في الأشخاص الذين يحتلون المناصب العليا من الرئيس، رئيس الحكومة، الوزراء، قادة الجيش، قضاة المحكمة العليا... الخ.

ويعرفها آدامس **Robert, Mc. Adams** على أنها تنظيم سلمي وفقا لمعايير سياسة وإقليمية عوض المعايير الأسرية أو منظمة وفقا لعلاقات أخرى².

ويعرفها ماهر ظاهر بطرس على أنها "السلطة السياسية والقانون المنظم وهي مجموعة من المؤسسات والأنظمة القانونية تمتلك سلطة الإكراه ومشروعيتها ويفرق الكاتب بين السياسة والاقتصاد، فالسياسة تعني السلطة وحق القيادة واستخدام سلطة الإكراه أما الاقتصاد فيعني البحث عن الربح وتحقيق العائد وهذا بضمان حرية التبادل في السوق³

ويرى **Jean Meyer** أن مفهوم الدولة ارتبط عبر الزمن بشخص الأمير وتارة بأشياء أخرى، فالدولة إقليم يسكنه شعب، ممثلة في شخص طبيعي هو الملك أو شخصية معنوية ممثلة في الجمهورية والتي تجسدت فيما بعد في العلم **Drapeau** وتسير من طرف حكومة بأشكال مختلفة، ومنظمة بواسطة إدارة⁴.

ويعرفها **D. Whynes et R. Bowles** على أنها جمعية أفراد تحترم القواعد الاجتماعية المعدة والمفروضة من طرف الحاكم أو المقرر الاجتماعي⁵.

ويشبهه **Frédéric Teulon** الدولة بالشخص له السلطة على فعل أو على شيء ما كما يرى أن كلمة دولة لها وضوح بديهي وشخصي و تخفي أحيانا صيغ فارغة من المعنى مثل الدولة الطفيلية أو الدولة المركزية أو الحامية. الخ، وفي بعض الأحيان تعتبر الدولة شيء دون أن يكون هناك تناقض مع قدرتها على الفعل حيث يمكن طلب أكثر أو أقل دولة، أو طلب تحديثها أو إصلاحها وبالتالي كل هذه الصيغ تمثل شعارات دون أن تشكل تعريف كامل للدولة. كما يرى **Teulon** أن المفهوم القانوني

¹ Dwayne Ward, , Toward a Critical political economics , édit. Good year publishing company California, 1977. p199

² IBID p199

³ ماهر ظاهر بطرس. "دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق" دار النهضة العربية للنشر القاير 1995. ص 4

⁴ Jean Meyer, OP. Cit. P42

⁵ David Whynes et Roger Bowles, , La théorie économique de l'Etat , édit. Universitaire, paris 1986. p22

للدولة يعرفها على مستوى العلاقات الخارجية على أنها موضوع حق, كأن يقال سيادة وطنية وعلى المستوى الداخلي على أنها كيان مستقل يملك جملة من الصلاحيات كاستعمال شرعي للإكراه المادي أو حق اقتطاع الضرائب... الخ. والدولة منظمة حسب التدرج السلمي فنجد الحكومة في الأعلى والتي تراقب الإدارة المكونة من موظفين مرتبين حسب التدرج الهرمي وإذا كان النظام ديمقراطيا يتم توجيه الجهاز التنفيذي ومراقبته من طرف ممثلي الشعب¹.

2.1. المفهوم الوظيفي للدولة

وتنصب هذه التعاريف على دورها و وظائفها كمحاولة للإحاطة بمفهومها حيث يعرفها **Wagner** في كتابه أساسيات في الاقتصاد السياسي على أن الدولة لا تمثل فقط إدارة عمومية تقوم ببعض الوظائف حتى المادية مثل استغلال السكة الحديدية ولكن تعتبر أيضا عامل تنمية وإتقان².

كما يعرفها والرس **Léon Walras** على أنها العون الطبيعي والضروري لإرساء الشروط الاجتماعية العامة, كما أن تعريف الدولة يمثل مجموع الأشخاص المعنويين والهادفين على تحقيق التعاون فيما بينهم. ويعرف والراس الشروط الاجتماعية العامة على أنها تجريد الأفراد الذين تتكون منهم وبعبارة أخرى هي الوسط الاجتماعي للنشاط الفردي³.

ويعرفها **Lawrence Krader** على أن لها دور توجيه لحياة الأفراد مع تمركز السلطة الاجتماعية في يد مجموعة من الأفراد.

وطبقا لـ **Krader** فإن الدولة نجدها فقط في بعض المجتمعات ويمكن تجسيدها في الحكومة ومن ثم تفرقتها عن المجتمع وهي مركز السلطات العليا لتنظيم المجتمع داخل حدود إقليم معين. كما يرى أن الدولة تتجاوز الحكومة لكنها تبقى مرتبطة بها وهناك مؤسسات هامة كالجامعات الخاصة فهي جزء من الدولة وهيئات أخرى تعمل بالتعاون مع الحكومة⁴.

ويعرفها **Max Weber** على أنها علاقة سيطرة للإنسان على أخيه الإنسان مبنية على وسائل عنف شرعية⁵.

كما يعرفها أيضا على أنها الهيئة التي تحتكر صفة الإكراه الشرعي على مستوى إقليم معين¹.

¹ Frédéric Teulon, L'Etat et la politique économique, PUF.Paris, 1998. p 6

² A Wagner, les fondements de l'économie politique, traduit par Leon Polaek, edit, V.Gerardet E.Briere,Paris,1904. p 86

³ Leon Walras, Etudes d'économie sociale théorie de la répartition de la richesse, édit. rouge libraire Lausanne 1896. p 153

⁴ Dwayne Ward. Op.cit. P 199

⁵ Roger Frydman et autres, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, T1 2^{ème} édit. Economica, Paris, 1988.p205

وإذا كان دوركايم **Durkheim** يرى أنه كلما كانت الدولة قوية كلما كان الفرد محترما وقد اعتبر الدولة كأحد المفاهيم الأكثر غموضاً². فإن هيغل **Hegel** يرى أن الدولة لا توجد من أجل المواطنين، إنها الهدف وهم الوسائل ولكن العلاقة هنا بين الهدف والوسيلة لا توافق الحقيقة لأن الدولة ليست مجردة في مواجهتها للأفراد³.

كما يعرفها هيوم **D. Hume** على أنها وسيلة في يد مجموعة من الأفراد يستعملونها من أجل تحسين وضعيتهم⁴.

ويعرف ماركس **Marx** الدولة على أنها أداة في يد الطبقة الحاكمة للسيطرة على باقي الطبقات أي المضطهدة بحيث تقوم الدولة بحماية الطبقة المالكة ففي كتابه بيان الحزب الشيوعي يقول: "عن السلطة السياسية هي سلطة منظمة لطبقة بهدف اضطهاد أخرى" ويعرف ماركس الطبقة على أنها تجمع منظم له مصالح مشتركة فإذا لم تجتمع المصالح في المجموعة لا يمكن القول عنها أنها طبقة⁵.

كما يرى ماركس إمكانية أن تكون الدولة حيادية أثناء صراع الطبقات وإذا ما انتهى الصراع فإن الدولة تفقد سبب وجودها وهو ما تبناه أيضا انجلز **Engels** كما أن الإنتاج سوف يتركز في أيدي الأفراد مجتمعين، وتفقد السلطة العمومية طابعها السياسي و تتحد الطبقة العاملة Proletariat أثناء مواجهتها الطبقة البرجوازية لتصبح هي السائدة ومن ثم تلغى علاقات الإنتاج القديمة و بعد انتهاء الصراع تصبح هناك طبقة واحدة ويفسح المجال للاتحاد ومن ثم الازدهار⁶.

ولذلك يرى لينين أن الدولة لا تلغى ولكن تضمحل وتختفي تدريجياً⁷ ويوافق ماركس في الرأي كل من:

- شومبيتر **Shumpetre** حيث يرى في كتابه *La crise de l'état fiscal* أن أساس قيام الدولة يعتمد على سيطرة الطبقات⁸
- جيمس أكنور **Jeams O'connor** والذي يرى أن الدولة عبارة عن هيكل من الهيئات والجمعيات والتي تجمع بين وظيفتين متناقضتين أهمهما هي مساعدة المالكين لوسائل الإنتاج لتحقيق الربح.
- غالبرايت **Galbraith** والذي يرى أن الدولة مسخرة لتعمل لصالح طبقة اقتصادية

¹ Alain Wolfelsperger , Economie publique , PUF. Paris 1995. p17

² Roger Frydman et autres Op. cit. p206

³ Jean Meyer Op. Cit. p35

⁴ David Whynes. R. Bowles. Op. Cit. P35

⁵ Mancur olson , Logique de l'action collective , traduit par Mariolevi, PUF,1978. P130

⁶ Dmitri George La Vroff , Les grandes étapes de la pensée Politique, 2^{ème} édit Dalloz 1999. P443

⁷ Jean Meyer. Op. Cit. P36

⁸ Roger Frydman, Op. Cit P205

واجتماعية عليا ولكنه يدافع على أن أهم أهداف الدولة هو إعادة توزيع الدخل¹.

أما برودون **Proudhon** فيرى أن الدولة هي أحد أهم المصادر الرئيسية لتهميش الأفراد بينما يرى **Jean Meyer** أن الدولة في القرن العشرين مكلفة بحل المشاكل المستعصية².

ويرى **Frédéric Teulon** أن الدولة هيئة محتكرة للقوة المسلحة ولها سلطة من القوانين فهذه الهيئة لها سلطة داخل إقليمها والشعب داخل هذا الإقليم يسمى أمة، كما أن الدولة مكلفة بإيجاد حلول للصراعات التي يواجهها المجتمع ويرى أيضا أن الدولة هي التمثيل القانوني للأمة. فالدولة تعتبر شخص معنوي وهي مكلفة بوضع السياسات الاقتصادية وتعرف كذلك بهيأتها مثل الحكومة والوزارات والبرلمان... الخ، كما تعتبر الإدارات النظرة الموسعة للدولة³.

3.1. تعريف الحكومة:

يعرفها **jean Jacques Laffont** بأنها مجموعة من السياسيين الذين يتحكمون في جهاز الدولة فيستعملون موظفي الإدارات المركزية والجماعات المحلية وعمال المؤسسات العمومية أي بعبارة أخرى كل موظف لدى الدولة لتنفيذ سياساتهم⁴.

كما تعرف الحكومة في المحاسبة القومية على أنها أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة. والوظائف الرئيسية للحكومة إذا نظر إليها كوحدات مؤسسية هو أن تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع أو لفرادى الأسر المعيشية وتمويل توفيرها من الضرائب والإيرادات الأخرى و إعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التحويل والاشتغال بالإنتاج غير السوقي⁵.

إذا فالحكومة عبارة عن جهاز إداري يتكون من مجموعة من السياسيين يتولون تسيير هياكل الدولة مهمتهم توفير السلع والخدمات للمجتمع من جهة ومن جهة أخرى توفير الأموال اللازمة من اقتطاعات ضريبية لضمان تزويد المجتمع بهذه السلع والخدمات.

4.1. تعريف الأمة: يعرفها **Ernest Renau** على أنها نفس، مبدأ روحي، إنتاج جهد، تضحيات

وإخلاص لماضي طويل مع وجود مجد مشترك في الماضي وإرادة مشتركة في الحاضر وقيام الجميع بإنجازات مشتركة وإرادة لفعل أكثر وتعتبر تلك في الشروط الأساسية للأمة.

¹ Dwayne Ward, Op. Cit P200

² Jean Meyer OP. Cit P37

³ F. Teulon. OP. Cit. P06

⁴ Jean Jacques Laffont , L'Etat et la Gestion Publique , acte du colloque du 16 Décembre 1999, P121

⁵ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص 09

ويرى **Yves Crozet** أن مفهوم الأمة يختلف من دولة لأخرى فمثلا مفهومها لدى الألمان بأن الانتماء للأمة الألمانية يكون بتوفر رابطة الدم أو أن يكون الأب ألماني والأم ألمانية بينما الانتماء إلى الأمة الفرنسية فهو مرتبط بالأرض أو يكفي أن يكون الفرد مولود على الأرض الفرنسية كما أن الزواج بفرنسية يعطي الحق في اكتساب الجنسية كما أن الأمة لا تنشأ بالقانون أو بواسطة قرار سلطوي مثل ما حصل في بعض البلدان الإفريقية التي أنشأها الاستعمار والتي تعاني من مشاكل كبيرة بسبب ذلك¹.

5.1. مميزات الدولة:

تتميز الدولة بثلاث مميزات:

- تستعمل الدولة سلطة الإكراه الشرعية في تعاملها مع باقي الأعوان سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين عموميين أو خواص, وهذه القيود معرفة جيدا وتستعمل بطريقة شرعية ومنظمة ولا تكون فجائية, وبالتالي يمكن القول أن سلطة الإكراه الشرعي هي التي تميز الدولة؛

- يجب أن تكون الدولة هي الهيئة الوحيدة التي تحوز سلطة الإكراه. وحتى لو كان هناك مجموعات يمارسون بعض الضغوط على البعض الآخر أو حتى على الدولة و لكن ذلك يفتقد الى الشرعية لذلك تقوم الدولة بمحاربتهم وقمعهم لتحكرك حق ممارسة هذه السلطة *La contrainte légitime*؛

- تقوم الدولة ومن خلال الميزتين السابقتين بضمان النظام في المجتمع, ورغم أنه يمكن أن يكون لها نشاطات متنوعة لكن الوظيفة الأساسية والتي نجدها فقط في الهيئات تتمتع بسيادة الدولة هي ضمان النظام, ويعني ذلك حل جميع النزاعات بين الأفراد بصفة سليمة لهذا لا بد أن يكون كل فرد على دراية بجميع حقوقه وبالطرق التي يمكنه من خلالها والتي توفرها له الدولة للمطالبة بحقوقه² ومنها الحق في الملكية.

2- علاقة الدولة بالفرد, الحق والملكية

1.2. الدولة والفرد:

إن تنظيم علاقات الأفراد واحترام الحقوق وخاصة حقوق الملكية منها يعتبر من أهم وظائفها بل أساس وجودها, لهذا لا بد من التطرق للعلاقة التي تربط الدولة بهم. يفرق والرس بين سلوك الشخص بمفرده وسلوكه جماعيا ضمن هياكل الدولة *Agis en corps d'état* للقيام بمهامه فتمنح له حرية المبادرة

¹ Yves Crozet , analyse économique de l'Etat , Armand colin 2^{ème} édit. 1997. P 53

² Alain Wolfelsperger, économie publique. Op. Cit P17

الفردية من أجل تحسين أو المحافظة على مكانته وتمنح المبادرة للدولة من أجل المحافظة أو تحسين الشروط الاجتماعية العامة.

ويقول والرس أن الأفراد يتصرفون فرديا في المجالات التي يجب أن يكون سلوكهم فيها جماعيا ويتصرفون جماعيا أين يكون سلوكهم فردي، فالفرد يتدخل في تكوين والمحافظة على الأوضاع الاجتماعية العامة، وتتدخل الدولة من أجل تحسين أو المحافظة على أوضاع الأفراد. ومن ثم فالفرد يستفيد من الأوضاع الاجتماعية العامة التي قامت الدولة بضمانها والدولة تستفيد من الأوضاع التي وصل إليها الأفراد أنفسهم.

ويشبه والرس المجتمع بالجيش ولكن عوض أن يقوم بالهدم والقتل فهو يقوم بالحفاظ على السلم والبناء وعوض أن يكون في طاعة عمياء لأوامر قادته فهو يعين قادته وينظم تحركاتهم. ويشبه الفرد في المجتمع بالجندي في الجيش فهو لا يعني شيئا لوحده ونصف قيمته تعطى له الجماعة التي يمثل عنصرها فيها. ولا يمكن أن يوجد مجتمع دون فرد ولا جيش دون جند.

ومن ثم فإن الفرد لا يمكن أن يقوم بمهامه دون أن يكون وسط مجتمع ولا يمكن أن نجد أفراد نشطين ومنتجين دون أن يكون هناك تنظيم اجتماعي جيد. فالدولة ليست مجرد مجموعة من الأفراد كذلك الجيش ليس مجرد مجموعة من الجنود وإن مصلحة الدولة ليست فقط مصلحة كل الأفراد مثل أن مصلحة الجيش ليست فقط مصلحة الجنود. فالجيش موجود قبل أقدم جندي وسيبقى بعد أن يتقاعد اصغر جندي، كذلك الدولة فلها وجود قبل وبعد كل الأفراد المكونين للمجتمع. فالدولة لما تفرض القوانين وتطبقهم، ولما تشق الطريق وتبني المكتبات والجامعات فهي تتصرف لفائدة كل أفراد المجتمع سواء الأحياء الموجودين حاليا أو الذين سيولدون فيما بعد. وبالتالي فالفرد والدولة هما نوعين اجتماعيين متعادلين والحق الطبيعي للدولة يعادل الحق الطبيعي للفرد. فإذا كانت الحرية تمثل الحق الطبيعي للفرد فإن السلطة تمثل الحق الطبيعي للدولة والمصالحة بينهما هي فقط التي ينتج عنها مصطلح نظام *Ordre* وأن المساواة هي حق طبيعي للفرد وأن المصالحة بينهما أي المساواة وعدم المساواة هو من يحل مشكلة العدالة. وبالتالي يتم تحديد الخط الفاصل بين المبادرة الفردية أي الحرية ومجال سلطة الدولة ويضرب وارس مثال على ذلك بالفرقة الموسيقية فإذا تصرف كل عنصر حسب حريته يتكون لنا خليط لا يشبه بأي حال الموسيقى ولكن إذا ما خضع كل فرد للنسق الموسيقي والتزم كل واحد بمهامه فسنحصل على نتيجة جيدة¹.

¹ Léon Walras, études d'économie sociale .Op. Cit. PP 154-159

ويخلص والراس إلى نتيجة أن مهام الأفراد في المجتمع هي البحث أو الحفاظ على المصالح الشخصية أما مهام الدولة فهي الحفاظ أو تحسين الأوضاع الاجتماعية العامة من طرف الدولة ولصالح الدولة. ويرفض فكرة أن المصلحة العامة هي مجموع المصالح الفردية فقط. كما أنه في تقديري فإن تعريف والراس للحق الطبيعي للفرد عنه بالنسبة للدولة يتماشى تماما مع منطق الفكر الإسلامي. فإذا كانت المساواة حق للدولة فإن الإسلام نادى بكون الناس سواسية كأسنان المشط ومفهوم العدالة الحديث أن الناس متساوون أمام القانون. أما الحق الطبيعي للفرد فهو عدم المساواة. وقد نص القرآن الكريم على ذلك بقوله تعالى: "فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره" وهذا يعني أن الناس ليسوا متساوين من حيث نتائج أعمالهم أو أن لكل حسب عمله ومن ثم فالإسلام يحافظ على المبادرة الفردية وهنا يختلف النظام الإسلامي عن النظام الشيوعي حيث أن هذا الأخير يرى أن المساواة حق للدولة وبعبارة أخرى أن المساواة واجبة على الفرد ومن ثم تفيده بالمصلحة العامة الموجهة مباشرة مما يعني القضاء على حرية المبادرة الفردية. ويتفق النظام الإسلامي مع النظام الليبرالي بترك حرية المبادرة للفرد ويختلف معه بكون حرية الفرد في النظام الإسلامي أكثر تقييدا منه في النظام الليبرالي.

2.2. الدولة و الحق:

يعتبر **Alain wolfelsperger** أن الحق يعتبر سلطة. أي سلطة إتمام فعل ما سواء تعلق الأمر بالإنسان أو الأشياء يحق للفرد مغادرة البلد أو إتباع دين معين بمحض إرادته، فالحق هنا مرتبط بفعل متعلق بالإنسان سواء جسدا أو عقلا. كما يمكن للفرد أكل تفاحة أو مبادلتها وموضوع الفعل هنا مرتبط بشيء ويمكن تقاسم الحق مع أفراد آخرين وفي نفس الوقت ولكن يتطلب ذلك إعداد قواعد يتم من خلالها تلافي النزاع والذي يكون الغرض منه الاعتراف بالحقوق. أو يجب أن تكون الحقوق محددة ومعرفة ومتفق عليها. وإذا اعترف لشخص ما الحق في فعل شيء ما، يعني ذلك احترام الآخرين لهذا الحق. كما أن الحق بالنسبة لشخص ما لا يفهم إلا إذا ارتبط بواجب لدى الآخرين ونلاحظ أن هناك نوعين من الحقوق:

- **حقوق الحرية:** ويعني ذلك أنه إذا كان لي الحق في فعل شيء ما فإن على الآخرين واجب عدم منعي من ذلك. ومعظم حقوق الإنسان تتبع هذا النوع.
- **حقوق الدائنية:** يمكن القول أن لهذا النوع طبيعة اقتصادية واجتماعية فمثلا إذا كان لي الحق في الأكل والمسكن فعلى الآخرين واجب توفيره لي بمقابل أدفعه لهم¹.

ومهم جدا تحديد الحقوق خاصة أثناء التعامل في الأسواق. فتبادل السلع والخدمات هي عبارة عن تبادل حقوق. فمثلا عملية بيع هي عبارة عن تنازل البائع عن حقه على سلعة معينة مقابل الحصول على حق

¹ Alain Wolfelsperger ,Op.Cit. p19

في كمية من النقود. وإذا كانت الحقوق غير محددة بصفة دقيقة هنا لا يستطيع السوق تنظيم تبادل مثل هذه الحقوق ومن ثم لابد من تدخل الدولة، رغم أنه لا يمكن الجزم بأن الدولة ستقوم بإيجاد الحل الأمثل ولا أن الدولة هي الهيئة الوحيدة القادرة على حل مثل هذه الإشكاليات.

إن تضارب مصالح الأفراد أو تواجدها هو ما يؤدي بهم إلى القبول بالدولة كهيئة تحل هذا الصراع أو توفر التعاون وبالتالي فهناك مبررات لوجودها.

3.2. الدولة والملكية:

إن أي فرد يسعى لإشباع حاجاته ورغباته عن طريق استهلاكه للسلع والخدمات التي ينتجها باستخدامه لوسائل الإنتاج، ونظرا لأهمية هذه الوسائل فهو يسعى لاملاكها، لهذا يتصارع الأفراد فيما بينهم في حالة غياب سلطة تفرض عليهم احترام حقوق الملكية أما في حالة وجود دولة فإنها تتكفل بتنظيم طرق الانتفاع أو انتقال هذه الملكية.

لقد حاول الاقتصاديون تسليط الضوء على الترابط بين توزيع المواد وضرورة وجود الدولة. ويعتبر ظهور حقوق الملكية كنتيجة للندرة النسبية لوسائل إنتاج، ففي اقتصاد بدائي متميز بعدد قليل من السكان كان بالإمكان استخدام الموارد دون شروط مثلا منطقة الرعي لم تكن مسيجة وكان بالإمكان استعمالها من طرف الأهالي، لكن تزايد عدد السكان والتقدم التقني أدى على كثافة استعمال الموارد مما أدى على ظهور صراع حول استعمالها، مما استوجب تدخل الدولة لإيجاد حل لهذا النزاع.

ويرى **D. Whynes et R. Bowles** أن عدم تحديد حقوق الملكية له أثر سلبي على الموارد الاقتصادية، ويضربان مثلا حول صيد الأسماك في بحر الشمال الذي لا يعتبر ملكية خاصة مما يؤدي الى عدم اهتمام أي صياد بالحد الأدنى لتكاثر الأسماك وهو ما يهدد عملية الصيد برمتها في المستقبل. وحتى لو اهتم أحد الصيادين فلن يؤثر ذلك على العملية كاملة باعتبار أن عددهم كبيرا جدا. بينما لو كان ذلك ملكية خاصة فإن كل صياد يكون على قدر واسع من الاهتمام بالاحتياطي من الأسماك لأن العائد من بيع حق الصيد يتوقف على مخزون السمك، وتتصب أهمية تحديد حق الملكية في كون وظيفة الدولة هي ضمان احترام حقوق الملكية¹.

ويرى آدم سميث أنه من بين دواعي وجود الدولة هو حماية حقوق الملكية حيث يقول: "إن الحصول على ملكية شيء ما يتطلب بالضرورة وجود حكومة مدنية".

إذا فآدم سميث يرى أنه إذا كان هناك فائض في الإنتاج يكون هناك ادخار واستثمار وبالتالي لا بد من وجود نظام الحقوق الملكية. إن وجود دولة وإن دورها هو حماية الأغنياء من الفقراء حيث يقول: "إن

¹ D. Whynes et R. Bowles , La théorie économique de l'Etat , Op. Cit. P51

هدف الحكومة المدنية هو أمن الملاك، وقد أنشأت في الحقيقة بهدف حماية الأغنياء ضد الفقراء أي الذين لهم بعض الملكيات ضد اللذين لا يملكون شيئاً¹

كما يرى سميث أن الأفراد ليس من صلاحياتهم مناقشة بنود العقد الاجتماعي حيث يولدون في بلدهم فيه توزيع الحقوق والواجبات ولكن بإمكانهم المطالبة بتغييرات تحسن من وضعهم دون القيام بهدم الدولة.

وعند التكلم عن حقوق الملكية فلا يعني ذلك أننا نتكلم عن الاقتصاد الرأسمالي بالضرورة فحتى الاقتصاد الاشتراكي له تشريعات تخص حقوق الملكية رغم أن طرق التبادل لهذه الحقوق تختلف، فالدولة هي من تنشأ هذه الحقوق وهي من تسهر على احترامها من طرف المواطنين.

إن النظرة المتطرفة لأدم سميث هي التي تبنى عليها الماركسيون نظرتهم على أن الدولة سند لرأس مال وأنه لما ينتهي الصراع بين الطبقات وتتوحد لا بد من ان تضحل وتزول الدولة.

إن توفر حق الملكية لا يعني حرية استعمالها كما يشاء المالك فمثلا قطعة أرض تملكها مؤسسة تريد بناء عليها مصنع ملوث للبيئة فسيقوم السكان المجاورين لهذه القطعة بالاحتجاج مما يؤدي إلى تدخل الدولة والحد من حرية المالك في استعمالها. وفي الجزائر مثلا نجد مخطط شغل الأراضي POS الذي يحدد كيفية استغلال الأرض سواء كانت للسكن أو لتجهيز اجتماعي أو مساحة خضراء... الخ. وكذلك الأرض الفلاحية التي يمنع مالكاها من البناء عليها، كل هذا يعني أن الدولة تحد من استعمال الموارد ولكن ذلك يدخل في إطار الاتفاق المبرم في العقد الاجتماعي.

2-4- نماذج توزيع الملكية في الدولة:

هناك ثلاث نماذج لتوزيع الملكية وهي²:

2-4-1- توزيع الملكية توزيعا كليا وهنا نكون في حالة الدولة الدنيا L'Etat minimaliste أي أن الأفراد هم من يقومون بعقد الاتفاقات وتبادل الموارد التي هي في حوزتهم وما على الدولة إلا صياغة قواعد التعامل وتوزيع الخيرات في بادئ الأمر، وكذلك حل النزاعات التي تنشأ بين المتعاقدين. لكن لهذا النموذج عيوب من الناحية العملية فقد يكون حجم الإنتاج أمثلي من الناحية الفردية أو يحقق أعظم ربح للمنتج، لكن من الناحية الاجتماعية قد يكون عكس ذلك ولهذا يستوجب على الدولة الاحتفاظ ببعض المواد لاستخدامها للمصلحة العامة.

¹ IBID. P52

² D. Whynes et R. Bowles , La théorie économique de l'Etat , Op. Cit. P29

2-4-2- النموذج الثاني و ينص على أن الموارد تبقى تحت تصرف الجميع أي ملكية عامة لوسائل الإنتاج, وهي حالة مثالية بحيث أن لكل فرد إمكانية توجيه استعمال هذا المورد كما يشاء إذا كان من غير الممكن استعمال المورد في أكثر من نشاط, لذلك يجب تركيز قرار الاستعمال في يد الدولة حيث تعتبر هي المؤهلة لتوجيه استعمال الموارد بما يتلاءم والمصلحة العامة. ولكن رغم ذلك فإن نقص المعلومات وكذلك كبر حجم الحاجات العامة مقارنة بالموارد المتاحة يجعل هذا الأمر صعبا جدا وأمامنا التجربة الاشتراكية والفشل الذي لاقتة بغض النظر عن الأسباب.

2-4-3- النموذج الثالث: ويمثل في توزيع الموارد بين الأفراد والدولة ولكن من الصعب تحديد ما يجب أن تملكه الدولة وما يملكه الأفراد, إذ أن هناك جدلا كبيرا حول هذا الموضوع ليس في الأوساط الاقتصادية فقط بل حتى السياسية وكل فرد مضطر للتنازل عن جزء من حرية استعمال أملاكه مقابل ما يتلقاه من الدولة من خدمات. وقد يتبادر إلى أذهاننا سؤال هام هو: لماذا قبل ملاك الأراضي تأمين أراضيهم في إطار الثورة الزراعية في الجزائر؟ وأضن أن السبب يرجع أولا لكون هؤلاء الملاك لا يرغبون في فسخ العقد الاجتماعي المبرم بين جبهة التحرير من جهة والشعب الجزائري من جهة أخرى والذين هم جزء منه كذلك للخدمات التي يتلقونها من الدولة من أمن وحرية وعدالة... الخ, بالإضافة إلى أن رفضهم للطاعة يعني رفضهم لسيادة الدولة ومن ثم دخولهم في صراع مع الحكومة وبقية أفراد المجتمع وهو ما ليس في صالحهم.

3- النظريات المبررة لوجود الدولة

سنحاول في هذا المبحث وقبل التطرق للنظريات الاقتصادية المفسرة لنشأة الدولة. تناول النظريات المبررة لوجود الدولة وهذا حتى يمكننا تحديد أسباب وجودها وإمكانية زوالها وتعويضها بمجرد زوال هذه المبررات أو تغييرها. إن الإنسان في علاقته مع باقي الأفراد أو الجماعات وحساباته لنتيجة الربح والخسارة يواجه توحدا للمصالح وتضاربها في بعض الأحيان، مما يجعل تلك العلاقة اما علاقة صراع أو تعاون بحيث يعتبر كل نوع من أنواع العلاقات كإستراتيجية تخضع لمبدأ الربح والخسارة.

ولهذا يمكن اعتبار مبررات وجود الدولة هي تلك العلاقة التي تربط بين الأفراد والتي تحكمها هذه الحسابات أو حسابات الربح والخسارة. وقد اعتمدنا على نظريتين حسب ما توفر لنا من مراجع هما نظرية الألعاب ونظرية المساومة.

1.3. نظرية الألعاب: La théorie des jeux

هي نظرية رياضية تم تطويرها من طرف عالم الرياضيات المجري John Von Neumann (1903-1957)¹، وتستعمل في المجال الاقتصادي بكثرة فهي تعتبر السوق كملعب تتنافس فيه المؤسسات وإذا ما تم تحديد المقدار الأقصى للربح والخسارة فإن ما تربحه إحدى المؤسسات تخسره مؤسسات أخرى².

وتسمح هذه النظرية بتحليل وضعية ناتجة عن سلوك متبع من مجموعة من الأفراد لكنه متعلق بسلوك فرد أو مجموعة من الأفراد الآخرين، ولتبسيط الدراسة نعتمد على فردين فقط هما A و B وإن لكل فرد استراتيجيات في التعامل فمثلا A له إستراتيجيتين x_1 و x_2 بينما B له استراتيجيتين y_1 , y_2 ولنفترض أن الإستراتيجيتين x_1 و y_1 عبارة عن نشاط تعاوني، بينما الإستراتيجيتين x_2 و y_2 تمثل صراع بين الفردين ولتكن لدينا مصفوفة العائد للشخصين A و B كما يلي:

إستراتيجية B

	y_1	y_2
إستراتيجية A	x_1 8-8	x_1 4-10
	x_2 10-4	x_2 6-6

¹ P.A. Samuelson, W. Nordhaus, Economie, 6em édit, economica , P196

² A. Mattei, Microéconomie expérimentale, édit. Librairie Droz. SA. Genève 2002. P32

و نفترض ان العائد نفسه في حالة وجود الطرفين في نفس الوضعية, أما في حالة اختلاف الإستراتيجيتين فإن الذي يلجأ للصراع والعنف يكون عائدته أكبر والذي يتبع إستراتيجية سلمية فتكون خسارته أعظم.

ففي إتباع إستراتيجية تعاونية يحصل كل من A و B على عائد قدره لكل 8 واحد منهما, أما في حالة إتباع إستراتيجية صراع فيحصل كل واحد على عائد قدره 6, وهذا نظرا لكون الصراع له تكلفة. أما في حالة اختلاف الإستراتيجيتين فإن الذي يلجأ للصراع والعنف يحصل على أكبر عائد وهو 10 بينما يحصل الفرد الذي اتبع إستراتيجية سلمية على عائد قدره 4 فقط, بحساب تكلفة الصراع وبافتراض تساوي قدرات الطرفين.

فإذا لم يكن أمام الفردين أي هيئة توجه سلوكهما فإن مصلحة كل فرد إتباع سلوك غير تعاوني رغم أن الحالة العكسية توفر للطرفين أحسن حل. وأشهر نموذج بالنسبة لنظرية الألعاب هو نموذج مأزق المسجونين والذي مفاده أن لدى الشرطة مشتبهين فلو اعترف أحدهم بينما أنكر الآخر فإن الأول يأخذ أكبر عقوبة بينما الثاني يستفيد من الإفراج أما في حالة الإنكار معا فإن المتهمين يأخذان عقوبة نتيجة لكون الأدلة لدى الشرطة تدل على أن أحد المتهمين أو كلاهما مذنب وكذلك لعدم التعاون مع الشرطة, بينما لو اعترف الاثنان فإن ذلك سيخفف من العقوبة مع افتراض أن التحقيق يجري مع كل مشتبه على حدى في هذه الحالة يكون من مصلحة كل فرد الإنكار.

وقد اعتمد Buchanan (1975) على هذا النموذج ليبين أن إستراتيجية التعاون هي الحسن للطرفين ولكن ذلك لا يتأتى إلا بوجود هيئة تعرض إستراتيجية تعاون على الطرفين¹.

والمثال التالي يوضح أكثر نظرية الألعاب ومبرر وجود الدولة حيث انه لدينا مجموعة من المؤسسات تختار أما التعاون وتكوين احتكار ومن ثم فرض أسعار مرتفعة تحقق لها ربح أكبر, أو المنافسة ومن ثم تخفيض الأسعار وبالتالي انخفاض الأرباح حتى انعدامها في حالة المنافسة التامة وإذا أردنا استعمال التحليل الجزئي لدراسة هذا المثال فإنه في حالة المنافسة التامة تنخفض الأسعار حتى تتساوى مع التكلفة المتوسطة والتكلفة الحدية أي أن $P = Cm = CM$ حيث يمثل P سعر البيع و Cm التكلفة الحدية و CM التكلفة المتوسطة. ويعتبر ذلك شرط التوازن في حالة المنافسة التامة. ومن هنا ينعدم الربح ولا يأخذ الرأسمالي والمستثمر إلا أجرته كمسير وفائدة رأسماله أما في حالة التعاون والاتفاق فإن الأسعار ترتفع نتيجة لنشوء احتكار يفرض أسعار مرتفعة وبالتالي يكون السعر أكبر من تكلفة الوحدة الواحدة

¹ David Whynes et Roger Bowles. Op. Cit. P42

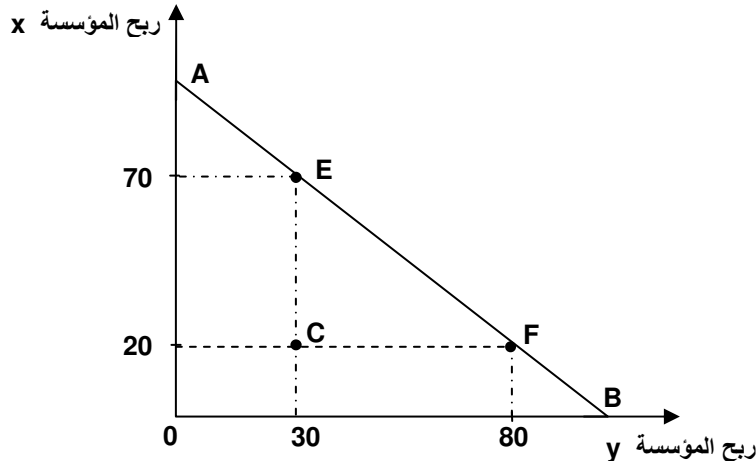
$P > CM$ من ثم تحقيق ربح يساوي $\pi = (P - CM)Q$ حيث Q الكمية المباعة إذا من مصلحة المؤسسات التعاون والاتفاق. لكن السؤال المطروح يتعلق برد فعل المجموعة في حالة ما إذا قامت إحدى المؤسسات بمخالفة الاتفاق وفرض سعر أقل فهي ستحقق ربح أعلى من لو أنها التزمت بالاتفاق ولهذا ستخسر المجموعة كمية من الربح نظرا لنقص الكمية المباعة، وعليه لا بد من ضمان عدم إخلال أي مؤسسة بالاتفاق، وحتى يتحقق ذلك لا بد من توفر عاملين الأول وسيلة ردع أي العقوبات التي يمكن فرضها على أي مؤسسة بحيث تجعل مخالفة الاتفاق في غير صالحها والثانية هي الرقابة الواجب فرضها على أعضاء المجموعة لضمان تنفيذ الاتفاق مما يطرح سؤال حول كلفة الحراسة. فإذا كانت هذه الكلفة أكبر من الربح الذي سيجنيه أعضاء المجموعة يكون في غير صالحها عقد الاتفاق وبالتالي لا بد أن تكون هذه التكلفة أقل. كما أن هناك عدة أسئلة تطرح حول هذا الاتفاق والمجموعة المكونة له نسميها كارتل *cartel* ، ومحور الأسئلة يدور حول كيف يتم اتخاذ القرار داخل الكارتل؟ وكيف يتم توزيع الحصص؟ وعند مقارنتها بكيفية تكون الدولة نلاحظ كذلك نفس الأسئلة من حيث كيفية اتخاذ القرار وتوزيع الدخل.

ونفس الشيء بالنسبة للأسرة، فإذا كان الانضمام إليها يعتبر إجباريا فإن أي فرد من مصلحته التعاون للحصول على فوائد مقابل التنازل عن جزء من حريته.

2.3. نظرية المساومة *La théorie de marchandage*:

تهتم هذه النظرية بكيفية توزيع العائد الكامن بين المتنافسين وهذا بعقد اتفاق فيما بينهم، ولنفترض أنه لدينا كارتل مكون من مكونين x و y عائد الأولى 20 بينما المؤسسة الثانية 30، هذا في حالة المنافسة أي تحقيق أدنى ربح، فإذا كان الربح الكامن للسوق هو 100 إذا فالمؤسستين لا تحقيقان إلا 50 أو نصف الربح الكامن. ولتحقيق الربح المتبقي يتم عقد اتفاق بين المؤسستين ولكن الإشكال المطروح هو كيفية توزيع الربح المتبقي بين المؤسستين وليكن لدينا الشكل التالي الذي يوضح الحالات الممكنة لتوزيع الربح:

الشكل رقم 1: طرق توزيع الربح بين المؤسستين



نلاحظ من الشكل أن النقطة C تمثل نقطة الانطلاق أي تعبر عن الحالة الأصلية (حالة المنافسة) بحيث يكون ربح x و ربح y هو 30 و 20 على التوالي، بينما الربح الكلي للسوق هو 100 فإذا انتقلنا إلى النقطة A تحصل المؤسسة x على ربح 100 بينما y فلا تحصل على شيء والعكس عند النقطة B. وعند الانتقال على المنحنى (AB) وهو خط مستقيم يمثل المحل الهندسي للنتائج الممكنة، فعند النقطة F تحصل المؤسسة x على ربح قدره 70 بينما المؤسسة y تحصل على 30 ولكن كل من النقطتين F أو E لا تمثل حل أمثل لمؤسستين وقد قدم NASH حل لهذه الإشكالية سنة (1950) وهو أن المؤسستان ستفاوضان حول تقسيم الربح المتبقي ليصل إلى أقصى حد وهو 50 فإذا كان g_1 هو الربح الإضافي لـ x و g_2 هو الربح الإضافي لـ y فإن $g_1 + g_2 = 50$ وإذا أردنا تعظيم حاصل الربح الكلي G تصبح الإشكالية كما يلي:

$$\begin{cases} MAX G = g_1 g_2 \\ S/C g_1 + g_2 = 50 \end{cases}$$

والحل يكون كما يلي: بتعويض القيد في دالة الهدف يصبح لدينا:

$$G = g_1 (50 - g_1) = 50g_1 - g_1^2$$

وعند التعظيم نقوم بالاشتقاق ثم المساواة بالصفر لدالة الهدف أي:

$$g_2 = 25 \Rightarrow g_1 = 25 \Rightarrow 50 - 2g_1 = 0 \quad \frac{\partial G}{\partial g_1} =$$

وللتأكد أن g_1 و g_2 تعظم الربح نقوم باستخراج المشتق الجزئي من الدرجة الثانية وبالتالي g_1 و g_2

$$\frac{\partial G}{\partial g_1^2} = -2 < 0 \quad \text{تعظم الدالة } G$$

إذا أصبح الربح الكلي لمؤسسة x هو 45 و المؤسسة y هو 55 وعند محاولة تطبيق هذه النظرية على المسائل المتعلقة بتكوين الدولة ونظرية العقد الاجتماعي نواجه مشكلة كبيرة وهي أن الأفراد وعند تفاوضهم من أجل إمضاء العقد الاجتماعي لا بد من الاتفاق حول كيفية توزيع الفوائد والتي لا تكون متساوية بالضرورة كما قدمها **NASH** ويرى **D. Whynes, R. Bowles** أن نموذج **NASH** يصلح لتقديم اقتراحات وليس للتنبؤ حول كيفية توزيع الفوائد خاصة وأن الفرق بين الثروات بقي نفسه رغم أن مستوياتها ارتفعت¹. وإذا كنا بصدد توزيع المنتج Z بين الشخصين A و B فإن اختلاف حجم الاستهلاك يؤدي إلى اختلاف المنافع للطرفين ونعلم أن المنفعة الحدية متناقصة بزيادة حجم الاستهلاك مما يعني أن المستقيم (AB) الذي رأيناه في الشكل السابق يصبح عبارة عن منحنى مقعر نحو نقطة الأصل يصعب رسمه لأن ذلك يتطلب معلومات إضافية تخص السلم المستعمل لتحديد منفعة كل فرد لذلك لا يمكن المقارنة بين مستويات المنفعة للفردين.

إن نظرية المساومة في تقديري لها نفس مبدأ نظرية الألعاب، فقط هي تتعمق أكثر في تحليل العلاقة بين الأفراد المتنافسين، هؤلاء وعند توحيد مصالحهم يكونون جماعات مثل الأحزاب السياسية أو النقابات وحتى الأقليات العرقية أو الدينية و يتفاوضون عادة مع باقي الأفراد الذين يشكلون الدولة حول تقسيم المنافع داخل هذه الدولة، أو الاستقلال النهائي عنها وكل ذلك يخضع لحسابات الربح والخسارة. وهو ما يؤدي إلى تغير شكل الدولة أو نشأة دول جديدة.

4- النظريات المفسرة لنشوء الدولة وتطورها

سنحاول في هذا المبحث التطرق لبعض النماذج التي تسلط الضوء على الروابط التي تنشأ بين أفراد المجتمع وكيفية نشوء الدولة ولهذا سنحاول في البداية التطرق إلى نموذج مجتمع خال من الدولة أو ما يسمى بالحالة الطبيعية وبعد ذلك يتم تصور كيف ينتقل المجتمع من هذه المرحلة إلى حالة مجتمع مزود بهيأة تسمى دولة.

¹ D Whynes, R. Bowles. Op.Cit. P46

1.4. الحالة الطبيعية: L'état de nature

تعريف الحالة الطبيعية: يعرفها Locke على أنها الحالة التي كون فيها الأفراد أحرارا لتنظيم أفعالهم ويتصرفون بأنفسهم وخيراتهم كما يشاءون في حدود القوانين الطبيعية دون طلب الإذن من شخص أو مجموعة من الأشخاص الآخرين.

وفي حالة اعتداء احد الأفراد على آخر فيستطيع هذا الأخير الدفاع عن نفسه سواء بمفرده أو بالتعاون مع الآخرين, كما أن الطرف المعتدى عليه يستطيع أن يعاقب المعتدين بما يراه مناسباً وأن يسترجع ما سلب منه¹.

خصائصها: عددها **Hobbes (1651)** بثلاث خصائص أساسية:

- كل فرد يبحث عن مصلحته أو أن كل فرد يتصرف حسب مصلحته الشخصية وبكل أنانية.
 - لا يوجد عائق أو حاجز يحول دون تحقيق كل فرد لهدفه, أي عدم وجود دولة أو نظام لأنه يضع حدود لتصرفات الأفراد, مما يعني أن مجموع الحقوق تكون غير منظمة.
 - كل الأفراد هم في حالة تساوي من حيث البنية الجسمية والعقيلة وبالتالي فإنه في حالة نشوب صراع تكون الأطراف متساوية².
- إذا فعدم وجود دولة جعل الصراع هو الصفة السائدة في العلاقات التي تربط الأفراد ولهذا يطلق عليها **Hobbes** "حرب الكل على الكل" وبما أن قدرات الأفراد متساوية وهو ما يعني أن الخسائر تكون كبيرة للطرفين المتنازعين بالتالي فمن مصلحة أي طرف أن لا يبادر إلى اللجوء للعنف ونستطيع ان نمثل هذه الوضعية في شكل نموذج (نظرية الألعاب) يشبه مأزق المسجونين ولنفترض انه لدينا شخصين أحمد وعلي متساويان في القدرات الجسمية والعقيلة ويملكان نفس القدر من الخيرات وليكن الماشية فيستطيع كل واحد أن يربي الماشية أو أن يحاول أن يكون سيديا على الآخر بالقوة وبالتالي لدينا نشاطين الأول سلمي والثاني تنازعي ينتج عنه تكلفة سواء للمعتدي أو المدافع. فإذا كان لا يوجد اتفاق بين أحمد وعلي فيستطيع كل واحد اختيار إحدى الإستراتيجيتين لكن النتيجة تكون مرتبطة بالإستراتيجية الأخرى. ولتكن تركيبة الأرباح التي يجنيها كل طرف كما يلي³:

¹ Robert Nozick, Anarchie Etat et Utopie , PUF, Paris, 1988, P27

² Luc Weber, « l'Etat acteur économique » édit. economica, 2éd, 1991, P15

³ Alain Wolfesperger. Op. Cit. P20

		أحمد	
		نشاط سلمي	نشاط تنازعي
ب	نشاط سلمي	4/4	0/6
	نشاط تنازعي	6/0	2/2

نلاحظ أنه في حالة إتباع الطرفين لنفس الإستراتيجية تكون الأرباح نفسها ففي حالة نشاط سلمي يحصل كل واحد على (4) بينما لو لجأ الاثنان إلى إتباع إستراتيجية تنازع فسيحصل كل واحد على (2) وهذا نتيجة لكون هذا النشاط له تكلفة. أما في حالة اختلاف الإستراتيجيتين أي لجوء أحدهما للعنف والثاني للسلم فسيحصل الأول على (6) أي على ربح نتيجة لما غنمه من الثاني بينما هذا الأخير يحصل على اضعف نتيجة (0).

ونظرا لأن كل فرد يبحث على تعظيم منفعةه وإتباع مصلحته الخاصة فسيتبع مباشرة إستراتيجية تنازعية، مما يعني أن إستراتيجية العنف هي السيطرة "حرب الكل على الكل"

ونظرا لكون قدرات الطرفين متساوية فسيذكر كل واحد منهما أن هذه الإستراتيجية مكلفة وهو ما يؤدي بهم إلى محاولة التفاهم وعدم التعرض لنشاط بعضهم البعض، وهي انتقال لوضعية أرقى يتم فيها الاعتراف بالحقوق مما يدفع الأفراد إلى إنهاء الحالة الطبيعية.

وهناك من يرى أن نهاية الحالة الطبيعية لا تؤدي بالضرورة إلى إنشاء دولة بحيث ينتج نظام قانوني من إرادة الأفراد، أو تفاعل العلاقات فيما بينهم وأحسن مثال على ذلك هو دول العالم اليوم لا تحكهم أي دولة ممتازة، ورغم ذلك هناك نظام قانوني يجب احترامه. ويطلق على هذه الحالة اسم الفوضى المنظمة وبالرجوع للمثال السابق فعند إعادة التجربة عدة مرات يتأكد الطرفان إن اختيار الإستراتيجية السلمية هي الأحسن لهما ومن ثم تنشأ حالة من السلم ليست مضمونة بوجود نظام قانوني دون أن تكون هناك دولة.

2.4. نشأة الدولة:

نتيجة لكون الصراع مكلف للطرفين سواء للرابح أو الخاسر فمن مصلحة كل فرد تفادي الصراع والاتفاق على طريقة تؤدي إلى احترام كل طرف لحقوق الطرف الآخر، و لضمان تنفيذ الاتفاق لا بد من وجود هيئة تراقب ذلك. ويسمى الاتفاق بالعقد الاجتماعي كونه يؤدي على تكوين مجتمع.

4-2-1- العقد الاجتماعي:

بعد أن يكون الأفراد على دراية بجدوى العزوف عن العنف وإتباع الطرق السلمية لحل نزعاتهم، يتم عقد اتفاق بينهم ينص على إنشاء نظام قانوني يحفظ الحقوق و هيئة مهمتها السهر على احترام الحقوق وتسليط العقوبات على كل مخالف لذلك، ويسمى هذا العقد بالعقد الاجتماعي لأنه يطبق على كل أفراد المجتمع وينص على إنشاء دولة.

ولصياغة نموذج يمثل هذه الحالة نعتد على المثال السابق ولكن نفترض وجود دولة تعاقب كل فرد يلجأ للعنف فتكون مصفوفة الأرباح كما يلي:

		أحمد	
		نشاط سلمي	نشاط تنازعي
عبد	ن سلمي	3/3	3/0
	ن تنازعي	0/3	2/2

نلاحظ أن اللجوء إلى العنف ينتج عنه عقوبات صارمة لا تترك أي ربح لصاحبه بينما يستفيد الشخص المسالم من تعويض قدره (3)، و في حالة اللجوء الطرفين للعنف تكون النتيجة اختفاء العقد ومن ثم العودة إلى الحالة الطبيعية. إذا من مصلحة كل طرف إتباع الطريقة السلمية وعند إتباعها من الطرفين يحصل كل واحد على (3) عوض (4) في المثال السابق، وهذا راجع لكون الدولة هيئة يتطلب عملها تكلفة توزع على الأفراد بالتساوي وهو ما نسميه حالياً بالضرائب.

إذا فنظرية العقد الاجتماعي تنص على احترام الأطراف لبنود العقد على اعتبار أن كل واحد منهم تكمن مصلحته في احترامه لهذه البنود. ويقوم المجتمع بتشكيل جمعيات وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد مجتمعين من أجل هدف معين، وبما أنه لا يمكن لجمعية واحدة حل جميع المشاكل لهذا تختص كل واحدة بحل مشكل معين، وإذا كان لكل جمعية رئيس يمثلها فإن اجتماع هؤلاء الرؤساء في جمعية واحدة تمثل جمعية الجمعيات مهمتها حل جميع المشاكل يمكن أن نطلق عليها اسم حكومة¹.

وتطرح نظرية العقد الاجتماعي أربع مشكلات و هي:

¹ Whynes. D et Bowles, R .Op. Cit P18

- حسب الفرضيات يعتبر الأفراد متساوين في القدرات والخيرات مما يعني أن لا أحد يستطيع فرض سيطرته على الآخر، وبالتالي فإن التعاون والاتفاق كفيل بحل مشكل الحالة الطبيعية والتحول إلى ما يسمى بالفوضى المنظمة دون اللجوء إلى إنشاء دولة باعتبارها هيئة مكلفة بذلك.
- لا يمكن اعتبار علاقات بسيطة بين الأفراد ودون تخطيط جماعي مسبق نسبيا كافية لتشكيل دولة فجأة، لأن ذلك يتطلب تفاوض على بنود اتفاق واجبة الاحترام. لذلك يتعاون عدد قليل من الأفراد بدافع الصداقة أو المبادلات لمواجهة الاعتداءات وحماية أنفسهم وخيراتهم ومن ثم تنشأ جمعيات الحماية وتقوم بالتنسيق مع باقي الأفراد خارج المجموعة للدفاع عنهم مقابل تقاسم التكاليف كما أن المجموعة لا بد أن تكون واحدة محتكرة ولا يجوز التعدد أي أنها تحتكر سلطة الإكراه الشرعي. ويختلف هذا التحليل عن نظرية العقد الاجتماعي التقليدية في أن الأفراد لا ينتقلون مباشرة من الحالة الطبيعية إلى تكوين دولة بل لا بد لهم من إنشاء جمعية حماية ثم تأخذ في التوسع بانتساب أفراد جدد إليها¹.
- إن العقد الاجتماعي يتم بإمضاء عدد كبير من الأفراد فإذا ما رفض أحدهم إمضاء العقد فهو يوفر التكلفة الواجب تحملها لسير الدولة. كما يمكنه اللجوء إلى العنف ضد باقي أفراد المجموعة الذين يكون سلوكهم سلميا، ومقابل ذلك فهو لا يستفيد من الحماية التي تقدمها الدولة في حالة انضمامه إليها، بالإضافة إلى أن الدولة تدافع على الأفراد المنضوين تحت سلطتها ضد أي عدوان حتى ولو كان من أحد أفرادها.
- تصور نظرية العقد الاجتماعي الدولة كالشرطي مهمته حراسة الأفراد والممتلكات ومعاينة المعتدين دون إمكانية القيام بمهام أخرى والتي تعتبرها ضمنا من صلاحيات الأفراد وما على الدولة إلا ضمان حق ممارستها. كما أن نظرية العقد الاجتماعي لا تبين كيفية ضمان عدم استعمال بعض الأفراد لسلطة الإكراه الشرعي المخولة للدولة لصالحهم الخاص وهو سؤال كلاسيكي حاولت الأمم الإجابة عليه بواسطة دساتيرها التي تحد من صلاحية الدولة وتمنح الحق للفرد.
- تعتمد هذه النظرية على فرضية تساوي القدرات العقلية والبدنية وهو غير منطقي باختلاف القدرات تعطي حسابات أخرى للربح والخسارة ومن ثم تنتج تصور آخر لظهور الدولة.

4-2-2- نظرية السيطرة:

إن النظرية الاقتصادية لا تفترض تشابه أو تساوي الأفراد سواء من حيث القدرات الفكرية أو البدنية أو من حيث أدواقهم، والعلاقات الاقتصادية التي تعتبر قاعدة التحليل الاقتصادي تعتمد أساسا على أن الأفراد مختلفين من حيث المزايا التي يتميز بها كل فرد، وهو ما شجع التخصص وتقسيم العمل.

¹ Nozick. R. Op. Cit. P34

وإذا رجعنا إلى المثال السابق في الحالة الطبيعية نفترض أن "أحمد" له ميولات للجوء إلى العنف والسيطرة بينما "علي" يفضل العمل السلمي المنتج، ولكن لجوء أحمد للعنف له تكلفة على الطرفين لأن العنف لا يحث "علي" على الإنتاج فخيراته تنهب، ولهذا يحاول الطرفان الوصول إلى حل بصفة غير رسمية حيث يقترح "أحمد" على "علي" عدم اللجوء إلى العنف مقابل دفع هذا الأخير لإتاوة « Tribut » تقل عن قيمة ما يفقده في حالة تعدي "أحمد" عليه. وهو ما يؤدي إلى تكوين سلطة يمكن تسميتها دولة.

إذا فتعديل تفاوت القدرات بواسطة تحويل جزء من موارد أحدهم للآخر وهو عبارة عن إتاوة شبه تعاقدية. تسمح لعلي بالعمل والحفاظ على ممتلكاته من السرقة، ويستفيد "أحمد" من ربح إضافي دون أن يبذل أي جهد. ويعتبر ذلك اعترافاً بالحقوق فلأحمد الحق في اقتطاع جزء من ثروة "علي" و لهذا الأخير الحق في الاحتفاظ بممتلكاته وحمايتها من السرقة، ويمكن تعميم ذلك على مجموعة من الأفراد فالذي يملك أكبر قوة يحاول السيطرة على الجميع حتى يعظم ربحه وبالتالي فمن مصلحته أن يكون وحيداً أو محتكراً وهذا تفسير لنشأة الدولة. والمثال المذكور سابقاً يمثل وضعية مستقرة لأن علي ليس من مصلحته الامتناع عن دفع الإتاوة وأن يدفع جزء منها فقط لأن ذلك يؤدي بأحمد إلى اللجوء إلى العنف وليس من مصلحة "أحمد" مطالبة "علي" بأكثر من اللازم لأن ذلك يؤدي إلى التكاثر عن العمل ومن ثم نقص الإنتاج وبالتالي نقص الإتاوة. فمن مصلحة الطرفين احترام العقد.

هذا النموذج يجعل الدولة وسيلة في يد الأقوى للممارسة الإكراه وتحقيق أقصى ربح ويعتبر تفسير لظاهرة نشوء الدولة في بدايتها كالإمبراطورية والمملكة والإمارة حيث أن البشرية لم تتوصل بعد إلى نموذج متطور نظراً لقصور الفكر البشري، لكن مع التقدم الحضاري وزيادة الوعي الإنساني كان لا بد من إيجاد نماذج أخرى وهم ما تم عن طريق نظرية العقد الاجتماعي رغم أنه مازالت بعض البلدان تعتمد نموذج السيطرة كما هو الحال في بعض الدكتاتوريات (الأنظمة الدكتاتورية). ونخلص أن كل من نظرية العقد الاجتماعي أو نظرية السيطرة يمكن اعتبارهما على أنهما تفسران كيفية ظهور الدولة من الجانب النظري يفتقد للتجربة كون الدولة ظهرت في قديم الزمان (بداية ظهور الحضارات) أين يصعب إيجاد وثائق تدل على كيفية ظهورها. والملاحظ أن نظرية السيطرة هي الأقرب للعقل لتحديد ظهور الدولة قديماً حيث أن مهمتها اقتطاع جزء من فائض الإنتاج الزراعي لصالح مجموعة من الأفراد متمثلة عادة في الملك وحاشيته، أما إذا نظرنا إلى الدولة الحديثة خاصة الديمقراطية منها، فنرى أن نظرية العقد الاجتماعي هي الأقرب تفسيراً أين تتساوى الحقوق وقد بين كل من Buchanan و Tullock أن قاعدة الأغلبية يمكن اعتبارها على أنها نتيجة اتفاق جماعي¹ ، وبالتالي

¹ Wolfesberger. A. Op. Cit. P 30

فإن مبدأ عمل الدولة الديمقراطية والنظام القانوني المطبق يعتبر نوع من الإكراه الشرعي الذي يجب احترامه من طرف باقي الأطراف, كما يعتبر هذا العقد هو القاعدة التي يتم على أساسها تحديد دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وفي تقديري فإن تكوين الدولة الجزائرية الحديثة جاء نتيجة لتداخل النظريتين. فالطبقة التي رفعت السلاح ضد المستعمر (جبهة التحرير الوطني) صاغت عقد اجتماعي للدولة الجزائرية المراد تحريرها وما كان على الشعب إلا الموافقة مع احتفاظ هذه الطبقة بسلطة الإكراه واستمر هذا العقد الاجتماعي بعد الاستقلال حتى سنة 1988 أين نقض الشعب الاتفاق مطالباً بإعادة صياغة العقد الاجتماعي وهو ما تم، حيث سمح بتعدد الأحزاب أي تعدد الأطراف التي يحق لها احتكار سلطة الإكراه الشرعي لفترة معينة مع اعتبار أن الشعب هو من يختار الطرف الذي يحق له ذلك. أي أننا انتقلنا من الشرعية الثورية إلى الشرعية الشعبية.

3.4. تطور الدولة:

ترى النظرية الماركسية أن الدولة ستزول بزوال صراع الطبقات، بحيث تصبح هناك طبقة واحدة (البروليتاريا) هي المسيطرة. وقام لينين **Lénine** بشرح وتعميق النظرية الماركسية للدولة باعتبارها أداة في يد الأقلية لاضطهاد الأغلبية بواسطة هيئات تابعة لها متمثلة في الجيش والشرطة والإدارة... الخ. فلينين اتبع ماركس في رفضه للأطروحات الفوضوية المنادية بإلغاء الدولة وهو يرى أن زوال الدولة لا يكون بواسطة قرار ولكن نتيجة للتطور عبر عدة مراحل.

فلينين في مؤلفه الدولة والثورة يفسر تطور الدولة في مرحلتين¹:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الدنيا *La phase inférieure* وتتعلق بالاشتراكية ويتم فيها جمع قوى الإنتاج عبر سياسة التأميم، وتعتمد مبدأ " لكل حسب قدرته " لتوزيع المنتجات وتبقى هنا الدولة ضرورية لمحاربة الأغنياء من طرف طبقة البروليتاريا بعد وصولهم للحكم بواسطة الثورة، إذا فهي دولة لمرحلة انتقالية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الشيوعية وهنا تزول الدولة لأن وجودها يصبح غير ضروري نتيجة لزوال صراع الطبقات ويصبح توزيع المنتجات حسب مبدأ "لكل حسب حاجته" وتختفي الدولة تدريجياً مع تكون المجتمع الشيوعي ولا يصبح المجتمع فوضوي بل ينضم نفسه بحرية فهو مجتمع بروليتاري.

¹ Dimitri George Lavroff. Op. Cit. P518

أما ستالين فركز على أهمية الدولة لأنه يراها أداة للتغلب على الرأسمالية وتغييرها بواسطة تكسير آلية الدولة البرجوازية وتعويضها بشكل جديد للدولة البروليتارية وهي الدولة الاشتراكية، ولهذا تم تدعيم الدولة السوفياتية بسيطرتها على معظم الحياة الاقتصادية، وإلغاء الرقابة العالمية التي أنشأها لينين ومن ثم فمهمة الدولة هي محاربة الرأسمالية و ضمان الأمن الداخلي والخارجي وتشجيع التنمية الاقتصادية والثقافية. أما النظرية الرأسمالية فتري أن هناك نقائص للسوق يجب على الدولة تغطيتها فمثلا السلع العمومية لا يستطيع السوق تلبيةها لهذا يعتبر توفيرها احد أسباب وجود الدولة ورغم الدور الكبير الذي أعطاه كينز للدولة فإن الجدل بقي قائما حول توسيع وتقليص دور الدولة في الاقتصاد. ولم يتم تناول ضرورة وجود الدولة من عدمها. أما بالنسبة للمسلمين فقد تطرق ابن خلدون إلى أن الدولة تتحقق بالعصبية وهي شعور يتكون عند جماعة متماسكة ومتحدة الهدف فتكون الدولة في البداية قوية ويزيدها الدين قوة، وتعتمد في بنائها السياسي والاجتماعي على مبادئ قوية وصالحة مما ينعكس في معاملة عادلة من جانب الحكام والقائمين على أمور الدولة للرعايا، وهو ما يهيئ المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي بحيث يزداد تفاعل الرعايا فتتنشط عملية البناء الاقتصادي ويحدث النمو¹. ولكن بعد أن يستفحل العز وتوفر النعم والأرزاق بدور الجبايات تتأثر أخلاق القائمين على حماية الدولة فتتهبط عزائمهم وتميل نفوسهم للكسل ويتنازعون الملك ويزيد الإسراف في النفقات العامة بالتبذير والبذخ فيقل دخل الدولة عن نفقاتها وهو ما يؤدي إلى انهيارها، و سبب انخفاض الدخل بكون زيادة النفقات تؤدي بزيادة الضرائب والمكوس لتغطيتها وهو ما ينتج عنه انخفاض في دخل الدولة ومن ثم زوالها².

إن زوال الدولة لا يعني الاستغناء عنها وعدم ظهورها من جديد فعلاقات الأفراد أثبت التاريخ أنها لا تنتظم دون وجود هيئة تسهر على احترام الحقوق والواجبات وتحل النزاعات التي تظهر بينهم لهذا فإن النظم الاقتصادية الاشتراكية لم تصل إلى مرحلة الشيوعية وبقيت محتفظة بالدولة، أما في الأنظمة الرأسمالية فإن النقاش الدائر ارتكز أساسا حول مدى تدخل الدولة في الاقتصاد. ولم يتم مناقشة وجود الدولة من عدمه.

¹ عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون دار الكتب العلمية. بيروت 1993، ص 122

² عبد الرحمن يسرى أحمد "تطور الفكر الاقتصادي" الدار الجامعية، 2001، ص 110

5- الدولة في الأفكار الاقتصادية

سنحاول في هذه المبحث التطرق إلى أهم الوقائع و الأفكار الاقتصادية التي نظرت للدولة و دورها في الاقتصاد

1.5. الدولة في العصور القديمة:

يرجع ظهور الدولة لدى بعض الاقتصاديين إلى ما يسمى بالفائض الاقتصادي، و نعني به ذلك الفائض عن الاستهلاك الضروري و الذي يستدعي توجيهه لصالح الجماعة. بالإضافة إلى بعض الأعمال التي يتطلب القيام بها من الدولة مثل الري و بناء الجسور.... إلخ. و قد تميز النظام السياسي بالمركزية الشديدة و التدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية. ففي مصر الفرعونية ظهرت دولة قوية على رأسها ملك يتمتع بنفوذ قوي، و نظرا لاعتمادها على الري في الزراعة و ما يتطلبه ذلك من تنظيم دقيق إلى مركزية شديدة في كافة المجالات و نظرا لكون الاقتصاد عين هدفه الأساسي هو إشباع الحاجات و ليس المبادلة لهذا كانت الأسواق ضيقة. و قد كان الفرعون هو الدولة¹.

أما المجتمع الإغريقي فكان مجتمعا قريبا يعيش على الاكتفاء الذاتي و لم يعرف تطورا اقتصاديا إلا في عهد الإسكندر الأكبر فقد تكون مجتمع مدني و نظام سياسي يعرف بدولة المدينة حيث نشطت التجارة و عمت المبادلة بالنقود و اعتمدت الدولة في أشغالها العامة على العبيد. و يرى أفلاطون (427-347 ق م) أن أساس نشأة الدولة هو أن الفرد غير قادرا على إشباع رغباته بنفسه فيجتمع مع أفراد آخرين يعيشون كشركاء بعضهم لبعض فيكونون مجموعة تعرف باسم الدولة، و بالتالي فأساس قيامها هو اقتصادي. أما أرسطو (384-332 ق م) فيرى أن سبب نشأة الدولة كان للتطور التاريخي و لتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية². و لذا كانت الدولة الإغريقية تراقب التجارة الخارجية لضمان تزويدها بالحبوب بصفة منتظمة بينما الأسواق الداخلية فكانت حرة³.

و قد لعبت الدولة دورا اجتماعيا في الإمبراطورية الرومانية حيث كانت تقوم بتوزيع الحبوب و المواد الغذائية الأخرى (مثل الزيت) على الفقراء بأسعار رخيصة او مجانا في بعض الأحيان، و قد كان **Caisus Grachus** (123 ق.م) أول من قام ببيع القمح بأقل من سعر السائد في السوق للفقراء⁴.

¹ Jaques Brasseul , Histoire des faits économiques , tome1. Armand colin 1997. P64

² زينب حسنين عوض الله- مبادئ الإقتصاد- الدار الجامعية 1997- ص ص 63-144

³ j. Brasseul Op.cit P68

⁴ IBID. P74

و بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ظهر تشكيل اجتماعي جديد يسمى بالإقطاع و هو عبارة عن دويلات منفصلة مستقلة عن بعضها في التسيير و قد تقاسمت الكنيسة السلطة معها، و هذا بفضل قوتها الروحية و بامتلاكها لعقارات زراعية و كان النظام الاجتماعي مبني على الطبقات و كان هدف الاقتصاد هو الاكتفاء الذاتي فلم تكن هناك تجارة كبيرة بين الدويلات.

2.5. الدولة في العصر الإسلامي

لعبت الدولة دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فالزكاة (الضريبة حاليا كمصدر أساسي للإيرادات العامة) لم تكن حيادية، فقد لعبت دورا كبيرا في التوزيع العادل للدخل و الثروة. و قد اهتم النظام الإسلامي بالسوق خاصة مع بداية نشأة الدولة في المدينة المنورة، و قد كانت السوق محتكرة من طرف اليهود فيدفع كل تاجر خراجا (إتاوة) مقابل البيع فيها، فقام الرسول (ص) بإنشاء سوق جديدة لا خراج عليها أي حرية الدخول للسوق، و ضمان حرية المنافسة. فقد حارب النظام الإسلامي الاحتكار حيث قال الرسول (ص) "من احتكر طعاما فهو خاطئ" (رواه مسلم). و الدولة مسؤولة عن المنافع العامة فقد قام الرسول (ص) مع الصحابة على إدارة بعض الموارد العامة من توزيع الماء للزراعة و الحفاظ على الملكيات العامة كتخصيص أرض لرعي إبل الصدقات.

وبالتالي تميز دور الدولة بالرعاية وليس الوصاية وعلى مبدأ التوجيه ليس الإجبار كما تميز دور الدولة في جمع الأموال لبيت مال المسلمين و القيام بالنفقات عن طريق توزيع أموال الصدقات، و القيام بالحماية و القضاء و مراقبة السير الحسن للسوق بمحاربة الغش في الميزان و الاحتكار عن طريق نظام الحسبة.

و قد قامت الدولة بمواجهة الأزمات الاقتصادية حيث لعبت دورا كبيرا في مواجهة المجاعة في عهد **عمر بن الخطاب (ض)** و هذا بالاستعانة بالإمدادات التي تأتي من الأمصار (الولايات).

و يرى **علي كرم الله وجهه** أن الأمة عبارة عن طبقات متلاحمة لا غنى لبعضها عن بعض، بينما يرى الإمام مالك أنه عند تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة فإن الأولوية تكون للمصلحة العامة و التي تكون للدولة دور مهم فيها و مثال ذلك محاربة تاجر محتكر في السوق يرفع الأسعار.

و يرى **أبي يوسف** في كتابه الخراج (738-798م) أنه على الدولة إقامة العدل و تحمل مسؤولية الأشغال العامة مثل بناء الطرقات و الجسور و فرض الضرائب و قد طلب أن تبقى الأسواق حرة و لا يجوز تدخل الدولة فيها بتثبيت الأسعار كما أنه يرى أن الوفرة و الندرة ليست العامل الوحيد لتحديد الأسعار، و كانت الدولة تحاول مواجهة زيادة الأسعار (تضخم) بزيادة العرض.

ورأى ابن تيمية (1263-1328) أنه على الدولة أن تضع قيوداً على حقوق الملكية الخاصة وفي بعض الأحيان يمكن أن توقف الحقوق أو تواجهها المصلحة العامة، كما يجب على الدولة أن تتسق بين المصالح الاقتصادية الفردية على ضوء القيم الإسلامية من أجل المصلحة العامة، ولهذا يجب على الدولة مراقبة الأنشطة الخاصة والتنسيق بينها وحماية السوق بضمان حرية المنافسة. وقد وافقه في ذلك ابن القيم الجوزية (1293-1350) ورأى أن وظيفة المحتسب (إحدى مصالح الدولة) هي ضمان السير الحسن للنشاطات الاقتصادية.

ويرى ابن خلدون (1332-1406) أن الدولة لا تقوم بمشاركة الأفراد في النشاط الاقتصادي والتجارة لأن الناشطين في السوق متساوين من حيث القدرات بينما الدولة تكون محتكرة سواء في حالة الشراء أو البيع ولكن رغم ذلك فهي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد وقد قسم وظائفها إلى ما يلي:

- سك النقود والحفاظ عليها بوضع علامة السلطان لجعلها محل ثقة.
 - إدارة ديوان الأعمال والجبايات، بجباية الإيرادات والقيام بالنفقات¹
- ويرى المقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر" (1364-1442) وفي تفسيره لعوامل النمو والانهيار وأسباب المجاعة في مصر، والتي أرجع أسبابها في فساد الإدارة فيحدث ذلك أثراً مباشراً على الإنتاج في مجتمع لعبت الدولة فيه دوراً مركزياً بالإضافة إلى السياسة الاحتكارية التي يمارسها أهل الدولة، ولهذا فهو يرى أن السياسة الاقتصادية هي مزيج من التدخل المباشر للدولة لضمان السير الحسن للسوق فالمنافسة تؤدي إلى الرخاء.

3.5. الدولة في الفكر الاقتصادي الحديث:

1.3.5 الدولة في الفكر التجاري:

يرى التجاريون أن هدف النظام الاقتصادي هو تحقيق قوة الدولة وتنمية ثروتها، وذلك عن طريق زيادة كمية المعادن النفسية التي تملكها. ويكون ذلك بتحقيقها لفائض في الميزان التجاري فنقوم بتشجيع الصادرات وخفض الواردات عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة جداً لحماية صناعاتها من المنافسة وبالتالي ساهمت الدولة في تقوية المركز التنافسي لصناعاتها الوطنية في الأسواق الخارجية. ويعتبر التجاريون أن الثورة الكلية في العالم ثابتة وما تكسبه إحدى الدول تفقده أخرى لهذا كانت قراراتهم ذات طابع وطني وتوسعي امبريالي إذ يجب على الدولة إتباع سياسة استعمارية لتوسيع الإقليم ومن ثم ضمان جلب المادة الأولية وأسواق لتصريف منتجاتها.

¹ عبد الرحمن يسرى أحمد "تطور الفكر الاقتصادي" مرجع سابق ص ص 44-46

ويعتبر **Antoine de Montchretien** وهو أول من استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي، إن هدف الاقتصاد هو البحث عن الوسائل من أجل زيادة ثروة الدولة. فالاقتصاد بالنسبة له سياسي لأن الأمير يجب أن يستعمل سلطته من أجل دعم زيادة ثروة الدولة. لهذا يجب عليها إتباع سياسة تشجع على المنافسة وتدعم حرية المبادرة وتقوم بتنمية الهياكل القاعدية لتسهيل المبادلات وتخفيض تكاليف النقل، وكذلك المؤسسات الخاصة، كما أن الدولة يجب أن تعتني بالسياسة الاجتماعية فتساعد الأفراد في الحصول على عمل فيمكنها تكوين ورشات، والقيام بالأشغال العامة، لهذا لا بد من مستوى سكاني أمثل يسمح بالاستغلال الكامل للموارد المتاحة.

أما **Colbert** فقد اتبع سياسة صناعية تدعمها الدولة حيث تقوم بإنشاء مصانع في بعض النشاطات ذات القيمة المضافة الكبيرة مثل مصانع الأسلحة كما قامت الدولة بتشجيع القطاع الخاص، خاصة النشاطات الموجهة للتصدير، ومن ثم اعتبرت الكولبرتية **Colbertisme** كمذهب يدافع على التدخل المكثف للدولة في الحياة الاقتصادية.

أما **John Locke** فيرى أنه على الدولة إنشاء مؤسسات ضرورية للحريات الفردية بتحديد الحقوق والواجبات وحقوق الملكية.

لكن **Boisguilbert** عارض تدخل الدولة ودافع على حرية المبادلة وترك الحرية للأفراد باعتبارهم على دراية كاملة للإجابة على الأسئلة التالية: ماذا، كيف ولمن تنتج ومن ثم يجب تحديد دور الدولة في التعليم والحماية¹.

وعموما فقد كان التجاريون من أبرز دعاة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ليس على المستوى الداخلي فقط بل على المستوى الخارجي أيضا وهو ما أدى إلى استعمار الدول الضعيفة وجعلها أسواق لتصريف منتجاتها.

2.3.5 الدولة في الفكر الفيزيوقراطي:

إن كلمة فيزيوقراط مستنبطة من كلمتين الأولى **Physis** وتعني الطبيعة والثانية **Kratos** وتعني الحكم ونعني بهما مجتمعين أي **Physiocratie** حكم الطبيعة أو الحكم الطبيعي للاقتصاد ويضربون مثلا عن النحل بأنها تخضع لاتفاق جماعي فمن مصلحتهم الخاصة تنظيم الخلية، ومن ثم فهم يعتقدون بالتنظيم التلقائي للاقتصاد عن طريق آليات السوق ويرفضون أطروحات التجاريين في تدخل الدولة في

¹ M. Baslé et A. Gelédan , Histoire des pensées économiques . Les fondateurs. Edit. Dalloz 2^{ème} 1993..PP 14-21

الحياة الاقتصادية، وأن الاقتصاد السياسي هو علم يدرس أعمال الملك فالإقتصاد يجب أن يكون في خدمة المنتجين والمستهلكين وليس السلطان ومن ثم فهم يتبعون فلسفة أكثر ليبرالية¹.

وخلاصة الفكر الفيزيوقراطي لخصته العبارة المشهورة "دعه يعمل دعه يمر" فهم ينظرون للدولة على أنها حارسة النظام الطبيعي، والذي يعتبر الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل للإنسان في إيجادها وتقوم هذه القوانين على مبدئين المنفعة الشخصية والمنافسة وهذا لتنظيم الحياة الاقتصادية. كما أنهم يرفضون أي نوع من التمييز الضريبي دعا إليه التجاريون وطالبوا بفرض ضريبة موحدة على ملاك الأراضي، لكن ذلك لا يحقق مبدأ العدالة في فرض الضرائب لإعفاء باقي فروع النشاط الاقتصادي، كما أن إيراد الضرائب لا يكفي لتغطية نفقات الدولة المتزايدة، ولهذا طالب الفيزيوقراطيون بإلغاء كل أنواع الحماية فالتجارة الحرة تخلق الثروة وترفع من الإنتاج وقد دافع الفيزيوقراط على حرية المبادرة الفردية ومن ثم لا يجب على الدولة أن تضعفها سواء بالقوانين أو التنظيمات. قد حددوا وظيفة الدولة في الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الفردية والقضاء، بالإضافة إلى بعض الأشغال العامة الضرورية للنشاط الاقتصادي كبناء الجسور والموانئ.

ويرى كيني **François Quesnay** (1694-1774م) أن الأشياء إذا تركت حرة فإنها تنتظم في حركتها على أحسن وجه وإنها قادرة على تحقيق التوازن تلقائياً² وبالإضافة إلى كيني الذي يعود له أكبر الثر على المدرسة الفيزيوقراطية فإن تيرغو **Jacques Turgot** (1727-1774م) والذي عين وزيراً للمالية سنة 1774 تبنى سواء بأفكاره أو أعماله كوزير للمالية منهج ليبرالي بحت، وهذا بتحديد دور أدنى للدولة ويرى غورناي **Vincent de Gournay** أن هدف وجود الإدارة (الحكومة) هو:

- جعل كل فروع التجارة حرة؛
- تسهيل عمل كل عناصر الدولة من أجل تشجيع المنافسة وهو ما يؤدي إلى التحكم أكثر في الإنتاج والبيع بأسعار أكثر ملائمة للمشتري؛
- يجب على الإدارة نزع كل الحواجز التي تقف أمام الإنتاج³.

3.3.5 الدولة في الفكر الكلاسيكي:

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد عبارة عن جهاز ضخم يسير بانتظام لأنه يخضع لقوانين ثابتة تتحقق من خلال المجهود الإنساني لكنه لا يمكن أن يخضعها لإرادته ويتحكم فيها بصورة مباشرة ولهذا لا يجب التدخل في النشاط الاقتصادي من طرف الدولة، وقد اعتقد آدم سميث **Smith** (1723-1790) بفعالية

¹ IBID P87

² عبد الرحمن أمد يسري ، مرجع سابق ص 1973

³ M. Baslé et A Gelédan. Op. Cit P88

السوق والتي تسمح بتلبية حاجات المجتمع عن طريق المبادلة وتقوم اليد الخفية بتوجيه إنتاج المجتمع ليقوم بتلبية حاجياته وبالكمية التي يريدها، ولكن ذلك يتطلب عدم تدخل أي سلطة عمومية لهذا يحدد سميث دور الدولة فيما يلي:

- أول وظيفة للدولة تتمثل في الدفاع أي حماية المجتمع من كل المخاطر الخارجية يجعل المجتمع ينفق على الجيش سواء في أوقات الحرب أو السلم؛
- كما أن الدولة مكلفة بحماية كل فرد من أي اعتداء يقوم به فردا آخر أو مجموعة من الأفراد ضده، ولها وظيفة إدارة العدالة للفصل بين المتخاصمين والاقتصاص من المعتدين لصالح المجتمع؛
- لا بد أن تقوم الدولة بتنمية السلع العمومية بإنشاء وصيانة المنشآت العامة و القيام بالأشغال العمومية، وهذا راجع لكون هذه النشاطات غير مربحة أو أن تكلفتها كبيرة لا يستطيع تحملها فرد أو مجموعة من الأفراد.

كما أن سميث لا يمانع بتدخل الدولة في بعض الحالات حيث يقول: "يبدو أن هناك حالتين تكون من المصلحة الحد من الواردات من أجل تشجيع الصادرات"¹ وهذين الحالتين هما:

- بعض الصناعات الخاصة والتي هي ضرورية لأمن الدولة (صناعة الأسلحة) فإذا كان آدم سميث يرى أن الحواجز الجمركية تعيق المنافسة لكنه يتقبل أن توضع هذه الحواجز من أجل المصلحة العليا للاقتصاد؛
- إن مصلحة الاقتصاد الوطني فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة فرضها على الصادرات، وهذا لا يعني تشجيع احتكار السوق المحلية ولكن من أجل تكافؤ القدرات الصناعية المحلية والأجنبية.

أما دافيد ريكاردو **Ricardo** (1772-1823) والذي يعتبر من منظري اقتصاديات العرض فهو يرى أن الضغط لا بد أن لا يؤثر على العرض. فهو يرى أن ثقل الضرائب يؤدي إلى تحديد التراكم والفعالية الاقتصادية وهو ما يؤدي بدوره إلى نقص في حصيلة الضرائب. وهو بذلك يوافق ابن خلدون في نظرية للضرائب ونادى ريكاردو بأن الضرائب لا بد أن تنصب على الدخل فقط ولا يجب أن تمتد إلى رأسمال، ولهذا فإذا لم يكن هناك زيادة في الدخل أو انخفاض في الاستهلاك فإن الضريبة تمتد مباشرة على رأسمال.

إذا ريكاردو طور التحليل الاقتصادي الذي بدأه سميث ولكن اعتمد على نفس المبادئ الأساسية ومن ثم فإن نظريته لدور الدولة لم تخالف ما قدمه سميث.

¹ M. Baslé et A Gelédan. Op. Cit. PP 39.53

ويرى جون ستيوارت ميل (1806-1873) **J.S Mill** أن الفرد لا يعتبر الحكم الوحيد على مصالحه فهو يرى أن سلوك الفرد نافع للمجتمع. وأن التجارة تعتبر من النشاطات التي لا تتدخل فيها الدولة لأنها تشمل مصالح الأفراد. فهو يدافع عن الليبرالية الاقتصادية فلا يجب أن يعوض نشاط الدولة المبادرات الفردية والتي يجب أن تتماشى والمصالح العام. كما أن الدولة لا بد أن تهتم بالتعليم والذي يعتبره مفتاح التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا يعتبر "ميل" ليبرالي معتدل، فهو يرفض فكرة المساواة بين الأفراد لأنه يعتبرها كابحة لروح المنافسة والنمو الاقتصادي حيث يقول "أن الخطأ الذي يشترك فيه الاشتراكيون هو عدم الأخذ بعين الاعتبار الكسل الطبيعي للأفراد وميولاتهم للحياة غير النشطة وبكونهم عبيد للعادات"¹ إذا فميل **Mill** يرى أن عدم المنافسة والمساواة غير الطبيعية بين الناس تفقدهم نشاطهم وقدراتهم، ليس فقط في عدم القدرة على التقدم ولكن في الحفاظ على مستوى الأوضاع التي يرونها مقبولة.

أما نظرة ميل للفقراء فهو يرفض فكرة اعتبارهم كأطفال يحتاجون إلى رعاية من طرف الدولة، و يرى أن كل فرد تحدد إمكانياته مصيره وما على الدولة إلا تعليمهم وتنقيفهم فيجتمعون في جمعيات عمالية وهي حركات تعاونية تسمح بزيادة القوى الإنتاجية الصناعية.

أما بالنسبة للضرائب فهو يرفض فكرة الضريبة التصاعدية بالشرائح رغم أنه من المتعاطفين مع مقولات تخفيض التفاوت بين الدخل. لأنه يرى أن ذلك يمثل عقوبة بالنسبة للأفراد النشطين، فلا يجب للضريبة أن تخفض من رأس المال الوطني وهو بذلك يوافق ريكاردو في نظرتة للضرائب.

4.3.5 الدولة في الفكر النيوكلاسيكي:

يمكن اعتبار النيوكلاسيك ورثة الكلاسيك (مثلا اعتمادهم فكرة العرض يخلق الطلب) إلا أنهم قدموا قراءة أكاديمية للاقتصاد وبالأخص مجالات السوق والتوازن معتمدين نظرة جزئية للتحليل ولكنهم كانوا أكثر دعماً لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من الكلاسيك. **فستانلي جيوفنس** (1835-1882) **Jevons** والذي يعتبر ليبرالي و ضد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد عارض السياسات الاجتماعية التي اتخذتها إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر 19، ولكنه في آخر حياته تحول نوعاً ما فأصبح ينادي بتدخل الدولة في الحياة الاجتماعية ففي كتابه الدولة وعلاقتها بالعمل **The State in relation to labour** سنة 1883 دافع عن حماية الطبقات الضعيفة ولكنه ضد نقابات العمال فهو يرى أن الدولة تتكفل بالسكن الاجتماعي والمتاحف والحدائق العامة ونادى حتى بتأميم البريد.

¹ M. Baslé et A. Gelédan. Op. Cit P83

أما **مارشال Alfred Marshall** (1842-1924) فيرى أن المنافسة هي الصفة السائدة في السوق وأن الاحتكار ما هو إلا حالة عرضية. و إذا كان السوق يحقق توازن تلقائي فلا بد من تركه حرا. وعدم التدخل فيه. ويفسر مارشال ذلك بكون أي كثرع لن يستطيع الاستمرار في النماء إلى الأبد فهو يمثل حياة المشروع بحياة الفرد فالمشروع يستمر في النماء بفضل قدرات المنظم ونشاطه ولكن بعد أن يبلغ الذروة، وهي عادة آخر مرحلة الشباب لدى المنظم ثم يبدأ في فقدان عناصر النشاط والقوة ويبدأ المشروع في الاضمحلال. وبعد وفاة المنظم ينتقل المشروع إلى وراثته، وبما أنهم أقل خبرة فإن ذلك يؤدي إلى زوال هذا المشروع، وقد تأثر مارشال بما هو واقع في إنجلترا في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 حيث كانت دورة حياة المشروع مرتبطة بدورة حياة الفرد، عكس ما هو حاليا خاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة ويتم في بعض الأحيان عزل جزء من السوق عن باقي الأجزاء الأخرى فيتمكن مشروع من السيطرة ومن ثم الاحتكار، ولكن سرعان ما تظهر بدائل جديدة في السوق وتؤدي إلى بعث المنافسة من جديد دون الحاجة إلى تدخل الدولة. و يحبذ تدخل الدولة في بعض الحالات لتحسين رفاهية المجتمع فمثلا عن طريق تقديم إعانة للمشاريع التي تحقق مردودية مزيدة وفرض ضريبة على المشروعات التي تحقق مردودية متناقصة¹. كما أن الدولة من واجبها تسيير المشروعات الاحتكارية العامة ومن هنا نطرح السؤال التالي: هل يجب على الدولة أن تخفض من الأسعار بحيث ترفع من فائض المستهلك، والذي يمثل الفرق بين ما هو مستعد لدفعه و ما يدفعه فعلا، و من جهة أخرى تقوم الدولة بزيادة الضرائب أو تقوم بالعكس أي ترفع من الأسعار ونقوم بتخفيض الضرائب، ويعتبر هذا التساؤل محور جدل حتى وقتنا الحالي ففي الجزائر مثلا تقوم الدولة بتخفيض الأسعار وترفع في الضرائب ولكن نظرا لضعف فعالية الجهاز الضريبي وغياب ثقافة ضريبية لدى المواطن أدت إلى إدخال كل هذه الضرائب والرسوم في الفاتورة الواجب دفعها ويكفي أن تنتظر إلى فاتورة استهلاك الماء مثلا.

ويرى **والرس Leon Walras** (1834-1910) أنه من واجب الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية ففي كتابه الدولة والسكك الحديدية 1875 يرى أن الدولة تتدخل في صيانة السكك الحديدية لسببين هما:

- إن السكة الحديدية تقوم بنقل البضائع والخدمات العامة وكذلك باعتبارها هي نفسها خدمة عامة؛
- إن النقل بالسكة الحديدية يمثل احتكار طبيعي وضروري لهذا يجب أن يكون احتكار عمومي.

¹تحقق المشروعات في بداية نشاطها مردودية متزايدة لعناصر الإنتاج مما يعني أنه من مصلحة المشروع زيادة نسبة العنصر المتغير إلى الثابت ومن ثم زيادة الإنتاج. و المر دودية المتزايدة لا تعني تحقيق ربح حسب متطابقة إيلر Euler ما عدا في حالة الاحتكار والعكس في حالة المردودية المتناقصة.

ويذهب والراس الى أبعد من ذلك في محاولته لإيجاد صيغة عادلة لتوزيع الثروة فهو يرى أن تزود الدولة بموارد أكثر وهذا يفرض ضرائب على المزارعين وملاك الأراضي وحتى تأمين الأراضي كلها ثم كرائها للمزارعين¹.

5.3.5 الدولة في الفكر الماركسي:

ترى المدرسة الماركسية أن النشاط الاقتصادي يتكون من العديد من الرأسماليين كل منهم يأخذ قراراته لمصلحته الفردية، لهذا لا يمكن التنسيق بين القرارات كلها فالمصالح متعارضة ولهذا لا يمكن تحقيق التوازن، وبالتالي لا بد من وجود هيئة تسهر على تخطيط قرارات السوق من أجل المصلحة العامة.

وقد قام **ماركس (1818-1883)** بتحليل طرق الإنتاج الرأسمالية و رفض كل شكل من أشكال الإصلاح ونادى بالتغيير الكلي للرأسمالية، ويشترك **ماركس** مع الفوضويين وعلى رأسهم **Bakounine** كرههم للدولة فماركس يرى في الدولة والسوق عبارة عن شكل خاطئ ناتج عن تقسيم العمل، وأن الدولة هي أداة في يد الطبقة الرأسمالية لاضطهاد الطبقة العاملة، ويرى في الشيوعية الحركة الحقيقية التي تلغي الحالة التي هي موجودة عليها الأشياء².

ولكن قبل الانتقال للشيوعية لا بد من المرور عبر مرحلة انتقالية تسمى للاشتراكية حيث تسمح بالملكية الخاصة المحدودة وتعطي دور للفرد كأداة للتعامل والسوق وجهاز الأسعار والذين يكونان في بداية الدولة لتحقيق أهدافها، إذا فالاشتراكية تعتمد مبدأ "لكل حسب عمله" مع السماح بالملكية الفردية لبعض أدوات الإنتاج، أما الشيوعية وهي مرحلة متطورة حيث يتم فيها إلغاء الدولة أين يزول صراع الطبقات بانتصار الطبقة البروليتارية فتعتمد مبدأ "لكل حسب حاجته"، حيث يتم إلغاء الملكية الخاصة بشكل نهائي³ أما **إنجل Friedrich Engels (1820-1895)** فيرى الدولة على أنها هيئة أساسية لتطوير المجتمع وأداة لحل كل النزعات الناشئة، فالدولة هيئة تعمل لصالح الطبقة المالكة⁴.

6.3.5 الدولة في الفكر الكينزي:

يرفض **كينز Keynes (1883-1946)** المذهب الليبرالي البحت ويرى عدم فاعلية مقولة "دعه يعمل"، فهي لا تنتج سوى مضاربين. ولهذا فهو يدعو إلى محاربة الرأسمالية الريعية وتحفيز الرأسمالية الاستثمارية ويرى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الكامل والتوازن الاقتصادي الكلي، والطلب الفعلي هو الذي يحدد الإنتاج والعمالة

¹ M. Baslé et A Geledan Op. Cit P183

² M. B Baslé et A Geledan Op. Cit P292

³ زينب حسين عوض الله مرجع سابق ص ص 120-125

⁴ M. B Baslé et A Geledan Op. Cit P314

(التشغيل) وهو متغير مستقل أما الإنتاج والدخل فمتغيرات تابعة. والطلب الفعلي يتكون من طلب على الاستهلاك وطلب على الاستثمار¹, فالطلب على الاستهلاك يتحدد بحجم الدخل و الميل للاستهلاك أما الطلب على الاستثمار فيتحدد بالميل للاستثمار, ويتحدد بسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأسمال ويعطي دور جديد للنقود بحيث تصبح مخزن للقيمة. ويرى كينز أن الدولة يمكنها أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك بإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك أو تقوم بتنشيط الاستثمار عن طريق قيامها بمشروعات مما يترتب عليها الزيادة في إنفاقها الاستثماري, وهو ما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني بنسبة أكبر من الزيادة في الاستثمار وتنتج هذه الزيادة مجموعة من الدخول النقدية تؤدي على زيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا ما يطلق عليه اسم المضاعف حيث يتوقف حجمه على الميل الحدي للاستهلاك، أو تقوم الدولة بتخفيض معدل الفائدة لتشجيع الاستثمارات الجديدة والتي تقوم بتوجيهها بصفة إستراتيجية, فيمكن للدولة قياس المردودية الحدية لرؤوس الأموال بنظرة بعيدة المدى وفق قواعد المصلحة العامة, كما يمكن للدولة أن تتعاون مع المبادرات الخاصة في هذا المجال لتكوين مشروعات مختلطة. ويؤكد كينز صراحة أن الاستثمار المكثف للدولة هو الذي يحقق التشغيل الكامل².

كما يرى أن عدم كفاية الطلب يخلق أزمة فائض في الإنتاج والتوازن لا يكون تلقائي ومن ثم تقوم الدولة بحل المشكلة عن طريق سياسة العجز في الميزانية.

وبالتالي فكينز من دعاة الدولة الراعية L'état Providence، فهو يدافع عن التنمية المنح العائلية، وحماية القدرة الشرائية للأجراء وزيادة الضرائب التصاعدية المباشرة من أجل إعادة توزيع الدخل.

ويرى كينز أن التنظيم يجب أن يتوافق مع الحرية وإن توسيع وظائف الدولة يعتبر هو الحل الوحيد لتفادي هدم المؤسسات الاقتصادية الحالية, وكشرط للعمل وفق شروط أحسن لحرية المبادرة³.

لقد حاولنا في هذا المبحث التطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية والملاحظ هو التأثير الكبير للواقع الاقتصادي على الأفكار. ولهذا ففي تقديري أن علم الاقتصاد يعتبر تنظير الواقع أكثر من تطبيق للأفكار.

¹ الميل للاستهلاك هو النسبة المخصصة للاستهلاك أما الميل الحدي للاستهلاك فهو النسبة المخصصة للاستهلاك من الزيادة الخاصة في الدخل.

² M. Baslé et A Geledan Op. Cit P382

³ IBID PP403.404

خاتمة الفصل

لقد اختلف العلماء والمفكرين حول تعريف موحد للدولة، لكنهم اتفقوا على ضرورة وجودها، حتى المفكرين الشيوعيين ورغم انتقادهم للدولة واعتبارهم لها سند لرأس المال وأنها تزول في المستقبل إلا أن الواقع أكد عكس ذلك فالاشتراكيون يرون أن الدولة أداة مهمة لمحاربة الرأسمالية العالمية. وحتى الفكر الليبرالي والذي يرى أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي يتوازن تلقائياً تراجع عن هذه النظرة، فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لتحقيق التوازن ومن ثم فقد اتفق المذهببان الاشتراكي والليبرالي على وجود الدولة وضرورة تدخلها في الاقتصاد، ولكن الجدل المطروح حالياً هو حول الثقل الاقتصادي للدولة وحدود تدخلها في الحياة الاقتصادية، وبالتالي تحديد مجال السوق وقدرته على تحقيق التوازن.

الفصل الثاني: السوق و اقتصاد السوق

مقدمة

1- السوق و خصائصه

2- الأطراف المتعاملة في السوق

3- أشكال السوق

4- وظائف السوق

5- دور السوق في الأنظمة الاقتصادية المختلفة

6- اقتصاد السوق

خاتمة الفصل

مقدمة :

لقد ظهر السوق منذ القدم أي منذ ظهور فائض الإنتاج عن الحاجات و كذلك الرغبة في المبادلة، ثم تطور بتطور النشاط الاقتصادي فانتسح مفهومه و تعددت وظائفه و أصبح النشاط الاقتصادي ككل اقتصاد مبادلة يأخذ السوق فيه حيزا كبيرا. كما تناولت التحليلات الاقتصادية مفهوم السوق و حاولت تحديد وظائفه و دراسة أشكاله، حتى إن الأنظمة الاقتصادية ارتبطت به نظرا لكفاءته في التوزيع و تخصيص الموارد أكثر من أي هيئة أخرى، فأصبحنا نتكلم عن اقتصاد السوق و اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاجتماعي، مما يدل على أهميته و هو ما سوف نتناوله في هذا الفصل.

1- السوق و خصائصه

لقد تغير مفهوم السوق من ذلك الحيز المكاني و الزماني للتبادل إلى مفاهيم أكثر تعقيدا، و هذا نتيجة لتطور النشاطات الاقتصادية و تعقدها، لهذا نجد العديد من التعاريف التي تتناول السوق.

1-1- تعريف السوق:

حسب المفهوم التقليدي يرتبط السوق بالمكان و الزمان الذي يلتقي فيه البائع بالمشتري لتبادل السلع و الخدمات، مثل السوق الأسبوعي في البلدية و حتى أسواق الأوراق المالية الثانوية كبورصة الجزائر او بورصة نيويورك NYSE ... الخ. لكن مع التطور الاقتصادي و التكنولوجي زال مفهوم المكان عن الكثير من الأسواق و أصبح البائع و المشتري يعقدان الصفقات دون شرط التواجد في نفس المكان و من ثم أصبح السوق يميل أكثر لمفهوم تنظيم المبادلات، و نطاق السوق هو مدى قابلية نقل السلعة من مكان الى اخر و كلما كانت السلعة سهلة النقل و الحاجة إليها كبيرة و غير قابلة للتلف كلما كان سوقها اكبر مثل سوق البترول و الذي يعتبر سوقه دولي.

و يعرفه **Robert Boyer et Daniel Draché** على انه: هيئة تقوم بالتنسيق البعدي للاستراتيجيات المتعددة للتجار المتنافسين و المستقلين مبدئيا، لكن يتعاملون بواسطة المعلومات التي تقدمها الأسعار ، حيث يتم تحديد السلع نوعيتها و الكميات المطلوبة منها.¹

و يعرفه **عادل احمد حشيش و سوزي عدلي ناشد** على انه: تنظيم لشبكة من المبادلات يحدث من خلاله توافق الرغبات أي التقاء العرض بالطلب مع شرط وجود زمان و مكان لوقوع الحادثة و السلعة او الخدمة التي تعتبر موضوع المبادلة و ثمن لقياس هذه المبادلة.²

¹ Robert boyer and Daniel Draché, States Against Markets the limits of Globalisation, édit. Routledge, 1996, p 99

² عادل احمد حشيش و سوزي عدلي ناشد , أساسيات علم الاقتصاد, 614

و عمليات البيع او الشراء هي عمليات مستمرة خلال فترة زمنية معينة, فهي عبارة عن تدفقات تتحول الى أرصدة عند تحديد مركز التوازن و السعر النهائي الذي يسود السوق.

و يعرفه **J.P.Delas** على انه: هيئة يختلف دورها الاجتماعي باختلاف المجتمع و هو مبني على معايير السلوك و متعرض لتغيرات و منظم و مراقب من طرف تنظيمات عمومية , و نقصد بتنظيم مجموع القواعد و القوانين الظاهرة (قوانين) و المخفية (عادات) متعارف عليها المفروضة والمراقبة من طرف منظمات عمومية مزودة بسلطة شرعية ووسائل ردع.¹

و يعرفه **J.J.Rosa** على انه: مكان التقاء العرض بالطلب لنفس السلعة و التي تكون اما سلع او خدمات او راس مال او عمل...الخ, لكن في بعض الأحيان يغيب المكان مثل البيع عن طريق الانترنت و التي تجمع عدد كبير من العارضين و الطالبين في مختلف أنحاء العالم دون ان يكون هناك مكان محدد.²

و السوق لم يعد مرتبط بالحيز المكاني و لا البعد الزمني أيضا فبعض المعاملات مثلا لا يحدها زمن معين مثل أسواق الاختيار **Call Option** و التي تعتبر إحدى تقنيات أسواق الأوراق المالية الواسعة الانتشار, حيث يتم شراء حق البيع أو الشراء بسعر معين عند زمن معين, و يمكن التنفيذ في أي وقت من زمن الاتفاق الى زمن التنفيذ و هذا في السوق الأمريكي للأوراق المالية, و حق الاختيار يشبه نوعا ما ما يعرف في الجزائر بالعامية "العربون" فهو يعطي الحق لصاحبه في الشراء بسعر معين و يختلف عنه في كون العربون متضمن في سعر الشراء بينما حق الاختيار يعتبر تكلفة إضافية.

ويقوم السوق بتخصيص الموارد البشرية و المادية للاستخدامات المختلفة و ذلك من خلال ميكانيزم الأسعار و الذي يعتبر كمحصلة لالتقاء العرض بالطلب, و بالتالي فالسوق يقوم بتنظيم تصرفات الأعوان الاقتصاديين. و يعرف **Samuelson et Nordhaus** السوق على انه: التقاء البائعين بالمشتريين لتحديد الأسعار و لتبادل الخدمات و هو آلية او ميكانيزم تتفاعل فيه قوى العرض و الطلب فيتحدد السعر و الكمية المباعة لكل سلعة او خدمة.³

و عموما يمكن تعريف السوق على انه التقاء و تفاوض العرض و الطلب على سلعة معينة بواسطة جهاز الأسعار للحصول على كميات و أسعار التوازن.

¹ J.P.Delas. Economie Contemporaine,édit ,2001, p

² J.J.Rosa, L'analyse économique des Réglementations, édit , p 22

³ P.A.Samuelson et Nordhaus. Economie . op.cit , p 27

1-2- خصائص السوق:

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص التي يتميز بها السوق وهي :

1-2-1- التبادل: ان كل فرد يبيع ما ينتج و يشتري ما يستهلك و هذا بعد ان كان في القديم ينتج ما يستهلك فقط ,لكن زيادة الانتاج عن الحاجات الاستهلاكية للأفراد و تنوع هذه الحاجات ادى الى تبادل الفائض من الانتاج مقابل ما يحتاجه من سلع ينتجها افراد آخريين. و تتم في السوق عملية مبادلة الحقوق او المنافع , فالبايع الذي يملك بضاعة تعتبر حق له يبادلها مقابل كمية من النقود التي تعتبر حق بالنسبة للمشتري, و من ثم فان السوق يعتبر مكان لتبادل الحقوق او المنافع باعتبار ان السلع او النقود تمد أصحابها بكميات مختلفة من المنافع أي تعطي لهم كمية معينة من الإشباع.

و موضوع التبادل هو السلع و الخدمات التي تؤدي الى إشباع مباشر للحاجات و تسمى السلع الاستهلاكية حيث ان استخدامها يؤدي الى إتلافها , و نفرق بين السلع و الخدمات الخاصة و هي التي يملكها الإنسان و تؤدي الى إشباع حاجاته الخاصة, و السلع العامة و التي يستطيع الفرد الانتفاع بها أي إشباع حاجاته منها و لكن لا يستطيع امتلاكها, كما قد يكون الانتفاع بهذه السلع مشتركا أي بين مجموعة من الأفراد مثل زيارة متحف أي ان استعمالها من احد الأفراد لا يحرم الباقيين منها, و عادة لا يكون لها ثمن و ان وجد فهو لتنظيم استعمالها. و هناك سلع إنتاجية و هي التي لا تؤدي الى إشباع مباشر لحاجات الأفراد و لكن تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية و حتى سلع إنتاجية أخرى , فهي تساعد في تحقيق الإشباع و يمكن اعتبارها تحقق الإشباع بطريقة غير مباشرة و لها اهمية بالغة في التنمية الاقتصادية.

1-2-2- التنظيم: تتمثل المشكلة الاقتصادية في كيفية إشباع الحاجات المتجددة و المتنوعة و المتزايدة بواسطة الموارد المحدودة, و يعتبر السوق آلية لتنظيم إشباع هذه الحاجات المعبر عنها بالطلب, مع العلم ان الطلب عبارة عن الكمية المعبر عنها من السلع و الخدمات و الناتجة عن الحاجة و القدرة الشرائية معا, بعد القيام بتنظيم الطلب يقوم المنتجون بتلبية طلبات المستهلكين و ذلك عن طريق القيام بعملية الإنتاج, و بما ان هذه العملية هي عبارة عن عملية مزج لعوامل الإنتاج او ما يسمى بالمدخلات للحصول على منتج نهائي او المخرجات, و نظرا لكون عوامل النتاج نادرة ندرة نسبية أي ان هناك مقابل لكل عامل يمثل تكلفة بالنسبة للمنتج و الذي يجب ان يكون العائد من بيع السلعة اكبر من التكلفة, لذلك يتدخل السوق لتنظيم عرض المنتجين باعتبار ان كل منتج لا يحقق ربح سيخرج في المدى الطويل من السوق. و يتم توزيع الموارد على مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يختص كل نشاط في إشباع حاجات معينة وفقا لمبدأ الأولويات, و بالتالي يقوم السوق بتنظيم الأداء

الاقتصادي , و اذا كان الأعوان الاقتصاديين يتخذون قراراتهم بصفة فردية في ظل الأسعار السائدة أي يتخذ المستهلك قراره بهدف تعظيم منفعته, و المنتج يتخذ قراره بهدف تعظيم ربحه فان هذه القرارات تتفاعل فيما بينها و يعمل السوق على تنظيمها لتحقيق التوازن.

1-2-3- تحديد الأسعار و القيم: ان من خصائص السوق هو إعطاء للمنتجين قوة التفاعل الايجابي مع الاحتياجات المعبر عنها من طرف المستهلكين, و البحث الدائم عن الاحتياجات الغير معبر عنها علنا و يكون ذلك بواسطة وسائل مثل الاسعار, حيث يتم التعامل في السوق و تبادل السلع و الخدمات على اساس الاسعار و تختلف طرق تحديدها من سوق لآخر فقدره البائعين او المشترين على التأثير على السوق تؤدي الى زيادة او انخفاض الأسعار. فإذا كانت القوة للمنتجين كما هو الحال في حالة الاحتكار فان الاسعار سوف ترتفع لان المحتكر يهدف لتعظيم ربحه و العكس في حالة ما اذا كانت القوة للمشترين لانهم يبحثون على تعظيم منافعهم باقل التكاليف. و يعتبر **Samuelson** السعر هو الشكل النقدي للقيمة, و يمثل العامل الذي على اساسه يتبادل الافراد و المؤسسات السلع و الخدمات¹. فإذا أردت شراء سلعة ما بسعر معين فهذا يعني ان السلعة تعطي للمشتري منفعة اكبر من كمية النقود التي يدفعها, اما بالنسبة للمنتج فان كمية النقود تمثل له منفعة اكبر من منفعة السلعة و من ثم فان المبادلة تكون في صالح الطرفين و المحدد لها هو السعر, كما تلعب الاسعار دور ناقل للمعلومات و مؤشر في نفس الوقت فاذا رغب المستهلكون في كميات اكبر فان الاسعار سترتفع معطية اشارة للمنتجين ليرفعوا من انتاجهم رغم ان ما يحرك المنتج ليس هو الرغبة في تلبية طلبات المستهلكين و لكن الرغبة في زيادة الارباح أي المصلحة الخاصة, و لكنها لا تتعارض مع المصلحة العامة و العكس في حالة وجود فائض في الانتاج فان المنتجين سيخفضون من اسعارهم كاشارة للمستهلكين ليرفعوا من استهلاكهم, و ان تغير سلوك المستهلكين ليس رافة بالمنتجين لامتناس فائض الإنتاج و لكن رغبة منهم في تعظيم منافعهم أي مصالحهم الخاصة و التي لا تتعارض مع مصلحة المجتمع. و ما ينطبق على السلع الاستهلاكية ينطبق ايضا على السلع الانتاجية او عوامل الانتاج مثل اليد العاملة فاذا كانت السوق حرة و كانت الحاجة اكبر الى البنائين فان اجورهم سترتفع, و تغير الأجور يجلب اليد العاملة الى القطاع الذي يعرف اكبر نمو. فمثلا في الولايات المتحدة الامريكية و في سنوات الثمانينات شهد قطاع الصحة عجز في اليد العاملة مما ادى بالمستشفيات الى زيادة الاجور بالاصافة الى امتيازات اخرى كعلاوات امضاء العقود و ضمان حضانة الاطفال او تقديم سندات شراء سلع استهلاكية, و هو ما ادى الى جلب عدد كبير من اليد العاملة ليختفي العجز في التسعينات . و اذا كان آدم سميث يرى ان الاسعار تتحدد بواسطة اليد الخفية فان ليون والراس يتكلم عن محافظ بيع بالمزاد

¹ Samuelson. PA, W. Norahaus, op.cit, P57

العلني و لكن هذا تحليل نظري لا يتطابق مع الواقع حيث ان الاسعار تتحدد بسلسلة من المحاولات و التي تحدد الاسعار في مستوى معين يسمح بامتصاص كل الكميات المعروضة و يلبي كل الطلبات.

2- الأطراف المتعاملة في السوق

هناك ثلاث أطراف أساسية تتدخل في الأسواق بمختلف أنواعها، تتمثل في المستهلك و المنتج يمثلون قوى السوق اي العرض و الطلب و الدولة او المنظم و لكل طرف وظائفه و دوافعه للعمل و يتفاعلون فيما بينهم لتتشكل المبادلات و من ثم الأسواق، كالسوق السلعي و سوق الخدمات و راس المال و العمل ... الخ.

2-1- الطالبين¹: عادة ما يربط الكتاب المستهلك بالانسان فمحمد احمد دويدار و آخرون يرون ان المستهلك يمثل الفرد او العائلة او مجموعة من الأفراد منطوية تحت لواء تنظيم لا يهدف الى الربح و يقوم بطلب السلع و الخدمات من المنتجين فهم يمثلون هذا الطلب، و من جهة اخرى فهم يقومون بعرض قوى عملهم فيحصلون على اجر او يعرضون مدخراتهم فيحصلون على فائدة. كذلك عادل احمد حشيش و سوزي عدلي ناشد². و رغم ان الانسان يعتبر اهم عون اقتصادي مستهلك لكنه ليس الوحيد بحيث نجد هناك عدم عدة أعوان آخرين مثل المؤسسات الاقتصادية و التي تستهلك منتجات المؤسسات الأخرى رغم ان ذلك قد يدخل ضمن الاستثمارات (معدات المكتب مثلا) او المواد الاولية او عوامل الانتاج بصفة عامة، و قد يكون المستهلك حيوان مثل شراء الأكل للقطط او الكلاب. و اذا كانت كلمة مستهلك مرتبطة بعملية اقتناء و تدمير للسلع او الخدمات فهذا ما يجعل كلمة مستهلك تقتصر على الإنسان عادة رغم انه لا يمثل كل هذا الطرف. و لهذا تعتبر كلمة طالبين اعم و اشمل لانها احدى قوى السوق و هي الطلب سواء قام بتدمير السلعة او التلذذ بها. و هو ما ينطبق على الانسان لان دافع الإنسان للطلب هو اشباع الحاجات، و التي نعني بها الرغبة في الحصول على شيء ما و من دونه يعتبر الفرد محروما.

و يعتبر المستهلك هو محرك الطلب، و الذي بدوره يحرك العرض او الانتاج فبعد ان كان العرض هو من يخلق الطلب عند الكلاسيك حسب قانون المنافذ لساوي، لكن بعد ازمة 1929 و نظرا للكساد الكبير أثبتت هذه النظرية فشلها فانقلنا من اقتصاديات العرض لاقتصاديات الطلب. و من ثم بدا التركيز على الطلب او تحديد الكمية الطلب ثم انتاج ما يطلب، فالمستهلكون لهم اذواق يملونها على المنتجين و يقومون بتحديد الطلب.

¹ محمد حامد دويدار و آخرون، الاقتصاد السياسي، دار المعرفة، مصر 1997، ص 235.

² عادل احمد حشيش و سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 18.

2-1-1-1- تعريف الطلب: يعرف الطلب على انه كمية السلع و الخدمات و التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها عند سعر معين و خلال فترة زمنية معينة.

فإذا كانت المشكلة الاقتصادية في كيفية اشباع الحاجات و الرغبات بواسطة الموارد المحدودة فان حلها يتمثل في الاجابة على الاسئلة التالية: ماذا ننتج؟ لمن ننتج؟ و كيف ننتج؟ و يقوم المستهلك بالإجابة على السؤالين الأول و الثاني و السؤال الثالث كيف ننتج فيجب على المنتج، اذن فرغبات المستهلكين و قدراتهم هي المحدد لهؤلاء المستهلكين و السلع و الخدمات المراد استهلاكها، و لهذا يعتبر المستهلك ملك للسوق حسب مبدا سيادة المستهلك فعن طريق عملية انتخاب للسلع، هذا الانتخاب هو من نوع خاص فهو لا يجري كل خمس سنوات و لكن بواسطة قرارات الشراء اليومية، فالنقود التي يدفعها المستهلكون للمؤسسات توجه لتسديد تكاليف عوامل الانتاج من عمل و راس مال ... الخ، و التي يتلقاها المستهلك كأجر او فائدة او ربح، تمثل القدرة الشرائية و التي تعتبر المكمل للرغبة، حيث ان محدد الطلب ليس الرغبة فقط و لكن يضاف اليها القدرة الشرائية.

و الطلب يعبر عن كمية معينة من السلع او الخدمات او عوامل الانتاج و المربوطة بمدة معينة بحيث يختلف الطلب في اليوم عن الطلب في الشهر و السنة كما ان الطلب مرتبط بالسعر حيث يمثل هذا الاخير كمية من النقود الواجب دفعها للحصول على السلعة او الخدمة فهو يمثل قدرة شرائية مضى بها، أي ان المستهلك ضحى بكمية من السلع او الخدمات مقابل اقتناء هذه السلعة او الخدمة فالسلع و الخدمات المضى بها تمثل الفرصة البديلة.

اما استعداد المستهلك لشراء السلعة فهو مرتبط بالرغبة في الحصول على تلك السلعة لاشباع الحاجات فرغبة الفرد مرتبطة بحاجاته و إشباع الحاجات يؤدي إلى زيادة المنفعة حيث تمثل المنفعة درجة الاشباع الذي يحصل عليها الفرد من اقتنائه للسلع و الخدمات.

و يرتبط الاستعداد للشراء ايضا بالقدرة و نقصد بها توفر دخل كافي لاقتناء الكمية المرغوب شراؤها مهما كان مصدر الدخل سواء اجر او ربح او فائدة وارث ... الخ و اتخاذ قرار الشراء يكون بتوفر هذين العاملين أي الرغبة و القدرة. و لا يجب ان تكون الرغبة و القدرة نابعة من نفس الفرد اذ يمكن ان تكون في فردين و اكثر فمثلا الطفل الصغير قد يعبر عن رغبته في شراء لعبة و لكن والديه هم من لهم القدرة و ان من يملك القدرة هو من يملك قرار الشراء عادة.

2-1-2- انواع الطلب:

الطلب عدة انواع و هي:

- **الطلب الفردي:** و نعني به كمية السلع و الخدمات التي يطلبها فرد معين خلال فترة زمنية معينة.

- **الطلب الكلي للسوق:** و يشمل مجموعة طلبات الافراد, أي مجموع الكمية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة لسلعة او خدمة ما

- **الطلب الفعلي:** و يمثل الطلب الكلي لمجموع السلع و الخدمات سواء الاستهلاكية او الاستثمارية للاقليم و يتم دراستها بواسطة التحليل الاقتصادي الكلي.¹

- **الطلب الكامن:** يمثل الطلب الغير معبر معبر عنه، و نتيجة لعدم توفر احد الشرطين القدرة او الرغبة و عادة ما تسعى المؤسسات لزيادة عدد زبائنها من الطلب الكامن سواء بزيادة القدرة الشرائية عن طريق ادخال تقنيات جديدة مثل البيع بالتقسيط, او حث الرغبة عن طريق الاعلان و تبيان خصائص السلعة و مميزاتها ... الخ.

2-1-3- محددات الطلب:

يمكن تحديد الطلب وفق نموذج بحيث تعتبر الكمية المطلوبة كمتغير تابع لعدة متغيرات مستعملة تتمثل في سعر السلعة اسعار السلع المنافسة، اسعار السلع المكملة، اذواق المستهلكين, الدخل ... الخ.

و بالتالي تتشكل لنا دالة فاذا كان:

Q_x هي الكمية المطلوبة من السلعة X .

P_x سعر السلعة X

P_y سعر السلعة البديلة Y

P_z سعر السلعة المكملة Z

R الدخل

T الذوق دالة

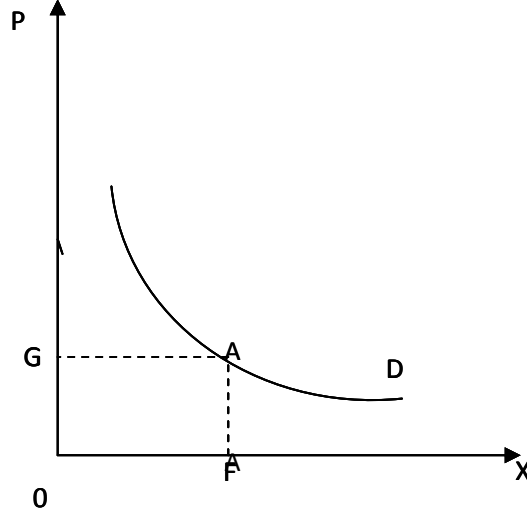
F دالة

¹ زينب حسنين عوض الله, مرجع سابق، ص216.

فان دالة الطلب تكتب: $Q=F(P, P_y, P_z, R, T \dots)$

و اذا اردنا دراسة تاثير كل عنصر على الكمية المطلوبة نقوم باشتقاق دالة الطلب بالنسبة لذلك العنصر و نثبت باقي العناصر و هكذا, و لتبسيط الدراسة تقتصر عادة على عنصر واحد او اثنان بحيث تكون أهم العناصر المؤثرة, و اذا اردنا رسم منحنى الطلب بالنسبة للسعر فسنحصل على منحنى ذو ميل سالب دالا على العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة و سعر السلعة.

شكل رقم 02 : منحنى الطلب



2-2- العارضين:

2-2-1- تعريف العرض: نعني بالعرض الكميات التي يقبل البائعون بيعتها عند سعر معين خلال فترة زمنية معينة.

و نستنتج من هذا التعريف ان العرض مرتبط بالكميات التي يقبل البائعون بيعها, و من ثم فهي يمكنها ان تختلف عن الكميات المنتجة بحيث المنتج يمكن ان يعرض جزء فقط من الإنتاج لأسباب مختلفة منها المحافظة على ارتفاع السعر مثلا:

و العرض مرتبط بالسعر لان دافع العارض هو الربح, فهو يسعى لتعظيم ربحه و يقوم العارض بعرض سلعته كلما كان السعر اكبر من متوسط التكلفة الكلية $CTM > P$, و من هنا فان العلاقة بين السعر و الكمية المعروضة علاقة طردية باعتبار كلما زاد السعر كلما زادت الكمية المعروضة.

كما ان نموذج العرض يتكون من عدة متغيرات فهناك الكمية المعروضة التي تعتبر متغير تابع و يتحكم فيه عدة متغيرات اخرى مثل سعر السلعة و اسعار السلع المنافسة و المكملة و تكاليف الانتاج ... الخ, و عادة و لتبسيط الدراسة تقتصر على متغير واحد او متغيرين كأن نأخذ الكمية

المعروضة بالنسبة لسعر السلعة في شكل دالة كما يلي: $Q=F(P)$

و في بعض الاحيان نجد ان السعر يعتبر كمتغير تابع بالنسبة للكمية و بالتالي تصبح الدالة كما يلي:

$P = F(Q)$ أي ان الكمية المعروضة هي التي تتحكم في السعر, و هذا في حالة ما اذا كانت حصة المنتج في السوق مهمة بحيث تؤثر التغيرات في الكمية على السعر و من ثم سلوك المستهلكين, بعكس الحالة الاولى التي لا يؤثر فيها المنتج الواحد على السوق (سوق منافسة تامة).

2-2-2- انواع العرض: و العرض عدة انواع و هي:

-**العرض الفردي:** و هي الكميات من السلع و الخدمات التي يقبل عارض واحد فقط بعرضها عند سعر معين و في فترة زمنية معينة.

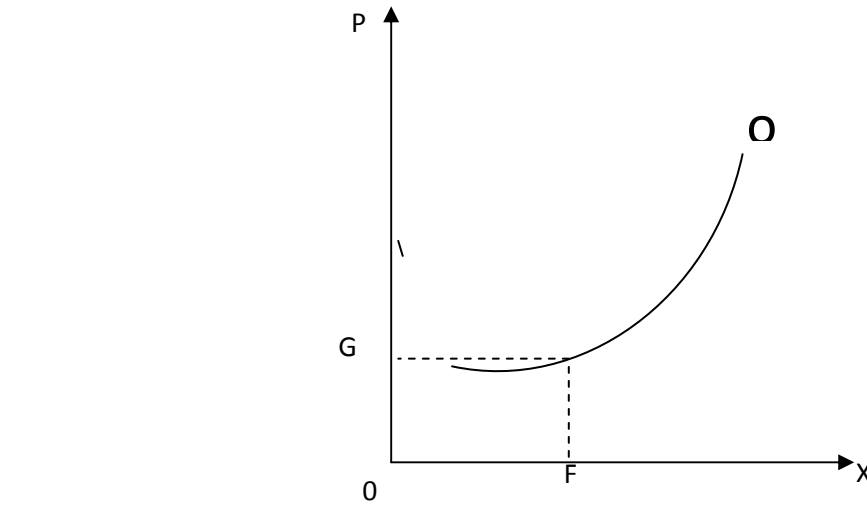
- **العرض الكلي للسوق:** و هو عبارة عن مجموع الكميات التي يعرضها المنتجون عن السلع و الخدمات عند سعر معين و في فترة زمنية معينة.

- **العرض الكلي للاقتصاد:** و يمثل مجموع السلع و الخدمات و عوامل الانتاج و التي يعرضها المنتجون في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة¹.

-**العرض الكامن:** و هي عبارة عن الكميات التي يستطيع العارضون عرضها او انتاجها و لكنها غير مطروحة في السوق لعدة اسباب منها تشبع السوق او بغرض المحافظة على الأسعار... الخ.

و ما نلاحظه مما سبق ان العرض يختلف عن الانتاج فليس كل ما ينتج يعرض اذن فالعوامل التي تتحكم في لاعرض ليست هي التي تتحكم في الانتاج .

شكل رقم 03: منحنى العرض



¹ زينب عوض الله, مرجع سابق, ص 270.

2-2-3- الإنتاج : يعرف الإنتاج على انه عملية مزج لعوامل الإنتاج و التي تسمى المدخلات مثل العمل و راس المال و تسمى العناصر المحسوسة **tangible** و تنظيم و تكنولوجيا او العناصر غير المحسوسة **Intangible** و لهذا للحصول على منتوجات تسمى المخرجات **Outputs**.

و اذا كنا في المدى القصير فان تغير حجم الانتاج يكون بتغير العناصر المتغيرة مثل العمل و المواد الاولية بينما تبقى العوامل الاخرى ثابتة و من ثم فانه في المدى القصير تقسم عوامل الإنتاج إلى عوامل ثابتة و عوامل متغيرة.

و العوامل الثابتة هي التي تميز الطاقة الانتاجية و لذلك فهي لا تتغير في المدى القصير, و بما ان عوامل الانتاج نادرة ندرة نسبية فان لكل عامل تكلفة و من هنا نجد تكاليف الانتاج في المدى القصير تنقسم الى تكاليف متغيرة خاصة بعناصر الإنتاج المتغيرة و تكاليف ثابتة خاصة بعناصر الانتاج الثابتة.

اما في المدى الطويل و نقصد به المدة الزمنية التي يمكن للمؤسسة ان تغير فيها من طاقتها الانتاجية كادخال استثمارات جديدة, فكل العوامل تصبح متغيرة و بالتالي يمكن زيادة الانتاج و الطاقة الانتاجية معا, و تعتبر الكمية المنتجة كدالة لعناصر الانتاج و ان كمية الانتاج هي المتغير التابع و عناصر الانتاج هي المتغيرات المستقلة و التي تتحكم في كمية الإنتاج, و يمكن كتابة كما يلي:

$$Q = F (L, K, T, \dots) \text{ حيث يمثل كل من:}$$

$$Q = \text{كمية المنتجة}$$

$$L = \text{العمل}$$

$$K = \text{راس المال}$$

$$T = \text{التكنولوجيا}$$

$$F = \text{دالة}$$

و دوال الانتاج متعددة و معقدة و تعتبر دالة الانتاج المتجانسة من الدرجة الأولى من نوع دالة كوب دوغلاس ابسط و اشهر هذه الدوال:

كما يمكن اعتبار التكلفة كدالة الانتاج حيث تعتبر التكلفة المتغير المستقل و الكمية المنتجة هي المتغير التابع و تكتب الدالة كما: $C=F(Q)$

حيث: $C =$ تكلفة الانتاج.

$Q =$ كمية الانتاج.

$F =$ دالة.

بما ان المنتج يكون طالبا لعناصر الانتاج فانه يمثل الطلب في السوق عوامل الانتاج و عارضا في سوق المنتجات.

2-3- الدولة:

تعتبر الدالة كاحد اطراف السوق فهي تارة طالبة و مستهلكة للسلع و الخدمات التي يقدمها المنتجون العموميون أو الخواص و تارة اخرى تكون عارضة او منتجة و يكون ذلك اساسا عند المشروعات التي يعزف القطاع الخاص عنها لانعدام الربح فيها (ذات طابع اجتماعي ثقافي...) او لكبر راسمالها بحيث لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها، او لارتفاع حجم المخاطرة ... الخ.

اذن فالدولة تعتبر من هذا المنظور عون اقتصادي سواء كانت طالبة او عارضة بالسوق، لكن بالاضافة الى ذلك فهي تقوم بتنظيم السوق أي حارس على حسن سير قوى السوق من عرض و طلب، فإذا كانت ميكانيزمات السوق تعمل بشكل جيد فالدولة تتدخل في السوق بصفتها عون اقتصادي طالب او عارض للسلع و الخدمات، و في حالة ظهور حواجز تعيق حرية المنافسة كان تظهر احتكارات او نقص كبير في الطلب فتحاول تصحيح هذه الاختلالات.

و نخلص إلى أن كل إطار السوق تكون علاقات فيما بينها تتمثل في تدفقات السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج، و ان كل طرف يكون طالبا في سوق و عارضا في سوق اخر و هكذا. فمثلا الأفراد يكونون طالبين في سوق السلع و الخدمات و عارضين في سوق عوامل الانتاج حيث يعرضون قوة عملهم، باستثناء الدولة التي لها دور اخر يتمثل في الحرص على السير الحسن لعمل قوى السوق و ميكانيزماته.

3- أشكال السوق.

رأينا سابقا ان المتعاملين الأساسيين في السوق هم المنتجين و المستهلكين و الدولة حيث تعتبر إما منتج او مستهلك, فيتأثر كل طرف بالأخر و تتحدد الكميات المعروضة و المطلوبة و الاسعار بناءا على ذلك و تعتمد قوة التأثير على عدد الطالبين و العارضين فكلما كان العدد قليل كلما زادت حصة العون الاقتصادي الواحد و من ثم زاد تأثيره على الطرف الاخر، و أول من درس اشكال السوق هم اقتصاديو المدرسة النيوكلاسيكية (كالفرد مارشال، تشارلي جيوفينس... الخ) حيث بدا التحليل بسوقين فقط هما سوق المنافسة التامة و سوق الاحتكار المطلق و هي حالات نادرة الوجود ثم توسع التحليل ليشمل أنواع أخرى اقرب للواقع نوجزها فيما يلي:

3-1- سوق المنافسة التامة: *La Concurrence pure et Parfaite*

3-1-1-1- تعريف: يعتبر سوق المنافسة التامة اهم نموذج تناولته التحليلات الاقتصادية لمحاولتهم فهم تغيير العرض و الطلب و كيفية الوصول الى حالة التوازن و تحديد الاسعار و الكميات, و تتميز سوق المنافسة التامة بوجود عدد كبير من المنتجين ينتج كل منهم جزء ضئيل من حجم الانتاج الكلي المعروض في السوق, و هذا يعني ان دخول او خروج أي منتج من السوق لن يؤثر على العرض الكلي, كما ان عدد الطالبين كبير حيث انه اذا غير احدهم سلوكه فلن يؤثر ذلك على حجم الطلب الكلي كما ان السلعة تتميز بالتجانس التام من حيث الحجم و اللون و الشكل مما يستبعد أي شكل من اشكال الدعاية و الاعلان و يترتب على ذلك وجود سعر واحد في السوق، و لذلك تعتبر هذه السوق حالة نادرة في الوجود.

3-1-2- فرضيات المنافسة التامة: حتى تقول عن سوق معينة انها سوق منافسة تامة لابد من توفر ما يلي:

- وجود عدد كبير من المنتجين و المستهلكين و بالتالي فلا يمكن لأي منهم ان يؤثر على السوق بتغيير قراراته لانه يمثل جزء صغير جدا من حجم الطلب و العرض في السوق, او أن الكمية التي يتداولها ضئيلة جدا مقارنة مع الكمية المتداولة في السوق.

- تجانس السلع و الخدمات المباعة بحيث تعتبر المنتجات المعروضة بدائل تامة لبعضها البعض فلا يوجد أي فارق او اختلاف في استهلاك أي وحدة و لا يوجد سبب للتفضيل بين المنتجات، و بالتالي اذا ما غير احد المنتجين في السعر فيؤدي ذلك الى انصراف المستهلكين عن الطلب على سلعته الى سلع المنتجين الاخرين.

- توفر حرية الدخول و الخروج من و الى السوق، و يعني ذلك عدم وجود حواجز امام دخول او خروج المنتجين من و الى السوق مهما كانت طبيعتها سواء قانونية كفرض قوانين تمنع دخول منتجين جدد الى السوق او اقتصادية كفرض رسوم و ضرائب كبيرة للدخول الى السوق او وجود اتحادات و نقابات للمنتجين تمنع دخول منتجين جدد الا بشروط معينة كنفابة المحامين و الاطباء ... الخ.

- حرية انتقال عوامل الانتاج: ان حرية الحصول على عوامل الانتاج من طرف المنتجين يجعل زيادة الانتاج في حالة زيادة الطلب او ارتفاع في السعر او دخول منتجين جدد امر ممكن لكل منتج، و يلعب هذا الشرط دور هام في انتخاب فروع الإنتاج التي تتميز اقتصاد بلد ما بحيث ان النشاطات التي تحقق ارباح اكبر تطلب عوامل انتاج و بسعر اعلى و انتقال عوامل الإنتاج الى هذه الفروع يجعلها تزدهر بينها فروع أخرى من النشاط تزول تدريجيا لنقص كفاءتها.

- الدراية الكاملة بأوضاع السوق من حيث الاسعار و شروط البيع للبائعين و المستثمرين لهذا يسود سعر واحد في السوق، و لو لم تكن هناك دراية باحوال السوق فيؤدي ذلك الى البيع باكثر من سعر في سوق واحدة.

- عدم وجود تكاليف نقل مما يجعل تكاليف الانتاج تكون متساوية و هذا يعني المنتجين يعملون متقاربين.

و اذا توفرت هذه الشروط فان أي تصرف يوقوم به أي عون اقتصادي سواء كان منتج او مستهلك لا يؤثر على سعر السلعة او كمية انتاجها و لكن نادرا ما تتوفر هذه الشروط مجتمعة في الواقع و لهذا فسوق المنافسة التامة نادر الوجود في الواقع، كما تتميز هذه السوق بكون السعر في المدى الطويل يصبح مساوي للتكلفة الحدية و التكلفة المتوسطة مما يجعل الربح معدوم و ان صاحب المشروع لا يأخذ الا اجرته كمنظم، و في حالة وجود ارباح وسيطية كان يكون السعر اكبر من التكلفة المتوسطة $P > C$ فان ذلك سيشجع على دخول منتجين جدد و من ثم يزداد العرض و ينخفض السعر، و العكس في حالة انخفاض في السعر. و يعتبر هذا التوازن من النوع المستقر.

3-2- سوق الاحتكار المطلق *Le monopole*:

3-2-1-تعريف: و هي كلمة مشتقة من اللغة الاغريقية و تعني *mono* واحد و *Polein* أي بيع و تعني بائع واحد¹، و يتميز الاحتكار التام بوجود منتج واحد فقط و تتميز السلعة التي ينتجها

¹ Samuelson .P. A. et w Nordhaus .. Economie .Op. cit. p 156

المحتكر بعدم وجود بدائل قريبة لها و بالتالي فهو يمثل العرض الكلي للسوق و يتحكم في السعر كما يشاء لكنه لا يتحكم في الكمية المطلوبة حيث ترتبط بمرونة الطلب السعرية فكما كانت مرونة الطلب السعرية منخفضة من مصلحة المحتكر الرفع و كلما كانت المرونة مرتفعة فمن مصلحته التخفيض في السعر.

و هناك أنواع أخرى من الاحتكار و هي :

- **احتكار الشراء: Le monopsonie** و نجد في هذه السوق مشتر واحد و مجموعة من العارضين و في هذه الحالة يتحكم المحتكر في الكمية المطلوبة و في السعر و لا يتحكم في الكمية المعروضة و من ثم لا يصبح السعر كمعطاة في السوق و لا بد ان يكون اكبر من التكلفة المتوسطة حتى تحقق المؤسسة الربح مثل الديوان الوطني للحبوب الذي يحتكر شراء القمح من الفلاحين.

- **الاحتكار المتبادل: Le monopole bilatéral** تتكون هذه السوق من بائع واحد فقط و مشتري واحد فقط انز فهناك احتكار من جانب البيع و احتكار من جانب الشراء و كل طرف يحاول استغلال موقعه الاحتكاري لتحديد السعر فالبائع يريد سعر اعلى بينما المشتري يريد سعر ادنى.

- **الاحتكار المضاعف: Le monopole double**: هذا النوع من الاحتكار يكون فيه المنتج محتكرا في البيع و الشراء في ان واحد و من ثم فالمحتكر يفرض السعر في السوقين.

3-2-2- أسباب نشوء الاحتكار: ينشا الاحتكار التام للأسباب التالية:

- الاحتكار الطبيعي: يكون الاحتكار نتيجة للارغبة في تحقيق وفورات الحجم او ان القطاع لا يتحمل اكثر من منتج واحد كالكسك الحديدية او توزيع المياه و الكهرباء او الغاز ... الخ.

- الاحتكار الحكومي : فقد تتدخل الدولة لحماية منتج معين او سلعة ما فنقوم بفرض قوانين لاحتكار انتاج سلعة او استردادها لعدة اغراض (مثلا احتكار انتاج التبغ من طرف شركة التبغ و الكبريت SNTA لاسباب مالية) كما يمكن للدولة ان تتبع سياسة حمائية فنقوم بفرض رسوم جمركية مرتفعة بهدف الحد من استيراد سلعة ما فتكون المؤسسة الوطنية محتكرة لهذه السلعة.

- الاحتكار الغير الحكومي: و هو ان يجتمع مجموعة من المنتجين في شكل مجموعة تسمى كارنل او تروست فنقوم باحتكار انتاج سلعة معينة و عادة ما تتدخل الحكومات لمنع مثل هذه

الاحتكارات بواسطة قوانين كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين¹.

3-3- المنافسة غير الكاملة *La concurrence imparfaite*

نعني بها وجود عدد من الباعين و المشترين بحيث تكون وسط بين الاحتكار و المنافسة التامة, و هذا لعدم توفر شرط واحد او اكثر في كل شكل من اشكال السوق كما ان المنتجات قد تكون متجانسة مثل الحديد و الاسمنت او غير متجانسة و هذه السوق نوعين:

3-3-1- المنافسة الاحتكارية: *La concurrence monopolistique*:

تتميز هذه السوق بوجود عدد كبير من المنتجين و الطالبين ينتج كل منهم جزء بسيط من مجموع الانتاج و لكل منتج سلعة خاصة به تختلف عن باقي المنتجين من حيث الشكل و اللون و الخصائص و هو ما يجعلها متميزة في نظر المستهلك رغم انها قد تعطي له نفس الإشباع, مما يؤدي بالمنتج الى التركيز على خصائص سلعته يجعلها أكثر جاذبية و ذلك باستعمال وسائل الدعاية و الإعلان، و هو ما يرفع من تكاليف المنتج الثابتة يعوضه بزيادة مبيعاته و من ثم زيادة إيراداته و مثال ذلك صابون الغسيل. و تختلف المنافسة الاحتكارية عن المنافسة التامة في انه لكل مستهلك منتج معين يفضله و لكن منتج مطلق الحرية في تحديد السعر، و ان اسعار المنافسة الاحتكارية تكون اعلى من اسعار المنافسة التامة لكن المشروعات لا تصل عادة الى مستوى التشغيل الكامل او الاستغلال الكامل لطاقتها الإنتاجية².

و من هذا التعريف نستنتج ان المنافسة الاحتكارية تتميز بـ:

- وجود عدد كبير من المنتجين و في سوق حجمها صغير نسبيا و لها طلب متماثل في الفترة الطويلة؛
- السلع لا تكون متجانسة لكنها تمثل بدائل غير تامة لبعضها البعض؛
- عدم وجود حواجز امام انتقال وسائل الانتاج من مشروع لآخر؛
- تأثير متبادل بين المنتجين من نفس السلعة.

3-3-2- احتكار القلة *Oligopole* :

¹ محمد دويدار و آخرون, مرجع سابق, ص 243.

²Samuelson .P. A. et w. Nordhaus .. Economie .Op.cit. p 157

تتميز هذه السوق بوجود عدد محدود من المنتجين يستطيع كل منتج التأثير على السوق و العدد المحدد من المنتجين يتراوح من 2 الى 10 او 15 منتج , و ينتجون منتجات متجانسة او مختلفة و يمكن لكل منتج ان يحدد منافسيه و سياساتهم، فهناك تأثير متبادل ينتج عنه منافسة شديدة او تعاون¹. و اذا كان لدينا منتجين اثنين تكون في حالة احتكار قلة ثنائي Duopole و اذا كان المنتج متجانس تكون في حالة احتكار القلة المحض Oligopole pur مثل الحديد, و إذا كان المنتج غير متجانس تكون في حالة احتكار قلة متمايز (مثل السيارات، الصابون، العطور... الخ)

و تتميز هذه السوق بصعوبة دخول منتجين جدد نظرا لوجود قيود متنوعة منها:

- قيود تنظيمية لممارسة النشاط و انتاج السلعة مثل صناعة الاسلحة و التي تكون من طرف عدد قليل من المنتجين تحت اشراف الدولة او السوق البترولية في الجزائر؛

- قيود بسبب وفورات الحجم، أي الوصول الى ادنى تكلفة ممكنة مما يجعل الاسعار اقل من تكلفة الانتاج المتوسطة للمنتجين الجدد و بالتالي انعدام الربح بالنسبة اليهم.

- تكاليف كبيرة لانتاج السلعة ناتجة عن استثمارات ضخمة (مثل صناعة الطائرات و السفن) لا تكون في متناول أي منتج جديد.

- عدم توفر المنتجين على معلومات كاملة عن السوق و من السياسات المتبعة من طرف كل منتج و بالتالي يتأثر كل واحد منهم بالسياسات المتبعة من طرف الآخرين او تبعية متبادلة، و تؤدي الى سيادة جو من عدم اليقين و انعدام الوضوح فيما يخص الاسعار و الكميات المعروضة و هو ما يؤدي الى منافسة شديدة بين المنتجين تستعمل فيها وسائل الدعاية و الاعلان و قد تؤدي الى حرب أسعار في حالة عدم الاتفاق، و أول نموذج تمت دراسته من طرف الاقتصادي الفرنسي كورنو عام 1838²، و في بعض الاحيان تتفق المشروعات فيما بينها مما يؤدي الى سيادة سعر معين يتم تحديده بواسطة المفاوضات في حالة ما اذا كان الاتفاق معلنا، او تحديد السعر و الكمية و حصة كل منتج في السوق و يتجمع المنتجون في شكل كارتل او تروست كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الدول المصدرة للبترول OPEP ، و قد يكون الاتفاق ضمنيا كان يسيطر احد المنتجين على السوق نظرا لامكانياته فيتم التنسيق بينهم، و يصبح لدينا منتج قائد و منتجين تابعين له نظرا لعدم قدرتهم على منافسته

¹ Ibid , p 156

² زينب حسنين عوض الله، مرجع سابق، ص 343

فيتبعون دائماً استراتيجيته في السوق و قد درس هذا النموذج الاقتصادي الالماني ستاكلبرج
Stackelberg¹ .

3-4- أشباه السوق: *Quasi Markets – Para Marché*

ان اشباه السوق تعتبر اسواق لانها تعوض احتكار الدولة بمنتجين في حالة منافسة، و تعتبر شبه *Quasi* لانها تختلف عن الاسواق التعاقدية في عدة نقاط، و الاختلاف يكون في كل من العرض و الطلب، فبالنسبة للعرض هناك منافسة بين المنتجين و هناك هيئات مستقلة (مدرسة، جامعة، مستشفى ...). تتنافس امام المستهلكين، و لكن على عكس الاسواق التعاقدية فان اشباه السوق كل المنظمات ليسوا بهدف تعظيم الربح، و ليس بالضرورة ان يكونوا ملك للخواص و هدف هذه المنظمات ليس واضحا و هيكلهم و ملكيتهم كذلك. من جانب الطلب فان التعبير عليه لا يكون بواسطة النقود في السوق، و لهذا فهي تأخذ شكل وصولات تتمكن من اقتناء بعض الخدمات المقدمة للمستهلكين، او انها مركزة في وكالة عمومية واحدة للشراء فهي من تقوم بهذه العملية أي الشراء².

و يجب التذكر انه في حالات عديدة فان المستعمل النهائي ليس هو يقوم بعملية الاختيار و اتخاذ القرار، و لهذا يتم تكليف طرف ثالث مثل هيئة للخدمات الاجتماعية، ففي شبه السوق نحافظ على بعض اليات السوق فتقديم الخدمات لا يكون مجانا في مجال الصحة مثلا فالمستهلك يمون بعض تكاليف العلاج، و كلما كان هناك الخيار للمريض في اتخاذ القرار كلما زادت مساهمته في التكلفة³ و مثال ذلك المريض في الجزائر في حالة ذهابه للمستشفى العمومي يفقد اختياره للطبيب فيدفع اقل عكس ذهابه لطبيب خاص.

و تختلف اشباه الاسواق عن الأسواق التعاقدية في النقاط التالية:

- تتنافس على الصفقات العامة منظمات ذات طابع غير ربحي و في بعض الاحيان تكون مختلفة؛
- القدرة الشرائية للمستهلكين تتمركز في وكالة واحدة للشراء او تمنح للمستهلكين في شكل وصولات عوض النقود؛
- في بعض الحالات المستهلكين يمثلون في السوق بواسطة اعوان.

¹ المرجع نفسه , ص 349

² Julian le Grand Will Bartlett , Quasi Markets and Social Policy ,édit, Mac Millan, London, 1993, P10

³ Jacques Nagels ,éléments d'économie Politique critique de la pensée unique, édit. université de Bruxelles,1997, p 120

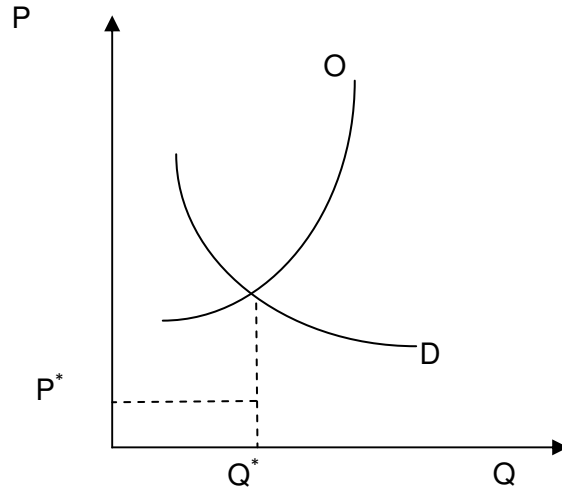
4- وظائف السوق

للسوق عدة وظائف يمكن تحديد اهمها فيما يلي:

4-1- تحديد اسعار و كميات التوازن: بين الانتاج و الاستهلاك يتم في السوق التقاء العرض بالطلب و يتم على اساسه تحديد الاسعار و كميات المتبادلة.

و بما ان الكمية المعروضة هي دالة تابعة للسعر: $Q^D=F(P)$ والكمية المعروضة كذلك $Q^O= F(P)$ فإنه يمكن تمثيل هذين الدالتين كما هو موضح في الشكل ادناه, و نلاحظ ان منحنى العرض (o) صاعدا (ميله موجب) دالا على العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة و السعر

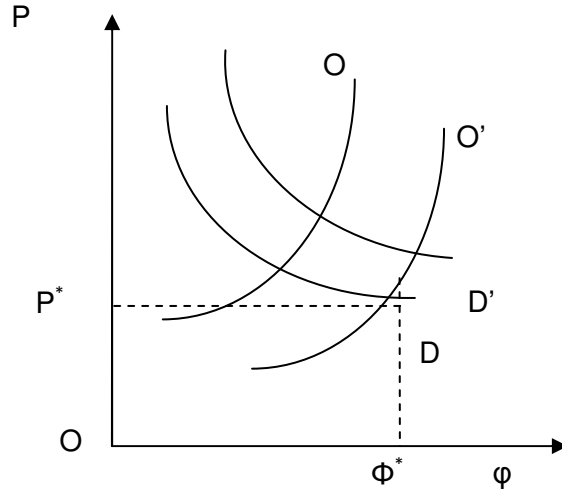
الشكل رقم 04: تحديد أسعار و كميات التوازن



و ان منحنى الطلب (D) يكون متنازلا (ميله سالب) دالا على العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة و السعر و نقطة التقاطع هي عبارة عن مساواة العرض بالطلب ينتج عنها كمية Q^* و سعر التوازن P^* و نفس الشيء نجده في سوق عوامل الانتاج و في حالة الاختلاف ينتج عنه فائض في العرض او الطلب، فاذا كان فائض العرض سيؤدي الى انخفاض في الاسعار و من ثم زيادة في الكميات المطلوبة و قد تكون الزيادة قليلة و من ثم تبقى الاسعار منخفضة مؤدية الى انخفاض في ايرادات المنتجين، و بالتالي انخفاض ارباحهم باعتبار ان الربح هو الفرق بين الايرادات و التكاليف، كما قد تؤدي الزيادة في الطلب الى امتصاص الفائض و من ثم نصل الى توازن جديد كما هو موضح في الشكل التالي :

¹ من المفروض ان يكون السعر محور السينات و الكمية هي محور العيّنات تبعا للدوال لكن العكس هو التعارف عليها اقتصاديا.

الشكل رقم 05 : تأثير تغير العرض و الطلب على الأسعار و الكميات



ان الوضع التوازني الجديد يؤدي الى الزيادة في الكمية و ثبات بالاسعار و لكن ذلك يكون في حالة بقاء اسعار عوامل الانتاج ثابتة كما ان اسعار السلع ترتفع و تنخفض بارتفاع و انخفاض اسعار عوامل الانتاج و عادة ما تنشأ الاختلال نتيجة للزيادة في الدخول بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في الانتاج او العكس، و تقاس كفاءة السوق بمدى التعادل بين النسبة مع اسعار السلع و الخدمات مع النسبة بين اسعار عوامل الانتاج و يترتب على عدم التعادل اختلال في الاسعار النسبية و من ثم عدم تناسب بين الدخول الفردية و اسعار السلع الاستهلاكية و اذا كان هذا الاختلال لصالح المنتج ترتفع الاسعار بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع الأجور¹.

و يعتبر الطلب ترجمة لحاجات المستهلكين سواء كانوا النهائيين او الوسيطين، و يقوم العرض بتلبية الطلبات و من ثم الحاجيات و بما ان للإنتاج تكلفة و ان المنتج له عائد يسمى الإيراد لا بد ان يكون للعرض عائد يغطي تكلفة الإنتاج و يعظم ربح المنتج او يبدى خسارته، و من ثم يصل السوق الى حالة التوازن اذا كان الإنتاج او العرض يلبي الطلب و ان سعر البيع يحقق الربح للمنتج، و المستهلك عند شرائه للسلعة فهو يحصل على منفعة ناتجة عن إشباعه لحاجياته و رغباته لكن مقابل ذلك فهو يدفع ثمن معين، أي انه مقدار التضحية التي يقبل المستهلك دفعها مقابل الحصول على إشباع معين من تلك السلعة او الخدمة، و اذا كان الفرق بين المنفعة التي يتحصل عليها المستهلك اكبر من المنفعة التي يضحي بها يتخذ قرار الشراء و من ثم تمثل عملية المبادلة عنده ربح صافي يقاس بفائض في المنفعة، كما تمثل المبادلة ربح للبائع إذا كان السعر اكبر من التكلفة المتوسطة للإنتاج، و من ثم فان السوق يربح فيه جميع المتعاملين مهما اختلفت طبيعة الربح عند كل متعامل، و لهذا فانه كلما كانت المبادلة تمثل ربح للطرفين فمن مصلحة المتعاملين الاستمرار في التبادل و هذا حسب أمثلة باريتو حتى

¹ محمد دويدار و آخرون مرجع سابق، ص 247

الوصول الى الوضع الأمثل، أين تكون الزيادة في منفعة احد الطرفين تقابلها نقصان في منفعة الطرف الآخر. و من مصلحة المستهلك ان يكون السعر منخفضا و من مصلحة المنتج ان يكون مرتفعا فيضغط الطلب عليه نحو الارتفاع اما العرض فيضغط على السعر نحو الانخفاض مما يدل على ان العلاقة تكون عكسية بين الكمية و السعر عند الطلب، و تكون طردية في حالة العرض، و عند تلاقي العرض بالطلب يلعب السعر دور المؤشر عند المفاوضات بين الأطراف للوصول إلى التوازن.

و عند التوازن فان كل مستهلك و لتعظيم منفعته يساوي بين الاستعداد الحدي للسداد لسلعة ما و سعر هذه السلعة، و لتعظيم ربح المنتج عند التوازن يجب ان تتساوى التكلفة الحدية و السعر . لكن المساواة بين التكلفة الحدية و الاستعداد الحدي للسداد هو شرط الامثلية في العلاقة بين الانتاج و الاستهلاك او بين العرض و الطلب و تلك هي فعالية السوق التنافسي الحر و نأخذ نموذج بسيط ستاتيكي و أكيد ، يعتمد على سلعتين X و Y أسعارهما P_x و P_y على التوالي، و شخصين 1 و 2 و عاملي إنتاج K راس المال و L العمل أسعارها على التوالي P_L و P_K .

و عند التوازن فان تعظيم المنفعة تحت قيد الدخل يكون لما يتساوى المعدل الحدي للإحلال TMS بين السلعتين X و Y مع النسبة بين اسعار التوازن أي:

$$\frac{dy_1}{dx_1} = \frac{P_x}{P_y} \quad (1) \quad \text{و} \quad \frac{dy_2}{dx_2} = \frac{P_x}{P_y} \quad (2) \quad \frac{dy_1}{dx_1} = \frac{dy_2}{dx_2} \rightarrow \quad (3)$$

و يعتبر تساوي المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين بالنسبة لكل المستهلكين هو شرط ضروري للامثلة في الاستهلاك، و يمكن الوصول الى نفس النتيجة باستعمال علبة **Edgworth** حيث لا يكون التوازن الا على منحنى التعاقد. اما بالنسبة للانتاج، سنحاول تبيان ان توازن المؤسسات في السوق عوامل الانتاج هو امثلي. و لتعظيم الربح في حالة المنافسة بالمؤسسة التي تنتج سلعة X يجب ان يكون المعدل الحدي للإحلال بين عوامل الانتاج يساوي الى النسبة بين اسعار عوامل الانتاج و نفس الشيء بالنسبة للمؤسسة التي تنتج السلعة Y اذا:

$$(6) \quad \frac{dK_x}{dL_x} = \frac{dK_y}{dL_y} \quad \leftarrow \quad (5) \quad \frac{dK_y}{dL_y} = \frac{P_L}{P_K} \quad \text{و} \quad (4) \quad \frac{dK_x}{dL_x} = \frac{P_L}{P_K}$$

و هي أمثلية استخدام عوامل الانتاج و نفس النتيجة نصل اليها باستعمال علبة **Edgworth** ، و لكي يكون التوازن امثلي في سوق المنافسة الحرة يجب ان يكون التوازن بين الانتاج و الاستهلاك كما يلي:

يجب اولا تحديد المعدل الحدي للتحويل **TMST** و الذي يساوي الي نسبة الإنتاجية الحدية لكل عامل من عوامل انتاج السلعة الاخرى أي بتغير تخصيص عوامل الانتاج على طول منحنى التحول، و هذا بتخفيض جزء من كمية العمل لانتاج السلعة X و تحويله لإنتاج السلعة y، و ينتج عن ذلك زيادة في انتاج السلعة y ، و انخفاض في إنتاج السلعة X على النحو التالي:

$$(9) \frac{dy}{dx} = \frac{dL}{dx} \frac{dy}{dL} \leftarrow (8) \quad dy = dL \frac{dy}{dL} \quad \text{و} \quad (7) \quad dx = dL \frac{dx}{dL}$$

و المساواة بين المعدل الحدي للتحويل و النسبة بين الإنتاجية الحدية للعمل بالنسبة للسلعة y و السلعة X و بنفس الطريقة نجد:

$$(10) \quad \frac{dy}{dx} = \frac{dK}{dx} \frac{dy}{dK}$$

بعد ذلك نبين ان التكلفة الحدية لمؤسسة تريد تعظيم ربحها تساوي الى النسبة لمعدلات أسعار عوامل الإنتاج على الإنتاجية الحدية لهذه العوامل، فبافتراض اننا رفعنا من انتاج وحدة باستعمال عنصر العمل فقط و بما ان $\frac{dx}{dL}$ هي الكمية المضافة من المنتج الذي يمكن الحصول عليه باستعمال وحدة اضافية من العمل.

و بمضاعفة سعر العمل نحصل على التكلفة الاضافية للسلعة و بعبارة أخرى التكلفة الحدية كما يلي:

$$(11) \quad \frac{dC}{dX} = P_L \frac{dL}{dX} = P_L \frac{1}{\frac{dX}{dL}} \leftarrow C = P_L L + P_K K$$

و بما ان نفس المنهج يصلح لزيادة انتاج بواسطة عامل واحد هو راسمال نفس الشيء بالنسبة للسلعة

$$(12) \quad \frac{dC}{dY} = P_L \frac{1}{\frac{dX}{dL}} = P_L \frac{1}{\frac{dy}{dL}}$$

و نبين أخيرا ان المعدل الحدي للتحويل بين السلعتين يساوي الى النسبة بين التكاليف الحدية لانتاج هذه السلع او من المعادلة 11 و 12 نجد:

$$(13) \quad \frac{\frac{dC}{dX}}{\frac{dC}{dY}} = \frac{\frac{dL}{dX}}{\frac{dL}{dY}} = \frac{\frac{dK}{dX}}{\frac{dK}{dY}}$$

و بالرجوع الى المعادلة 9 و 10 نجد:

$$(14) \quad \frac{\frac{dC}{dX}}{\frac{dC}{dY}} = \frac{dy}{dx}$$

و يبين ان النسبة بين التكاليف الحدية بين السلعتين تساوي تساوي الى معدل التحويل، بينما عند التوازن التكلفة الحدية لكل سلعة تساوي الى سعرها و من المعادلة 14 نجد:

$$(15) \quad \frac{dY}{dX} = \frac{P_x}{P_y}$$

و نعلم من المعادلة 1 و 2 انه عند توازن المستهلكين فان النسبة بين الاسعار تساوي الى المعدل الحدي للاحلال بين السلعتين المستهلكتين فالتوازن سواء للمستهلكين او المنتجين يكون بالمساواة التالية:

$$(16) \quad \frac{dY}{dX} = \frac{P_x}{P_y} = \frac{dY_1}{dX_1} = \frac{dY_2}{dX_2}$$

هذه المعادلة تبين انه عند التوازن فان المعدل الحدي للتحويل يساوي الى المعدل الحدي للاحلال بين السلعتين لكل مستهلك و في شرط الامتلية في العلاقة بين الاستهلاك و الانتاج¹.

ان قيام السوق بالتنسيق بين العرض و الطلب سواء على المستوى الجزئي أي بالنسبة للفرد او على المستوى الكلي للسوق او بين العرض الكلي و الطلب الكلي للسوق و من ثم تحديد الأسعار و كميات التوازن.

¹ A.Wolfesperger, Economie publique , Op.Cit. PP 166-169

4-2- تخصيص الموارد:

نقصد بتخصيص الموارد أو تنظيم استخدام الموارد وفق قوى السوق، بالتالي توزيع عوامل الإنتاج على السلع و الخدمات حسب الطلب عليها (مبدأ سيادة المستهلك) و بالتالي تتحكم السوق في تخصيص الموارد على السلع و الخدمات كما يلي:

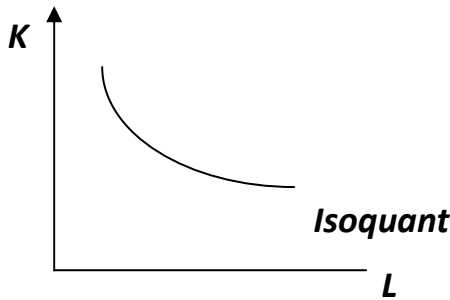
فعندما يرتفع الطلب على سلعة ما و ليكن السكن فان ذلك يحث المنتجين على زيادة إنتاجهم عن طريق جهاز الأسعار، و يعتبر ذلك مؤشرا للعرض للزيادة من الكمية المعروضة بدافع زيادة الربح و هذا لارتفاع الأسعار، و تلك الزيادة في العرض تؤدي الى انتقال هذه العوامل من قطاعات أخرى إلى قطاع السكن باعتباره يقدم أفضل عائد، سواء من حيث الأجر أو من حيث تكاليف المواد الأولية، و بالتالي يخصص المجتمع كمية إضافية من الموارد لهذا القطاع، و يلعب السوق دورا رئيسا في ذلك عن طريق، اولا سوق السلع و الخدمات، و ثانيا سوق عوامل الإنتاج و يمكن تلخيص دور السوق في تخصيص الموارد في الخطوات التالية¹:

- تحديد حجم الطلب المتوقع و من ثم تحديد حجم الإنتاج لتلبية الطلب المقدر؛

- تقدير و توفير الموارد و عناصر الإنتاج اللازمة عن طريق اللجوء الى اسواق عوامل الإنتاج؛

- اختيار طرق الإنتاج المثلى (من تكنولوجيا و تنظيم) للحصول على احسن نتيجة باقل تكلفة و أحسن جودة، و يحددها السوق من خلال المقارنة بين التكاليف النسبية، أي المقارنة بين اسعار عوامل الإنتاج و الكميات المستخدمة منها في كل طريقة لإنتاج كمية ثابتة فيمكن الحصول على نفس كمية الإنتاج باستخدام توليفات مختلفة من عناصر الإنتاج. و في تحليل الاقتصادي و لتبسيط الدراسة عادة ما نعتمد على عاملين فقط هما رأس المال و العمل، و عند رسم التوليفات المختلفة التي تعطينا نفس الكمية من الإنتاج نحصل على منحنى الناتج المتساوي **Isoquant**؛

شكل رقم 06 : منحنى الناتج المتساوي



¹ محمد دويدار و اخرون مرجع سابق , ص 248.

- عرض المنتجات للتداول و تحديد اسعارها من خلال السوق عن طريق قوى العرض و الطلب. جميع هذه الخطوات تتم بصورة جزئية او كل وحدة اقتصادية تتصرف حسب مصلحتها الخاصة حيث تهدف للحصول على اكبر ربح و يقوم السوق بالتنسيق بين هذه القرارات.

4-3- التوزيع:

راينا فيما سبق ان الانتاج هدفه الاستهلاك, و هذا الاخير تتحكم فيه رغبات المستهلكين و قدراتهم فيتم توزيع الانتاج في السوق حسب الاسعار السائدة و قدرات المستهلكين و رغباتهم, فمثلا متنوع معين يوزع على عدة اسواق مقسمة جغرافيا فيتم توجيه اكبر كمية اين تكون الاسعار مرتفعة, و من جهة اخرى تخفض الكمية اين تكون الاسعار منخفضة. ففي الجزائر مثلا تتوزع القهوة في الشمال بكميات اكبر من الجنوب و العكس بالنسبة للشاي, أي يتم توزيع المنتج في الاسواق بطريقة تحطم ربح المنتج, و قد فسر ادم سميث ذلك بوجود يد خفية تأخذ فائض العرض في سوق معينة و توجهه الى مناطق أخرى اين يكون نقص في العرض, و الحقيقة ان اليد الخفية ما هي الا مصلحة المنتج و حساباته من حيث الربح و الخسارة, و بما ان قدرات المنتجين على تصريف منتجاتهم ناتجة عن قدرات المستهلكين على شرائها فان هذه الاخيرة مرتبطة بما يتلقوه نظير عرض لعوامل الانتاج (من راس المال و عمل... الخ) , و هو الوجه الاخر لعملية التوزيع او توزيع عوائد عوامل الانتاج بين الفئات المختلفة و يتوقف ذلك على تكاليف عوامل الانتاج و اسعارها التي تتحدد في السوق من حيث الكمية او حسب طرق الانتاج المستخدمة و القيمة او حسب العرض و الطلب.

و في حالة ما اذا لم يحقق هذا التوزيع تعادل في الدخول و الذي يؤدي الى اخلال بين العرض و الطلب, فمثلا ارتفاع في الاسعار مع وجود فاض في العرض عندها نقول ان السوق فقد كفاءته فيما يتعلق بوظيفة التوزيع.

و في الاخير يمكن القول ان السوق يمكنه مواجهة الحاجات الحالية و المستقبلية او مواجهة التغيرات المحتملة و من ثم تقدير حجم الانتاج اللازم و الاستثمارات الواجبة لذلك, و بالتالي فالسوق يلعب دور هام في التنبؤ بالمستقبل. و في تقديري فان للسوق وظيفة هامة تتمثل في الحكم على المنتجات سواء المعروضة في السوق و هذا بتشجيع الاستمرار في انتاجها او التخلي عنها نهائيا, و الحكم على المنتجات الجديدة و التي كانت عبارة عن فكرة ثم طرحت في السوق عن طريق عملية انتخاب يقوم بها المستهلكون بواسطة زيادة الطلب عليها او تخفيضه, كما ان السوق يعتبر مصدر الهام للافكار الجديدة عن طريق تقدير تغيير الطلب و اذواق المستهلكين.

5- دور السوق في النظم الاقتصادية المختلفة

يختلف دور السوق حسب النظام الاقتصادي المطبق فمن دور اساسي في الاقتصاديات المبنية على المبادلة الحرة الى محاولة تغييره في الاقتصاديات الاشتراكية, و لهذا سنحاول في هذا المبحث تبيان هذا الدور في كل نظام اقتصادي.

5-1- دور السوق في النظام الرأسمالي:

يمثل السوق عمود النظام الرأسمالي، حيث يقوم بتنظيم علاقات الانتاج و التبادل و التوزيع، و الرأسمالية نظام اقتصادي و اجتماعي يستمد فلسفته من المذهب الليبرالي¹. و السوق في القديم كان عبارة عن مجموعة من البضائع المتناثرة هنا و هناك في حيز مكاني معين او عبارة عن معارض جواله كما هو الحال في العصور الوسطى و بدا السوق في البروز عند التجاريين الذين طبقوا رأسمالية موجهة رغم ان كل من فرنسا و انجلترا طبقتا رأسمالية تنافسية و الليبرالية مبنية على اعتقاد ان السوق هو الوسيلة الوحيدة للتنسيق بين المصلحة الشخصية و النظام الاجتماعي، فادم سميث يرى ان المصلحة الشخصية تسير في نفس اتجاه المصلحة العامة حيث يقول في كتابه ثروة الأمم: "كل فرد يعمل من اجل ان يعظم الدخل السنوي للمجتمع على اختلاف نواياه و التي يريد من ورائها خدمة الصالح العام، حتى انه لا يعرف كم هو نافع لهذا المجتمع، فهو يفكر فقط في مصلحته الشخصية و كغيره من الحالات فهو مقاد بواسطة اليد الخفية لاداء مهام لم تكن في نيته تماما"². كما ان **MAX WEBER** يعرف الرأسمالية انها فصل المؤسسة عن العائلة أي فصل الملكية عن الإدارة.

و العقلية الرأسمالية مبنية على اسس التملك المنافسة و العقلانية، حيث يقول ادم سميث: "ليس عطف الجزار و الخباز هو من يجعلنا ننتظر غذائنا و لكن مصلحتهم الشخصية فنحن لا نتوجه لإنسانيتهم و لكن نتوجه لأنانيتهم و لا نتكلم عن حاجاتنا بل عن منافعهم، و لا يوجد من يعيش على عطف الناس الا المتسول، فالخباز يدفعه الربح لعمل الخبز، كما ان المنافسة هي التي تدفعه للإيقان و البيع بسعر اقل". و من هذه المقولة نستنتج النظام الرأسمالي مبني على المبادلة أي على السوق و ان القرارات الفردية النابعة عن مصالح الافراد هي التي تحدد عمل السوق و النظام الاقتصادي ككل.

و يرى **شومبرلان** ان المنافسة في الرأسمالية الحديثة تتركز حول إنتاج سلع جديدة و استخدام فنون الإنتاج الحديثة و السيطرة على المواد الأولية و إقامة تنظيمات احتكارية بتشجيع من الدولة في بعض الأحيان عن طريق تجمع و اندماج الشركات. و تقوم هذه المشروعات بتخفيض تكاليف الانتاج مستفيدة من اقتصاديات الحجم و زيادة الإنتاجية. فالرأسمالية الحديثة و التي اتت بعد الثورة الصناعية

¹ Jean P. Delas, OP. cit. P15.

² IBID P 16

لم تعتمد على السوق فحسب بل حاولت التحكم فيه عن طريق اقامة احتكارات تمت محاربتها في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية و التي فرضت قوانين تمنع بموجبها الاحتكار *la Lois antitrust* و يرى **Galbraith** هذه المشروعات تمثل خطر على آلية عمل السوق، و اذا ما كانت هذه المشروعات مدعومة من طرف الحكومة، فلا بد من طرف ثالث يتمثل في نقابات العمال و جمعيات المستهلكين لحماية حرية عمل السوق¹.

و السوق في شكله الحديث هو سوق منافسة غير تامة عادة، حيث تتحدد الاسعار بناء على اتفاقيات بين المشروعات او عن طريق السعر الذي يعلنه المشروع الأقوى، و يتم استعمال التكنولوجيا لابتكار منتجات جديدة و تتدخل الدولة لتقديم مساعدات لهذه المشروعات و خاصة في المجال الزراعي، كما يلعب الاعلان التجاري دورا كبيرا في السيطرة على السوق اذا لم يعد يقتصر على التذكير بوجود سلعة و لكن للسيطرة على المستهلكين بتغيير أولوياتهم و طرق إشباعهم.

5-2- دور السوق في النظام الاشتراكي:

ترى النظرية الاشتراكية ان المصلحة الفردية تتعارض مع المصلحة العامة عكس النظريات الليبرالية، و لهذا من اجل تحقيق المصلحة العامة لا يترك الفرد حرا في التصرف و التملك. فملكية وسائل الانتاج تكون ملكية عامة اما السلع فيمكن ان تكون ملكيتها ملكية خاصة، كما ان العائد من نشاط الفرد يكون مكافئ لحاجاته طبقا للمبدأ القائل لكل حسب حاجته عكس ما هو معمول به في النظام الليبرالي أي لكل حسب قدرته. و لتحقيق الرفاهية الاجتماعية تتولى الدولة مهمة توزيع الدخول لهذا فهي تقوم بالغاء الربح باعتباره استغلال اصحاب رؤوس المال للعمال.

فاذا كانت قيمته السلعة M و راس المال C و الاجر V و فائض القيمة PL فان $M=C+V+PL$ ، و المنافسة تؤدي الى انخفاض التكاليف و استبدال العمل براس المال و يعتبر ماركس ان العمل هو العامل الوحيد الذي يخلق القيمة *La valeur* و بالتالي ينخفض معدل الربح $PL/C+V$ ، حيث يرتفع C و ينخفض كل من V و PL و تركز البروليتاريا (الطبقة العمالية) الموجهة الى لمحاربة راس مال (صراع الطبقات) و نصل الى فكرة المواجهة النهائية²، حيث يرى ماركس ان راس المال هو حاجز منيع نحو تطوره و الحل هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، و من ثم يتم التحكم في قوى السوق من عرض و طلب و تغييب دور جهاز الاسعار و ذلك بواسطة الخطة، و يختلف التخطيط في النظام الراسمالي و الذي يهدف لتصحيح اختلالات السوق عن التخطيط في النظام الاشتراكي و الذي يهدف

¹ زينب حنين عوض الله مرجع سابق , P158

² Delas.J.P . Op. cit. P44

للتحكم في السوق ووظائفه من تخصيص للموارد و توزيع. فالتخطيط الاقتصادي هو من يقوم بتخصيص الموارد حيث يقوم بالتخطيط للطلب وتوجيهه و التخطيط للإنتاج و توجيهه الموارد الاقتصادية و التوزيع. و من ثم فان وظائف السوق يتم التحكم فيها بواسطة التخطيط، و يتم الغاء المنافسة التي تعتبر احد مبادئ اقتصاد السوق و هذا للقضاء على الاستغلال، و لكن ذلك يؤدي الى التكاثر و عدم تحسين الكفاءة و الجودة و بالتالي ظهور احتكارات اشتراكية (ما يسميه البعض راسمالية الدولة)، و ينتج عنه عدم مرونة الإنتاج و بالتالي ظهور اختلالات بين الإنتاج و الاستهلاك، و ترى زينب حسنين عوض الله ان الحل يكمن في مساهمة قوى الاستهلاك في اتخاذ قرارات الإنتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة و تقييم العائد الفردي تقيما سليما¹.

لكن تقييم العائد الفردي تقيما سليما يعني الخروج عن مبدأ "الكل حسب حاجته" و الانتقال لمبدأ "الكل حسب قدرته" و هو نفسه المبدأ الراسمالي هذا من جهة، و من جهة اخرى ان مساهمة قوى الاستهلاك في اتخاذ القرارات و بالتالي في التسيير يعتبر امر صعب التطبيق و هذا بسبب صعوبة إيجاد من يمثل هذه القوى و يعبر عن ارائها تعبيرا صحيحا، و كذلك لصعوبة إيجاد ميكانيزمات للمشاركة في اتخاذ القرار.

و في تقديري فان النظام الاشتراكي لا يمكن له ان يلغى السوق فمع التخصص و تقييم العمل اصبح من غير الممكن للفرد ان ينتج ما يحتاجه فكان لا بد من المبادلة و التي لا يمكن ان تتم إلا في إطار سوق معين. و الفرق بين السوق في النظام الراسمالي و السوق في النظام الاشتراكي انه في النظام الراسمالي تكون قوى السوق حرة اما في النظام الاشتراكي فان قوى السوق من عرض و طلب يتم التحكم فيها و توجيهها، و هذا بواسطة التخطيط الأمر و الموجه للحاجات و الإنتاج، و يقوم بتحديد القيم و معدلات التبادل، و من ثم تغيير دور السعر كمشر ناقل للمعلومات فيكون فقط وسيلة لتنفيذ الخطة الاقتصادية، و لهذا يحدد إداريا.

5-3- السوق في الانظمة الاقتصادية المختلطة:

تحاول الدولة عادة التزام الحياد في الحياة الاقتصادية حتى لا تؤثر على السوق و ذلك بتأثيرها على المتعاملين فيه، و من ثم قوى العرض و الطلب. و تقصر فقط على توفير الخدمات العامة، و لكن لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها نتيجة لطبيعتها مثل القضاء و لكن قد تتدخل الدولة في السوق باعتبارها عون اقتصادي نتيجة لأسباب تاريخية مثل تاميم الشركات، خاصة بالنسبة للدول التي كانت تحت الاستعمار كما هو الحال بالنسبة للجزائر، و بسبب نقص الربح او انعدامه في بعض القطاعات

¹ زينب حسنين عوض الله مرجع سابق، ص 175.

او لنقص إمكانيات القطاع الخاص فبعض النشاطات تتطلب رؤوس اموال ضخمة يعجز القطاع الخاص من القيام بها، كما تتدخل الدولة بهدف تسريع التنمية بإنشاء الهياكل القاعدية او لمواجهة الازمات الاقتصادية و اختلالات السوق، و من ثم يتكون لنا نظام اقتصادي مختلط يكون دور الدولة فيه نشيطا.

الأنظمة الاقتصادية المختلطة تتبنى فكرة ان مصلحة الفرد قد تتعارض في بعض الاحيان مع مصلحة الجماعة و من ثم لا بد من تدخل الدولة لاجراء مصالحه بين مصلحة الفرد التي تحركها المنفعة و الحوافز و تحكمها المنافسة و القدرة، و بين مصلحة الجماعة بتوفير الخدمات العامة و تحقيق العدالة باعادة توزيع الدخل و حماية البيئة، هذه الاخيرة التي تمثل العدالة في استخدام الموارد بين الأجيال. و يرى كينز أن السياسة الاقتصادية تمنح مجال اوسع لتدخل الدولة لكن ذلك يجب ان يكون في حدود معينة، فهو ضد التاميم مثلا، لأن الدولة لا يجب ان تتكفل بملكية وسائل الانتاج حيث يقول: " ليس من مصلحة الدولة ان تمتلك وسائل الإنتاج"¹. و لكنه يسمح بتوجيهها للانتاج و ملكية بعض المؤسسات خاصة تلك التي تد في وضعية احتكار و هذا لتحسين رفاهية المجتمع متأثر بذلك بالفريد مارشال. كما ان كينز لا يعارض النوع المعتدل من التخطيط فيرى ان المصلحة الخاصة لا تؤدي دائما الى المصلحة العامة و ان نشاط الدولة مكمل لنشاط الافراد و مبادراتهم الشخصية، مما يعني ان نشاط الدولة مكمل لنشاط السوق باعتبار السوق مجموعة من الافراد مجتمعين في شكل بائعين و طالين.

و للسوق دور في النظام الاقتصادي المختلط يتمثل فيما يلي:

5-3-1- تخصيص الموارد: راينا سابقا ان السوق يقوم بتخصيص الموارد بالاجابة على الاسئلة التالية ماذا، كيف و لمن ننتج فالمستهلكون يقومون بالطلب في السوق و ابداء رغباتهم و حاجاتهم مقرونة بقدراتهم الشرائية، و من ثم تتم الاجابة على سؤالين و هما ماذا ننتج و لمن ننتج او ما هي السلع و الخدمات الواجب انتاجها و من هم طالبوها، اما الاجابة على السؤال كيف ننتج فيحدده المنتجون باعتبار ان عملية الإنتاج هي عبارة عن عملية مزج لعوامل الإنتاج، و من ثم ايجاد كميات هذه العوامل و الطريقة الملائمة مع مراعاة التكاليف لتعظيم الأرباح.

و في تقديري انه يجب إضافة الى هذه الاسئلة السؤالين التاليين و هما: متى ننتج و اين ننتج او تحديد الزمان و المكان للانتاج ففي العصر الحديث و نظرا لشدة المنافسة و العولمة اصبحت المؤسسات تبحث أكثر فأكثر على تخفيض تكاليفها، و من ثم فان الاجابة على السؤالين الجديدين أصبح أكثر من

¹ Roger Frydman ., Op .cit..P220

ضرورة فمتى ننتج لا يحدده المستهلكون فقط بابداء رغباتهم و لكن ايضا يحدده المنتجون فالشركات الكبرى و خاصة اليابانية منها تحاول الوصول الى صفر مخزون أي تلبية المخزون الى اقصى حد ممكن و من ثم تحديد الكميات المنتجة و تاريخ انتاجها بما يتلاءم مع الطلب عليها للوصول الى صفر مخزون، كما ان اين ننتج او تحديد مكان الانتاج اصبح في عصر العولمة ضرورة بالنسبة للشركات التي تبحث على ادنى تكلفة لعوامل الانتاج و خاصة اليد العاملة فالشركات العالمية المشهورة اصبحت تحول مصانع انتاجها الى بلدان جنوب شرق اسيا و خاصة الصين لانخفاض التكاليف، و ان لم يكن كل مكونات المنتج النهائي فبعض أجزاءه.

و بالتالي فان الاجابة على هاته الاسئلة تؤدي الى تخصيص الموارد سواء سلع نهائية او عوامل انتاج، لكن هناك بعض الحاجات التي لا تقترن بالقدرة فلا يتم تلبيتها من طرف السوق مثل بعض الادوية للأمراض المزمنة للفئات الفقيرة، او بعض السلع الضرورية و اللازمة لحياة الافراد مثل الخبز، فتقوم الدولة بضمان تقديم هذه السلع و الخدمات او تقوم بتدعيم هذه السلع، بالإضافة الى بعض النشاطات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لانعدام الربح فيها لضخامة استثماراتها و من ثم تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق.

5-3-2- توزيع السلع و الخدمات و الدخول: يلعب السوق دور نسبي في توزيع الدخول بين مختلف عناصر الانتاج، لكن قد يفتقر هذا التوزيع للعدالة فالسوق باعتبارها وسيلة لتحقيق مصالح الافراد لا تراعي اوضاعهم الاجتماعية فيتم التوزيع لكل حسب قدرته. لذلك تتدخل الدولة لتصحيح بعض الاختلالات كان تنزع جزء من الدخول المرتفعة في شكل ضرائب و تحوله لفئات اخرى في شكل منح و اعانات، فعملية تدوير الثروة أي توزيع الدخول و اعادة توزيعها تكون مشتركة بين السوق و الدولة، و قلت سابقا ان الدولة تتدخل لتصحيح بعض الاختلالات و ليس كلها فالسوق قادر على معالجة بعض اختلالاته عن طريق جهاز الاسعار للتوفيق بين العرض و الطلب.

و خلاصة يمكن القول ان الاقتصاد المختلط هو عبارة عن اقتصاد سوق معدل او محاولة التوفيق بين السوق الحرة و الخطة الاقتصادية.

6- اقتصاد السوق

6-1- تعريف اقتصاد السوق: يعرفه **W.Nordhaus** و **P.Samuelson** على انه: "نظام يتم

بواسطته التنسيق بين مختلف الأفراد و المؤسسات بواسطة نظام الأسعار، و هو وسيلة اتصال

لوضع معلومات مشتركة لملايير الأفراد المختلفين دون معلومات او حسابات مركزية، و هو يحل

مشاكل الإنتاج و التوزيع و التي تحتوي على ملايير المتغيرات و العلاقات غير المعروفة و التي

يعجز عن حلها اكبر الحواسيب في العالم تطورا، و لكن رغم ذلك فاقتصاد السوق يعمل بصفة جيدة، ففي اقتصاد السوق لا نجد أي فرد او مؤسسة او هيئة مسؤولة عن الانتاج و الاستهلاك و التوزيع و تحديد الأسعار".¹

و يعرفه **J.P.Delas** على انه نظام اقتصادي اين يكون التعديل مضمون بطريقة لا مركزية (التوازن بين العرض و الطلب)، و هذا بتلاقي الأعوان في مختلف الاسواق حيث تتحدد الاسعار تحت تاثير المنافسة و يعتمد على المبادرة الشخصية فكل عون يمكنه ان يشتري، يشتغل، يستثمر، ينتج، و يبيع كما يشاء اذا كان يرى ان السوق مريح (أي من مصلحته ذلك)². و يرى **K. Polanyi** ان اقتصاد السوق لا بد ان يحتوي على عناصر التصنيع و التي هي الارض و العمل و النقود و لكن الارض ما هي الا الاسم الاخر للطبيعة و العمل ما هو الا الاسم الاخر للنشاط الاقتصادي الذي يصاحب الحياة، اما النقود فهي وسيلة لتسهيل المبادلات (نظرة كلاسيكية) و لم تكن اي من هذه العناصر محل مبادلة أي اعتبارها كسلع، و بالتالي لا بد من تحويلهم الى سلع حتى نقول اننا في اقتصاد السوق³

و السوق هو الطريقة الملموسة لعمل الانظمة الاقتصادية مما جعل بعض التسميات تزول مثل المجتمع الراسمالي و الصناعي كذلك فالنظريات الاقتصادية موجهة لدراسة تكوين الاسعار و توازن الأسواق، كما انه و عبر التاريخ فان المعادلات الاقتصادية لمختلف الصادرات و ما يميزها هو شكل السوق و بالتالي فان المعادلات الاقتصادية لمختلف الحضارات و ما يميزها هو شكل السوق، و بالتالي فان ما يميز السوق ينعكس مباشرة على الاقتصاد و من ثم فكلمة سوق تمثل حقيقة تجريبية و ظاهرة علمية. فكل مجتمع يحاول التوفيق بين موارده النادرة نسبيا و حاجاته المتعددة و المتزايدة و يكون ذلك بواسطة المزيد من تقسيم العمل و الذي يتأتى بواسطة التخصص في الانتاج بهدف مبادلة الفائض بخيرات لا ينتجونها، و هذا يعني ان الافراد يتقنون الحساب جيدا فيما يخص استعمال الموارد النادرة بهدف تحويل الطبيعة و تحديد قيم المبادلات. و كلمة سوق تعني في بعض الاحيان اقتصاد فهي مبنية على الميل الطبيعي للافراد الى التبادل، فبالنسبة لسميث او والراس فان الندرة النسبية تؤدي الى التبادل.

كما ان المبادلات تعتبر ظاهرة اجتماعية لا تبني فقط على المصلحة الخاصة مثل الهبة، كما ان السوق لا يمثل نظام خاص مستقل لان المبادلات مراقبة بواسطة العادات و الدين ... الخ، و يستعمل **Polanyi** مصطلح **L'economie encastrée** او **englobée** في العلاقات الاجتماعية المختلفة، سياسية، عائلية، دينية لتبيان ان لا الدوافع و لا قوانين التبادل لهم اسباب اقتصادية محضة. و لما يمثل

¹ Samuelson P.A.W. Nordhaus ,Economie, Op.cit. p69

² J.P.Delas. Op.cit. P14

³ ibid. P16

السوق نظام مستقل فان المصلحة الخاصة تصبح هي الدافع الوحيد و ان تعميم الخضوع لقوى السوق من عرض و طلب سواء للسلع و الخدمات او لعوامل الانتاج هنا يصبح الإنسان تابع كلياً للسوق فيما يخص وسائل معيشته، وتحدد الأسعار بواسطة التقاء العرض بالطلب هذا ما يميز اقتصاد السوق. و يرى **Roger Frydman** انه لا يمكن وجود اقتصاد السوق دون وجود مجتمع السوق **Société de Marché**، و دون مواطنة سياسية **Citoyenneté Politique** و دولة القانون، فلا يمكن الاكتفاء باستقلالية الاقتصاد، و هو ما نلاحظه في الدول التي تحاول تحرير قوى السوق على اساس ان السوق هياة مستقلة طبيعياً.

فالدول التي تمر بمرحلة انتقالية تحاول تحرير العرض و الطلب على اساس انها معطيات مستقلة و اقتصادية محضة، دون ان يكون ابعاد اجتماعية و سياسية، مما ينتج عنه اقتصاد سوق هجين او مشوه يفترق لبعض مبادئه كحرية المبادرة مثلاً. و يقول أيضاً: "ان الاقتصاد هو ذلك الجزء من المجتمع و المنظم بقوانين العرض و الطلب و من هنا لا يصبح اقتصاد السوق كجمال للممارسات الاجتماعية الفردية و لكن كعامل تنسيق بين قرارات التبادل الفردية، و في النظريات فان الاقتصاد لم يأخذ فقط شكل السوق، فمثلاً عن الكلاسيك او **ماركس** مفهوم القيمة و الذي يعني السعر الطبيعي يتكون في مرحلة الانتاج و ليس عند التبادل.¹

يرى **Polanyi** ان اقتصاد السوق يشبه الطريقة التي يشكل مفهومها النهائي **ليون والراس** حيث تصور هذا الاخير مجتمع مكون ممن افراد معرفين كأنهم تجار، يقومون بمبادلات إرادية على خيارات محددة كسلع مهما كان نوعها، استهلاكية او إنتاجية، حيث يحددون اسعار التوازن، و بالتالي تعتبر الاسعار اساس القرارات الفردية أي ان الكمية المعروضة او المطلوبة تعتبر كمتغير تابع للسعر فقط و من ثم تهدف النظرية الاقتصادية الى دراسة كيفية تشكل الأسعار.

كما ان مبادئ العمل في السوق ليست نفسها، فسوق السلع يختلف عن سوق عامل الانتاج.

و يرى **والراس** ان الاقتصاد مقترن بالسوق و في دراسته للتوازن يرى ان هناك مجموعة من الاسعار التي تضمن التوازن في الاسواق، اما كيفية الوصول التدريجي الى اسعار التوازن فانه يرى ان هناك عون مركزي يحد الأسعار و يأخذ مثال على ذلك بالبورصة القيم اين يوجد امين للسوق **Un secrétaire du marché**، و لكن هذه السوق تعتبر خاصة جدا باعتبار انها سوق شديدة التنظيم سواء بالنسبة للمتعاملين او للسلع، كما اننا نجد هيئة تسهر على الرقابة و تحديد اسعار التوازن و يرى **Polanyi** انشاء اقتصاد السوق يتطلب ارادة وهيئة وصية (الدولة)

¹ Roger Frydman., Op..Cit, P 38

اذن فالسوق عبارة عن مجتمع اين يوجد عدد لا نهائي من الاعوان المستقلين و المتبادلين و العقلانيين، حيث ينسقون اختياراتهم بواسطة جهاز الاسعار او القواعد الإدارية أو المنظمات و التي تعتبر كوسائل بديلة عن النقود في بعض الحالات.

6-2-1- السوق و المجتمع التجاري: *Le marche et la société marchande*

فهل من الصحيح استعمال مصطلح اقتصاد السوق لتحديد النظام الاقتصادي؟

ان عمل السوق الحديث يخرج اشكالين هما:

- ان الأفراد ليسوا مستقلين فهم متضامنين و اجتماعيين، حيث يتم اخذ بعين الاعتبار القيم الاجتماعية؛
- ان السوق لا يمكنه ان يقتصر على المتبادلين و السلع و الاليات الحرة لتحديد الاسعار، و ان تنسيق الاختيارات لا يقتصر فقط على قوانين العرض و الطلب، فنظرية التوازن لـ *الراس* تشرح النظام المتوازن و لكن لا تشرح الطريقة التي تم بها التوازن، و يرى ان الاسعار لا يمكنها ان تؤدي الى التوازن في ظل استقلالية القرارات الفردية، و ذلك نتيجة للتوقعات المتقاطعة او للمضاربة.
و بين كينز ان تعدد القرارات لا تتلاقى الا في حالة جود اطار مشترك مسبق للمبادلات يسمح بتحديد و تثبيت الاسعار.

و كل علاقة اقتصادية تحتوي على استقلالية للاعوان تكون عشوائية، فهي لا تحتوي على التأكد، و كل عون لا يكون متأكد من نوعية السلعة و لا تصرف الاخرين، هنا يفقد السعر ميزته كناقل للمعلومات (عندها يصبح السوق كهيئة ناقصة عقلانيا *Infra rationnelle*) ، مما يتطلب تحديد الاسعار بواسطة التنظيمات و العقود و الاتفاقيات.

و في مجتمعاتنا الحديثة فان عمل المنظمات مرتبط بدوافع اخرى غير المصلحة مثل التمدن *le civisme* ، الثقة و العدالة. اذا تقبلنا ان كل الخيرات الاقتصادية لا تملك صفات السلع وكل العمليات ليست عبارة عن مبادلة، و كل المتعاملين ليسوا تجارا.

و يرى *Polanyi* ان اقتصاد السوق لا يكون الا في مجتمع سوقي أي سوق حرة يتوازن عندها العرض و الطلب تلقائيا *Autorégulateur* و يرى *J Delas* انه لا بد من التفرقة بين المبادلة و

مجتمع السوق **la société de Marché** فكل مجتمع مبني على المبادلة بينما المجتمع الغربي المعاصر هو من رفع السوق ليكون هيئة **Institution** تقوم بدعم المجتمع.¹ و بالتالي فالسوق هيئة تستمد عقلانيتها من الأعوان الاقتصاديين العاملين فيها و الذين لهم اكبر تأثير عليها.

6-2- مبادئ اقتصاد السوق:

هناك مجموعة من المبادئ الواجب توفرها في نظام اقتصادي حتى يمكننا القول انه نظام اقتصاد السوق و ان غياب أي من هذه المبادئ يعطينا اقتصاد سوق مشوه او غير كامل، و اذا سلمنا ان اقتصاد السوق مبني على الحرية سواء في الانتاج او المبادلة او الاستهلاك, فاننا يمكن استنتاج هذه المبادئ من المقولة الشهيرة² **Vincent de gournay** "دعه يعمل دعه يمر", حيث قال في مقاله "le bien general doit etre : D'Alambert et Diderot Fondation le resultat des efforts de chaque particulier pour son proper interet (...) Laissez les faire voila le grand , lunique principe"

و التي بنيت على اساسها كل الانظمة الاقتصادية المعتمدة على الليبرالية كمذهب, هذه المبادئ يمكن حصرها فيما يلي:

6-2-1- حرية الملكية: أي انه يحق لكل فرد ان يمتلك ما يشاء من سلع و وسائل انتاج, و لا بد للمجتمع ان يعترف له بهذا الحق و لا بد للدولة ان تحميه, و يتمثل حق الملكية في حق التملك و الانتفاع Usufruit و التصرف. اي حق الانتفاع من العائد المحقق من الملكية و حق التصرف بالبيع او الاهداء و تعتبر الملكية الخاصة من اهم اسباب نجاعة السوق, و يرى **Jean Jaques Rosa** انه في اقتصاد السوق من المهم جدا تحديد الملكيات الفردية لانه في حالة غياب ذلك سيؤدي الى تبذير كبير للموارد ناتج عن ميول الافراد للاستغلال اقصى للموارد المشاعة, و هذا لتحقيق اكبر منفعة, و نأخذ مثال على ذلك صيد السمك في أعالي البحار و باعتباره ملكية مشاعة فان كثافة الصيد تؤدي الى تدمير الثروة السمكية.³

و إذا رجعنا الى مقولة "دعه يعمل" فاننا نلاحظ ان العمل و الانتاج لا يكون الا بملكية وسائل الانتاج, و ان دعه يعمل يعني حرية العمل و بالتالي حرية امتلاك وسائل الانتاج, و ما يحكم سلوك

¹ Delas.J.P, Op. Cit. P16

² Roger Frydman, Op. Cit. p 208

³ Delas.J.P, Op. Cit. P21

المنتج هو محاولته البحث عن تعظيم الربح و ملكية وسائل الانتاج لن تؤدي به الى التذبذب في استعمال موارده باعتبار ان ذلك يتعارض مع مصلحته الشخصية و هي الحصول على اعظم ربح ممكن لذلك فهو يحاول تدنية تكاليفه عن طريق استعمال امثل لموارده, او تركيب سائل الانتاج بطريقة مثلى للحصول على اعظم انتاج و باقل تكلفة.

6-2-2-2- حرية المبادرة: ان حرية العمل "دعه يعمل" تتطلب حرية المبادرة فالمنتج و في سعيه لتحقيق اعظم ربح سيحاول ان ينتج ما يطلبه السوق و تلبية حاجيات الأفراد, و اذا كان هدف المنتج ليس السعادة التي يشعر بها الافراد من استهلاكهم لسلعته, و لكن الاموال التي تدخل خزينته. لكن و دون ان يكون ذلك في نيته فهو يقوم بتحقيق رفاهية المجتمع, ففي ظل الحرية و المنافسة سيحاول الفرد ادخال افكار جديدة وتطوير طرق و وسائل الإنتاج بما يحقق تنمية الاقتصاد و المجتمع, كما ان المنافسة تفرض عليه الكفاءة و الفعالية بتقديم احسن المنتجات باقل الاسعار, فمثلا لا يمكن لاي فرد جزائري ان ينكر فوائد حرية المبادرة على تقديم احسن الخدمات بأقل الأسعار في ميدان مثل الاتصالات بالهاتف النقال, حيث يعتبر ذلك فعلا من ثمار اقتصاد السوق, اذا فلا يمكن ان نقول ان هناك اقتصاد السوق دون وجود حرية مبادرة.

6-2-3- حرية المنافسة: أي ان تبيع ما تشاء و بالسعر الذي تشاء و في المكان الذي تشاء, و هو ما نستخلصه من مقولة "دعه يمر" و اذا كانت هذه المقولة محكومة في القديم بالحيز المكاني باعتبار ان السوق قديما كانت تعبر عن المكان الذي تعرض فيه السلع فانه في الوقت الحالي و نظرا لكون السوق اصبح يعبر عن التقاء العرض بالطلب فان مقولة "دعه يمر" اصبحت تعني الغاء كل الحواجز مهما كان نوعها قانونية او تنظيمية حتى تصل المنتجات الى طالبيها او التقاء العرض بالطلب, مما يعني زوال الحيز المكاني, و بصفة عامة فمن اهم مبادئ اقتصاد السوق حرية المنافسة و التي تعطي فرص اكثر للمستهلك و من ثم خيارات اكبر لاشباع حاجاته باقل تضحيات باعتبار ان الاسعار تعتبر كمية النقود التي يضحي بها المستهلك. و للمنافسة اثر كبير على رفاهية المستهلك و المجتمع ككل و على التخصص الامثل للموارد و على التنمية الاقتصادية بصفة عامة. لهذا تتدخل الدول في بعض الحالات لمحاربة الاحتكارات و تشكل الكارثل لضمان حرية المنافسة التي تعتبر احدى فضائل اقتصاد السوق.

6-3- خصائص اقتصاد السوق:

أي الأهداف التي تحكم اقتصاد السوق و هذه الخصائص تمس اساسا جانب المستهلك و هي:

6-3-1- سيادة المستهلك: لقد اهتم الفكر الكلاسيكي بالعرض اكثر من الطلب -اقتصاديات العرض- لكنه اعتبر ان هدف الانتاج هو الاستهلاك حيث قال ادم سميث الاستهلاك هو الهدف الوحيد و النهائي لكل انتاج و من مصلحة المنتج قبل كل شيء ترقية و تنمية المستهلك".

اما مصطلح سيادة المستهلك فقد اطلق من طرف **وليم هارولد** 1938¹, و المقصود به هو ان للفرد سلطة اقتصادية من خلال الطلب دون ترخيص مسبق من السلطة السياسية فحق الاختيار بين السلع و الخدمات المتعددة كما هو الشأن في السلطة السياسية، فللمواطن حق اختيار من يحكمه فله بدائل متعددة و يستخدمه حقه السياسي للاختيار و من ثم فان المنتجين يسعون دائماً لتلبية حاجيات و رغبات المواطنين لانه و كما قال ادم سميث هدف كل انتاج هو الاستهلاك فبدون استهلاك لا يكون طلب و بدون طلب لا يكون ربح الذي يعتبر الدافع الرئيسي لعمل المنتج و الرغبات و الحاجات لا تكفي لوحدها ما لم تكن مرتبطة بالقدرة الشرائية للمستهلك أي الدخل, و من ثم فان المستهلكين يوجهون المنتجين حسب رغباتهم و احتياجات الى فروع الانتاج المختلفة فيتحدد الناتج الكلي. و الإنتاج يتطلب استخدام وسائل الانتاج فيتحدد مستوى التشغيل و النمو و الرفاهية الاقتصادية.

و لذلك فعلى المنتج ان يراعي دائماً حاجات المستهلكين و التغيرات التي تطرا عليها من زيادة او نقصان او تنوع او تعدد او تغير و ما الى ذلك, كما انه يراعي قدرة المستهلكين عند تحديد الاسعار حتى تكون السلعة المعروضة في مستوى قدرتهم الشرائية.

6-3-2- تعايش القطاع الخاص و القطاع العام:

ان اقتصاد السوق الحديث يتكون من قطاع خاص و قطاع عام بالاضافة الى المجتمع و الدولة و الأولوية المطلقة هي للقطاع الخاص أي المشروعات التي تقوم على مبدأ الكفاءة و الربحية و الذي تسوده المنافسة و حرية المبادرة لانتاج السلع و الخدمات و تقديمها للمستهلكين، و هناك ايضا قطاع عام فالشركات الاقتصادية العامة تخضع لمبدأ الربحية فتضم الى القطاع الخاص لانه يفترض ان ذلك من صلاحية هذا الاخير و اذا كانت الدولة قد قامت به فلاسباب ظرفية و سرعان ما يتم التنازل عليها للقطاع الخاص مثال مشاريع يعزف القطاع الخاص عنها بسبب نسبة المخاطر التي تكون مرتفعة او ان دورة راسمال فيها تكون طويلة... الخ.

اذا فالقطاع العام يتولى القيام بالنشاطات التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها لاسباب متعددة مثل بناء الجسور أو شق طريق .. الخ. اذ لا يستطيع السوق تنظيمها فتتدخل الدولة لضمان القيام بها كما ان الدولة تقوم بالرقابة و تصحيح توجهات السوق لصالح المنتجين و المستهلكين, و يجب على

¹ زينب حسنين عوض الله, مبادئ الاقتصاد العام, مرجع سابق, ص 528

القطاع الخاص الخضوع لهذه التوجهات و التي يجب ان تكون عادة بأدوات غير مباشرة مثل معدل الفائدة، الضرائب... الخ، او بواسطة قوانين في حالة الضرورة كحاربة الاحتكارات.

كما ان افراد المجتمع يجب ان يتنظموا في مجموعات (نقابات، جمعيات... الخ) و هذا للدفاع عن حقوقهم و لتحمل مسؤوليتهم في الرقابة و التنظيم حيث يصب ذلك في المصلحة العامة للمستهلكين و المنتجين.

6-3-3- الإعلانية و الإعلان:

إذا كان المنتج يسعى دائما الى تعظيم ربحه فان المستهلك يسعى الى تعظيم منفعتيه و هما هدفان متعارضان فكل طرف يراعي مصالحه و قوة تأثيره في الطرف الاخر حيث تلعب المرونة دورا أساسيا سواء بالنسبة للعرض عن طريق تكلفة الإنتاج و التطور التكنولوجي و القدرة الانتاجية او الطلب عن طريق توفر البدائل و القدرة الشرائية، و الاختلاف عادة ما ينتج لعدم توفر المعلومات عن السوق بالدرجة الكافية مما يجعل المنتجين يستغلون الفرصة لتوجيه المستهلكين عن طريق الدعاية و تضخيم خصائص السلعة و مدى قدرتها على الإشباع، و لهذا يجب على المستهلكين حماية حقوقهم عن طريق تنظيماتهم .

6-3-4- اقتصاديات السوق هي اقتصاديات ديمقراطية:

لقد أصبحت الديمقراطية شرط أساسيا لنجاح اقتصاد السوق، فالديموقراطية الليبرالية تعتمد على الحريات العامة من حيث العقيدة و الفكر و هو جانب معنوي و جانب سياسي و يتعلق بمشاركة الأفراد في الحكم و جانب اقتصادي يتعلق بحرية التملك و حرية المبادرة و حرية المنافسة أي توفر التعددية و توفر البدائل و نقصد بذلك تعدد المنتجين وبالتالي تعدد السلع مما يترك للفرد حرية الاختيار و المفاضلة و القدرة على التغيير في حجم الإنتاج و مواصفات المنتج، وهذا ناتج عن توفر البدائل و حرية التعاقد و تلعب المعلومات دور رئيسي في ترشيد توقعات سواء للمنتجين أو المستهلكين وهذا لتحديد حجم الاستهلاك و الإنتاج الحالي و المستقبلي و الديمقراطية الاقتصادية لا تعني الحرية المطلقة للمنتج يفرض بها سعره الذي يشاء مما يؤثر على المستهلك، فيجب ان تدخل سواء الدولة أو الجمعيات لحماية المستهلك في حالة ارتفاع الأسعار و المنتج في حالة انخفاض الأسعار.

6-3-5- المخاطرة و الضمانات :

في اقتصاد السوق فإن المشروعات تعمل في حالة عدم التأكد و المخاطرة. ولا ضامن لها سوى جودة المنتج و قدرته التنافسية مما ينتج عنه تحقيق أرباح و هو هدف المنتج وجودة المنتج تحقق هدف المستهلك.

و قد يلجا المنتجون الى استخدام مواد ضارة سواء بصحة الانسان او بالبيئة مما يتطلب ضمانات عن طريق الرقابة التي تقوم بها الدولة او جماعات حماية المستهلك و البيئة, اما في الاقتصاد المخطط فان الشركات العامة هي التي تضمن جودة المنتجات, و التخطيط هو الذي يضمن العرض و الطلب و ان المستهلك يعتمد على ثقته في الدولة لضمان جودة المنتجات.

6-4- اقتصاد السوق الاشتراكي:

يتميز نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي بما يلي:

- الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي يبقى سائد لكن مع درجة معينة من الحرية، فيمكن السماح لاختلاف الرأي في بعض الحدود, كذلك نلاحظ بعض المصادقية في المعلومات السياسية, و وجود انفتاح اكبر نحو البلدان الغربية لكن لا تغيير جوهري في الهيكل السياسي. و للتحول من اقتصاد السوق الاشتراكي الى اقتصاد السوق الرأسمالي يرى كورناي¹ انه يمر عبر مرحلتين هما :

أولاً: الشروع في إصلاحات اقتصادية لكن يبقى احتكار الحزب الواحد في المجال السياسي.

ثانياً: تغيير ثوري Un changement révolutionnaire في المجال السياسي عندها يتم إلغاء الاحتكار السياسي للحزب الواحد و الانتقال الى النظام متعدد الأحزاب اي تسوده الديمقراطية الرأسمالية و انتخابات حرة و مثال ذلك الإصلاحات التي قام بها Tito في يوغوسلافيا سابقا و Kadar في المجر... الخ.

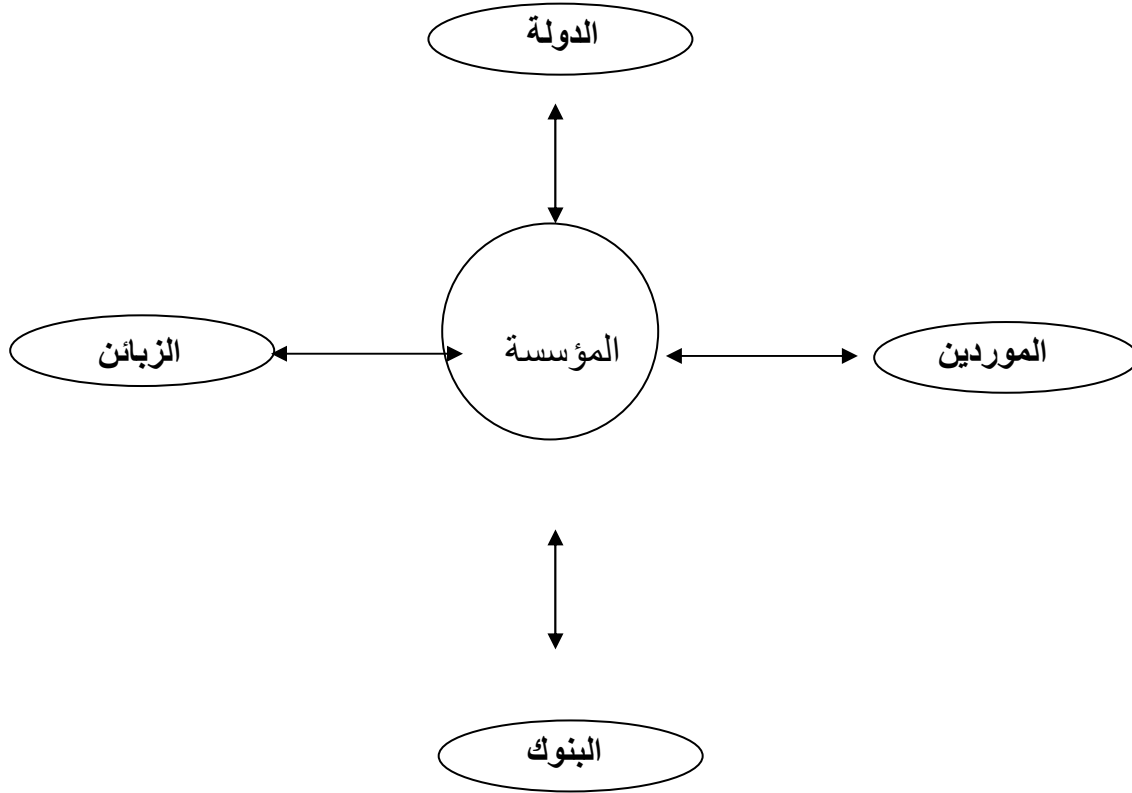
- يكون القطاع العام و هو المهيمن على النشاط الاقتصادي و يبقى القطاع الخاص ضعيف عادة, و لكن الذي يتغير هي الشروط التي تحكم نشاط المؤسسات العمومية من حيث المنافسة و ضرورة تحقيق الربحية و إمكانية الإفلاس.

- التخفيف من المركزية و ترك حرية اكبر للمبادرة سواء على مستوى الحكومات الإقليمية او على مستوى تسيير المؤسسات العمومية , و التي تربطها علاقات عمودية مع السلطات العليا و علاقات

¹ Kornai .J. La transition Economique poste socialiste Dilemmes et Décision, édit. La maison des sciences de l'homme , paris 2001, P 48

افقية مع الزبائن و الموردين، و ان كان يجب التخفيف من العلاقات العمودية و اقتصارها على الرقابة فقط باعتبارها المالك فيجب دعم العلاقات الأفقية و يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

شكل رقم 07 : علاقة المؤسسة بالمحيط



- مؤشر النجاح الرئيسي لنجاح أي مؤسسة هو الربح لهذا يجب ربط تحفيزات المديرين و العمال بذلك عن طريق حصولهم على جزء من الأرباح.

- الوسائل التي هي في حوزة السلطات العليا يجب ان تتغير فيجب ان تعوض الأوامر المباشرة بالتعليمات غير المباشرة، مثل معدل الفائدة و معدل الصرف و الضرائب و الإعانات و هو ما يطلق عليها الرافعات الاقتصادية *Les leviers économiques*.

- يجب أن يفتح الاقتصاد على العالم الخارجي الرأسمالي، و أن يتقدم البلد للأسواق المالية لطلب قروض و كذلك إلى الحكومات و البنوك الخاصة لتسريع التنمية.

يقترح اوسكار لانج¹ نموذج لاقتصاد السوق الاشتراكي مبني على جعل المؤسسات العمومية تعظم ربحها مع درجة كبيرة من الاستقلالية، و استعمال أسعار مركزية مع الارتفاعات الاقتصادية للتأشير على قرارات المؤسسات.

و قد حاول منضرو اقتصاد السوق الاشتراكي الخروج بنظام مختلف لا يعتبر فقط كمرحلة انتقالية بين الاشتراكية المحضة و الرأسمالية و لكن كنموذج بديل دائم.

6-4- اقتصاد السوق الاجتماعي :

يعرفه **Alfred Muller Armack** و الذي يرجع له هذا المصطلح على انه: مبدأ الحرية في السوق مقرونا مع مبدأ العدالة الاجتماعية. و بالتالي فهو مفهوم اقتصادي و لكن هدفه مركب من المنافسة و حرية المبادرة و الازدهار الاجتماعي و هذا في اقتصاد مفتوح. و مصطلح اجتماعي يهدف الى عدم الخلط بين مع الرأسمالية الليبرالية، و يهدف اقتصاد السوق الاجتماعي الى ضمان منافسة دائمة و التي في حالة عدم وجود حواجز إدارية فان جهاز الأسعار يسمح للمستهلكين من توجيه الاقتصاد تبعاً لاحتياجاتهم و لا بد ان يكون هذا التوجيه حسب الاحتياجات يعادل الخدمات الاجتماعية لاقتصاد السوق و ان الرفع من الإنتاجية بواسطة نظام المنافسة يعتبر كمصدر للازدهار الاجتماعي².

و يرى **Ludurg Erhard** انه كلما كان الاقتصاد حر كلما كان اجتماعيا و بالتالي يكون الربح اكبر للاقتصاد الوطني، ففي اقتصاد السوق الحرية مضمونة بواسطة المنافسة و التي يجب ان تعم معظم، فالمنافسة تحد من السلطة الاقتصادية و علاقات الهيمنة، و السوق يمثل وسيلة هامة لتخصيص و توزيع الموارد الاقتصادية معتمدا على جهاز الأسعار و من ثم يجب حماية المنافسة بالنظام القانوني. كما ان تدخل الدولة لتطبيق أي سياسة اجتماعية يجب ان يكون متوافق مع اتجاهات السوق،

و بالتالي لا يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي الطريق الثالث بين الرأسمالية و الاشتراكية ، فهو مرتبط أساسا باقتصاد السوق الرأسمالي، و ان اقتصاد السوق هو جزء من كل ، أي ان عمل السوق لا بد ان يرافقه حرية في الفكر و الدين و السياسة، فكل نظام ليبرالي يجب ان يعتبر الليبرالية هي كل لا يتجزأ حيث ان الحرية هي في الأساس حرية الإنسان و يجب ان تعم جميع الميادين السياسية و الاقتصادية و حرية التفكير و التعبير³.

¹Kornai .J. La transition Economique poste socialiste Dilemmes et Décision, Op.Cit,P51

²Hans Tietmeyer, Economie sociale de marché et stabilité Monétaire, édit. Economica, 1999, P06

³Ibid , p07

في تقديري و بما ان الفصل بين السياسة و الاقتصاد من الصعوبة بمكان, فلا يمكن إيجاد حرية في المعاملات الاقتصادية مع دكتاتورية سياسية, ماعدا في بعض الحالات الخاصة مثل الصين.

خاتمة الفصل:

يعتبر السوق نتاج حاجة الإنسان في تبادل فائض إنتاجه بخيرات اقتصادية أخرى, فالهدف الأساسي لوجود السوق هو التبادل, و قوم بهذه العملية مجموعة من الأطراف هم الطالبين و العارضين و هناك الدولة التي تسهر على احترام تنفيذ العقود بين الأطراف و كذلك على السير الحسن لعمل آليات السوق من عرض و طلب, رغم أنها تكون في بعض الأحيان احد الطرفين.

ان شكل السوق مستمد أساسا على عدد الأطراف التي تتعامل فيه, فمثلا اذا كان هناك بائع واحد و عدد من المشترين نكون في حالة احتكار مطلق و هكذا. و يعمل السوق عبر آلياته على تلبية رغبات الطالبين و من ثم تعظيم منافعهم, و تصريف منتجات العارضين و من ثم تعظيم أرباحهم, و تحديد كميات و أسعار التوازن لكنه بالإضافة إلى ذلك فهو يقوم بوظائف أخرى مثل تخصيص الموارد و التي يقوم بها على أكمل وجه لانه لا يراعي الظروف السياسية و الاجتماعية, فالكفاءة الاقتصادية هي المعيار الوحيد للتخصيص الأمثل للموارد. و نفس الشيء بالنسبة لتوزيع الدخل, و يلعب السوق دور هام في التنبؤ بالمستقبل, و له وظيفة هامة تتمثل في الحكم على المنتجات سواء المعروضة في السوق و هذا بتشجيع الاستمرار في إنتاجها او التخلي عنها نهائيا, و الحكم على المنتجات الجديدة و التي كانت عبارة عن فكرة ثم طرحت في السوق عن طريق عملية انتخاب يقوم بها المستهلكون بواسطة زيادة الطلب عليها او تخفيضه, كما ان السوق يعتبر مصدر الهام للأفكار الجديدة عن طريق تقدير تغيير الطلب و أذواق المستهلكين. و تختلف أهمية السوق حسب النظام الاقتصادي المتبع حيث يكون له دور كبير في النظام الرأسمالي و يغيب تقريبا في النظام الاشتراكي. و اقتصاد السوق مبني على المبادلة و لكن لا بد من أن تتوفر بعض الشروط مثل حرية المبادرة و الملكية الخاصة و حرية المنافسة و يكون المستهلك هو سيد السوق بفرض رغباته على المنتجين. و عندما تكون الملكية عامة بالأخص في الشركات الكبرى مع توفر حرية المنافسة و المبادرة و نظام سياسي يسيطر عليه الحزب الواحد نكون في اقتصاد السوق الاشتراكي, كما هو الحال في الصين و هناك مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي و الذي تلعب فيه الدولة دور اجتماعي نشط, لكن في الأنظمة الرأسمالية الحديثة عادة ما تتكفل الدولة بهذا الجانب في إطار ما يسمى بدولة الرعاية. و هناك مجموعة من الوظائف الأخرى حيث تتدخل الدولة أين توجد نقائص في عمل السوق, هذه النقائص نحاول حصرها في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: نقائص السوق

مقدمة

1- السلع العمومية

2- الآثار الخارجية

3- السلوك غير التنافسي

4- عدم تناظر المعلومات

خاتمة الفصل

مقدمة:

إن هدف السوق هو التبادل وهدف التبادل هو إشباع الحاجات بالنسبة للمستهلكين وتعظيم الأرباح بالنسبة للمنتجين، ومن ثم فإن عمليات المبادلة لها منفعة وريح للطرفين، لكن في بعض الحالات الاستثنائية، لا يؤدي السوق إلى إشباع أمثلي لحاجات الأفراد أو تعظيم ربح المنتجين أو كلاهما معاً. هذه الحالات تسمى حالات فشل السوق فمثلاً وجود احتكار يؤدي إلى تعظيم ربح المنتج بينما يخفض من إشباع المستهلك، و الأثر الخارجي السلبي فيخفض من رفاهية المجتمع ككل وكذلك نقص المعلومات وعدم تناظرها، أما السلع العمومية فيفشل السوق في تعظيم ربح المنتج وبالتالي توفير هذه السلع بالنسبة للمستهلك. كل هذه الحالات قد تتدخل الدولة لإيجاد حلول لها أو أنها فقط تقوم بتدعيم ميكانيزمات السوق ومن ثم تفادي هذه المشاكل. وهو ما سوف نراه بأكثر تفصيل في هذا الفصل مع ملاحظة أننا ركزنا على أهم حالات فشل السوق فقط.

1- السلع العمومية

للأفراد حاجات كبيرة متنوعة ومتعددة، البعض منها يوفره السوق، وهناك حاجات لها بعض الخصائص تجعل من الصعب على السوق توفيرها فقد تستهلك هذه السلعة أو الخدمة من طرف جميع الأفراد دفعة واحدة، وقد تكون طلبات الأفراد متساوية وكل وحدة منها مساوية لحجم السلعة المنتجة مثل الدفاع الوطني وهو ما يطرح مشكل تحديد الطلب في الإنتاج والتوازن وكذلك تحديد السعر، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء أكثر على هذا الموضوع.

1.1. تعريف السلع العمومية وخصائصها:

1.1.1 تعريف السلع العمومية:

إن مفهوم السلع العمومية أتى به الفلاسفة في القرن 19 حيث قام هيوم David Hume ببحث حول المصاعب المتلقاة لإنتاج السلع العمومية في كتابه traité de la nature humaine سنة 1739 ودرسها بعده آدم سميث في كتابه بحث في ثروة الأمم ثم تلتها كتابات كثيرة بعد ذلك، ويمكن تعريف السلع العمومية على أنه لا يوجد تنافس على استهلاكها ولا يمكن إقصاء أي فرد من ذلك وهي عكس السلع الخاصة التي يتنافس الأفراد لاستهلاكها و يمكن إقصاء أي فرد من ذلك، ويعتبر السعر هو الأداة. أما السلع العمومية و عند استهلاكها من أحد الأفراد فإن ذلك لا يحرم الآخرين من الانتفاع بها فلا يمكن إقصاء أي فرد من استهلاكها، ومثال ذلك الإنارة العمومية فإن الانتفاع بها من طرف أحد الأفراد لا يخفض من رفاهية الباقين، فالأفراد لا يتنافسون على استهلاك هذه الخدمة وإذا ما أردنا

إقصاء أحد الأفراد أو مجموعة منهم فإن ذلك يتطلب تكاليف مرتفعة بالإضافة إلى الموانع السياسية والاجتماعية¹

ويميز **G. Myles** السلع العمومية عن السلع الخاصة في أنها يمكن أن تلبي حاجات عدد من الأفراد في نفس الوقت لكن السلعة الخاصة لا تلبي إلا حاجة مستعمل واحد فقط، وإذا كانت السلعة العمومية يمكن استهلاكها من طرف أي عدد من الأفراد نقول عنها سلعة عمومية² بينما **Wolfelsperger. A** فيعرفها بالتركيز على خصائصها إذ تعتبر سلعة عامة تلك التي يمكن استهلاكها من أحد الأفراد دون ان يحرم الباقين من ذلك مثل الأمن العمومي وأشعة الشمس أو حديقة عمومية³. و نلاحظ أن مختلف التعاريف ركزت على مبدأ التزامن في الاستهلاك مع ثبات الكمية المستهلكة وعدم إمكانية الإقصاء وهو نفس ما ذهب إليه **Whynes. D** في تعريفه للسلع العمومية المحضة على أنها السلعة التي عندما يستهلكها أحد الأفراد لا يؤثر على الكمية المتاحة من هذه السلعة بالنسبة لباقي الأفراد عكس السلع الخاصة التي يؤدي استهلاكها من أحد الأفراد إلى حرمان الباقين منها، ومثال ذلك الخبز يعتبر سلعة خاصة فأكله من طرف أحد الأفراد يحرم الباقين من ذلك، أما السلع العامة مثل الدفاع الوطني فإن استهلاكه من أحد الأفراد لا يحرم الباقين من ذلك، كما لا يمكن إقصاء أي فرد من الانتفاع بهذه السلعة⁴ وتعجز الأسواق عن توفير هذه السلع بكمية وبسعر أمثلين ونفس التعريف يتبناه **Schotter. A** معتمدا على خصائص عدم إمكانية الإقصاء والديمومة والاستهلاك المترامن⁵.

ويرى **Buchanan** أن السلع العمومية تتميز بآثار خارجية عند الاستهلاك فنشاط أي فرد لإنتاج سلعة أو خدمة لاستهلاكه الخاص تولد اثر خارجي يتمثل في منفعة يستفيد منها أفراد آخريين.

ويضرب مثلا بصيادي السمك الذين يعيشون في جزيرة معزولة ولهم قوارب صيد تواجه خطر الاصطدام بالصخور، ومن ثم فإن الحاجة إلى منارة تصبح ملحة ومن مصلحة كل صياد سمك، لكن اقتصاد السوق بشكله البسيط لا يسمح ببناء هذه المنارة، فيمكن أن تجتمع مجموعة من الصيادين وينفقوا على بناء المنارة مقتسمين التكلفة فيما بينهم لكنهم لا يستطيعون منع باقي الصيادين من الانتفاع بها، و لا يستطيعون اقتسام المنافع فيما بينهم فقط، وبذلك تعتبر المنارة كمثال للسلع العمومية فلا يمكن منع الآخرين من الانتفاع بها، لأنه لا يمكن تجزئة الخدمة المقدمة للأفراد. فعند طرح المشروع كفكرة، وإذا ما رفض أحد الصيادين المشاركة في التكاليف مادام بإمكانه الاستفادة من المنارة بعد

¹ Kaul. I et autres, Les biens publics mondiaux, la coopération internationale au XXI siècle, édit. Economica. Paris, 1999. P29

² Myles. G, Publics economics, cambridge University press 1997, P264

³ Wolfelsperger. A, Economie Publique. PUF, 1995. P37

⁴ Whynes. D, La théorie économique de l'Etat, op. cit. P 96

⁵ Schotter A. Microéconomie, édit. Economica. Paris, 1994. P 89

بنائها لأنه لا يمكن إقصاؤه منها، ويتبع بذلك سلوك الفارس المستقل « Free rider » أي الاستفادة من السلعة العمومية دون تحمل التكاليف وبما أن كل فرد عقلاني يتبع مصلحته الخاصة فهو بفضل إتباع سلوك الفارس المستقل، ومن ثم فإن المنارة لا يتم بنائها ولا يقبل أي فرد بالمشاركة في التكاليف إلا إذا ضمن أن كل الصيادين يتحملون جزء من التكلفة، ولا يكون ذلك إلا إذا وجدت قوة تجبرهم على ذلك¹.

من التعاريف والأمثلة السابقة نلاحظ أنها ركزت على خصائص السلع العمومية ومقارنتها مع السلع الخاصة، كما أنها لم تشر إلى خاصية هامة وهي عدم قابليتها للتملك والتداول، فمثلا فيلم سينمائي ينتفع به أكثر من فرد وفي وقت واحد ولكن يتميز بخاصية الإقصاء إذ يمكن إقصاء أي فرد لا يدفع ثمن مقابل المنفعة التي يتلقاها. كما أن هذه السلعة تعتبر ملكية خاصة ويمكن تداولها في السوق وبذلك فهي تعتبر سلعة خاصة عكس الإنارة العمومية أو الدفاع الوطني.

2.1.1 خصائص السلعة العامة:

يمكن أن نميز السلع العامة بمجموعة من الخصائص وهي:

- عدم الإقصاء: فعكس السلع الخاصة التي يؤدي استهلاكها من أحد الأفراد إلى إقصاء الباقين وحرمانهم منها، فإن السلع العامة يمكن استهلاكها من طرف مجموعة من الأفراد وفي نفس الوقت أحيانا وبصفة متكررة. فلا يمكن أن يتوفر عامل الإقصاء وهذا راجع لعدم توفر الملكية الخاصة أو الحق في الملكية على السلع العمومية فيصبح لكل فرد الحق في الانتفاع وينفي حق التملك والتصرف، ومثال ذلك الأمن الخارجي حيث يمكن لكل فرد الانتفاع بها ولا يمكن إقصاء احد منها². ويرى Myles أن محاولة إقصاء أي من الأفراد يتطلب تكلفة مراقبة الاستهلاك بطريقة جيدة خاصة بواسطة جهاز الأسعار مما يعني أنه تركنا حرية الإنتاج والاستهلاك لهذه السلعة في السوق فإننا لا نصل إلى المستوى الأمثل³.
- عدم المنافسة في اقتنائها: وهذا يعني أن دخول مستهلك إضافي ليس له أي تأثير على تكلفة إنتاج هذه السلعة فمثلا زيادة عدد أفراد المجتمع ليس له تأثير مباشر على تكلفة الأمن الخارجي.
- استعمال السلعة من طرف عدد من الأفراد في نفس الوقت: وهذه الصفة تختلف عن ميزة الديمومة بالنسبة للسلع المعمرة والتي يمكن استهلاكها من طرف عدة أشخاص ولكن ليس في نفس الوقت مثل كراء الشقق أو التملك في الهاتف⁴. ثم أن السلع العمومية لا يعني بالضرورة استهلاكها من

¹ Buchanan. J, The Public finances, édit. Revised ,USA, 1965. PP17-18

² Whynes. D, La théorie économique de l'état, Op. Cit P97

³ Myles. G, Public economics. Op. Cit, P264

⁴ Wolfelsperger. A, Economie Publique. Op. Cit. P39

طرف جميع الأفراد مثل الحقيقة أو المتحف إذ يكفي أن ينتفع بها مجموعة منهم فقط، لكن هذا لا يمنع إمكانية استهلاك باقي الأفراد منها.

- عدم إمكانية التملك والتصرف: إن من أهم مميزات السلع العامة هو عدم إمكانية تحديد الحقوق، وبالتالي لا يمكن أن تمتلك. هذا ما يجعل السوق غير قادر على توفيرها نظرا لغياب أهم خاصية في السلع المتداولة وهي الملكية.

إن خصائص السلع العمومية تجعل من الأفضل تقديمها من طرف الدولة فالأفراد الذين يتأثرون بالكميات المعروضة من هذه السلع يكون من مصلحتهم أن يساهموا في تكاليفها، فإذا كان أحد الأفراد يهتم بأمنه الخارجي مثلا فهو يحاول أن يساهم بقدر معين في التكلفة، وقد يقنع باقي الأفراد بذلك. لكن إذا ما تمت الأمور بصورة فردية فإنه يمكن أن نجد من الأفراد من لا يريد المساهمة في هذه الخدمة لأن مساهمته لها اثر ضعيف جدا ويمكن إهماله بالنسبة للتكلفة العامة للخدمة كما أنه لا ينتفع كثير بهذه العملية، وإذا كان مستوى العرض للخدمة مستقل عن مدى مساهمات الأفراد، وبما أن الفرد أناني بطبعه فيكون من مصلحته عدم الكشف عن حاجاته ورغباته، أي أن كل فرد يحاول أن ينتفع من الخدمات العامة على حساب باقي الأفراد وهو ما نسميه بالفارس المستقل ولهذا تحاول الدولة توزيع تكلفة الخدمة العامة على كل المواطنين عن طريق فرض الضرائب.

إذا يفشل السوق عن ضمان توفير هذه السلع العمومية رغم أنه في بعض الأحيان هناك محاولات لخصوصية بعض هذه السلع فمثلا الأمن الداخلي سلعة عامة لكن بعض الدول تسمح بتقديم هذه الخدمة من طرف شركات خاصة للحماية ورغم ذلك فإن هذه الخدمات الخاصة والتي ينظمها السوق لا تعتبر بديل للخدمة العامة التي تقدمها الدولة ولكن تعتبر مكملة لها، فبعض الأفراد محدودي الدخل لا يمكنهم اقتناء هذه السلع الخاصة مما يجعل السلع العمومية لازمة، فهي تمثل إحدى الوظائف السيادية.

3.1.1 مشاكل عرض السلع العمومية:

بما أن السلع العمومية فلا يوجد تنافس على استهلاكها ولا إمكانية لإقضاء أي فرد من ذلك فإن السوق يفشل في توفير هذه السلع حيث أن هناك مشكلين أساسيين يقفان أمام عرض السوق العمومية وهما:

- الفارس المستقل أو الحر **Free Rider**: ويرجع الفضل في تسليط الضوء على هذه الظاهرة لهيوم حيث رأى أنه للحصول على تعاون مجموعة من الأفراد سواء كانت كبيرة أو صغيرة للقيام بعمل جماعي أو لتوفير سلعة عمومية فإن من مصلحة الفرد عدم المشاركة والتوفير من جهده و وقته وماله مادام العمل يقوم به باقي المجموعة ويستفيد هو منه¹.

¹ Kaul. I et al, Les Biens Publics Mondiaux, la coopération internationale au XXI siècle. Op. Cit. P32

- إذا فعدم إمكانية الإقصاء في حالة السلع العمومية تحت الأفراد على إتباع سلوك طفيلي، والذي يتمثل في الاستفادة من الاستهلاك الكامن والمتزامن وهذا دون المساهمة في التكاليف وتمويل الحصول على السلع العامة، ففي نظام معين أين يتم تحديد حقوق ملكية السلع لا يمكن استهلاك سلعة ما دون مقابل. لكن في حالة عدم إمكانية إقصاء أحد أو بعض المستهلكين لا يمكن إعطاء الحق على سلعة عامة وكلمة Free Rider تعني به المسافر الذي يستفيد من وسيلة النقل الجماعية دون أن يدفع مقابل ذلك ويصطلح عليه باللغة العربية الفارس المستقل أو الحر ولا يعني بالضرورة ذلك الفرد السيئ أو الغشاش إذ أنه في بعض الأحيان يستهلك السلعة العمومية دون إرادته مثل الدفاع الوطني ونجدها في الفرنسية تحت مصطلح *Le passager clandestin*¹ وبالتالي فالفرد لا يملك محفزات لدفع حصته من التكلفة باعتبار أنه يمكنه تعظيم منفعة دون أن يدفع مقابل ذلك وبما أنه عقلائي فهو يسعى للاستفادة من السلعة العامة دون أن يساهم في تمويل تكاليفها، عكس السلع الخاصة.

- عدم الكشف عن تفضيلات الأفراد: إن مستهلك السلع العمومية من مصلحته عدم الكشف عن تفضيلاته وهو ما يؤدي إلى عدم توازن العرض والطلب، ودافع عدم الإعلان التفضيلات الحقيقية (اذ يمكن الإعلان عن بعض التفضيلات غير الحقيقية في حالة صبر الآراء) هو عدم تناظر للمعلومات فمثلا عند شراء سيارة مستعملة فالبايع له سعر أدنى يقبل به بينما المشتري له سعر أعلى يقبل بدفعه، و لكن لا احد يعلم سعر الآخر فهناك عدم تناظر للمعلومات، و الأفراد العقلانيين وبتابعهم لمصالحهم الشخصية يحاولون دائما إعطاء معلومات خاطئة مخالف لما ينوون القيام به من مشاريع. وإذا كان الفرد يريد اقتناء سلعة خاصة فهو يعلن عن تفضيلات بشرائه لكمية معينة عند سعر معين بحيث يؤدي هذا السلوك إلى تعظيم منفعة، لكن في حالة السلع العمومية المحضة والتي لا يمكن فيها إقصاء أحد أو بعض المستهلكين فلا يشترط الإعلان عن التفضيلات حتى يتمكن من الاستهلاك وبالكمية المرغوبة. فمن تعريف السلع العامة ليس من الضروري القيام بعملية الشراء لاستهلاك السلعة، وحتى إذا أرادت الدولة تزويد المستهلكين بسلعة عمومية وقامت بإجراء تحقيق لمعرفة استعداد الأفراد لسداد التكاليف ففي هذه الحالة لا يقبل الأفراد بالإعلان عن تفضيلاتهم الصحيحة².

2.1. أنواع السلع العمومية:

إن السلع العمومية لا تمثل نوعا واحدا فهي تختلف من حيث الخصائص التي تتميز بها بحيث نجد:

¹ Schotter. A. Microéconomie. Op. Cit, P489

² Wolfesls Perger. A, Economie Publique. Op. Cit. P58

- السلع العامة المحضة: Les biens collectifs purs و تتميز بعدم وجود تنافس عليها من طرف الأفراد وأن هناك إمكانية لكل واحد أن يستهلك الكمية التي يشاء من هذه السلعة قد تصل إلى حجم العرض الكلي، كما أن الفرد عند استهلاكه لكمية معينة فإن ذلك لا يخفض من تكلفة إنتاج السلعة¹ ونلاحظ أن السلع العامة لا بد أن تتوفر على خاصيتين هما عدم التنافس وعدم الإقصاء.

ويرى **Samuelson** أن السلع العامة المحضة هي السلع التي لا يمكن تقسيمها وتنتج آثار خارجية، فهذه السلع تكون محل ملكية فردية ولا يمكن منع أحد الأفراد من استهلاكها بحكم عدم إمكانية تقسيمها مثل الدفاع الوطني والتمثيل الدبلوماسي و الإنارة العمومية، و لا يمكن إقصاء أي مستعمل بواسطة السعر كما أن السلع العمومية تنتج آثار خارجية Les effets externes, أي أن استهلاكها من طرف بعض الأفراد يعود بالفائدة على أفراد آخرين, فمثلا التعليم العالي يستفاد منه الإطارات الجامعية ويستفاد منه أصحاب رؤوس الأموال الذين يقومون بتوظيف إطارات كفاءة².

كما أنه في معظم الأحيان فإن هذه السلع يتم فرض وجوب استعمالها منذ لحظة إنتاجها مثل الأمن الداخلي والخارجي وبما أنه لا يوجد طلب سوقي عليها ولا أسعار تحدد قيمتها فإن من مصلحة كل فرد أن يسلك سلوك الفارس الحر Free Rider باعتبار أنه لا يمكن أن يكون محل إقصاء من الاستهلاك. لذلك فهو لا يساهم في التكاليف إراديا ويرغب أن يقوم الآخرون بذلك بدلا عنه, ومن ثم فالدولة هي الوحيدة القادرة على توفير هذه السلعة ومقابل ذلك تعرض على الأفراد دفع ضرائب والتي تعتبر الطريقة الوحيدة لجعل كل من يستفيد من هذه السلع يدفع إلا في حالة إعفائه. ويرى بعض الليبراليون أن بعض السلع العامة المحضة يمكن خصصتها فمثلا البث التلفزيوني يمكن خصصته وإجبار المستهلكين على دفع مقابل بعد القيام بتشغيل القنوات, ونفس الشيء بالنسبة للطرق السريعة عن طريق إدخال نظام الدفع.

1.2.1 السلع العامة الغير محضة:

وتسمى كذلك السلع العامة القابلة للتقسيم وهي سلع يمكن استهلاكها جماعيا ولكن ليست إجبارية فيمكن لأي فرد أن يعزف عن استهلاكها, مثل دخول المتحف يمكن أن يقدم عليه الفرد أو لا, والسعر المفروض يمكن أن يغطي تكاليف الهيئة العمومية أو يرفض ذلك³.

ونلاحظ أن هذا النوع ينقصه أحد الخصائص وهو عدم تنافس المستهلكين على السلعة أو عدم إمكانية الإقصاء, أو أن الخصائص تكون موجودة بصفة جزئية كما يوضحه الجدول التالي:

¹ Myles. G, Public economics, Op. Cit. P264

² Teulon. F, L'Etat et la politique économique, Op.cit. P10

³ Martina. D, La pensée économique, édit. Armand colin, T2. P170

جدول رقم 01 : السلع العامة والسلع الخاصة

سلع غير تنافسية	سلع تنافسية	
شبكات و سلع النوادي	سلع خاصة	إمكانية الإقصاء
سلع عامة محضة	سلع يكون عليها تنافس ولكنها متاحة للجميع	عد إمكانية الإقصاء

المصدر: Kaul. I et autre, les biens Publics Mondiaux. OP. Cit, P31

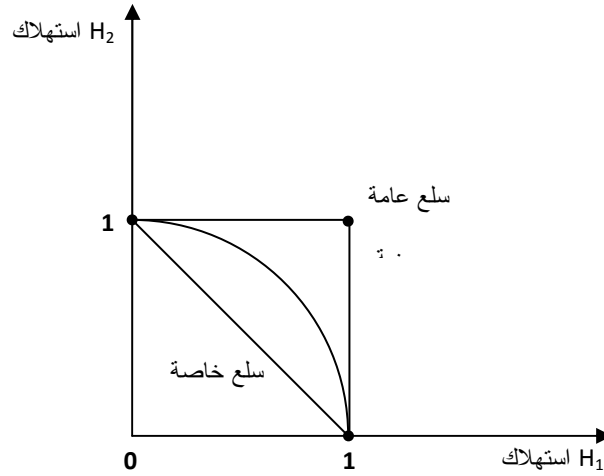
نلاحظ من هذا الجدول أن المجموعة الأولى من السلع تتوفر فيها خاصيتي التنافس عليها من طرف المستهلكين والإقصاء وبالتالي تعتبر سلع خاصة أما المجموعتين الثانية والثالثة فتعتبران سلع عامة غير محضة أو غير كاملة.

فمثلا المجموعة الثانية والتي تعتبر سلع تنافسية ولكن لا يمكن إقصاء أي فرد منها مثل زيارة المتاحف والتي تتحمل عدد معين فقط من المستهلكين يوميا. أما المجموعة الثالثة والتي تعتبر سلع غير تنافسية ولكن هناك إمكانية للإقصاء فنجد سلع النوادي والشبكات المختلفة، فالنوادي مثلا لا نجد تنافس للانتماء إليها، ولكن يمكن إقصاء أي فرد من الانتماء إليها سواء بفرض رسوم اشتراك أو وضع شروط معينة. وهذا النوع من السلع يمكن تقسيمه وإقصاء جزء من المستهلكين المحتملين مثل الصحة والسكن وهي تمثل عادة نسبة هامة من نفقات الدولة، وقد تنتج هذه السلع بواسطة الدولة كليا أو جزئيا أو بواسطة القطاع الخاص وتوفرها الدولة لاعتبارات اجتماعية وسياسية¹.

إن المنفعة التي يجنيها المستهلك من استهلاكه للسلع العمومية غير المحضة ترتفع بارتفاع عرض السلعة العمومية وتتنخفض بزيادة الاستعمال والشكل التالي يبين التقسيم المحتمل لاستهلاك وحدة واحدة من سلعة ما بين مستهلكين اثنين H_1 و H_2 وكذلك بالنسبة للسلع العمومية الغير محضة. و بالنسبة للسلع العمومية المحضة فإنه يمكن لكل فرد أن يستهلك الكمية القصوى والكلية أما السلعة الخاصة فتقسم بين الفردين لأن زيادة استهلاك الفرد الأول يؤدي إلى تخفيض استهلاك الفرد الثاني وهكذا كما يوضحه الشكل التالي.

¹ Teulon. F, l'Etat et la politique économique, Op. Cit. P11

الشكل رقم 08 : توزيع استهلاك السلع بين الأفراد



المصدر : Myles. G, Public economics. OP. Cit. P266

2.2.1 السلع العمومية الدولية:

لقد كانت إلى وقت قريب السلع العمومية مقتصرة على المستوى المحلي سواء السلع العمومية المحضة أو غير المحضة لكن مع ظاهرة العولمة وتوسع التجارة الدولية وتطور التكنولوجيا وترابط الدول أدى إلى ظهور السلع العمومية الدولية، فمثلا تخفيض الديون على الدول الفقيرة واتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة النووية وحتى برامج التغذية أو التعليم للأمم المتحدة... الخ. كلها تعتبر سلع عمومية دولية وكلها تعتبر سلع دولية محضة. أما عن السلع العمومية الدولية غير المحضة أو غير الكاملة فنجد الاتفاقيات الإقليمية للمبادلات والتعاون الاقتصادي والتحالفات من أجل الأمن¹. وكلها تشبه سلع الانضمام للنوادي وأنها تتوفر على خاصية عدم المنافسة بين الأعضاء في الانتفاع بالسلعة ولكنها تتوفر على خاصية الإقصاء وتتميز السلع العمومية الدولية عن السلع العمومية المحلية بعدد الأفراد المستفيدين حيث يكون في العادة كبيرا جدا.

3.1 التحليل الاقتصادي للسلع العمومية:

1.3.1 تحديد حجم الطلب الأمثل:

في مثال اقترحه Buchanan سنة 1968 افترض أنه يوجد شخصين يعيشان في جزيرة معزولة منفصلين ولا يوجد اتصال بينهما، وأن كل فرد يعيش في طرف الجزيرة والتي هي غنية بثمره جوز الهند و لكن يكثر فيها البعوض، لهذا فهما مهتمين فقط بسلعتين هما جوز الهند ومبيد الحشرات ضد

¹ Kaul. I et al, les biens publics mondiaux. Op Cit. P39

البعوض والذي يستطيعان الحصول عليه من تاجر يمر عليهما خلال فترات محددة, ولهذا يمكن اعتبار مبيد الحشرات كسلعة عامة لأن قتل البعوض يعود بالمنفعة على الشخصين معا. وإذا كان الفردين A, B يستهلك كل واحد منهما الكمية x_i من جوز الهند و Z_A و Z_B هما كميات مبيد الحشرات المستعملة من كل فرد فإن دالة المنفعة لكل واحد منهما تكتب كما يلي:

$$U_i = U_i (Z_A + Z_B, x_i) \quad /i = A, B$$

ولكل فرد دخل R مقدر بكمية من جوز الهند كمتغير خارجي يمكنه استهلاكها كلها او مبادلة جزء منها بمبيد الحشرات ومن ثم يكون قيد الميزانية كما يلي:

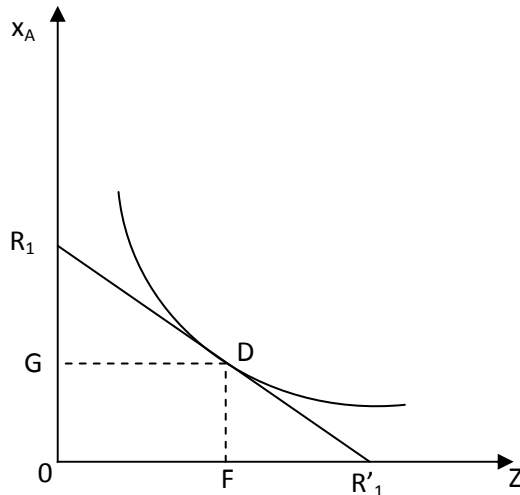
$$R_i = x_i + Z_i \quad /i = A, B$$

وكل فرد يبحث عن التركيبة المثلي من جوز الهند ومبيد الحشرات لتعظيم دالة منفعة آخذا بيين الاعتبار الكمية التي يشتريها الفرد الآخر وهذا المثال يشبه نموذج الاحتكار الشامل Oligopole وإذا كانت التبعية المتبادلة أي لا يستطيع أحد الأفراد التحكم في سلوك الفرد الآخر نكون بصدد نموذج كورنو Le modèle Cournot، وفي هذه الشروط يتوازن الفرد لما تتساوى نسبة المنافع الحدية مع نسبة الأسعار , وإذا كان السعر مقيم بوحدة من جوز الهند نحصل على:

$$\frac{\partial U_i / \partial x_i}{\partial U_i / \partial z} = 1 \quad /i = A, B \quad \text{et} \quad Z = Z_A + Z_B$$

فإذا افترضنا أن الفرد A قرر الشراء بينما الفرد B لم يقر بالشراء تكون وضعية كل فرد كما يلي:

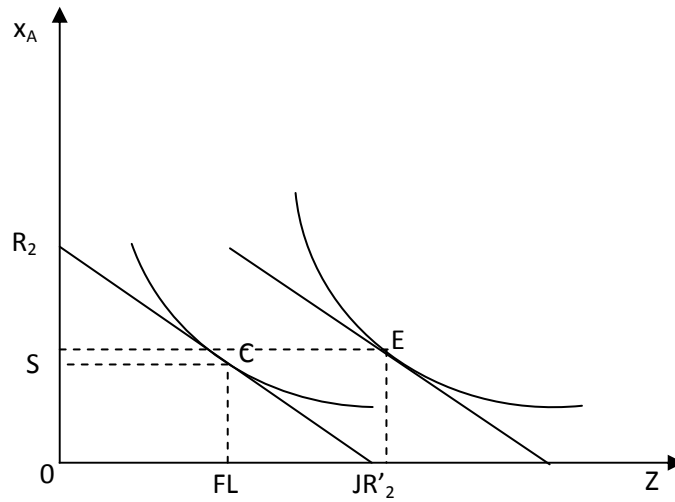
شكل رقم 09 : توازن الفرد A



نلاحظ من هذا الشكل أن محور السينات يمثل الكمية المستهلكة من السلعة العامة ومحور العيّنات الكمية المستهلكة من السلعة الخاصة X ومنحنى الميزانية ممثّل بالمستقيم $R_1R'_1$ ونقطة التوازن D عند التقاء منحنى السواء مع خط الميزانية وإحداثيات هذه النقطة تعطينا الكميات المستهلكة من السلعة العامة OF والكميات المستهلكة من السلعة الخاصة OG .

أما التمثيل البياني لتوازن الفرد الثاني B فيمثله الشكل التالي:

شكل رقم 10: توازن المستهلك B



بما أن Z سلعة عامة فإن الكمية OF تعتبر متحصل عليها من الفرد A دون مقابل مما يؤدي إلى انتقال خط الميزانية $R_2R'_2$ إلى $R_3R'_3$ وعوض استهلاك OL من السلعة Z فهو يستهلك الكمية OJ وعوض أن يتوازن عند النقطة C فهو يتوازن عند النقطة E التي تحقق له منفعة أعظم لأنها تقع على منحنى سواء يقع إلى أعلى جهة اليمين.

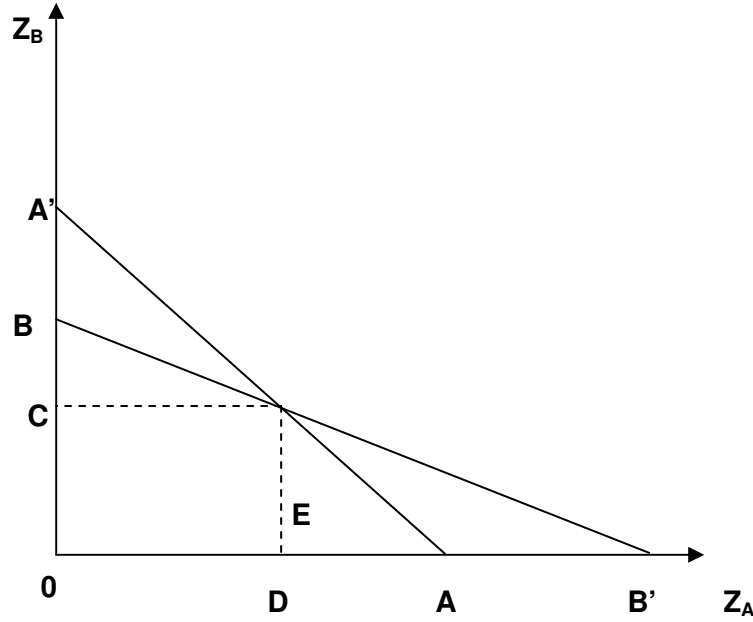
ولا يتوقف التحليل عند هذا الحد فبعد أن يكتشف الفرد A أن B قد اشترى كمية OL من السلعة العامة فإن سلوكه يتغير وتتغير نقطة توازنه¹.

¹ Wolfesberger. A, Economie Publique. Op. Cit. P45-47

ونلاحظ من هذا المثال أن كل فرد يتأثر بسلوك الفرد الآخر، ومن ثم نستنتج أن الكمية المقنتاة من كل فرد هي دالة بالنسبة للكمية المقنتاة من الشخص الآخر للسلعة العمومية وبالتالي نحصل على دالة الطلب للسلعة العمومية للشخص الأول كما يلي:

Les fonctions $Z_A = f_1(Z_B)$ وبالنسبة للشخص الثاني $Z_B = f_2(Z_A)$ وتعتبر هذه الدوال دوال رد الفعل de réaction ويمكن تمثيلها في الشكل التالي:

شكل رقم 11 : توازن المستهلك A و B



إن كمية التوازن النهائية تكون عند النقطة E التي تمثل نقطة التوازن وإحداثياتها OD و OC تمثل الكميات المطلوبة من كل فرد وهذا التوازن هو توازن كرونو.

إن هذا النموذج يعتمد على الفرضيات التالية:

- السلعة العمومية لا تخص إلا عدد قليل من الأشخاص؛
 - لا توجد علاقة مباشرة بين الأفراد أي لا يوجد تفاوض؛
 - السلعة العمومية تعتبر سلعة عمومية محضة؛
 - يقدر كل فرد الكمية المشتراة من الفرد الآخر حسب عدد البعوض المتواجد.
- نلاحظ أنه ليس من مصلحة أي فرد أن يغير من الكمية المشتراة، وإذا كانت هذه الكمية من كل فرد تمثل إستراتيجية بلغة نظرية الألعاب فليس من مصلحة أي فرد أن يغير إستراتيجيته، وبالتالي يعرف

هذا التوازن بتوازن ناش Nash للعرب غير التعاوني Non Coopérative ونخلص في الأخير إلى توازن Cournot-Nash ويخلص النموذج إلى إمكانية السوق توفير السلع العمومية.

ويعيب على هذا النموذج هو عدم استقلالية الفردين A و B إذ أنه يوجد شبه تفاوض بينهما عن طريق التاجر والكميات المتبقية من البعوض.

كما أن المشكل في السلع العمومية هو أنه لما يتبع الأفراد منفعتهم الخاصة يكون التوازن في السوق أقل إرضاء للطرفين، وفي حالة ما إذا كان عدد الأفراد كبير فقد يعجز السوق تماما عن توفير السلعة لعدم إعلان عن تفضيلاتهم عن طريق الشراء، نظرا لعلمهم أنه لا يمكنهم إقصائهم من الانتفاع بالسلعة العمومية المحضة.

2.3.1 الإنتاج وشروط الأمثلية في حالة السلع العمومية:

إن شروط تحقيق أمثلية باريتو Pareto بالنسبة للسلع الخاصة يتمثل فيما يلي:

- $TMS_{1xy} = TMS_{2xy}$ أي أن المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين هو نفسه للمستهلك الأول والثاني

- $TMST_{1LK} = TMST_{2LK}$ أي أن المعدل الحدي للإحلال بين عوامل الإنتاج L و K هو نفسه بالنسبة لمؤسستين في اقتصاد ما.

- $TMS = TMT$ أي أن المعدل الحدي للإحلال يساوي للمعدل الحدي للتحويل لأي سلعتين في الاقتصاد.

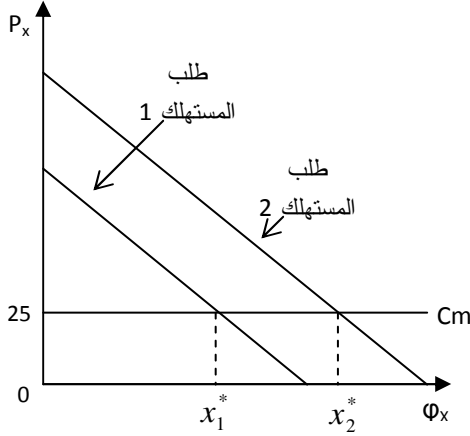
أما إذا كنا في حالة السلع العمومية فإن الشروط الأمثلية تتغير فالسلعة العامة تستهلك من طرف جميع الأفراد.

فمثلا اقتصاد فيه سلعتين الأولى خاصة x والثانية عامة Z وفيه مستهلكين الأول A دخله R_1 والثاني B دخله R_2 وأن السلعة الخاصة تنتج من طرف عدد كبير من الشركات بتكلفة حدية قدرها 25 دينار للوحدة أما السلعة العامة فتنتج بطلب من الحكومة بتكلفة حدية 65 دينار للوحدة ودالة المنفعة للفردين والتي تعتبر تابعة لقيمة السلعة الخاصة والسلعة العامة وتكتب كما يلي:

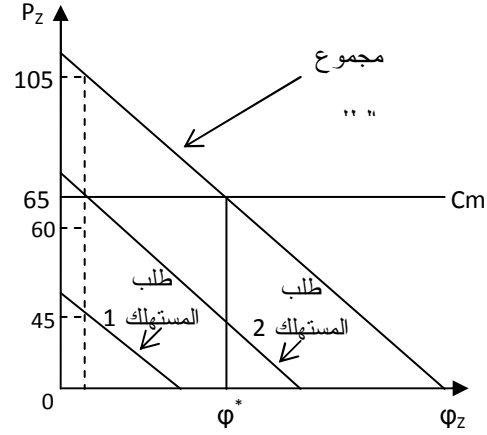
$$U_1 = f_1(x_1, Z) \quad \text{بالنسبة للمستهلك A}$$

$$U_2 = f_2(x_1, Z) \quad \text{بالنسبة للمستهلك B}$$

وتختلف الكمية المستهلكة من السلعة x بينما الكمية المستهلكة من السلعة العامة Z ثابتة بالنسبة لكلى الفردين. وإذا قمنا باشتقاق منحنيات الطلب على السلعة الخاصة والعامة بواسطة طريقة تعظيم المنفعة نحصل على منحنيات الطلب التالية:



الشكل (12): الطلب على السلعة الخاصة x



الشكل (13): الطلب على السلعة العامة Z

بالنسبة للشكل (12) نلاحظ أن السعر يساوي إلى التكلفة الحدية لأن السوق تنافسي كما أن نقاط تقاطع منحنيات الطلب تمثل أقصى سعر يمكن أن يدفعه الفرد لقاء وحدة واحدة.

ونلاحظ أن الأفراد يطلبون السلعة الخاصة حتى تتساوى المنفعة المتحصل عليها مع التكلفة الحدية للسلعة فيستهلك الفرد الأول الكمية x_1^* والفرد الثاني x_2^* .

أما عند طلب السلعة العامة فإن الإشكال المطروح أن كل وحدة منتجة يتم استهلاكها من طرف الفردين في نفس الوقت. نلاحظ في الشكل (13) أن المستهلك الأول مستعد لدفع 45 دينار بينما المستهلك الثاني فهو على استعداد لدفع 60 دينار وبالتالي يكون مجموع ما يدفعه المستهلكين هو 105 دينار وعند الكمية ϕ^* فإن المجتمع يقبل أن يدفع 65 دينار حيث تساوي المنفعة الحدية للمجتمع مع التكلفة الحدي لإنتاج تلك السلعة العامة¹.

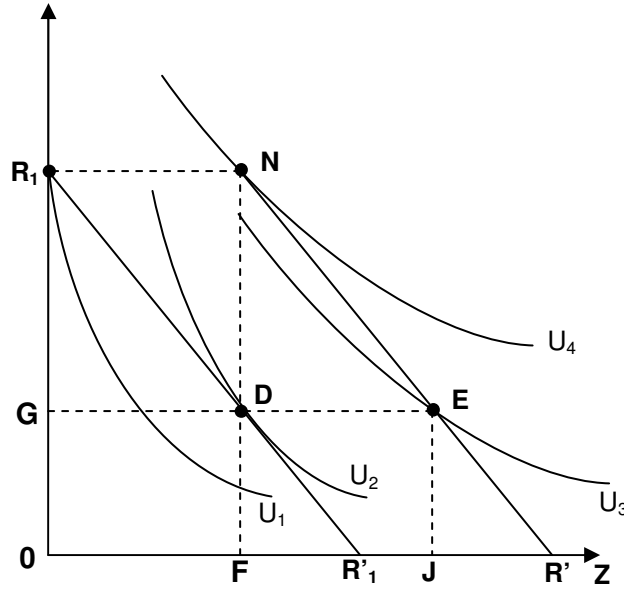
من هذا النموذج نلاحظ أن استهلاك السلعة العمومية تجميعي كما هو الحال بالنسبة للإنارة العمومية، حيث أن استهلاكها من طرف الأفراد يكون بحصص معينة قد تكون متساوية أو لا وأن مجموع الإستهلاكات تغطي استهلاك المجتمع الكلي، لهذا يكون الأفراد على استعداد للدفع تلك التكلفة، ولكن

¹ Schotter. A, Microéconomie. Op.cit. P490

ماذا لو كان الاستهلاك متساوي كما هو الحال بالنسبة للدفاع الوطني وهل يمكن اعتبار أن استهلاك الفرد مساوي لاستهلاك المجتمع، وإن كان كذلك فهل ينطبق منحنى الطلب الفردي على منحنى الطلب الكلي وما طبيعة التحليل الاقتصادي المعمول به؟

3.3.1 التحليل الاقتصادي لإشكالية الفارس المستقل:

لفهم أكثر إشكالية الفارس المستقل نستعمل نظرية الألعاب باعتماد نموذج لشخصين لا يوجد تعاون بينهما و لا مفاوضة، وبالرجوع إلى المثال السابق أي الشخصين الذين يعيشان في الجزيرة المهجورة وكانت السلعة الخاصة X ممثلة على محور السينات والسلعة العامة Z ممثلة على محور العيّنات يكون لدينا الشكل التالي وهو صالح لكل الشخصين A و B



الشكل رقم 14 : توازن المستهلك في حالة وجود سلعة عامة

نلاحظ أنه إذا ما خصص كل فرد كل دخله R (كمية من جوز الهند) فإنه سيحصل على كمية OR_1 من السلعة الخاصة ويحصل على صفر من السلعة العامة ويكون على منحنى المنفعة U_1 أي مستوى منفعة U_1 أما إذا خصص أحد الأفراد وليكن A جزء من دخله وليكن R_1G ليحصل السلعة العامة (مبيد الحشرات) فإنه سيحصل على كمية OF (باعتبار أن $OF = R_1G$ لأن سعر كل وحدة 1 دينار) ويتوازن عند النقطة D ويحصل على مستوى منفعة U_2 بينما الشخص B امتنع من شراء هذه السلعة العامة مستفيداً من ما اشتراه A (سلعة عامة لا يمكن إقصاء B من استهلاكها) فإنه يخصص كل دخله لاستهلاك السلعة الخاصة ويتوازن عند النقطة N أي يحصل على مستوى منفعة U_4 لأنه استفاد أيضاً من السلعة العامة التي اشتراها A بالإضافة إلى السلعة الخاصة كاملة بينما إذا ما تزود الشخصان

بالسلعة العامة فإنهم سيحصلون على الكمية من السلعة العامة OJ (OJ تساوي الكمية OF التي اشتراها A بالإضافة إلى FJ التي اشتراها B) وسيحصل كل واحد على OG من السلعة الخاصة ويتوازن كل واحد عند النقطة E ويحقق مستوى منفعة U_3 ولكن ذلك لا يكون إلا إذا حصل تفاوض وتعاون بين الطرفين وهو مخالف لفرضيات النموذج إذا لم يكن هناك تعاون فإن كل فرد سيسعى إلى الاستفادة من السلعة العامة دون أن يساهم فيها وهذا بإتباعه للمصلحة الخاصة، ومن ذلك فإن كل فرد سيحصل على مستوى منفعة U_1 وإذا ما أخذنا المثال السابق في شكل استراتيجيات يقوم الأفراد من خلالها بالاختيار يحصل كل فرد على رقم يمثل مستوى المنفعة، فيكون لدينا لعبة تمثل و ضعيفة تشبه مأزق المسجونين (نظرية الألعاب) وفق الجدول التالي :

جدول رقم 02 : نظرية الألعاب مأزق المسجونين

		الشخص A	
		التعاون	المخالفة
الشخص B	التعاون Coopération	6/6	2/8
	المخالفة Défection	8/2	2/2

نلاحظ عند التعاون فإن كل فرد سيحصل على 6 ولكن اللعبة غير تعاونية إذا فإن كل فرد يحاول الاستفادة من السلعة العامة دون أن يساهم في تكاليفها (فالإنسان أناني بطبعه وإذا كان عقلانيا فهو يتبع مصلحته أي انه يحاول الاستفادة من السلعة العامة دون المساهمة في تكاليفها) ففي المرحلة الأولى تكون في إحدى وضعيات المخالفة أي أن أحد الأفراد سيستفاد من 8 والثاني من 2 ولكن مرحلة ثانية فإن الفرد الذي استفاد من 8 يحاول المحافظة على وضعيته بالاستمرار في عدم المساهمة في التكاليف واقتناء السلعة العامة أما الفرد الذي منفعته 2 فإن فإنه يحاول تعظيم منفعته والوصول إلى مستوى

المنفعة 8 لكن إذا لم يساهم أي من الفردين في السلعة العامة فستكون الكمية المقتناة منها صفر ومن ثم يحصل كل فرد على منفعة مقدارها 2. لأن كل واحد يحاول أن يكون الفارس الحر¹.

إذا فالإشكال المطروح في السلع العامة هو غياب الحافز لدى الأشخاص للمساهمة في التكاليف وبالتالي فهم غير محفزين على إتباع الإستراتيجية الجيدة. وفي اقتصاد السوق وإذا ما ترك الفرد حرا فهو يتبع مصلحته الخاصة وإذا ما سلك كل الأفراد نفس السلوك فإن ذلك سيؤدي إلى التخفيض من الرفاهية الاجتماعية، وهذا راجع لنقص المعلومات لأنها لو توفرت لديهم لساهم كل فرد في تمويل الخدمة العامة لأن ذلك يعطيه منفعة أكبر ومن ثم يستطيع السوق حل هذا الإشكال. ولكن في حالة ما إذا كان من غير الممكن إقضاء كل من لا يدفع في هذه الحالة يجب إما توعية كبيرة للمواطنين المعنيين، وإما تدخل قوة عمومية (دولة) لفرض على الأفراد المساهمة في تمويل الخدمة العامة.

4.3.1 تحديد الأسعار والتوازن في حالة السلع العمومية:

هناك مجموعة من النماذج حاولت تحديد سياسة التسعير للسلع العمومية سنحاول التركيز على بعضها حسب ما توفر لنا من مراجع ونظرا لكون جوهر البحث لا ينصب على طرق التسعير وتحقيق الأمثلية والعدالة. فحسب نموذج ليندال Lindahl والذي يرى أن السوق يفشل في تحقيق أمثلية باريتو بالنسبة للسلع العمومية عكس السلع الخاصة، فالمستهلكون يختلفون في تحديد منفعتهم من السلع العمومية، رغم أن عرضها ثابت لهذا فإن دفعهم نفس السعر لا يعتبر أمثلي، فلا بد على كل فرد أن يدفع سعر شخصي un prix personnalisé لهذه السلعة العمومية يوافق المنفعة المحصل عليها من السلعة وهذا يعتبر امتدادا لنظرية Arrow-Debreu والتي تسلم بأن لكل سلعة سعر واحد².

والتوازن بواسطة الأسعار الشخصية يسمى توازن ليندال، فإذا كان لدينا سلعة عمومية واحدة وكل مستهلك يركز استهلاكه على أساس حصة t^R من تكلفة السلعة العمومية، ونسلم أن طلب المستهلك R من السلعة العمومية يزداد باستمرار كلما اقتربت $0 \rightarrow t^h$ فيمكن أن يعرف التوازن على أنه مجموعة من حصص التكاليف $\{t^1, \dots, t^h\}$ ومجموعها يساوي 1 سعر السلعة العامة حسب الفرضيات مما يعني أن كل المستهلكين يطلبون نفس الكمية من السلعة العامة، وهذا المثال يحقق قانون سامويلسون Samuelson rule وبالتالي أمثلية باريتو رغم وجود سلع عمومية وإذا كان هناك عدة سلع عمومية فإن حصة التكلفة يمكن أن تدرج لكل سلعة عامة، ونصل إلى حالة الأمثلية أيضا. فالفرق بين السلع الخاصة والسلع العامة يتمثل في أن السلعة الخاصة يواجه المستهلكون نفس السعر ويطلبون

¹ Wolfesperger. A, Economie publique. Op. Cit. PP58-60
Myles. G.D, Public economics. Op. Cit. PP 19-26

² للإطلاع أكثر على هذه النظرية راجع كتاب:

كميات مختلفة، أما في حالة السلع العامة فإن المستهلكين يواجهون أسعار مختلفة وعند التوازن يطلبون نفس الكمية¹.

وما يعاب على هذا النموذج أنه يفترض وجود N سوق صغير يقوم فيها مستهلك باقتناء السلعة العمومية بسعره الشخصي مما يجعل من الصعب قبول فرضية وجود منافسة، كما أن من مصلحة المستهلك أن يقلل من طلبه ويأمل في أن يقوم باقي الأفراد بإبداء طلباتهم الحقيقية حتى يصل حجم السلعة العامة المنتجة إلى الحجم المرغوب مما يعني اتباع سلوك الفارس الحر. كما حاول هوتلينغ

'The general Welfare in relation to problems of taxation and railway an utility rates' في كتابه H. Hotelling تحديد سياسة التسعير في المرافق العامة باعتماد مجموعة من الفرضيات وبعد التحليل يخلص هوتلينغ إلى أن تحديد السعر على أساس التكلفة الحدية إذا اقترنت بالزيادة في الضرائب لتغطية التكاليف الثابتة لن تؤثر كثيرا على توزيع الدخل على نطاق واسع، وهذا جيد لضمان توزيع الفوائد الناتجة عن الوصول إلى الأوضاع المثلى بحيث تتحسن أوضاع الأفراد. ويتفق مع هيكس في تجاهل مشاكل توزيع الدخل الذي ينطوي على أن الربحين يعوضون الخاسرين عند تغيير توزيع الدخل ويجنوا فائض بعد دفع التعويض.

لكن كاوس Coase في كتابه **The Marginal cost controversy** يرفض إهمال كيفية توزيع الدخل ويعتبرها أحد المعايير التقييم سياسة تحديد السعر على أساس التكلفة الحدية بالإضافة إلى ذلك فهو يرى أن الضرائب العادية لا يمكنها إعادة توزيع الدخل من المستهلكين للسلع إلا أن يكون إنتاجها ذا تكلفة متوسطة متناقصة كما هو الحال في السلع العمومية إلى كافة مستهلكي السلع الأخرى لهذا فهو يرى أن أحسن حل هو تعدد تعريفات لمنتجات المرافق العامة. وهذا الحل لا يؤدي إلى توزيع الدخل إلا في أضيق الحدود أما التكاليف الثابتة للسلع العمومية فيمكن تغطيتها بفرض ضريبة على فوائض المستهلكين بدل من زيادة الضرائب العامة². ولكن من الصعب تحديد فائض المستهلك في حالة السلع العامة نظرا لكون الأفراد يرفضون إبداء تفضيلاتهم الحقيقية كما أن التحليل يتوافق مع نموذج ليندال لاعتماده أسعار شخصية أي أسعار متعددة لكمية ثابتة من السلعة العامة.

Myles G.op.cit. PP271-275
Bernard Salanie, Microéconomics of Market failures, the Mit press Massachusetes, Institut of Technology. USA
1998, PP 74-75

¹ للإطلاع أكثر على نموذج ليندال أنظر الكتب التالية:

² حسن عمر، الرفاهية الاقتصادية، دار الفكر العربي مصر 1999. ص ص 106-107

4.1. فشل السوق وتدخل الدولة في حالة السلع العمومية:

تعتبر السلع العمومية إحدى مجالات التي يفشل السوق في توفيرها وإذا كنا قد اشرنا إلى ذلك سابقا عند تحليل الفارس الحر فإننا سنحاول حاليا تبيان عدم فعالية السوق وكذلك ضرورة تدخل الدولة لعلاج هذه النقائص.

1.4.1 عدم فعالية السوق في حالة السلع العمومية:

من فرضيات نموذج التوازن العام التنافسي أن لكل سلعة سوق منافسة ولا يوجد أي إشكال في حالة السلع الخاصة، أما السلع العامة فتواجه مشاكل من نوع خاص، فهناك خاص فهناك سلع محضة أي لا يمكن إقصاء أي فرد من استهلاكها وهناك سلع يمكن إقصاء بعض الأفراد من استهلاكها أي أن استهلاكها يكون بمقابل، ورأينا سابقا أنه في حالة السلع المحضة فإن التوازن في هذه السوق هو من نوع **Cournot-Nash** وهو ليس أمثلي بحيث يمكن تحسين وضعية الطرفين وسنحاول تبيان عدم فعالية هذا التوازن بطريقة رياضية:

إن توازن كرونو ناش يتميز ب (2) $dx_B/dz = 1$ ، (1) $dx_A/dz = 1$ حيث يمثل x_i ، $A = i$ ، B الكمية المستهلكة من السلعة الخاصة و Z الكمية المستهلكة العامة وبما أن سعر كل وحدة هو 1 (الفرضيات) والمعدل الحدي للإحلال للفرد i يساوي إلى النسبة بين السعار 1 (الفرضيات).

وبما أن المؤسسة تريد تعظيم ربحها فإن النسبة بين الأسعار تساوي إلى النسبة بين الإنتاجية الحدية للسلعتين (العامة والخاصة) ورأينا سابقا أن هذه النسبة متساوية للمعدل الحدي للتحويل

Transformation وإذا قمنا بجمع المعادلتين (1) و (2) نحصل على : $\frac{dx_A}{dz} + \frac{dx_B}{dz} = 2$ بينما

شرط الأمثلية في حالة السلع العمومية هو أن مجموع المعدلات الحدية للإحلال يساوي المعدل الحدي للتحويل أي $\frac{dx_A}{dz} + \frac{dx_B}{dz} = 1$ لأن جميع الأفراد يطلبون نفس الكمية وكل فرد يطلب الكمية المنتجة كاملة ويتقاسمون تكلفتها.

أي أن التوازن ليس أمثلي بالتالي الكمية المنتجة تكون أقل من الكمية اللازمة لتحقيق الفعالية¹.

وفي حالة وضع نظام إقصاء **Dispositif d'exclusion** نأخذ نموذج **demsetz** (1970) والمبني على أساس ثلاث فرضيات:

- نظام إقصاء تكلفته مساوية للصفر؛

¹ Wolfesberger. A, économie Publique. Op. Cit. P72

- هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات والمستعدة لإنتاج السلع العمومية؛
- الكميات المطلوبة من الأفراد متساوية.

ففي هذه الحالة يدفع كل فرد سعر P_z والذي يكون أكبر أو يساوي التكلفة الحدية للسلعة فإذا كانت C_z التكلفة الكلية لإنتاج السلعة و N عدد الأفراد فإن التكلفة الحدية هي عبارة عن C_z/N بالتالي فإن $P_z \geq C_z/N$ ومن جهة أخرى فإن سعر التوازن لابد أن يكون أقل أو يساوي القابلية أو الاستعداد الحدي للدفع أو السداد D_z لأي فرد لأن طلب الأفراد متساوي أي أن: $D_z \geq P_z \geq C_z/N$

فإذا افترضنا أن مؤسسة ما تنتج كمية من السلعة العامة مكافئة لمجموع الاستعداد الحدي للسداد والمساوي لـ ND_z وإذا كان هذا الأخير أكبر من السعر والتكلفة فإن ذلك سيشجع على دخول مؤسسات أخرى إلى السوق لأن هناك ربح كامن $Un Profit Potentiel$ وعندما يكون $ND_z = C_z$ فإن الربح يكون معدوماً ونكون في حالة توازن وأن السعر يكون مساوياً للتكلفة الحدية $P_z = C_z/N$. لكن الشرط الأساسي للتوازن الأمثل في حالة السلع العمومية هو $ND_z = C_z$ إذا ففي حالة المنافسة بالنسبة للسلع العامة والتي يكون فيها نظام إقصاء يمكن الوصول إلى حالة توازن الأمثل¹.

ولكن إذا ما قمنا بمناقشة الفرضيات التي بني عليها النموذج تتبين محدوديته:

- ففرضية تساوي الكميات المطلوبة من الأفراد هي بهدف تبسيط الدراسة ولكن في حالة رفض الفرضية أي التسليم بأن الكميات المطلوبة من الأفراد مختلفة يكون التوازن غير أمثلي
- الفرضية الثانية والتي تنص على أن تكلفة نظام الإقصاء معدومة نلاحظ أنه من الصعب قبولها ليس فقط لتكلفة التجهيزات المقتناة بهدف منع الأشخاص الذين يرفضون دفع سعر مقابل استفادتهم من الخدمة العامة. بالإضافة إلى أنه في اقتصاد السوق هناك تكلفة مبادلة، مثلاً متحف هناك أجرة العون بائع التذاكر، بحيث يجب إضافة التكلفة الحدية للإقصاء إلى التكلفة الحدية للسلعة العامة للحصول على التكلفة الفعلية وهي التي ان تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار لاتخاذ قرارها بدخول السوق.
- الفرضية الثالثة والمتعلقة بإمكانية دخول مؤسسات جديدة إلى السوق (سوق منافسة) بما أن نظام الإقصاء ممكن فهذه الفرضية يمكن قبولها للوهلة الأولى، ولكن بالنسبة لبعض السلع العامة والتي تتميز بعد إمكانية التقييم مثل الحديقة العامة والطريق والجسر، بحيث يمكن تقديم الخدمة لعدد من المستهلكين في نفس الوقت بحيث تسمح فقط بتلبية طلبات عدد محدود من المستهلكين.

¹ Wolfesberger. A, économie Publique. Op. Cit. P173

وإذا اعتبرنا أن عدد المستهلكين (المستهملين) خلال فترة معينة هو عبارة عن وحدة قياس للكمية المنتجة فإن إنتاج هذه السلع يتطلب تكلفة ثابتة مرتفعة مقابلة لحجم الأموال المستثمرة وتكلفة متغيرة (تكلفة التشغيل) منخفضة وفي بعض الأحيان معدومة (حالة الفرد الأخير) وهذه الوضعية مشابهة لحالة الاحتكار الطبيعي والتي يكون فيها السوق لمؤسسة واحدة فقط وينعدم التنافس المنصوص عليه في الفريضة الثالثة¹.

في حالة وجود مؤسسة واحدة فقط فإنه بإمكان المحتكر فرض أسعار متميزة حسب استعداد كل فرد على السداد مما يؤدي به إلى إنتاج كمية مثلى وتحقيق ربح أعظم، فهو ينتج حتى يتساوى الاستعداد الحدي للسداد مع الصفر، ولكن ذلك يجعل المؤسسة تقف في وضعية مساومة Marchandage ثنائية مع كل مستهلك وبالتالي يطرح مشكل تكلفة مبادلة وكذلك مشكل عدم تناظر المعلومات باعتبار أن الأفراد يقومون بإخفاء تفضيلاتهم.

مما يعني أن السوق يفشل في تحقيق الوضع الأمثل ومن ثم تلبية حاجيات المستهلكين مما يضطر إلى تدخل الدولة.

2.4.1 تدخل الدولة في حالة السلع العمومية:

تعتبر اليد الخفية القوة الميافيزيقية التي تؤدي إلى حصول التوازن، وقد حاول الاقتصاديون تفعيل ميكانيزمات اليد الخفية بالنسبة للسلع العمومية لكن غياب دافع الربح للمنتجين وإمكانية إبتاع سلوك الفارس الحر بالنسبة للمستهلكين أدى إلى فشل معظم المحاولات وكان لا بد من إيجاد هيئة تملك قوة إكراه لتعالج هذه النقائص².

في حالة السلع العمومية المحضة أين لا يوجد نظام إقصاء لا يمكن لمؤسسات الخاصة الحصول على مقابل (سعر) نظير سلع مقدمة للأفراد دون أن يعطوا موافقتهم العلنية، ودون التقدم بطلبات صريحة للمؤسسة. فهي لا تملك قوة قانونية لإجبار الأفراد على الدفع، وكما رأينا سابقا فإن ترك الأفراد على حريتهم يؤدي بهم إلى إبتاع سلوك غير تعاوني أي صراع فيما بينهم لأنه من مصلحتهم ذلك حسب نظرية الألعاب.

وإذا أخذنا نفس المثال السابق والمتعلق بمأزق المسجونين وبافتراض عدم وجود مشكل معلومات فإن العائق أمام وصول إلى الأمثلية يتمثل في حرية الأفراد، فالأفراد على وعي بأنهم لو أرغموا على إبتاع إستراتيجية تعاونية فإن أرباحهم سترتفع، ومن ثم نستنتج وجود طلب غير معلن من طرف الأفراد

¹ IBID.P P173-177

² Quigly. J.M and E. Smolensky, Modern Public Finance, édit Havard University press, USA, 1994. P93

لإرغامهم على إتباع إستراتيجية تعاونية وهذا من طرف هيئة تملك سلطة الإكراه, وهو تبرير على اللجوء إلى الدولة باعتبارها محتكر استعمال الإكراه الشرعي. فالدولة تسعى إلى الوصول للفعالية.

فإذا قامت بفرض غرامة على كل شخص يتبع إستراتيجية غير تعاونية فإن لعبة مازق المسجونين تتحول إلى لعبة أخرى تكون فيها الإستراتيجية التعاونية هي المسيطرة. وإذا أخذنا نفس المثال السابق (مثال الفارس المحتل) وإذا قامت الدولة بفرض غرامة مقدارها 5 وحدة نقدية على كل فرد لا يريد دفع الثمن إلى المؤسسة الخاصة مقدمة السلعة العمومية تصبح مصفوفة الأرباح كما يلي:

الشخص A			
الشخص B	تعاون	3/-2	6/6
	غير تعاوني	-3/-3	2-/3

نلاحظ أنه في هذه الحالة كل فرد له مصلحة على إتباع إستراتيجية تعاونية ومن ثم فإن مشكل السلع العامة قد حل بواسطة تدخل الدولة.

ولتمويل السلع العامة تقوم الدولة بجمع الاستعداد الحدي للسداد للفردين وتحدد حجم الإنتاج الموافق لتكلفة حدية مساوية لمجموع الاستعداد الحدي للسداد. بعدها يمكن للدولة فرض على كل فرد دفع مبلغ موافق لاستعداده الحدي للسداد. فالدولة إذا تفرض على كل فرد دفع مبلغ مختلف هذا المبلغ هو عبارة عن سعر أو اقتطاع (ضرائب) إجباري (وليس من الضروري وضع نظام إقصاء لأن هدف الدولة هو تحقيق الأمثلية وفي هذه الحالة يكون بواسطة نظام دفع لأسعار سوقية كلاسيكية).

إذا فلسفة الإكراه الشرعي التي تملكها الدولة تسمح بتمويل السلع العامة و الوصول للأمثلية مع افتراض إهمال تكلفة التدخل والتي تمثل نفقات التسيير لإدارة الضرائب¹. وعادة ما يتم قياس الاستعداد الحدي للسداد عن طريق دخل الفرد.

¹ Wolfelsperger. : OP. Cit. P178

رأينا كيف أن الدولة قامت بمعالجة نقائص السوق فيما يخص السلع العمومية لكنها لا تمثل المجال الوحيد الذي يفشل فيه السوق فمناك ميادين أخرى نعالجها في المباحث الموالية.

2. الآثار الخارجية Les externalités

تعتبر التبعية المتبادلة للأفراد في اقتصاد ما أحد أهم الأسباب فشل عمل السوق، ففي بعض الحالات يكون اختيار مستوى الاستهلاك أو الإنتاج السلعة ما من طرف عون معين يؤثر على رفاهية باقي الأعوان وإذا كانت السلعة نفسها ليست محل مبادلة هذه التبعية يطلق عليها اسم الأثر الخارجي.

1.2. تعريف وأنواع الأثر الخارجي:

1.1.2. تعريف الآثار الخارجية:

هناك مجموعة من التعاريف حاولت حصر مفهوم الآثار الخارجية قدمها مجموعة من الكتاب فيمكن تعريفها على أنها تمثل العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين لا يحكمها جهاز الأسعار ولا يمكن الوصول إلى التوازن الأمثل للسوق ومن ثم فشل السوق يؤدي إلى زيادة تدخل الدولة.

وعموما يمكن القول أنه لا يوجد تفسير موحد للآثار الخارجية، وسنحاول تقسيم التعاريف إلى صنفين الصنف الأول وهو متعلق بآثارها حيث عرفها كل من:

Schotter. A على أنها تكلفة أو ربح ناتجة عن نشاط إنتاجي أو استهلاكي لعون اقتصادي ما والذي يؤثر على عون آخر¹.

ويعرفها **Myles. G** على أنها كلما كانت رفاهية عون اقتصادي تحتوي على مغيرات حقيقية قيمتها مختارة من طرف أعوان آخرين دون قصد التأثير على رفاهيتهم².

أما **Samuelson** و **Nordhaus** فيعرفان الآثار الخارجية على أنها تظهر لما تكون هناك آثار للاستهلاك أو الإنتاج لا تأخذ بعين الاعتبار ضمن جهاز الأسعار السوقي³.

ونفس التعريف تقريبا يتناوله **Teulon. F** حيث يقول: نكون بصدد التكلم عن الآثار الخارجية إذا وجدت تأثيرات بين عونين اقتصاديين لا يأخذها السوق بعين الاعتبار وكذلك جهاز الأسعار⁴.

¹ Schotter. A. Microéconomie. Op. Cit. P467

² Myles. G, Public economics. Op. Cit, P313

³ Samuelson A et Nordhaus, Economie, Op. Cit. P274

⁴ Teulon. F, l'état de la politique économique, Op. Cit, P14

وهذه التعاريف عامة لكن ميزتها أنه يمكن معرفة الأثر الخارجي بواسطة آثاره أما الصنف الثاني من التعاريف فتركز على أسباب وجود الآثار الخارجية فيعرفها **Myles.G** على أنها تمثل كل غياب لأسباب وجود أسواق محتملة¹ لسلع ما وهو ما يؤدي إلى عدم التوازن الأمثل لباريتو **Pareto** ويعرفها **Delas. JP** على أنها عبارة عن عدم تحديد واضح لحقوق الملكية السابقة لعمل السوق ولتحديد العلاقة بين العون المسبب للأثر والمحتمل لنتيجته أي تحديد حجم أقصى للأثر يمكن تقبله² ويعرفها **Kaul et al** على أن الآثار الخارجية تكون في حالة ما إذا كان فرد ما أو مؤسسة أثناء قيامه بنشاط ما لا يأخذ بالحسبان كل التكاليف أو الفوائد³.

أما **Whyne. D** فيرى أن الآثار الخارجية تظهر في حالة ما إذا كان أثر الترابط خارج مجال نظام حقوق الملكية، ويمكن القول أن الآثار الخارجية تظهر في حالة ما إذا كان من الصعب جدا إيجاد نظام قانوني متكامل يسمح بحل كل النزاعات التي تظهر بين الأفراد⁴. نلاحظ أن تعاريف الصنف الثاني تركز على أسباب وجود الآثار الخارجية والتي تنصب أساسا على غياب تحديد واضح لحقوق الملكية، والآثار الخارجية متعددة لهذا يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع.

2.1.2. أنواع الآثار الخارجية:

هناك أكثر من تقسيم للآثار الخارجية لكن معظمها يركز على مدى الربح أو الخسارة التي تسببها هذه الآثار على العون الاقتصادي المستقبل لها فالرابط بين النشاطات يمكن أن يكون إيجابي أو سلبي بالنسبة لأحد الأطراف، مما يعني أنه ينتج لدينا آثار خارجية إيجابية أو سلبية وأشهر مثال بالنسبة للآثار الخارجية الموجبة ما قدمه **Mead.J** بالنسبة لمربي النحل وصاحب حقل التفاح المتجاورين فمربي النحل يستفيد من أزهار الأشجار كغذاء النحل لزيادة إنتاج العسل وصاحب حقل التفاح يستفيد من النحل لنقل حبوب الطلع⁵، إذا فنلاحظ في هذا المثال أن التأثير الإيجابي متبادل لكن لا أحد من الطرفين يدخل في حساباته هذه الفوائد. وهناك أمثلة أخرى فمثلا تعليم النساء له آثار إيجابية على حياة الأطفال وتنظيم النسل أو اختراع آلة نسخ الوثائق **Le photocopieur** من طرف **Chester Carlson** وإن كان هو أصبح مليونيرا لكنه في الحقيقة لم يتلقى إلا جزءا قليلا من المنفعة التي يتلقاها الطلبة نتيجة نسخ المحاضرات، وكذلك تجنيب السكرتيرات ساعات العمل الطويلة في إعادة كتابة

¹ Myles. G, Public economics, Op. Cit P21

² Delas JP, économie contemporaine, Op.Cit. P31

³ Kaul et al, les biens publics mondiaux, Op. Cit, P99

⁴ Whynes. D, et Roger Bowles, La théorie économique de l'Etat. Op. Cit. P99

⁵ Teulon. F, l'état de la politique économique, Op. Cit, P14

النسخ¹ وهناك أمثلة كثيرة مثل البرامج العمومية لحماية الصحة والتلقيح ضد الأوبئة فهي لا تفيد الفرد الملح فقط لكن أيضا المحيط الذي يعيش فيه.

وهناك آثار خارجية سلبية وأشهر مثال هو التلوث، فالمصنع الذي يفرز نفايات سواء غازية أو سائلة أو صلبة تؤدي إلى تلوث البيئة ولتبسيط المثال أكثر نفترض أن هناك مصنع للورق يرمي النفايات في النهر وهذا الأخير يؤثر على مصنع تحلية المياه فالنفايات تمثل تكلفة إضافية بالنسبة لهذا الأخير، و السوق هنا يعجز عن تحديد حجم الإنتاج الأمثل لمصنع الورق ومن ثم حجم النفايات الممكن للطبيعة ولمصنع تحلية المياه تحملها، ولتوضيح المثال أكثر نفترض أن مصنع الورق ينتج 1 طن من الورق وتكلفته الحدية 5 دج لكلغ (أي تكلفة العمل ورأس المال المستخدم لإنتاج كيلوغرام في الشهر والتي يتحملها مصنع تحلية المياه، فإذا كنا في سوق منافسة حرة فإن سعر الورق يساوي تكلفته الحدية بمعنى أن سعر الكلغ من الورق يساوي 5 دج.

ونفترض أن تكلفة الماء هي 1 دج لكل 1000 لتر ، عندما يتوقف مصنع الورق عن رمي نفاياته في الشهر، وتضاف إليها تكلفة إضافية مقدارها 0,1 دج تكلفة تحلية المياه في حالة قيام مصنع الورق برمي نفاياته في النهر، وبالتالي هذه الحالة يتحمل مصنع تحلية المياه تكلفة إجمالية للوحدة مقدارها 1,1 دج لكل 1000 لتر وإذا كانت السوق حرة فإن سعر الماء يباع بـ 1,1 دج وإذا كان المجتمع يستهلك 1 مليون لتر فإنه يتحمل تكلفة مقدارها 1100 دج عوض 1000 دج وبالتالي فالمجتمع يتحمل تكلفة إضافية مقدارها 100 دج ناتجة عن مصنع الورق ولكن هذا الأخير لا يأخذها بعين الاعتبار.

وهناك تقسيم آخر للآثار الخارجية لا يعتمد على طبيعتها (أي سلبية أو إيجابية) ولكن يركز على طبيعة النشاط الاقتصادي فنجد آثار خارجية على الإنتاج و آثار خارجية على الاستهلاك² ، فالآثار الخارجية على الإنتاج تؤثر في دالة الربح ونعلم جيدا أن دالة الربح تتكون من قسمين إيرادات ونفقات ويمكن أن نرمز لها كما يلي: $\pi = R_T - C_T$ حيث يمثل π الربح و R_T الإيرادات و C_T التكاليف فإذا كانت الآثار الخارجية تمثل فائدة فإنها تضاف للإيرادات ومن ثم ترفع في مقدار الربح أما إذا كانت هذه الآثار تمثل تكلفة إضافية فإنها تؤدي إلى التخفيض من الربح. وهذه الوضعية لا تعتبر أمثلية لأن الأفراد هم من يتحملون هذه التكاليف أما تأثيرها على الاستهلاك فيكون على مجموعة السلع المستهلكة وعلى دالة المنفعة للمستهلك والخدمات بالإضافة إلى حجم المنفعة التي تعطيه كل سلعة لهذا المستهلك، وإذا كانت المنفعة الحدية متناقصة فإن المنفعة الكلية متزايدة حتى نصل إلى حجم الإشباع الأقصى وهو المستوى الذي يؤدي فيه كل زيادة في الاستهلاك إلى انخفاض في المنفعة الكلية، وبما أن كل تغير في المنفعة

¹ Samuelson A et Nordhaus, Economie, Op. Cit. P274

² Myles. G, Public economics, Op. Cit P313

الكلية هو عبارة عن المنفعة الحدية فإن هذه الأخيرة تصبح سالبة وتؤثر على الآثار الخارجية على منافع الأفراد بأن تقوم بزيادتها أو تخفيضها ونأخذ مثال بسيط عن ذلك فإذا كنت تقطن عمارة سكانها غير متحضرين يكثر فيها الأوساخ والضجيج فإن ذلك يولد آثار خارجية تؤثر على دالة منفعتك الفردية بالسلب، والعكس إذا كان سكان العمارة متحضرين لا يوجد ضجيج ولا أوساخ فإن دالة منفعتك سترتفع حتما.

2.2. التحليل الاقتصادي للآثار الخارجية وفشل السوق:

لقد حاول عدة اقتصاديين تقديم تحاليل تبين فشل السوق في الوصول إلى الأمثلية في حالة وجود الآثار الخارجية، البعض منها تمت صياغتها في شكل نماذج رياضية سنحاول أخذ نظرة عليها.

بالاعتماد على المثال السابق وبافتراض أن المجتمع ينتج سلعتين فقط هما الماء والورق وحتى يكون الإنتاج يحقق أمثلية باريتو أي عدم إمكانية زيادة منفعة أي فرد دون ما تخفيض من منفعة فرد آخر في المجتمع، ويمكن استنتاج ذلك من أول وهلة إن أمثلية باريتو غير محققة، فالزيادة في إنتاج الورق يؤدي بالمجتمع إلى تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن النفايات التي ترمى في النهر والتي لا يأخذها السوق بعين الاعتبار ولتحقيق أمثلية باريتو لا بد من توفر ثلاث شروط أساسية وهي:

- الشرط الأول وهو أن يكون المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين هو نفسه بالنسبة لأي فرد في الاقتصاد، فإذا رمزنا إلى الماء بـ E والورق بـ P وإذا كان عدد الأفراد i فإن $TMS_{P/E}^1 = TMS_{P/E}^2 = \dots = TMS_{P/E}^i$ و بما أن المعدل الحدي للإحلال يساوي إلى النسبة بين المنافع الحدية ويساوي إلى النسبة بين الأسعار فنجد : $TMS_{P/E} = \frac{UmP}{UmE} = \frac{P_P}{P_E}$ حيث UmP و UmE المنافع الحدية للورق والماء على التوالي و P_P و P_E أسعار السلعتين على التوالي أيضا. وفي مثالنا السابق فإن سعر الوحدة من الورق 5 دج وسعر الوحدة من الماء هو 1 دج، مما يعني أن $\frac{P_P}{P_E} = \frac{5}{1} = 5$ ، وبافتراض أن كل عون يريد تعظيم منفعته وأن كل فرد يسعى لتعديل معدله الحدي للإحلال بطريقة تتساوى فيها النسبة بين المنافع الحدية مع النسبة بين الأسعار، وبالتالي فهذا الشرط محقق في مثالنا هذا.

- الشرط الثاني ويتعلق الأمر بعوامل الإنتاج فيجب أن يتساوى المعدل الحدي للإحلال التقني بالنسبة لمصنع الورق مع المعدل الحدي للإحلال التقني لمصنع تحلية الماء أي: $TMST_{P/E}^1 = TMST_{P/E}^2$

- الشرط الثالث وهو أن يتساوى المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين (الماء والورق) مع المعدل الحدي للإحلال التقني بين نفس السلعتين أو $TMST_{P/E} = TMST_{P/E}$ ونعلم أن المعدل الحدي

للإحلال التقني بين الماء والورق يساوي إلى النتيجة بين هذين العاملين أي $TMST_{P/E} = \frac{PmP}{PmE}$

وبما أنه في سوق المنافسة التامة فإن الأسعار تساوي إلى التكلفة الحدية وبما أن المعدل الحدي للإحلال التقني مساوي للمعدل الحدي للإحلال بين السلعتين فإن المعدل الحدي للإحلال التقني

يساوي إلى النسبة بين الأسعار $\frac{P_P}{P_E} = \frac{5}{1} = 5$ ومن هذا يعني أنه للحصول على 1 كلغ

من الورق يجب التضحية بـ: 5000 لتر من الماء لكن في الواقع فإن إنتاج 1 طن من الورق يتطلب تكلفة لتحلية الماء مقداره 1,1 دج لكل 1000 لتر وليس 1 دج فقط، مما يعني أن إنتاج 1 طن من الورق فإن المجتمع يضحي بـ 100000 لتر من الماء المحلى، نلاحظ أن المجتمع يخسر 10 % من كمية المياه المحلاة ، و هو ما يعني أن المعدل الحدي للإحلال التقني

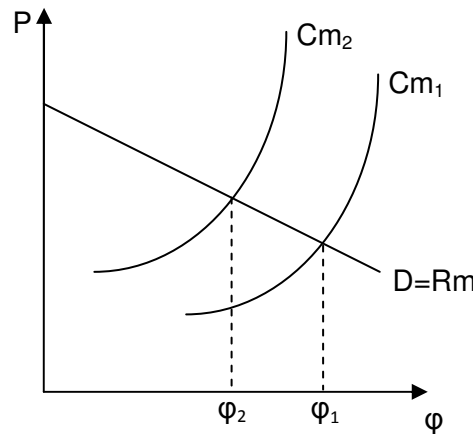
الاجتماعي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار ارتفاع تكلفة تحلية المياه والتي تصبح كما يلي: $\frac{5}{1,1} \approx 4,5$

وللوصول إلى المعدل الحدي للإحلال التقني الذي يحقق أمثلية باريتو أي $(\frac{5}{1})$ لا بد من الرفع من

سعر الورق بـ 10 % ، و نلاحظ أن الشرط الثالث لباريتو غير محقق لأن المعدل الحدي للإحلال التقني غير متساوي في الحالتين فتكلفة الورق بالنسبة للمنتج لا تعكس التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع¹.

- و يمكن تشكيل التمثيل البياني للمثال السابق كما يلي:

الشكل رقم 15 : الكمية المثلى لإنتاج الورق



إن صاحب مصنع الورق إذا ما أراد زيادة إنتاجه فيقوم بزيادة عوامل الإنتاج، ومن ثم يقارن تكاليفه مع إيراداته ليتخذ القرار المناسب لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار التلوث الإضافي الذي سيطرحه في الطبيعة لأن ذلك مجاني، وكذلك حجم الضرر الذي يلحق بالآخرين ومن هنا تختلف التكلفة التي

¹ Schotter. A, Microéconomie. OP. Cit. P468

يتحملها المصنع عن التكلفة التي يتحملها المجتمع مما يعني عدم إمكانية تحقيق أمثلية باريتو ويمثل Cm_1 التكلفة الحدية التي يتحملها المصنع دون الأخذ بعين الاعتبار تكلفة التلوث بينما Cm_2 فهي التكلفة الحدية التي يتحملها المجتمع أي أنها تحتوي على تكلفة التلوث ونلاحظ أن حجم الإنتاج $\phi_2 < \phi_1$ مما يعني أن من مصلحة المجتمع أن يخفض مصنع الورق من إنتاجه إلى مستوى معين¹. وبالرجوع إلى مثالنا السابق وفي حالة عدم إمكانية زيادة سعر الورق فما هو حجم الإنتاج الأمثل للورق حتى يحافظ المجتمع على إنتاج 1 مليون لتر يوميا؟

رأينا سابقا أن المجتمع يخسر 10 % من إنتاج الماء المحلي أي (100000 لتر) إذا حافظ على نفس إنتاج الورق، و كل 1000 لتر بسعر 1دج مما يعني أن التكلفة المحتملة هي 100 دج هذه التكلفة يقابلها إنتاج 20 كغ ورق، ويمكن إيجاد نفس النتيجة بطريقة أخرى، نعلم أن المجتمع ليحافظ على الأمثلية لا بد أن يضحى 1 كغ ورق للحصول على 5000 لتر ماء مما يعني أنه للحصول على 100000 لتر ماء لا بد من التضحية ب 20 كغ ورق وبالتالي رأينا كيف أن السوق يفشل في الوصول إلى أمثلية باريتو لتحديد الحجم الأمثل من الإنتاج، وهناك نماذج رياضية أكثر تعقيدا لا يتسع المجال لتناولها.²

3.2. الحلول المعتمدة لإشكالية الآثار الخارجية:

لقد حاولت البحوث الاقتصادية تقديم حلول لفشل السوق في مجال الآثار الخارجية، لكن هذه الحلول انقسمت إلى قسمين حسب التوجهات الاقتصادية فمنهم من دافع على الحلول التدخلية أي وجوب تدخل مباشر للدولة لحل فشل السوق، أو إمكانية إدخال بعض التغييرات على عمل السوق للوصول إلى التوازن الأمثل وأن يعتبر هذا النوع من الحلول ليبرالية إلا أن هناك تدخل ولو غير مباشر للدولة.

وهناك حلول ليبرالية لا تتدخل الدولة فيها لكنها تبقى نظرية بعيدة عن الواقع رغم أنه نظريا يمكن الوصول إلى التوازن الأمثل.

1.3.2 الحلول التدخلية:

ركز هذا النوع من الحلول على عنصرين أما السعر أو الكمية حيث نجد عدة أطروحات:

- ضريبة بيغو PIGOU:

رأينا سابقا أنه في حالة وجود آثار خارجية فإن التكلفة التي يتحملها المجتمع أكبر من التكلفة التي يتحملها الفرد مما يعني أن هذا العون الاقتصادي يسبب أضرار للمجتمع، هذه الأضرار بعد تقسيمها لا

¹ Whynes, D, et Roger Bowles, La théorie économique de l'Etat. Op. Cit. P100

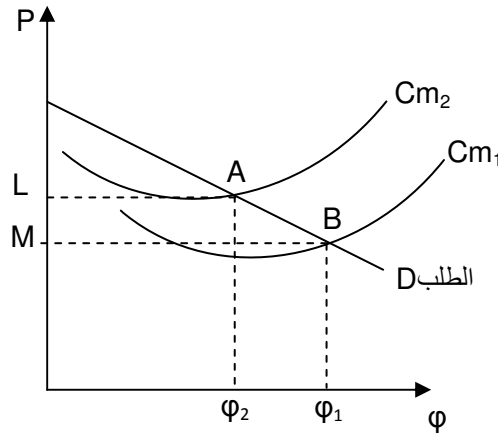
Salanie, B, Micoeconomics of Market failures Op. Cit. PP89-102

² للاطلاع أكثر على النماذج الرياضية انظر :

.A. بد أن يدفع هذا العون قيمتها في شكل ضريبة تسمى ضريبة **PIGOU** نسبة إلى الاقتصادي PIGOU¹(1928)

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

شكل رقم 16 : نموذج ضريبة بيغو



إذا اعتمدنا على المثال السابق وهو إنتاج الورق نجد الإنتاج الأمثل للعون هو ϕ_1 بينما بالنسبة للمجتمع فهو ϕ_2 حيث يمثل D منحنى الطلب و Cm_1 منحنى التكلفة للعون الاقتصادي Cm_2 منحنى التكلفة للمجتمع ويمثل (LM) الأثر الخارجي الحدي $l'externalité marginale$, والتكلفة الحدية للمجتمع هي عبارة عن التكلفة الحدية التي يتحملها مصنع الورق مضافا إليها تكلفة الضرر الذي أحدثته النفايات التي يرميها في النهر، ويرى بيغو ضرورة فرض ضريبة مساوية للأثر الخارجي أي الفرق بين التكلفة التي يتحملها المصنع والتكلفة التي يتحملها المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الورق وينخفض الطلب ويصبح الإنتاج أمثلي حسب باريتو عند الكمية ϕ_2 أي أن هذه الطريقة تحقق أمثلية باريتو ونقوم بإدخال الآثار الخارجية كمتغيرات داخلية $Internaliser les externalités$.

ويعاب على هذه الطريقة كون من الصعب تحديد حجم الضرر الذي يتحمله المجتمع بالتالي التكلفة الاجتماعية وهذا لنقص المعلومات كما أنها تتطلب تكاليف باهظة لهذا تحاول الدولة عادة رفع من قيمة الضريبة لتعويض الأضرار المحتملة مما يعني أنه في حالة غياب معلومات دقيقة عن الاثر الخارجي تكون ضريبة بيغو غير فعالة.

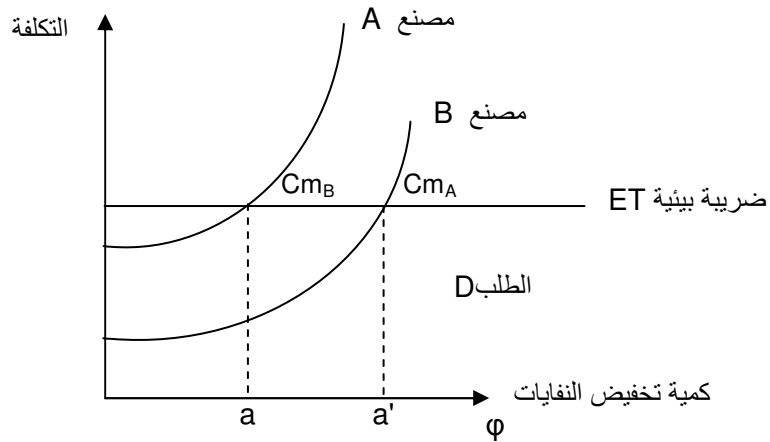
¹ Salanie. B, Micoeconomics of Market failures Op. Cit. P97

- ضريبة عتبة التلوث:

وتعتبر طريقة بديلة لضريبة بيغو، حيث انه إذا لم تتوفر معلومات دقيقة عن قيمة الأضرار التي يحدثها العون الاقتصادي المتسبب في الضرر الخارجي تقوم الدولة بتحديد حجم معين من الأضرار التي يستطيع المجتمع والطبيعة تحمله وكل زيادة يحدثها العون الاقتصادي تفرض عليها ضريبة.

ونأخذ نفس المثال السابق ولكن نفترض أنه لدينا مصنعين لإنتاج الورق المصنع A والمصنع B وإذا كان المصنع A يرمي نفايات بمقدار 500 لتر بينما المصنع B يرمي نفايات بمقدار 200 لتر وأن المصنع A يملك تقنيات متطورة مما يجعل تكلفة التخفيض أقل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 17 : نموذج ضريبة عتبة التلوث



نلاحظ أن المنحنيين Cm_B و Cm_A يمثلان التكلفة الحدية للتخفيض من التلوث للمصنعين A و B حيث أن التكلفة الحدية للتخفيض من التلوث للمصنع A أقل منها بالنسبة للمصنع B, ويمثل المستقيم ET الضريبة البيئية المفروضة وهي ممثلة بمستقيم أفقي أي انها مستقلة عن مستوى تخفيض التلوث وأن المؤسسات تحاولان التخفيض من رمي الفضلات حتى تتساوى تكلفتها الحدية للتخفيض مع الضريبة البيئية. وهو ما يعني أن للمؤسسة A قدرة أكبر على التخفيض من التلوث أكبر من المؤسسة B, وإذا ما كانت الضريبة أقل من تكلفة التخفيض من التلوث فإن من مصلحة المؤسسة عدم تخفيض التلوث ودفع مقدار الضريبة¹.

لهذا نلاحظ أن هذه الطريقة تحث المؤسسات على استعمال تقنيات متطورة وغير مكلفة للتخفيض من التلوث كما أنها تعطي حرية أكبر لمبادرة المؤسسات وللحسابات الاقتصادية.

¹ Schotter. A, Microéconomie. Op. Cit. P476

لكنها تعتبر أصعب من الطريقة الأولى أي ضريبة بيغو وأكثر تكلفة بالإضافة إلى أنه لا بد من تحديد الحجم الأمثل للأضرار ونظرا لنقص المعلومات فإن هناك صعوبة في ذلك بالإضافة إلى تكلفة مراقبة المؤسسات وتحديد حجم التلوث المسموح به، وكذلك قدرات المؤسسات على التخفيض والتكاليف المستعملة ومن ثم تحديد الحجم الأمثل للضريبة، فإذا ما كان حجم الضريبة قليلا فإن المؤسسات تفضل الاستمرار في التلوث بنفس الحجم ودفع الضريبة نظرا لكون التكلفة المحتملة للتخفيض أكبر من الضريبة المدفوعة وبالتالي فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها وإذا ما قامت الدولة بتغيير قيمة الضريبة في كل مرة للوصول إلى القيمة المثلى التي تحقق التخفيض الأمثل للنفايات فإن الضريبة هنا تفقد مبادئها من عدالة وبقين و ملاءمة في الدفع واقتصاد في النفقات. وهناك انتقادات أخرى لهذه الطريقة تتمثل في تحول العبارة: "أنا ألوث إذا أدفع مقابل ذلك" وهي مرادفة لمحاولة التخفيض من التلوث إلى عبارة: "أنا ادفع إذا ألوث" وهي مرادفة لحق تلوث البيئة أكثر¹.

- حقوق التلوث القابلة للتبادل **Droits de Pollution négociables**:

هذه الطريقة تحاول تفعيل ميكانزمات السوق، حيث تقوم الدولة بتحديد حجم معين من التلوث تستطيع الطبيعة تحمله ونقوم بتقسيمه إلى إجراء تبيعها في المزاد العلني كحقوق تلوث ولا تستطيع أي مؤسسة ممارسة نشاط ملوث إلا إذا اشترت هذه الحقوق. ونأخذ مثال بسيط هذه العملية و نفترض انه لدينا مؤسستين A و B فإذا ما قررت الحكومة تحديد سقف التلوث بوحدين فقط وكانت تكلفة التخفيض بالنسبة للمؤسسة A هي 10 دينار بينما بلغت 14 دينار للمؤسسة B وإذا قامت الحكومة ببيع حقوق التلوث في المزاد العلني فالمؤسسة التي تدفع أكثر هي من تشتري، و نرى أن المؤسسة A تستطيع الوصول إلى 10 دينار لشراء هذه الحقوق أكبر من هذه القيمة تقوم المؤسسة بتخفيض التلوث أحسن باعتباره يمثل أقل تكلفة بينما المؤسسة B تستطيع الوصول حتى 14 دينار وبالتالي تتجح هذه الطريقة في تخفيض التلوث بوحدين وتبقى فقط المؤسسة B.

ونلاحظ في هذه الطريقة أن هناك ازدواج عمل الحكومة والسوق معا وأنها تعطي حرية مبادرة أكبر بالإضافة إلى عمل آليات السوق من عرض وطلب، لكن يعاب عليها أنها تتطلب تكلفة أكبر لمراقبة المؤسسات الملوثة.

إن الطرق الثلاثة تمثل حلول تدخلية للدولة رغم اختلاف درجة التدخل فالطريقة الثانية والثالثة هناك حرية مبادرة أكبر وحث الأعوان على التخفيض من التلوث وقد قام **Charles Plott** بإجراء تجارب

¹ Teulon. F, l'Etat de la politique économique, Op. Cit, P14

بسلع وهمية في سوق حرة تحتوي على آثار خارجية سلبية وتؤدي إلى زيادة التكاليف و استنتاج ان ضريبة بيغو تؤدي الى تحقيق أمثلية باريتو والوصول إلى نقطة التوازن الاجتماعي.

أما الطريقة الثانية والتي تعني تحديد حجم أمثل للتلوث فقد تم تحديد حجم إنتاج معين، وهذه الطريقة أدت إلى أسعار بعيدة عن سعر التوازن.

أما الطريقة حقوق التلوث فقد كانت نتيجة الوصول إلى حجم التوازن نفسه لكن السعر ارتفع بمقدار حق الدخول للسوق عن سعر التوازن الاجتماعي¹.

2.3.2 الحلول الغير تدخلية:

تتركز الحلول غير التدخلية في نظرية كاوز (1960) Coase وإن لم يقدم نموذج فقد أعطى أمثلة حول سوق تحتوي على اثار خارجية، ولكن إذا ما توفرت حقوق الملكية وإذا استطاع الأفراد التفاوض دون تكاليف نستطيع تحقيق أمثلية باريتو فإذا ما تم تحديد حق الملكية سيكون هناك تفاوض بين العون المتسبب في الأثر الخارجي والعون المتأثر لتحديد حجم الخسارة ومن ثم مقدار التعويض² وبالرجوع إلى مثالنا السابق نفترض أولاً أن حق ملكية النهر لمصنع تحلية المياه ، هنا وحتى يستطيع مصنع الورق أن يرمي النفايات في النهر فلا بد أن يعرض مصنع تحلية المياه في التكلفة الإضافية التي تلحق به أما إن كان النهر ملك لمصنع الورق فلا بد للمتضرر أن يعطي مصنع الورق مقابل تخليه عن رمي النفايات أي تعويض مقدار الربح الذي يتنازل عليه لتخفيضه من إنتاجه أو تكاليف إدخال تقنيات جديدة أقل تلويثاً للبيئة و بالتالي فإن تحديد حقوق الملكية تؤدي إلى الوصول على الحل الأمثل دون الحاجة إلى تدخل الدولة.

وقد دعم هذه النظرية كل من Hoffman و Spitzer عن طريق التجربة، حيث بينت التجربة أنه من بين 24 زوج من المختبرين زوج واحد فقط لم يقبل بالحل الذي يمثل أمثلية باريتو و تتمثل التجربة في أن المتسبب في الضرر يعرض المتضرر والتي تمثل أفضل وضع للمجتمع³ ، لكن إذا ما سلمنا أن الفرد يتصرف بعقلانية فانه حتما سوف يرفض هذا الحل ويفضل الوضعية غير المثلى لأنها تقدم له ربح أعلى كما أن للمفاوضات تكلفة وهو ما لا يأخذه النموذج بعين الاعتبار.

ما يمكن استنتاجه هو أن الآثار الخارجية ناتجة عن غياب تحديد واضح لحقوق الملكية مما يعني فشل السوق في تحقيق الوضع الأمثل، وهو ما يستدعي تدخل الدولة ولكن بتفعيل ميكانيزمات السوق وليس

¹ Schotter. A, Microéconomie. Op. Cit. P481-482

² Myles. G, Public economics, Op. Cit P319

³ Schotter. A, Microéconomie. Op. Cit. P482

للحلول محله، كما أن هناك مجالات أخرى يفشل فيها السوق ومنها السلوك غير التنافسي أو الاحتكارات.

3- السلوك غير التنافسي

تعرف المنافسة التامة على أنها السوق التي يوجد بها عدد كبير من المنتجين الصغار والذين لا يؤثر على السعر، أي مهما كان إنتاج المؤسسة فلا بد أن تبيع بالسعر السائد في السوق فليس من مصلحتها أن تبيع بأقل من هذا السعر لأنه في هذه الحالة يكون $P < C_m$ حيث P السعر و C_m التكلفة الحدية ولا أن تبيع بأعلى منه لأنه لن يشتري منها أحد.

لكن الواقع يشهد في معظمه حالات من المنافسة غير التامة فعند شراء سيارة هناك مجموعة من المنتجين لكل واحد منهم سعر معين فسوق الطائرات المدني نجد هناك فقط منتجين Boeing و Airbus

وسوق الألمنيوم في USA قبل الحرب العالمية الثانية هناك منتج واحد فقط هو ALCOA حالياً أربع منتجين و هكذا.

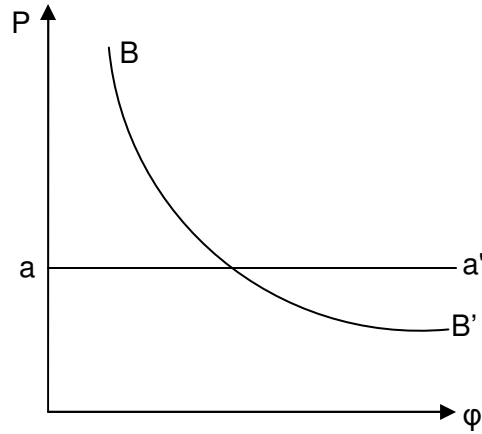
1.3. تعريف سوق المنافسة غير التامة:

نعرف سوق المنافسة غير التامة على أنه يمكن للمؤسسة أن تؤثر بطريقة واضحة على سعر منتجها فالمؤسسة حرة في تحديد سعرها ولكن ليس بصفة مطلقة فمثلاً نأخذ سوق السيارات وليكن المنتج RENAULT يمكن أن يخفض سعر بيع سيارته بكل أنواعها بـ 50000,00 دج أو أن يرفعه ولكن لا يستطيع أن يخفضها بـ 500 000 دج أو يرفعها بنفس المبلغ لأنه في هذه الحالة سوف يخرج من السوق، فهناك حرية في تحديد السعر ولكن ليست مطلقة.

كما أن درجة المنافسة غير التامة أي المنافسة الاحتكارية تختلف من قطاع لآخر فمثلاً سوق الياغورت yaourt نجد أن نفس السعر مطبق لكل منتج يحمل نفس الخصائص (عادي أو بالفواكه) لكل المنتجين، ولكن يسعون فقط عن طريق الإشهار وإجراء المسابقات لجلب المستهلكين.

ويوضح الشكل التالي منحنيات الطلب على السلع المختلفة

شكل رقم 18 : منحنيات الطلب على سلعة المؤسسة



نلاحظ من الشكل الموالي أن منحنى الطلب (a' a) عبارة عن خط مستقيم أفقي مما يدل على أن هناك سعر واحد سائد في السوق وتستطيع المؤسسة أن تبيع ما لديها بذلك السعر أي على منحنى a' a دون أن تؤثر على سعر السوق. أما المنحنى (B' B) فيمثل منحنى الطلب في سوق المنافسة غير التامة، حيث أنه إذا ارتفع السعر فإن الطلب على السلعة المؤسسة ينخفض ويعوض بسلع مؤسسات منافسة. أما الاحتكار التام أي *monopole* فهو كلمة إغريقية تعني *mono* أي واحد و *Pôlein* يعني بيع ونعني بها بائع واحد أو هو محتكر للسوق¹.

فهو المنتج الوحيد ولا توجد بدائل قريبة للسلعة، والاحتكار المطلق في وقتنا الحالي نادر الوجود فعادة ما يوجد فقط في حالة ما إذا كان هناك حماية حكومية مثل شركة الكهرباء أو التبغ في الجزائر، أو أن تكتشف مؤسسة صناعة الأدوية دواء ما مثل لقاح أنفلونزا الطيور الذي تحتكره مؤسسة الأدوية السويسرية.

إن المؤسسات المحتكرة عادة ما يزول هذا الاحتكار بعد مدة معينة فمثلا مؤسسات الهاتف كانت محتكرة لوقت قريب لكن مع اكتشاف الهاتف النقال زال الاحتكار وهناك أشكال متعددة من المنافسة غير التامة مثل احتكار القلة *oligopole* أي وجود عدد قليل من المنتجين يمكن لكل مؤسسة أن تؤثر على السعر، وإذا كانت المنافسة مستحيلة نكون في حالة الاحتكار الطبيعي مثل النقل بالسكك الحديدية في الجزائر فالتكاليف المرتفعة في هذا المجال جعلت من غير الممكن أن دخول مؤسسات أخرى للسوق، ولإرغام المؤسسات المحتكرة على تخفيض أسعارها في حالة زيادة الطلب تقوم الدولة أما

¹ Samuelson A et Nordhaus, Economie, Op. Cit. P274

بتنظيم القطاع أو تأميمه¹. كما يمكن للدولة أن تحتكر بعض القطاعات التي تدر عليها أموالا كبيرة مثل مؤسسات التبغ وكذلك الكحول.

وهناك أسواق خاصة من الصعب إيجاد تنافس فيها مثل سوق الأسلحة وإنتاج وتجارة الأسلحة تخضع لأسباب سياسية وأمنية عوض قواعد المنافسة التجارية، والدولة المستهلكة تلعب دور البنك بتقديم تسهيلات للمنتجين كما أن كبر حجم التكاليف يؤدي بالمنتجين أما للتعاون مع الدولة أو التجمع في شكل احتكارات، حتى أن الجيش الأمريكي يجد صعوبة في المحافظة على نوع المنافسة بين مومنيه.

2.3. أسباب ونتائج فشل السوق في حالة المنافسة غير الكاملة:

يرى بعض الاقتصاديين أن السلوك غير التنافسي يعني أن الأمتلية غير مضمونة فإذا كان الاحتكار تمايزي فيمكن أن يكون أحد الأسواق في وضع أمثلي ولكن إذا كان الاحتكار عادي فان تعظيم الربح يكون عندما يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وبما أن السعر يكون مساوي للاستعداد الحدي للسداد فإنه يكون أكبر من التكلفة الحدية وهذا التوازن ليس أمثلي لأن هناك إمكانية لزيادة الإنتاج. لا تضر بالطرفين أي المنتج أو المستهلك. لكن زيادة الإنتاج تؤدي إلى تخفيض في السعر ومن ثم تخفيض في الربح، لذلك لا يوجد دافع لدى المؤسسة بأن تصل إلى الوضع الأمثل².

1.2.3 أسباب فشل السوق:

تعود أهم حالات المنافسة غير التامة إلى قسمين هما:

- في حالة وجود اقتصاديات الحجم Les économies d'échelle وتكاليف متوسطة متناقصة فإن المؤسسات الكبرى تستطيع أن تبيع منتوجات ذات جودة عالية بأقل سعر ومن تلك التي تبيعها المؤسسات الصغيرة، ومن ثم ينخفض عدد المنتجين لعدم قدرتهم على المنافسة والبيع بسعر اقل من تكلفتها المتوسطة ومن ثم تصبح السوق احتكارية³
- في حالة وجود حواجز على دخول المؤسسات للسوق ممثلة في قوانين تحدد عدد المؤسسات العاملة في هذا السوق، أو أن تكون التكلفة الاستثمارية ضخمة او وجوب التحكم في تكنولوجيا متطورة مثل صناعة الطائرات وهو ما يصعب من دخول منتجين جدد.

2.2.3 نتائج المنافسة غير الكاملة:

هناك عدة نتائج سلبية على المستهلك والاقتصاد وكذلك المؤسسات تفرضها المنافسة غير الكاملة وهي:

¹ Teulon. F, l'Etat de la politique économique, Op. Cit, P14

² Wolfesperger. A, économie Publique. Op. Cit. P170

³ Whynes. D, La théorie économique de l'Etat. Op. Cit. P95

- فرض أسعار مرتفعة ومنتوج رديء النوعية أو غير كاف فالمنافسة غير الكاملة تؤدي إلى تطبيق أسعار مرتفعة فقد رأينا سابقا أن السعر المفروض يكون أكبر من التكلفة الحدية أي $P > C_m$ عكس حالة المنافسة التامة التي يكون فيها السعر مساوي للتكلفة الحدية $P = C_m$, كما يمكن أن يكون الإنتاج غير كاف، فالمحتكر يتحكم في السعر لكن لا يتحكم في الطلب وكلما ارتفع السعر انخفض الطلب وبما أن السعر في حالة الاحتكار يكون أعلى منه في حالة المنافسة مما يعني أن الكمية المنتجة في حالة الاحتكار تكون أقل من تلك المنتجة لو كان السوق تسوده منافسة تامة.
- إن المنافسة غير الكاملة تؤدي على التخفيض من رفاهية المستهلك وبالتالي من رفاهية المجتمع، ونعلم أن رفاهية المستهلك مرتبطة بمستوى المنفعة وهذا الأخير مرتبط بحجم السلع والخدمات المستهلكة، والفرد يحاول تعظيم منفعته تحت قيد دخل ثابت فإذا ما ارتفعت الأسعار انخفضت الكميات المقنتاة من السلع والخدمات ومن ثم تتخفف درجة الإشباع، وبالتالي رفاهية الفرد، وانخفاض رفاهية الأفراد يؤدي إلى انخفاض رفاهية المجتمع.
- إن تخفيض كمية الإنتاج يعني استعمال أقل لعوامل الإنتاج ومن ثم تعطيل لقدرات البلد وقد حددت دراسة اقتصادية أن الخسائر الناتجة عن سوء تخصيص للموارد والناتجة عن الاحتكار نسبتها 0,5 إلى 0,2 من الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة الأمريكية¹ بالإضافة إلى البطالة التي قد يعاني منها الاقتصاد.
- يؤثر الاحتكار على البحث والتقدم التكنولوجي حيث تخفض المؤسسة من هذه التكاليف نظرا لعدم خشيتها على مكانتها في السوق، وهو ما يعطي منتج أقل جودة فمثلا كانت شركة ATT محتكرة لصناعة الهاتف فكان الهاتف الأسود لمدة طويلة هو السلعة المستعملة في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بعد دخول منافسين جدد تغير اللون والشكل بالإضافة إلى الخصائص.
- إن هذه النتائج السلبية هي التي تؤدي بالدولة إلى التدخل للوصول إلى الوضع الأمثل.

3.3. دور الدولة في حالة المنافسة غير الكاملة:

هناك مجموعة من السياسات تستعملها الدولة في اقتصاد السوق لمعالجة مشكل المنافسة غير الكاملة وهي:

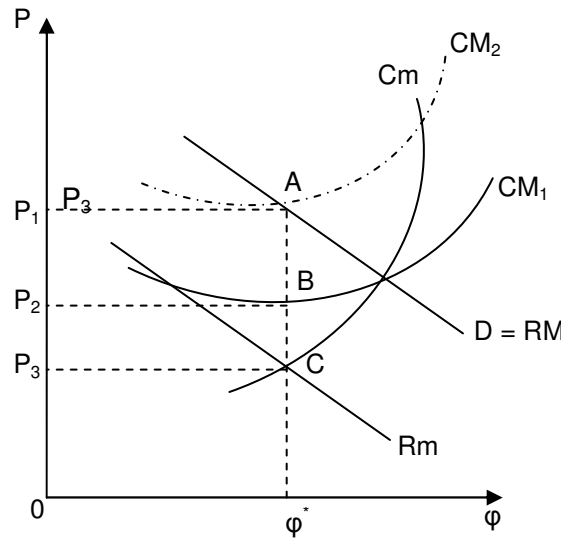
- إذا كان مصدر الاحتكار هو امتياز منحه الدولة للمؤسسة فما عليها إلا أن تلغي هذا الامتياز وتترك المنافسة تلعب دورها إذا كان الاحتكار ناتج عن اتفاق بين مجموعة من المؤسسات (كارتل أو تروست) فعلى الدولة أن تتبع سياسة محاربة الاحتكار بتشريع قوانين تنظيم وتمنع ذلك وتحل التجمعات إن وجدت، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق قانون Sherman سنة

¹ Samuelson. A et Nordhaus, Economie. Op. Cit P183

1890 بمنع كل احتكار للتجارة حيث أن هناك عدة نشاطات يمكن أن تقوم بها المؤسسات تعتبر كاحتكار كمحاولة السيطرة الكلية على الفعالية الاقتصادية أو فرض أسعار كاسرة Predatory Price حيث يضحى المنتج بالربح في المدى القصير للحصول على ربح كبير في المدى الطويل¹.

- إذا كان الاحتكار الطبيعي ناتج عن وضعية مردودية متزايدة أي غلة حجم متزايدة، يمكن للدولة أن تتكفل هي نفسها بالإنتاج عن طريق تأميم بعض القطاعات مثل توزيع المياه أو الكهرباء والغاز حيث يستلزم الإنتاج الفعال منتج واحد فقط رغم أن الاتجاه الحالي جعل معظم الدول تشترع في خصوصية هذه المؤسسات، أو أن تترك مؤسسة خاصة لكن خاضعة لسياسة مراقبة للسعار، حيث تقوم الدولة عن طريق بعض مصالحها بمراقبة بعض القطاعات أين يكون المنتج أساسيا أو عبارة عن خدمة عمومية فتقوم بمراقبة دخول وخروج المنتجين من وإلى السوق، هنا تقرض الدولة على المؤسسات ما يجب عملية وكيفية تحديد السعار، لكن في بعض الأحيان تؤدي هذه الطريقة إلى الندرة واختلال في العرض والطلب وعدم الفعالية في الاقتصاد فمثلا تحديد أسعار البنزين في الولايات المتحدة سنوات السبعينات أدى إلى ندرة في البنزين وتشكل طوابير كبيرة². كما تستعمل الدولة الجباية لتخفيف من حدة التفاوت في الدخول وتعتبر الجباية إحدى وسائل إعادة توزيع الدخل، فيمكن للدولة أن تخفض من ربح المحتكرين لكنها لا تؤثر على التخفيف من الاختلال في الإنتاج فالضريبة تؤثر على الربح ولكن ليس على الإنتاج والشكل التالي يوضح ما قلناه سابقا:

الشكل رقم 19 : مراقبة السعر في حالة الاحتكار



¹ Sharkey. W, the theory of natural monopoly. Cambridge university press. USA. 1984. PP 159-160

² Samuelson. A et Nordhaus, Economie. Op. Cit P184

من الشكل المقابل نلاحظ أن الإيراد الحدي ممثل بالتقسيم R_m أما الإيراد المتوسط فممثل بـ $D=RM$ وتساوي إلى منحنى الطلب ويمثل C_m منحنى التكلفة الحدية أما CM_1 و CM_2 فمنحنيات التكلفة المتوسطة ومحور السينات يمثل الكمية أما محور العيّنات فيمثل السعر، ويتوازن المحتكر عند تساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية أي عند النقطة C ويقابلها الكمية ϕ_1 أما السعر فإنه P_1 وإيراد المحتكر هو المستطيل $OP_1A\phi_1$ ويحقق ربح قدره المستطيل P_1ABP_2 وإذا أرادت الدولة مراقبة الأسعار فتفرض عليه سعر مساوي إلى التكلفة الحدية أي P_3 عندها يحقق المحتكر خسارة مقدارها المستطيل P_2BCP_3 وحتى يستمر في الإنتاج فعلى الدولة منحه إعانة موافقة لهذه الخسارة أما إذا ما فرضت عليه الدولة ضريبة نسبية فإنها ترفع من تكلفته المتوسطة من CM_1 إلى CM_2 وإذا أرادت أن تمتص كل ربحه فلا بد أن تكون $CM_2 = RM$ أي أن إيراد الوحدة الواحدة يساوي تكلفتها.

وعموماً فإن حالة الاحتكار لا تؤدي إلى الوضع الأمثل في حالة عدم تدخل الدولة لهذا تحاول بطرق شتى مراقبة الاحتكار لتقليل من سلبياته سواء على الاقتصاد أو على المستهلكين.

4- عدم تناظر المعلومات

إن من فرضيات المنافسة التامة وحتى تقوم اليد الخفية بعملها على أكمل وجه لا بد أن يكون المستهلكون على علم كامل بأحوال السوق من الكمية المطلوبة والأسعار السائدة وخصائص السلعة ونفس الشيء للمؤسسات.

لكن الواقع يؤكد عدم توفر المعلومات كاملة، فمثلاً نفقد بعض الرفاهية إذا دخلت مطعمًا وطلبت طبق ما لكن مذاقه لم يكن كما تريده، وتعتبر هذه الحالة من أقل الخسائر التي يتلقاها الأعوان الاقتصاديين لهذا تتدخل الدولة لتحديد مجالات النقص في المعلومات ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة.

1.4. تعريف المعلومة وخصائصها:

المعلومة هي عبارة عن معطاة أو مجموعة من المعطيات مصنفة يمكن للمستهلك أن يستعملها لتعظيم منفعته فمعرفة المؤسسة التي تبيع سلعة ما بأدنى سعر أو السلعة التي تحتوي على أكبر عدد من الخصائص تؤدي بالمستهلك إلى توجيه سلوكه بطريقة تعظم منفعته، وإذا ما استعملت المعلومات لخلق قيمة مضافة في هذه الحالة تصبح معرفة، مثلاً معرفة سعر سيارة ما هي معلومة أما إنجاز مبني من طرف مهندس معماري فناتج عن معرفة، والمعلومة تلعب دور أساسي للوصول إلى التوازن الأمثل¹.

¹ صرامة. ع. و. ، دور المعرفة في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، مداخلة لمقابلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات والمعرفة. جامعة بسكرة 2005

إذا يجب توفرها لدى المتعاملين لمعرفة الكميات المعروضة والمطلوبة والأسعار، وكذلك معلومات عن خصائص السلع وكيفية استعمالها فعدم معرفة استعمال جهاز الكمبيوتر يجعل منفعته مساوية للصفر.

والمعلومة لا تعتبر كسلعة إذا أمكن لأي فر الحصول عليها في الوقت وبالكمية التي يرغب فيها ودون مقابل، أما إذا كانت المعلومة نادرة ندرة نسبية والحصول عليها يكون بمقابل في هذه الحالة تعتبر المعلومة كسلعة¹، لكنها ليست سلعة عادية يمكن مبادلتها في السوق وإخضاعها للمنافسة، وهذا راجع لكون أن المعلومة تتصف بطابع العمومية وهي تنتج مرة واحدة لكي تستعمل عدة مرات، مثل بعض مواقع الانترنت التي تتطلب دفع اشتراك، وإذا كان سعر المعلومة أكبر من الاستعداد الحدي للسداد يؤدي إلى إقصاء الفرد وقد تتكفل الدولة بضمان توفير بعض المعلومات مثل الأحوال الجوية، وقد أخذت المعلومات حيزا هاما من اهتمام الباحثين الاقتصاديين وخاصة إذا كان هناك عدم تناظر للمعلومة أي أن هناك شخص يملك كم معين من المعلومات لا يملكها أشخاص آخريين. و إذا ما تعلقت المعلومة بشخص ما نقول انها معلومة خاصة حيث ان ذلك يعطي بعض اللبس كون للمعومة طابع العمومية، وكما ذكرنا سابقا فإن استهلاكها من طرف أحد الأفراد لا يمنع استهلاكها من طرف الباقيين.

2.4. عدم تناظر المعلومات:

نعني بعدم تناظر المعلومات امتلاكها من طرف أحد الأطراف والأعوان دون الآخريين واستعمالها في عملية التفاوض حول تبادل سلعة معينة، خاصة إذا كانت تلعب دور استراتيجي في تحديد شروط المبادلة. ومن الأمثلة الأكثر واقعية حول هذا الموضوع نجدها في مجال الخدمات خاصة في المهن الحرة مثل الطبيب والمحامي وميكانيكي السيارات... الخ، و تخضع الخدمة المقدمة إلى ثلاث متغيرات وهي:

- الوقت والجهد المبذول من طرف مقدم الخدمة؛
 - مؤهلات مقدم الخدمة؛
 - الظروف المحيطة بالخدمة والتي لا يملك لطالب الخدمة أو عارضها أن يؤثر عليها.
- والتحليل الاقتصادي لظاهرة عدم تناظر المعلومات وبافتراض أن محرك الأفراد هو المصلحة والبحث عن تعظيم الربح. نميز ظاهرتين تحكمان سلوك الأفراد وهما الصدفة الأخلاقية Le hasard moral و الانتقاء المضاد La sélection inverse.

4-2-1- الصدفة الأخلاقية: وتعني أن طالب الخدمة لا يملك القدر الكافي من المعلومات ليقيم الجهد المبذول ونوعية الخدمة المقدمة من طرف البائع، مما يؤدي بهذا الأخير إلى تقديم خدمة ذات جودة أقل

¹ Philips. L, The economics of imperfect information, Cambridge University Press, USA, 1988. P07

لأن الزبون لا يستطيع التأكد من نوعيتها، فالبائع من مصلحته بذل جهد أقل، ومثال ذلك الميكانيكي الذي يقوم بإصلاح السيارة فمن مصلحته تقديم خدمة أقل مقابل أجر أعلى لأن الزبون لا يملك المعطيات الكافية وإذا ما تعطلت السيارة مرة أخرى فتجد عنده عدة تبريرات منها قدم محرك السيارة وإذا ما وجدت ميكانيكي نزيه فتلك تعتبر صدفة، إذا أنه لا يمكن الحكم على الخدمة ما لم تكن مختصا. وإذا ما كان المشتري على علم بخصائص الخدمة المقدمة فإنه يقبل بدفع مبلغ إضافي للحصول على منتج ذو جودة عالية.

4-2-2- الانتقاء المضاد: ففي حالة عدم إمكانية معرفة قدرات ومهارات مقدم الخدمة أو الظروف المحتملة التي تؤثر على طبيعة الخدمات المقدمة فستلجأ إلى من يقدم أقل سعر، و نأخذ مثال عن مهنة الطبيب، فعند ذهابك عنده تعتبر أنت المشتري وهو البائع والسلعة هي عبارة عن الخدمة المقدمة، وبما أنك لست مختصا فلا يمكن تحديد مدى جودة الخدمة المقدمة لك ومن ثم مقدرتك على تحديد السعر المناسب، وبالإضافة إلى ذلك فلا يمكن تحديد كفاءة أي من الأطباء وبافتراض انه بإمكان أي شخص أن يفتح عيادة طبية حتى لو لم يكن معه المؤهل اللازم ويعرض خدمات بسعر أقل، وبما أنك لا تستطيع تمييز الطبيب الحقيقي عن المشعوذ فنجد أن السوق يسيطر عليه المشعوذون الذين يجيدون فن الدعاية الواسعة ويترد من السوق الأطباء الأكفاء لأنهم لا يستطيعون أن يقنعوا المرضى بجدوى دفع سعر مرتفع مكافئ للخدمة المقدمة وهذا الوضع يشبه السوق النقدي حيث العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة طبقا لقانون غيرشام¹ .

إذا يكفي بعض الدعاية لمشعوذ ما حتى نجد طوابير المرضى أمامه و مشعوذ بلدية بوخضرة بتبسة نهاية القرن الماضي خير دليل على ذلك لهذا تتدخل الدولة بتنظيم ممارسة مهنة الطبيب.

وهناك مثال آخر حول التأمين على الأمراض وحوادث العمل فإذا كانت السوق حرة فإن من يتقدم أكثر للتأمين هم الأشخاص الأكثر عرضة للأمراض وحوادث العمل مما يؤدي بالشركة أو صندوق التأمين إلى رفع علاوات التأمين المدفوعة، ويؤدي ذلك إلى إبعاد باقي الأفراد وهي ظاهرة انتقاء عكسي لأن هذه العملية تجذب الزبائن السيئين أكثر².

وبالتالي يعتبر عدم تناظر المعلومة سبب رئيسي لعدم التأكد ومن ذلك تمثل أحد أسباب فشل السوق.

¹ Wolfesperger. A, économie Publique. Op. Cit. P182-186

² Martina. D, La pensée économique. Op. Cit. P185

3.4. نقص المعلومات وحماية المستهلك:

يعتمد التحليل الحديث لسلوك المستهلك على إدخال عنصر الزمن كعامل مستقل يدخل ضمن متغيرات دالة المنفعة. فالشخص أثناء اتخاذه لقرار الشراء فهو يستغرق وقتاً للتفكير والتنفيذ يمكن أن يستغله المستهلك للراحة أو العمل عملاً بمبدأ الفرصة البديلة، وكذلك النفقات المخصصة للشراء والتي تدخل ضمن حسابات المستهلك لاتخاذ قرار الشراء، ومن بينها نفقات الحصول على المعلومات بخصوص السلع و الأسعار (جرائد + انترنت + مكالمات هاتفية... الخ) فنحن نعيش في زمن لا يمكن للمستهلك أن يكون على دراية تامة بحالة السوق خاصة بتعدد السلع والماركات والأسعار... الخ. فالفرد يعرف حاجاته ورغباته ولكن لا يعرف السلع والخدمات والمفاضلة تتعلق بالخصائص والأوصاف وليس بعدد السلع والخدمات وكميات كل منها فقط، هو ما يجعل المعرفة الكاملة صعبة التحقق كما أن الإعلان لا يعطي معلومات كاملة عن السلعة لأنه يركز فقط على العناصر الإيجابية فيها فالذي يقوم به هو المنتج، وهذا الأخير يراعي في ذلك مصالحه الشخصية ومن ثم فإن تكلفة المعلومات التي هي الإعلان بالنسبة للمنتج وتكلفة البحث عن المعلومات بالنسبة للمستهلك سيتحملها في الأخير المستهلك لأن المنتج يضمن نفقة الإعلان في السعر. وبالتالي فإن الفرضيات التالية تعتبر غير واقعية وهي:

- أن يعرف الفرد مسبقاً ما يفضلهُ؛
 - محدودية السلع والخدمات موضوع الاختيار ومن حيث العدد والكمية؛
 - السلع والخدمات لها خصائص يمكن تحديدها أو قياسها.
- ولقد أصبح اختلال السوق هو الظاهرة السائدة وأن توازنه يعتبر حالة خاصة فقط، وقد انعكس ذلك على قرارات المستهلكين ونمط استهلاكهم نتيجة لتأثر وظائف السوق.

فمن حيث المنافسة نعلم أن السوق يعتبر المنافسة أحد أم وظائفه وتعني المنافسة تعدد المنتجين وبالتالي المنتجات هو ما يسمح بطرح بدائل السلعة يؤثر مباشرة على مرونة الطلب فكلما كانت هناك بدائل للسلعة كان الطلب عليها مرناً، مما يترك المجال واسعاً للمفاضلة أمام المستهلك ومن ثم يكون سلوكه رشيداً، لكن الواقع هو تميز هذه المنتجات والسلع مما يجعلها أقرب إلى حالة المنافسة الاحتكارية لتعدد المنتجات وتعدد الأثمان وهو ما يؤدي إلى صعوبة الاختيار وبالتالي عدم الوصول إلى الرشادة فالمستهلكون ينقسمون تبعاً لتفضيلاتهم فيصعب عليهم المقارنة ومن ثم يصبح اختيارهم غير رشيد Non rationnel. ويتميز السوق بنقص للمعلومات فالمستهلك لا يتوفر على معلومات كاملة عن حجم الطلب والعرض وخصائص السلع المعروضة... الخ، مما يجعل أن بعض المنتجين يلجأون ومن أجل تعظيم أرباحهم إلى التقليل من الجودة وهو ما يؤثر على سلامة المستهلك والبيئة... الخ، ومثال ذلك لحم البقر المجنون.

كما أن تكلفة الحصول على معلومات تجعل المستهلك يقيم قراره على مستويات أقل من متطلباته الحقيقية حيث أضحت مصدر للمعلومات وتعتمد وبدرجة كبيرة على المنتج عن طريق الإعلان الموجه عادة، وبالتالي فالمستهلك يضحى بمستوى منفعة أعلى من أجل تخفيض من تكلفة اقتناء السلع عن طريق تكلفة الحصول على المعلومات والاعتماد على المعلومات التي يقدمها المنتج¹.

و في تقديري و نظرا لكون الاستهلاك ظاهرة جماعية و ليست فردية، فقرار الشراء فردي لكن الاستهلاك هو عبارة عن قرار لمجموعة من الأفراد كما ان الإعلان موجه للأفراد فيجب ان تتدخل الدولة لحماية أفراد المجتمع و من ثم حماية المستهلك.

4.4. دور الدولة في حالة نقص المعلومات وعد تناظرها:

في حالة ما إذا كانت المعلومة غير كاملة فإن ذلك يستدعي تدخل الدولة، فمثلا تمنع الدولة الإشهارات الكاذبة وتمنع بيع المنتجات الصيدلانية التي تملك شهادة تثبت سلامة مستعملها كما تضمن نوعية وكمية المعلومات المتداولة في النظام المالي، فكل شركة تباع أسهم أو سندات يتوجب عليها نشر تقارير عن وضعيتها المالية والتنبؤات المستقبلية كما تخضع لتنظيمات محاسبية صارمة وهذا لحماية المستثمرين، وفي بعض الأحيان تكون أماكن العمل خطرة فتتدخل الدولة بمجموعة من التشريعات لضمان أخذ الاحتياطات اللازمة ولضمان سلامة العمال². أما في حالة الانتقاء المعاكس وخاصة في حالة التأمين على المرض فتقوم الدولة بفرض إجبارية التأمين مما يؤدي إلى مضاعفة عدد المشتركين ومن ثم تخفيض علاوة التأمين بحيث تصبح مساوية للاستعداد الحدي للسداد للأفراد الأقل عرضة للأمراض. فتدخل الدولة يعتبر حل لعدم تناظر المعلومات فهي تخفض من المشاكل المطروحة لكن لا تقضي عليها، لذلك في بعض الأحيان يحاول الأعوان إدخال تقنيات أو تنظيم أنفسهم للقضاء على مشكلتي الصدفة الأخلاقية أو الانتقاء العكسي ودون الحاجة إلى تدخل الدولة فمثلا قد ينظم الأطباء أنفسهم في مجلس ومن ثم يمنعون الأشخاص من ممارسة مهنة الطبيب دون الحصول على تصريح من مجلس الأطباء ولا يكون ذلك إلا بعد التأكد من كفاءة هذا الشخص (حصوله على الشهادات اللازمة) أو أن تقوم شركات التأمين بجعل الأفراد يساهمون في الخسائر بنسبة معينة مما يجعل المؤمنين أكثر حذرا. و أن تقوم هذه الشركات بتصنيف المؤمنين حسب معايير معينة أو إخضاعهم لسلم تنقيط معين وهذا لتمييز الأفراد الذين يمثلون أقل خطرا وبالتالي يتفادون ظاهرة الانتقاء العكسي³.

¹ زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد. مرجع سابق. ص 524

² Samuelson. A, Economie, Op. Cit P305

³ Whyne. D, et Roger Bowles, La théorie économique de l'Etat. Op. Cit. P107

خاتمة الفصل:

مما سبق رأينا أن السلع العمومية بعضها يمثل سيادة الدولة لا تستطيع التنازل عنه والبعض الآخر يفتقر لأحد عناصر المبادلة كإبداء الرغبة في الشراء ومن ثم التقدم بطلبات صريحة وإتباع سلوك الفارس الحر نظرا لإمكانية الاستفادة من الخدمة وعدم القدرة على الإقصاء. لهذا تقوم الدولة بتوفير هذه السلع وفرض على الأفراد المساهمة في تمويلها حسب استعدادهم الحدي للسداد والذي عادة ما يرتبط بالدخل وعادة فإن السوق يفشل تماما في هذا المجال ويعتبر تدخل الدولة أكثر من ضرورة.

أما الآثار الخارجية وباعتبار أنها تأثير فرد على آخر أو على الجماعة فإن تدخل الدولة هنا عن طريق فرض ضريبة وهي أكثر الطرق المستعملة خاصة في مجال محاربة التلوث، لكن هناك طرق أخرى كتحديد سقف معين من التلوث و كل تعدي يرافق بضريبة ردعية، أو ان يتم بيع حقوق التلويث في السوق ، وهذه الطرق تمثل ازدواجية بين تدخل الدولة ومحاولة تفعيل ميكانيزمات السوق، هذا الاتحاد يؤدي إلى تخفيض هذه الآثار السلبية على الفرد والمجتمع . و هناك أطروحات ليبرالية بحتة تتمثل في تحديد حقوق الملكية ومن ثم ترك حرية التفاوض بين الأعوان للوصول إلى الحل الأمثل لكن ذلك يعتبر من أبعد الطرق لما هو في الواقع.

كما يمكن أن يأخذ السوق أشكال احتكارية تؤدي إلى تخصيص غير أمثل للموارد ويؤثر ذلك على الأفراد وبالتخيض من رفاهيتهم وكذلك خسائر للاقتصاد بتعطيل الجزء من قدراته هنا تتدخل الدولة عن طريق إلغاء التجمعات الاحتكارية بواسطة قوانين وتنظيمات أو فرض ضرائب على المحتكر في حالة عدم إمكانية إنشاء منافسة (حالة الاحتكار الطبيعي) أو مراقبة الأسعار وتحديدتها بشكل يكون فيه موازنة بين ربح المحتكر ومنفعة المستهلك.

أما نقص المعلومات وعدم تناظرها فتعتبر المعلومة من أهم عناصر سوق المنافسة التامة ونقصها أو عدم تناظرها يؤدي إلى فشل السوق في الوصول إلى التوازن الأمثل حيث نجد في هذه الحالات تخفيض لرفاهية الفرد وفي بعض الأحيان تخفيض لربح المنتج (حالة الانتقاء العكسي) لهذا تتدخل الدولة في بعض الحالات للقضاء على هذا النقص بالإضافة إلى ضمان تقديم المعلومة الصحيحة وبالكمية اللازمة مع إمكانية أن ينظم المنتجون أنفسهم وأن يدخلوا طرق معينة لتجنب ظاهرة الانتقاء المعاكس، كما أن الأفراد يمكنهم أن ينظموا أنفسهم في شكل جمعيات استهلاكية من أجل تجنب المعلومات الخاطئة أو الناقصة. و ما يمكن استنتاجه في الأخير أن اقتصاد السوق ليس مجموعة من الإجراءات أو التقنيات بل هو فلسفة للحياة يتطلب وعي وتحضير كبير من أجل التخفيف من سلبياته.

الفصل الرابع : وظائف الدولة

مقدمة

1- وظيفة التخصيص الأمثل للموارد

2- وظيفة التوزيع

3- وظيفة التثبيت

4- دور الدولة في محاربة الفقر

5- دور الدولة في حماية البيئة

خاتمة الفصل

قام **Musgrave** بتحليل جزئي وكلي للسياسة الاقتصادية وحدد وظائف الدولة في ثلاث نقاط أساسية و هي : تخصيص الموارد Allocation des ressources ،التوزيع Distribution والنتيبت Stabilisation فوظيفة تخصيص الموارد تتمثل في استعمال أمثل للموارد حسب أمثلية باريتو Pareto، تصححها الدولة في كل مرة كانت المبادلات في السوق لا تؤدي إلى الأمثلية.

أما وظيفة التوزيع فهي عبارة عن إعادة توزيع للدخول، و تسمح بتعديل توزيع التلقائي للدخول لإيجاد نوع من العدالة.

أما وظيفة التثبيت Stabilisation فتمثل في تنظيم الدولة للاقتصاد وهذا للوصول إلى التشغيل الكامل للموارد و ثبات الأسعار، وهذه الوظيفة مستوحاة من أعمال كينز وذلك بحث أو التخفيض في الطلب حسب نوعية المشكل المطروح إما بطالة أو تشغيل ف Musgrave في كتابه La théorie des finances publiques (1959) حاول تحليل سياسة ميزانية لدولة خيالية Imaginaire حدد أهداف الحكومة في ثلاث مجموعات من خلال استعمالها لوسائل الميزانية وهي:

1. تحقيق التصحيحات في مجال تخصيص الموارد؛

2. تحقيق التصحيحات في مجال توزيع الدخل والثروات؛

3. التحكم في التغيرات الظرفية للاقتصاد.

وحدد لكل وظيفة مصلحة تهتم بتنفيذها. ولا تقتصر وظائف الدولة على ما جاء به Musgrave، فيمكن التوسع في هذه الوظائف مثلا وظيفة التثبيت يضاف إليها النمو والتوازن الخارجي، كما أن هناك وظائف أخرى مثل محاربة الفقر وحماية البيئة وهو ما سنراه في هذا الفصل.

1- وظيفة التخصيص الأمثل للموارد

في اقتصاد السوق أين تسود المنافسة التامة يتم تخصيص الموارد تخصيص أمثلي بواسطة جهاز الأسعار، ونقول عن التخصيص أنه أمثلي فقط إذا حقق شرط باريتو pareto ويتم الوصول إلى أمثلية باريتو فقط في حالة وجود سوق منافسة تامة، وعند فشل ذلك تتدخل الدولة لتصحيح نقائص السوق فمثلا السلع العمومية لا تباع في السوق لهذا تقوم الدولة بتوفيرها وهكذا.

1.1. تعريف التخصيص الأمثل للموارد:

إن سلوك الأفراد من منتجين ومستهلكين في سوق تسودها المنافسة التامة تؤدي إلى التوازن بين العرض والطلب، وتقوم اليد الخفية بالتخصيص الأمثل للموارد (والتي نعني بها كل عامل إنتاج ضروري لإنتاج سلعة أو خدمة من عمل أو رأس مال... الخ). فسلوك المستهلكين يحكمه دافع إشباع الحاجات ومن ثم تعظيم المنفعة من استهلاكهم للسلع والخدمات كما يعتبرون مصدر عوامل الإنتاج مقابل دخل متاح يوزعونه على هذه السلع والخدمات بطريقة عقلانية بهدف تعظيم المنفعة. والسعر الذي يدفعه الفرد يعبر عن مقدار التضحية من السلع والخدمات الأخرى والتي كان بإمكانه استهلاكها لو خصص ذلك الجزء من الدخل لشرائها، ولتعظيم منفعته لا بد من تتساوى المنفعة الحدية من استهلاكه لهذه السلعة مع سعرها باعتبار أن السعر يقاس بوحدات من المنفعة (أي أن هناك منفعة للنقود). أما بالنسبة للمنتجين فإنهم يسعون لتعظيم أرباحهم فيقومون بإنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة وبالكمية والنوعية التي يرغب فيها المستهلكون فمن مبادئ اقتصاد السوق أن المستهلك ملك أي هو من يحدد كمية ونوع وطبيعة السلعة المنتجة لأن هدف الإنتاج هو الاستهلاك. كما أن المنافسة التامة في السوق تؤدي بالمنتجين إلى بيع آخر وحدة من الإنتاج بتكلفتها الحدية أي أن $P=Rm = Cm$ أي عند التوازن يتساوى السعر P مع الإيراد الحدي Rm ومع التكلفة الحدية ومع التكلفة الحدية Cm ويؤدي ذلك إلى التخصيص الأمثل للموارد¹

وشروط التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية أن يكون ما ينتج من كل سلعة عند المستوى الذي لا يمكن عنده تحويل وحدة من وحدات الموارد من فرع إنتاج إلى آخر دون أن يترتب عن ذلك نقصاً في الإشباع الكلي للمستهلكين أي عندما توزع وحدات الموارد بين فروع الإنتاج على نحو يعطي مستوى من الناتج الكلي الذي يحقق أقصى إشباع للمستهلك ولا يكون ذلك إلا عندما:

- يكون المعدل الحدي للإحلال TMS بين سلعتين نفسه بالنسبة لجميع الأفراد وإلا أمكن زيادة رفاهية أي الأفراد دون التخفيض من رفاهية الباقين؛
 - تركيبية عناصر الإنتاج تسمح بتحقيق أقل تكلفة أي أن المعدل الحدي للإحلال التقني TMST بين زوجين من المدخلات هو نفسه في إنتاج كل السلع التي تستخدم هذا المدخلين².
- وتتدخل الدولة لتخصيص الموارد في حالة:

- وجود مردودية متزايدة لبعض الشركات أي أن التكاليف المتوسطة تكون متناقصة؛
- وجود سلع عمومية ؛

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. P26

² محمد دويدار وآخرون، الاقتصاد السياسي. مرجع سابق. ص 217

- وجود آثار خارجية¹.

إذا فالدولة المنتجة للخدمات العامة والمراقبة للمؤسسات العمومية في السوق تتدخل وتؤثر من أجل الوصول إلى التخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج من رأس مال وعمل بين مختلف القطاعات الإنتاجية كما تقوم الدولة بتحديد أسعار السلع العامة من أجل تنظيم استعمالها.

2.1. التحليل الاقتصادي للتخصيص الأمثل للموارد:

يعتمد التحليل الاقتصادي للتخصيص الأمثل للموارد على أمثلية باريتو واختبار التعويض لهيكس و كالدور Hicks et kaldor وهو ما نتناوله في هذه النقطة.

1.2.1 أمثلية باريتو للتخصيص الأمثل للموارد:

إن تحديد معيار التخصيص الأمثل للموارد لا بد من وضع مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

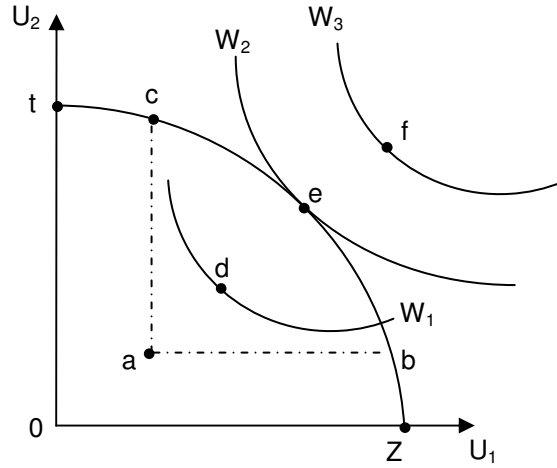
- منفعة كل مستهلك لا بد أن تكون أعظمية إذا ما قورنت بمنفعة شخص آخر، أي أن كل شخص عن الأمثلية يصل على تعظيم منفعته؛
- لا بد أن يكون الاستهلاك الكلي في حدود إمكانيات الإنتاج فعوامل الإنتاج نادرة ندرة نسبية وهناك طاقة إنتاجية قصوى لا يمكن أن يتجاوز استهلاك المجتمع هذه الحدود؛
- بما أن كل مستهلك عقلاني يسعى إلى تعظيم منفعته ويكون ذلك عن طريق زيادة إشباعه من السلع والخدمات المستهلكة، لهذا فلا بد من استهلاك كل الكميات المتاحة.
- إن المنافع الشخصية تمثل في مجموعها الرفاهية الجماعية لكن من الصعب قياس المنفعة بوحدة نظرا لكون المنفعة مفهوم شخصي، لهذا فإننا نحصل على التخصيص الأمثل للموارد بالطريقة الترتيبية أي ترتيب التفضيلات بطريقة تنازلية ومن ثم يمكن معرفة الربح والخسارة في المنفعة كلما غيرنا في طريقة تخصيص الموارد للوصول إلى الوضع الأمثل.

ويعتمد معيار Pareto على إمكانية الفرد ترتيب مختلف الوضعيات الاقتصادية والوصول إلى الوضع الأمثل في الحالة التالية:

- إذا كان تحسين وضعية أحد الأفراد وزيادة رفايته يؤدي بالضرورة إلى تخفيض رفاهية أحد أو باقي الأفراد الآخرين، ومن ثم تكون الرفاهية الجماعية في وضع أعظمي ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

¹ Teulon. F, L'Etat et la politique économique. Op. Cit. P17

الشكل رقم 20 : تحديد رفاهية المجتمع



إذا اعتمدنا على مجتمع مكون من فردين لتسهيل الدراسة، و دالة منفعة كل واحد كما يلي: U_1 و U_2 للفرد الأول والثاني على التوالي، ويمثل محور السينات دالة منفعة الفرد الأول U_1 أما محور العيّنات فيمثل دالة منفعة الفرد الثاني ويمثل المنحنى tz حدود إمكانيات المجتمع أو المنفعة القصوى التي يحصل عليها الفردين معا والحيز المحصور بين نقطة الأصل (0) ومنحنى إمكانيات المجتمع هي المنفعة التي يمكن للمجتمع تحقيقها والتي تطلق عليها فضاء المنفعة المتاحة.

وإذا انطلقنا من النقطة A والتي لا تمثل تخصيص امثل للموارد باعتبارها لا تقع على منحنى tz وعند وصولنا إلى النقطة d على منحنى W_1 والذي يمثل مستوى أعلى من المنفعة للفردين لكن لا يمثل وضع أمثلي باعتبار أنه يمكن زيادة منفعة الطرفين معا فننتقل إلى النقطة e تقع على منحنى tz فهو يمثل أقصى إشباع للطرفين في حدود إمكانيات المجتمع، ويرتفع مستوى المنفعة إلى المنحنى W_2 أما النقطة F فتمثل إشباع أكبر أي منفعة أكبر لكن خارج حدود إمكانيات المجتمع وعند الانتقال من النقطة e إلى النقطة b أو c فإن المجتمع يحافظ على نفس المستوى من المنفعة لكن يرفع من رفاهية احد الأفراد و يخفض من رفاهية الآخر، وهو ما يطرح مشكل عدالة وليس مشكل تعظيم المنفعة للمجتمع. وبالتالي نلاحظ أن معيار **Pareto** لا يأخذ بعين الاعتبار العدالة في التوزيع بين الأفراد وقد وضع نموذج للتوازن الأمثل معتمد على اقتصاد يحتوي على مستهلكين 1 و 2 وسلعتين A و B فدالة المنفعة تكون كما يلي $U_i(C_i^A, C_i^B) \quad / i=1,2$ وتكون إشكالية المستهلك كما يلي: للمستهلك الأول

$$\begin{cases} \text{Max} U_1(C_1^A, C_1^B) \\ S/C \quad U_2(C_2^A, C_2^B) = \bar{U}_2 \\ C_1^A + C_2^A = q^A \\ C_1^B + C_2^B = q^B \end{cases}$$

حيث يمثل C_1^A استهلاك الفرد 1 من السلعة A

\bar{U}_2 مستوى المنفعة للمستهلك 2

q^A الكمية المتاحة من السلعة A

نقوم بتشكيل لاغرانج كما يلي:

$$L_{(C_1^A, C_1^B, \lambda_1, \lambda_2, \lambda_3)} = U_1(C_1^A, C_1^B) - \lambda_1[U_2(C_2^A, C_2^B) - \bar{U}_2] - \lambda_2[C_1^A + C_2^A - q^A] - \lambda_3[C_1^B + C_2^B - q^B]$$

نلاحظ أن تشكيل لاغرانج كان من الشكل :

$$L_{(x)} = f_{(x)} - \sum_{i=1}^N \lambda_i g_i(x)$$

دالة الهدف $f(x)$

الشروط من الدرجة الأولى $g_i(x)$

$$L'_{C_1^A} = \frac{\partial U_1}{\partial C_1^A} - \lambda_2 = 0 \Rightarrow \frac{\partial U_1}{\partial C_1^A} = \lambda_2 \quad (1)$$

$$L'_{C_1^B} = \frac{\partial U_1}{\partial C_1^B} - \lambda_3 = 0 \Rightarrow \frac{\partial U_1}{\partial C_1^B} = \lambda_3 \quad (2)$$

$$L'_{\lambda_1} = \bar{U}_2 - U_2(C_2^A, C_2^B) = 0 \quad (3)$$

$$L'_{\lambda_2} = q^A - C_1^A - C_2^A = 0 \quad (4)$$

$$L'_{\lambda_3} = q^B - C_1^B - C_2^B = 0$$

$$\frac{\partial U_1}{\partial C_1^A} / \frac{\partial U_1}{\partial C_1^B} = \lambda_2 / \lambda_3$$

بقسمة المعادلتين (1) على (2) نحصل على

إشكالية المستهلك الثاني:

$$\begin{cases} \text{Max} U_2(C_2^A, C_2^B) \\ S/C \quad U_1(C_1^A, C_1^B) = \bar{U}_1 \\ C_1^A + C_2^A = q^A \\ C_1^B + C_2^B = q^B \end{cases}$$

$$L_{(C_1^A, C_2^B, \lambda_1, \lambda_2, \lambda_3)} = U_2(C_2^A, C_2^B) - \lambda_1[U_1(C_1^A, C_1^B) - \bar{U}_1] - \lambda_2[C_1^A + C_2^A - q^A] - \lambda_3[C_1^B + C_2^B - q^B]$$

$$L'_{C_2^A} = \frac{\partial U_2}{\partial C_2^A} - \lambda_2 = 0 \Rightarrow \frac{\partial U_2}{\partial C_2^A} = \lambda_2 \quad (1)$$

$$L'_{C_2^B} = \frac{\partial U_2}{\partial C_2^B} - \lambda_3 = 0 \Rightarrow \frac{\partial U_2}{\partial C_2^B} = \lambda_3 \quad (2)$$

$$L'_{\lambda_1} = \bar{U}_1 - U_1(C_1^A, C_1^B) = 0 \quad (3)$$

$$L'_{\lambda_2} = q^A - C_1^A - C_2^A = 0 \quad (4)$$

$$L'_{\lambda_3} = q^B - C_1^B - C_2^B = 0 \quad (5)$$

بقسمة المعادلة (1) مع المعادلة (2) نحصل على:

$$\frac{\partial U_2 / \partial C_2^A}{\partial U_2 / \partial C_2^B} = \frac{\lambda_2}{\lambda_3}$$

وبالتالي فإذا كانت منفعة كل شخص قصوى فإن المعادلات الحدية للإحلال للسلع A، B تكون متساوية أي أن:

$$\frac{\partial U_1 / \partial C_1^A}{\partial U_1 / \partial C_1^B} = \frac{\partial U_2 / \partial C_2^A}{\partial U_2 / \partial C_2^B} = \frac{\lambda_2}{\lambda_3}$$

وبالتالي فإن شرط تحقق أمثلية **Pareto** في الاستهلاك يجب أن تحقق الشروط التالية فيجب أن يتساوى المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين A و B عند كل المستهلكين ونلاحظ أن شروط الأمثلية تتم بعيدا عن الأسعار. أي أن النقود تعتبر وسيط للتبادل فقط.

بالنسبة لقطاع الإنتاج فإن إشكالية كل منتج كما يلي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{MAX } \varphi_1(x_1^A, x_1^B) \\ \text{S/C } \varphi_2(x_2^A, x_2^B) = \bar{\varphi}_2 \\ x_1^A + x_2^B = q^A \\ x_1^B + x_2^B = q^B \end{array} \right.$$

مع العلم أن x_1^A هو الكمية المستعملة من المدخل A في المنتج 1

$\bar{\varphi}_1$ الكمية المنتجة من المنتج الأول

q^B الكمية المتاحة من المدخل B وهكذا نقوم بتشكيل لاغرانج

$$L_{(x_1^A, x_1^B, \lambda_1, \lambda_2, \lambda_3)} = \varphi_1(x_1^A, x_1^B) + \lambda_1[\bar{\varphi}_2 - \varphi_2(x_2^A, x_2^B)] + \lambda_2[q^A - x_1^A - x_2^A] + \lambda_3[q^B - x_1^B - x_2^B]$$

باستخراج المنتجات من الدرجة الأولى وبقسمة المعادلتين (1) و (2) نحصل على:

$$\frac{\partial \varphi_2 / \partial x_1^A}{\partial \varphi_1 / \partial x_1^B} = \frac{\lambda_2}{\lambda_3}$$

بالنسبة للمنتج الثاني فإن إشكاليته

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{MAX } \varphi_2(x_2^A, x_2^B) \\ \text{S/C } \varphi_1(x_1^A, x_1^B) = \bar{\varphi}_1 \\ x_1^A + x_2^A = q^A \\ x_2^B + x_2^B = q^B \end{array} \right.$$

نقوم بتشكيل لاغرانج

$$L_{(x_2^A, x_2^B, \lambda_1, \lambda_2, \lambda_3)} = \varphi_2(x_2^A, x_2^B) + \lambda_1[\bar{\varphi}_1 - \varphi_1(x_1^A, x_1^B)] + \lambda_2[q^A - x_1^A - x_2^A] + \lambda_3[q^B - x_1^B - x_2^B]$$

بعد استخراج المشتقات من الدرجة الثانية وبقسمة المعادلتين (1) على (2) نحصل على:

$$\frac{\partial \varphi_2 / \partial x_2^A}{\partial \varphi_2 / \partial x_2^B} = \frac{\lambda_2}{\lambda_3}$$

وبالتالي إذا كان الإنتاج أعظمي فإن المعدلات الحدية للإحلال التقني تكون متساوية TMST أي أن:

$$\frac{\partial \varphi_1 / \partial x_1^A}{\partial \varphi_1 / \partial x_1^B} = \frac{\partial \varphi_2 / \partial x_2^A}{\partial \varphi_2 / \partial x_2^B} = \frac{\lambda_2}{\lambda_3}$$

ومن ثم فإن شرط الأمثلية **Pareto** في الإنتاج يجب أن يحقق الشروط التالية:

يجب أن يتساوى المعدل الحدي للإحلال التقني بين المدخلات A و B للمنتجين 1 و 2 مع افتراض أنه لدينا منتجين فقط 1 و 2 وكل منتج يستعمل مدخلين فقط A و B وأن هذين المدخلين نادرين ندرة نسبية¹.

2.2.1 اختبار التعويض لـ هيكس وكالدور Hicks et kaldor:

يرى هيكس وكالدور أن تغير تخصيص الموارد يؤدي في معظم الحالات إلى الإضرار بأحد أو مجموعة من الأفراد وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالسياسات العمومية لهذا لا بد من إيجاد سياسة تعويض. ويمثل اختبار هيكس وكالدور في أنه في حالة ما إذا تغيرت وضعية تخصيص الموارد وأدى ذلك إلى أرباح للفرد A وخسارة في رفاهية الفرد B فإن A مجبر على دفع تعويض لـ B مقابل الخسارة التي لحقت به، و ثم فإن ذلك يحقق شروط أمثلية باريتو وأنه لا أحد يخسر من هذا التخصيص ومن جهة أخرى فإن هناك من تحسنت رفاهيتها ومن ثم تحسين الرفاهية الاجتماعية، وهي بذلك تشبه المشروع الذي يحقق إيرادات ويتحمل تكاليف، فإذا تم تسديد التكاليف بهذه الإيرادات فإن الفائض يعتبر كربح، مثلا إنجاز خط للسكة الحديدية فيتطلب ذلك عوامل إنتاج مثل رأس المال والعمل والأرض وكلها تكاليف يتم تعويضها ويحقق المشروع ربح يمثل تحسين في رفاهية المجتمع لكن هذا المشروع لا يأخذ بعين الاعتبار الضجيج الذي يثيره القطار بالنسبة للسكان المجاورين للسكة الحديدية فلا يتم تعويضهم وبالتالي إعادة توزيع للرفاهية بطريقة يتقبلها المجتمع رغم أنها لا تأخذ بعين الاعتبار انخفاض في رفاهية السكان المجاورين للسكة الحديدية².

والحقيقة أن إعادة التوزيع الناتجة عن التعويض تخضع لمبدأ القوة فإذا كان المتضررون لا يمثلون قوة فيتم إهمالهم، أما إذا كانوا يشكلون قوة ضغط فيجب على أي سياسة عمومية أن تأخذ تعويضهم بعين الاعتبار ومن ثم تقرر هل تقيم المشروع أم لا، وبالتالي فمسألة إعادة توزيع التعويضات تحكمها حسابات سياسية.

¹ Tchibozo. Guy, Microéconomie approfondie. Edit. Armand colin. Paris 1997 P48

² Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. P25

3.2.1 دالة الرفاهية الاجتماعية وتدخل الدولة:

تتدخل الدولة بهدف تحقيق شروط الأمثلية بالإضافة إلى المفاضلة بين الأمثليات وهذا لتكوين دالة الرفاهية الاجتماعية، لكن الإشكال المطروح أن دالة الرفاهية الاجتماعية لا تشتق مباشرة من تفضيلات المستهلكين والذين يمثلون المجتمع فبعض تفضيلات الأفراد تكون متناقضة. فإذا كان ترتيب المجتمع للتفضيلات يتأثر إيجابيا بكل تغيير في تفضيلات الأفراد وأن هناك استقلالية بين الاختيارات المتتابعة، أي أن الأفراد أحرار في الاختيار وأن دالة الرفاهية الاجتماعية تكون حسب إنجازات الأغلبية هنا يرى **K.J Arrow** في كتابه *Choix social et valeurs individuelles* سنة 1951 عدم ترك حرية الاختيار للأفراد عن طريق الانتخابات لاختيار دالة الرفاهية الاجتماعية، وذلك لأن اختياراتهم غير منطقية معتمد على تعميم متناقضة كوندورسي *Le paradoxe de Condorcet* (نسبة) إلى **François Caritat Marquis de Condorcet** (1743-1794) والذي رأى أن الاختيارات الفردية المتناسقة تؤدي على اختيار جماعي غير متناسق¹ فإذا كان لدينا مجتمع مكون من ثلاث أفراد A، B و C ولدينا ثلاث مشروعات x، y و z فيقوم المنتخبون بترتيب المشروعات كما يلي:

الأفراد			ترتيب
C	B	A	المشروعات
y	z	x	1
z	x	y	2
x	y	z	3

فإذا قارنا المشروعين x و y سيقوم الناخبون باختيار المشروع x بصوتين لوحد و ذلك لان الناخب A يختار المشروع X لأنه يمثل تفضيله الأول والناخب B يختار المشروع A لأنه يمثل تفضيله الثاني مقابل y الذي يأتي في الصف الثالث بينما الناخب C فيختار المشروع y لأنه يمثل تفضيله الأول. وإذا ما قارنا بين المشروعين y و z فإن الناخبون يختارون المشروع y بصوتين لوحد و بنفس الطريقة. فمن المنتظر إذا أن الناخبون يفضلون x على y و y على z و x على z بالتعدي. لكن في مثالنا هذا فإنهم يفضلون z على x بصوتين لوحد وهذا يعتبر تناقض وبالتالي فإن التفضيلات الفردية المنطقية

¹ Guerrien. B, Dictionnaire d'analyse économique. édit. La découverte. Paris 1996, P89

تؤدي إلى ترتيب جماعي غير منطقي ومن هنا يرى **Arrow** أن لا بد من تدخل الدولة بفرضها لدالة الرفاهية الاجتماعية وهو ما يذهب إليه كذلك ¹P. A Samuelson

وبالتالي نستنتج مما سبق أن المشاريع الفردية من إنتاج واستهلاك تسمح حرية السوق من خلالها بتحقيق تخصيص أمثل للموارد، لكن المشاريع الجماعية فإن تفضيلات الأفراد متناقضة، ومن ثم يفشل السوق في التخصيص الأمثل، وهو ما يتطلب تدخل الدولة وفيما يلي سنرى الحالات التي تتطلب تصحيح تخصيصات الموارد.

3.1. الحالات التي تتطلب تصحيح تخصيص الموارد:

إذا كانت قواعد السوق الحرة تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد، في هذه الحالة لا يجب أن تتدخل الدولة باعتبار أن ميكانيزمات السوق أدت إلى تخصيص الموارد بصفة كفاءة وفي بعض الحالات لا بد من إجراء بعض التصحيحات عن طريق السياسة المالية والنقدية أو باستعمال تقنيات أخرى. وقد اهتم **Musgrave** بتخصيص الموارد حيث اعتمد على التحليل الجزئي للدولة وحدد خمس أسباب تبرر تدخلها لتخصيص الموارد وهي:

- تحديد الأنظمة والحقوق التي تسمح بضمان منافسة تامة؛
- وجود تكاليف متناقضة أو غلة حجم متزايدة مما يعني أن السعار تكون اكبر من التكلفة المتوسطة؛
- وجود آثار خارجية مما يعني عدم الأخذ بعين الاعتبار التكاليف والفوائد التي يحدثها أحد الأفراد على فرد أو مجموعة من الأفراد الآخرين؛
- السلع العمومية المحضنة والتي تتميز بوجود استهلاك جماعي لهذه السلع وعدم إمكانية إقصاء فرد أو مجموعة من الأفراد منها؛
- السلع العمومية الغير كاملة وهي سلع منتجة بأشكال وكميات مناسبة لطلب المستهلكين ولكن قد ترى الدولة أنه من الأنسب فرض استهلاك أكبر لهذه السلع مثل الصحة والتعليم². وسوف نرى كل هذه الحالات بأكثر تفصيل في هذه النقطة.

1.3.1 حالة عدم وجود منافسة تامة:

في حالة عدم وجود حرية دخول وخروج من وإلى السوق نظرا لوجود حواجز تقنية أو قانونية أو اقتصادية يكون تخصيص الموارد غير أمثلي فتتدخل الدولة أساسا عن طريق قوانين وتنظيمات لضمان المنافسة وعدم تشكيل احتكار بين المؤسسات مضافا إليها سياسة مالية لتصحيح اختلالات

¹ Martina. D, la pensée économique. T2. Op. Cit. PP173-174

² Musgrave. R. A, les trois fonctions de l'état, dans Genereux. J. l'économie politique, Analyse économique des choix publics et de la vie politique, 1996, P 97

تخصيص الموارد, فمثلا سوق الهاتف النقال في الجزائر رغم وجود حواجز تنظيمية وتقنية ومالية أمام دخول منتجين جدد إلى السوق إلا أن التنظيمات المعمول بها تسمح بإيجاد منافسة بين المتعاملين وتمنع أي تفاهم بينهم على اقتسام السوق, وهو ما أدى إلى زيادة عدد المستعملين وانخفاض في الأسعار وهي حالة مشابهة لحالة المنافسة التامة, ومن ثم تخصيص أحسن للموارد وزيادة في الرفاهية الاجتماعية عكس ما كان الوضع عليه سابقا عندما كانت الجزائرية للاتصالات المتعامل الوحيد في السوق فهي حالة احتكار كانت الأسعار مرتفعة وعدد المستعملين قليل مما يعني انخفاض في الرفاهية الاجتماعية.

2.3.1 حالة وجود تكاليف متناقصة واحتكار لعوامل الإنتاج:

في هذه الحالة تكون فيها عوامل الإنتاج ملك لمنتج واحد فقط أو أن طرق الإنتاج لا يمكن أن يتحكم فيها أكثر من منتج واحد أو وجود تكاليف متناقصة تؤدي إلى نشوء احتكار, وبما أنه لا يمكن تحويل سلوك المحترق إلى سلوك منتج في وضعية المنافسة التامة فلا يمكن أن يبيع بأسعار مساوية للتكاليف الحدية كما هو الحال في وضعية المنافسة التامة أي تتحقق الأمثلية, لأن ذلك يؤدي إلى خسائر نتيجة للتكاليف المتناقصة ولمعالجة هذه الوضعية تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية بواسطة الضرائب والإعانات لضمان مستوى إنتاج أمثل فتقوم بمراقبة الأسعار لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد وإن كان هناك ربح مرتفع للمحترق تفرض عليه ضريبة وإن كان هناك خسارة فتمنحه إعانة للحفاظ على استمرارية النشاط.

3.3.1 حالة وجود آثار خارجية:

إن وجود الآثار الخارجية يعني أن يكون لسلوك فرد ما تأثير على سلوك الآخرين دون أن يتم أخذ هذا التأثير بعين الاعتبار في إطار قوى السوق, فمثلا التأثيرات الموجبة كأن يفتح محل تجاري فخم في احد الشوارع فيؤثر ذلك إيجابيا على المحلات المجاورة دون أن تؤخذ هذه الفائدة في حسابات المحل الفخم. ونفس الشيء في حالة شق طريق للسكة الحديدية في منطقة معينة فيؤدي ذلك إلى تأثير إيجابي عن طريق تنمية كبيرة لهذه المنطقة دون أن يكون لذلك أي تأثير على شركة السكة الحديدية باعتبار أن سعر النقل تحدده السوق, وهناك آثار سلبية حيث يؤثر سلوك الفرد سلبا على الآخرين أي عبارة عن تكلفة اجتماعية إضافية دون أن نأخذ بعين الاعتبار ضمن حسابات المنتج, ومثال ذلك مصنع يطلق أدخنة على حديقة تسلية مجاورة له, أي أن المصنع لا يأخذ في حساباته التلوث الهوائي الذي يطلقه على الحديقة ومن ثم الضرر الذي يحدثه لمستعملي هذه الحديقة, فهناك تكلفة اجتماعية مرتفعة لا يأخذها السوق بعين الاعتبار تتدخل الدولة بعدة طرق رأيناها سابقا لتصحيح هذا الوضع ومن ثم تصحيح التخصيص الأمثل للموارد.

4.3.1 حالة السلع العمومية المحضة:

يفشل السوق في التخصيص الأمثل للموارد في حالة السلع العمومية المحضة والتي نتناولها جميعا بكميات متساوية، والأشخاص الذين لا يدفعون مقابل لهذه الخدمات لا يمكن إقصائهم من الانتفاع بها ومن ثم فالسوق لا يمكنه تزويد المجتمع بهذه السلع و يعتبر ذلك من مهام الدولة، كما أن تفضيلات الأفراد لا يمكن معرفتها فليس من مصلحة أي فرد أن يعبر عن تفضيلاته ما دام يمكنه الانتفاع بهذه السلع دون مقابل ولا توجد إمكانية لمنعه من ذلك. مما يطرح فشل أمام الإدارة لمعرفة احتياجات المجتمع وهو ما يؤدي بها إلى اللجوء إلى أدوات أخرى لتحديد حقوق الملكية فمبادلات السوق هي في الحقيقة عبارة عن تبادل حقوق عن السلع والأموال، وطالما لم يدفع المستهلك مقابل سلعة أو خدمة ما فهو ممنوع من الانتفاع بها عادة هذا المقابل يغطي تكلفة تلك السلعة أو الخدمة لكن التكلفة الإجمالية للخدمات العامة كبيرة ومساهمة الفرد فيها ضعيفة جدا بحيث لا يشعر بأثرها، لا يشعر الفرد بمساهمته في تكلفة حملات التلقيح الصحي أو النظام القضائي أو الأمن الداخلي... الخ، كما أن المنافع ليست مرتبطة بالمساهمات أي أن كل فرد يستفيد بنسبة معينة لا يشترط أي تكافؤ بالضرورة مساهمته في هذه السلعة العامة، مثلا الإنارة العمومية تعتبر خدمة عمومية لكن المستفيد منها سكان الشوارع الرئيسية أكثر من باقي سكان المدينة رغم أن مساهمتهم في تكاليفها قد تكون أقل. إذا فتفضيلات المستهلك لا يمكن معرفتها ما دام بإمكانه الاستفادة منحها دون مقابل فهو يخفي تفضيلاته وبالتالي لا يدفع تلقائيا مساهمته في تكاليفها ولهذا تقوم الإدارة بفرضها إجباريا، لكن الدولة لا تعرف تفضيلات المستهلك من السلع العامة والسوق يفشل في إيجاد ترتيب لدرجة الإشباع التي يحصل عليها الفرد، وهو ما يجعل الإدارة غير قادرة على تحديد حصة الفرد من الاقتطاعات اللازمة. ولحل هذا الإشكال يرى **Musgrave** أنه إذا كان المجتمع غير ديمقراطي فإن مساهمات الأفراد تتحدد بطريقة دكتاتورية لا يكون للفرد فيها أي دور، لكن في مجتمع ديمقراطي يتم تحديد التفضيلات سياسيا ويكون للفرد دور فيها عن طريق اختيار البرنامج السياسي ومن ثم المشروع الذي يعظم إشباعهم.

كما يرى **Musgrave** أن الفرد غير قادر على تحديد درجة الإشباع من الحاجات العامة بصفة دقيقة عكس الحاجات الخاصة، و لا يستطيع الفرد تقييم درجة الإشباع من الحاجات العامة بصفة دقيقة عكس الحاجات الخاصة، فمثلا يمكن للفرد تقييم درجة الإشباع من تركيبه لثقل في باب منزله (الأمن) ولكنه لا يقيم فعلا الفائدة التي يقدمها له الجيش من الحماية من العدوان الخارجي¹.

ويستطيع الفرد تقييم درجة الإشباع من تهيئة حديقته الخاصة أكثر من الإشباع الذي تعطيه له تهيئة الحديقة العامة لكن ذلك لا ينفي أي تدخل الحاجات العامة ضمن هيكل تفضيلات المستهلك، وفي

¹ Musgrave. M.A, les trois fonctions de l'Etat. Op. Cit. PP 99-101

تقديري فإن سهولة تحديد درجة إشباع الحاجات الخاصة وصعوبة تحديد درجة إشباع الحاجات العامة، كون الأولى تخص الفرد لوحده وذلك يتوافق مع طابع الأنانية للإنسان بينما الثانية فهي حاجات عامة أي أنه يشترك فيها مع باقي الأفراد وبما أن مبدأ الإقصاء غير موجود فذلك لا يتوافق مع مبدأ الأنانية والذي يعتبر فطرة في الإنسان.

كما أن الإنسان يعيش في وسط اجتماعي وتفضيلاته لا تتم بصورة فردية كأنه يعيش في جزيرة معزولة مثل حي بن يقضان عند العرب أو Robinson Crusoe عند الغرب ومن ثم فإن تفضيلات المستهلك لا يحكمها فقط مبدأ الأنانية لأن هناك دوافع أخرى كالإيثار، كما أن الفرد الذي يقطن مسكنا فخما في وسط حي قصديري لا يكون له نفس الإشباع من الفرد الذي يملك نفس المسكن في حي راقى فالوسط الاجتماعي مهم بالنسبة له، ومن ثم فإنه يوافق على النفقات الموجهة للتعليم والصحة ليس لأنه يستفيد منها فقط بل أيضا من أجل أن يعيش الفرد في وسط مثقف سليم صحيا.

إن الكمية المستهلكة من السلعة العمومية لا تخضع للتقسيم لعدم تنافس الأفراد عليها والطلب الكلي للسوق لا نحصل عليه عن طريق جمع الكميات المطلوبة من الأفراد، وفي بعض الأحيان الطلب الكلي مساويا للطلب الفردي مثل الأمن، ونظرا لعدم وجود منافسة بين المستهلكين للحصول على السلعة فإن إنتاج وحدة إضافية من السلعة العمومية لا يؤثر على المنفعة الحدية لكل فرد ولكن تؤثر على المنفعة الحدية لكل الأفراد أي المجتمع، وإذا افترضنا أن الكمية المستهلكة أكبر من الكمية المنتجة فإن الأفراد يقيمون المنفعة الحدية أكبر من التكلفة اللازمة لإنتاج السلعة وهذا لأن الطلب أكبر من العرض والعكس إذا ما كانت الكمية المقروضة أكبر من الكمية المطلوبة إذا شرط التوازن في حالة السلع

العمومية أن مجموع المنافع الحدية مساوية إلى التكلفة الحدية أي أن: $\sum_{i=1}^N Um_i = Cm$ حيث i يمثل

عدد الأفراد وهو عكس السلعة الخاصة والتي تمثل شرط التوازن والتخصيص الأمثل للموارد أي:

$$Um_1 = Um_2 = \dots \dots \dots Um_N = Cm = P$$

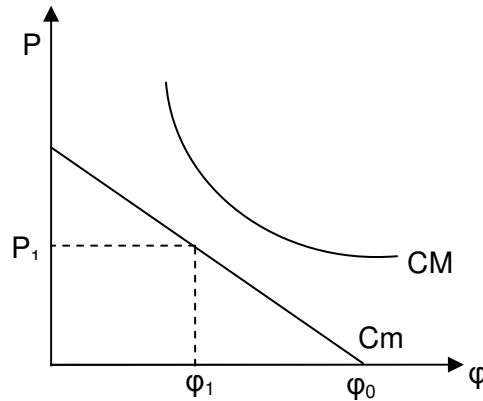
نلاحظ أنه في حالة السلع العمومية فإن السعر غير محدد بواسطة المنفعة الحدية نظرا لكون منافعهم الحدية غير متساوية بالضرورة عند التوازن أي أن: $Um_1 \neq Um_2$ وإذا ما تم تقسيم التكلفة الحدية بالتساوي بين الأفراد فإن ذلك لا يؤدي إلى تعظيم رفايتهم فمثلا سلعة عمومية محضة مثل الأمن و التي لا يوجد خيار للفرد في استهلاكها فإنه من الصعب مساواة المنفعة الحدية مع السعر المدفوع، حيث يطرح ذلك مشكل العدالة في التوزيع، و لحل هذه الإشكالية لا بد من معرفة المنفعة الحدية لكل فرد من استهلاكه للسلعة العمومية، لكن عدم إمكانية الإقصاء ومصلحة كل فرد أن يسلك سلوك الفارس الحر free rider يخفي بذلك تفضيلاته ومن ثم منفعته الحدية حتى لا يساهم في تمويل هذه الخدمات

أو على الأقل يدفع أدنى سعر. ومن ثم تتدخل الدولة لتصحيح هذا الوضع وضمان تقديم السلع العمومية حيث يعود قرار تقديم الخدمة وتحديد السعر والأفراد الملزمين بتمويل هذه الخدمة بواسطة الضرائب وحسب قدراتهم التمويلية إلى الطبقة السياسية.

إن بعض السلع العمومية لا تعرض إلا مرة واحدة ومن ثم لا يمكن تكييف العرض مع الطلب وعادة ما تكون التكلفة إنشاء المرفق العام أو الهيكل العمومي ليصبح قابلاً لتقديم خدمة ضخمة مثل بناء سد أو طريق سريع، ولكن إذا ما شرع في العمل فيمكن تلبية أي طلب إضافي بتكلفة حدية مقاربة للصفر كما أن ارتفاع عدد المستعملين يجعل تكلفة الوحدة الواحدة في انخفاض دائماً مما يعني تحقيق غلة حجم متزايدة *Un rendement croissant* أو اقتصاديات الحجم *les économies d'échelle* وهو ما نجده عادة عندما يتعذر تماماً تجزئة الخدمة العمومية مثل المنارة البحرية كما أن عدم تجزئة العرض يخلق مشكل التخصيص الأمثل للموارد بواسطة سياسة تسعير ملائمة وتحقيق المردودية الاقتصادية، ولهذا عادة ما تتدخل الدولة أما بمنح إعانات للمؤسسات المنتجة أو التكفل بعرض هذه الخدمات.

وإذا أخذنا مثال على إنشاء الطريق السريع فما دامت السيارات المستعملة له أقل من القدرة القصوى للطريق السريع فإن التكلفة الحدية للاستعمال تكون ضئيلة جداً أو مقاربة للصفر، وإذا ما افترضنا أن قدرة الاستيعاب غير محدودة فإن التكلفة الحدية في المدى القصير تعتبر معدومة والشكل التالي يوضح ذلك¹.

الشكل رقم 21 : تسعير السلعة العمومية (طريق سريع)



نلاحظ من الشكل أن منحنى التكلفة الحدية C_m والتكلفة المتوسطة CM متناقصين لكن منحنى التكلفة الحدية يقطع محور السينات إذا ما كانت الكمية φ_0 أو عند وصول عدد السيارات إلى N فإن $C_m = 0$

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. PP50-55

بينما منحني التكلفة المتوسطة CM فإنه يبدأ بالتنازل سريعا ثم ينقص قبل الانحدار كلما ارتفع عدد السيارات المارة. ولتحديد السعر الواجب دفعه من طرف كل سيارة فعند حساب السعر مساوي إلى التكلفة الحدية فإن الطريق السريع يكون مجاني وهو ما يعني أنه يتم تلبية كل الطلب وإذا ما طبق سعر معين P_1 فإن ذلك سيخفض الكمية إلى Q_1 هذا السعر تحدده الدولة بناء على الاستعداد الحدي للسداد من طرف المستعملين والذي يقاس عادة بالدخل والكمية المستهلكة.

5.3.1 السلع العمومية الغير كاملة والسلع المحمية:

وهي سلع تخضع لمبدأ الإقصاء ويمكن أن تشبع بواسطة السوق في حدود الطلب الفعال وتصبح السلع عمومية إذا كان هناك مصلحة عامة وتمول بواسطة ميزانية الدولة مثل وجبات المطاعم المدرسية والجامعية والسكن الاجتماعي وهناك بعض السلع تعتبر غير مرغوب فيها ويكون عدم تشجيع استهلاكها بواسطة الضرائب المرتفعة مثل التبغ وهناك بعض السلع تقع بين النوعين أي بين السلع العمومية غير الكاملة والسلع المحمية مثل العلاج المجاني للفئات الفقيرة. فمبدأ الإقصاء هنا موجود إذ تقتصر مجانية العلاج على الفئات الفقيرة فقط، كما أن كل المجتمع يستفيد من علاج هذه الفئة حتى لا تنفسي الأمراض والأوبئة فهي تأخذ صفة السلع المحمية وكذلك السلع العمومية الاجتماعية¹.

إن في حالة ما إذا كانت السوق حرة فإن عمل اليد الخفية يؤدي على التخصيص الأمثل للموارد، وهنا لا بد أن تأخذ الدولة دور المراقب و لا تتدخل للتأثير على قوى السوق في توفيرها لهذه السلع، وبالتالي يمكن القول أن السوق لا بد أن يلعب دور أساسي في تخصص الموارد مع تكلمة تتقدم بها الدولة في حالة فشل السوق.

¹ Musgrav. R. A, les trois fonctions de l'Etat. Op. Cit. P102

2- وظيفة التوزيع

كانت وظيفة التوزيع هي الوظيفة الاقتصادية الوحيدة المسموح بها للحكومة في العهد الكلاسيكي حيث كان الاعتقاد السائد أنه ليس للمالية العامة أي دور اقتصادي أو اجتماعي لكن في القرن العشرين وبظهور النظرية الكينزية تبين أن المالية العامة تلعب دور هام سواء من حيث تلبية الحاجات العامة أو تصحيح توزيع الدخل بالإضافة إلى أدوار اقتصادية أو اجتماعية أخرى.

1.2. التوزيع والتوزيع الأمثل:

1.1.2 تعريف التوزيع وإعادة التوزيع:

إن توزيع الدخل والثروات في اقتصاد السوق يخضع لمجموعة من العوامل مثل قوانين المواريث، التوزيع الطبيعي للقدرات الفكرية والبدنية هيكل السوق... الخ، ويبقى الحكم على عدالة التوزيع يخضع لأحكام ذاتية مختلفة.

ويرى **Stiglitz** أن التوزيع يمثل أحد أهم وظائف الدولة لكنه يمثل مشكل أساسي لأنه عادة ما يكون تحويل الأموال من شخص لآخر عن طريق الإكراه، وأن التحويلات الإرادية من صدقة وهبة يتم في نطاق ضيق وبحجم محدود، لهذا تتدخل الدولة لتلعب دور أساسي في هذه العملية، و التي تتم بطرق مختلفة مثل وضع حواجز على تجارة بعض السلع لإبقاء الأسعار مرتفعة أو تقديم إعانات عن طريق ضمان القروض... الخ، وأن كل قرار عمومي له آثار على وظيفة التوزيع مثل فرض الضريبة أو صرف النفقة¹.

ونعني بإعادة التوزيع إصباغ درجة أكبر من العدالة على توزيع الدخل بين مختلف الطبقات والأفراد ويرى **Luc Weber**: " أن السوق تحتوي على نفاث في مجال توزيع الدخل والثروة مما يستدعي رد فعل تصحيحي للمنظمات الخاصة وهو ما يبرر التدخل العمومي².

ويرى **Musgrav** ان هناك قيم يتفق عليها الجميع، كان يتم التكفل بالعلاج المجاني للفقراء وكبار السن والأطفال من طرف الدولة، فتتدخل لتوزيع الدخل بشرط أن لا يؤثر ذلك على سير ونجاعة الاقتصاد، و تعتبر الضرائب كاقطاع إجباري دون مقابل آلية لإعادة توزيع الدخل بالإضافة إلى طرق أخرى مثل دعم بعض المواد الاستهلاكية الأساسية³.

¹ Stiglitz. J et al, the economic role of the state, edit. Arnold heeptje, 1989

² Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. P86

³ Musgrave. R. A, les trois fonctions de l'Etat. Op. Cit P108

كما أن وظيفة التوزيع لا تقتصر على توزيع الدخل بين الأفراد بينما هناك أبعاد أخرى تتمثل في العدالة في التوزيع بين الأجيال والناجحة عن التنمية أو التأمين الاجتماعي أو التوفير للتقاعد.

2.1.2 العلاقة بين تخصيص الموارد والتوزيع العادل:

لقد تم تعريف التخصيص الأمثل للموارد على أنه الحالة التي تؤدي فيها الزيادة في رفاهية أحد الأفراد إلى التخفيض من رفاهية فرد آخر أو باقي الأفراد، ولكن هناك عدد من الحلول التي تمثل أمثلية باريتو كل واحدة تمثل توزيع مختلف للرفاهية في المجتمع فالاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج أي أمثلية الإنتاج والتوزيع الأمثل للسلع والخدمات بما يوافق تفضيلات الأفراد وأمثلية الاستهلاك تعتبر شرط ضروري لكن غير كافي للأمثلية الاجتماعية. أي أن هناك حلول مقبولة من جانب التخصيص الأمثل للموارد لكنها مرفوضة من جانب التوزيع العادل للدخل والثروة.

ويرى **Weber L.** أن كل قرار سياسي يحمل في طياته اثر لتوزيع الدخل والثروة وذلك لأن كل إجراء يهدف لتخصيص الموارد له اثر توزيعي يمس مجموعة من الأفراد بالمنفعة أو الضرر، لكن عموماً فله فائدة في المجتمع أي أن التخصيص الأمثل للموارد ليس حيادي من وجهة نظر التوزيع ما عدا في حالة وجود تعويض كلي للفرد الخاسر¹، كما أن جزء كبير من برامج الاتفاق العمومي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل مثل المساعدات المقدمة للفلاحين والصحة... الخ

وعكس وظيفة تخصيص الموارد التي تقوم بتحويل إشباع الحاجات الخاصة إلى إشباع الحاجات العامة فإن وظيفة إعادة التوزيع تقوم بتحويل المنافع من شخص لآخر لهذا لا بد من تحديد لطرق التوزيع الموجودة ومن ثم تحديد مصادر عدم تساوي الدخل والثروات، وبالتالي تحديد الإجراءات اللازمة لعملية التوزيع المرغوبة.

3.1.2 إعادة التوزيع ورفاهية المجتمع:

في تقديري تعتبر إعادة توزيع الدخل زيادة في رفاهية المجتمع، فإذا سلمنا أن رفاهية المجتمع هي عبارة مجموع منافع الأفراد، من ثم يمكن أن نقول أن دالة رفاهية المجتمع W هي عبارة عن

$$W = \sum_{i=1}^N U_i$$

و B فإن دالة المنفعة لكل واحد على التوالي كما يلي U_A و U_B ، وإذا كان A غني أي يملك من الأموال ما يفوق حاجته بكثير فإن منفعة الدينار الأخير بالنسبة إليه تكون ضئيلة (مع افتراض عدم ثبات المنفعة الحدية للنقود)، فلما تقتطع الدولة كمية من الأموال فستتخفف منفعته ولكن بنسبة قليلة

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. OP. CIT. P88

وتضاف إليها الخدمات المقدمة له من طرف الدولة مجانا ومن ثم فإن دالة المنفعة الكلية للفرد U_A يمكن كتابتها كما يلي: $U_A = U_Y - U_T + U_P$ حيث تمثل U_Y المنفعة المحصلة من الدخل الخام المحصل عليه و U_T هي المنفعة التي يضحى بها الفرد على شكل اقتطاعات ضريبية بينما U_P هي عبارة عن المنفعة المحصلة من تلقي الخدمات العامة المجانية، وكلما كان γ كبير فإن U_T سوف تنخفض وترتفع

$$\text{كلما زاد معدل الاقتطاع أي أن } \frac{\partial U_A}{\partial \gamma} > 0 \text{ و } \frac{\partial U_A}{\partial t} < 0$$

بينما الفرد B والذي يعتبر فقير لا يملك فائض مالي يفوق حاجته ففي هذه الحالة فإن دالة منفعة الكلية U_B تكتب كما يلي : $U_B = U_Y + U_P + U_T$ حيث تمثل U_T المنفعة المحصل عليها من التحويلات التي تقدمها له الدولة سواء عينية كالسكن الاجتماعي أو نقدية، ونظرا لكون دخل الفرد B ضعيف فإن المنفعة المحصل عليها من U_P و U_T تكون عظيمة بالنسبة له، ومن ثم فإن المنفعة التي تضاف للفرد B أكبر من المنفعة التي يضحى بها A، و النتيجة تكون زيادة في رفاهية المجتمع. لكن تبقى دالة المنفعة للمجتمع ناقصة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار أن الاقتطاع المفروض على A ممكن أن يتحول إلى استثمار ومن ثم إلى زيادة في رفاهية المجتمع إذن يمكن كتابة هذه الدالة كما يلي: $W = U_A + U_B - U_S$ حيث يمثل U_S الرفاهية التي سيجنيها أفراد المجتمع A و B لو أنهم استثمروا تلك القطاعات الضريبية أي أن U_S تمثل المنفعة البديلة للمجتمع.

4.1.2 التوزيع الأمثل:

يقول **Musgrave** أنه من السهل استنتاج أن التوزيع ضروري وأن التصحيحات تكون في إطار الميزانية المخصصة لمصلحة التوزيع، ولكن الصعوبة تتمثل في معرفة ما هو التوزيع الأمثل فقرار التوزيع لا يمكن أن يترك للسوق والمبادلات السوقية ولكن يجب أن يخضع لقرارات سياسية. والفكر الديمقراطي مبني على القيم التي يحملها كل فرد من أفراد المجتمع والتي تصب عادة في مبدأ العدالة سواء الاقتصادية أو السياسية، لكن العدالة الاقتصادية لا تحمل تصورا واحدا، فبعضهم يرى العدالة الاقتصادية في المساواة في الرفاهية لجميع الأفراد، أي أن هناك معايير للحصول على التوزيع الأمثل. فإذا اعتمدنا على معيار الرفاهية تكون المساواة في الرفاهية لجميع الأفراد، أي أن يتمتعوا بنفس الطريقة بدخلهم وبما أن الأفراد ليس لديهم نفس السلوك فإننا نتقبل التوزيع غير المتساوي وهو ما يخالف ما تم ذكره سابقا، أما إذا اعتمدنا على معيار تساوي الحظوظ ونقصد به تساوي الحظوظ في التعليم والعمل والاستثمار مع محاولة التخفيف في التفاوت بين الدخل عن طريق الضرائب¹.

¹ Musgrave.. A, les trois fonctions de l'Etat. Op. Cit. P109

والعدالة في التوزيع قد تكون عمودية وذلك عن طريق فرض ضرائب ومنح معونات لتصحيح الاختلالات بين الدخل، أما العدالة الأفقية فتكون عن طريق معاملة جميع الأفراد من طبقة واحدة بنفس المعاملة وبالتالي فإن تحديد الحالة المثلى للتوزيع يكون على أساس الدخل المحصلة بعد نزع الضرائب وزيادة التحويلات. ورأينا سابقا أنه لا يوجد حل أمثل لتلبية الحاجات العامة وحتى لو كانت التفضيلات معروفة ولكن يمكن الاختيار بين عدة بدائل عن طريق وظيفة التوزيع.

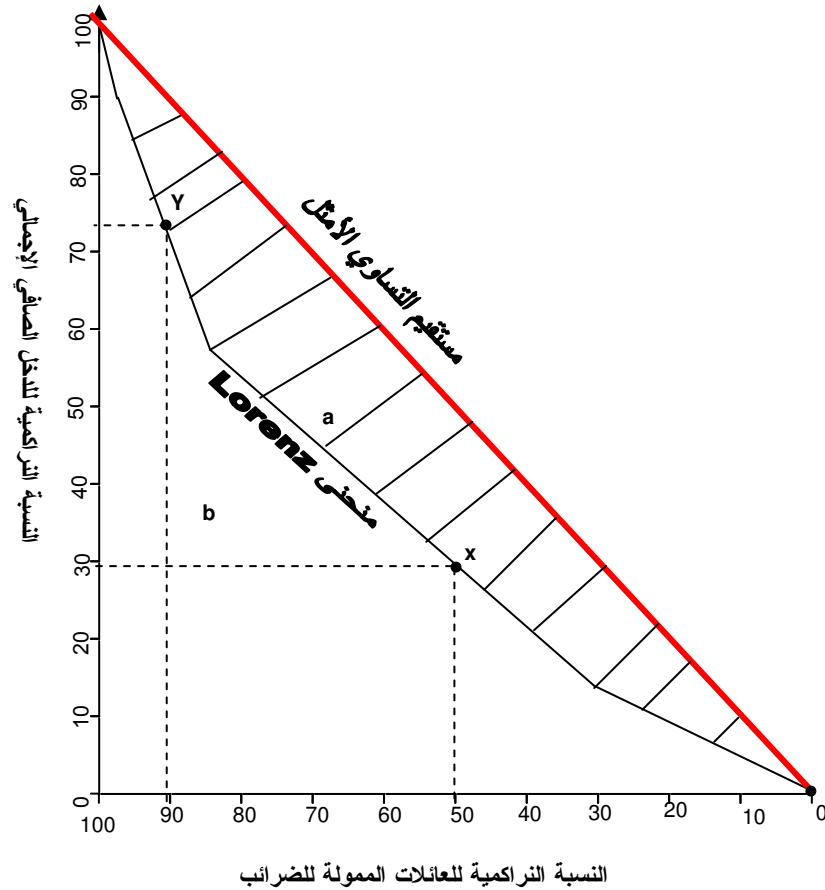
2.2. تحديد وقياس عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة:

1.2.2 تحديد عدم تساوي الدخل:

لتحديد وقياس الدخل نستعمل عادة الطرق الإحصائية لحصر الدخل في أقسام محددة بواسطة جداول أو بيانات وكل قسم أو شريحة يقابله عدد من الأفراد أو العائلات ويتم ترتيبهم أما تنازليا من أعلى إلى أدنى أو تصاعديا من أدنى إلى أعلى دخل. ونستعمل لذلك منحنى **Lorenz** يربط كل شريحة الدخل على محور العينات والنسبة التراكمية للأفراد على محور السينات ويوضح الشكل

التالي منحنى **Lorenz**¹

الشكل رقم 22 : منحنى Lorenz



¹ Weber, L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. PP89

نلاحظ وبالتقريب أن 50 % بالمائة من العائلات تستحوذ على 30% من الدخل الصافي الإجمالي عند النقطة x بينما عند النقطة y فنلاحظ أن 10% من العائلات تستحوذ على 25 % من الدخل ومنحنى Lorenz يبين التوزيع الغير متساوي للدخل بينما لو كان كل 10 % من العائلات تستحوذ على 10 % من الدخل لحصلنا على خط مستقيم يسمى خط التساوي الأمثل *la ligne de parfaite égalité*.

2.2.2 قياس عدم تساوي توزيع الدخل:

إن قياس عدم تساوي توزيع الدخل أو درجة تركزها يتم بعدة طرق منها ما هو إحصائي نستعمل التقنيات الإحصائية من المتوسط والتباين والانحراف المعياري وأشهر طريقة تتمثل في معامل جيني **le coefficient de Gini** وبالاعتماد على المثال السابق يمكن حسابه كما يلي:

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة } a}{\text{المساحة } a + b} \text{ Coefficient de Gini} = \frac{\text{المساحة } a}{\text{المساحة } a + b}$$

وقيمته تتراوح بين صفر في حالة التوزيع المتساوي الأمثل أي كل الأفراد يستفيدون بالتساوي من الدخل و 1 أي ان كل الدخل يوجه لفرد واحد فقط.

ومعامل **Gini** لا يسمح فقط بقياس عدم تساوي التوزيعات، ولكن أيضا الأثر التوزيعي لأي سياسة عمومية مثل تغيير النظام الجبائي، أو المقارنة بين طرق التوزيع في بلدان مختلفة. ولكن في بعض الأحيان لا يفرق بين إذا ما أدت سياسة ما إلى تخفيض التركيز للدخل بالنسبة للطبقات المعنية لصالح الطبقات المتوسطة وتم تعويض ذلك بواسطة تدهور مستوى الطبقات الفقيرة لصالح الطبقات الغنية في هذه الحالة لا يسمح معامل **Gini** بمقارنة حالات التوزيع لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار هياكل التوزيع.

كما أن معامل **Gini** لا يسمح بتحديد مستوى الدخل وهو أمر مهم لدراسة تطور التوزيع عبر الزمن داخل البلد ولمقارنة التوزيع بين البلدان فدرجة عدم تساوي التوزيع قد تكون نفسها لبلدين أحدهما دخل أفراد مرتفع بينما الثاني يكون منخفض.

3.2 أسباب عدم تساوي توزيع الدخل:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى عدم تساوي الدخل نوجزها فيما يلي¹:

1.3.2 التمييز بين السلع الاقتصادية والحق القانوني:

قبل أن تبحث عن أسباب عدم مساواة توزيع الدخل لا بد من تحديد المجال الذي تنشأ فيه. فنشأة عدم مساواة توزيع الدخل مرتبطة أصلا بعدم مساواة في التوزيع محمي بواسطة نظام قانوني للحقوق

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. PP93

عكس توزيع الحقوق السياسية والفردية و التي هي موزعة توزيعا عادلا لأفراد الأمة، فكل فرد يتمتع بمجموعة من الحقوق تختلف عن حقوق ملكية السلع الاقتصادية وهي:

- حقوق سياسية مثل الاحترام والتعبير والاعتقاد...الخ؛
 - حقوق سياسية لممارسة الانتخابات... الخ؛
 - حقوق اجتماعية: التعليم الأساسي والصحة والسكن والعمل...الخ.
- مقابل مجموعة من الواجبات التي يقدمها ومنها تأدية الخدمة الوطنية للرجال ودفع الضرائب... الخ،
- كما أن هذه الحقوق لا تعتبر محل تبادل عكس الحقوق الاقتصادية وهذه الحقوق لها حدود، فحرية الكلام والتعبير لا تعني بالضرورة السب والقذف والتهديد مثلا.

2.3.2 عدم المساواة في الفرص و التمييز:

يمكن حصر أسباب عدم المساواة في نوعين من الأسباب وهي:

- عدم تساوي الفرص: وذلك لعدم تساوي ملكية وسائل الإنتاج وهذا راجع إلى الأصل العائلي ويكون ذلك بواسطة الإرث الذي يتلقاه الأبناء سواء بيولوجي (نكاح، صحة) أو اجتماعي واقتصادي؛
- التمييز *la discrimination* : ويمارس على المستوى السياسي والاقتصادي أو الجهة أو العمر...الخ، كما أن امتلاك وسائل إنتاج أكبر تجعل دخل الفرد كبيرا. حتى ولو كان العمل المبذول قليل مثل امتلاك عقار للكراء فيعتبر مصدر دخل دون بذل أي جهد. وإذا كانت الأسباب العائلية لاختلاف توزيع الدخل مقبولة، فإن أسباب التمييز تعتبر مرفوضة ويجب محاربتها بشتى الطرق.

3.3.2 عدم تساوي الدخول:

- حتى وإن كان للأفراد نفس مصادر الإنتاج إلا أن دخولهم لا تكون بالضرورة نفسها وهذا راجع إلى:
- استثمار رأس المال البشري *L'investissement en capital humain* أي أنه لا بد على الفرد أن يطور قدراته التعليمية والمهنية وذلك حتى يرتفع دخله مثله مثل رأس المال المادي.
 - العمل الغير أمثل للسوق: فالنظرية النيوكلاسيكية ترى أن عوائد عوامل الإنتاج تكون حسب تكلفتها الحدية ولهذا فمن المفروض أن تكون متساوية، لكن الواقع يؤكد أن عوائد عوامل الإنتاج مختلفة وهذا راجع إلى أن عمل السوق ليس أمثلي.

4.2. معايير وسائل وحدود سياسة إعادة التوزيع:

1.4.2 معايير سياسة إعادة التوزيع:

نعتمد على أربعة معايير لإعادة التوزيع وهي:

- معيار التزود بعوامل الإنتاج Le critère de la dotation en facteurs de production وإن كان الموضوع فلسفي تناوله الكتاب منذ القرن 17 أمثال **Hobbs** و **Locke** وكذلك المدارس الاقتصادية، فالكلاسيك والنيوكلاسيك يرون أن لكل عامل إنتاج عائد يساوي إلى الإنتاجية الحدية والعائد يوافق قيمة عامل الإنتاج في السوق. لذلك فهم يرون أن ربح المحكر والأجور التي تفوق الإنتاجية الحدية هي عوائد غير شرعية. بينما النظرية الماركسية ترى أن العمل يعتبر عامل إنتاج له عائد شرعي أكثر من رأس المال فهم يمجدون العمل.

- معيار المنفعي Le critère Utilitariste: حيث يعتمد هذا المعيار على أن المنفعة الكلية للمجتمع هي مجموع منافع الأفراد وبما أن المنفعة الحدية للدخل تختلف من شخص لآخر، فلنعظيم المنفعة الكلية للمجتمع لا بد من توزيع دخول أكبر للأفراد يملكون منفعة حدية أكبر من ثم فإن التوزيع يكون غير متساوي. لكن في الواقع من غير الممكن معرفة وقياس دوال المنفعة لكل فرد بالإضافة إلى عدم وجود وحدة قياس للمنفعة متعارف عليها فإن المنفعة تبقى شخصية لا يمكن قياسها.

- معيار المساواة Le Critère égalitariste: ويعتبر هذا المعيار مساواة في رفاهية كل فرد ومن ثم مساواة المنفعة الكلية لكل فرد، حيث ينص على أن لكل فرد دخل أدنى مضمون لسد حاجاته الأساسية ولكن بعد ذلك يتم توزيع الدخل حسب الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج إذن فهي خليط بين المساواة والاختلاف.

- إعادة التوزيع الإرادي للدخل: وهذا معناه أن دوال المنفعة مترابطة بمعنى أن منفعة فرد A غني مرتبطة بمنفعته الفرد B الفقير، فإذا ما انخفض دخله إلى حد أدنى مما لا يكفي لسد حاجاته الأساسية فسيسعى إلى الجريمة التي تضر بالفرد A لذلك فسيحاول A مساعدة B , وهو عبارة عن إعادة توزيع للدخل و لا يخالف ذلك أمثلية **pareto** باعتبار أن المنفعة تزداد للفردين.

2.4.2 وسائل سياسة إعادة التوزيع:

رأينا سابقا أن السوق لا يؤدي إلى توزيع عادل للدخل لهذا تتدخل الدولة بإتباع سياسة إعادة توزيع للدخل والثروة. والتوزيع العادل مفهوم غامض يتطلب تحديده بواسطة إجماع سياسي معتمد على قيم أخلاقية. وللقيام بذلك تستعمل الدولة عدة وسائل وهل تعالج الاختلافات في الفرص أم الاختلاف في العوائد؟

إن معظم السياسات تتدخل لتعالج الاختلاف في الدخل أما اختلاف الفرص فهو متروك للدستور والقوانين لأنه متعلق بالحقوق السياسية للفرد ونشاط الدولة رغم أنه يكون عام ، إلا أنه يهدف إلى تغيير أوضاع بعض الفئات مثل المتقاعدين والبطالين والمرضى... الخ، فالدولة تتبع سياستين الأولى عامة وإجراءات انتقائية تتطلب جهاز إداري فعال لمنه مكلف لتحديد الأشخاص المستهدفين¹.

وأهم الوسائل المستعملة هي:

- الجباية **La Fiscalité** :

تعتبر الجباية من أهم الوسائل المستعملة في إعادة التوزيع وتعظم أهميتها إذا كانت نسبية إلى الدخل أي ترتفع بارتفاع الدخل وكذلك الضريبة بالنسبة للثروة و التركات. والضريبة اقتطاع نقدي إجباري يدفعه المكلف حسب قدرته التمويلية ودون مقابل مباشر.

و لا بد أن يتوفر في الضريبة مبدأ هام هو العدالة أي العدالة في فرض الضريبة كأن تفرض على جميع الأفراد ولا يعفى منها أحد ما عدا ما يسمح به القانون لأسباب اقتصادية (تشجيع بعض القطاعات مثل تربية السمك) أو اجتماعية (مثل المعاقين)، كما أنها تراعي عادة ظروف المكلف التمويلية والاجتماعية ولهذا تعتبر وسيلة لانتزاع جزء من أموال الأفراد بالقوة الشرعية ليحول إلى مجموعة أخرى من الأفراد في شكل نفقات عمومية.

- النفقات العمومية **Les dépenses Publiques** :

يمكن للدولة أن تقوم بإعادة توزيع للدخل وذلك عن طريق تقديم خدمات أو تقديم منح يستفيد منها أصحاب الدخل الضعيف وتتمثل الخدمات العينية مثلا في الصحة المجانية والتعليم، السكن الاجتماعي... الخ. أما التحويلات فتمنح لمجموعات محددة تتوفر فيها شروط معينة مثل منح الطلبة، منح التمدرس للأطفال... الخ .

- تحديد الأسعار **L'intervention sur les mécanismes des prix** :

يمكن للدولة أن تتدخل في السوق لتغيير الأسعار حيث يحمل هذا التدخل أثر توزيعي. فمثلا في سوق العمل تتدخل الدولة لتحديد الأجر الأدنى؛

- تحديد أسعار الإيجار لأنه يأخذ حيز هام من نفقات الأفراد؛

- تحديد أسعار المواد الزراعية و حمايتها من التغيرات الموسمية وهذا في صالح المنتجين والمستهلكين معا.

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. P107

3.4.2 حدود سياسات إعادة التوزيع:

إن سياسات إعادة التوزيع تطرح إشكاليين أمام الدولة وهما:

- الاختلاف بين ما هو مخطط له وما هو حاصل في الواقع:

عندما تفرض الضرائب فإن الممولين يحولونها إلى غيرهم أي أنهم ليسوا هم من يتحمل عبئها، لهذا فعادة ما تفقد الضريبة فعاليتها في التوزيع لأن الطبقة المستهدفة تستطيع تحويل عبئها إلى آخرين، و لا تستطيع الدولة التحكم في هذا التحويل ولا تحديد من يتحملها فعلا، و لا أتكلم هنا عن الضرائب غير المباشرة فقط بل المباشرة أيضا.

والشيء الذي قيل عن الضريبة تعاني منه النفقات العمومية فالخدمات العينية أو التحويلات من الصعب التأكد أنها تذهب لمستحقيها فعلا (نقص الشفافية وجهاز الرقابة غير فعال).

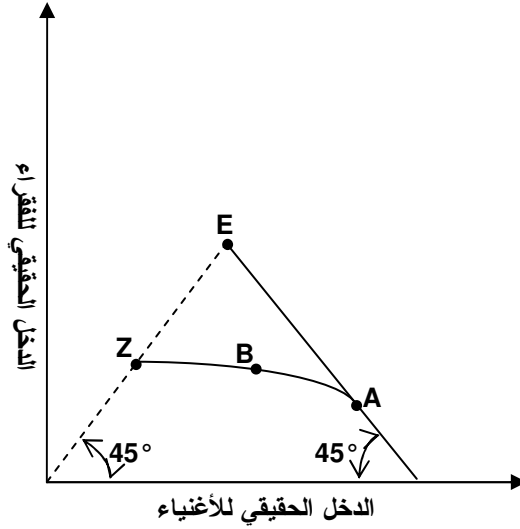
- صعوبة التوفيق بين العدالة والفعالية **Le conflit équité efficacité**:

هناك أثر لوظيفة التوزيع على تخصيص الموارد قد يكون ذلك إيجابيا أو سلبيا، فإذا أدت إعادة التوزيع إلى تحسين تخصيص الموارد مثل زيادة النفقات العمومية لقطاع الصحة يؤدي ذلك إلى تحسين مستوى التعليم والكفاءات وفي بعض الأحيان إلى آثار سلبية لأنها تؤثر على فعالية تخصيص الموارد فالمساعدات المقدمة لبعض القطاعات الفلاحية قد تؤدي إلى عدم تحسين الإنتاجية.

5.2 تكاليف إعادة التوزيع:

إن إعادة توزيع يعني اقتطاع جزء من الدخل من الأغنياء وتحويله للفقراء ولكن لهذه العملية تأثير على الفعالية الاقتصادية ففضيلة المساواة لها تكلفة لا بد من دفعها عادة هي عبارة تأثير سلبي على فعالية الاقتصاد ويرى **Arthur Okun** في تجربته بعنوان الدلو المثقوب يشبه التسربات الناتجة عن سياسات إعادة التوزيع بالثقوب في دلو الماء، فإذا أردت أن تنقل كمية من الماء في دلو مثقوب من مكان إلى آخر فإن كمية الماء التي تصل بها إلى نقطة النهاية مرتبطة بمدى أهمية التسربات ونستطيع توضيح أطروحة **Okun** باستعمال منحنى إمكانيات الدخل.

الشكل رقم 23 : تأثير إعادة توزيع الدخل على الفعالية الاقتصادية



حيث يوضح هذا الشكل الدخل المتاح لمختلف الجماعات إذا ما قامت الدولة بإعادة توزيع الدخل في مجتمع مقسم إلى أغنياء وفقراء ويقسم **Okun** المنحنى كما يلي: فالمحور الأفقي يبين الدخل الحقيقي للأغنياء بينما المحور العمودي فيمثل الدخل الحقيقي للفقراء وتمثل النقطة A الوضعية قبل البدء في عملية إعادة التوزيع أين يتحصل كل فرد على عائد نشاطه فلا توجد ضرائب ولا تحويلات وإذا كنا في اقتصاد تنافسي تمثل النقطة A وضعية فعالية اقتصادية مثلى لأن الدخل الوطني يكون أعظمي من عدم وجود سياسات إعادة التوزيع، وبما أنه عند النقطة A يتحصل الأغنياء على دخل كبير مقارنة بالفقراء فإن هؤلاء يطالبون بتخفيف الفوارق في الدخول عن طريق الضرائب والتحويلات ويسعون للوصول إلى النقطة E أين تتعادل الدخول، وإذا كان بالإمكان القيام بذلك دون أن يفقد الاقتصاد من فعاليته فننتقل من النقطة A إلى النقطة E ويكون الميل بزاوية قدرها 45° مما يعني أن كل دينار يقتطع من الأغنياء يذهب مباشرة إلى الفقراء، وبما أنه لا توجد تسربات فإن الخط يكون عبارة عن خط مستقيم ويبقى الدخل الوطني ثابت مما يعني أن تأثير إعادة توزيع على الدخل الوطني يكون معدوماً¹، لكن الواقع فعلا أن سياسات إعادة التوزيع لها تأثير على الفعالية الاقتصادية، فالضرائب على الأغنياء لا تحفزهم على الاستثمار و الادخار وهو ما يؤدي إلى التخفيض من الدخل كما أن ضمان دخل أدنى للجميع لا يحفز الفقراء على العمل حسب رأي Samuelson.

وحسب تجربة **Okun** فإذا اقتطعنا 100 دينار من أحد الأغنياء فستذهب منها فقط 50 دينار للفقراء أما الباقي فتمتصه التكاليف الإدارية والتخفيض من الفعالية الاقتصادية، فإعادة توزيع الدخل يمكن تمثيلها بالمنحنى ABZ السابق حيث يمر أسفل EA.

¹ Samuelson. P.A. Nordhaus, Economie ,Op. Cit. P353

ويرى Samuelson أن الدول الاشتراكية عندما حاولت القضاء على التفاوت في الدخل بنزع الملكيات باعتبارها أهم مصدر للدخل. لكن ذلك أدى إلى التخفيض من حوافر العمل والتجديد والاستثمار مما انعكس سلبا على اقتصاد ومستوى معيشة الأفراد.

ونستنتج أنه في نظام الحرية المطلقة تلعب المنافسة التامة وبالتالي السوق دور أساسي في توزيع الدخل، وبما أن السوق لا يحكمه ضابط ما عدا العرض والطلب فإن ذلك يؤدي إلى توزيع عادل للدخل ونقصد بالعادل هنا أن لكل حسب قدرته وليس لكل حسب حاجته، هذه الأخيرة وفي ظل توفر شروط المنافسة التامة تؤدي على توزيع عادل حسب هذا المفهوم لكن، هذا النظام لا يمكن اعتباره كنظام إنساني بأي حال من الأحوال وبغرض إضفاء طابع الإنسانية عليه فلا بد من مراعاة بعض الجوانب الاجتماعية ليتم تنظيم الاقتصاد والسوق، حتى لا نجد فقراء يموتون جوعا أو مرضا وشباب لا يستطيع التعلم والتكوين وأغنياء ليس لهم حدود، فتتدخل الدولة وهو ما نسميه بدولة الرعاية لإعادة توزيع الدخل ويكون ذلك بواسطة أدوات السياسة المالية من إيرادات ونفقات كما يتوقف ذلك على مدى غنى أو فقر الدولة، فالدولة الغنية لها فائض كبير في الدخل يمكنها القيام بتحويلات في شكل برامج دعم للطبقات المحرومة، فمثلا تقوم الجزائر بتوفير العلاج المجاني والتعليم والتكوين للطبقات الفقيرة، ونجد في الولايات المتحدة الأمريكية برنامج المساعدات الطبية Medic aid.

3- وظيفة التثبيت

إن وظيفة التثبيت مختلفة تماما عن وظيفتي تخصيص الموارد و وظيفة توزيع هذه الموارد بين الحاجات العامة والخاصة، حيث تقوم بالإبقاء على مستوى مرتفع لاستعمال الموارد بالإضافة إلى الاستقرار النقدي، وإذا كنا قد اعتمدنا على التحليل الجزئي في الوظيفتين الأوليتين فإننا نعتمد على التحليل الاقتصادي الكلي في وظيفة التثبيت، وسنركز على نظرية الكينزية وما تلاها من بحوث في تحليلنا لوظيفة التثبيت للدولة.

1.3 أسباب وجود وظيفة التثبيت:

يتعرض اقتصاد السوق إلى تغيرات بسيطة أو حادة في الأسعار والتشغيل في المدى القصير، أما في المدى الطويل فتؤدي هذه التغيرات على البطالة والتضخم، ومن ثم فوظيفة الدولة هي المحافظة على حد مسموح به للبطالة والتضخم، والقيام بإجراءات تصحيحية تسمح بالحفاظ على مستوى التشغيل المرتفع.

كما أنه من الصعب إيجاد توازن دائم بين العرض والطلب وترجع هذه الاختلالات للأسباب التالية¹:

- زيادة عدد السكان وتحسين مستواهم التعليمي أي التغير في العرض والطلب على العمل؛
- تراكم رأس المال نتيجة للاستثمار أي زيادة عرض السلع والخدمات والطلب على عوامل الإنتاج؛
- إدخال تقنيات إنتاج حديثة مما يؤدي إلى زيادة عرض السلع والخدمات؛
- إدخال سلع جديدة للسوق تحمل تقنيات تكنولوجية متطورة وهو ما يؤدي إلى زيادة العرض والطلب معا.

فتؤدي الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي على استعمال أكثر لعوامل الإنتاج من يد عاملة ورأس المال هذا في الفترة الطويلة والاقتصاد لم يصل بعد على وضع التشغيل الكامل، إما إذا كنا في الفترة القصيرة فإن العرض لا يستطيع أن يلبي الطلب وبالتالي يحصل التضخم. ولهذه الظاهرة آثار اقتصادية واجتماعية سلبية حيث تؤثر على قرارات الاستثمار وطرق توزيع الثروة. ويرى **Musgrave**² إن الدولة تتدخل هنا بحث الطلب على الانخفاض ومن ثم تخفيض النفقات العامة ومساواتها بقيمة الإنتاج مقاسا بالأسعار الجارية أي تحقيق استقرار للأسعار، فالطلب الكلي مكون من طلب عام ويتم تخفيضه بالضغط على النفقات العمومية نحو الانخفاض وطلب خاص ويخفض عن طريق زيادة الضرائب وتخفيض للتحويلات، وإذا كان العرض غير مرن نكون في حالة عجز هيكلي

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. PP125

² Musgrave. A, Les trois Fonctions de l'Etat. Op. Cit. P111

أي وجود بطالة بسبب ارتفاع الطلب وبما أننا لا نستطيع الرفع من العرض لأن ذلك يتطلب القيام باستثمارات وهو غير متاح لهذه الدول، فتقوم في المدى القصير بتخفيض الطلب عن طريق التخفيض في الإنفاق العام والإعانات الممنوحة للأفراد وإصلاح النظام الجبائي وهيصفة عادة ما يفرضها صندوق النقد الدولي وتكون مكلفة جدا اجتماعيا.

أما إذا كان الطلب أقل من العرض فهذا يعني تعطيل لعوامل الإنتاج حيث أن انخفاض الطلب يقابله تخفيض في العرض، وهو ما يستلزم تخفيض في الإنتاج والدفع بعدد من العمال إلى البطالة وهي ظاهرة لها أضرار مادية ونفسية بالنسبة للبطالين، بالإضافة إلى أنها تؤثر على الطلب الكلي بالانخفاض نتيجة لانعدام أو انخفاض لدخول الأفراد. فالطلب يعتبر دالة بالنسبة للدخل وكما رأينا سابقا فإن قرار الشراء مرتبط بالرغبة في السلع والخدمات بالإضافة إلى القدرة وهي مرتبطة بالدخل وإذا كانت الرغبة لا يمكن قياسها لهذا فدالة الطلب تكون بالنسبة للدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل أسعار السلع المطلوبة وأسعار السلع المنافسة... الخ.

وتتدخل الدولة برفع مستوى الطلب ومن ثم زيادة مستوى التشغيل وزيادة الطلب يمكن أن تتم بعدة طرق فالطلب العام يتم رفعه بزيادة النفقات العامة، أما زيادة الطلب الخاص فتكون عن طريق التخفيض من الضرائب على الدخل أو الإنفاق أو منح تعويضات مع ضرورة توفر مرونة في الجهاز الإنتاجي، كما أن أي زيادة في الطلب لا يواكبها زيادة في العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار فقط.

أما الحالة الثالثة يكون الاقتصاد فيها في حالة تشغيل كامل والأسعار مستقرة تقوم الدولة بالحفاظ على مستوى التشغيل المرتفع واستقرار الأسعار لكن إذا ما كانت الدولة في حالة نمو فلا بد من دعم الطلب بما يتناسب مع القدرات الإنتاجية.

وإذا تتدخل الدولة بهدف تخفيف حدة التغيرات بين العرض والطلب وتحقيق النمو ويكون ذلك بعدة وسائل ترتبط بالمدة الزمنية ففي المدى القصير لا يمكن للدولة أن تؤثر في العرض لأن ذلك يتطلب القيام باستثمارات وزيادة في اليد العاملة، أما في المدى الطويل فيمكن حث الأفراد على العمل وتشجيع المستثمرين على الإنتاج ويكون ذلك بـ:

- تحسين مستوى التعليم والتكوين بما يواكب احتياجات سوق العمل؛
 - وتشجيع الاستثمار بواسطة إجراءات ضريبية أو منح إعانات و ضمانات ضد بعض المخاطر.
- وهناك وسائل أخرى غير مباشرة تؤثر على المحيط الاقتصادي ونذكر منها:

- السياسة النقدية حيث تؤثر على معدل الفائدة؛

- السياسة الجبائية وتؤثر على العمل والاستثمار والادخار؛
- تدعيم البيئة التحتية للاقتصاد بالاستثمار في المواصلات والاتصالات والطاقة...الخ؛
- تشريع قانوني واضح يتماشى مع اقتصاد السوق.

ويرى **Musgrave** أن برنامج أي سياسة تثبيت يتطلب أولاً تحديد مستوى الاتفاق الإجمالي أي النفقات المخصصة للسلع والخدمات المقدمة في إطار وظيفة التخصيص، وكذلك النفقات الخاصة مرتبطة بوظيفة التوزيع فإن كلتا الوظيفتين لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار، بعد ذلك يتم تحديد مستوى الطلب اللازم للحفاظ على التشغيل الكامل للموارد بمستوى الأسعار الحالي وإذا كانت هناك فروقات يتم معالجتها بواسطة السياسة المالية أي الضرائب والتحويلات¹.

إذا فوظيفة التثبيت تؤثر على الضرائب إذا كان هناك زيادة في الاتفاق أو تؤثر على التحويلات إذا كان مستوى الطلب غير كافي.

2.3 السياسة المالية كأداة لوظيفة التثبيت:

سنحاول الاعتماد على نماذج كلية كينزية بسيطة وهي عبارة عن تحليل ساكن مقارن حيث تقوم بتحديد مستوى التوازن تحت شروط معينة ثم سنحاول تغيير هذه الشروط لتحديد التوازن الجديد، بعد ذلك نقارن التوازن القديم مع الجديد لاستخراج النتائج. ونعني بالسياسة المالية استعمال الضرائب والنفقات العمومية المكونة من نفقات فعلية مثل شراء سلع وخدمات وإنشاء الطرق والجسور ونفقات تحويلية مثل منح الطلبة، وقد لعبت السياسة المالية دوراً هتماً في الاقتصاد، وكانت وسيلة مكنت الدولة من تحديد كيفية توزيع الناتج الكلي بين الاستهلاك الخاص والعام وكيفية تمويل الخدمات العامة وتحديد من يتحمل العبء ونسبة كل فرد.

1.2.3 مفاهيم أساسية:

- **نموذج المضاعف:** هي نظرية اقتصادية تستعمل لتفسير الطريقة التي يتحدد بها الإنتاج في المدى القصير وكلمة مضاعف **Multiplicateur** تأتت من تغيير قيمة كل وحدة من الإنفاق مثل الاستثمار وأدت إلى تغيير قيمة الناتج المحلي ويهدف المضاعف إلى تبيان كيف أن الصدمات التي تقيس الاستثمار أو التجارة الخارجية أو السياسة المالية والنقدية تؤثر على الإنتاج والتشغيل في اقتصاد سالم لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل، ويعرف **Samuelson**² المضاعف على أنه العدد الذي يضاعف التغيير في الاستثمار للحصول على التغيير في الناتج المحلي الخام وتعتمد نظرية المضاعف على فرضية أساسية تتمثل في أن الأسعار والأجور ثابتة في المدى القصير، وبالتالي

¹ Musgrave. A, les trois fonctions de l'état. Op. Cit. P113

² Samuelson. A, W. Nordhaus, Economie. Op. Cit, p 446

نفترض أن منحى العرض الكلي يكون مستقيما ويعتبر ذلك تبسيطا كبيرا لأن هذه المتغيرات تتفاعل مع الأوضاع الاقتصادية في المدى القصير.

- **النفقات العمومية كوسيلة لتدخل الدولة:** تعرف النفقات العمومية على أنها تمويل النشاطات غير المربحة من طرف الدولة، وهي نشاط استهلاكي لتمويل المجتمع. ولا تعتبر النفقات كاستهلاك مدمر للسلع ولكن إعادة توزيع لقيم متقطعة من أفراد لفائدة آخرين بواسطة القوة العمومية. ويتوقف أثر النفقات على طبيعة النفقة فهناك نفقات التسيير مثل الأجور والمرتبات وتعتبر عادة كنفقات غير منتجة لأنها مرتبطة بالاستهلاك ولهذا تحاول الدولة التخفيض منها دائما، وتساهم في رفع الطلب الإجمالي. وهناك النفقات التحويلية *Les dépenses de transfert* مثل الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات أو بعض فئات المجتمع وهدفها ضمان نوع العدالة في توزيع الدخل عن طريق فرض ضرائب على ذوي الدخل المرتفع وتحويلها لبعض الفئات ذات دخل منخفض أو معدوم، وتساهم في رفع الطلب الإجمالي ولها دور اقتصادي هام خاصة في أوقات الكساد ولكن في حالة التوسع فيها قد تؤدي إلى التضخم النقدي إذا كان الكلب أكبر من العرض¹.

وهناك نفقات التجهيز *Les dépenses d'équipements* وتعتبر ذات إنتاجية عالية لأنها ترفع من حجم التجهيزات العمومية وقد اعتبر كينز هذه النفقات ضرورية في أوقات الكساد الاقتصادي وذلك عن طريق اثر مضاعف الاستثمار، فإثناء طريق سريع مثلا يؤدي إلى توفير دخل للعمال وطلب مواد أولية ونصف مصنعة ويحول هذا الدخل بدوره إلى طلب السلع الاستهلاكية، إذا فكل نفقة تخلق دخل جديد يدعم الاقتصاد ككل وقوة المضاعف نابعة من الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للأفراد.

- **الضريبة كوسيلة تدخل اجتماعي واقتصادي:** اعتبرت الضريبة قبل القرن العشرين على أنها حيادية وهذا لضعف الاقتطاعات أو للنظريات الاقتصادية التي تمجد السوق رافضة كل تدخل فيه سواء مباشرة (تشريعات) أو غير مباشرة (ضرائب) لكن في القرن العشرين وخاصة بعد ظهور النظرية الكينزية أصبح للضريبة دور هام في توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مواجهة التغيرات الاقتصادية. واستعمال الضريبة التصاعدية على الدخل تعتبر مثبت تلقائي *Stabilisateur automatique* ففي مرحلة الانتعاش ترتفع الضريبة على الدخل أسرع من الدخل ومن ثم فهي تخفض إمكانية الادخار والاستثمار للأفراد وبالتالي تكبح تزايد الظاهرة، أما في مرحلة الكساد فإن الاقتطاع الضريبي يتناقص بسرعة أكبر من تناقص الدخل ويترك للأفراد إمكانية الانتعاش من جديد، وتستطيع الدولة زيادة آثار الضريبة التصاعدية على الدخل بفرض اقتطاعات ضريبية أخرى. ففي مرحلة الازدهار يمكن أن ترفع من الضريبة على رقم الأعمال

¹ La lumière. P, Les finances publiques, édit. Armand Colin, Paris.1973. P215

وعلى الدخل بهدف كبح الحركة التوسعية. وفي فترات الكساد *dépression* فتخفف من المعدلات المطبقة من أجل تشجيع الاستهلاك و بالتالي النشاط الاقتصادي.

كما تعتبر الضريبة أحد أهم وسائل سياسات محاربة التضخم *les politiques anti-inflationnistes*، وهذا لأنها تخفف من الدخل فيخفض الفرق بين الكتلة النقدية والسلع الحقيقية المعروضة، ولكن الرفع من الأسعار عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على الإنفاق تؤدي إلى زيادة التضخم، وهو ما لا تشجعه السياسات الاقتصادية، لهذا فضل دائما اللجوء إلى الضرائب المباشرة على الدخل، ومرافقتها بوسائل أخرى (معدل الفائدة... الخ).

- **العجز في الميزانية كأداة للتدخل الاقتصادي:** اعتبرت توازن الميزانية في وقت سابق دليل على التسيير المالي الجيد للدولة وهذا للسبب التالية:

- إذا لم تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة هنا تضطر الدولة إلى الاقتراض وتمثل هذه القروض عبأ على الأجيال المستقبلية بسبب خدمات الديون (أصل الدين مضافا إليه الفائدة) وتؤدي في المدى الطويل إلى زيادة في النفقات العمومية مما يؤدي إلى زيادة في العجز ومن ثم تجد الدولة نفسها في دوامة تدين مستمر.

- في بعض الأحيان تلجأ الدولة لتغطيتها العجز في الميزانية إلى صك نقود جديدة (تسيقات من البنك المركزي) وهو ما يؤدي إلى زيادة في الكتلة النقدية دون أن يقابلها زيادة حقيقية في السلع والخدمات، ويؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة معدلات التضخم.

لكن حاليا أصبح العجز في الميزانية ضرورة للتنمية الاقتصادية ويعود هذا التغيير إلى الاقتصادي كينز حيث رأى أن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي يعتمد على منظور مالي ونقدي بحت، ففي اقتصاد معرض إلى تقلبات ظرفية (مرحلة كساد وأخرى ازدهار) فإن توازن الميزانية يعمق من استفحال كل مرحلة ومن ثم تغيير التوازن الاقتصادي. فمثلا في مرحلة الكساد فإن الدخل تتناقص بسرعة أكبر من النفقات العمومية، والصفقات العمومية تنفذ بأسعار سابقة، وأجور الموظفين التي ارتفعت تحت ضغط مطالب النقابات لا يمكن أن تخفف ولمواجهة نفقات عمومية الثابتة يجب رفع الاقتطاعات الضريبية نظرا لنقص الدخل، وهو ما يؤدي انخفاض أكبر للدخل وبالتالي ينخفض الاستهلاك وتتعمق الأزمة الاقتصادية، ومن ثم فإن توازن الميزانية يعمق من الأزمة الاقتصادية.

ويرى كينز أن أثناء فترة الانكماش فإن عجز الميزانية يمكن أن يؤدي إلى الإنعاش الاقتصادي بواسطة مضاعف الاستثمار، فإذا أرادت الدولة تمويل الأشغال الكبرى بواسطة عجز الميزانية مثل (طرق، موانئ) فهي تدفع بأموال المقاولين المكلفين بالأشغال وهؤلاء يدفعون أجور للعمال، وتدفع فوائد للبنوك وترتفع أرباحهم، ومعنى ذلك ارتفاع في الدخل لشرائح اجتماعية مختلفة ويؤدي ذلك إلى انتعاش اقتصادي ومن ثم ارتفاع حصيللة الضرائب، ومع الوقت فإنها تغطي تلك الزيادة في النفقات العمومية وبالتالي فإنه يتم الحفاظ على توازن الميزانية ولكن التوازن ديناميكي وليس ساكن.

إن طريقة العجز في الميزانية تستخدم فقط في حالة ما إذا كان اقتصاد ما لم يصل لحالة التشغيل الكامل أي وجود موارد معطلة إما في حالة ما إذا كان اقتصاد ما في حالة تشغيل الكامل فلا بد من الحفاظ على توازن صارم للميزانية، لأنه في الحالة العكسية يؤدي ذلك مباشر إلى التضخم.

هناك أطروحة أخرى لتوازن الميزانية تتمثل في النظرية الدورية للميزانية La théorie du Budget cyclique بحيث أن توازن الميزانيات لا يكون على أساس سنوي ولكن خلال دورة اقتصادية، فالعجز الضروري خلال فترة الركود stagnation الاقتصادي يعوض بفائض الميزانية خلال فترة الانتعاش الاقتصادي، وذلك بوضع فائض الميزانية في أوقات الانتعاش كاحتياط لمواجهة العجز في أوقات الانكماش أو أن يتم تسديد القروض حسب الدورات الاقتصادية وليس بواسطة أقساط ثابتة، ففي فترات الانتعاش يتم تكثيف تسديد الديون ويتم التوقف عن التسديد في أوقات الانكماش ويسمح هذا الإجراء باستعمال الفائض بطريقة لا تؤدي إلى تسريع حركية الانتعاش الاقتصادي إلى مستوى يفوق طاقته Surchauffe de l'économie فتسديد الديون عادة ما يؤدي على زيادة دخول بعض الفئات الاجتماعية الغنية والتي لا توجهها إلى الاستهلاك ولكن لشراء سندات حكومية جديدة عادة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى ففي فترات الانكماش فإن عبء الدين يكون خفيفا ويسمح بتوجيه النفقات العمومية لأغراض أكثر فعالية اقتصاديا.

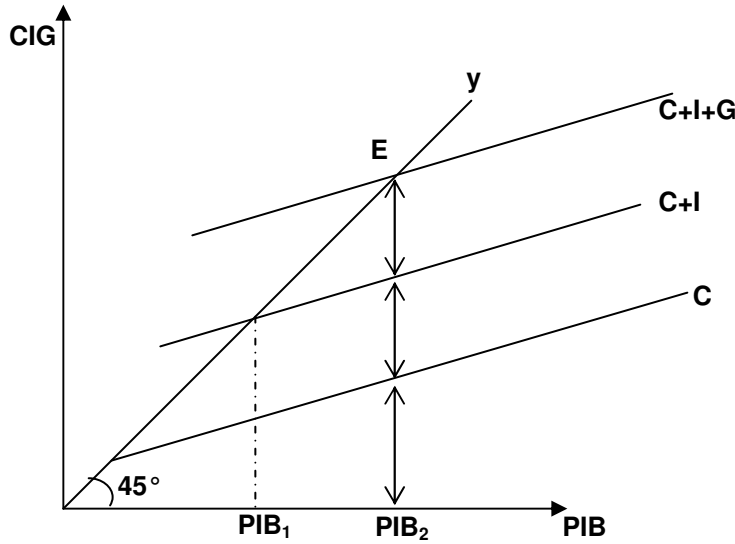
إن نظرية العجز الدوري طبقت في بعض البلدان مثل السويد ولكن ليس بالطريقة النظرية فقد أجريت عليها بعض التعديلات حيث أنه تم تقسيم الميزانية إلى ميزانية التسيير ويتم فيها الحفاظ على توازن سنوي صارم للميزانية. وميزانية تجهيز يتم اعتماد توازن على عدة سنوات موافقة لدورة اقتصادية، وهذا بواسطة صندوق تعديل للميزانيات Fonds d'égalisation يسمح بالاحتفاظ بفائض الميزانيات في فترات الانتعاش لفترات الكساد.

2.2.3 اثر النفقات العامة على الاقتصاد:

لفهم دور الدولة في الاقتصاد لا بد من فحص النفقات العامة والضرائب وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، فالإنفاق الكلي يتكون من نفقات على الاستهلاك ونفقات على الاستثمار بالإضافة الى نفقات عامة ونرمز لها على التوالي G.I.C

وإذا اعتمدنا نموذج بسيط لدراسة اثر النفقات العامة على الاقتصاد (الناتج المحلي الخام) بافتراض أن الضرائب ثابتة (ضرائب جزافية غير مرتبطة بالدخل) واقتصاد مغلق وكذلك غياب التحويلات، ونعلم أن الناتج الخام PIB يساوي إلى الدخل المتاح y_d مضافا إليه الضرائب حيث $Y_d=Y-T+R$ ويمثل T الضرائب و R التحويلات، وبالتالي فالدخل المتاح هو الدخل المتحصل عليه بعد دفع الضرائب وتحصيل التحويلات¹ وبما أن الضرائب ثابتة فإن الدخل المتاح والناتج المحلي الخام يتغيران بنفس القيمة وبالتالي يصبح لدينا $PIB=C+I+G$ للإنفاق العام نفس أثر الاستهلاك الخاص فمثلا شراء سيارة لإدارة عامة له نفس أثر شراء سيارة لأحد الخواص، ولتحديد الناتج المحلي الخام نجد نقطة تقاطع مستقيم y ميله 45° من نقطة المبدأ مع منحنى الناتج المحلي.

الشكل رقم 24: تحديد حجم PIB²



ومن الشكل التالي نلاحظ أنه عند النقطة E نقطة تقاطع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام مع المستقيم y تعطي لنا قيمة الناتج المحلي الخام ونلاحظ كيف أن الإنفاق العام أدى إلى الزيادة في الناتج المحلي إن هذه الزيادة هي أكبر من الزيادة في الإنفاق العام أي $dG < dPIB$ وهو ما يسمى بأثر المضاعف أي أن $dPIB = \frac{1}{1-c'} dG$ حيث يمثل c' الميل الحدي للاستهلاك وإذا رمزنا إلى

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. PP130

² Samuelson PA et Nordhaus, économie, Op. Cit P449

$\frac{1}{1-c'}$ بـ K فنحصل $dPIB=KdG$ أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك 'c كلما كان الأثر كبيرا ونعلم أن الميل الحدي للاستهلاك مضافا إليه الميل الحدي للادخار 'S يساوي إلى الواحد أي $C'+S'=1$ ويمكن كتابة المعادلة السابعة كما يلي $dPIB=\frac{1}{S'}$ أي أن اثر المضاعف يكون عكسيا بالنسبة لميل الادخار.

3.2.3 أثر الضرائب على الاقتصاد:

تؤثر الضرائب على الناتج المحلي ولكن تأثيرها أقل من تأثير الإنفاق بمعدل مساوي إلى الميل الحدي للاستهلاك أي أن مضاعف الضرائب $K=c'\frac{1}{1-c'}$ فمثلا إذا كانت الزيادة في النفقات العامة تقدر بـ 300 مليار دينار وكان الميل الحدي للاستهلاك مساوي إلى $C'=\frac{2}{3}$ وارادات الدولة أن تغطي الزيادة في الإنفاق بالزيادة في الضرائب أي أن T ترتفع بمبلغ 300 مليار دينار، لكن الاستهلاك ينخفض بـ 200 مليار دينار فقط أي أن $C=Y_d * C'$ وبالتالي ينخفض الاستهلاك بـ 200 مليار ويرتفع الإنفاق العام بـ 300 مليار دينار مما يعني ان الناتج المحلي يرتفع ب 100 مليار دينار ويمكن استنتاج ذلك من المعادلات التالية:

$$K_1 = \frac{1}{1-C'} = \frac{1}{S'} \text{ مضاعف الإنفاق العام}$$

$$K_2 = \frac{-C'}{1-C'} = \frac{-C'}{S'} \text{ مضاعف الضرائب}$$

تدل الإشارة السالبة أن كل زيادة في الضرائب تؤدي إلى انخفاض في إنتاج المحلي ومما سبق يمكن القول أن:

$$\frac{1}{S'} > \frac{C'}{S'} \Rightarrow K_1 > K_2$$

أي أن اثر الإنفاق أكبر من اثر الضرائب، أما التحويلات والتي تعتبر كضرائب سالبة des impôts négatifs فيجب أن تطرح من الضرائب المدفوعة من طرف العائلات ومضاعف التحويلات هو نفسه مضاعف الضرائب ولكن بإشارة موجبة¹

¹ صخري عمر، التحليل للاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 105

$$K_3 = \frac{C'}{1-C'}$$

مع العلم أن كل هذه المضاعفات مستمدة من معادلة الدخل التوازني التالية:

$$Y = \frac{1}{1-C} (a - CT + cR + I + G)$$

حيث يمثل Y الدخل أي $y = C+I+G$ و C الميل الحدي للاستهلاك و T الضرائب و I الاستثمار و G الإنفاق العام ومن اشتقاق المتغير التابع y بالنسبة للمتغيرات المستقلة نحصل على المضاعفات.

وفي حالة الضرائب النسبية بالإضافة إلى الجزافية فإن دالة الضرائب تصبح كما يلي $T=T_0+t_y$ حيث $t > 0$ حيث أنه كما ارتفع الدخل ارتفعت الضرائب لكن بزيادة أقل وتكون دالة الدخل كما يلي:

$$Y = \frac{1}{1-C'-C't} (a - c'T_0 + I_0 + G_0)$$

وبالتالي تتغير مضاعفات الإنفاق العام والضرائب والتحويلات... الخ.

$$K_1 = \frac{1}{1-C'-C't} \text{ مثلا مضاعف الإنفاق العام يصبح}$$

$$K_2 = \frac{-C'}{1-C'-C't} \text{ ومضاعف الضرائب كما يلي:}$$

وهكذا فإن الزيادة في الطلب والنتيجة عن الزيادة في الإنفاق العام أو الاستثمار أو الاستهلاك يتم كبحها بواسطة الضرائب، فلها عمل تثبيتي تلقائي حيث أنه كلما ارتفع الدخل ارتفعت الضرائب المفروضة عليه والعكس، مما يؤدي إلى التخفيف من اثر التغيرات في الدخل.

وبالتالي فمتغيرات السياسة المالية من الضرائب واتفاق عام لها اثر تثبيتي تلقائي، ويكون لذلك اثر ايجابي إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل أو أن الاقتصاد يعاني من التضخم أما إذا كنا في حالة أقل مستوى من التشغيل الكامل أي أن هناك تعطيل للموارد في هذه الحالة فإن الضرائب النسبية تقوم بكبح نمو الطلب مما يعيق عمل المضاعف¹.

أما عمل النفقات التحويلية فبعضها يلعب دور مثبت في حالة انخفاض الدخل حيث يمكن زيادتها.

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. P145

4.2.3 أثر العجز الموازناتي على الاقتصاد:

إذا كانت الميزانية متوازنة في هذه الحالة تكون النفقات العامة مساوية لحصيلة الضرائب وكل زيادة في الإنفاق dG تقابلها زيادة مساوية لها في الضرائب dT ولدراسة تأثيرها على الدخل نجد أن:

$$dy = \frac{1}{1-C'} dG \text{ و } dy = \frac{-c'}{1-c'} dT$$

والأثر المتزامن للنشأطين يساوي إلى:

$$dy = dG \frac{1}{1-c'} \quad (1)$$

$$dy = dT \frac{-C'}{1-c'} \quad (2)$$

بجمع المعادلتين (1) و (2) نجد أن:

$$2dy = dG \frac{1}{1-c'} + dT \frac{-C'}{1-C'}$$

وبما أن $dG = dT$ فإن

$$2dy = dG \frac{1-C'}{1-C'} = dG$$

$$dy = \frac{1}{2} dG$$

مما يعني أن الزيادة في الإنفاق والممولة بزيادة في الضرائب ليست حيادية حسب كينز ويمكن الوصول على حالة التشغيل الكامل مع توازن في الميزانية، أي فقط بتوسيع حجم النفقات والإيرادات.

لكن الواقع يؤكد غير ذلك فالمدافعين عن توازن الميزانية هم في نفس الوقت الداعين إلى تخفيض القطاع العام كما أن أهداف زيادة الدخل وتحقيق التشغيل الكامل من جهة والحفاظ على توازن الميزانية من جهة أخرى تعتبر أهداف متضادة وعادة ما تتوسع الدولة في الإنفاق عندما يزدهر الاقتصاد وترتفع حصيلة الضرائب، والعكس في حالة الانكماش وانخفاض حصيلة الضرائب فالدولة تخفض من نفقاتها العمومية وهو ما يقلل من دور التثبيت التلقائي الذي تلعبه الضريبة، وتصبح بذلك تلك الزيادة أو التخفيض في الإنفاق لها اثر تثبيت في حد ذاتها وبافتراض أن الإنفاق مساوي لحصيلة الضرائب أي

أن $G=f(y)$ حيث $f(y)$ هي دالة بالنسبة للدخل تصبح معادلة الدخل كما يلي :

$$y = c(y - t(y)) + i + t(y)$$

وعند الاشتقاق الكلي نحصل على : $dy = c'(dy - t'dy) + di + t'dy$

وهذا يعطينا ما يلي:

$$dy = \frac{dI}{(1-C')(1-t')} \Rightarrow \frac{dy}{dI} = \frac{1}{(1-C')(1-t')}$$

وهذا المضاعف الجديد هو أكبر من المضاعف في حالة الضريبة النسبية والضريبة الجرافية أي أن:

$$\frac{1}{(1-C')(1-t')} > \frac{1}{1-C'} > \frac{1}{1-C'-C't'}$$

مما يعني أنه إذا ربطنا النفقات العامة بحصيلة الضرائب ينتج لنا اثر غير مثبت Déstabilisateur نتيجة لتغير في الاستثمار الخاص مضافا اليه تغير في الإنفاق، بينما لو بقي الإنفاق ثابت فإن اثر الزيادة في الاستثمار يتم تخفيضه بواسطة اثر المثبت التلقائي للضريبة على الدخل ونتيجة لذلك يمكن القول انه لا يوجد توافق بين أهداف التثبيت للاقتصاد وتوازن الميزانية إذا كانت الضرائب مفروضة على الدخل¹.

أما في حالة العجز فإن زيادة النفقات العمومية تؤدي على زيادة في عجز الميزانية ولكن بقيمة أقل من تلك الزيادة في النفقات وبالتالي إذا اتبعت الدولة سياسة إنعاش اقتصادي بواسطة زيادة النفقات العامة فليس له تأثير كبير على عجز الميزانية، كما أن الدولة لا تحصل على تخفيض مهم لعجز الميزانية بتخفيضها للنفقات العامة أو بزيادة معدلات الضريبة.

ولا تعتبر السياسة المالية الأداة الوحيدة في يد الدولة فهناك السياسة النقدية وتعتبر كل سياسة كأنها القاطرة التي تجر القطار وفي بعض الأحيان يعملان في نفس الاتجاه لكن في البعض الآخر يعملان في اتجاه معاكس لهذا تقوم الدولة بتوجيه كل من السياستين.

3.3 السياسة النقدية و وظيفة التثبيت:

تقوم الحكومة بتسيير عملة البلد ومراقبة القروض والنظام البنكي وتعتبر النقود وسيلة للتبادل وللتسويات ويقوم البنك المركزي بمراقبة كمية النقود المتاحة في السوق وتؤثر الكتلة النقدية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة، أسعار العقارات، سعر الصرف... الخ، فتخفيض

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. P152

الكتلة النقدية في السوق يؤدي إلى الرفع من سعر الفائدة وإذا كنا افترضنا فيما سبق أن الاستثمار يعتبر متغير خارجي لتسهيل فهم السياسة المالية ودورها في الاقتصاد لكن في الحقيقة فإن الاستثمار يعتبر كدالة لمعدل الفائدة ومن ثم لا بد من إدراج السياسة النقدية لدراسة الاستثمار كدالة لمعدل الفائدة بالاعتماد على التحليل المعروف باسم IS- LM

1.3.3 السوق النقدي:

إن عرض النقود M يعبر عن كمية النقود التي تعرضها السلطات النقدية (بنك مركزي) في الاقتصاد وعادة ما تعتبر كمتغير خارجي في النماذج المدروسة. ويقوم البنك المركزي بحيازة الاحتياطات من النظام البنكي.

أما الطلب على النقود ونعني به الرغبة في الحفاظ على السيولة فهي مرتبطة بهدفين هما:

- الطلب على النقود بهدف المبادلات حيث يتم مقارنة النفقات والتي تعتبر تدفقات مستمرة تقريبا وتدفق الدخل و الذي يعتبر متقطع وبما أن حجم الإنفاق والدخل للأعوان الاقتصاديين مرتبط بالدخل الوطني فنفترض أن الطلب على النقود من أجل المبادلات هي دالة متزايدة أي أن:

$$m_t = H(y) \text{ حيث } H' = \frac{dH}{dy} > 0$$

ويمثل H دالة و y الدخل الوطني و m القيمة الحقيقية للنقود حيث $m = \frac{M}{P}$ ويمثل P مستوى الأسعار.

- الطلب على النقود بهدف المضاربة فطلب السيولة للأعوان الاقتصاديين يكون حسب عائد الأوراق المالية أي أن الطلب على النقود من أجل المضاربة هي دالة متناقصة بالنسبة لمعدل الفائدة $L' = \frac{dL}{dr} < 0$ حيث $ms = L(r)$ حيث يمثل L دالة و r معدل الفائدة و ms الطلب على النقود بهدف المضاربة وبالتالي فالطلب على النقود بهدف المضاربة يتغير عكسيا بالنسبة لسعر الفائدة.

$$\text{ولتحديد الطلب على النقود } m = m_t + m_s = H(y) + L(r) \text{ حيث } H' > 0, L' < 0$$

وفي حالة ما إذا كان عرض النقود ومستوى الأسعار معطاة فإن التوازن النقدي يعتمد على متغيرين لتحديد الطلب على النقود أي الدخل الوطني y ومعدل الفائدة r.

وإذا كان عرض النقود ومستوى الأسعار ثابتين فإن الاشتقاق الكلي لدالة الطلب على النقود تصبح كما

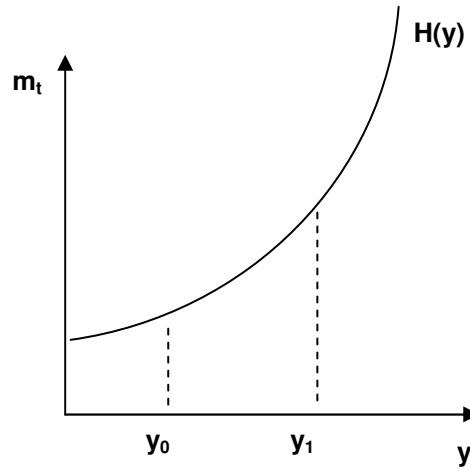
$$dm = L' dr + H' dy = 0 \Rightarrow \frac{dy}{dr} = -\frac{L'}{H'}$$

يلي:

وبما أن $L' < 0$ و $H' > 0$ مما يعني أن لمنحنى LM ميل موجب ويمكن أن نمثل هذه

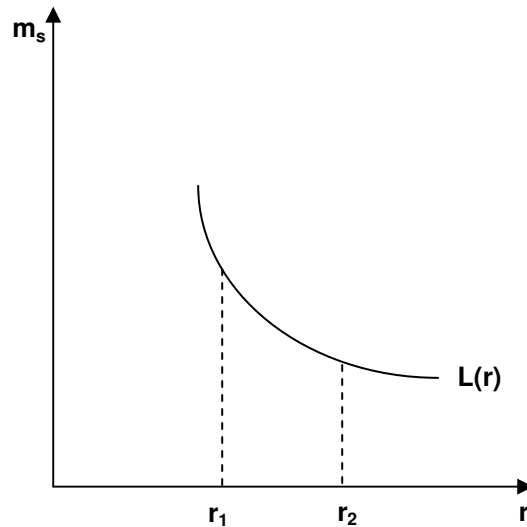
المنحنيات كما يلي:

شكل رقم 25 : الطلب على النقود بهدف المبادلة

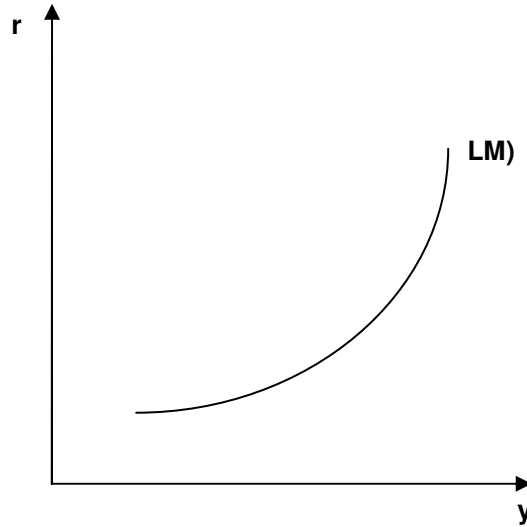


أي أن الطلب على النقود من أجل المبادلات له ميل موجب اما ميل منحنى الطلب على النقود بهدف المضاربة فسالب كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 26 : الطلب على النقود بهدف المضاربة



شكل رقم 27: منحنى LM



وهو مجموع القيم المتزاوجة بين y و r والتي تمثل وضعية التوازن للسوق النقدي، وعند الأخذ بعين الاعتبار أن الاستثمار كدالة بالنسبة لمعدل الفائدة فإن معادلة الدخل تكتب كما يلي:

$$y = c[y - T(y)] + G + I(r)$$

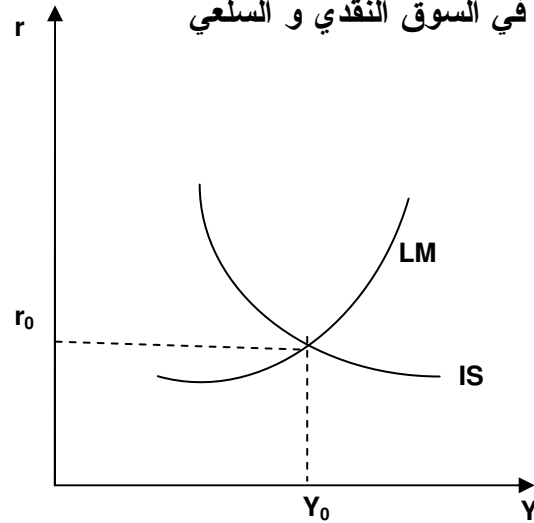
$$y = c[y - T(y)] + G + I(r - e)$$

حيث يمثل e معدل التضخم المتوقع، أي أن الاستهلاك مرتبط بالدخل المتاح وليس الخام والاستثمار مرتبط بمعدل الفائدة الحقيقي.

والتوازن في السوق السلعي يعبر عنه بمنحنى IS وهو عبارة عن مجموعة من التوليفات من r و y وتمثل نقاط التوازن في السوق. وعند تقاطع منحنى IS و LM يتحدد لنا الدخل الوطني أي أن الدخل الوطني ناتج عن التوازن في السوق السلعي والتوازن في السوق النقدي¹.

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. P 155

الشكل رقم 28 : التوازن في السوق النقدي و السلعي



2.3.3 السياسة النقدية وتأثيرها على الناتج الوطني والأسعار:

تتمثل مراحل تأثير السياسة النقدية على الناتج تشغيل الأسعار في خمس مراحل هي:

- يقوم البنك المركزي بتخفيض احتياطات البنوك ببيع سندات حكومية مما يؤدي بتغيير هيكل ميزانية البنوك بحيث تنخفض الاحتياطات البنكية.
- وكل تخفيض في الاحتياط البنكي يؤدي على تقلص Contraction في الودائع الجارية Dépôt à vue وهو ما ينتج عنه تخفيض في عرض النقود. لأن عرض النقود مساوي الى مجموع الأوراق المالية والودائع لأجل فالتخفيض فيهما يؤدي إلى تخفيض في عرض النقود.
- إن التخفيض في عرض النقود يؤدي على الرفع من معدل الفائدة، مما يؤدي إلى الرفع من تكلفة القروض وهذا في حالة ما إذا بقي الطلب على النقود ثابت. ومن جهة أخرى فإن حجم المبالغ النقدية الموجهة للقروض تنخفض وهو ما يؤدي إلى التخفيض من الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك بالنسبة للمؤسسات (لأن ارتفاع القروض يؤدي على ارتفاع تكلفة الاستثمار ومن ثم انخفاض الأرباح المتوقعة مما يؤدي إلى عدم المغامرة بالاستثمار). وبالنسبة للحكومات (لأن إنشاء طريق أو مدرسة عن طريق قروض في شكل سندات حكومية ستكون له تكلفة مرتفعة مما يؤدي إلى تأجيله لوقت مناسب عند انخفاض أسعار الفائدة).
- وبالنسبة للأفراد (لأن الفرد الذي يريد شراء منزل بقرض ونظرا لارتفاع سعر الفائدة سيؤجله لوقت لاحق).

كما أن أسعار الفائدة تؤثر على سعر الصرف القائم بالارتفاع إذا كنا في اقتصاد مفتوح وهو ما يؤثر سلبا على الصادرات.

وبالتالي فتخفيض الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة وهو ما يؤثر سلباً على مكونات الطلب الكلي و الإنفاق الكلي.

- إن التخفيض في الكتلة النقدية يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وهذا ما يخفض من الدخل والنتاج الوطني وحجم التشغيل وارتفاع التضخم ونستطيع تلخيص آثار تخفيض الكتلة النقدية بالمراحل التالية¹.

تخفيض في الاحتياطات ← تخفيض في عرض النقود ← ارتفاع في أسعار الفائدة ← تخفيض في الاستثمار والاستهلاك والصادرات ← التخفيض في الطلب الكلي ← تخفيض في الناتج الكلي والتشغيل.

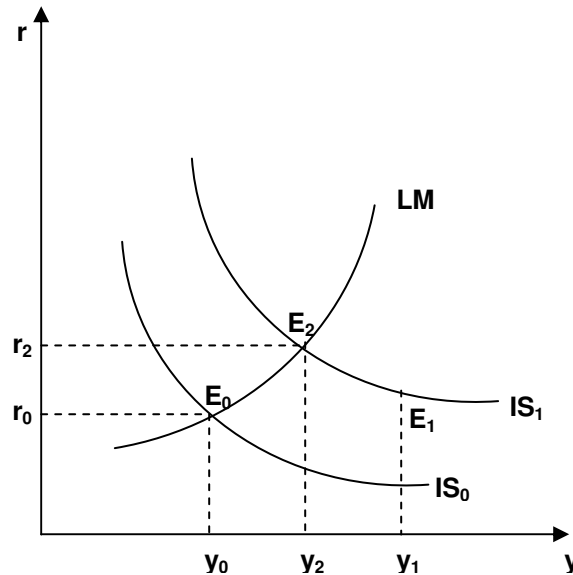
وفي الحالة العكسية تؤدي الزيادة في الكتلة النقدية إلى زيادة في الناتج الكلي والتشغيل كما يلي:

زيادة في الاحتياطات ← زيادة في عرض النقود ← انخفاض في أسعار الفائدة ← زيادة في الاستثمار والاستهلاك والصادرات ← زيادة في الطلب الكلي ← زيادة في الناتج الكلي والتشغيل وطبعاً الأمر في الواقع لا يتم بهذه السهولة فيجب توفر شروط معينة حتى لا يؤدي ذلك إلى التضخم.

4.3 اثر السياسة النقدية والمالية على الاقتصاد:

لمعرفة اثر السياسة المالية والنقدية على الدخل الوطني نقوم بتشكيل المخطط التالي:

شكل رقم 29 : أثر السياسة المالية والنقدية على الدخل:



¹ Samuelson P.A. etW. Nordhaus, Economie, Op. Cit. P503

في حالة زيادة النفقات العامة بـ dG سيؤدي ذلك إلى زيادة النفقات العامة والاستثمار وينتقل منحنى IS_0 إلى IS_1 وإذا بقي معدل الفائدة ثابت r_0 فإن الدخل الوطني ينتقل من y_0 إلى y_1 وهذا وفق مضاعف النفقات العامة، حيث يكون الاستثمار هنا محدد بطريقة خارجية أي خارج النموذج ولكن الزيادة في الدخل تؤدي على الزيادة في الطلب على النقود من أجل المبادلات و إذا ما بقي عرض النقود ثابت فإن الطلب على النقود من أجل المضاربة ينخفض مما يؤدي إلى الرفع من سعر الفائدة. ويؤدي ذلك إلى التخفيض من الاستثمار مما يناقض أثر الرفع من النفقات العمومية ويصبح التوازن النهائي عند النقطة E_2 والموافق لسعر الفائدة r_2 ويحدد الدخل الوطني بـ y_2 ونلاحظ أن $y_0 < y_2 < y_1$ أي ان معدل الفائدة يعتبر مثبت تلقائي. وإذا كان حجم الاستثمار بدلالة معدل الفائدة فإن أثر مضاعف النفقات العمومية يكون اقل ويمكن إيجاد ذلك رياضيا كما يلي:

$$y = C[y - T(y)] + I(r) + G$$

$$dy = C'(1 - T')dy + I'dr + dG$$

$$m = \frac{M}{P} = L(r) + H(y) \quad \text{ولدينا}$$

وعند الاشتقاق الكلي مع العلم أن M و P ثابتين نجد:

$$L'd(r) + H'dy = 0$$

$$d(r) = -\frac{H'}{L'}d(y)$$

ولتحديد التغير في r بالنسبة لـ y نقوم هذه المعادلة في معادلة التوازن لسوق السلع فنحصل على:

$$dy = C'(1 - T')dy - I' \frac{H'}{L'} dy + dg$$

وباستخراج dy كعامل مشترك نجد:

$$dy = \frac{dg}{1 - C'(1 - T') + \frac{I'H'}{L'}}$$

$$K = \frac{dy}{dG} = \frac{1}{1 - C'(1 - T') + \frac{I'H'}{L'}}$$

وهو مضاعف الإنفاق العام عند الأخذ بعين الاعتبار الاستثمار كدالة بالنسبة لسعر الفائدة.

والمعامل $\frac{I'H'}{L'}$ يبين أن الرفع من معدل الفائدة يؤدي على التخفيض من الاستثمار وبما أن $\frac{I'H'}{L'} > 0$ فهي تخفض من مضاعف الإنفاق ما عدا في بعض الحالات أين لا يتأثر الاستثمار بمعدل الفائدة عندما $\frac{dI}{dr} = 0$ ويكون منحنى IS عموديا.

أو أن $0 = \frac{H'}{I'}$ معناه أن ميل منحنى LM يكون أفقي وهو ما يعرف بمصيدة السيولة La trappe de liquidités أي أن الطلب على النقود مرن مرونة تامة بالنسبة لمعدل الفائدة ولفخ السيولة عدة أسباب كأن تمول الدولة الزيادة في النفقات العامة بالقروض¹.

نستنتج أن الدولة في إطار قيامها بوظيفة التثبيت تعتمد على السياسة المالية والنقدية وتعتبر السياسة المالية أكثر فعالية إذا كانت هناك سيولة كافية في السوق النقدي أي أن الزيادة في النفقات العمومية مثلا تواكبها زيادة في عرض النقود حتى لا ترتفع أسعار الفائدة ومن ثم ينخفض الاستثمار كما أن الزيادة في النقود لا يجب أن تكون مرتفعة حتى لا تحدث اثر تضخمي، ومن ثم تعتبر النفقات العامة. أحسن وسيلة لمواجهة التغيرات الظرفية للاقتصاد ويعتبر ما تم التطرق إليه أحكام عامة لأنها تعتمد على نماذج بسيطة (اقتصاد مغلق مثلا) فهدفنا هو فقط تبيان وظيفة التثبيت للدولة وليس دراسة السياسة المالية والنقدية بتعمق.

4- دور الدولة في محاربة الفقر

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية تمس جميع البلدان سواء الفقيرة أو الغنية ونظرا لكون الفقر سببه عمل السوق وفي بعض الأحيان الحواجز التي تعيق عمل السوق كان لا بد من تدخل الدولة للحد من هذه الظاهرة.

1.4 مفهوم الفقر:

ارتبط مفهوم الفقر قديما بالنقص المادي لكن حاليا أصبح للكلمة أبعاد أخرى مثل الأمية، التمييز و الإقصاء من النشاط الاقتصادي والاجتماعي... الخ. ولا يوجد تعريف واحد للفقر لأن هذا الأخير يختلف حسب الزمان والمكان ولكن سنحاول حصر مفهوم الفقر من خلال عدة تعريف فيعرفه P.A Samuelson على أنه الوضعية التي لا يستفيد الأفراد فيها من دخل مناسب لكن من الصعب تحديد

¹ Weber. L, l'Etat acteur économique. Op. Cit. P 158

الحدود بدقة بين الفقير وغير ذلك¹ ويعرفه **François Houtrat** على أنه نتيجة لوضع تسود فيه ندرة اقتصادية لعينة من المجتمع² ونلاحظ من هذه التعاريف أنها تعتمد على مؤشر واحد هو الدخل، ويعتبر الاقتصاديون أن للفقر معنى نسبي فمفهوم الميزانية الأساسية للعيش تمثل عناصر غير موضوعية مثل الذوق والعادات المنفق عليها اجتماعيا، فمثلا المنزل اللائق الذي يعيش فيه الفرد في 2006 يشتمل على عدة تجهيزات تعتبر من الرفاهية المترفة في وقت سابق لهذا فالفقر يختلف حسب الزمان والمكان فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سنة 1995 كان مستوى المعيشة لعائلة مكونة من أربعة أشخاص يقدر بـ 15569 دولار سنويا هذا المبلغ يعتبر حد الفقر بينما بنصف هذا المبلغ تعتبر العائلة من الطبقة المتوسطة في الجزائر.

ومفهوم الفقر واسع ومتشعب وله جانبين الأول مادي محض بحيث يهدد الوجود المادي للإنسان والثاني معنوي متعلق بكرامة الفرد وحقوقه في التعليم والصحة... الخ، حيث يقول **Amartya Sen** الحائز على جائزة نوبل سنة 1998 إن رفاهية الفرد لا تتعلق بعناصر مادية مثل التغذية والتمتع بمسكن ولكن أيضا المساهمة في المهام الاجتماعية المعقدة والتمتع بكل الحقوق ومنها حق الظهور في المجتمع دون خجل³.

فهناك أوجه جديدة للفقر اهتم بها الباحثون مثل الإقصاء الاجتماعي والتهميش والذي يعتبر شرح علاقة الفرد بمجتمعه.

إن دولة الرفاه والتي تضمن الحد الأدنى من الدخل وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية جعلت معنى الفقر المبني على الدخل مفهوم جامد ولا يتماشى مع المشاكل الاجتماعية ففي الدول المتخلفة يأخذ الفقر بعدا اقتصاديا أكثر منه اجتماعي نظرا لغياب التوزيع والحماية الاجتماعية أين يعتمد الفرد على مبدأ التضامن العائلي أو الفردي، والعكس بالنسبة للدول المتقدمة وقد عرفه برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD على أنه غياب ما هو ضروري للرفاهية المادية وغياب للفرص البديلة وإمكانية الاختيار الضرورية للتنمية البشرية.

2.4 أسباب الفقر:

يشمل الفقر أوضاع مختلفة مثل الفلاح الذي أرضه بور والموال الذي لا يجد المرعى لماشيته والبطال... الخ، حيث يشتركون في أنهم يعانون من مشكل تغذية ومعدل حياة منخفض وأسباب الفقر متعددة يمكن حصرها فيما يلي:

¹ Samuelson.P.A, Nordhaus.W. Economie. Op.cit. P349

² Houtrat. F, Comment se construit la pauvreté édit. l'harmattan 2000. P07

³ Ibid P08

- الفقر الناتج عن حادثة مثل الحريق أو الجفاف أو الجراد أو عجز جسدي ويكون صاحبها غير مؤمن ضد هذه الأخطار؛
- ينتج الفقر من غياب العدالة في توزيع الدخل ومن ثم السلع الأساسية اللازمة للحياة؛
- غياب السوق ينتج عنه الفقر فقد عرض قوة العمل أو عوامل الإنتاج الأخرى بسعر لا يضمن الحاجات الأساسية للإنسان، وهذا لغياب طرق المواصلات وغياب الأمن... الخ، فيتحول الإنتاج إلى استهلاك ذاتي لكنه لا يغطي الحاجيات للإنسان من الصحة والتعليم؛
- قد ينشأ من الفقر من التجريد من الأملاك ويكون ذلك في حالة بعض ملاك الأراضي الذين لا يملكون وثائق تثبت ملكيتهم ويعتبر ذلك سلبا بطريقة مباشرة أما السلب غير المباشر فيكون في حالة التضخم الجامح بالنسبة للأجراء، أين يفقدون معظم قدرتهم الشرائية أو أن تقوم بعض الجماعات المسلحة بنزع ممتلكات الأفراد وخاصة في حالة النزاعات الداخلية كما حدث في الجزائر في فترة التسعينات؛
- التحولات الهيكلية خاصة بالنسبة للاقتصاديات المخططة وتحت ضغط عدم القدرة على تسديد الديون فهي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة هذه الديون والاستفادة من قروض أخرى، لكنها عادة ما تكون مشروطة بتطهير النظام المالي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والميزانية العامة ومحاربة التضخم وهذا لتحقيق النمو والتقدم التقني لكن مقابل ذلك يتم إعادة النظر في دور الدولة بتخفيض نفقاتها الاجتماعية وخصوصة الشركات العمومية وترك حرية السوق والمنافسة خاصة أمام الشركات الأجنبية وإزالة كل الحواجز والنظم الحمائية مما يؤدي إلى تسريح كثيف للعمال وتدني مستوى المعيشة لتدني الأجور وارتفاع الأسعار وتخفيض الدعم عن بعض مواد الاستهلاك والخدمات الضرورية ولهذا عادة ما يصاحب هذه الإجراءات احتجاجات اجتماعية وهو ما أدى إلى تكوين شبكات اجتماعية لتدنية هذه التكاليف¹.

3.4 قياس الفقر:

في القرن الماضي وبهدف تحديد عتبة الفقر تم التركيز على مفهوم المستوى الأدنى الحيوي لكي يستطيع الإنسان العيش، حيث تم تحديده بالاعتماد على المواد الغذائية محددة بسعر السوق، مع العلم أن هذه العتبة تتغير مع الزمن بتغير الأسعار والدخول بالإضافة على تغير أنماط الاستهلاك ومن ثم معدل الفقر².

وهناك عدة طرق لقياس الفقر منها:

¹ Houtrat, F, Comment se construit la pauvreté. Op. Cit. P116

² Atkinson Tony et autres, rapport sur la pauvreté et l'exclusion conseil d'analyse économique, documentation Française Paris, 1998

- **الطريقة الموضوعية:** حيث يتم تحديد الفقر عند الحالة التي لا يملك فيها الفرد ما يكفي لإشباع حاجاته الأساسية، لكن هذا المفهوم نسبي فالحاجات الأساسية تختلف حسب الزمان والمكان.
- **الطريقة الشخصية:** حيث يتم تحديد الفقر عند حصول الفرد على أقل مما يراه ضروري، وتتركز على تحليل نتائج التحقيق المنصب على تصورات الأفراد المحرومين ومن ثم فالفقر عبارة عن إحساس بالحرمان.
- **الطريقة الإحصائية:** وتتركز على الدخل حيث يعتبر الفرد فقيرا مثلا عندما يحصل على دخل سنوي أقل من مبلغ معين¹، ولكن تحديد الدخل الأدنى يلقى صعوبة كبيرة لهذا يمكن اللجوء الى صبر آراء العائلات لتحديد الدخل الأدنى اللازم لتلبية حاجات الأفراد الأساسية وتحدد العائلات مبلغ يتغير مقارنة بدخلهم، وعند الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للاستهلاك فإنه عندما يرتفع الدخل ب: 10% فإن الحد الأدنى اللازم لتلبية الحاجات يرتفع ما بين 6% و 8% لهذا فإن النمو الاقتصادي له دور كبير في التأثير على تغيير عتبة الفقر، إذا فمن الصعب إيجاد معيار واحد كافي لقياس الفقر وتحديد الفئة الفقيرة ولكن عادة ما نستعمل الدخل وهذا لأنه يعتبر معيار موضوعي أولا، وثانيا لأن عملية قياسه سهلة كما أن الفقر عادة ما يأخذ بعد اقتصادي، ولتحديد عتبة الفقر نستعمل متوسط الدخل الوطني حيث تسمح بإعطاء صورة عن عدالة توزيع الثروات داخل البلاد لكنها لا تعطي صورة واضحة عن مستوى معيشة الأفراد الأكثر فقرا ومثلا تم تقدير في الولايات المتحدة الأمريكية لأسرة مكونة من 4 أفراد عتبة الفقر بدخل أقل من 19500 دولار سنة 1999 فوصل عدد الفقراء على 46 مليون فرد أي حوالي 17% من السكان. واعتمد تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNUD** لسنة 1996 مؤشر للفقر البشري (Indicateur de pauvreté IPH) والذي حاول أن يجمع في مؤشر مركب مختلف عناصر العوز في الحياة الإنسانية، ولكن رغم ذلك يبقى حصر مختلف أوجه الفقر في مؤشر واحد غير كافي لهذا قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعد ذلك بإنشاء مؤشر لفقر البشر للدول المصنعة سمي IPH2 وهذا لتدارك النقص الموجودة في المؤشر الأول. أن هذا التمييز نابع من التفاوت الكبير في الدخل والمستوى المعيشي بين سكان البلدان المصنعة والبلدان الفقيرة وهو ما يجعل فقير الدول المصنعة من الأغنياء في الدول الفقيرة، ثم أن الضغوطات الداخلية والخارجية ينتج عنها إعادة تخصيص الموارد والتوزيعات الجديدة للثروة والتي تؤدي بدورها إلى ظهور أشكال جديدة من الفقر ومثال ذلك عمليات إعادة التصحيح الهيكلي². كما أن الفقر يمس بنسب مرتفعة بعض مجموعات أكثر من الأخرى فمثلا في دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول نسبة الفقر في المجموعات سنة 1995 بينت

¹ Delas. J.P, Economie contemporaine. Op. Cit. P11

² Houtrat. F, Comment se construit la pauvreté. Op. Cit. P11

الأشخاص البيض و الأزواج و المسنين هم الأقل فقرا (هناك ثلاث مجموعات حسب اللون والعمر والوضعية العائلية) ، أن السود والعائلات التي تعولها الأم وكذلك الأطفال هم الأكثر فقرا كما أن الأقليات الاثنية تعاني كثير من الفقر تقريبا مثل الهنود. ويلاحظ المحللون أن التميز من حيث العرق (أقليات) والجنس (المرأة) يلعب دورا هاما في زيادة الفقر.

وبما أن المؤسسات لا تفرق في الأجور حسب الجنس أو اللون فإن أهم ما يخلق هذه الفوارق هو مستوى التعليم والتكوين. وكما أن الأطفال الذين ينشئون في أسر فقيرة عادة ما يعانون عن سوء التغذية والجهل لهذا فهم لا يستطيعون الخروج من دائرة الفقر.

وقد بينت دراسة أجريت سنة 1996 من طرف الأمم للتنمية أن الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة قد انخفضت في الدول المتقدمة وخاصة USA منذ 1929 إلى غاية 1975، ولهذا لانتشار التعليم والنقابات وإتباع الحكومات لسياسات عمومية خاصة التأمين الاجتماعي للأشخاص المسنين والمساعدات الاجتماعية للفئات الفقيرة. لكن بعد 1975 ونتيجة لإتباع البلدان الغربية لسياسات أكثر ليبرالية خاصة مع تخفيض الضرائب على الأغنياء وارتفاع أجور الجامعيين (حاملتي الشهادات الجامعية) حيث أن الفرق بين أجر جامعي وآخر مستوى ثانوي بلغ 45 % سنة 1981 ليرتفع إلى 65 % سنة 1992 كذلك فإن المنافسة الأجنبية (الصينية واليابانية) أدت إلى نقص الطلب على اليد العاملة غير المؤهلة بالإضافة إلى انتشار الأمهات العازبات حيث يمثلن نسبة كبيرة من الفقراء¹.

لكن من الصعب عزل الطبقة الفقيرة عن كامل المجتمع وعملية تمييز الفئات الفقيرة حسب معيار الجنس واللون...الخ، و الهدف هو تبيان أسباب الفقر ومن ثم إيجاد السياسات الملائمة لمحاربة هذه الظاهرة.

4.4 استراتيجيات محاربة الفقر:

ان قضية محاربة الفقر تأخذ حيزا هاما في أبحاث الاقتصاديين بين الداعين لتدخل قوى الدولة، على اعتبار أن الفقر هو نتيجة لعمل ميكانيزمات السوق وأن الفقر يعتبر حتمي إذا ما ولدت في عائلة فقيرة، ومن ثم فإن للدولة دور هام لمحاربة الفقر أما بمعالجة أسباب نشوئه أو بمنح مساعدات للفقراء.

وهناك من يرى أن الفقر هو نتيجة لسلوك الأفراد ومسؤولياتهم ويمكن أن يصحح بواسطة الأفراد أنفسهم ففي القرن 19 اعتبر الفقراء كأشخاص منفقين، سكرين...الخ. وأنه يجب على الدولة أن تخفض من البرامج الاجتماعية حتى تحفز الفقراء على العمل وتعتبر هذه النظرة ليبرالية بحتة².

¹ Samuelson. P.A. Nordhaus, Economie. Op. Cit. P351

² ibid. P356

لهذا فإن استراتيجيات محاربة الفقر تصب في هذين الاتجاهين حيث نجد أربع استراتيجيات وهي:

- **إستراتيجية التنمية الإجمالية:** إن إتباع سياسة تنمية شاملة وسياسة تصنيعية تؤدي إلى خلق أقطاب للتنمية تؤدي إلى اثر مضاعف الدخل effet multiplicateur de revenu يوسع لكامل الاقتصاد، والملاحظ حاليا أن البلدان التي تحقق معدل نمو مرتفع لمدة طويلة هي التي تملك معدلات مرتفعة للتدريس ومتوسط العمر المتوقع للحياة.
- **إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية:** وهذا بمحاولة تلبية الحاجات الأساسية للسكان الأكثر فقرا أو أن تقوم العائلات بتلبية حاجاتها عن طريق الاستهلاك الذاتي أو مبادلة الفائض مع سلع أساسية، ولتحديد الحاجات الأساسية لا بد من تحديد تفضيلات المجتمع. ولتطبيق هذه الإستراتيجية لا بد للجماعات المحلية أن تلعب دور هام في ذلك، كما أن تقاعس الحكومات عن القيام بدورها جعلت الحماية الصحية إحدى مهام جمعيات المساعدات الدولية.
- **الإستراتيجية الليبرالية:** ترى هذه الإستراتيجية أنه عوض توزيع الدخل، يجب توفير جو للاندماج الاقتصادي ومن ثم تشجيع الطاقات الإنتاجية للأفراد عوض مساعدتهم على الكسل، ومن ثم يستطيع الفرد إشباع حاجاته الأساسية من عائد عمله وهذا عن طريق خلق الأسواق أو حتى تنقية محيطها ونزع الحواجز لجعل آلياتها تعمل كما يجب، ومساعدة الأفراد على العمل عن طريق بعض الآليات مثل القروض المصغرة، ويجب أن تكون هناك دولة قانون لحماية الحقوق والتحكم في التضخم.
- **إستراتيجية إعادة التوزيع:** هناك توزيع عادل سواء للدخول أو للأصول كما أن تقدير الدخل أو الأصول صعب للغاية فالأرض الفلاحية في المناطق الشبه جافة لا تقيم مثل الأرض الخصبة التي تكون قرب المدن. كما أن توزيع الدخل تبقى ضعيفة في البلدان الفقيرة لضعف محصول الضرائب على الدخل والتحويلات المتمثلة خاصة في تدعيم المواد الاستهلاكية، لكن هذه السياسة عادة ما تم التراجع عنها لأنها تمول عادة من عجز الميزانية وهو ما يؤدي إلى التضخم. وهناك أيضا توزيع للأصول خاصة العقارية ولكن ذلك يصعب من التوفيق بين السياسة الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية، أي انه إذا اعتمدنا مبدأ العدالة الاجتماعية فسيحصل كل فرد على جزء صغير من الأرض قد يعطي له محصول رديء بينما لو أننا اعتمدنا معيار النجاعة الاقتصادية فيتم توزيع الأراضي بقطع كبيرة، ليتم إدخال تقنيات إنتاج حديثة تؤدي إلى محصول جيد لكن في هذه الحالة فإن عدد كبير من الفلاحين لا يستطيعون الحصول على قطعة أرض.

نلاحظ أن الدول تركز على عدة إستراتيجيات ولا تكتفي بواحدة فقط وذلك نظرا لاستفحال ظاهرة الفقر ليس في الدول الفقيرة فقط، ولكن في الدول الغنية أيضا كما أن ظاهرة العولمة جعلت الضمير الإنساني للدول الغنية تهتم أكثر بالدول الشد فقرا.

5.4 العولمة والفقر:

إن عولمة الأسواق و انتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان أدت إلى توسع المبادلات الدولية وكانت عاملا في زيادة الثروات واحترام أكبر للقيم الإنسانية، وجني ثمار العولمة عن طريق تطوير الميزات النسبية التي تتمتع بها الاقتصاديات القومية وهو ما جعلها أكثر تنافسية، كذلك فإن الخصوصية وترك الحرية لانتقال رؤوس الأموال كانت له آثار إيجابية أيضا على المستوى الاجتماعي وذلك عن طريق نمو القطاع الخاص. وتحقيق معدلات نمو قوية وهو ما يؤدي إلى زيادة في الدخل ومن ثم تدنية للفقر.

إن سياسات التوزيع المنتهجة من طرف الدولة كانت محل انتقادات من عدة جهات سواء محلية مثل أرباب العمل أو دولية مثل صندوق النقد الدولي حيث يقول **Michel Camdessus** المدير السابق لصندوق النقد الدولي: " إن التحويلات لطبقات واسعة من المجتمع لا تحقق الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى انها جد مكلفة"¹، أي أن جزء فقط من هذه التحويلات يستفيد منه الفقراء، فالإقتطاع من أرباح المؤسسات يؤدي إلى تخفيض تراكم رأس المال و من ثم النمو الاقتصادي، مما يعيق تخفيض الفقر على المدى الطويل، و هذا الطرح يستند إلى الفكر الليبرالي.

إن بعض الدول خاصة في أمريكا اللاتينية تخلت عن سياسة تثبيت الأسعار و منح التحويلات ، و تبنت مقابل ذلك سياسات أخرى لمحاربة الفقر عن طريق إزالة العوائق أمام عمل آليات السوق مع سياسة اجتماعية لضمان تقديم بعض الخدمات الأساسية مثل الصحة و التعليم...الخ، و إنشاء برامج اجتماعية خاصة للفئات الأكثر فقرا مثل ضمان التغذية و العمل و توزيع المنح...الخ.

إذا فإعادة النظر في دور الدولة في محاربة الفقر جعلها كمكمل لعمل السوق أي أن هذا الأخير هو المسئول الأول عبر آلياته للتخفيف من حدة الفقر و النقائص التي يتلقاها تصححها الدولة عبر سياسات اجتماعية مختلفة.

إن ضعف عمل الدولة الراحية و نقص المساعدات الدولية جعلت الحاجات العمومية الغير ملبات و الطبقات الفقيرة تبحث عن حل بديل يتم في الجمعيات الغير حكومية و التي يكونها المجتمع المدني حيث تهتم بمحاربة الفقر و ترقية حقوق الإنسان و حماية المرأة و الطفل و البيئة...الخ، حيث يكون

¹ Houtrat, F, Comment se construit la pauvreté. OP. Cit. P26

تدخلها سريع و مباشر , و تحاول المساهمة في التنمية المستدامة عن طريق إنشاء مشاريع صغيرة في الأرياف و المدن و هذه الجمعيات لها مساهمات فعالة في تخفيف العبء على الدولة و على المؤسسات الدولية لهذا اخذ مصطلح المجتمع المدني حيزا هاما من تقارير البنك الدولي.

ان ظاهرة العولمة لم تتبنى فقط الشق الاقتصادي او السياسي و الأمني و لكن تطرقت أيضا للجانب الاجتماعي , حيث أن المطالب الاجتماعية و الاحتجاجات بدأت تأخذ طابع عالمي كالانتفاضات الديمقراطية لدول أوربا الشرقية (أوكرانيا و جورجيا), لهذا بدأ تناول هذه المواضيع على مستوى اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة او البلدان الثمانية الأكثر غنى في العالم او بعض الملتقيات الدولية.

لقد أخذ مفهوم الفقر في التوسع فلم يعد مقتصرًا على الجانب المادي ليأخذ أبعاد أخرى تمس كرامة الإنسان وحرياته, وبما أن تحديد الفقر وقياسه لا يجد إجماعًا من طرف الباحثين ومنتخذي القرار لهذا فإن تحديد الفئات الفقيرة يختلف من دولة لأخرى. وتلعب الدولة دورًا هامًا في محاربة الفقر عن طريق سياسة التوزيع وتخصيص الموارد لكن النظريات الليبرالية الجديدة ترى أن هذه السياسات عادة ما تفشل في تحقيق النتائج المرجوة منها ولهذا لا بد من أن تقوم الدولة فقط بنزع الحواجز عن السوق وترك ميكانيزماته حرة لحل مشكلة الفقر, كما أن الاقتطاع من أرباح الشركات وتحويلها للطبقات الفقيرة لا يؤدي إلى القضاء على الفقر ولكن التخفيف من حدته هذا في المدى القصير أما في المدى الطويل فسيؤدي إلى زيادة عدد الفقراء, أما أن ترك للشركات فرصة تراكم رأس مالها فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض للفقر على المدى الطويل, كما أن المجتمع المدني وعن طريق الجمعيات ويلعب دورًا هامًا في مساعدة الدولة على التخفيف من حدة الفقر.

وفي تقديري وبالنظر إلى الوقائع الاقتصادية فإن زيادة الأجور في النظام الفوردي الكينزي كان هو الحل الوحيد للنظام الرأسمالي باعتبار أن الأسواق الخارجية خاصة المستعمرات مشبعة, فكان الحل هو توسيع قدرة الأسواق الداخلية على امتصاص فائض الإنتاج, وكان لهذه السياسة تأثير كبير على التخفيف من حدة الفقر وتحسين معيشة الأفراد وقد أدى التوسع في هذه السياسة أن معظم الأفراد أصبحوا يعملون ليسددوا ما قد استهلكوه حتى أنه في بعض الأحيان يفوق الاستهلاك قدرات الأفراد, إذن هذا الاستغلال الكبير للطلب الداخلي أدى بالشركات متعددة الجنسيات إلى التفكير في انتهاج نفس السياسة في الأسواق الخارجية وما ظاهرة العولمة إلا وسيلة لإنقاذ الرأسمالية عن طريق إيجاد منافذ جديدة لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات لكن يستفيد منها الأفراد, وما اهتمام الدول الغنية بمساعدة الدول الفقيرة خاصة في إفريقيا (مساعدات 50 مليار دولار لإفريقيا في مؤتمر غلين ايقلز بإنجلترا في صائفة 2005) إلا بهدف زيادة الطلب لهذه البلدان ومن ثم خلق أسواق جديدة, ولهذا فالعولمة هي أولاً

وقبل كل شيء عولمة الفوردية La mondialisation du Fordisme.

5- دور الدولة في حماية البيئة

إن سلوك الإنسان و سعيه وراء مصالحه الخاصة سواء بمفرده أو في إطار الجماعة أدت به إلى تخريب العناصر المكونة لمحيطه الطبيعي سواء عن علم أو جهل, و هو ما أدى بالدول إلى اعتماد سياسات بيئية و خاصة الدول المتقدمة و ذلك منذ الستينات, فقد تم تكوين هيئات عمومية لإعداد و تنفيذ هذه السياسات فمثلا في فرنسا تم إنشاء الوكالات المالية للحوض les agences financieres de bassin سنة 1964 ثم تلتها وزارة خاصة بحماية الطبيعة سنة 1971, أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتم إنشاء وكالة حماية البيئة Environmental Protection Agency سنة 1970 . و مبررات وضع السياسات البيئية متعددة فمنها ما هو أخلاقي و اقتصادي و كذلك من اجل الحفاظ على رفاهية المجتمع, و تعتبر السياسة البيئية احد أهم العوامل الواجب مراعاتها لوضع السياسات الاقتصادية الحديثة في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة و ذلك منذ مؤتمر ستوكهولم Stockholm سنة 1972 قبل ان يتم تأكيده في تقرير Bruntland سنة 1987 و في مؤتمر ريو سنة 1992 إلى غاية مؤتمر كيوتو. و نعني بالتنمية المستدامة إدراج القيود البيئية ضمن المعادلات السلوكية للأفراد و الجماعات. ولهذا سنحاول في هذه المبحث تسليط الضوء على السياسات البيئية و الربط بينها وبين التنمية المستدامة مع التطرق لدور الدولة في هذا الميدان.

5-1- مفهوم البيئة:

5-1-1- تعريف: هناك ثلاث مفاهيم أساسية مستوحاة من علاقة الإنسان بمحيطه و هي :

-المفهوم الأول : و يسمى المفهوم الموضوعي ,أي مستوحى من الطبيعة ,حيث يعرف البيئة علي انها مجموعة من العناصر الطبيعية التي هي في تفاعل فيما بينها للحفاظ علي تواجدها او إعادة إنتاجها. و يعتبر الإنسان احد هذه العناصر ,لكن هذا التعريف يستثني العناصر المصنعة و التي هي ضرورية لحياة الإنسان.

-المفهوم الثاني: المفهوم غير الموضوعي و يعتمد علي علاقة الإنسان بمحيطه الذي يعيش فيه سواء كان طبيعي او مصنع , و يمكن حصر هذه العلاقة علي انها ذات طبيعة مادية ,اجتماعية و اقتصادية. ومن هذا التعريف نستنتج انه يتطرق للبيئة من كل الجوانب حتى المصنعة منها ,لكنه يقتصر علي العناصر المستعملة من طرف الإنسان و لأجله.

1-3-المفهوم الثالث : و هو المفهوم التقني و يعرف البيئة علي انها علاقة بين الإنسان و الطبيعة حيث يتم تحديد النشاطات الإنسانية المناسبة للطبيعة.

و نستنتج من التعريف الأول و الثاني ان هناك صراع بين المنادين للحفاظ علي الطبيعة وبين الداعين للتنمية حيث يهدفون لتعظيم رفاهية الإنسان.

5-1-1- خصائص البيئة:

- 1- البيئة كسلعة عامة: ان ما يميز السلعة العامة عن السلعة الخاصة ان هذه الأخيرة تتميز بما يلي :
 - الملكية الخاصة : أي ان مالك السلعة له الحق اما في الانتفاع بها او التصرف فيها؛
 - المنافسة :أي ان الأفراد لهم نفس الحظوظ في الحصول عليها و من ثم فهم يتنافسون للحصول عليها و ذلك لان الحصول عليها من احدهم يلغي حق الآخرين في ملكيتها و الانتفاع بها ؛
 - الإقصاء :أي انه يمكن إقصاء اي فرد من استهلاك هذه السلعة سواء عن طريق السعر او أي وسيلة اخري.

اما بالنسبة للسلعة العامة فهي التي لا تتوفر علي هذه الخصائص, فإمكانية استعمالها من احد الأفراد لا يلغي حق الآخرين في ذلك , كما انه يمكن الانتفاع بها في ان واحد من طرف مجموعة من الأفراد, و إمكانية الحصول عليها في أي وقت تجعل الأفراد غير قابلين علي دفع مقابل لذلك, و هو ما يعرف في التحليل الاقتصادي بمبدأ المسافر المخفي او الفارس المستقل ترجمة لمصطلح **REE RIDER** و مثال ذلك الأمن , و تسمى هذه السلع بالسلع العامة المحضة , و بالتالي فالسلعة العامة لا تمتلك ملكية خاصة و لا توجد عليها منافسة للحصول عليها و لا يمكن إقصاء احد الأفراد من استهلاكها, ولهذا تعتبر البيئة من السلع العامة.¹

ب- البيئة كناقل للآثار الخارجية : **LES EXTERNALITES** ان استعمال احد العناصر البيئية قد يؤدي الي الإضرار بمنافع الآخرين بطريقة غير مباشرة و دون قصد و هو ما نطلق عليه الآثار الخارجية, و يعرفه **SCHOTTER .A** علي انه تكلفة او ربح ناتجة عن نشاط إنتاجي او استهلاكي لعون اقتصادي ما و الذي يؤثر علي عون آخر², و يضرب مثالا علي ذلك بمصنع الورق الذي يرمي النفايات في النهر حيث تمثل هذه النفايات تكلفة إضافية بالنسبة لشركة المياه العذبة ناتجة عن اثر خارجي سلبي سببه مصنع الورق, كما ان المجتمع يتحمل تكلفة إضافية (تكلفة تحلية المياه الناتجة عن نفايات الورق) تؤدي الي التخفيض من رفاهية المجتمع , و من ثم فان أمثلية باريتو غير محققة

¹ Cristine Cros , Politique d'environnement et efficacité économique ,Thèse de doctorat ,1998, Paris1 Sorbonne, p23

² Andrew Schotter, Microéconomie, op.cit, p467

, و بالتالي فالسوق يعجز عن معالجة هذه المشكلة , و لا بد من تدخل الدولة لحلها بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

ان تأثير مستوى منفعة فرد ما على منفعة فرد آخر يعتبر مشكل اقتصادي و لهذا تعتبر حماية البيئة من المشاكل الاقتصادية, فهناك توزيع غير امثل للموارد ناتج عن اختلاف التكلفة التي يتحملها الفرد مع التكلفة التي يتحملها المجتمع. كما يعتبر التلوث علي انه كل اثر على البيئة ذو طبيعة فيزيائية مثل الفضلات الصلبة , او طبيعة بيولوجية مثل التأثير على صحة الإنسان , او كيميائية مثل المطر الحمضي, كما ان الضجيج يعتبر من أنواع تلوث البيئة و يؤدي الى رد فعل للأفراد متمثل في القلق و الضجر و بالتالي خسارة في منفعتهم و رفاهيتهم .ومن ثم يعتبر التلوث كأثر خارجي سلبي فهو يرهن العلاقة بين المجال الاقتصادي و البيئي ¹.

5-2-2- السياسة البيئية كبرنامج للسياسة العمومية

5-2-1- السياسة البيئية و السياسة العمومية :

ان الهدف من أي سياسة عمومية هو الوصول الي الحالة المثلى, و التي جاري البحث للوصول اليها عن طريق حلول لمشاكل عمومية , و الهدف متعلق مباشرة بخيارات تتخذها الطبقة السياسية و الإدارية , و تحديد أهداف السياسة متعلق بصورة الواقع و التي من خلالها يمكن لأصحاب القرار التدخل .اما السياسة البيئية فتعرف على انها نشاط جماعي عام او خاص يتم بواسطة تجنيد جميع الفئات الفاعلة حول رهانات الحفاظ على البيئة , و تهدف السياسة البيئية باعتبارها إحدى فروع السياسة العامة الى تدنية تكاليف الحفاظ علي البيئة و من ثم تدنية التلوث , و يركز التحليل الاقتصادي على تقييم تكلفة تدهور البيئة (تكلفة التلوث) , و تكلفة الوقاية من التلوث في نفس الوقت و يرى النيو كلاسيك ان هناك مستوى معين من التلوث تتساوى فيه التكلفة الحدية للتلوث مع التكلفة الحدية للوقاية منه, حيث يمثل المستوى الأمثل الواجب تحديده و الحصول عليه, ولكن نظرا لكون مجال البيئة غير تجاري أصبح من الصعب تطبيق النماذج النظرية, فمن الصعب مثلا تقييم السعر الواجب دفعه من طرف المستهلك للملوث ليخفض همن تلويثه للبيئة, كما ان المستوى الأمثل للتلوث يتغير في الزمان و المكان, فهو يتغير من جهة لأخرى حسب الأمكنة و من وقت لأخر نتيجة للتطور

¹ François Bonniex et Brigitte Desaignes , Economie et politiques de l'environnement ,édit. Dalloz,1998,p30

التكنولوجي الذي يخفض من تكلفة حماية البيئة. و بصفة عامة فان أهداف السياسة البيئية لتدنية التكاليف لا تعتمد على قواعد نظرية, و ان الواقع بين ان تحديد الأهداف يعتمد أساسا على توجهات سياسية تأخذ بعين الاعتبار الأولويات التنموية, و القرارات النهائية تعتبر كاتفاق يحدده صراع القوى الاقتصادية, الاجتماعية و السياسية.¹

5-2-2- أهداف السياسة البيئية:

ان مجال النشاط العمومي في مجال البيئة ينصب على خمسة محاور تحمل الأهداف التالية :

- هدف بيولوجي: حيث يتم الحفاظ على تنوع و حيوية الأوساط البيولوجية بواسطة الحفاظ على شروط التجدد و الاستمرارية.

- التخفيض من التلوث: عن طريق تدنية الفضلات بمختلف أنواعها المنزلية و الصناعية الى مستوى معين يمكن للطبيعة من استيعابه.

- الحفاظ على الصحة: أي الوقاية و تدنية خطر الأمراض و الأوبئة و كل ما من شأنه ان يضر بصحة الإنسان و الكائنات الحية.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية: أي الحفاظ على الاستعمال الدائم للموارد و تنوعها, بحيث يجب استعمالها بمعدل لا يحرم الأجيال القادمة من التمتع بها و استعمالها بنفس المعدلات.

- الحفاظ على المحيط العام للحياة: تحسين إطار و نوعية الحياة, أي البيئة اليومية للإنسان (منزل, عمل, تسلية... الخ) و الحفاظ على العناصر الأساسية للإرث البيولوجي و الثقافي للأجيال القادمة.

و نخلص الى ان السياسة البيئية تهدف لتحسين محيط الإنسان و ظروف معيشته و حل المشاكل المرتبطة بها, و يمكن اعتبار ان البيئة مجال حديث بالنسبة لاهتمامات الدولة, و عادة ما تقدم أهداف اخرى مثل النمو و التشغيل على المشاكل البيئية, كما انه لا نجد عادة تنسيق بين مختلف الهيئات العمومية في مجال البيئة, فلا لا توجد معايير موحدة تسمح بهيكله التدخلات كما لا توجد خبرات عمومية موحدة فهي موزعة بين مختلف الهيئات.² كما ان الدولة لا تعتبر قائد لهذه العملية, فالصناعيين و الفلاحين و العائلات تشكل كل منها جبهة مستقلة, بينما جمعيات حماية البيئة فهي

¹ Corinne Larrue, Analyser les politiques publiques de l'environnement, édit. LHarmattan, 2000, p76

² IBID. p39

تشكل شبكة لكن لا تنسق أعمالها , و هذه الجمعيات في الجزائر تفتقر للفاعلية رغم المساعدات المقدمة لها .

5-2-3- برنامج السياسة البيئية:

يعرف برنامج السياسة العمومية على انه تسلسل من النشاطات لقرارات او إجراءات متساقطة متخذة أساسا من طرف أعوان و ممثلين للدولة من اجل حل مشكل عام متعلق بالمجتمع, هذه القرارات تؤدي إلى أعمال رسمية ذات طبيعة تصحيحية على الأقل ,تهدف الى تغيير سلوك الجماعات و التي تعتبر مصدر المشكل المراد حله.

و هناك خمس أسئلة تكون أجوبتها برنامج أي سياسة عمومية وهي :

- كيف يمكن قياس النتائج المتحصل عليها(أي تحديد أدوات القياس) ؟

- ما هي الوسائل المثلى للحصول على تلك النتائج؟

- ما هي السلطات المكلفة بتنفيذ برنامج السياسة العمومية؟

- ماهي الإجراءات الواجب إتباعها عند تنفيذ هذه السياسة؟

إن فبرنامج السياسة البيئية يسمح بتحديد المشكل البيئي المطروح وإيجاد الحلول المناسبة له , و يتم تنفيذ هذه السياسة بوسائل مادية و بشرية و تهدف أساسا للتأثير على الجماعات المستهدفة, اما بتغيير سلوكها او تعويضها عن الأضرار التي لحقت بها.

5-3- السياسة البيئية و التنمية المستدامة: تعتبر السياسة البيئية احد اهم العوامل الواجب مراعاتها

لوضع السياسات الاقتصادية الحديثة في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة و ما يبرر وضع هذه السياسات يعود أصلا لأسباب أخلاقية و للحفاظ على رفاهية المجتمع و لأسباب اقتصادية, فالإنسان لا بد ان يتحلى بروح المسؤولية و يحافظ على التنوع البيئي , كما ان التدهور البيئي يؤدي إلى انخفاض في رفاهية المجتمع, فتلوث الهواء مثلا يؤدي إلى الأمراض مثل الربو و الحساسية... الخ , و هذا لا يمس فقط هذا الجيل بل يمتد إلى الأجيال اللاحقة, كما ان انخفاض التنوع البيئي يؤدي إلى انخفاض تنوع الجينات مما قد يؤثر على استخراج أدوية جديدة في المستقبل, فالتلوث يرفع من تكاليف الصحة على الإنسان و النفقات المخصصة للبيئة قد ارتفعت بصفة منتظمة, و هو ما يعني ان هناك تدخل اكبر للسلطات العمومية و وعي اكبر بالرهانات البيئية سواء على المستوى المحلي او الدولي.

5-3-1-تعريف التنمية المستدامة:

عرف تقرير **BRUNDTLAND** (وهو تقرير اللجنة التي كونتها الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية سنة 1987) التنمية المستدامة على أنها:"التنمية التي تلبي الحاجيات دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية لتلبية حاجياتها". و لهذا فلا بد من الحفاظ على التوازن العام وقيمة رأس المال الطبيعي .

و تحديد وسائل تقييم السياسات بطريقة تسمح بتحديد التكاليف الحقيقية للحفاظ على البيئة.¹ و تعرف التنمية المستدامة أيضا على أنها تنمية تستجيب لمتطلبات الحاضر دون الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية متطلباتها , أي ان التنمية المستدامة تعني استغلال عقلائي للموارد الطبيعية دون إفنائها بغرض الحفاظ عليها للأجيال الحاضرة و المستقبلية و الحفاظ على المبادئ الايكولوجية.²

إن فمبدأ التنمية المستدامة يستند الى العدالة بين الأجيال و عدالة في توزيع الموارد بين المناطق و بين الدول في العالم و لتحقيق ذلك يحدد تقرير **BRUNDTLAND** ثلاث شروط أساسية و هي :

-الحفاظ على نوعية الحياة بصفة عامة؛

- الحفاظ على استعمال الموارد الطبيعية في أي وقت؛

- تجنب كل ضرر دائم بالبيئة.

كما ان مفهوم التنمية المستدامة يعني إدراج القيود البيئية ضمن المعادلات السلوكية للأفراد و الجماعات, و لهذا لا بد من وضع سياسة بيئية , و لنفترض ان لكل فرد الحق في الحصول على تعويض كلي للأضرار التي لحقت به من جراء التلوث, فان كان الملوث مسئول مدنيا مدنيا و يمكن تقييم الأضرار , هنا لا داعي لوجود سياسة عامة ضد التلوث باعتبار ان النظام القضائي كفيل بضمان حقوق كل طرف, و في هذه الحالة سيقوم كل ملوث بتدنية مقدار تلوينه للبيئة الى غاية ان تصبح التكلفة الحدية للتخفيض من التلوث مساوية للتكلفة الحدية للتعويض ,هذه الوضعية تقود المجتمع الى وضع توازني امثل une situation d'optimum حسب مفهوم **PARETO** . و هذه السياسة تقلص من تدخل الدولة و اقتصره فقط على الحرص على ضمان قواعد العمل و توزيع وتداول حقوق الملكية , و نظرا لكون هذه الوضعية صعبة التحقيق في الواقع فانه من الضروري تدخل الدولة و هناك ثلاث مبررات لذلك :

¹ François Bonniex et Brigitte Desaignes , Op. Cit , p 06

² IBID, p08

- الصعوبة التقنية لتحديد و تطبيق حقوق الملكية على البيئة باعتبار ان من عناصرها ما يعتبر ملك عمومي , لذلك فهي تعتبر سلعة عامة مثل الهواء و الأنهار و البحار...الخ؛

- صعوبة تحديد الأضرار التي يتحملها الأطراف الأخرى و خاصة على المدى الطويل, مثل الأمراض التي تسببها بعض المواد الكيماوية على الصحة و التي يصعب تحديدها كالسرطان؛

- عادة ما تؤثر المشاكل البيئية على عدة إطراف مما يجعل الحل القانوني صعب التطبيق.¹

5-3-2- الأعدان الفاعلين في العلاقة بين البيئة و التنمية:

لقد بين مؤتمر ريو 1992 ان هناك فاعلين أساسيين في تحقيق التنمية و الحفاظ على البيئة وهما:

- الإنسان : و خاصة المرأة حيث ينص المبدأ 20 من إعلان ريو على ان: المرأة لها دور حيوي في تسيير البيئة و التنمية و مساهمتها تعتبر أساسية في تحقيق التنمية المستدامة , فالمرأة هي العامل الأساسي في تحديد معدلات الولادة, و تسيير الموارد مثل الماء و الكهرباء وحتى استغلال الأرض في بعض المناطق.

-المؤسسات الاقتصادية: تعتبر المؤسسات الاقتصادية أماكن للإنتاج و استعمال الموارد التقنية, فيمكنها ان تدمر البيئة كما يمكنها ان تنشأ تقنيات جديدة يمكن بواسطتها حماية البيئة, وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهمها حيث تمثل 70% من المبادلات الدولية , و تبقى المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي² , والمتحكم الأول في الإنتاج و التكنولوجيا و وتعتبر قراراتها أساسية في المحافظة على الطبيعة سواء كان الدافع داخلي أي داخل الشركة, او خارجي كاتفاق دولي مثل اتفاق مونتريال MONTREAL لتحديد إطلاق مادة CFC.

- الدولة : باعتبارها عون منظم يحاول الحفاظ على رفاهية المجتمع بالتوفيق بين تحقيق التنمية و الحفاظ على البيئة.

5-3-3- الأبعاد الأخلاقية و التقنية و المالية لعلاقة البيئة بالتنمية المستدامة:

لقد خرجت نتائج مؤتمر ريو بان العالم موحد لجميع البلدان سواء بموارده او مشاكله , حيث مثلت هذه النتيجة اهم ما خرج به رؤساء و دول العالم, ولهذا كان لا بد من تنسيق مطلب التنمية و الذي تنادي

¹ Kerdoune Azzouz , Environnement et développement durable enjeux et défis, édit. publisud,2000,p27

² Ibid. p31

به الدول السائرة في طريق النمو او ما يصطلح عليها بدول الجنوب و مطلب المحافظة على البيئة و الذي تنادي به الدول المصنعة, و ذلك نتيجة لكثافة النشاط الاقتصادي و الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. لهذا كان مؤتمر ريو كحوار بين الشمال و الجنوب أخذ عدة جوانب أخلاقية تقنية و مالية.

-الجوانب الأخلاقية و الثقافية للبيئة: لقد أدخلت لجنة **Brundtland** مصطلح التنمية المستدامة و ذلك كمحاولة للجمع بين التنمية و المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية , باعتبار انه حتى تحقق الدول معدلات نمو مرتفعة و متتالية لا بد من استغلال أكثر فأكثر للموارد , و العكس في حالة محاولة الحفاظ على البيئة فلا بد من التضحية بالتنمية , فكان تقرير **Brundtland** عبارة عن محاولة الربط بين إشباع الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية و احترام التوازن البيئي مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة في الانتفاع بالطبيعة بين الأجيال بنفس المعدلات, و للوصول الى هذا الهدف لا بد من تغيير طرق الاستهلاك و ذلك بتغيير رغبات المستهلكين لطلب سلع غير مضرّة بالبيئة سواء في مرحلة الاستهلاك او الإنتاج, و يتأتى ذلك بإدخال القيود البيئية ضمن دوال المنفعة للأفراد و هي عملية صعبة و طويلة الأمد تتطلب وعي و ثقافة تبدأ من تدريس الأطفال للثقافة البيئية في المدارس باعتبارهم جيل الغد الى محاولة تعميم هذه الثقافة في المجتمع, ثم تغيير طرق الإنتاج عن طريق حث المنتجين على استعمال طرق إنتاج و تكنولوجيا اقل ضرر بالبيئة , وذلك اما عن طريق التشريع (أي الطرق الأمرة) او عن طريق فرض ضرائب و منح إعانات (أي الطرق المحفزة) ...الخ.

- الجوانب التقنية و المالية للبيئة: تناول تقرير **Brundtland** خطة تحويل متجانسة للتنمية بواسطة عوامل تقنية و مالية لتلبية الحاجات المتزايدة , لكن ذلك صعب التحقيق لانه يتطلب تحولات تقنية و مصادر مالية هامة عادة ما تفوق قدرات البلدان خاصة النامية. و التي تسعى بالدرجة الأولى لتحقيق التنمية على حساب البيئة غالبا , كما ان هذه الدول عادة ما تكون مثقلة بالديون التي تمثل عبء كبير عليها , و لهذا فعلى الدول الغنية مساعدة الدول الفقيرة بالموارد المالية و تقنيات حديثة بالإضافة الى تخفيض من عبء الديون , و هو ما تم العمل به في قمة الدول الغنية المنعقدة في جويلية 2005 **باسكتلندا** حيث تم إلغاء ديون بعض الدول الفقيرة بالإضافة الى تخصيص مبلغ 50 مليار دولار للتنمية في إفريقيا. ولكن يبقى هذا المبلغ غير كافي اذ ان مثل هذا المبلغ لم يحقق تنمية بلد مثل الجزائر فكيف بأكثر من أربعين دولة افريقية اشد فقرا من الجزائر.

ان حل المشكلة البيئية يتطلب تحولات هامة في مجال الإنتاج و الاستهلاك و تكييفه بطريقة تساعد على الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية , و عادة ما يتطلب ذلك موارد مالية ضخمة بالإضافة الى تقدم تكنولوجي و هو ما لا نجده في الدول النامية و التي عادة ما تكون بين تحديين , الاول هو ضمان التنمية و محاربة الفقر و البطالة و لكن ذلك يكون على حساب البيئة و الموارد

الطبيعية, حيث يتم استغلالها بمعدلات مرتفعة ترهن حظوظ الأجيال المستقبلية , او ان تحافظ على البيئة و هو ما يؤدي الى التضحية بالتنمية و زيادة البطالة, و لهذا تتدخل الدولة للموازنة بين الرهائين و لمحاولة تفعيل آليات السوق للمساعدة على الحفاظ على البيئة, و بإدخال القيود البيئية ضمن دوال المنفعة للأفراد و هي عملية صعبة و طويلة الأمد تتطلب وعي و ثقافة تبدأ من تدريس الأطفال للثقافة البيئية في المدارس باعتبارهم جيل الغد, الى محاولة تعميم هذه الثقافة في المجتمع, ثم تغيير طرق الإنتاج عن طريق حث المنتجين على استعمال طرق إنتاج و تكنولوجيا اقل ضرر بالبيئة , وذلك اما عن طريق التشريع او عن طريق فرض ضرائب و منح إعانات.

خاتمة

لقد حدد **Musgrave** منذ أكثر من 50 سنة الوظائف الأساسية لدولة في ثلاث وظائف وهي التخصيص الأمثل للمواد, إعادة توزيع الدخل ووظيفة التثبيت, وما من وظيفة جديدة تضاف إليها ولا تعتبر امتداد لإحدى هذه الوظائف فتخصيص الموارد يقوم به السوق وقد يكون أمثلي في بعض الحالات خاصة إذا كانت السوق حرة والمنافسة تامة, حيث تقوم اليد الخفية بتخصيص الموارد تخصيص أمثلياً لكن في بعض الأحيان لا يكون هذا التخصيص أمثلياً حسب معيار **باريتو** فتتدخل الدولة لتصحيح هذا الوضع ونفس الشيء بالنسبة لوظيفة التوزيع أما وظيفة التثبيت فتعتمد الدولة على السياسة المالية والنقدية لمواجهة التغيرات الظرفية للاقتصاد ومن ثم فهذه الوظيفة تمثل حماية للسوق وضمان لعمل أحسن لآلياته أما وظيفة محاربة الفقر فهي مستمدة من إعادة توزيع الدخل وارتأينا أن نسلط الضوء أكثر عليها لكون محاربة الفقر أصبحت ظاهرة عالمية تخص الدول المتقدمة والفقيرة على حد سواء كما أنها أخذت حيزاً هاماً من الأبحاث الاقتصادية. ونفس الشيء بالنسبة لوظيفة حماية البيئة والتي هي مستمدة من وظيفة التخصيص الأمثل للموارد ونظراً لكونها سلعة عمومية دولية فكان لا بد من تنسيق السياسات من أجل الحفاظ على المحيط. وهناك وظائف أخرى مثل حماية المستهلكين لكنها ذات طابع قانوني أكثر منه اقتصادي و الإشكال المطروح لا يكمن في تحديد هذه الوظائف فجميع الدول تمارسها حتى تلك التي تعتبر أكثر ليبرالية, ولكن مدى حجم و إتساع كل وظيفة والتي تلقى جدلاً واسعاً في الأفكار الاقتصادية وهو ما سنراه في الفصل الموالي.

الفصل الخامس: علاقة الدولة بالسوق

مقدمة

1- تدخل الدولة حسب الأفكار و المذاهب الاقتصادية

2- نماذج عن علاقة الدولة بالسوق

3- الدولة و العولمة

4- دولة الرعاية الاجتماعية و اقتصاد السوق

خاتمة الفصل

مقدمة:

إن العلاقة بين الدولة و السوق كانت موضوع جدل منذ القدم فالمقريزي مثلا يرى ان فساد الجهاز الإداري احد أسباب انتشار المجاعة، و اشتد الجدل أكثر بعد أن بدأت الأفكار الاقتصادية في التبلور و التطور لينقسم المفكرين إلى من يدافع عن تدخل الدولة في السوق و الاقتصاد ككل، و منهم من يرى ان فشل السوق في بعض الحالات لا يبرر بالضرورة تدخل الدولة و مع ظاهرة العولمة تقلصت سيادة الدولة و من ثم سيطرتها على السوق، لكن انتشار الوعي الحضاري جعل لها دورا اجتماعي مصحح لنتائج عمل السوق.

1- تدخل الدولة حسب الأفكار و المذاهب الاقتصادية

من الصعب تجميع المفكرين الاقتصاديين إلى فريقين احدهم مع الوظائف الأساسية للدولة (مثل الأمن الداخلي و الخارجي و العدالة... الخ) و فريق آخر يرى أن الدولة يجب ان تقوم ببعض الوظائف الأخرى مثل التعليم و الصحة... الخ. لهذا استحال أن نجمع المدارس الاقتصادية في مجموعات.

1-1- دور الدولة في الأفكار الاقتصادية القديمة:

نحاول في هذه النقطة التطرق الى أفكار بعض الفلاسفة في مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد باعتبار ان هذا الأخير لم يتبلور بعد كعلم مستقل بذاته أي سنحاول في عجالة إلقاء نظرة على آراء بعض الفلاسفة من وقت الإغريق حتى القرون الوسطى.

1-1-1- دور الدولة عند الإغريق:

كان الفكر الاقتصادي عند الإغريق في أحضان الفلسفة و خاصة عند أفلاطون (428-347 ق م) و أرسطو (384-322 ق م) و اكسينوفون (440-355 ق م)¹ حيث كانت الفلسفة العامة للدولة ترى ان المجتمع المنظم في شكل دولة المدينة **City-state** هو تنظيم فرضته جغرافية اليونان، و التنظيم القبلي الذي كان سائد من قبل. و يجد أساسه في طريقة الإنتاج و طبقة الملاك التي تستغل الأراضي الخصبة و تستخدم عبيد الدولة مقابل دفع جزء من المحصول، كما قد تقوم الدولة بتحرير عبيدها للقيام بزراعة قطع أرضية و تكوين اسر مقابل جزء من المنتج تأخذ الدولة مع ترك حرية التصرف فيما تبقى من المحصول، كما تتعهد الدولة لأصحاب رأس المال باستغلال المناجم التي تعتبر

¹ جون كينيث جاليريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة للحاضر ترجمة احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة الكويت 2000، ص ص 26-30.

ملك لها، و كان الاعتماد الكلي على العبيد في الأنشطة الاقتصادية¹، و بما أنهم لا يتلقون اجر مقابل ذلك فلم تكن مسالة الأجور مطروحة و كذلك السعر العادل، و كانت المشكلات الاقتصادية تطرح في سياق المشكلات الملموسة لحياة الفرد و التي تتركز في المدينة، و كان الفكر الاقتصادي في خدمة السياسة بالمعنى الواسع للكلمة.

1-1-2 دور الدولة في الفكر الاقتصادي العربي:

نعتمد في دراستنا على دراسة فكر المقريزي في مصر و ابن خلدون في المغرب العربي فالمقريزي في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" او تاريخ المجاعات في مصر سنة 1404 عالج فيه الواقع الاقتصادي في البلاد، تناول فيه أقسام الناس و أصنافهم و أوضاعهم و أحوالهم، حيث يميز سبع فئات اجتماعية تختلف أحوالها إثناء المجاعة هم: أهل الدولة و ميسير التجار و الو النعمة و الترف و هم أغنياء التجار و القوم و أصحاب البر و أرباب المعاش و متوسطو التجار و طلاب العلم ... الخ، و طرح علاج المجاعة بمعالجة مشكل النقود بحيث يجب الاعتماد فقط على النقود الذهبية و الفضية، و بالنسبة لدور الدولة في حالة المجاعة يرى المقريزي ان لها دور أساسي، حيث ان فساد الجهاز الاداري يحدث اثر مباشر على الانتاج، هذا الفساد ممارس من اهل الدولة فتؤدي الضرائب المرتفعة جدا الى تواجد كميات كبيرة من المحاصيل بين ايديهم عن طريق تحصيل الضرائب عينا.

اما ابن خلدون فيرى ان ثروة الامم تكمن فيما تنتجه الحرف و الصنائع، اما المعاش و الذي يعني به مظاهر النشاط الاقتصادي يتمثل في الزراعة و الصناعة و الصيد و التجارة... الخ، تعتبر كلها طبيعية ما عدا الوظائف الحكومية و التي لا يعتبرها نشاطا طبيعيا حيث يقول: "ان السلطان لا بد له من اتخاذ الخدمة في سائر ابواب الامارة و الملك و الذي هو يسيره من الجندي و الشرطي و الكاتب."

و لا يقسم ابن خلدون المجتمع الى سادة و محكومين بل الى نوع العوائد التي يكسبها الانسان فيقول: "ان العوائد تقلب طباع الانسان الى مالوفها، فهو ابن عوائده لا ابن نسبه"².

1-1-3- الدور الاقتصادي للدولة في القرون الوسطى:

في العصور الوسطى كانت الدولة موجودة لكن غير ممرضة تقوم على ما يتمتع به ملاك الارض من ذاتيته كبيرة في ممارسة السلطة، فهي تمارس من شخص في مواجهة الاخر و العدالة يحكم بها السيد الاكبر على تابعيه من السادة، و يحكم بها الشريف على فلاحيه فحين بدا كبار ملاك الأرض يقاومون

¹ دويدار محمد و اخرون، الاقتصاد السياسي، دار المعرفة الجامعية 1997، ص 61.
² المرجع نفسه، ص 96.

سلطة روما عن طريق الإقامة في ملكياتهم العقارية "Villas" و توسيع هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الاصغر و المزارع المهجورة، اما مالكي الوحدات الصغيرة فلمقاومة محصل الضرائب الروماني و الغزاة الجرمان و غيرها من الاخطار بحثوا عن الحماية عند المالك الكبير مقابل ان يتخلوا عن جزء من انتاجهم او ان يتنازلوا عن ارضهم للسيد، و بالتالي يفقدون ملكيتها و لكن لهم حق الاستغلال مقابل جزء من انتاجهم ياخذة السيد.

و كان الاعتماد على سلطة السيد المطلقة في التسيير و على اقتطاع جزء من الانتاج كضرائب او لتسخير الاقنان للعمل في ارضه و هي نوع من الضرائب كانت معتمدة حتى وقت قريب ثم زالت تماما حاليا. و تجد الإنتاج كلية داخل الوحدة الاقطاعية دون الحاجة الى تبادل مع غيرها من الوحدات او الى السوق. و بتحول الربع من الشكل العيني الى النقدي و ازدياد الانتاج عن حاجة الفلاح و بتطوير التجارة و الصناعة الحضرية التي تتم في المدينة تطورت المبادلات و تداول النقود و السوق و اصبح للسلع اسعار تعبر عن قيمتها، و هكذا اصبح الفلاحون مرتبطون بالسوق على نحو مباشر خاصة الفلاحين الذين يحققون فائض.

و التركيب العلوي للهرم الاجتماعي من صغار الفلاحين التابعين للفلاحين الاغنياء و هؤلاء تابعين لشخص يسمى الشريف و بدوره يتبع شريف اكبر منه و هكذا حتى تصل العلاقة الى الملك او الامبراطور مقابل ان ينازل كل واحد عن جزء من ريع الأرض الآتي من الفلاحين، و هي علاقة تجعل السلطة موزعة بين افراد طبقة النبلاء الامر الذي يجعل من النظام الاقطاعي نظاما بلا "دولة ممركة" وليد انهيار الامبراطورية الرومانية. و مع تطور المجتمع و ظهور المدينة التي تعتمد على الصناعة الحرفية او نظام الطوائف و هو عبارة عن جمعيات حرفية الانضمام اليها اجباريا من طرف الحرفيين و لكن بشروط معينة و ينقسم النظام الاجتماعي فيها الى طبقة التجار الكبار و طبقة صغار التجار و الحرفيين و الطبقة العاملة حيث تحكم الطبقة الاولى المدينة و كان للثانية حق انتخاب موظفيها اما الطبقة الثالثة فلم يكن لهم لا حق الانتخاب و لا ممارسة التجارة، و عموما فان الافكار الاقتصادية القديمة كانت غامضة و غير واضحة المعالم حيث تم استنباطها فقط من كتب الفلاسفة.

1-2-1- دور الدولة في الفكر الراسمالي:

سننظر في هذه اهم المدارس التي اسست لعلم الاقتصاد الحديث بالاضافة الى امتداداتها الفكرية و قد ركزنا على اهم المذاهب التي تبنت الفكر الليبرالي.

1-2-1- دور الدولة عند التجارين:

تعتبر المدرسة التجارية كأول مذهب اقتصادي له افكار واضحة المعالم, و رغم تدخل الدولة في التجارة الخارجية الا ان المبادئ الليبرالية ثم العمل بها، حيث يرى التجاريون ان ثروة الامة في ما تملكه من ذهب و فضة, و عليه لابد من تدخل الدولة لضمان ميزان تجاري رصيده موجب أي دخول اكبر قدر للمعادن النفيسة في تجارتها مع باقي العالم كما نادو بضرورة حرية التجارة الداخلية و توسيع السوق الداخلية, و إزالة الحواجز التي تفصل بينها داخل الاقليم الواحد و بناء الطرق و حفر القنوات. و تقوم الدولة بتنظيم التجارة الخارجية باتخاذ الاجراءات حمائية كفرض الرسوم الجمركية المرتفعة او بمنع دخول السلع و يقتصر الامر على السلع التي يتم تصنيعها في الداخل و من اجل تشجيع التصدير تقوم الدولة بدعم الشركات الكبرى و تطوير الاسطول التجاري للنقل كما تستعمل الجيش لاكتساب مستعمرات جديدة, هذه الأخيرة تمثل سوق لامتناهات السلع المصدرة و مصدر للمواد الأولية او اليد العاملة الرخيصة كما تقوم الدولة بالمحافظة على الاجور الزهيدة عن طريق ضمان اسعار منخفضة للمواد الزراعية حيث انها في بعض الاحيان تلجأ الى استيرادها، فالدولة تلعب دورا مهما في تشجيع الصادرات و حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية حيث اكد على ذلك كل المفكرين الفرنسيين مثل **Cantillon, Bodin** فملك فرنسا يعتمد على وزراء برجوازيين مثل **Colbert** . اما المفكرين الانجليز فكان منهم **Thomas Mun , William Petty**¹:

و تختلف طريقة تدخل الدولة من بلد لآخر ففي اسبانيا تم وضع القيود على حركة الذهب و الفضة حتى لا تخرج من البلاد و في فرنسا قام **كولبير** باستخدام اليات لتنشيط الاقتصاد الفرنسي حيث مول بناء الطرق و قدم الدعم لاصحاب المصانع و الاعفاءات الضريبية خاصة للمصانع التي تقدم منتجات اكثر جودة مثل مصانع الحرير و الاواني الزجاجية و إنشاء شركة الهند الشرقية الفرنسية لنقل البضائع.

و في انجلترا تمثل تدخل الدولة في المساهمة باقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة و توفير الوسائل التي تساعد على التطور الصناعي بقصد زيادة الانتاج و من ثم الصادرات، و تقوم الدولة بتشجيع اليد العاملة و منها النساء و تقديم القروض مع تخفيض في سعر الفائدة و الإعفاءات الضريبية بالإضافة الى حماية السوق المحلية من المنافسة الاجنبية².

ما يمكن استنتاجه بالنسبة للمدرسة التجارية انها كانت تعطي دورا كبيرا للدولة في الاقتصاد من كل المذاهب الليبرالية الاخرى أي انها تتبنى لبرالية داخلية و توجيه خارجي.

1-2-2- دور الدولة عند الفيزيوقراط:

¹ Delas J.P, Economie Contemporaine . Op. Cit. P 389

² دويدار محمد و اخرون، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

رفض الفيزيوقراطيون أي نوع من الحماية الاقتصادية من طرف الدولة و ادانوا الحواجز الموضوعية على حركة البذور و كذلك ارتفاع الاسعار بعد كل حملة حصاد سيئة. و انتقدوا التجار على تدخلهم و توجيههم و الاهتمام اكثر بالتجارة الخارجية و اعتبروا ان الثروة مصدرها الارض، و قد نشر **Boisguilbert** سنة 1707 كتابا بعنوان

"**le factum de la France**" لعلاج المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفرنسي حيث نادى بحرية التجارة و اصلاح النظام الضريبي و اعتبر ان الدولة تعيق عمل الاقتصاد بترك الحرية للأفراد رغم ان مصالحهم متضادة و قال "**Vincent de Gournay**" في مقالة **Fondation** و الذي كتبه لموسوعة "**d'alambert et diderot**" ما على الدولة القيام به حيال كل فرد من افرادها هو ازالة كل الحواجز التي تعيق التصنيع ، "دعهم يعملون هذا هو المبدأ الوحيد"¹

و يرى **Boisguilbert** ان المصلحة الخاصة لا بد ان ترعاها قوة عليا حتى تؤدي الى المصلحة العامة، فالبحث عن المصلحة الخاصة لا يكفي وحده للوصول الى المصلحة العامة و لا بد من تدخل عون اخر و الذي يسميه **Bernard de Mandeville** بالقوة العليا غير المرئية و ليس بالضرورة ان تكون الدولة مثل ما هو الحال عند التجارين، فيمكن ان يكون نظام طبيعي كاليات السوق التنافسية و يرى كيني **Quesnay** انه لا يمكن الغاء الدولة و لكن عليها ان تحافظ على الخيرات اللازمة للانتاج للنشاطات المنتجة و على زيادة ثروة الطبيعية، كما يجب على الدولة ان تهتم بحالة المجتمع و التشغيل. كما يرى **Turgot** ان الدور الرئيسي للدولة هو الحرص على ان أي فرد في اطار سعيه وراء مصلحته الشخصية ان لا يمنع باقي الافراد من فعل نفس الشيء².

و خلاصة يمكن القول ان الفيزيوقراطيين هم اول من اسس للأفكار الليبرالية المحضة و انهم حاولوا تغييب دور الدولة الاقتصادي حتى في المحافظة على المصلحة العامة.

و في تقديري فان بعض افكار الفيزيوقراط جاءت نتيجة كرد فعل على الافكار التجارية خاصة في مجال السلع الزراعية و مراقبتها للاسعار و عدم الاهتمام بالفلاحة كنشاط اساسي و الاهتمام بالتجارة الخارجية على حساب التجارة الداخلية.

1-2-3- دور الدولة في الفكر الكلاسيكي:

ترى هذه المدرسة ان المجتمع مكون من ثلاث طبقات هي:

¹ Beitone et autres, l'analyse économique et historique des sociétés contemporaines , Op.cit.P208

² Ibid, P 209.

الطبقة الرأسمالية: و تمتلك وسائل الانتاج و طبقة ملاك الاراضي و الطبقة العاملة و كل واحدة مرتبطة بالآخرى في عملية الانتاج و يرتكز النشاط الاقتصادي للمجتمع على المبادلة أي الانتاج الموجه للسوق، و ان الفرد هو اساس هذا المجتمع يسعى الى تحقيق مصلحته الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادي، و تمثل المصلحة العامة مجموع مصالح الأفراد، و بالتالي فالمصلحة الخاصة لا تتعارض مع المصلحة العامة، و تستغل الموارد الاقتصادية باقصى كفاية و توظف توظيفاً كاملاً و بصفة مستمرة لهذا فلا ضرورة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بل ان تدخلها يعيق الاستغلال الامثل للموارد¹، و لا تقوم الدولة الا بضمان الامن الداخلي و الخارجي و القضاء و الإدارة العامة و الحفاظ على نظام الملكية الفردية دون تدخل في الحياة الاقتصادية الا في المجالات التي يحجم رأس المال الخاص عنها.

و يرى ادم سميث في بحثه لثورة الامم ان اليد الخفية تقوم بتعديل الاختلالات السوقية دون تدخل أي قوة ممثلة في الدولة و ان تقدم أي امة يرجع لعاملين: الأول هو بحث كل شخص عن تحسين وضعيته، و الثاني هو قبول أي شخص عملية التبادل و ان المصلحة الخاصة تصب مباشرة في المصلحة العامة حيث يقول: "كل فرد يعمل من اجل جعل الدخل السنوي للمجتمع اكبر ما يمكن، وفي الحقيقة فهو لا يعرف الى أي مدى هو نافع للمجتمع فاليد الخفية تقوده للقيام بمهام لم تكن ابدا في حساباته الشخصية"².

و لقد رفض ادم سميث تدخل الدولة كما هو الحال عليه في المذهب التجاري و اعتبر ان احسن نظام هو الذي تسود فيه الحرية الطبيعية للأفراد، و هي التي تتعارض مع القوانين و العدالة و مصالح باقي الافراد، و الدولة لا تستطيع القيام بذلك لان المسيرين و المقررين افراد فإذا ما تم ترك حرية التدخل في الاقتصاد لشخص يملك سلطات قد يوجهها لمصلحته الخاصة، مما يجعل مصلحة الدولة تتعارض مع مصلحة الفرد و يمنح سميث الدولة ثلاث وظائف وهي:

- حماية المجتمع من أي عمل اجرامي او عدوان أجنبي؛

- السهر على عمل القضاء على احسن وجه؛

- إنشاء و صيانة الهيئات و الاشغال العمومية و التي لا تحت الافراد على القيام بها.

كما يجب على الدولة ان تسهر على نمو اسواقها فصاحب رأس المال عادة لا يملك وطن معين حيث ينقل ماله اين يرى مجالات الاستثمار مربحة و يقول سميث: "ان التاجر ليس بالضرورة

¹ حسنين عادل احمد، اصول الفن المالي للاقتصاد العام دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص 45

² Beitone et autres, Op. Cit.P 211.

مواطن لبلد معين فهو غالبا لا يبالي بالمكان الذي تنتشر فيه تجارته (...). و عند انتقاله يحمل كل الصناعة التي أنشأها راس المال"¹.

بالإضافة إلى ذلك تقوم الدولة بالحماية الاجتماعية فقد أدان **سميث** مساعدة الدولة للرأسماليين على حساب العمال و التي نادى بها التجاريون حيث قال: "ان القانون يسمح للسلادة بالتشاور و التفاهم فيما بينهم أو على الأقل لا تمنعهم ما تقوم بمنعه للعمال (...). فالسلادة يطالبون بكل قواهم سلطات القضاة و التطبيق الصارم للقوانين المضادة لرابطات العمال" و بالتالي **فآدم سميث** يعتبر أن تدخل الدولة يكون من اجل منع تخفيض الاجور.

كما يعتبر **سميث** ان تدخل الدولة يكون بهدف محاربة الاثار السلبية لتقسيم العمل, فإذا كان يعتبره ضروري لتقدم أي اقتصاد فان له تبعات على العمال حيث يصبح العامل مجبر على القيام ببعض العمليات البسيطة فقط, و من هنا تتدخل الدولة بضمان عملية التكوين و التعليم.

كما يعتبر **سميث** ان الاستهلاك هو اساس النشاط الاقتصادي و من اجل حماية المستهلك فهو يقترح توسيع اليات المنافسة و الغاء كل الحواجز التي تقف امامها خاصة تلك التي تخلفها الدولة مثل القوانين و التنظيمات كما يرى ان مصلحة التجار و الصناعيين تتعارض مع مصلحة المجتمع في اغلب الاحيان فالالاقتصاد الذي يكون فيه معدل الربح مرتفع يسير في الاتجاه الغير صحيح أي في غير صالح الامة حيث يقول: "ان معدل الربح منخفض في البلدان الغنية و مرتفع في البلدان التي تسرع نحو خرابها" فالتجار و الصناعيين اذا ما اجمعوا و اتفقوا على امر ما سيكون له اثر مباشر على زيادة الاسعار حيث يقول **سميث**: "ان مصلحة التاجر تتمثل دائما في توسيع السوق و تضيق المنافسة"².

اما **Jean Baptiste say** فيرى ان على الدولة حماية الملكية الخاصة و التي لها دور هام جدا في تكوين ثروة الامة و ازدهار اقتصادها لكن لا يمكنها القيام بالنشاطات الانتاجية لانها مسير سيء.

اما **ريكاردو Ricardo** فيرى ان الدولة غير منتجة فهي تقطع الاموال دون ان تخلق الثورة³. و عموما فان الكلاسيك رفضوا أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية ما عدا في تلك النشاطات التي يعزف عنها الافراد و بالاضافة الى الوظائف السيادية فالدولة تسهر على حسن عمل اليات السوق بازالة الحواجز دون ان تكون هي احداها.

¹Ibid, P 212.

² Beitone et autre. Op. Cit. P 210

³Delas .J.P économie contemporaine . Op. Cit. P 398

1-2-4- دور الدولة عند النيوكلاسيك:

يرى **Jeremy Bentham** ان سعادة الفرد مرتبطة بملكيته لهذا يجب على الدولة ان تتدخل لتقسيم الملكيات بطريقة عادلة. اما **walras** ففصل بين دراسة الانتاج و المبادلات من جهة و التوزيع من جهة اخرى، فهو يقسم الاقتصاد الى مجالات و هي الاقتصاد الخالص و يستعمل الاساليب الرياضية لتحديد الاسعار في نماذج اقتصادية، اما الاقتصاد التطبيقي فيتم فيه تحديد وظائف الدولة، بحيث تتدخل اين تعجز المنافسة، و من ثم يعجز السوق عن تنظيم النشاط الاقتصادي فيرى ان الدولة لابد ان تتكفل بالسكة الحديدية و الزراعة عن طريق التاميم و الاحتكار و هناك مجال الاقتصاد الاجتماعي.

و يرى **والراس** ان تدخل الدولة لا يتعارض مع المنافسة بل هو مكمل لها فهو يقول: "ان قول وجود منافسة تامة لا يعني بالضرورة غياب كل تدخل للدولة، هذا التدخل ضروري لإنشاء و المحافظة على المنافسة التامة و يقول ايضا مدافعا عن تدخل الدولة "لا يجب تزويد الفرد بكل الفضائل و الدولة بكل النقائص"¹ و يعلل **والراس** دعوته لتاميم الاراضي بدافع العدالة و كذلك الفعالية فعوض ان تقوم الدولة بفرض ضرائب على الدخل و الربح تقوم بمنح امتياز استغلال الاراضي مقابل ربح يمنح للدولة، و يعتبر ان التاميم حل امثل للطبقات المحرومة و بالتالي وسيلة لمحاربة الفقر و لا تقتصر فقط على تاميم الاراضي بل يشمل السكك الحديدية و كل ما يمثل احتكار طبيعي.

و يرى **والراس** ان مجال تدخل الدولة يختلف عن مبادرة الافراد، فالحاجات العمومية تتكفل بها الدولة بينما الحاجات ذات المنفعة الخاصة فتترك لحرية المبادرة الفردية، كما ان ذلك لا يعني عدم فسح المجال لانتاج السلع العمومية اذا كان يرى ان المنافسة الحرة في الوسيلة الوحيدة لازدهار الامة فانه يربطها بضرورة توفر المصلحة الخاصة، كما ان **والراس** يوافق **سميث** من حيث التدخل في سوق العمل فهو يرى ان الدولة يجب ان تتكفل بتعليم و تكوين العمال و يجب ان تتدخل لتحديد حد ادنى للاجور و الفصل في الصراع القائم بين العمال و المنتجين حول مسألة الاجور.

اما **Pareto** فكان اكثر ليبرالية من **ولراس** حيث لا يرى تدخل الدولة الا اذا كانت الضريبة المدفوعة مساوية للمنفعة المحصل عليها من الخدمات العامة. اما **Pigou** فيرى ان التدخل

¹ Beitone et autre . Op. Cit. P 216

العمومي لابد منه اذا كانت نقائص السوق تؤدي الى اختلاف المنفعة الاجتماعية عن مجموع المنافع الفردية¹.

و عموما فان النيوكلاسيك لم يختلفوا كثيرا مع الكلاسيك حي حاولوا تجسيد دور الدولة الا في حدود النقائص التي يعرفها السوق فهم يفضلون الدولة الحارسة مهمتها احترام مبادئ حرية السوق.

1-3- دور الدولة في الأفكار الماركسية:

تشرح النظرية الماركسية السلوك الغير متوازن و الذي يتميز بالصراع للنظام الرأسمالي, فهو يؤدي الى زيادة نفقات الدولة و التي تعتبر امتداد و سند للطبقة الرأسمالية فالنظام الرأسمالي يواجه مشكلة امتصاص الفائض و بالتالي الكساد, و ينتج عنه انخفاض لقيمة راس المال و تتدخل الدولة للحفاظ و تدعيم راس المال عن طريق الحفاظ على معدلات الربح المرتفعة و ضمان تسيير النشاطات الغير مربحة, و من ثم حماية الرأسمالية المبنية على الانتاج على حساب الاستهلاك و ترى النظرية الماركسية ان الدولة تاخذ على عاتقها بعض تناقضات النظام الرأسمالي حتى يمكنه الاستمرار².

و قد اعتمد ماركس على التفرقة بين العمل الماجور و وسائل الانتاج و اعتبر ان: "الوجود هو من يشكل الوعي" أي اعتماد المذهب المادي و ان تاريخ الانسانية هو تاريخ صراع الطبقات فاقليية مستغلة تعيش على عمل الاكثرية المستغلة مما يؤدي الى الثورة و سيطرة طبقة جديدة مكونة من القوة العاملة يسميها البروليتاريا تؤدي الى الغاء الطبقات ليصل المجتمع الى الشيوعية و هي المرحلة الاخيرة التي عندها تزول الدولة و اعتبر ماركس ان قيمة السلعة تتكون من راس المال مضافا اليه الاجر و فائض القيمة كما يلي: $M=C+V+PL$

حيث يمثل M قيمة السلعة، C راس المال، V الاجر و PL فائض الاستغلال

$$\frac{PL}{V} \text{ و معدل الاستغلال}$$

و يرى ماركس ان راس المال يعتبر حاجز منيع نحو تطوره، فالتراكم يؤدي الى التوسع و الازدهار لكن المنافسة تجر المنتجين على خفض التكاليف و من ثم استبدال العمل براس المال،

¹Delas .J.P économie contemporaine . Op. Cit. P 399

² Fantanel J. et Samson.I. La liaison dangereuse entre l'Etat et l'économie Russe, édit. L'harmattan, Paris 2001, P129

و بما ان العمل هو العنصر الوحيد الذي يخلق القيمة بالتالي ينخفض معدل الربح $\frac{PL}{C+V}$ حيث يرتفع راس المال و ينخفض الاجر و فائض القيمة, مما يؤدي الى المواجهة بين العمال و الرأسماليين و يرى ماركس الحل هو الملكية الجماعية لعوامل الانتاج، و حسب **J.P Delas** فان هذه الفكرة مستلهمة من الاشتراكية الفرنسية¹.

و نفس المنحى يذهب الـه باقي المفكرون الاشتراكيين عن دور الدولة و مكانتها ف **A.lePort** يرى ان الدولة تعتبر داعم للرأسمالية حيث تتدخل لتتحمل الخسائر و تترك الارباح للرأسماليين، و من ثم تعتبر الدولة في خدمتهم و يقول لينين: "ان الدولة هي الارض الخصبة للرأسمالية"² ان الفكر الماركسي لم يوافق الواقع الذي اعتبر الدولة اداة لمواجهة الرأسمالية الامبريالية و لم يتم الاستغناء عنها او المرور من المرحلة الاشتراكية الى المرحلة الشيوعية بل الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلدان الاشتراكية ادت الى تحول معظمها الى اقتصاد السوق.

1-4- دور الدولة عند كينز:

لقد ادخل كينز اكبر تغييرات على دور الدولة في الحياة الاقتصادية لكن ذلك لم يبعده عن المذهب الليبرالي حيث اعتبر توجهاته تصحيح و دعم للاتجاه الليبرالي ففي مؤلفه **Suis je Radical** سنة 1925 يقول: "لا استطيع ان اقف دون مبالاة لما اعتقده العدالة و الحكمة، و لكن صراع الطبقات يجعلني اقف في جانب الطبقة الرأسمالية المتفقة (...)" و في المجال الاقتصادي و الاجتماعي يؤدي بنا ذلك الى البحث عن سياسات جديدة تستطيع مراقبة القوى الاقتصادية بطريقة لا تعيق بصفة علنية الافكار الحديثة للعدالة و الاستقرار الاجتماعي"³ و في كتابه النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود يرى كينز ان النظام الرأسمالي لا يصل الى حالة التشغيل الكامل لوحده و ان توزيع الدخل يكون بصورة عشوائية، كما ان السياسات الاجتماعية هي السبيل لحماية الرأسمالية حيث يقول: "ان توسيع وظائف الدولة تبدو لي الوسيلة الوحيدة لتفادي تهديم المؤسسات الاقتصادية الحالية و كشرط جيد لممارسة المبادرة الفردية (...)" في هذا المجال فان المزايا التقليدية للفردانية تحافظ على قيمتها."⁴ لكنه يرفض كل شكل من اشكال تواجد الدولة في المجالات التي يكون فيها للافراد و المبادرة الفردية كل المحفزات للعمل بحث يرى انه لا يوجد احسن من المبادرة الفردية لتنويع النشاط.

¹Delas .J.P. Economie contemporaine . Op. Cit. P 44

² Crozet .y. Analyse économique de l Etat, Op. Cit, P 139

³ Beitone A Op. Cit. P 220

⁴ Delas .J.P . Op. Cit. P 420

و يرى **Yves Crozet** ان كينز لا ينتقد الراسمالية و لكن يؤكد على دور الدولة لتفادي ان تؤدي القرارات الفردية الى وضع عام غير امثل¹, لكن هذا الدور يجب ان يكون في حدود معينة فكينز ضد التاميم لان الدولة لا يجب ان تتكفل بملكية وسائل الانتاج، كما يرى ان المصلحة الخاصة لا تؤدي دائما الى المصلحة العامة عكس الكلاسيك لهذا فنشاط الدولة هو مكمل لنشاط الأفراد و مبادراتهم الشخصية، لكن التدخل الزائد للدولة يمثل خطر على النشاط الاقتصادي، فزيادة الاستثمار العمومي قد يؤدي الى نقصان الاستثمار الخاص ، رغم ان النفقات العمومية تغطي نقص الطلب الكلي و الذي يعتبر احد اهم اسباب ازمة 1929، و يرى كينز ان هناك عدة نقائص في سوق المنافسة، فمثلا في سوق العمل و عند حدوث بطالة فان النظرية الليبرالية تعتبر ان انخفاض الاجور كفيل بحل هذا الاختلال باعتبار ان الاجر سعر العمل و انه اذا زاد عرض العمل فان انخفاض الاجور سيؤدي الى زيادة الطلب على العمل، و من ثم يتم امتصاص البطالة. لكن كينز يرى ان العمال يبحثون عن عمل مستقر مع اجر ادنى مضمون فالعمل لا يعتبر كسلعة مثل باقي السلع، كما ان انخفاض الاجور سيؤدي الى التأثير على دخل العمال و من ثم الطلب الكلي و هو ما يؤدي بالمؤسسات الى تخفيض الطلب على العمل.

كما يرى كينز ان الدولة تلعب دور كبير لتفادي الاثار السلبية لفشل عمل السوق فعن طريق الضرائب و النفقات العامة تقوم الدولة بلعب دور و اقي الصدمات للاختلالات الظرفية كما تقوم بضمان الحماية الاجتماعية للمتقاعدين و المرضى و البطالين ... الخ، بالإضافة الى دعم دخل بعض العائلات الفقيرة، و تحافظ على النشاط الاقتصادي في فترات الانتعاش و الانكماش لعدم الوقوع في الازمات².

و بالتالي تلعب الدولة دور اساسي في اقتصاد السوق ليس فقط عن طريق السياسة النقدية و المالية و لكن في المجال الاجتماعي ايضا للحفاظ على السلم الاجتماعي عن طريق مثلا ضمان الاجر الادنى او تدعيم الفلاحين.

1-5- دور الدولة في النظريات الاقتصادية الحديثة:

هناك عدة نظريات اقتصادية حديثة بعضها يعتبر امتداد لنظرات قديمة مثل الكلاسيك الجدد او الكنزيون الجدد و البعض الاخر يعتبر ميادين جديدة للبحث الاقتصادي مثل مدرسة الخيارات العامة و لكن تشترك كلها في انها تنقسم الى قسمين: منها ما يبرر تدخل الدولة و الاخر يفضل عدم تدخلها و يمنح ثقة اكبر في السوق و الياته، فمدرسة الخيارات العامة بروادها **Buchanan , Tullok , Niskanen**... الخ، فهذا الاخير يرى ان كل من الاقتصاديين **P.Samuelson , Pigou** ارتكبا خطأ

¹ Crozet .Y. Op. Cit. P 133.

² Crozet .y. Analyse économique de L'Etat Op. Cit. P 135

فيما يخص دعوتهما لتدخل الدولة لكون ان تصرفات الاعوان الاقتصاديين تولد اثار خارجية, و هو ما سبب فشل السوق و يعتبر عمل الدولة احسن او اقل سوءا, مثل أسطورة الإمبراطور الروماني الذي اقام مسابقة لمغنيين و بمجرد ان سمع الاول اعطى الجائزة للثاني على اساس ان غناءه يفترض ان لا يكون اكثر سوءا من الثاني¹, مما يعني ان فشل السوق لا يبرر تدخل الدولة فقد يكون الوضع اسوء و يرى **Buchanan** ان المسار الديمقراطي قد يؤدي الى نفقات عمومية مبالغ فيها فالديموقراطية تصبح خطر على نفسها في حالة عدم وضع حدود دستورية لتحديد من تطور حجم الحكومة، اما **Milton Friedman** رائد المدرسة النقدية فيرى ان التدخل العمومي سبب كل المشاكل التضخمية التي عرفتھا الولايات المتحدة الامريكية خلال سنوات السبعينيات, و اقترح سعر صرف عائم في الخارج و رقابة صارمة في الداخل², و نفس المنحى اخذته نظرية العرض الجديدة لـ **A.laffer** و **Thomas Gilder** حيث قاموا بتحديث قانون المنافذ لساوي و اتهموا الكينزيين بعرقلة العرض تحت شعار تشجيع الطلب.

و هناك تيارات بعد الكينزية قامت بتحديث تحليل كينز لتبين اهمية دور الدولة فالمدرسة بعد الكينزية **Post –Keynésienne** بقيادة **N.Kaldor** و **M.Kalecki** و **Joan Robinson** ركزوا على دور توزيع الدخل في النمو حيث يرى كالدور ان النمو المتوازن ما بين الاجور و الارباح هو السبب المفسر للسنوات الثلاثين المجيدة (1945 – 1975) بواسطة اليات تنظيمية او ما يسمى بالاتفاق حول الاجور الفوردي **Le Compromis Salarial Fordiste**.

و هناك مدرسة التنظيم **L'école de Régulation** بقيادة **Michel Pior** و **P.B.Boeringer** و كذلك **R.Boyer** و **Maglietta** حيث تقترح مجموعة من المقاربات الحديثة مثل تقسيم لسوق العمل, فهم يستمدون من كينز الدور التنظيمي للدولة للطلب على الاجراء في حالة النمو³. و عموما فان التيارات و المدارس الاقتصادية بقيت متأرجحة بين إعطاء دور اكبر للدولة في السوق او الاكتفاء بالدولة الحارسة و قد اثرت الازواضع الاقتصادية السائدة على الكثير من الأفكار, فأزمة 1929 أثرت على النظرية الكلاسيكية و قانون المنافذ ليتم التحول من الاهتمام بالعرض الى الاهتمام بالطلب حيث احدث كينز ثورة في الفكر الاقتصادي باعطائه دور محوري للدولة مع الحفاظ على عمل ميكانيزمات السوق و ضمان حرية العرض و الطلب, و كان نتيجة لذلك مرور الاقتصاد العالمي بما يسمى بالثلاثين سنة المجيدة اين حقق اعلى معدلات النمو و في سنوات التسعينيات ارتفع

¹Delas .J.P Economie contemporaine . Op. Cit. P 40

²Ha – Joon chang, Globalisaton economic development and the role of the state, édit. third world net work, London 2003, P25.

³ Delas J.P , Econome contemporaine Op. Cit PP 50-55

التضخم نتيجة لارتفاع حجم الحكومات و زيادة النفقات العمومية و هو ما ادى الى الرجوع الى اقتصاديات العرض خاصة في امريكا و انجلترا، و لهذا سنتطرق في المبحث الموالي الى الأطروحات الليبرالية و التدخلية للدولة في اقتصاد السوق.

2- نماذج عن علاقة الدولة بالسوق:

هناك عدة نماذج لعلاقة الدولة بالسوق تحكمها ملكية وسائل الإنتاج و حرية المبادرة و المنافسة، و داخل كل نموذج نجد انه بأخذ عدة أشكال أو انه يتطور مع الزمن و إن كانت هذه النماذج مفصلة جغرافيا فان هناك تأثير متبادل فيما بينها فنجد نموذج الدولة الرأسمالية و نموذج الدولة الاشتراكية و نموذج الدول النامية.

2-1- نموذج الدول الرأسمالية المتقدمة:

و اعتمدت قبل أزمة 1929 مبدأ دعه يعمل و الذي يرى لدولة دور اجتماعي و اقتصادي صغير، فمهمة الدولة السهر على السير الحسن للسوق. و قد أدت الأزمات الاقتصادية إلى زيادة تدخل الدولة لدعم الدورات الاقتصادية باستعمال سياسات كينزية، كما أن الحرب الباردة رسمت حدود للحركات العمالية و الحركات السياسية خاصة اليسارية منها، و قامت الحكومات بإدخال مطالب الطبقة العمالية ضمن السياسة الوطنية، و تقوم الدولة بزيادة الادخار لمواجهة الركود الاقتصادي و استعمال عجز الميزانية أثناء الحرب و المساعدات الخارجية بعدها، و تقوم الدولة حاليا بدور جديد يتمثل في تنظيم الاقتصاد عن طريق السياسة المالية، و تم التخلي عن فكرة تعادل الميزانية. و السياسة المالية تسمح بالتنسيق بين الاستثمار و الادخار و هذا للحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد، و هناك عدة تحولات خضعت لها الرأسمالية فنظام التراكم و النمو يعرف على انه حالة من التنظيم و التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج و يحدد قيود الاستثمار و كيفية توزيع القيمة المضافة و يتميز هذا النظام بنوع معين من علاقات العمل أي العلاقة بين الإجراء و أصحاب راس المال، و كان هذا النظام توسعي *Extensif* في القرن 19 لان زيادة الانتاج تكون بواسطة زيادة العمل و راس المال، لكن مع التنظيم العلمي للعمل عن طريق *Taylorisme* زادت الإنتاجية و تغير نظام التراكم ليصبح مكثف *Intensif* و هو ما ادى الى زيادة كبيرة في الانتاج و زيادة الارباح و من ثم امكانية زيادة الاجور لزيادة الاستهلاك و امتصاص فائض الإنتاج أو ما يسمى بالفورديزم *Fordisme*¹، و ادى التركيز الى زيادة في الانتاجية و انخفاض في عدد المنتجين في السوق، و تم اتخاذ اجراءات لتفادي انخفاض الاسعار و قام العمال بالانضمام تحت لواء النقابات للدفاع عن مصالحهم، و قامت الدولة بتخفيض

¹ Crozet .y. l'analyse économique de l'Etat . Op. Cit..P. 136

قواعد السياسة المالية بالسماح بتضخم مقبول اقل من 3 % لتجنب انخفاض الاسعار و الاثار السلبية على المنتجين و من ثم على الاقتصاد، و الجدول التالي يبين التحول من النظام الراسمالي القديم الكلاسيكي الى النظام الراسمالي الحديث الكينزي:

جدول رقم 03 : التحول من النظام الراسمالي الكلاسيكي الى النظام الراسمالي الكينزي

نظام راسمالي كينزي	نظام رأسمالي كلاسيكي	الأشكال المؤسسية
<ul style="list-style-type: none"> - عدم قابلية الأجور للانخفاض. - تعميم قانون العمل. - المفاوضات تكون جماعية. 	<ul style="list-style-type: none"> مرونة في الأجر و ضعف النقابات، و عمل غير مستقر 	علاقات العمل و الأجر
<ul style="list-style-type: none"> منافسة احتكارية و صلابة في الأسعار خاصة نحو الانخفاض. 	<ul style="list-style-type: none"> منافسة حقيقية و مرونة في الأسعار 	أشكال المنافسة
<ul style="list-style-type: none"> - تراجع تدريجي عن تحويل النقود إلى ذهب. - قبول عجز الميزانية و التضخم. 	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق قاعدة الذهب و قابلية التحويل. - رفض العجز في الميزانية و التضخم. 	السياسة النقدية
<ul style="list-style-type: none"> توسيع في وظائف الدولة في الاقتصاد و زيادة أهمية النفقات العامة 	<ul style="list-style-type: none"> تقتصر وظيفة الدولة على الادوار الأساسية. 	دور الدولة

Source: Crozet.y. Op. cit. P 137

المصدر

و تطور دور الدولة خاصة من خلال التخطيط اثناء الحرب العالمية الثانية اكثر من محاولة الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي. بدأت الدول بالتدخل من اجل تغيير هيكل الاقتصاد، فقد قامت فرنسا و اليابان بتوليفة بين السياسات الصناعية القطاعية و الاستثمار العمومي من خلال خطط خماسية. اما الدول الاسكندنافية فاهتمت أكثر بالجانب الاجتماعي حيث ركزت سياسات تحديد الاجور و كذلك سوق العمل حيث تم تشكيلها بطريقة تهدف الى تغيير هيكلها للحصول على انتاجية صناعية مرتفعة، في وقت اسرع من لو ترك سوق العمل حر، و بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا

فكانوا أقل ميل لفكرة السياسة الصناعية كما ان قيام السوق الأوروبية المشتركة أدى بتنسيق السياسات الصناعية على المستوى الدولي¹، و تقوم الدولة بتثبيت الاقتصاد بتخفيض من آثار التغيرات الظرفية للسوق بتشجيع الطلب الخاص و العام على الاستهلاك او الاستثمار بهدف الوصول الى حالة التشغيل الكامل، و تقوم السياسة النقدية بتوفير النقود بأقل تكلفة و بالتالي تفضل الدولة التشغيل الكامل على محاربة التضخم و أدت سياسة الكينزية الى نمو قوى و متوازن و تشغيل كامل، و قامت الدولة بواسطة النفقات و القروض تحقيق الإنعاش الاقتصادي لمدة ثلاثين سنة 1945 - 1974 دون ازمات حيث الاعتماد على زيادة الدخل لضمان المنافذ و قد سميت الدولة المتقدمة في ذلك الوقت بالدولة الكينزية الفوردية. فالكنزية نسبة السياسات الاقتصادية الكينزية و الفوردية نسبة لاتفاق الاجور الفوردي نسبة لـ **Henry Ford** في بداية القرن العشرين و الذي اقترح ارتفاع الاجور لتوسيع السوق الاستهلاكية للعمال، و كان ذلك مصدرا لانقاذ الرأسمالية من ازمة كساد كبيرة لسنوات طويلة و احد أسباب الثلاثين سنة المجيدة للإنعاش الاقتصادي، لكن ازمة 1973 و ارتفاع التضخم و البطالة أدى الى اعادة النظر في السياسات الكينزية حيث هبت موجة من الاجراءات الليبرالية و التي تحد من دور الدولة و تعطي حرية اكبر للسوق خلال سنوات الثمانينات فقد تم ضبط معدلات التضخم الى حوالي 2 %، و ثم فتح سوق العمل و النقل و الاتصالات و لعبت العولمة دور اساسي في نزع الحواجز الجمركية و فتح الاسواق العالمية²، و من ثم التحول من دولة الكينزية الى الدولة الليبرالية حيث يعتبر نشاط الدولة بواسطة السياسة الاقتصادية ثانويا و يقوم السوق بالدور الاول و تأتي الدولة كمكملة عند اللزوم و الجدول التالي يبين التحول من الدولة الكينزية الفوردية الى الدولة الليبرالية الجديدة.

جدول رقم 04: التحول من الدولة الكينزية الفوردية إلى الدولة الليبرالية الجديدة

السياسات	الدولة الكينزية الفوردية	الدولة الليبرالية الجديدة
مبادئ السياسات الاقتصادية	-السياسة المالية و نقدية قصيرة المدى	-التخفيض من دور السياسات الظرفية للدولة.
	-استقرار الأسعار لا يعتبر الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية، و بما ان عمل الاسواق ليس تابعا، فان من	- سياسات الانفتاح دوليا و البحث عن نوعية العرض.
		-تكييف سوق العمالة و كذلك المنتجات حسب رغبات

¹ H- Joon chang, Globalization economic development and the Role of the state . Op. Cit . P 20

² Delas .J.P. Economie contemporaine , Op. Cit. P38.

المستهلكين.	الضروري اعادة توزيع الدخل.	
-خدمات النقل التربية و الصحة مكيفة مع مجتمع غير متجانس، فالطلبات على الخدمات مختلفة و يجب اخذا بعين الاعتبار.	تحويل هام في مجال النقل، التربية، الصحة حسب معايير مكيفة لكامل المجتمع دون تميز	تمويل الهياكل القاعدية
-سلطات غير مركزية، مبنية على اساس التساوي.	-مراقبة مركزية و سلمية لطرق اتخاذ القرار	هيكل اداري
-شفافية الاختيارات و البحث على الفعالية و استعمال التحفيزات اللازمة لذلك، حيث يتعلق الامر بتحدي اقتصادي هام زادت حدته حاليا مع ظاهرة العولمة.	-مراقبة الميزانية مبنية على اساس اهداف دقيقة محددة على أسس النفقات العامة	المعلومة المشتركة و نظام التحفيز
- الإنتاج مبني على مبدأ الندرة و علاقة المنتج بالمستهلك و بما ان الاقتصاد يعتمد اساسا على القطاع الخاص فان تبادل المعلومات يعتبر ضروري بين المنتج و المستهلك.	-إنتاج كمي هام مستعملين مبادئ و مفاهيم النظرية التاليورية <i>Taylorisme</i>	اساليب الانتاج
الخدمات الاجتماعية يجب ان تكيف مع الحاجات المختلفة لمجتمع غير متجانس.	الحقوق و المعاملة تكون بالتساوي بين المتعاملين على اساس ان حاجات الافراد نفسها.	الضمان الاجتماعي

Source: Fontanel J, et samson I, Op.cit P136.

فالدولة لا تمتلك دالة تفضيلات مبنية على العقلانية مثل التي يملكها الفرد و السلطة العمومية
تعتبر مجال لتضارب المصالح المختلفة و قرارات الدولة ما هي الا نتيجة للنزاعات الداخلية للمنظمات

المدنية مثل الاحزاب السياسية و البرلمان و النقابات ... الخ, اما السوق فهو من يؤدي الى الامثلية الاقتصادية و عليه لابد من تحسين دور الدولة اقصى ما يمكن حسب راي منطري هذا التوجيه.

و في تقديري فانه في وقتنا الحالي و خاصة مع ظاهرة العولمة فان الدولة اصبحت تلعب دورا هاما في رسم السياسات الدولية و من ثم الحكم على المصالح المتضاربة و المختلفة, و ما الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية الا عبارة عن خلق طلب قوى على السلع الأمريكية بالإضافة الى فتح و إخضاع أسواق جديدة للاقتصاد الأمريكي.

2-2- نموذج الدول الاشتراكية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتسع نطاق الدول الاشتراكية ليشمل اوربا الشرقية و بعض دول اسيا كالصين و كوريا الشمالية و الفيتنام و بعض دول امريكا اللاتينية مثل كوبا مما يعني ان ثلث سكان العالم كان تحت لواء الاشتراكية, بالإضافة إلى بعض الدول الفقيرة و قد لعبت الدولة دور مهم في نشر الاشتراكية خاصة في تلك الدول التي تغلبت حديثا على دول الامبريالية, و قد تبنت بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا التخطيط المركزي, و كان الهدف الوصول الى مرحلة التصنيع. لكن مشاكل التخطيط المركزي جعلت كل من المجر سنة 1956 و تشيكوسلوفاكيا سنة 1968 يقومان بمحاولة تحرير الاقتصاد, و قد تعرضت الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية الى فترة ركود طويلة مع جمود في المؤسسات و النظام . و تميز الاقتصاد بالندرة, و هي وضعية مناقضة للنظرية الكينزية التي تعتمد على حث الطلب. فان الاقتصاديات الاشتراكية شهدت طلب اكبر من العرض حيث ان ندرة العرض جعلت **J. Kornai** يطلق عليها مصطلح اقتصاديات الندرة بالإضافة الى غياب نظام مالي فعال و كذلك الملكية الخاصة, و هو ما ادى الى خسارة في الدخل ناتجة عن نشاطات غير منتجة تقوم بها الدولة بالإضافة الى عدم وجود دافع للربح, و من ثم تحسين فعالية الإنتاج. و هذه الطريقة في الملكية هي اكبر ما تم انتقاده في الانظمة الاشتراكية رغم أنها كانت تمثل مفخرة هذه الدول, و من ثم فان ملكية الدولة لعوامل الإنتاج تعتبر اهم اسباب اختلالات الاقتصاد. لهذا تبنت هذه الدول موجة من سياسات الخصوصية في مرحلة ما بعد الشيوعية, و قد انتقد **Hayek** طريقة التخطيط المركزي و ذلك بسبب تركيز كل النشاطات في محيط اقتصادي يسوده التغيير. حيث يكون حجم المعلومات و طرق معالجتها صعب على أي دولة, فالاعوان الاقتصاديون هم فقط من يبحث عن هذه المعلومات و يعالجونها بطرق فعالة¹, كما أن الكثير من الاقتصاديين يرفضون هذا الشكل من تدخل الدولة.

¹ Ha .Joon. chang. Op. Cit. P 24

2-3- نموذج الدولة السائرة في طرق النمو:

ان رغبة الدول المستقلة حديثا في الحصول على استقلال اقتصادي من الدول المعمرة ادى بها الى اتباع سياسات تنموية, فالسياسة الصناعية المطبقة من الدولة هي اسرع و اضمن وسيلة للوصول الى الاهداف, هذه الدول تعتمد على تصدير المواد الاولية لتمويل وارداتها من السلع الغذائية و الصناعية و الخدمات, لكن عدم استقرار اسعار هذه المواد بالاضافة الى انخفاضها لا يساعد على دعم التنمية كما هو الحال في حالة السلع المصنعة اين تؤدي زيادة الإنتاجية الى زيادة النمو. و عليه لابد على الدول النامية ان تغير دورها في التقسيم الدولي للعمل من عارض للمواد الاولية الى منتج و مصدر لمواد المصنعة, و كان لابد من تدخل الدولة لبدأ التصنيع ليس فقط بهدف حماية الصناعات الناشئة, و لكن ايضا بهدف تنسيق القرارات الاستثمارية و الاستخدام الامثل للموارد. و قد استعملت عدة دول استقلت في القرن العشرين نموذج الدفع القوية للتنمية "**The Big Push Model**" لكل من **Rosenstein Rodan** و **Scitovsky , Nurkse** و هو نموذج غير متوازن يعتمد على تنمية بعض القطاعات نظرا لنقص الموارد المالية و البشرية المؤهلة. و تقوم هذه القطاعات بجذب الباقي¹ و قد كانت لهذه الدول حساسية ضد الراسمالية باعتبار ان الدول المستعمرة كانت رأسمالية. لهذا اتبعت التخطيط المركزي و كذلك لافئقارها لرأس المال الوطني خاصة بعد الاستقلال مباشرة, أما الدول المصنعة حديثا فقد ساعدتها الحرب الباردة فكان تدخل الدولة ضروري لكن له نتائج جيدة كدول امريكا اللاتينية, فقد استقلت مبكرا و كان الميل إلى الاشتراكية ضعيفا, فقد اعتمدت الدولة سياسة احلال الواردات خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين, فنتج عنه تحالف بين الطبقة الراسمالية الجديدة و طبقة العمال, و هو ما ادى الى الغاء الانظمة الدكتاتورية في تلك البلدان. و في سنوات الثمانينات شهدت الدول النامية اضطرابات في سياسات التصنيع نظرا لندرة رؤوس الاموال الخارجية و معدلات الفائدة المرتفعة و نقص الطلب الدولي و أزمة المديونية و زيادة عدد السكان. كما ان سياسة احلال الواردات لا تتماشى مع نظرية الميزة النسبية لريكاردو **Ricardo** فالمنتجات التي لا تنتج باقل تكلفة لا تستفيد الدولة من مزايا التجارة الخارجية ان قامت بسياسة احلال الواردات كما ان حماية الصناعات يؤدي الى قيام الاحتكارات فلا تستغل الدولة كامل طاقتها الاقتصادية و لا يكون حجم الانتاج امثلي. و ينتج عنه تعظيم الدخول على حساب الرفاهية الاجتماعية و يخلق وضعيات البحث عن الربح. نتيجة لهذا الوضع المتنازم قامت هذه الدول باتباع مسار تحرير للاقتصاد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

¹ Ha .Joon. chang. Op. Cit.P. 23

3- الدولة و العولمة

إن معظم التنظيمات الوطنية تختفي داخل مجتمعات جديدة مثل الاتحاد الأوربي، و لا يعتبر ذلك تخلي عن التنظيم و لكن إحلال تنظيم محلي بتنظيم دولي في إطار يعزز التناسق لإعطاء فاعلية للتنظيم.

ففي السوق الموحدة كأوروبا أصبح لسلطات بروكسل الحق في التنظيم أين تفشل الدول. فالمؤسسات الدولية تتبنى تنظيم دولي ليس فقط لإحلال التنظيم المحلي و لكن لاحتوائه و تكامله معها، فهناك مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية **CNUCED** او المنظمة العالمية للعمل **OIT** او البنك الدولي و صندوق النقد الدولي او المنظمة العالمية للتجارة **OMC** , بالإضافة الى بعض المنظمات المدنية الأخرى مثل وكالة الطيران المدني، حيث يكبر عدد الاعضاء و من ثم يتم في كل مرة ادخال قوانين و تعديلات جديدة تمس نشاطات الافراد و المؤسسات، و بالتالي تبقى الدولة عاجزة في عدة ميادين على تنظيم نشاطات افرادها اذا كان ذلك يخالف القوانين الدولية للمنظمات التي هي منتمية لها.

كما ان وجود بعض السلع العمومية الدولية مثل البيئة تؤدي الى تنسيق كل دولة للعمل مع باقي المنظومة العالمية لحماية المحيط المعيشي¹. إن إنشاء فضاءات جديدة للتبادل الحر مثل دول شمال امريكا و اروبا تؤدي الى الغاء تنظيمات الدول المحلية مثل الحقوق الجمركية. و من ثم نجد ان هناك تحدي جديد لدور الدولة في الاقتصاد في ظل انفتاح الاسواق و تدخل المؤسسات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات و هو ما يصطلح عليه بالمعلومة.

3-1- تعريف العولمة:

لقد اختلفت تعاريف العولمة و دون التعمق فيها نقتصر على مجموعة منها حيث تعرف على انها تكامل وظيفي بين نشاطات منتشرة جغرافيا، و أنها لم تمس كل الدول او المناطق بالقوة نفسها و ان تأثيرها ليس متساو بين المناطق² و اذا كان اليابانيون يفضلون مصطلح الكوكبة فهي تعني "حرية حركة السلع و الخدمات و التكنولوجيات و رؤوس الاموال و المصانع، فهي تتحرك بسهولة من خلال عمليات التوطين³.

¹ Bouchet Pierre, L'imparfait libéralisme dans les Sociétés occidentales, édit. Cujas, Paris, 1993, P23.

² الختاتنة عبد الخالق، التنمية العربية في ظل العولمة، مداخلة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الجزائر و العولمة قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة، 2001، ص 226.

³ زايري بلقاسم، الخصائص و العناصر الأساسية للعولمة، مداخلة ملقاة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الجزائر و العولمة، قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة، 2001، ص 02.

كما تعرف على انها ذلك التدخل الواضح لامور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و السلوك, دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة او انتماء الى وطن محدد او دولة معينة و دون الحاجة الى اجراءات حكومية¹.

كما يرى محمد خزار ان العولمة هي عبارة عن ايجاد حل لمازق الراسمالية و المتمثلة في كساد عظيم ناتج عن نمو الادخار مما يزيد عن الاستثمار على الصعيد العالمي, و هذا بزيادة فرص الاستثمار و استيعاب الفوائض المالية, و من ثم ضرورة تحرير التجارة و خصوصية المؤسسات العمومية و التحول الى اقتصاد السوق و فتح أسواق جديدة, و هو ما يؤدي الى اضعاف دور الدولة في الاقتصاد².

و في تقديري فان العولمة هي عبارة عن كسر للحواجز و فتح للحدود امام تدفق السلع و الخدمات و رؤوس الاموال و باقي عوامل الإنتاج, و حتى الثقافات و أنظمة الحكم و محاولة فتح حدود الاسواق و ربطها ببعضها البعض, كما ان العولمة تعتبر حل للرأسمالية التي استنفذت كل طاقات الطلب الداخلي على الطريقة الفورية, فكان لا بد لها من التحول الى الطلب الخارجي و لكن ليس على طريقة المستعمرات, و ان كان ما يحدث في العراق و أفغانستان مشابه تماما. و لكن على العموم تحاول العولمة فتح الاسواق و نشر ثقافة اقتصاد السوق.

3-2- خصائص العولمة:

هناك مجموعة من الخصائص تميز ظاهرة العولمة و هي:

3-2-1- حرية التجارة الدولية:

لقد صاحب ظاهرة العولمة تزايد في حجم التجارة الدولية خاصة في مجال الخدمات و ظهور قوى جديدة مثل دول جنوب شرق اسيا و الصين كقوى تجارية كبيرة, و تفكيك الحواجز الجمركية و غير الجمركية عن طريق منظمة التجارة العالمية, و تبني مقاييس عالمية خاصة بالمنتجات.

3-2-2- حرية انتقال رؤوس الاموال و بروز اهمية البورصات في الاقتصاد العالمي: لقد لعبت

التكنولوجيا الجديدة للاتصالات دور كبير في تسهيل انتقال رؤوس الاموال عبر المؤسسات المالية و كذلك ربط الأسواق المالية بعضها ببعض, و من ثم التأثير المتبادل بينهما و ارتفاع حصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الغير مباشرة.

¹ خزار محمد, العولمة و تهميش دور الدولة, مداخلة لمقابلة ضمن الملتقى الدولي حول الجزائر و العولمة, قسم علم الاجتماع, جامعة قسنطينة, 2001ص178.

² خزار محمد: المرجع نفسه, ص 182.

3-2-3- ارتفاع دور الشركات المتعددة الجنسيات:

لقد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في زيادة المبادلات الدولية، و كذلك زيادة فتح الفروع عبر مختلف بلدان العالم مع تحول البلدان الاشتراكية الى اقتصاد السوق. و محاولة هذه الأخيرة تهيئة مناخها الاستثماري لجلب هذه الشركات للاستثمار. و كان هدف هذه الشركات هو التخفيض من تكاليفها و غزو أسواق جديدة. و قد ساعد إلغاء الحواجز أمام التجارة الخارجية زيادة فتح فروع جديدة في البلدان النامية لاستغلال ميزة اليد العاملة الرخيصة و الإعفاءات الضريبية. و ارتفع عدد الشركات المتعددة الجنسيات في 14 دولة صناعية ما بين 1970 و 1990 من 7 آلاف إلى 24 ألف شركة يعود نصفها لخمس دول من دول المنشأ، و هي الولايات المتحدة الأمريكية ، إنجلترا ، فرنسا ، ألمانيا و اليابان حيث هيمنت على 80 % من حجم التجارة الدولية سنة 1995¹.

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص و هي تنوع فروعها حسب هيكل كل بلد اين تفتح فرع فيه. و إستراتيجيتها تختلف عن تلك المتبعة من طرف الشركات المحلية، و التبادل بين فروع الشركات تعتبر مبادلات دولية، فمثلا تصنع أجزاء معينة من منتج واحد في عدة بلدان و يتم تجميعها في إحداها . كما ان مركز القرار يتواجد في البلدان المتقدمة او المصنعة الجديدة في جنوب شرق اسيا حيث تسير شبكة من المؤسسات موزعة عبر العالم. ثم ان فتح او غلق فرع في احد البلدان يخضع لمصلحة الشركة بغض النظر عن مصلحة الدولة التي يقع فيها.

و تقوم هذه الشركات بتكييف منتجاتها و استراتيجياتها حسب المناخ السائد في السوق فمثلا شركة السيارات **Ford** و منذ 1980 قامت بانتاج سيارة قوية للسوق الامريكي و سيارة ذات قوة متوسطة للسوق الاوربي².

3-3- العولمة و تهميش دور الدولة:

ان ظاهرة العولمة لم تؤدي الى الغاء وجود الدولة بل ادت الى تخفيض قدرة الدولة في التحكم في اقتصادها الوطني، فالعلاقات الاقتصادية تتعدى حدود الدولة حيث تتخفف امكانياتها في التعديل الاقتصادي على المستوى الكلي. ان العولمة تخفف من الدور السياسي و ترفع من الدور الاقتصادي للدولة كما تؤثر على الميزة النسبية في العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لانتقال رؤوس الاموال لتحل محلها الميزة التنافسية حسب راي **Michael Porter**³.

¹ الختاتنة عبد الخالق، مرجع سابق ص 228.

² Bauchet.P. L'imparfait libéralisme dans les sociétés occidentales, Op. Cit, P77

³ Fontanel, J et I. Samon . la Liaison dangereuse entre L'Etat et L'économie Russe. Op. Cit. P. 140.

ظاهرة العولمة مصاحبة للحرية واقتصاد السوق لهذا قامت البلدان بخصوصية مؤسساتها العمومية لرأس المال المحلي و الأجنبي و تكيف قوانينها لإضفاء مرونة أكبر فيما يخص الاستثمار و حركة رؤوس الأموال، مع توفير تحقيق استقرار على المستوى الكلي، مما يعني تخفيض في الانفاق و خاصة الجانب الاجتماعي و هو ما يؤدي الى التخفيض في حجم دولة الرعاية، كما ان الدولة و في مواجهة نظام العولمة عليها ان تقوم بتخفيض وظيفتي تخصيص الموارد و اعادة توزيع الدخل مع الحفاظ على وظيفة الاستقرار الاقتصادي.

يتم تخفيض وظيفة تخصيص الموارد لان الدولة تتنازل عن القطاع الاقتصادي العمومي للخواص و لا تتدخل في السوق باعتبارها منتج. و من ثم يتم تخفيض دور الدولة في تخصيص الموارد لصالح السوق، ما عدا فيما يخص السلع العمومية و خاصة الدولية منها مثل البيئة و التي تلقى إجماع دولي على ضرورة حمايتها و يكون للدولة دور هام في ذلك.

اما وظيفة اعادة توزيع الدخل و نظرا لكون الدولة تشجع القطاع الخاص فلا بد من تشجيع تراكم رأس المال لزيادة الادخار و الاستثمار، و بالتالي تكيف النظام الجبائي مع ما يتلاءم لذلك، و تنخفض قدرة اعادة توزيع الدخل خاصة مع تخفيض عبء السياسة الاجتماعية ما عدا فيما يخص سياسات محاربة الفقر و التي تلقى إجماع دولي، او بض وظائف دولة الرعاية. يرى محمد خزار ان الدولة في ظل العولمة ستتحوّل الى ما يشبه البلدية حيث يقتصر دورها على تقديم الخدمات في ظل نسق معين هو عبارة عن ما يشبه بالحكومة الكونية و من ثم تفقد الاحزاب و المنظمات الفاعلة كل طاقاتها المحركة¹.

تدعيما لهذه المقولة نضرب مثلا عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق سنة 2005 حيث ادى الى تشكيل فريق تحقيق دولي برئاسة قاضي الماني و تم التحقيق مع عدة شخصيات من عدة دول و هو ما يعني ضعف سيادة الدولة و التنازل عنها شيئا فشيئا للمجتمع الدولي. و هناك امثلة اخرى فمسالة الانتخابات الرئاسية او التشريعية و التي يحضرها مراقبون دوليون لإعطاء مصداقية لها و كذلك حرب العراق حيث تدخلت مجموعة من الدول بهدف حماية الامن و السلم العالميين فقامت بقلب نظام صدام حسين. ما نلاحظه من هذه الأمثلة هو ان مسالة ضعف سيادة الدولة لا تطرح الا بالنسبة للدول المتخلفة و الفقيرة، فالصين مثلا و رغم ان نظامها السياسي غير ديمقراطي و لا يراعي حقوق الانسان الا ان الانتقادات التي يتعرض لها لا تكاد تذكر للقوة الاقتصادية و العسكرية للصين فظاهرة العولمة مثل الريح - من لا يستطيع الصمود امامها لا بد ان ينحني لها.

¹ حزار محمد، مرجع سابق، ص 190.

3-4- التحديات التي تواجه الدولة في ظل العولمة:

تواجه الدولة تحديين هاميين هما:

4-4-1- **التحدي الأول:** ناتج عن توسيع السوق، فالدولة لا بد ان تحدد و بدقة سياستها التجارية لان فتح الأسواق و نزع الحواجز يؤدي في المدى القصير الى التخلي عن السياسات الحمائية، فلا بد للدول ان تتكئ في مجموعات جهوية و تقوم بتدعيم وسائل سياساتها الاقتصادية، فالدولة تقوم في عصر العولمة بعدة وظائف سياسية و اجتماعية و اقتصادية، لضمان الحريات الفردية و احترام كرامة الانسان او تحسين الرفاهية الاجتماعية و ظروف العمل و كذلك تحقيق التنمية الاقتصادية بتدعيم النمو... الخ.

4-4-2- التحدي الثاني:

و يتعلق الأمر بالمستقبل الاقتصادي للدول، فالدول تساعد في التحويل من الميزة النسبية *l'avantage comparatif* إلى ميزة اقتصادية *l'avantage économique* و هي مهمة صعبة حيث يصبح راس المال البشري احد الموارد النادرة للميزة التنافسية *l'avantage compétitif* في اقتصاد معولم نظرا لانتقال باقي العوامل الأخرى، و كذلك الاتفاقات و التبادلات التجارية الحرة التي تسمح بهذا الانتقال فتقوم الدولة بخلق هياكل قاعدية و جو يسمح بتدعيم تنافسية الاقتصاد المحلي، ثم تمنح وسائل دعم للعمال للقيام بتعديلات ضرورية نتيجة العولمة. و حماية المحيط و المستوى المعيشي للأفراد.

و هناك وظائف جديدة للدولة و هي:

أولا: تقوم الدولة بإدماج التغيرات ما بعد **الفوردية** للمسار الإداري للدولة بزيادة اللامركزية لتحسين الخدمات العامة و تجديدها. فالسياسة العامة تتطلب سيادة مقسمة *Une souveraineté fragmentée*، و هي المرحلة الانتقالية حيث هناك تدخل كبير للدولة خاصة في مجال التعديل.

ثانيا: ان وجود الدولة لا يقتصر فقط على تقديم الخدمات العامة و لكن لزيادة التمثيل الديمقراطي، فالسلطة تغير موقعها و الدولة تفوض بعض سلطاتها مع الاحتفاظ بإمكانية استرجاعها كلما تطلب ذلك.

و الهيئات المخولة ببعض السلطات هي الجماعات المحلية، الجمعيات... الخ. و مبادرة النشاطات الجماعية ناتجة عن تنوع كبير للجماعات و كذلك للمصالح و القدرات لهذه الجماعات.

أن المتتبع لتطور الراسمالية من خلال مراحلها المختلفة يجد ان ظاهرة العولمة ما هي الا احدى هذه المراحل. فبعد الثورة الصناعية و نشأة الشركات الكبيرة و تشبع الاسواق الغربية كان لابد من ايجاد اسواق جديدة خارج الحدود فظهرت الحركة الاستعمارية و التي تمثل في جوهرها فتح اسواق جديدة امام تدفق السلع و الخدمات و الدليل على ذلك ان في اسواق المستعمرات لا تجد الا سلع المستعمر و نظرا للسياسة الاستعمارية المتعمدة على الجهل و الفقر جعلت هذه الاسواق محدودة، بالإضافة الى حركات التحرر الدائمة في هذه البلدان لهذا توقع **ماركس** ان يفشل النظام الراسمالي. لكن **فورد** صاحب مصنع السيارات الامريكي أعطى نفسا جديدا للراسمالية استمر به حتى نهاية القرن العشرين عن طريق زيادة الاجور و تحسين المستوى المعيشي فأمكن بعث الطلب الداخلي من جديد، و من ثم امتصاص فائض الانتاج حيث أصبح الفرد في البلدان المتقدمة يسدد بدخله الحالي ما استهلكه منذ سنوات، و هو نطلق عليه ان صح التعبير اهتلاك كلي للقدرات الاستهلاكية للأفراد، مما يعني ان الاسواق الداخلية لم تعد قادرة على امتصاص الانتاج المتزايد، فكان الحل هو في البحث عن اسواق خارجية و هي اسواق بلدان المعسكر الاشتراكي سابقا و البلدان النامية لكن بطريقة جديدة و حضارية تختلف عن الاستعمار تتمثل في العولمة أي مع إدخال بعض التحسينات عليها عن طريق زيادة الاستثمارات.

و في تقديري فان زيادة اسعار البترول بهذه النسبة اكبر من 100% ما هو الا جزء من هذه العلمية، باعتبار ان معظم البلدان المصدرة للنفط تعتبر اما دول نامية او تابعة للمعسكر الاشتراكي سابقا و الاحتياطات الكبيرة للعملة الصعبة موجهة لبرامج تنمية ضخمة و هو ما نلاحظه حاليا في الجزائر.

4- دولة الرعاية الاجتماعية و اقتصاد السوق

ان مفهوم الرعاية يتمثل في التحمل الجماعي للأخطار التي تمس الفرد، و دولة الرعاية ناتجة أساسا من العلاقة بين الدولة و السوق، فنقائص هذا الأخير أدت بالدولة الى التدخل لضمان تقديم خدمات يعجز السوق عن توفيرها، فصحة الأفراد و حماية الأطفال و الأشخاص المسنين مثلا ضرورية لأي دولة بغض النظر عن النظام الاقتصادي المتبع او درجة التقدم ، و للرعاية الاجتماعية تكلفة يتحملها الأفراد و أرباب العمل كما تتحملها الدولة في حالة عدم كفاية اشتراكات الأفراد. و تؤثر وظيفة الرعاية على الاستثمار و كذلك على الإنفاق العام لهذا عادة ما تخضع للإصلاحات كلما تطلب الأمر ذلك. و لتخفيف العبء عادة ما تقوم الدول بفتح المجال للسوق ليساهم في توفير جزء من هذه الخدمات و باقل تكلفة .وستتناول بتحليل نظري لأهم التجارب و النظريات المطبقة في العالم خاصة الدول المتقدمة ، كما سنقوم بإجراء مقارنة بين بعض دول شمال أفريقيا لأخذ نظرة و لو بسيطة على مستوى الرعاية في هذه الدول.

4-1- تعريف دولة الرعاية:

قبل ان نعرف دولة الرعاية أي دولة الرفاه نقوم بتعريف الرفاهية على انها مقدار الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاكه للسلع و الخدمات المختلفة وهي مستمدة من أربع مصادر:

- سوق العمل الذي يحصل منه الفرد على اجر او ربح اذا كان صاحب رأس المال و يعتبر من أهم المصادر؛

- المنح الخاصة التي مصدرها التأمين الإلزامي (تقاعد)، او إرادي كالتقاعد المكمل بالإضافة الى التوفير الخاص؛

-رفاهية مستمدة من العائلة او خارجها؛

- تدخل الدولة عن طريق توفير مختلف الخدمات بالإضافة الى مختلف التحويلات مثل منح الطلبة او نظام **Medicaid** في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك النظام المسمى بالضريبة السالبة، و تسمى بالإنجليزية Tax Expenditure و تستعمل لتمويل منح مكملة للأجر او لشراء سلع و خدمات منتجة من طرف القطاع العام او الخاص ، و يعرف **فريدمان**¹ **M.Freidman** الضريبة السالبة على انها: ضريبة عكسية أي عوض ان تدفع لمصلحة الضرائب فانها تدفع منها، وقد قام **Nixon** بإنشاء ضريبة

¹Barr Nicholas, Economic Theory and the Welfare State, Journal of economic literature, Vol XXX, June 1992,p742

سالبة على الدخل التي تعوض الكثير من الخدمات ومن بيروقراطية الجهاز الإداري المكلف بذلك , كما انها لا تؤثر على التحفيز على العمل¹. و تعريف اقتصاديات الرفاه على انها فرع من دراسة علم الاقتصاد و الزيادة في الرفاهية الاقتصادية تؤدي الى الزيادة في الرفاهية العامة.

اما رادوميلز فيرى ان اقتصاديات الرفاه تنطوي على دراسة أسباب الرفاهية أي العوامل التي تؤدي الى تحقيق قدر اوفر من السعادة للإنسان². وبما ان جميع الأفراد لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الأساسية مثل المسنين و المعاقين...الخ, لهذا تقوم الدولة بذلك و تسمى في هذه الحالة دولة الرعاية او الرفاه, حيث يعرفها ف.طولون على انها : هي الدولة التي تاخذ على عاتقها مهمة الحماية الاجتماعية , وإعادة توزيع الدخل و بالتالي تصبح الدولة هي الكفيل لمجتمع تكون فيه الأخطار التي تمس الافراد متحملة جماعيا³.

اما N.Barr فيعرفها على انها مصطلح يعبر عن اعمال تقوم بها الدولة، تشمل مجالات عامة مثل الصحة و التعليم و التغذية و السكن...الخ.

و الدولة يمكنها ان تنتج بعض الخدمات و تقدمها للأفراد دون مقابل مثل العلاج المجاني Medicale Care في انجلترا و السويد او ان تدفع بدل الأفراد للعلاج المقدم من طرف القطاع الخاص مثل Medicare في الولايات المتحدة الأمريكية او Health Care في كندا, كما يمكن للدولة ان تقدم مبالغ نقدية للقيام بمشترياتهم⁴.

و يعرفها Gosta Espering على انها الدولة التي تحاول ضمان ادنى رعاية لمواطنيها فاولى الدراسات بدأت بالنفقات

الاجتماعية التي تعكس مستوى التنمية في المجال الاجتماعي مع الاخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي و معدلات السكان المسنين...الخ⁵.

و من هذه التعاريف نستنتج ان الدولة تقوم بتمويل الحماية الاجتماعية في حالة عدم كفاية اشتراكات الأفراد , و بالتالي فهي تعتبر كضامن بالإضافة الى تنظيم العملية و هي المهمة الأساسية. كما تختلف دولة الرعاية عن وظيفة التنظيم للدولة La fonction de régulation و المستمدة من الفكر الكينزي

¹ Milton Freidman, Contre Galbraith,édit.Economica,1977, P52

² حسين عمر, الرفاهية الاقتصادية, مرجع سابق,ص 67

³ Frediric Teulon, L'Etat et la politique économique, PUF 1998, p 330

⁴Barr Nicholas, Op. Cit, P 743

⁵ Gosta Espering Anderson,Les Trois Mondes de L'Etat Providence,essai sur le capitalisme moderne,PUF,1999, p32

باعتبار ان الدولة يمكن ان تتدخل في الاقتصاد عن طريق التأثير على المتغيرات الاقتصادية كالمطلب و الاستثمار و الادخار...الخ, فدولة الرعاية أساسها الأول اجتماعي لكن لها آثار اقتصادية, فاشتراكات الأفراد تعتبر كادخار يوجه لتمويل الاقتصاد , لكن في حالة العجز في بعض الصناديق الاجتماعية مثل صندوق التقاعد و هو ما تعاني منه بعض الدول مثل فرنسا , فيمول هذا العجز بواسطة النفقات العمومية.

و النفقات العامة تعتبر جزء مكمل لدولة الرفاه , فبعض الدول مثل النمسا تنفق الكثيراً على موظفيها , و هذا لا يعتبر فقط كمشاركة في المواطنة الاجتماعية و التضامن, كما ان بعض الاقتصاديين لا يرون في تدعيم الفقراء توجه نحو دولة الرعاية, ففي بريطانيا مثلاً ارتفعت النفقات الاجتماعية في عهد رئيسة الوزراء السابقة **M.Thatcher** و ذلك نتيجة لارتفاع حجم البطالة , وفي برامج أخرى تتخفف النفقات الاجتماعية نتيجة لحالة التشغيل الكامل للاقتصاد.¹

و نلاحظ ايضاً ان هناك تداخل بين دور الدولة و شركات التأمين , فالتأمين على السيارات او المساكن إجباري و لكن رغم ذلك فهو منظم بواسطة السوق, و يبقى السؤال مطروح حول إمكانية إدخال ميكانيزمات السوق و خصوصاً صناديق التقاعد و التأمين الاجتماعي كما هو الحال في سوق التأمينات.

4-2- خصائص دولة الرعاية :

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها دولة الرعاية تنص كلها على توفير حق المواطنة للأفراد و حق التميز و تقسمها الى محورين هما :

4-2-1- الحق في عدم المبادلة :

ففي اقتصاد السوق يقوم العمال بمبادلة قوى عملهم مقابل أجور ينفقونها على إشباع حاجاتهم الأساسية او الكمالية , و من ثم يمكن اعتبار قوة العمل سلعة تتبادل في السوق , و هو ما يفقد العامل حقه في المواطنة, لهذا ففي دولة الرعاية يعتبر الدخل حق و ليس سلعة أي من حق كل عامل أن يحافظ على أسباب الاستمرار في الحياة دون ضرورة الارتباط بالسوق , كما ان التفاوت في موارد العمال يعكس التفاوت الموجود في السوق.

وقد دافعت النقابات و بعض الأحزاب السياسية عن مبدأ الفصل بين حق توفير أسباب العيش للأفراد عن سوق العمل , و هناك ثلاث نماذج أساسية حاولت إخراج قوة العمل من التبادل و هي :

¹Gosta Espering Anderson, Op.Cit, p33

- النموذج الانجلوسكسوني : حاول هذا نموذج تقوية سوق العمل و تحريره, ما عدا لبعض الأفراد الذين يفشلون فيه مثل المعاقين, و بالتالي يقوم السوق بضمان الحماية للأفراد سواء في سن العمل عن طريق شركات التأمين او عند التقاعد عن طريق التوفير؛

- نموذج الضمان الاجتماعي الإلزامي: و يعطي حقوق أكثر من سابقه لكنه لا يستطيع ان يفصل ضروريات العيش عن

سوق العمل , و قد كانت ألمانيا من أول الدول التي طبقت هذا النظام , لكن بقيت الخدمات المقدمة مرتبطة كثيرا بالاشتراكات؛

- و هناك نموذج ثالث يسمى نموذج **بافريدج Bevrige** نسبة للورد البريطاني **بافريدج** و الذي كلف سنوات 1941 و 1942 بانجاز تقرير حول انشاء نظام بريطاني للحماية الاجتماعية¹ , حيث منح لكل فرد علاوة, قبل العمل او تقديم الاشتراكات و يعتبر هذا النموذج الأكثر تحررا لقوى العمل عن سيطرة السوق , لكنه لا يعطي الخيار للفرد العمل باعتبار ان المنحة المقدمة لا تكفيه كلية.

و دولة الرعاية حديثة النشأة حيث يمكن للأفراد في حالة عدم القدرة على العمل الحفاظ على دخولهم كليا او جزئيا مثل التقاعد او البطالة , بالإضافة الى حق الحفاظ على الوظيفة في حالات المرض او الأمومة.²

4-2-2- دولة الرعاية كحافظ للنظام الطبقي:

تحاول دولة الرعاية التخفيف من حدة عدم المساواة في الدخول عن طريق إعادة توزيعها او توفير خدمات تسمح بحركة اجتماعية عمودية بين الطبقات مثل التعليم الذي يسمح لصاحبه الارتقاء اجتماعيا لكنها لا تنقص من عدم المساواة الموجودة في المجتمع بل بالعكس فهي تدعم وجود الطبقات, فنظام المساعدات الاجتماعية يهدف للتمييز الطبقي و هو ما أدى بهذا النظام للتعرض لانتقادات شديدة من طرف الحركات العمالية, كما يدعم هذا النظام التفاوت الطبقي بين الأجور بوضع برامج اجتماعية لمختلف الطبقات, بحيث تصبح لكل طبقة مجموعة من الامتيازات و الحقوق تدعم ولاءهم للحكومة و الدولة. و هو ما قام به **Bismark** في ألمانيا عن طريق تشجيع دفع قيمة إضافية مباشرة من طرف الدولة لمنحة التقاعد , و قد اتبعت ذلك باقي البلدان مثل فرنسا و إيطاليا و النمسا, و من ثم نشأت صناديق مختلفة كل واحد يختص بتقديم خدمات معينة مثل صندوق الضمان الاجتماعي CNAS و صندوق التأمين على البطالة CNAC في الجزائر او يوجه خدماته لطائفة معينة مثل صندوق التأمين

¹Frediric Teulon, Op. Cit,p329

²Gosta Espering Anderson, Op. Cit. p37

لغير الأجراء CASNOS , وكان هدف بيسمارك من هذا التمييز هو تقسيم العمال الى طوائف تسعى كل واحدة للدفاع عن مصالحها و حقوقها , و ضمان الولاء للدولة و مواجهة الحركات العمالية المختلفة.

و هناك نموذج آخر يعتمد على إعطاء نفس المساعدات الاجتماعية تقريبا للعمال دون تفرقة او طائفية مثل إنشاء صندوق تقاعد واحد لجميع العمال, و يشترك في هذا البرنامج كل من الاشتراكيون والليبراليون و هو ما حدث في كندا و انجلترا, لكن يفتح المجال للسوق عن طريق شركات التأمين لتقديم خدمات إضافية للأفراد الذين يتقاضون أجور أعلى, ومن ثم فان جزء من العمال يعتمد على الدولة فقط اما الجزء الآخر فيعتمد على السوق و هو معمول به في الجزائر لكن على نطاق ضيق لعدم ثقة الأفراد في شركات التأمين.

و في ألمانيا سنة 1957 قام Adenauer بإدخال إصلاحات على نظام التقاعد حيث أعاد الاختلاف الخاص بكل طائفة بهدف جعل المنح في المستوى المتوقع لكل فئة من العمال¹.

4-3- أهداف دولة الرعاية :

يمكن جمع أهداف دولة الرفاه في عدة محاور و هي :

4-3-1- محور الفعالية efficiency : و تشمل الاهداف التالية :

- الهدف الأول يتمثل في الفعالية الكلية macroefficiency أي فعالية تقسيم الناتج الداخلي الخام بين مجموع هياكل دولة الرعاية, و البحث عن الطرق التي تؤدي الى تجنب التبذير و من ثم زيادة التكاليف؛

- الهدف الثاني و يتمثل في الفعالية الجزئية microefficiency , فيجب ان تكون هناك سياسة فعالة لتقسيم موارد دولة الرفاه على المستفيدين سواء في شكل منح نقدية او خدمات مجانية؛

- الهدف الثالث و نعني به عدم التأثير علي التحفيز incentive اي ان المنح و الإعانات المقدمة لبعض الفئات لا تؤثر علي عرضهم للعمل و الادخار , فزيادة منحة البطالة الى حد معين تؤثر على التحفيز على العمل, كما انه اذا كان الضمان الاجتماعي يغطي الأخطار بنسبة 100 % فان ذلك يؤثر على ميل الأفراد للادخار؛

4-3-2- محور تدعيم مستوى المعيشة supporting living standards و تشمل الأهداف التالية:

¹ Gosta Espering Anderson, Op. Cit. p39

- الهدف الرابع و يتمثل في محاربة الفقر فلا يجب ان يقع الأفراد تحت مستوى الأدنى للمعيشة لكن الإشكال المطروح هو عدم وجود إجماع على طريقة واحدة لتحديد خط الفقر لهذا نعتمد عادة على تحديد المستوى الأدنى للمعيشة ثم نقوم باستخدام الطرق الإحصائية لحساب عدد الفقراء أي يجب الإجابة على الأسئلة التالية? How long? How much? How many? ؛

- الهدف الخامس و يتمثل في الحفاظ على العادات المعيشية , فلا احد يقبل بهبوط حاد لمستوى المعيشة و هذا هو الهدف الأساسي لمنحة البطالة و كذلك الضمان الاجتماعي, و مدى نجاعة النظام تقاس بمعدل التعويض أين يتم مقارنة الدخل المحتمل مع المنحة المقدمة؛

- الهدف السادس و نعني به الدخل السهل incom smoothing حيث يقوم الأفراد بإعادة توزيع الدخل على إستهلاكاتهم مدى الحياة، و ذلك بإعادة توزيع لدخولهم بين فترة قدرتهم على العمل و فترة العجز, أي يتم التوفير في فترة معينة من الحياة لفائدتهم في فترة أخرى من الحياة, و يعتبر ذلك كعقد اجتماعي بين الأجيال كان ندفع اليوم تقاعد آبائنا مقابل ان يدفع لنا أبناءنا في المستقبل؛

3-4-3- محور تخفيف التفاوت من الدخول inequality reduction فتعتبر المساواة من اهم المواضيع بالنسبة لدولة الرعاية و تشمل الأهداف التالية :

- الهدف السابع ونعني به المساواة العمودية vertical equity يحاول النظام الاجتماعي إعادة توزيع الدخول باتجاه الأفراد و العائلات ذات الدخل المنخفض, فكل فرد يجب ان يشترك في هذا النظام, ان مبلغ الاشتراك يرتفع كلما ارتفع دخل الفرد؛

- الهدف الثامن و يتمثل في المساواة الأفقية horizontal equity حيث تختلف المنح حسب العمر و حجم العائلة... الخ , و كذلك الخدمات الصحية المقدمة بحيث يتم مراعاة الحاجات فقط؛

4-3-4- محور الاندماج الاجتماعي social integration :

- الهدف التاسع و يتمثل في الحفاظ على كرامة المواطن , فالمنح النقدية و المساعدات الصحية يمكن ان تقدم بهدف المحافظة على كرامة الإنسان و دون إهانة علنية له, و في هذا المجال يعلل **beveridge** انه عند دفع الاشتراك يستطيع الفرد ان يشعر انه في أمان و ليس عبارة عن صدقة بل هو حق ؛

- الهدف العاشر أي ان التضامن الاجتماعي سواء كان نقدي او خدمي يجب ان يكون بما يكفي حتى يتمكن الفرد من المشاركة في الحياة الاجتماعية بفعالية؛

4-3-5- administrative feasibility محور الفعالية الإدارية

- الهدف الحادي عشر: فيجب ان يكون نظام الحماية الاجتماعية بسيطاً و واضح وغير مكلف؛
- الهدف الثاني عشر : و يتمثل في غياب التبذير و التعسف الإداري¹.

4-4- أنظمة دولة الرعاية :

يمكن تقسيم أنظمة دولة الرفاه الى ثلاث أقسام و هي :

4-4-1- دولة الرعاية الليبرالية :

يركز الليبراليون على النظام الاجتماعي الطبقي و أهمية عدم المساواة بين الطبقات و الطوائف العمالية, و الرفاهية تعتبر مسألة ثانوية بالنسبة للدولة الليبرالية حيث تعتمد المساعدات فيها على تقييم مسبق للحاجات الأساسية , تكون التحويلات متواضعة و تتكفل بها أنظمة الضمان الاجتماعي و هي موجهة عادة الى العمال الذين يعتمدون على المساعدات العمومية و بصفة دائمة². و تدعم الدولة السوق عن طريق تدعيم المشاريع الخاصة للاحتياط و الاستفادة منها تكون نسبية و يرتفع الاهتمام بالرفاهية فقط اذا ما تعلق الأمر بتهديد النظام العام حيث يقول **baveridge** في تقريره " اذا لم تعطي للشعب إصلاحات اجتماعية , فإنهم يعطونك ثورة " .

و الليبرالية نظام راديكالي يدافع عن المصالح الخاصة و المبدأ الأساسي هو الحرية التي تعتبر أهم وسيلة للدفاع عن حقوق الأفراد ضد تعسف الدولة , فالليبرالية ترفض تدخل الدولة بحجة ان المجتمع يمكن ان ينظم نفسه بنفسه , و اذا تدخلت فإنها تؤثر على الحرية الفردية ومن ثم عمل السوق فالحرية الفردية هي الكفيل بتحقيق المصلحة العامة . و يرى **فريدمان Freidman** ان ملايين الأشخاص مرتبطين بالمنح المقدمة من الدولة, و انه لا يمكن إلغاء هذه الإجراءات فجأة و ترك هؤلاء الأفراد في الشارع , لكن في المقابل يجب التخفيض من أهمية هذه البرامج و إدخال ميكانيزمات السوق تدريجياً , فمثلاً نظام التعليم يجب ان يكون سوق حرة و تنافسية, و تبقى المجموعات التي لا تستطيع تسديد مصاريف التعليم ان تستفيد من وصولات دين على الدولة بدل ان تتكفل هذه الأخيرة شخصياً بتقديم هذه الخدمات , و يرى فريدمان انه باستثناء الدول الاشتراكية فان الدول الغنية ترتفع بها تكاليف التعليم و تتولى الدولة تسيير و تجهيز هذه المؤسسات بينما في الدول الفقيرة فان القطاع الخاص هو من يتولى ذلك , و لهذا يحث **فريدمان** ان تترك هذه المهمة للخواص و تمنح للأفراد وصولات مخصصة

¹ Barr Nicholas, Op. Cit, p 747

² Gosta Espering Anderson, Op. Cit, p41

لتغطية نفقات تعليم أبنائهم و من أراد تحسين تعليم أبنائه فانه يضيف الفرق من عنده , و بالتالي يؤدي ذلك الى إدخال المنافسة و تعدد الخيارات من جهة, و من جهة أخرى تخفيض نظام الرعاية الاجتماعية و من ثم التكاليف التي تتحملها الدولة, و من أمثلة البلدان المطبقة لهذا النظام الولايات المتحدة الأمريكية و استراليا.

4-4-2- النظام الشيوعي للرعاية الاجتماعية:

تري النظرية الماركسية ان المجتمع يسوده صراع الطبقات , فهناك طبقة رأسمالية تمتلك و تراقب و سائل الإنتاج و طبقة عاملة **Proletariat** و هي مستغلة من طرف الطبقة الحاكمة و تعتبر الدولة كأداة في يد هذه الطبقة او عبارة عن مجموعات معقدة من الأنظمة تعكس التناقض الموجود في المجتمع , و ترى ان الرعاية الاجتماعية تم إنشاؤها كدعم للطبقة العامة لتقبل الاستغلال , و يرى التوجه الماركسي الجديد ان لدولة الرفاه وظيفتين أساسيتين , تتمثل الأولى في تحسين ظروف تراكم رأس المال و هذا لزيادة الأرباح الرأسمالية و الثانية لإضفاء طابع الشرعية على النظام الرأسمالي بإدخال إجراءات الحماية الاجتماعية لترك الأفراد يتقبلون الرأسمالية.

و يتميز نظام الرعاية الاجتماعية بالعمومية و إقصاء تام للسوق من هذا المجال فهو لا يسمح بوجود ازدواجية بين السوق و الدولة , و يسعى هذه النموذج لتحقيق المساواة مما يعني ان المنح لا بد ان ترتفع لمستوى أعلى , و ان العمال لا بد ان يتمتعوا بنفس الحقوق فكل الطبقات تندرج في نظام التأمين الاجتماعي الشامل و ان هذا النظام لا ينتظر الأسرة حتى تستنفذ كل إمكانياتها ليقوم بتدعيمها بل يقوم بجعل الأسرة مرتبطة بالمساعدات و لكن بتحقيق الاستقلالية الفردية¹, و الصعوبة التي يواجهها هذا النظام هي التوفيق بين الرفاهية و التحفيز على العمل فهو يهدف إلى ضمان التشغيل الكامل, و الحق في العمل له نفس المكانة مثل الحق في الدخل كما ان تكلفة الحفاظ على هذا النظام تتمثل في تخفيض المشاكل الاجتماعية و زيادة دخل الدولة و يكون ذلك بعدد كبير من العمال المشتركين و عدد اقل من الأفراد الذين يعتمدون على المساعدات الاجتماعية و من أمثلة البلدان المطبقة لهذا النظام الاتحاد السوفيتي سابقا.

4-4-3- النظام المختلط :

و هو نظام طبقي مبني على الطوائف تم ارثه تاريخيا و تحسينه ليتماشى مع الهيكل الجديد للطبقات الاجتماعية لما بعد مرحلة التصنيع أين الأولوية لم تعطى للسوق و بالتالي فالحقوق الاجتماعية متعارف عليها, و طبق هذا النظام في عدة دول مثل فرنسا و ايطاليا و ألمانيا... الخ .

¹ Milton Freidman, Op. Cit,p51

و قد تم الحفاظ على القوانين الأساسية بكل طائفة فهي لا تركز على تخفيض عدم المساواة بل تقوم بتخفيض آثارها عن طريق ترتيبات اجتماعية لحماية الأفراد من النتائج السيئة للسوق, و هذا النظام ما زال متأثر بالقيم الاجتماعية و الدينية الخاصة بالأسرة , بإعطاء منحة للمرأة الماكثة بالبيت و أخرى على الأطفال و أخرى على الحضانة... الخ. و الدولة لا تتدخل الا في حالة ما اذا فشلت العائلة في توفير المساعدة لجميع أعضائها, و يختلف هذا النظام عن الشيوعية في انه يعتمد على المبادئ الفردية أكثر من الجماعية فهو يحاول ضمان حرية اكبر للأفراد ولا يقوم بإلغاء السوق و لكن مكمل له, و يختلف عن النظام الليبرالي في انه يحاول إدخال مبادئ مثل العدالة و التعاون و التكافل و هي مصطلحات مرادفة لما جاءت به الثورة الفرنسية " حرية , مساواة , إخاء ".

و في الواقع لا يوجد نظام منفصل يحمل معايير خاصة به , فالبلدان الاسكندنافية يمكن اعتبار أنظمتها الاجتماعية اشتراكية لكنها ليست خالية من العناصر الليبرالية , كما ان الأنظمة الليبرالية لا تعتبر بحتة فالنظام الأمريكي و في شكله الأول The New Deal أي العقد الجديد يمكن اعتباره نظام حماية اجتماعية اشتراكي قبل ان يتم تعديله.

4-5- تطور دولة الرعاية في الدول المتقدمة :

سنقدم هنا بعض التجارب للدول المتقدمة باعتبار ان النشأة الأولى لدولة الرفاه كان بها ثم تطور بعد ذلك الى باقي البلدان لهذا سنقتصر على اهم هذه الدول و هي:

4-5-1- التجربة الألمانية :

تعتبر ألمانيا أول من اتبعت نظام الرعاية الاجتماعية منذ القرن 19 ففي عهد **Bismark** قام المستشار الألماني باتخاذ إجراءات تخص طبقة العمال و هذا لتدعيم الوحدة الألمانية بعد 1870, و في سنة 1881 تم فرض قانون إجبارية التامين لكل العمال في مجال حوادث العمل ثم قانون آخر سنة 1883 يخص التامين على المرض, و هو تامين إجباري ممول بواسطة اشتراكات العمال و تشمل خدمات العلاج المجاني و دفع ما لا يقل عن 50 % من الأجر على الأقل في حالة العجز عن العمل و في سنة 1889 تم تكوين نظام التقاعد¹.

4-5-2- التجربة الفرنسية:

قبل صدور قانون 1898 كانت حماية العمال من الأخطار تتم في إطار مؤسسة النجدة التعاونية لكن بعد صدور هذا القانون و المتعلق بالحماية الاجتماعية أصبحت الدولة هي التي تتكفل بذلك حيث تقوم

¹ Frediric Teulon, Op. Cit,p328

بضمان التعويض عن حوادث العمل سواء كان الحادث تحت مسؤولية صاحب العمل أولاً, أي ان سبب الحادث هو خطأ ناتج عن المؤسسة ام لا, ثم تلاها قانون 1905 و الذي ينشأ المساعدة الإلزامية للمسنين, و في سنة 1910 ظهر قانون يخص التقاعد بالنسبة للعمال لكنه لم يتم تطبيقه لان العمال رفضوا دفع اشتراكاتهم باعتبار ان معدل العمر المحتمل للفرد ما بين 45 و 50 سنة كما ان المحاكم رفضت إرغام أصحاب المؤسسات على اقتطاع الاشتراكات فليس من واجب صاحب العمل ان يدفعها أيضاً.

و قد تم تعميم التأمينات الاجتماعية في سنوات 1928 و 1930 بواسطة قانون **LAVAL-TARDIEU** و الذي يغطي أخطار المرض و الإعاقة و الولادة و التامين على الشيخوخة حيث أصبحت الاشتراكات الاجتماعية إجبارية و سنة 1932 تم تعميم المنح العائلية , و في 29 جويلية 1939 تم توسيع المنح العائلية لتشمل العمال المستقلين , لكن رغم ذلك فان مستوى الحماية بقي ضعيفا لان خطر البطالة مغطى بواسطة صناديق البطالة البلدية و التي لا تملك الموارد المالية الكافية و لم يتم حل هذا المشكل الا بعد الحرب العالمية الثانية حيث ارتفعت نفقات الحماية الاجتماعية الى أكثر من 1% من الناتج الداخلي الخام.

4-5-3- التجربة البريطانية :

لقد عرفت بريطانيا دولة الرعاية بواسطة اللورد **William Beveridge** حيث اعد تقرير لاحظ فيه ان الأفراد يقبلون بتضحيات أكبر اذا رأوا ان الدولة تعد لهم وضع أحسن , وقد استند هذا التقرير على الأفكار الكينزية لمواجهة بعض المشاكل الاجتماعية و خاصة تلك الناتجة عن الحرب مثل البطالة و الفقر, و يهدف هذا المخطط الى حماية كل فرد بريطاني من المهد الي اللحد *du berceau à la tombe* عن طريق ثلاث محاور و هي : تعميم المنح العائلية و الحفاظ على منصب الشغل و نظام الحماية ضد الأمراض, حيث يريد **Beveridge** تحرير المجتمع من الحاجات الأساسية و الأخطار, و يتميز النظام الاجتماعي البريطاني بالخصائص التالية :

- التماثل و العمومية : فالخدمات المقدمة هي نفسها و يشمل التامين كافة أفراد المجتمع دون تمييز مهما كانت طبيعة العائلات و الوظيفة المشغولة؛

- الوحدة و التمرکز : فهناك اشتراك واحد يشمل مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها العامل مثل المرض و حوادث العمل...الخ, كما ان هناك مصلحة عمومية ولحده هي من تسيير هذا النظام .

و في كتابه Full employment in a free society المنشور سنة 1944 نص على ان دولة الرعاية يجب ان تقوم بتحسين رفاهية الأفراد , و ان تبحث عن التشغيل الكامل و تضمن العلاج المجاني لجميع الأفراد و كذلك منحة التقاعد , و ان اشتراكات كل فرد يجب ان تحول الى الجماعة تحت غطاء التضامن الوطني .و بعد الحرب العالمية الثانية تم إنشاء المصلحة الوطنية للصحة National Health Service حيث يضمن للمواطن تغطية اجتماعية و علاج مجاني.

4-5-4- التجربة الأمريكية :

بعد 1949 بدأت أولى معالم دولة الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية و قد أخذت شكل مخطط الرعاية الطبية Medicare في سنوات الستينات من القرن 19, حيث قام Lyndon Johnson بسن قانون سنة 1965 حول التامين على المرض و هو مكمل للإجراءات التي جاء بها The New Deal سنة 1935 و الذي يعتبر أول قانون حول الحماية الاجتماعية في البلاد. و نظام المساعدة الطبية موجه للأفراد المسنين و كذلك برنامج Medicaid الذي يقدم مساعدات طبية للفقراء, و برامج أخرى تتمثل في مساعدات مالية, بالإضافة الى مساعدات غذائية تمثلت في وصولات لاقتناء مواد غذائية ووجبات مجانية.

و تتدخل الدولة في الحياة الاجتماعية بأربعة طرق:

- التنظيم Regulation : و يمكن ان تطبق على النوعية كفرض قوانين تحترم معايير النظافة و الصحة للسلع الغذائية , او الكمية مثل فرض إجبارية اشتراك العمال في الضمان الاجتماعي؛

- تقديم الإعانات Subsidy : يمكن ان تكون جزئية مثل الشيكات الغذائية Food Stamps او علاج مجاني بالنسبة لمحدودي الدخل و كل من المنح و التنظيم لا يؤثر على السوق و لكنه يغير القيود التي يواجهها الفرد؛

- الإنتاج العمومي: حيث تقوم الدولة بضمان عرض بعض السلع العامة مثل التعليم حيث تمتلك الدولة كل من رأس المال و تستخدم العمال؛

- تحويلات الدخل : يمكن ان ترتبط ببعض النفقات مثل الشيكات الغذائية او غير مرتبطة بالنفاق مثل منح الضمان الاجتماعي. و يمكن ان تأخذ التحويلات شكل جزافي و بالتالي تؤثر على الاقتصاد بتغيير

دخول الأفراد فقط و لا تؤثر على الإنتاج او أسعار عوامل الإنتاج, و لكن يجب ان تأخذ بعين الاعتبار اثر الحفيز على العمل.

4-6- أزمة دولة الرعاية :

لقد شهدت دولة الرعاية عدة انتقادات سواء من طرف من يقوم بالتمويل او من يتلقى المساعدات و الخدمات و تتمثل هذه الانتقادات أساسا في عدة مشاكل تواجهها الدولة و هي :

4-6-1- **مشكل تمويل:** ان العجز المتزايد لهذه المصالح (صناديق التعاون الاجتماعي) أدى الى طلب أموال أكثر في شكل نفقات عمومية, و نظرا لتزايد عجز الميزانيات العمومية خاصة في الدول المتقدمة فقد بدأ النقاش حول تخفيض هذه النفقات و من ثم إعادة النظر في الخدمات المقدمة من طرف هذه الهيآت.

4-6-2- **أزمة الفعالية :** ان برامج الحماية الاجتماعية لم تؤدي الى تخفيض من الفقر و لم تمنع تزايد تفاوتات الدخل و هو ما أدى الى الرجوع الى طرح المسائل الاجتماعية بنفس الطريقة المطروحة في القرن 19 .

6-4-3- **أزمة أخلاقية :** فنظام الحماية الاجتماعية و الذي من مهامه تمثيل المصلحة العامة أصبح يحمل في داخله تجسيد لمصالح شخصية ناتجة عن إعادة توزيع للدخل و لكن تستفيد منه أكثر طبقة مميزة من النظام السياسي و الإداري¹ .

ان توازن نظام الحماية الاجتماعية مرتبط مباشرة بالظروف الاقتصادية و ذلك لان الإيرادات ترتفع مع زيادة حجم الأجر و لا يكون ذلك الا في حالات الانتعاش الاقتصادي, بينما النفقات فهي مرتبطة بالظروف الصحية للعائلات و السياسة و الاجتماعية و النمو الديمغرافي و زيادة البطالة, كما ان سياسات محاربة الفقر قد فشلت و هو ما تبينه الإحصائيات رغم ارتفاع حجم النفقات العمومية الموجهة لنظام الحماية الاجتماعية مما يطرح مشكل شرعية هذه البرامج, كما ان الأجراء لا يعتبرون عادة الاشتراكات الاجتماعية كجزء من الدخل يقطع ليعطيهم الحق في خدمات مستقبلية , و لكن عادة ما يعتبرونه كنوع من الاقتطاعات الإجبارية و هذه الأزمات هي التي أدت الى بروز الأفكار الليبرالية في سنوات الثمانينات.

4-7- إصلاحات نظام الحماية الاجتماعية:

¹ Gilles Caire, Economie de Protection Sociale, édit. Breal,2002, P 192

4-7-1- الأسس النظرية و الفكرية: تتمثل أهم الأفكار التي مست الإصلاحات في ثلاث محاور أساسية :

- ربط الضمان الاجتماعي بالضريبة :و نعني بها تعويض الاشتراكات الاجتماعية و التي تأخذ طابع التضامن بالضريبة و هذا لتخفيف عبء النفقات دون المساس بمستوى الحماية المقدمة أي انه يتم إلغاء الرابطة بين العمل و الحماية الاجتماعية اذا كانت غير مبررة ومن ثم تخفيض تكلفة العمل لتحفيز التشغيل.

- الخوصصة : يقترح الليبراليون تخفيض حجم الخدمات العامة للحماية الاجتماعية الخاصة بالأفراد المحتاجين و خوصصة باقي خدمات الحماية الاجتماعية, و يكون لذلك اثر على تخصيص الموارد, كما انه عن طريق رسملة نظام التقاعد يكون هناك مورد هام للادخار و تدعيم الاستثمار, من ثم الانتقال من منطق الاقتطاع الإجباري الى التمويل الفردي, لكن لهذه العملية عدة عوائق فالأخطار الكبيرة لا تغطي مثل البطالة و الأمراض طويلة المدى...الخ, لان المؤمنين يرفضون تأمين الأفراد المعرضين أكثر لهذه الأخطار و من ثم تعرف السوق نفس الإشكال الذي تعرفه شركات التأمين

و هو يسمى بالانتقاء العكسي , كما انه في حالة عدم معرفة المؤمن لأخطار زبائنه فانه يفرض عليهم اشتراكات مرتفعة خاصة بالنسبة للأفراد الذين لا يمثلون أخطار كبيرة, كما ان خوصصة نظام التقاعد قد يؤدي في حالة وجود تضخم الى تميع للحقوق او تتعرض الى التسيير السيئ و التبذير, لكن ذلك لا يمنع من دخول بعض أنظمة التقاعد التكميلية في نظام الخوصصة.

- الضريبة السالبة : يعتبر نظام الضريبة السالبة مرجع هام يخص الاقتطاع الإجباري و التحويلات الاجتماعية , و تأثيرها على التحفيز على العمل بالنسبة للبطالين , لذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة إنشاء منحة متناسبة عكسيا مع الدخل لغاية مستوى معين يسمى عتبة الإقصاء تلغى عنده المنحة, بعد ذلك تصبح الضريبة موجبة أي عبارة عن اقتطاع و تعوض الضريبة السالبة كل المنح الخاصة بالتضامن و تستثنى تلك التي تركز على مبدأ التأمين مثل منحة البطالة او العطل المرضية , و لا بد ان يكون الدخل الاجتماعي أي الأجر مضافا اليه الضريبة السالبة محفز على العمل مما يمنع الوقوع في مصيدة الفقر أي الفئة من الأفراد التي تعيش على المساعدات الاجتماعية فقط , ثم ان توحيد مصلحة المنح يسمح بتخفيض تكاليف التسيير , و هذه الطريقة تسمح بمحاربة الفقر و حث الأفراد على العمل و لكنها تعتبر طريقة نقدية بحتة و لا تسمح بمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الجديدة.¹

4-7-2 - بعض تجارب الإصلاح في الدول المتقدمة:

¹ Frediric Teulon, Op. Cit.P 359

- التجربة الفرنسية : نص التقرير حول الحماية الاجتماعية للمخطط الثامن بعد 1980 على ان نظام الحماية الاجتماعية سيزول عند معدل نمو اقل من 3%, فالزيادة سريعة للخدمات الاجتماعية مقارنة بإمكانيات الاقتصاد, اذ انه رغم كون جزء كبير من التكاليف تغطي بواسطة الاشتراكات الا ان ارتفاع تكاليف هذه الخدمات كان اكبر من الزيادة في حجم الاشتراكات.

- تجربة الإصلاح البريطانية : ففي عهد Margaret Thatcher تم تخفيض عدة منح و بالتالي تخفيض ميزانية الحماية الاجتماعية مع تحفيز الجهد الفردي, حيث انه في سنة 1985 كان اول تغيير لدولة الرعاية مع إلغاء تدريجي لنظام منح التقاعد العمومي و الذي يحسب على أساس تكلفة المعيشة, فالعمال يجب عليهم ان يشتركوا في صناديق خاصة والتقاعد عبارة عن ثمة استثمار فردي و ليس فاتورة يتحملها الجيل القادم, كما تم خصصة القطاع الصحي جزئيا حيث انه 10% من البريطانيين مؤمنين على المرض من طرف شركات خاصة سنة 1998 كما تم التخفيض من عدد المستفيدين من منحة البطالة و ذلك بتطهير قوائم البطالين و إصلاح نظام مصلحة الحماية الاجتماعية National Health Service سنة 1991 حيث تم إدخال نظام المنافسة و السوق بين الأطباء و المستشفيات من اجل الحصول على أحسن علاقة بين تكلفة/ نوعية العلاج, و قد قام رئيس الوزراء الأسبق John Major بمحاولة رد الاعتبار للخدمة العمومية كالنقل و التعليم و الصحة و هو ما أكدته خليفته Tony Blair.

- تجربة الإصلاح في الولايات المتحدة الأمريكية USA : فبعد ان قام الديمقراطيون سنوات الستينات و السبعينات بإنشاء برامج مساعدات اجتماعية حيث قام Lyndon Johnson (1963-1968) بإعداد برنامج حدد نظام الحماية الاجتماعية مثل برنامج Medicare للمسنين و Medicaid للفقراء, لكن بعد ان جاء الجمهوريون في عهد Reagan تم إصلاح نظام الحماية الاجتماعية حيث تم فرض على المستشفيات التي تنتمي لبرنامجي المساعدات والتي تمثل ما يعادل 80% من مجموع المستشفيات تقديم ميزانية تقديرية للتكاليف لكنه لم يطبق كليا لحسابات انتخابية , كما تم في سنة 1995 إلغاء أحقية زيادة المساعدات الاجتماعية حسب عدد أفراد العائلة كما ان المساعدات لا تقدم لأكثر من خمس سنوات. و يؤخذ على برنامج الحماية الاجتماعية انه لم يخفض من 30 مليون فقير في الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك درجة التفاوت بين الدخول كما انه و رغم الارتفاع في الإنفاق في المجال الصحي الا ان الولايات المتحدة تحتل المرتبة 22 عالميا من حيث وفيات الأطفال عالميا سنة 1990 بعيدة عن دول متقدمة مثل فرنسا و اليابان.

4-8- دولة الرعاية في دول شمال إفريقيا:

سنحاول إلقاء نظرة مقارنة على أنظمة الحماية الاجتماعية في دول شمال إفريقيا قبل التطرق لهذا النظام في الجزائر بالتفصيل، و قد اقتصرنا هذه الدراسة على الجانب الإحصائي فقط لعدم اتساع المجال لدراسة باقي الجوانب، فالجدول رقم (5) يعطينا بعض المؤشرات على نظام الحماية الاجتماعية في دول شمال إفريقيا حيث نلاحظ ان اكبر دولة من حيث السكان هي مصر ب 67.8 مليون نسمة و أصغرها هي ليبيا ب 5.2 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2005 و تأتي الجزائر في الوسط تقريبا ب 30.2 مليون نسمة، بينما نسبة الأشخاص المسنين فتاتي تونس بأعلى نسبة ب 5.9% و أصغرها ليبيا ب 3.4% بينما الجزائر و مصر و المغرب فتاتي في المنتصف ب 4.1% ، و نسبة الاستقلالية و تعني نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 و 65 سنة الى مجموع السكان، فتاتي الجزائر في المرتبة الثانية ب 63.8% بعد مصر ب 65.3% و تحتل تونس المرتبة الأخيرة ب 55.2% أي انه تقريبا نصف السكان يحتاج إلى الرعاية الاجتماعية بنسبة كبيرة ، اما معدل العمر المتوقع للفرد فتاتي ليبيا في المرتبة الأولى بالنسبة للنساء بمعدل عمر 73.4 سنة اما بالنسبة للرجال فتاتي تونس في المرتبة الأولى بمعدل عمر 69.6 سنة و لا تبتعد الجزائر عنها كثيرا ب 68.7 سنة للرجال و 71.8 سنة للنساء، هذا عن الوضع العام أما عن برامج الحماية الاجتماعية فان أفضلها للأفراد هو البرنامج الجزائري حيث ان سن التقاعد محدد ب 60 سنة للرجال و 55 سنة للنساء بينما يأتي النظام الليبي للتقاعد في الأخير ب 65 سنة للرجال و 60 سنة للنساء و نفس الشيء للتقاعد المسبق اذ تأتي الجزائر في المرتبة الأولى ب 50 سنة للرجال و 45 سنة للنساء لتتبعها تونس ب 50 سنة للرجال و النساء ثم المغرب ب 55 سنة للرجال و النساء بينما مصر و ليبيا لا تعملان بهذا النظام.¹

¹ Social Security Programs. Throughout the World Africa 2005 United Nations

جدول رقم 05 : إحصائيات ديموغرافية و أخرى متعلقة بالحماية الاجتماعية

الدولة	عدد السكان	نسبة السكان <65	نسبة الاستقلالية	العمر المتوقع		سن التقاعد		سن التقاعد المسبق		PIB للفرد
				رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
مصر	67.8	%4.1	%65.3	66.7	65.9	60	60	/	/	3810
ليبيا	5.2	%3.4	%59.5	69.2	73.4	60	65	/	/	7570
المغرب	29.8	%4.1	%63.4	66.8	70.5	60	60	55	55	3810
تونس	9.4	%5.9	%55.2	69.6	72.2	60	60	50	50	6760
الجزائر	30.2	%4.1	%63.8	68.7	71.8	55	60	45	50	5760

الوحدة : - عدد السكان مليون نسمة - العمر المتوقع و سن التقاعد بالسنة - الناتج الخام للفرد بالدولار

المصدر: بني هذا الجدول بناء على تقرير الأمم المتحدة حول برنامج الحماية الاجتماعية لسنة 2005

أما الجدول التالي فيبين نسبة مساهمات الأفراد و أرباب العمل في برنامج الحماية الاجتماعية فنلاحظ إن نسب اشتراك الأفراد و أرباب العمل بالنسبة لمعاشات التقاعد و الضمان الاجتماعي بصفة عامة.

فبالنسبة لمعاشات التقاعد نلاحظ أن أعلى مساهمة تفرضها مصر سواء بالنسبة لأرباب العمل و الأفراد بمجموع 30% إما أقل اشتراك فتفرضه المغرب بنسبة 11.89 و بالنسبة للجزائر و تونس و ليبيا فهي تأتي في المنتصف تقريبا بالنسب التالية 17% , 15.50 % و 14.25% على التوالي.

و بالنسبة للضمان الاجتماعي ككل فأعلى نسبة تحتفظ بها مصر ب 40 % و تمثل نسبة اشتراك الأفراد ب 14% إما الجزائر فتأتي في المرتبة الثانية ب 34 % و 9 % نسبة اشتراك الأفراد, و تأتي ليبيا في المرتبة الأخيرة بأقل نسبة اشتراك ب 18.2 % و تتميز المغرب بأقل نسبة اشتراك للأفراد بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا.

جدول رقم 06 : معدلات الاشتراك في أنظمة الحماية الاجتماعية لسنة 2005 (بالنسب %)

الدول	اشتراكات نظام التقاعد		اشتراكات نظام الضمان الاجتماعي ككل		
	اشتراكات الأفراد	اشتراكات أرباب العمل	المجموع	اشتراكات الأفراد	اشتراكات أرباب العمل
مصر	%13	%17	%30	%14	%26
ليبيا	%3.75	%10.5	%14.25	%5.25	%12.95
المغرب	%3.96	%7.93	%11.89	%4.29	%16.12
تونس	%7.74	7.76	%11.89	%10.37	%14.88
الجزائر	%7	%10	%17	%9	%25
					%40
					%18.2
					%20.39
					%25.25
					%34

بني هذا الجدول بناء على تقرير الأمم المتحدة حول برنامج الحماية الاجتماعية لسنة 2005

و ما يمكن استنتاجه ان الجزائر التي يعتبر نظامها أفضل نظام حماية اجتماعية بالنسبة لدول شمال أفريقيا بالاعتماد على معيار سن التقاعد و التقاعد المسبق لذلك فان نسبة الاشتراك فيها مرتفعة أي انه كلما انخفض سن التقاعد كلما ارتفعت نسبة الاشتراك ما عدا بالنسبة لمصر التي تعتبر نسبة اشتراكها أعلى نسبة في شمال أفريقيا لكنها لا تعمل بنظام التقاعد المسبق، بينما يشمل النظام الليبي على اقل نسبة اشتراك بينما يمثل نظامه اقل حماية اجتماعية مقارنة بالدول المذكورة سابقا.

و خلاصة يمكن القول ان الرعاية الاجتماعية تعتبر نظام يكفل للفرد حياة طيبة حيث يقوم بتغطية مخاطر المرض و العجز، و كأداة لتحقيق السياسة الاجتماعية و الاقتصادية ، و لهذا فقد بادرت الدول الرأسمالية بإنشاء مثل هذه الأنظمة لضمان مرد ودية أكبر للعمال و للحفاظ على الأنظمة الرأسمالية في مواجهة الاشتراكية في ذلك الوقت، و يمثل الاهتمام بالجانب الاجتماعي عامل أساسي لتحقيق الاستقرار و السلم الاجتماعيين. كما ان التطور الرأسمالي لا يمكن ان يتم بمعزل عن الاهتمام بهذا المجال لهذا حرصت الدول الصناعية على ضمان استمرارية أنظمة الرعاية . و دراسة المقارنة التي أجريناها بالنسبة لدول شمال إفريقيا بينت انه كلما ازدادت خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة كلما ارتفعت تكلفتها على العمال و أرباب العمل.

خاتمة الفصل:

لم تتفق النظريات الاقتصادية على تحديد علاقة الدولة بالسوق و من ثم تحديد إطار الوظيفة الاقتصادية للدولة, حيث أثرت الأوضاع الاقتصادية السائدة على الاطروحات الاقتصادية فأزمة الكساد لسنة 1929 أدت إلى الاهتمام بالطلب بعد أن كان بالعرض. و نتج عن ذلك أن مرت الدول المتقدمة بثلاثين سنة المجيدة (1945-1975), لكن بعد أن ارتفعت معدلات التضخم و النفقات العامة و المديونية العمومية عاد الاهتمام بالعرض ثانية خلال عقد الثمانينات و التسعينيات و أكسبتها موجة من الخصخصة و الإصلاحات الاقتصادية و التحول إلى اقتصاد السوق, خاصة بالنسبة للدول التي كانت تتبع التخطيط المركزي. و أدت ظاهرة العولمة إلى توحيد الأسواق و إلغاء الحواجز أمام حركة السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج خاصة رؤوس الأموال مما جعل العالم عبارة عن قرية صغيرة و قد أدى ذلك إلى تقلص سيادة الدولة و دورها السياسي و خاصة بالنسبة للدول النامية و الفقيرة, فعملية التحول التي شهدتها الدول التي اتبعت التخطيط المركزي كانت وفق برامج فرضها كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و بغض النظر عن موافقة أو رفض الشعوب, فقد تم فرض هذه البرامج و لم تجد الدولة مخرجا آخر لحاجتها للتمويل الذي تقدمه هذه الهيئات فهذه البرامج لاقت انتقادات كبيرة مما أدى إلى إعادة النظر فيها و سنتطرق في الفصل الموالي بأكثر تفصيل إلى ذلك.

الفصل السادس: التحول الى اقتصاد السوق و تغيير دور الدولة

مقدمة

1- مفهوم و خصائص التحول إلى اقتصاد السوق:

2- التحليل الاقتصادي للمرحلة الانتقالية

3- خصوصية المؤسسات العمومية:

4- إعادة تحديد دور الدولة

5- النتائج و التحديات للمرحلة الانتقالية:

خاتمة الفصل

ان عملية التحول تعتبر عملية تغيير و يرى الفيزيائيون ان الحركة التي تعتبر كتغيير لوضعية المادة تلاقي مقاومة تؤثر على الحركة, و قد توقفها اذا ما كانت أقوى منها. و هذا القانون الفيزيائي نجده مطبق في الحياة الاقتصادية، فمصالح الأفراد المتناقضة في بعض الأحيان, و الإصلاحات تؤدي الى القضاء على المصالح المكتسبة لبعض الجماعات لهذا ينتج عنها مقاومة تقف في وجهها, و تلعب الدولة دور أساسي في مواصلة الإصلاحات و نجاحها, كما ان هذه الأخيرة تعيد النظر في وظائف الدولة كما و كيفا. و هو ما سنراه في هذا الفصل بالتفصيل.

1- مفهوم و خصائص التحول إلى اقتصاد السوق:

لقد شهدت نهاية القرن العشرين تحول عدد من البلدان من الأنظمة الاشتراكية الى اقتصاد السوق، لكن هذا التحول لا يمر دون تغيير كبير في هيكل الدولة و وظائفها. و قد كان هذا التحول معتمدا على نظريات اقتصادية و مبادئ ليبرالية تم فرضها من طرف المؤسسات المالية الدولية.

1-1- مفهوم التحول الى اقتصاد السوق:

يشبه **Arye Hilman** التحول من النظام الاقتصادي الاشتراكي الى اقتصاد السوق مثل تحول اليرقة الى فراشة و المرحلة الانتقالية تشبه الشرنقة **The cocoon** و اذا كنا نستطيع ان نتنبأ بتاريخ نهاية التحول بالنسبة لليرقة فانه من الصعب التنبؤ به في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، و من التجارب المختلفة التي تمت دراستها تبين ان نهاية المرحلة الانتقالية من الاشتراكية الى اقتصاد السوق لا تؤدي الى نفس النتائج كما هو الحال بالنسبة للفراشات التي تختلف ألوانها¹.

و يعرف **Balcerowicz** التحول على انه الانتقال من حالة مستقرة للمجتمع الى حالة اخرى كامنة و مستقرة. حيث عرفت البشرية التحول الكلاسيكي، و شهد توسع الديمقراطية و زيادة الإنتاج و كانت بداية مع الثورة الصناعية و انتهى بعد الحرب العالمية الاولى و شمل البلدان الرأسمالية المتقدمة.

¹ Hillman, Arye, Interpretations of transition in Political economy, Kluwer Academic publisher, Massachusetts USA . 2003 , P23.

مرحلة التحول النيوكلاسيكي: و شهد انتشار الديمقراطية و نظام حرية السوق في البلدان الرأسمالية، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انه نتيجة للحرب الباردة تم توجيه إصلاحات اقتصادية في البلدان الغير شيوعية.

مرحلة الإصلاحات في البلدان الشيوعية الآسيوية: حيث قامت الصين بإدخال إصلاحات على نظامها الاقتصادي للتحول الى اقتصاد السوق.

مرحلة التحول ربما بعد الشيوعية في دول أوروبا الوسطى و الشرقية و باقي الدول الاشتراكية المرتبطة بها¹.

ففي المراحل الأربعة الأولى لم تقترن الإصلاحات الاقتصادية بإصلاحات سياسية سواء في الدول الرأسمالية و التي تتبع النهج الديمقراطي الحر و الذي يتماشى مع ثقافة اقتصاد السوق، حيث لا يمكن إيجاد اقتصاد السوق دون مجتمع السوق الذي يكون فيه الفرد عقلاني يستخدم حسابات الربح و الخسارة. فهل يعقل ان يكون اقتصاد السوق بأفراد تقوم الدولة بضمان ازديادهم و بتعليمهم و تكوينهم و ضمان منصب شغل لهم و كذلك السكن و التأمين الاجتماعي و التقاعد أي الرعاية من المهد الى اللحد، فينشأ الفرد عبارة عن صياد للإعانات العمومية و باحث عن التهرب فقط.

و قد كانت الصين كاستثناء حيث قامت بإصلاحات اقتصادية دون أن تتبعها إصلاحات سياسية، فمن الصعب إيجاد اقتصاد سوق حر مع نظام سياسي دكتاتوري، لهذا فان الإصلاحات التي شملت بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية كانت ذات شقين اقتصادي و سياسي، و هو ما جعل عملية التحول اكثر صعوبة و قد عرف كل من أولية هافرليشين و توماس وولف عملية الانتقال على أنها تعني: "تحرير الأنشطة الاقتصادية و الأسعار و عمليات السوق إلى جانب إعادة تخصيص الموارد لأكثر الاستخدامات فعالية، و تحقق إدارة فعالة للمشروعات و الكفاءة الاقتصادية من خلال عملية الخصخصة و فرض قيود متشددة على الميزانية مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة، و استخدام أدوات غير مباشرة لتحقيق الاستقرار الكلي، و إرساء إطار مؤسستي و قانوني لضمان حقوق الملكية و الشفافية لكيفية الدخول و الخروج من و إلى السوق². اما J.Kornai فقد لخص تحول الاقتصاد الاشتراكي الى الرأسمالي فيما يلي:

-تقسيم و فصل السلطات العمومية.

¹ Savitch, Pavel, Du Socialisme a l'économie de marché errances de la transition, Sous la direction d'Andria Novembre, PUF, Paris, 2001, P 262

² هافرليشين اوليه و توماس وولف، محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة التمويل و التنمية، جوان 1999، صص 12-13

-تحويل حقوق الملكية من الدولة الى الخواص.

-تقسيم ميكانيزمات التنسيق.

-و تختفي سيطرة الحزب الواحد و تعم الملكية الخاصة و يتخلى المجتمع عن تبعيته للنظام البيروقراطي الى التبعية لنظام السوق. و تصبح هذه الوضعية غير قابلة للإلغاء و تؤدي هذه التغيرات الى التأثير على سلوك الأعوان الاقتصاديين, و كذلك الظواهر الاقتصادية فينتج عنها زوال ظاهرة ندرة السلع, و يصبح المستهلك سيد السوق و تفرض قيود الميزانية صارمة، هذه التغيرات تختلف من بلد لآخر و من وقت لآخر فمن غير المنطقي تطبيق نفس برامج الإصلاحات لعدد من البلدان كما فعلته بعض المؤسسات المالية¹.

و برامج الإصلاحات المتبعة في دول أوروبا الوسطى و الشرقية يعتمد أساسا على إجراءات جاءت فيما يسمى بتوافق واشنطن **Le consensus de Washington**.

1-2- توافق واشنطن:

اعتمد هذا الاتفاق في نهاية الثمانينات لدول أمريكا اللاتينية ثم طبق في باقي دول العالم و يشمل عدة نقاط منها:

-إنشاء سياسة مالية سليمة، و تحرير كافي للاقتصاد للوصول الى تحقيق النمو, مع تحديث النظام المالي و خصوصة المؤسسات العمومية حيث تهاومت الهيئات المالية الكبرى مجتمعة في واشنطن على هذه الإجراءات.

و يركز توافق واشنطن على التثبيت على المستوى الكلي و التحرير و الخصوصة في نفس الوقت، لهذا فان السياسات المطبقة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية تتشابه كثير، فهذه الدول عادة تكون لها نفس المكونات , نفس الأهداف و خاضعة لنفس القيود الداخلية. فقد أدى تأميم عناصر الإنتاج في هذه البلدان الى التضيق على النشاط الخاص و كذلك الادخار كما ان التنظيم الإداري للأسعار و تخصيص الاستثمارات المركزية ينتج عنه اختلال هيكل و ارتفاع النفقات الاجتماعية مقارنة بتلك الموجهة للتنمية الاقتصادية, كل ذلك أدى الى اختلال داخلي وخارجي.

و الاختلاف في برامج الإصلاح قد يكون في ترتيب الأولويات و سرعة التحول و كذلك عمق هذه التحولات. و النقاش الذي يدور هو حول سرعة و نجاح عناصر توافق واشنطن.

¹ Savitch Pavel . Op. Cit. P 264

1-3- خصائص المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق:

هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق شهدت معظم البلدان التي مرت بهذه المرحلة و هي:

- حدوث التباطؤ الاقتصادي قبل البدا في الإصلاحات, بل و يعتبر من بين أسباب التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق الاشتراكي, حيث أدت الى نمو النشاط الاقتصادي في البداية، و أدت الى إيقاف انخفاض معدلات النمو ، كما ان الاقتصاد شهد حالة من الركود بالإضافة الى نقص الإنتاج، ما عدا بعض القطاعات التي شملتها عملية الخصخصة؛

-انخفاض الناتج المحلي الخام مع انخفاض حجم الاستهلاك و على العكس بالنسبة للقطاع الخاص فقد حقق نمو و زيادة في العرض؛

-نتيجة لكون الاشتراكية تعتبر اقتصاد ندرة مع تطبيق أسعار غير حقيقية فقد شهدت الإصلاحات مشاكل اختلال هيكلية تتمثل في ازدواجية الندرة مع التضخم، فالعجز في الميزانية يعتبر كبير و مؤهل لان يزداد, حيث يعتبر من اهم أسباب التضخم فقد تحول في بعض البلدان الى تضخم جامح؛

-لا يوجد تحسن ملحوظ في المردودية الإنتاجية و لا في نوعية المنتجات و لا حتى في التقدم التكنولوجي؛

-زيادة حجم التجارة الخارجية مع البلدان الرأسمالية لكن يبقى الميزان التجاري يسجل عجز مع هذه البلدان، كما ان حجم المديونية يرتفع في بعض البلدان ليصل الى عتبة عدم القدرة على السداد.

و يرى ¹Kornai ان نظام اقتصاد السوق الاشتراكي لم يحقق كفاءة اكبر من النظام الرأسمالي، كما ان بعض الدول التي لم تقم بإصلاحات اقتصادية مثل ألمانيا الشرقية و تشيكوسلوفاكيا سابقا و رومانيا للتحول الى اقتصاد السوق الاشتراكي, و عند مقارنتنا مع دول أخرى قامت بها النوع من الإصلاحات مثل يوغوسلافيا سابقا و المجر و بولونيا و بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق فان الوضعية الاقتصادية الكلية في بداية التحول الى ما بعد الاشتراكية كانت أفضل للمجموعة الأولى, حيث شهدت المجموعة الثانية عجز في الميزانية و تضخم و مديونية اكبر فتجارب اقتصاد السوق

¹ Kornai. J. La Transition économique Poste Socialiste Dilemmes et Décisions, Op. Cit, P 51.

الاشتراكي أدت الى عدم التحكم في الوضع. فنتيجة لانتشار نوع من الحرية في هذه البلدان بدأت الاحتجاجات فكان لابد من إجراء إصلاحات أخرى يطلق عليها **Kornai** إصلاح الإصلاحات، لكن البعض يرى ان سبب الفشل هو سوء التطبيق و ليس في المشروع الإصلاحى نفسه فالقوى البيروقراطية المحافظة هي التي عرقلت التطبيق الجيد للإصلاحات.

و قد قام التحليل الاقتصادي بمحاولة تحديد أسباب نجاح و فشل سياسات التحول و الظروف المحيطة بها، فتم تقديم عدة نماذج للتحول.

2- التحليل الاقتصادي للمرحلة الانتقالية

تعتبر المرحلة الاقتصادية كمجال جديد للتحليل الاقتصادي، و اعتبرت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية كأنها مخابر تم فيها ملاحظة و إعداد و تنفيذ و قياس نتائج السياسات المتبعة.

2-1- الاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية:

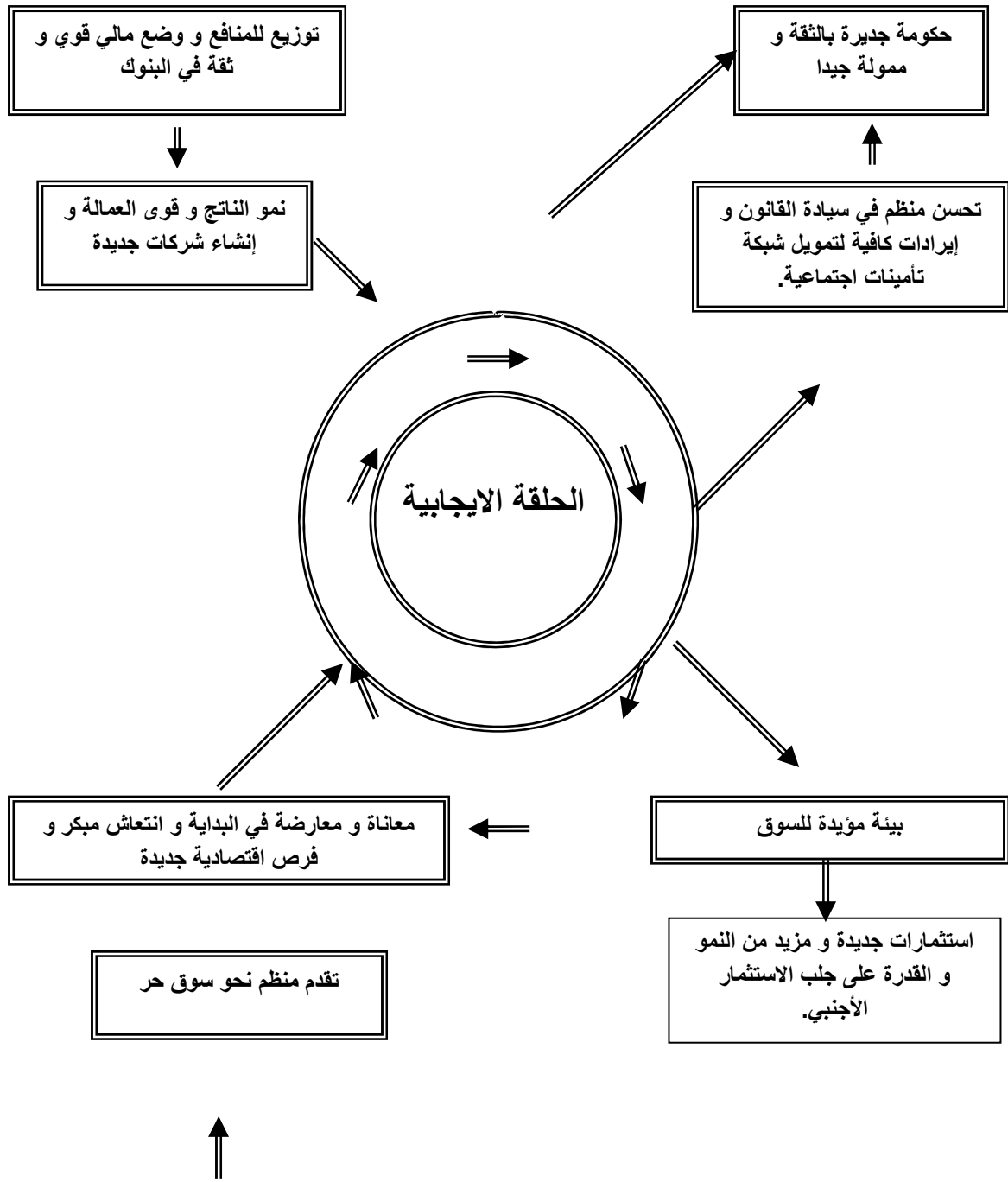
لقد شهد سقوط حائط برلين تدشين مرحلة جديدة للبلدان الاشتراكية و خاصة الدول الأوروبية بتحولها من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، و لكن عملية التحول تختلف سرعتها من دولة لأخرى تبعا لدوافع كل دولة، فبلدان وسط أوروبا و المحاذية لأوروبا الغربية و بهدف الانضمام للاتحاد الأوروبي قامت بتسريع إصلاحاتها، عكس بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا و التي رغم انها بدأت في الإصلاحات إلا انها لا تزال متعثرة مقارنة بالمجموعة الأولى، و تعود أسباب ذلك الى الظروف الموروثة من الحكم الشيوعي السابق، او انها بعيدة عن الدول الصناعية المتقدمة او انها تعاني من مشاكل صراعات داخلية لكن هذه المشاكل عادة ما تتضاءل مع مرور الوقت.

كما ان الجماعات الضاغطة و أصحاب المصالح عادة و التي حققت مكاسب و ثروات كبيرة في العهد الاشتراكي ترفض المرور الى اقتصاد السوق المفتوح، أين تفقد هذه الجماعات مصالحها و يطلق عليها في الاتحاد السوفيتي **NOMENKLATURA**¹، و تتكون من كبار رجال الحزب الواحد و كبار المسؤولين في الدولة. و نتيجة لإعادة تحديد دور الدولة يتقلص نفوذهم و من ثم امتيازاتهم، حيث انه كلما تسارعت الإصلاحات و تم إدخال قواعد السوق و حرية المنافسة و تقلص دور الدولة و من ثم تقلص دور و نفوذ هذه الجماعات، اما البلدان التي عرفت تعثر في الإصلاحات و تدخل كبير للدولة فان هذه الجماعات استطاعت ان تكون ثروات و امتيازات كبيرة و انتشر الفساد و ازداد الميل الى التهرب و البحث عن الربح، لهذا تقف هذه المجموعات أمام استمرار الإصلاحات لان سيادة

¹ اولية هافرليشين و جون اولدينج، الاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية، محلية التمويل و التنمية جوان 2000، ص 08.

المنافسة تضعف من قوة احتكاراتها و تعرضها للخسارة، كما ان سيادة القانون و الشفافية يضعف من هذه الامتيازات لهذا تعتبر هذه الجماعات هي الفائز من الإصلاحات الجزئية، و يمكن تشكيل عوامل نجاح الإصلاحات من فشلها في شكل حلقات كما يلي:

الشكل رقم 30: الحلقة الموجبة للإصلاحات



نلاحظ من هذه الإشكال كيف ان الإصلاحات المتقدمة و الشجاعة تؤدي الى انتعاش اقتصادي مبكر مما يشجع على الاستثمار وتوفير مناصب شغل وهو ما يؤدي الى زيادة حصيلة الضرائب, مما يعطي قوة للحكومة لفرض احترام القانون و القيام بأعباء الرعاية الاجتماعية, و هو ما يعزز اقتصاد السوق¹.

اما الحلقة المفرغة فتبدأ من إصلاحات جزئية للسوق مما يخلق فرص للتربح و البحث عن الربح و نتيجة لعدم سيادة القانون تنتشر السوق الموازية و الاحتكارات, فتنمو المصالح المكتسبة و ترتفع معارضة التحرر و انفتاح السوق وتؤدي الى بطء الإصلاحات و حتى تجميدها في بعض الأحيان.

2-2-2 عوامل نجاح الإصلاحات:

لضمان نجاح الإصلاحات لابد من تحقيق الاستقرار المالي للتغلب على أضرار التضخم الجامح, و خصوصة المؤسسات العمومية للرفع من كفاءتها و تحرير الأسواق و الأسعار و تسهيل حرية الدخول للسوق, بالإضافة الى إصلاح النظام الضريبي و البنكي و حماية الملكية الخاصة و ضمان تنفيذ المعاملات السوقية بإصلاح النظام القضائي... الخ.

و للتغلب على هذه المقاومة هناك عدة سيناريوهات و هي:

2-2-2-1 قبول أصحاب المصالح المكتسبة للإصلاحات و ذلك لسببين هما:

-ارتفاع الوعي لدى هذه الجماعات فيقررون التضحية بمصالح قصيرة المدى زائلة مقابل مصالح طويلة المدى, تتم فيها حماية حقوق الملكية في ظل سيادة القانون. و قد حدث مثل هذا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية, فان كبار الذين مارسوا النهب و السلب تحولوا الى مدافعين للقوانين و حماة للملكية الخاصة , كما ان بعض الأفراد الذي يسعون الى تطهير سمعتهم و القيام بعمل مفيد لصالح الأمة.

كما قد يغير أصحاب المصالح سلوكهم لأسباب اقتصادية من اجل خلق ظروف أحسن للاقتصاد, و لكي تنمو ثرواتهم بعد ان أدركوا انهم يستطيعون تحقيق أرباح اكبر في ظل اقتصاد السوق.

2-2-2-2 إمكانية حدوث تغير من خارج أصحاب المصالح كما يلي:

¹ اولية هافريليشين توماس وولف، محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مرجع سابق، ص 14

- بروز زعيم يحاول تعزيز الإصلاحات الاقتصادية، و توفير فرص أفضل للمتنافسين المحليين و الأجانب مثل الرئيس الأرجنتيني الأسبق كارلوس منعم زعيم البيروفيين و الذين يعتبرون أصحاب المصالح، و سبب النتائج السيئة، فقد حققت الأرجنتين في عهده إصلاحات اقتصادية كبيرة، و كذلك الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و الذي كان احد رموز الاشتراكية و الحزب الواحد فقد حققت البلاد في عهده إصلاحات مهمة، و لكن ذلك يتطلب توفر قدرات اقتصادية و مالية هامة.

-بروز طبقة وسطى تستخدم اللعبة السياسية من اجل تقوية سيادة القانون للقضاء على امتيازات أصحاب المصالح المكتسبة. و الصراع الذي ينشأ مع مجموعة المصالح ينتهي بتقليص نفوذها و إدراكها بان مصالحها ضيقة تتعارض مع المصلحة الوظيفية، و لكن ذلك يتطلب الكثير من الشفافية و سلامة اللعبة السياسية، و لا يتأتى ذلك الا من خلال درجة الوعي التي يتحلى بها المجتمع.¹

- و قد ياتي التغيير من خارج البلاد عن طريق المؤسسات المالية الدولية و الحكومات الأجنبية و التي تربط القروض و المساعدات الممنوحة بشروط تتمثل في إصلاحات اقتصادية، او ان يتم عقد اتفاقيات او الانضمام الى منظمات دولية، مثل اتفاق الشركة الاورومتوسطية او الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة OMC و الذي يفرض التحول الى اقتصاد السوق، كما ان الاستثمار الأجنبي المباشر يفرض إدخال قواعد المنافسة الحرة و التي تضعف من وضع هذه الجماعات.

و في تقديري فان نجاح الإصلاحات في الجزائر يتطلب زعيم يمضي بالإصلاحات أشواطاً كبيرة و تتوفر له ظروف مالية مواتية، و هو ما يحصل حالياً و بما ان الزعيم لا يدوم في الحكم و عادة لا يتتابع زعيماً، فلا بد ان تحمل الإصلاحات طبقة وسطى عن طريق لعبة الديمقراطية و الاحتكام للقانون.

2-3- نماذج السياسات الإصلاحية:

ان عملية التحول الى اقتصاد السوق كانت نتيجة لفشل الخطة أمام السوق، و قد لقيت معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية شروط خاصة من صندوق النقد الدولي عبارة عن برامج معيارية تهدف لمحاربة التضخم و الاختلال الخارجي، وفق مبادئ اتفاق واشنطن و المستمدة من النظرية النيوكلاسيكية مع اتخاذ إجراءات على المستوى الكلي فيما يخص التثبيت، و مهمة الصندوق الدولي هي تحقيق التوازن الكلي داخليا و خارجيا على المدى القصير، بينما مهمة البنك الدولي فهي تحقيق نمو مستمر في المدى الطويل. و تعتمد هذه النماذج على المبادئ النيوكلاسيكية مرتكزين على الميل للإدخار و إنتاجية عوامل الإنتاج و فعالية تخصيص الموارد.

¹ اولية هافرليش و جون اودلينج، الاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية، مرجع سابق، ص 09

2-3-1- سياسة التثبيت و الإصلاح على المدى القصير:

ان برامج صندوق النقد الدولي للإصلاح و التثبيت تتبنى مقاربة نقدية لميزان المدفوعات حيث

ان عجز هذا الأخير يعكس اختلال بين عرض النقود و الطلب عليها، فعرض النقود $\Delta M^o = \Delta R + \Delta k$ حيث ان ΔM^o هو التغير في عرض النقود، و ΔR التغير في احتياطي العملة الصعبة و Δk تغير في منح القروض الداخلية.

عرض النقود $\Delta M^d = \frac{1}{V} \Delta Y$ حيث يمثل ΔM^d التغير في الطلب على النقود و V سرعة

التداول و تفترض ثابتة و Δy التغير في الدخل الاسمي و بما ان $\Delta M^d = \Delta M^o$ أي ان عرض النقود يساوي الطلب عليها، مما يعني ان $\Delta R = \Delta M^d - \Delta k$ أي ان العجز في ميزان المدفوعات ΔR يبين ان الاختلال بين العرض و النقود و الطلب عليها في حالة معدل الصرف الثابت، و بالتالي فالتعديل الهيكلي ينصب على جعل عرض النقود في مستوى التوازن بواسطة تحديد سياسة اقتراض و سعر صرف مرن. ففي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اذا ما طبقت معدل صرف العائم فان ذلك يؤدي الى تخفيض كبير لقيمة العملة المحلية، و كبح الواردات و تؤدي بذلك الى الانكماش الاقتصادي، مع تسهيل تحقيق فائض في الميزان التجاري او على الأقل التخفيض من العجز. ثم سياسات التثبيت المتبعة من طرف صندوق النقد الدولي و المطبقة في البلدان النامية تؤدي عادة الى تخفيض كبير في منح القروض و ارتفاع لمعدلات الفائدة و انخفاض في الإنتاج مع أزمة في السيولة لدى المؤسسات و أزمة مالية في النظام البنكي. و يرى **V. Andreff** ان معدل الصرف العائم لا يعطي صورة واضحة للأعوان الاقتصاديين مما جعل من الصعب بناء توقعاتهم. و العكس في حالة ما اذا كان معدل الصرف ثابت¹.

ان هذه البرامج المطبقة في البلدان النامية و تلك التي تمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق تؤدي الى تخفيض عرض النقود، و كذلك تخفيض العملة له اثار سلبية على الانتاج. و نستنتج ان السياسة المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي هي سياسة اقتصادية انكماشية، و هو ما يؤدي بمنحنى النمو الى اتخاذ شكل حرف **U** أي انه ينخفض في البداية نتيجة لاتباع سياسة انكماشية، قبل ان يعاود الصعود و يختلف طول المرحلة الانكماشية من دولة لأخرى.

2-3-2- سياسة الإصلاح على المدى الطويل:

¹ Andreff .V. Analyse économique de la transition Postsocialiste , édit. la découverte, Paris, 2002. P 276.

ان مهمة البنك الدولي هي تحقيق نمو مستمر في المدى الطويل و قد حاول نموذج **Aghio** و **Blanchard** التعبير عن العلاقة بين النمو و القطاع الخاص الجديد و بين إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية للدولة و البطالة، حيث يؤدي كلى الطرفين الى إعادة تخصيص الموارد من النشاطات القديمة نحو الحديثة و بعبارة أخرى إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية الموجودة و تؤدي إلى زيادة البطالة، هذه الأخيرة تؤدي الى زيادة نفقات الدولة تقابلها زيادة في الضرائب و من ثم التقليل من سرعة التحول، و من جهة أخرى فان القطاع الخاص يتوسع في الإنتاج و يوظف عمال جدد و يخفض البطالة و هو ما يساعد على تسريع عملية التحول. إذن فهناك اثرين متناقضين و هناك مرحلتين لعملية الانتقال يتم فيها التوفيق بين هذين الأثرين.

ففي المرحلة الأولى يكون القطاع الخاص هو مصدر النمو أي زيادة في الإنتاج و لكن البطالة تعيق عملية إعادة الهيكلة، بحيث ان البطالة الناتجة عن هذه العملية تكون اكبر من مناصب العمل التي يوفرها القطاع الخاص. و المقصود بإعادة الهيكلة تأهيل المؤسسات حتى تصبح قادرة على المنافسة اما المرحلة الثانية فان الاقتصاد يصبح في حالة توازن حيث ان البطالة الناتجة عن عملية إعادة الهيكلة يمتصها القطاع الخاص بتوفيره لمناصب شغل جديدة، و من ثم تبقى البطالة ثابتة الى غاية نهاية المرحلة الانتقالية، و التجربة التي مرت بها الاقتصاديات الانتقالية شهدت في مراحلها الأولى بطالة مرتفعة مما ادى الى التخفيض من إعادة الهيكلة و من ثم تعطيل عملية الانتقال فاخترت سرعة الخصخصة تحكمها عوامل أخرى مثل حجم البطالة و سرعة نمو القطاع الخاص و من ثم فانه يوجد معدل بطالة امثل يساعد على إعادة هيكلة المؤسسات. فاذا كان معدل البطالة مرتفع فان مسار إعادة هيكلة يتوقف و تتوقف من خلاله عملية الانتقال الى غاية ان يقوم القطاع الخاص بتخفيض معدل البطالة الى المستوى الأمثل، عندها تستمر عملية إعادة الهيكلة و يقوم القطاع الخاص بامتصاص عدد البطالين الناتج عن هذه العملية أي ان معدل البطالة يبقى ثابتا طول المرحلة الانتقالية، كما ان أجور القطاع الخاص ترتفع اما الأجور في القطاع العام فتبقى ثابتة لذلك فان العمال في القطاع الخاص تتحسن وضعيتهم المعيشية اما عمال القطاع العام فتبقى ثابتة بينما تندهور الوضعية المعيشية للبطالين رغم تلقيهم لمنح البطالة.

و نلاحظ من هذه النماذج ان سرعة عملية الانتقال مرهونة بمدى كفاءة القطاع الخاص و قدرته على الاستثمار و توفير مناصب شغل جديدة. و لا يتأتى ذلك الا من خلال توفير جو منافسة مشجع.

2-4- برنامج الإصلاحات الاقتصادية:

ان اقتصاد السوق يعتبر نظام مترابط، فالمبادرة الفردية لا يمكن ان تفصل بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و حرية المنافسة، و هو ما أدى الى طرح التساؤلات حول أسبقية الخصصة على تحرير السوق او التثبيت (مبادئ اتفاق واشنطن) ، و هل يجب تحرير التجارة الخارجية أولا ام الأسعار ام الاثنيين معا و يرى **D.NUTI** ان تحرير الأسعار يؤدي الى ارتفاعها نتيجة للاحتكار المفروض من طرف القطاع العام، كذلك نتيجة للتضخم الذي كان مخفي بواسطة الأسعار الإدارية و هو ما أدى الى ضرورة الخصصة و فك الاحتكارات بطريقة أسرع، اما الخصصة إذا ما كانت قبل تحرير السوق فإنها تؤدي الى امتصاص فائض السيولة، و هو ما يساهم في تخفيض التضخم كما ان الموارد الناتجة عن الخصصة ترفع من إيرادات الدولة و هو ما يساهم في توازن الميزانية، و يرى **G.Kolodko** ان الخصصة التي سبقت التثبيت في روسيا لم تكن لها نتائج ايجابية على الميزانية كما أنها أدت الى تدعيم الاحتكارات في الاقتصاد، و عليه فلا بد من إلغاء الاحتكارات قبل البدا في عملية الخصصة اما **A.Berg** فيرى انه لإضعاف تأثير الاحتكارات على الأسعار فلا بد من تحرير التجارة الخارجية و يصاحبها تخفيض للعملة، و هو ما يسمح بتصحيح الأسعار و أسعار الصرف و يساهم في سياسة التثبيت و لكن **NUTI**¹ يرى ان تحرير التجارة الخارجية و تخفيض العملة يمكن ان يؤدي الى ارتفاع الأسعار، و ينتج عنه إفلاس المؤسسات في مواجهة المنافسة الخارجية.

و رغم اختلاف الآراء و السياسات الا ان البلدان التي مرت بمرحلة انتقالية شهدت انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي رغم وجود تفسيرات مختلفة لذلك.

2-5- الانتقال لاقتصاد السوق بين السرعة و التدرج:

أصبحت مسألة سرعة الإصلاحات الشغل الشاغل للباحثين و متخذي القرار، فهل يجب تطبيق الإصلاحات بسرعة فائقة او على مراحل فالتحليل الاقتصادي ينص على ان للإصلاحات تكاليف لا بد من تدنيها. و المجموعة التي تنادي بنظرية الصدمة **La Théorie de choc** ترى انه لا بد من القيام بإصلاحات سريعة فكلما كانت الإصلاحات أسرع و اشمَل كلما انخفضت التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

و قد استخدمت سياسة الصدمة اول مرة في بولونيا سنة 1990 تحت حكم **Mazowiecki**²، و الذي يحتوي برنامجه المصادق عليه من طرف صندوق النقد الدولي على تحرير جل الأسعار

¹ Savitch , P. Op. CitP 269.

² Ibid, P 266.

و سياسة نقدية صارمة مع إلغاء للإعانات. و طبقت سياسات مماثلة في كل من بلغاريا و تشيكوسلوفاكيا سابقا، ان الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلدان الاشتراكية أدت بها الى إتباع برامج مدعمة من طرف صندوق النقد الدولي مع شرطية يفرضها هذا الأخير. و هي برامج قصيرة المدى يطبقها عادة تقنوقراطيون، و لها اثار سلبية خاصة على المجال الاجتماعي، و هي برامج معيارية لانتقال الى اقتصاد السوق تشمل تخفيض للعملة الوطنية، و سياسة نقدية صارمة، و إصلاحات جبائية مع تحقيق التوازن في الميزانية و إصلاح النظام البنكي و إنشاء شبكة ضمان اجتماعي مع فرض قوانين تؤطر الدخول الى اقتصاد السوق. ان سرعة الإصلاحات ناتجة عن الرغبة في إيجاد حل سريع لمشاكل الاقتصادية، بالإضافة الى إحداث قطيعة مع النظام السياسي السابق.

اما إستراتيجية التدرج فهدفها تخفيض صدمة التحول لذلك فان هذه البرامج لا بد ان تكون على مراحل، و يرى أصحاب هذه الإستراتيجية انها اقل ضررا بالنسبة للمجتمع، فسياسة الصدمة تؤدي الى انخفاض كبير في الدخل و ارتفاع في البطالة و عدم المساواة و زيادة في حدة الرشوة... الخ. بينما تطبيق الإصلاحات تدريجيا يساعد على التخفيف من هذه المشاكل. كما ان تحرير التجارة الخارجية مرة واحدة يؤدي الى ركود في الاقتصاد، و هو ما يجعل من الإصلاحات عملية طويلة المدى. و تقوم الدولة بتوجيه مسار التنمية الاقتصادية و الحماية الاجتماعية، كما تتولى عملية الخصخصة و تقوم بتوجيهها بطريقة تجعل الأفراد يتقبلون هذه الإصلاحات و يساهمون في نجاحها.

ان إتباع أي من الإستراتيجيتين لا يتعلق بان إحداها أحسن من الأولى و لكن يتعلق الأمر بحالة اقتصاد الدولة و نظامها السياسي. فمثلا إستراتيجية الصدمة ينصح بها للبلدان التي تعاني من عجز كبير مثل بولونيا و بلغاريا و رومانيا، لكن البلدان التي لا تعاني من مشاكل العجز الكبير فتتبع إستراتيجية التدرج مثل جمهورية التشيك و التي ورثت ميزانية متوازنة. و تشترك كل من الإستراتيجيتين في كونهما تتبعان نفس الإجراءات مثل تخفيض قيمة العملة و تثبيت سعر الصرف و تحرير الأسعار و الأجور.

و في الواقع نجد ان البلدان لا تتبع إستراتيجية واحدة، و لكن عادة ما تتبع خليط فيما بينهما، فمثلا بولونيا اتبعت إستراتيجية الصدمة في سياسة التثبيت ما بين 1990-1991 لكنها تراجعت عنها ما بين 1993-1997، و العكس بالنسبة للمجر و التي اتبعت إستراتيجية التدرج أولا ثم بعد ذلك غيرت الإستراتيجية نتيجة للعجز الكبير الذي شهدته سواء على مستوى الميزانية او ميزان المدفوعات، فالحسابات الانتخابية تجعل الحكومات عادة ما تتبع سياسة الصدمة لفترة وجيزة فقط خوفا من فقدانها لشعبيتها الانتخابية، و هو ما حدث لبولونيا في خريف سنة 1991 مما أدى بها الى التغيير من

استراتيجيتها سنة 1992 و الكثير من الدول الأوروبية و التي تمر بمرحلة انتقالية تتبع سياسة التوقف ثم الانطلاق Stop and go أي مرحلة بمرحلة. فمثلا يجب في الأول تثبيت الاقتصاد مع مساعدة مالية لدعم النمو، فسياسة التثبيت كانت في بولونيا في شكل صدمة اما الخوصصة فكانت بالتدرج، لكن في المجر كانت خوصصة المؤسسات بسرعة اما سياسة التثبيت فتمت بالتدرج و يعتبر نجاح عملية الخوصصة من اهم النقاط التي يجب ان تحققها الدولة للانتقال الى اقتصاد السوق.

2-6- التحليل الاقتصادي البديل:

هناك مجموعة من المدارس حاولت نقد البرامج المعيارية التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية و طرح نماذج بديلة و اهم هذه المدارس هي:

2-6-1- التحليل الاقتصادي ما بعد الكينزي للانتقال لاقتصاد السوق:

ترى هذه النظرية ان سياسة التثبيت الاقتصادي تعتبر عنصر مهم في عملية التحول لكنهم يفضلون التحول التدريجي على التحول بالصدمة حيث يعتبرون ضرورة وجود وقت كافي لعملية التحول، و يرون ان معدلات الفائدة بكونها ظاهرة نقدية تعتبر عائقا امام الاستثمار بتحويل رؤوس الأموال نحو الأصول النقدية و المضاربة، لذا فهم يرون انه قبل كل عملية تثبيت يجب القيام بإصلاحات عميقة للمؤسسات المالية و خوصصة البنوك و تطهيرها ماليا، و في حالة غياب ذلك يؤدي الى عدم وجود ثقة للمودعين و كذلك الى أزمات مالية و شح في القروض الموجهة للاستثمار، و ينتج عنه أزمة سيولة للمؤسسات مما يؤدي الى انخفاض في الإنتاج، و تاخر في تسديد المستحقات و تعتمد البرامج المعيارية على قوانين ساي للعرض حيث انها تفترض ان مستوى الإنتاج محدد بواسطة العرض فقط، بينما النموذج ما بعد الكينزي¹ Post Keynesien فيرى ان الطلب الكلي يدخل في تحديد مستوى الإنتاج، حيث ان الطلب في المرحلة الانتقالية ينخفض مع ارتفاع الأسعار و انخفاض الأجور الحقيقية و بالتالي ينخفض الطلب الفعلي و الرغبة في الاستثمار و ينتج عنه تأخر في ارتفاع العرض و بالتالي تأخر في إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية. و زيادة عدد مؤسسات القطاع الخاص يؤدي الى زيادة المنافسة و في بعض الأحيان تدعيم المؤسسات العمومية عن طريق شراء منتجاتها خاصة النصف مصنعة. ان البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بينت الدور الكبير الذي تلعبه الدولة خاصة في مجال التثبيت و إعادة هيكلة المؤسسات و إنشاء مؤسسات السوق.

2-1-2- المدرسة النمساوية و المدرسة التاريخية الألمانية:

¹ Andreff .V. Analyse économique de la transition Post-Socialiste, Op. Cit. P 290.

لقد ساندت المدرسة النمساوية اقتصاد السوق منذ **Hayek** و **Mises** فهي تعتبر إحدى مدارس المذهب النيوكلاسيكي سابقا لكنهم يرون ان الانتقال الى اقتصاد السوق يتطلب وقت طويلا حتى يمكن للأفراد من التأقلم و تقبل القيم الأخلاقية و الاجتماعية الجديدة، وهم ضد أي تدخل للدولة بحيث ترك قوى السوق حرة، لكنهم ينتقدون سياسة الصدمة بحيث انهم يرون انها قد تكون غير فعالة، و يمكن ان تؤدي الى تعميق الاختلال و عدم الاستقرار و هذا حسب المحيط الاقتصادي الموروث بعد الاشتراكية و الاقتصاد المخطط. و تنتقد المدرسة النمساوية خصوصة المؤسسات الكبيرة، و تفضل الخصوصية من الأسفل أي من المؤسسات الصغيرة الى الكبيرة و يتزامن ذلك مع ظهور المؤسسات الخاصة.

اما المدرسة التاريخية الألمانية فطورت نظرية الأنظمة الاقتصادية *La theorie des Systèmes économiques* حيث ترى انه لا توجد إصلاحات تسمح بتحقيق تحول من نظام قديم الى نظام جديد، و لكن كل إصلاح يحقق تغير جزئي على مستوى الملكية او النقود... الخ، و مجموع هذه التغيرات الجزئية تعطينا تحول كمي و كيفي للنظام الاقتصادي. و تلعب الدولة دور هام بحيث انها ترسي قواعد المنافسة و تلغي كل اشكال الاحتكار العام و الخاص ثم تتوقف عن التدخل تاركة المجال للسوق، لهذا عليها عدم الخضوع للجماعات الضاغطة أي يجب ان تكون هناك دولة قوية.

أما المقاربة التطورية للتحول الشامل فتعتمد على الأطروحات النمساوية و ترى هذه النظرية انه لا وجود لنهاية التاريخ اين يسود اقتصاد السوق، و يفضلون مسار التحول المفتوح للاقتصاديات المخططة او ما يصطلح عليه "open ended"، و يرى **P.MURRELL** ان تغير النظام يعتبر مسار طويل و متدرج حيث يعتمد على الإرث من النظام السابق و هو يختلف من دولة لأخرى، فكل نظام يحتوي على مخزون من المعلومات و المعارف الكامنة و المكتسبة من خلال كل التجارب التاريخية و عملية التحول السريعة دمرت جزء كبير من راس المال التنظيمي. و المؤسساتي للنظام الاقتصادي المخطط، و تعويضه بمؤسسات قانونية و مالية جديدة و كذلك بقواعد عمل رسمية و عرفية يتطلب وقت طويل، و الإصلاحات المرتكزة على فعالية تخصيص الموارد لا تعالج المشاكل الأساسية للاقتصاديات الانتقالية، مثل عدم فعالية التنظيم و الإجراءات الروتينية و عدم التنسيق، و الخصوصية عبارة عن تحويل أصول المؤسسات العمومية بالإضافة الى تحويل موارد لازمة لتنمية شراكة مع القطاع الخاص. و تفضل هذه المدرسة فعالية التحول من القطاع العام الى الخاص عن سرعة التحول، و عموما فان التحليل التطوري يعتبر تيار محافظ اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا، لانه يحاول الحفاظ على بعض المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي المخطط و هو يفضل سياسات التحول التدريجي.

تعتمد هذه المدرسة على دراسة المؤسسات و التاريخ، و تعطي الأولوية للهيكل التنظيمي في تخصيص الموارد، و تحليل التحول يشمل نظريات حقوق الملكية و كذلك مؤسسات الحكم. فالسوق منظمة بواسطة مؤسسات، و حسب نظرية **Coase** فان تحديد حقوق الملكية احترام العقود بواسطة القانون. و الأعوان الاقتصاديين يبرمون اتفاقيات تعطي نتائج فعالة كما ان هذه النظرية تعتمد على التحول السريع و بالتالي خصوصية سريعة، و رغم ان ذلك يعتبر حاليا غير ممكن نتيجة لتعقد عملية الخصخصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية حيث يجب اولا توفير المحيط الاقتصادي، و هو ما لا نجده في هذه البلدان بالإضافة الى غياب تقاليد السوق، و لإنشاء ذلك يتطلب عادة وقت تتوقف مدته حسب الحالة الموروثة من النظام الاشتراكي.

أما **O. Williamson** و في نقده لنظرية **Coase** فهو يعطي الأولوية للمؤسسات الاقتصادية او غير الاقتصادية أكثر من حقوق الملكية، و بالتالي ضرورة تكوين مؤسسات تساهم في التنمية الاقتصادية أكثر من تكوين اقتصاد السوق في حد ذاته، و من ثم ضرورة وجود دور للدولة لحماية حقوق الملكية¹ فغياب الإرادة الواضحة من الدولة هو ما جعل الاستثمار المباشر ضعيف في هذه البلدان، فمثلا ثقة الفلاحين في الدولة يعتبر عامل نجاح للإصلاحات الفلاحية في الصين.

و نجد في تحليل المرحلة الانتقالية ان الأسواق تعتبر مؤسسات اجتماعية معقدة حيث يرتبط عملها بشروط موضوعة من طرف عدة مؤسسات غير تجارية و لكن يكون هناك تعايش بينهم. كما نجد في هذه البلدان نوع خاص من الملكية يسمى الملكية المتقاطعة و هي بين ملاك عموميين و خواص ناتجة عن عملية الخصخصة، كما ان إعادة تشكيل ملكية مؤسسات الدولة جعل طبيعتها لا عمومية و لا حتى مختلطة بالمعنى الصحيح.

و نستنتج انه في هذه المرحلة التي لم يكتمل فيها عمل السوق بصفة جيدة حيث يسود عدم التأكد و اليقين لابد من وجود دولة قوية تحترم فيه الحقوق مهما كان نوعها، و مزودة بمؤسسات ديموقراطية يمكنها مراقبة استعمال الموارد العمومية.

3- خصوصية المؤسسات العمومية:

يعتبر موضوع الخصخصة من اهم المحاور للانتقال الى اقتصاد السوق، و ان كان تناول هذا الموضوع في مبحث فقط لا يتيح الإحاطة بكل الجوانب الا أننا نركز على سرعة و بطئ هذه العملية و مدى تحقيقها للنتائج المرجوة.

¹ Andreff .V. Analyse économique de la transition Post-Socialiste Op. Cit.P 298.

3-1- المؤسسات العمومية و قيد الميزانية:

في حالة المؤسسات العمومية هناك عقد بين الدولة و مدراء المؤسسات فالدولة هي المالك لهذه المؤسسات, و اذا كان هدف الملاك هو تحقيق أعظم ربح سواء في المدى القصير أو الطويل فان أهداف الدولة متعددة و معقدة, و عموما فهي تخضع الى الأوضاع الاجتماعية و السياسية. كما ان الأدوات التي هي في يد الملاك تختلف عن تلك التي هي في يد الدولة ففي القطاع الخاص يكافأ المسيرين و العمال ماليا و يتم معاقبتهم كذلك ماليا و حتى بالتسريح, بينما الدولة في ظل الحزب الواحد فهي تملك ملف للمسير يتابع عليه, بالإضافة الى أدوات إدارية أخرى لم تعد بنفس الحدة كما كان معمول به سابقا في النظام الاشتراكي, و ما دامت الدولة هي المستخدم الوحيد و ما دام هناك ملف إداري يتبعهم و هم تحت سلطة الحزب الواحد فكل اختلاف او صراع مع البيروقراطيين يكون له آثار سلبية على مستقبل المدراء و حياتهم المهنية, اذا فسلك المدراء يحكمه الولاء للمسؤولين و ليس تحقيق الربح, فالمدير يبقى أولا و أخيرا بيروقراطي و تابع لطبقة **Nomenklatura** و يرى **Kornay** انه لا توجد لا مركزية حقيقية في ظل الملكية العامة للمؤسسات¹.

و عند تحليل مختلف حقوق الملكية نجد الخصائص التالية:

- الدخل: ان الدخل الناتج عن ارباح المؤسسات يوجه الى المالك أما في المؤسسات العمومية فهو يوجه الى الدولة و رغم ان المدراء يحصلون على جزء منه لكن النسبة تبقى ضعيفة و غير أكيدة.

-قابلية التنازل او التبادل: ففي القطاع الخاص يمكن نقل الملكية من شخص لأخر بمختلف الطرق و هو ما يجعل المدراء عادة يرتبطون بمدى تحقيقهم للأهداف و ليس بالأشخاص, اما في القطاع العام فان عملية التبادل او التنازل ممنوعة الا في إطار عملية الخوصصة.

- الرقابة: ان المؤسسات العمومية و في ظل اقتصاد السوق تقوم بجزء كبير من عملية الرقابة, لكن يبقى للدولة قنوات أخرى مثل الاحتفاظ بملفات عن المدراء...الخ, و في الجزائر هناك عدة هيئات للرقابة فنجد الشركات القابضة و التي تعتبر مالك هذه المؤسسات بالإضافة الى مجلس المحاسبة...الخ.

و عند تحليل علاقة الدولة بالمسيرين نجد انها تحتوي على عدة نقاط قوة و ضعف, فنقاط القوة تتمثل في السلطة التي بين أيديهم في ترقية و عزل أي مسير اما نقاط الضعف فتتمثل في صعوبة خوصصة المؤسسات و تسريح العمال.

¹ Kornai. J. La Transition économique Poste Socialiste Dilemmes et Décisions, Op. Cit. P 60.

أما عند تحليل علاقة المدراء بالدولة فنجد ان نقاط القوة تتمثل في لجوئهم الى المساومة لكون منتجاتهم أساسية للمجتمع او الدولة, و عدم إمكانية تسريح العمال، لكن نقاط الضعف تتمثل في مستقبلهم المهني الذي هو بين ايدي البيروقراطيين.

اذن فالربح لا يعتبر دائما هو محرك سلوك المدراء و حتى الدولة باعتبار انها لا يمكن ان تتنازل في بعض الأحيان عن المؤسسات غير المربحة, و خلاصة يمكن القول ان الملكية الخاصة تعتبر امرا ضروري بالنسبة لاقتصاد السوق.

3-2- مفهوم إعادة الهيكلة:

ان إعادة هيكلة المؤسسات لا يعني تصغير حجمها او التخفيض في الدعم المقدم لها او تكلفة أجورها، فإعادة الهيكلة تكون فعالة لما تؤدي الى تحسين نوعية المنتج و اكتساب تكنولوجيا جديدة او الرفع من إنتاجية رأس المال، و هذه التحسينات تتطلب مدة زمنية و دعم الدولة و سياسة صناعية تهدف الى رفع الاحتكار على الصناعة، و البحث عن الحجم الأمثل للمؤسسة و الذي يسمح لها بالمنافسة في اقتصاد مفتوح. و لا يكون ذلك بتصغير حجم المؤسسة او شبه الخصخصة و التي نعني بها خصخصة شاملة عن طريق التنازل الشبه مجاني عن المؤسسات بواسطة قسيمات Coupons و هو ما يؤدي الى خلق رأسماليين دون رأس المال و لا قروض و لا كفاءات و لا خبرة لإعادة هيكلة المؤسسات و الناتجة عن البرنامج المعيارية، و هو ما يرفع من خطر الإفلاس و التصفية¹. فعلى الدولة ان تبيع مؤسساتها لخواص يملكون القدرة و الخبرات لإعادة هيكلتها و جعلها قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق و تجنبها خطر الإفلاس.

3-3- الخصخصة بين السرعة و الفعالية:

تختلف الآراء حول طرق الخصخصة و ذلك وفق استراتيجيتين الأولى استراتيجية الصدمة او الخصخصة جملة واحدة و الثانية استراتيجية التدرج أي الخصخصة بالمرحلية و لكل استراتيجية مبرراتها و كذلك مساوئها.

3-3-1- إستراتيجية الخصخصة جملة واحدة:

تعني خصخصة الشركات المملوكة للدولة من خلال البيع السريع للمؤسسات او التنازل عنها للعمال عن طريق القسيمات, و يعد ذلك شكل من أشكال التوزيع المجاني بهدف توسيع قاعدة الملكية

¹ Andreff .V. Analyse économique de la transition Post-Socialiste, Op. Cit. P 292.

مستندة الى التوزيع المتساوي لكل المواطنين للأصول الحكومية, و تستند هذه الطريقة للحجج التالية:

-إعطاء فرص لكل المواطنين في الحصول على حصص متساوية من الأصول العمومية بهدف تحقيق العدالة أو لأهداف انتخابية و لقطع الطريق امام العودة للنظام الشيوعي.

-اغتنام فرصة اضطرابات الطبقة البيروقراطية و التي لا تمثل مقاومة كبيرة في هذا الوقت، فاذا ما تمت عملية الخصخصة تم إضعاف نفوذ هذه الطبقة و من ثم إتمام عملية الإصلاح.

-عدم وجود مستثمرين يرغبون في الحصول على مؤسسات غير مربحة، و غياب سوق راس المال، و كذلك خبراء المحاسبة و الذين باستطاعتهم تقييم أصول المؤسسات.

-عدم تطبيق قانون الإفلاس و في بعض الأحيان عدم وجود هذه القوانين.

-يرى **J.Sachs** انه لا بد من تسريع عملية الخصخصة لتحقيق نقلة سريعة نحو اقتصاد السوق، حيث تعتبر هذه النوعية كمعيار لمصادقية برامج الخصخصة، و نظرا لرفض النقابات العمالية لعملية الخصخصة فلا بد من تغليب المنطق السياسي على الاقتصادي, بينما يرى **V.Andreff** انه لا يمكن تحقيق خصخصة سريعة و فعالة في نفس الوقت من اجل إعادة الهيكلة و تحسين الكفاءات الإنتاجية و الربحية للمؤسسات, خاصة اذا كنا في محيط اقتصاد سوق غير كامل المعالم¹.

اذا فالهدف الأساسي للخصخصة السريعة هو الوصول بالإصلاحات الى نقطة اللا رجوع رغم ما تحمله من مساوئ لهذا قامت بعض الدول الأخرى بإتباع إستراتيجية أخرى هي الخصخصة بالتدرج.

3-3-2- إستراتيجية الخصخصة بالتدرج:

تتم هذه العملية من خلال بيع المؤسسات العمومية بأسعار ملائمة و لمستثمرين محليين او أجانب قادرين على إعادة هيكلتها.

حيث تخضع للقيود الصارمة للميزانية و التنفيذ الحازم لقوانين الإفلاس و قواعد المحاسبة التجارية, و تؤدي هذه الطريقة الى التنازل التدريجي عن المؤسسات العمومية, و الى تكوين رأس مال حقيقي و تستند مبررات هذه الإستراتيجية الى ما يلي:

¹ Andreff .V. Analyse économique de la transition Post-Socialiste, Op. Cit. P 281.

- اعتبارات تخص الكفاءة الاقتصادية حيث أثبتت التجربة ان بيع المؤسسات العمومية بالسعر الملائم ينتج عنه طبقة مالكة تقوم بتحسين إنتاجية المؤسسات عن طريق إدخال قيمة مضافة لها، سواء عن طريق زيادة الاستثمارات او تحسين طرق التسيير.

- اعتبارات اجتماعية عن طريق التخفيف من التكلفة الاجتماعية للتحويل فعادة ما يكون التنازل عن المؤسسات مشروط بالمحافظة على مناصب الشغل بل و يؤدي في المدى المتوسط الى زيادة الأجور و توفير مناصب شغل جديدة¹.

و جوهر المسألة لا يكمن في اختيار الاستراتيجية الأحسن — Kornai يرى ان تحول المجتمع ليس بسباق خيول لان السرعة و ان كانت مهمة فهي لا تعتبر المعيار الأساسي للنجاح لهذا يجب ان ينصب الاهتمام على الاستقرار و تحقيق الكفاءة و ليس على السرعة.

3-4- ملاحظات حول الخصوصية:

لقد اختارت بعض البلدان الخصوصية السريعة عن طريق توزيع قسيمات على العمال كما حدث في بعض البلدان الاشتراكية سابقا مثل روسيا و سلوفاكيا... الخ، و لم تؤدي إلى تحسين الأداء فقد استفادت منها دوائر داخلية تستغل وضعها سواء كانت تحت سيطرة العمال مثل يوغوسلافيا سابقا او تحت سيطرة المديرين مثل ما حدث في روسيا.

اما الخصوصية التي كانت بالتدرج مع فرص قيود صارمة على الميزانية أكثر نجاحا، و يرى John Nellis ان الشركات التي بيعت لمستثمرين أجانب حققت أداء أحسن من تلك التي تم خصصتها لرأس المال الخاص المحلي او تلك التي مازالت مملوكة في يد الدولة، مع وجود بعض الاستثناءات لبعض المؤسسات العمومية و التي مازالت ملك الدولة حيث ان أداءها أحسن من تلك التي تم خصصتها².

بينما يرى ستانلي فيشر و راتنا ساهاي ان استراتيجية البدا بالخصوصية السريعة على نطاق ضيق ثم تستغرق وقتا أطول بخصوصية المشروعات الكبيرة من شأنها ان تكون أكثر نجاحا³.

و في تقديري فان البلدان التي لا تتعرض لخطر الرجوع للوراء لا بد من ان تتبع خصوصية سريعة للمؤسسات الصغيرة ثم تعطي فرصة لرأس المال المحلي ان يكبر و يصل لمرحلة النضج، و بعدها تبدأ في عملية التنازل على المؤسسات الكبيرة لان إفلاس هذه الأخيرة له تأثير كبير على

¹ كورناي جانوس، تحقيق التحويل الى الملكية الخاصة مجلة التمويل و التنمية سبتمبر، 2000، ص 12.
² جون نيليس، هل حان الوقت لاعادة التفكير في الخصصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة التمويل و التنمية، جوان 1999 ص 16

³ ستانلي فيشر و راتنا ساهاي، الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية تقيم ادائها، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2000، ص 05.

الاقتصاد، مع إلغاء حالة الميزانيات الرخوة و التحول الى القيود الميزانية الصارمة عن طريق تطبيق قوانين الإفلاس، و هذا لتحسين الأداء و الوصول الى إعادة هيكلة المؤسسات.

4- إعادة تحديد دور الدولة

ان الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق يتطلب إعادة النظر في دور الدولة، هذا يعني انه يجب تخفيضه من حيث الحجم و تغيير طبيعته بحيث لا تبقى العون الاقتصادي الأهم في مختلف المجالات، و لكن تقوم بتسهيل النشاط الاقتصادي لقطاع الخاص.

في معظم الاقتصاديات الانتقالية فان الإصلاحات أدت الى التخفيض من السلطة و الإيرادات للدولة، و في مجمل الدول التي تمر بمرحلة انتقالية فانه لم يعد بالإمكان الاستمرار في تمويل جهاز الدولة حتى و لو تم تخفيضه و هذا دون اللجوء الى الاقتراض او الإصدار النقدي و الذي له آثار تضخمية كبيرة فلا بد من ترتيب الأولويات فيما يخص الإنفاق العام، و تنظيم جهاز الدولة بتحسين الرقابة على الأموال العمومية و تسيير الميزانية و إدارة الضرائب.

4-1- التحليل الاقتصادي لدور الدولة في المرحلة الانتقالية:

ان مؤيدي اقتصاد السوق الاشتراكي يرون في دور الدولة ما يلي:

-تحديد أسعار التوازن.

-السهر على احترام قواعد تعظيم الربح من طرف المؤسسات.

-القيام بنوع من إعادة توزيع الدخل بين الأفراد.

فالنموذج ينطلق من شكل معين للدولة (الدولة - حزب) اذ يجب الحفاظ على الاحتكار السياسي للحزب الواحد و يلعب السوق دور مهم في الاقتصاد، لكن هذين العنصرين من الصعب تحقيقهما مرة واحدة لان كل واحد يلغي الآخر و هو ما يعتبر من اهم نقائص النموذج.

و ترى نظرية العقود La Théorie des contrats انه يوجد عقد خاص مبرم بين الدولة و مدراء المؤسسات العمومية بحيث الدولة تمثل الأساس و المدير يمثل العون. و ترى هذه النظرية ان اقتصاد السوق الاشتراكي اظهر فشله حتى الآن لعدم احترام بنود العقد و يرى **Kornai** :

انه لا يمكن تشكيل و تطبيق مثل هذه العقود بين أطراف خيالية فالعقد حتى يكون محل دراسة و تطبيق لا بد ان يكون بين أشخاص حقيقيين.

و هذه بعض المبررات لتدعيم فرضيات Kornai¹ :

-لا يوجد هناك ترتيب للأولويات بالنسبة لأي حكومة ففي الأنظمة الديكتاتورية, سواء كانت فردية او جماعية (الحزب الواحد)؛

-لا يمكن للأنظمة تقديم تعظيم رفاهية المجتمع على المحافظة على الحكم.

كما ان المسيرين الدكتاتوريين لهم عدة دوافع و منها الدفاع عن الالتزامات الاديلوجية و تحقيق التنمية في اقل مدة, و تحسن مستوى معيشة الأفراد, أو خدمة الدولة القائدة في حالة الدول الصغيرة (مثال حالة بلدان أوربا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي سابقا).

كما ان حصر كل العناصر التي تكون اقتصاد بلد اشتراكي ما في يد السياسيين لا يمكن أبدا فصل السياسة عن الاقتصاد, بل العكس ان الاقتصاد يتأثر بريح التغيرات السياسية, و رغم ان الفعالية و النمو و التقدم التقني تبقي وظائف مهمة, فيمكن بسهولة ان تتدرج لتكون ذات أولوية ثانوية اذا تطلبت الضرورات السياسية ذلك, مثال ارتفاع البطالة, و كإجراء شعبي يتم توظيف عدد اكبر من العمال في المؤسسات العمومية حتى و لو لم تكن في حاجة إليهم. ان أي سياسي لا يحبذ ان يصوغ أهدافه و بدقة حتى يترك لنفسه مجال حر للتحرك.

و في هذا المجال يمكن القول انه حتى النظام الرأسمالي الحديث و الذي يخضع لمعايير الربح و الفعالية, هو غير مستقل تماما عن المجال السياسي لكن الفصل بينهما يعتبر أكثر عمقا مما هو مطبق في النظام الاشتراكي الكلاسيكي او اقتصاد السوق الاشتراكي, و هذا راجع لاحتكار الحزب الواحد للنظام السياسي و الملكية العمومية . و كمقاربة أخرى حول الوظائف و الأهداف, فالملك الرأسماليين عادة ما يقومون بالبحث عن زيادة الربح و الرفع من قيمة ممتلكاتهم, بينما الدولة و خاصة الاشتراكية تقوم بعدة وظائف تكون في بعض الأحيان متناقضة او متنافسة ان صح التعبير فبالإضافة الى تحصيل عوائد ممتلكاتها فهي تعتبر :

-المشرع الذي يضع القوانين لسير النشاط الاقتصادي و الاجتماعي... الخ؛

-الشرطي الذي يسهر على تطبيق القوانين؛

-القاضي الذي يفصل في النزاعات؛

-تقوم بإعادة توزيع الثروات على الأفراد؛

¹ Kornai. J. La Transition économique Poste Socialiste Dilemmes et Décisions, Op. Cit. P 53.

-تقوم بالتأمين الاجتماعي و الرعاية للأشخاص المحتاجين؛

-تقوم بدور النقابي لحماية حقوق العمال من تعسف المدراء... الخ.

ان الصراع بين هذه الوظائف لا يمكن تفاديه سواء في اقتصاد اشتراكي او اقتصاد السوق الاشتراكي، فهي تحتفظ بهيكل السياسي بجمع كل الوظائف في يد الدولة-الحزب الشمولية، عوض الفصل بينهم، عكس الدول الرأسمالية و التي تعرف الفصل الواضح بين هذه الوظائف.

أما في الدول ذات اقتصاد السوق الاشتراكي فان القاضي و نظرا لعدم فصل السلطات لا يمكن ان يفصل في القضايا التي تنشأ عن العقد بين الدولة و المدراء. و كل نخبة سياسية تعتبر تحالف و هذا ينطبق أيضا على الحزب الواحد، و داخل التحالفات نجد هناك صراع النخب مما يجعل هذا التحالف مؤقت، و قابل للانكسار و بسرعة و هو ما يؤثر على العقد المبرم بين الدولة المركز و المؤسسات، حيث يتم التفاوض حول العقد في كل مرة مع تأثير الصراع على السلطة، و هو ما يجعل العقد يفترق للاستقرار و الديمومة.

يفترض اقتصاد السوق الاشتراكي ان البيروقراطية تحد نفسها بنفسها، فلا يمكن إهمال السلطة البيروقراطية، و لكن من المنتظر انها لا تستعمل سلطتها للتدخل في شؤون ادارة المؤسسات الاقتصادية و كذلك في العقود المبرمة بين البائعين و المشترين.

و نرى ان هذه الفرضية خيالية معتمدة على قيم مثالية، فالأفراد المزودين بسلطة بيروقراطية عادة ما يستعملونها من اجل مصالحهم الشخصية.

و يحاول نموذج اوسكار لانج إعطاء للبيروقراطية سلطة اكبر لكن يضع لها حدود تتمثل في بدايات السوق، لكن الحقيقة فان البيروقراطية عادة ما لا تحترم هذه الحدود.

و تحاول الحكومات في اقتصاد السوق الاشتراكي جعل البيروقراطية كعامل مساعد في الإصلاحات عوض ان تكون عائقا أمامها، لكن كبر الجهاز البيروقراطي ليس من السهل وضع حدود له كما انه من الصعب تخفيض هذا الجهاز حيث لا يمكن تسريح العمال او تخفيض من النفقات بل بالعكس فهي تزداد¹. اذا فهناك صراع حول الإصلاحات و صراع حول السلطة و الرفاهية و النفوذ و الامتيازات، فكلما كانت هناك استقلالية كلما فسح ذلك المجال لإبرام العقود الإرادية بين الأفراد، و كلما تقلصت سلطة البيروقراطيين و بالتالي من مصلحتهم الوقوف ضد هذه الإصلاحات.

¹ Kornai. J. La Transition économique Poste Socialiste Dilemmes et Décisions, Op. Cit. PP 55-57.

نلاحظ من هذه النماذج كبر حجم الدولة و تعدد وظائفها في النظام الاشتراكي و العكس في النظام الرأسمالي و الذي يلعب السوق فيه دور أساسي و رهان المرحلة الانتقالية هو تقليص دور الدولة و تصحيح وظائفها و التغلب على جماعات المصالح التي تقاوم هذا التغيير.

4-2- تخفيض دور الدولة:

في مختلف دور العالم يتم طرح سؤال حول دور الدولة و إمكانية تحويل بعض وظائفها إلى القطاع الخاص, و خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية حيث يتم طرح هذا السؤال بحدة.

فيجب إجراء تخفيض كبير لدور الدولة خاصة في مجال إنتاج و توزيع السلع و الخدمات, و لا تتدخل الا في بعض الحالات الاستثنائية اين يفشل السوق في ذلك مثل القضاء و الأمن و الدفاع و بناء الطرق و الجسور... الخ.

او ان تدخلها يسمح بتقديم أفضل منتج او خدمة كما هو الحال بالنسبة للنقل الحضري في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة.

فالدولة يجب ان تتوقف عن الرقابة او التصييق على النشاط التجاري الخاص و كذلك على القطاع المصرفي, و التركيز على الاستقرار الاقتصادي الكلي و وضع الإطار القانوني و المؤسسي الملائم لتنمية القطاع الخاص و المنافسة و ضمان الحماية الاجتماعية التي تعتبر مهمة بالنسبة لكل البلدان.

ان توزيع الأدوار مستلهم من توزيع الوظائف بين القطاع الخاص و العام في اقتصاد السوق, فهي تعطي اطار عام لإعادة هيكلة دور الدولة في المرحلة الانتقالية, و تحديد و بدقة نقائص السوق التي تبرر تدخل الدولة مثل السلع العمومية و في حالة وجود آثار خارجية ايجابية او سلبية و كذلك عند عدم تناظر المعلومات بحيث يمكن للدولة ان تقدم هذه الخدمات و السلع, او تقوم بتنظيم نشاط معين و تحول التكلفة على المكلف بالضرية.

كما ان السوق قد يعجز في بعض الأحيان على تقديم الخدمة بالكمية الكافية مثل المدارس الخاصة في الجزائر كذلك توفير الغاز و الكهرباء و الذي لا يمكن توفيره بأكثر من مؤسسة و هو ما يطلق عليه اسم الاحتكار الطبيعي, مما يدفع بهذه الشركات الى تطبيق أسعار مرتفعة فتتدخل الدولة لتنظيم هذا السوق. كما تتدخل الدولة لحماية المستهلك من المعلومات الخاطئة التي يقدمها المنتج او المنتج الرديء لهذا فهي تفرض ان تكون كل المعلومات على المنتج من اسم الشركة المنتجة و مقرها و طرق الاستهلاك او التشغيل و الضمان ان تطلب ذلك.

كما تقوم بالحماية الاجتماعية خاصة للفئات المحتاجة و المسنين و المرضى.

و حالة فشل السوق يجب تحديد و حالة بحالة المنتجات و الخدمات الواجب تقديمها من طرف الدولة او التي تقوم الدولة بتمويلها و لكن ينتجها القطاع الخاص.

و في بعض الأحيان فان التدخل غير فعال للدولة ناتج عن حسابات سياسية قد يؤدي الى عدم تخصيص امثل للموارد او تبذير للمال العام او ان يتحول الى امتيازات مكتسبة لبعض الفئات او نقشي ظاهرة الرشوة و الفساد...الخ.

مما يجعل القطاع الخاص أكثر فعالية حتى و لو كان غير امثلي Non Optimale و لهذا فعلى عاتق الدولة اختيار المجالات التي يجب ان تتدخل فيها.

ففي المرحلة الانتقالية لابد على الدولة ان تخفض من دورها تاركة السوق للقطاع الخاص. لكن اقتصاد السوق يتواجد في الوقائع مع عدة نماذج فهناك النموذج الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية, و هناك النموذج الاجتماعي في السويد و ألمانيا و هناك النموذج الاشتراكي في الصين فعلى الدولة ان تختار نموذج اقتصاد السوق الملائم لها.

و مهما كان النموذج فلا بد على الإدارة العمومية ان تحسن من الخدمات المقدمة كما و كيفاً, بحيث يجب ان تركز جهودها على النتائج و التكاليف و ليس الموارد المستعملة. كما يجب على الدولة ان تكتسب ثقة الرأي العام للحصول على إجماع حول الإصلاحات و هو ما يعتبر دعم لها.

و في جميع أنحاء العالم فمن الصعب على الحكومات ان تعيد النظر في دورها و تقوم بتخفيض تدخلها في الاقتصاد بحيث تواجه مشاكل سياسية خاصة, و للدول التي تمر بمرحلة انتقالية فرصة لإدخال إصلاحات جوهرية في إدارتها العمومية خلال هذه المرحلة. و لإنجاح تجربة التحول الى اقتصاد السوق لابد من تحسين تسيير القطاع العام بحيث ان السوق لا يمكن ان يستمر دون إدارة عمومية فعالة و العكس بالنسبة للإدارة.

ان القيام بالحماية الاجتماعية و تحسين عمل الإدارة يتطلب تدعيم الهيئات الرسمية على المدى الطويل و هو ما قد يقف عائق امام تحرير السوق, فنجد في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية سوء توزيع للموظفين اذ أنهم يتمركزون في مصالح على حساب مصالح أخرى, مع عدم تطابق الاختصاصات بالإضافة الى ضعف الأجور و باقي المحفزات, و نلاحظ نقص المؤهلات المتعلقة باقتصاد السوق و ان وجدت فانها لا تؤثر على شبكة الأجور او الترقيات بحيث تخضع هذه الأخيرة عموماً لاعتبارات سياسية.

و عادة فان الحلول يجب ان تنصب على الأجور و التوظيف، الترقية و العزل بحيث يجب ان تتميز بالمرونة و الاستحقاقية.

و يجب على الحكومات ان تحيد الإدارة العامة عن كل انجاز سياسي ووضعت نظام متابعة لملفات الموظفين مبني على التكوين لاكتساب الخبرات التي يتطلبها اقتصاد السوق و تحديد عدد الموظفين حسب حجم الأجور و الميزانية¹.

4-3- تحديد الحجم الصحيح للدولة:

ان حجم جهاز الدولة لا يتطور أليا مع مسار الإصلاحات الاقتصادية فهي متغيرة في البلدان التي يكون التحرير و الإصلاحات للدولة متقدمة. و نلاحظ ان الاختلاف في حجم النفقات العمومية في الدول يعود لعدة عوامل منها: حجم الدخل و مستوى التنمية و هيكل القطاعات و الديمغرافيا و العوامل السياسية.

و تضاف اليها ثلاث عوامل اقتصادية أساسية خاصة بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تتمثل في:

-ارتفاع الضغوطات الاجتماعية و التي أدت الى ارتفاع النفقات الخاصة بها.

-القيود المالية الصارمة.

-الأهمية المعطاة للتثبيت الاقتصادي.

ان حجم الدولة مرتبط بالوظائف المنوطة بها و كذلك بالقضايا الاجتماعية. اما الدراسات التي تناولت علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي فلم تصل الى استنتاجات مقبولة, كما ان تمويل نشاطات الدولة في حالة وجود تضخم يكون مكلف جدا. ثم ان النفقات العامة عادة ما تكون غير فعالة للأسباب التالية:

-معظم الإدارات المضخمة الحجم في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية تخصص الأموال العمومية في برامج تؤثر قليلا و في بعض الأحيان لا تؤثر على الإنتاجية و النمو الاقتصادي مثل برامج الإعانات الاجتماعية فهذه البرامج تكون حقوق مكتسبة. كما ان الادخار العمومي أي فائض الميزانية عادة ما يكون ضعيف في هذه الدول.

¹ Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le Monde, 1996, Op. Cit.PP. 133-135.

- ان تمويل النفقات العامة في الدولة التي تمر بمرحلة انتقالية يعتبر ذا تكلفة مرتفعة و قليل من الدول التي استطاعت ان تمويل نفقاتها بإيراداتها الضريبية عن طريق إصلاح للمنظومة الجبائية.

- ان معظم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية كانت إيراداتها في انخفاض بينما النفقات هي في تزايد و هو ما يؤدي الى عجز في الميزانية العامة, يتحول الى تضخم كبير و نمو بطيء, و الخطر كبير كون ان بعض الدول تلجا الى الإصدار النقدي نظر لكون إمكانيات الاقتراض الداخلي و الخارجي محدودة جدا.

لهذا فعلى الدولة ان تعيد النظر في نفقاتها بما يتماشى مع وظائف الدولة في اقتصاد السوق بحيث يضمن النمو على المدى البعيد, و قد أثبتت التجربة ان هاته النفقات يكون لها اثر فعال اذا ما كانت موجهة بهدف تغطية نقائص السوق, او لتكملة نشاط القطاع الخاص مثل نفقات تجهيز الطرق و المطارات و الموانئ و كذلك تهيئة المناطق الصناعية بما يتماشى و جلب الاستثمار الوطني و الأجنبي.

و نظرا لعدم المقدرة على تحديد و مقارنة التكاليف و الفوائد من مختلف النفقات العمومية, و لتحديد حجم جهاز الدولة و طرق تدخلها لهذا يترك الأمر للنقاش السياسي العام.

ان أهم التغييرات التي تطرأ على هيكل الإنفاق العام تشمل التحولات الاجتماعية و الإعانات المقدمة للاستثمار. فمن مجال الإعانات المقدمة للمؤسسات و للاستهلاك يتم تخفيض النفقات الموجهة لدعم الاستهلاك و إلغائها في بعض الأحيان في المرحلة الانتقالية.

بينما تلك الموجهة لدعم الإنتاج و الاستثمار في المؤسسات فيتم تخفيض البعض و منها إلغاء البعض الآخر و زيادة الإعانات للقطاعات ذات الأولوية الخاصة مثل القطاع الفلاحي. و تساعد الإعانات المقدمة من تخفيض الأسعار الاستهلاكية او لتدعيم المؤسسات الاقتصادية في مواجهة المنافسة و كذلك الضغوط المالية للمرحلة الانتقالية.

و يرى البنك الدولي ان هذه الإعانات غير فعالة و يجب تقديم تحويلات مباشرة كمساعدة مؤقتة خاصة للعائلات الفقيرة دون تعطيل إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية. و لهذا يجب إلغاء بعض الإعانات و التحويلات بينما يكون تخفيض تدريجي للبعض الآخر, و الذي يعتبر حيوي مثل الإعانات القديمة للقطاع الفلاحي و الطاقة و السكن. كما يجب تبيان كل الإعانات في الميزانية لتمكين متخذي القرار و عامة المواطنين من تقييم التكلفة الحقيقية و جعل تسبير النفقات و التثبيت الكلي أكثر سهولة.

كما ان خدمات الحماية الاجتماعية و البطالة تحمي الطبقات الفقيرة و اليد العاملة المسرحة و الناتجة عن إعادة هيكلة المؤسسات و عموما فان النفقات الاجتماعية تختلف من دولة لأخرى.

4-4- التحكم في النفقات و الإيرادات:

4-4-1- التحكم في النفقات و تحسين تسيير الميزانية:

تعتبر الميزانية كأداة للسياسة الاقتصادية و لضمان الاستقرار الكلي و يجب ان تكون مبنية على أسس قانونية تقوم الحكومة بتنفيذها و تكون مسؤولة عن ذلك أمام البرلمان. فتقوم المصالح التقنية بإعداد اقتراحات للإنفاق لوزارة المالية التي يقوم بدراستها و ترتيبها حسب الأولوية و الموارد المتاحة، ثم تعرض على البرلمان للمصادقة عليها.

4-4-2- التحكم في الإجراءات عن طريق إصلاح المنظومة الضريبية:

عادة في المرحلة الانتقالية يعاني البلد من عجز كبير في الميزانية العامة، و هذا راجع الى انخفاض الإنتاج بالإضافة الى تخلف إدارة الضرائب، و هو ما أدى الى زيادة معدلات الضرائب لعدم إمكانية تخفيض النفقات نظرا للخدمات الكثيرة التي تقدمها الدولة، و لهذا يتم في بعض الأحيان اللجوء الى الاقتراض الخارجي مؤقتا لتمويل هذا العجز. ففي بداية الإصلاحات كان معدل الاقتطاع مرتفع حسب المعايير الدولية و انخفاض الإجراءات يرجع بجزء منه الى الإصلاحات التي تهدف الى تخفيض دور الدولة.

لقد قامت الدول التي تمر بمرحلة انتقالية بخطوات كبيرة في مجال إصلاح المنظومة الجبائية للتحول الى اقتصاد السوق، فتعميم TVA عوض الكثير من الضرائب المعقدة على رقم الأعمال، بالإضافة الى تعميم الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين.

كما ان البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية و التي تشهد نمو مرتفع للمؤسسات الصغيرة و إدارة ضريبية غير متطورة، فان المعدلات المرتفعة للاقتطاعات تشجع على الغش الجبائي خاصة مع نمو الاقتصاد الموازي.

كما ان الكثير من الدول التي تلجا الى الاقتطاع من الأجور لتمويل نفقاتها الاجتماعية، و لذلك اثر سلبي على المؤسسة يشجعها على التشغيل الغير مصرح به. كما ان الوعاء الضريبي للأجور انخفض كثيرا في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. ثم ان تعدد المعدلات و الإعفاءات الخاصة يؤدي بالجهة المقابلة الى فرض معدلات مرتفعة على نشاطات أخرى مثل القطاع البنكي و التأمينات

و القطاع الخاص بصفة عامة. و لتحسين حصيله الإيرادات الضريبية لابد من إعادة هيكلة للنظام الضريبي و تحسين التحصيلات.

و يتعلق المحور الأول بتبسيط النظام الضريبي و ملائمة مع المبادئ الأساسية للضريبة من حيث العدالة و اليقين و الملائمة في الدفع و الاقتصاد في النفقات. و تجنب معدلات مرتفعة و التغيير الفجائي للتشريعات مع التخفيض من الإعفاءات و بالتالي تعميم TVA مثلا و تبسيط معدلاتها مع وضع نظام ضريبي أولي للقطاع الفلاحي و إنشاء ضرائب عقارية.

اما المحور الثاني فيتمثل تحسين الإدارة الضريبية وتحديثها لتحسين تحصيل الإيرادات بالعمل على ترقيم كل المكلفين و اقتطاع الضرائب على الأجور من البيع و تحسين متابعة التصريحات كما يتم تزويد أعوان الضرائب بالصلاحيات لتمكينهم من التحصيل الجيد.

لقد وصلت مصادر الإيرادات الناتجة عن الضرائب الى 50 % من إجمالي الناتج المحلي في بعض البلدان قبل المرحلة الانتقالية دون الحاجة الى إدارة ضرائب متطورة, و كانت الالتزامات الضريبية غير محددة بدقة. و كان للانتقال تأثير كبير على نظام الضريبي فقد ألغيت المعلومات التي كانت توفرها الخطة و ازداد عدد دافعي الضرائب المحتملين و ظهرت أوعية ضريبية جديدة و نشاطات لم تكن في السابق مثل الأسواق المالية, فأصبح لابد من إقامة نظام ضريبي جديد يتماشى و اقتصاد السوق.

و لا يتطلب ذلك إصدار قوانين ضريبية جديدة فقط بل إنشاء مؤسسات مالية و يد عاملة كفأة, و يجب ان يضطلع النظام الضريبي الجديد بتدعيم المشروعات غير الناجحة و تدعيم التوظيف لتمكين المشروعات الخاسرة من دفع أجور عمالها بدل من الضرائب. و حل النظام الضريبي في بعض الأحيان محل الخطة باعتباره أداة رئيسية للخطة الاقتصادية و الاجتماعية. لكن الإنفاق العام يبقى مرتفعا و لم توضع أي خطة لتقليص دور الدولة في ظل التحول الى اقتصاد السوق.

و ارتفعت مع عملية الانتقال لعدم المساواة في الدخل, و عدم المساواة في أوروبا الشرقية و دول البلطيق و روسيا و بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا اذا ما قيس بمعامل جيني من 25-28 الى 35-38 في أقل من 10 سنوات. و يقاس معامل جيني عدم المساواة في الدخل ما بين 0 و 100 حيث تعتبر 0 المساواة الكاملة و 100 عدم المساواة الكاملة. و سبب ذلك هو نمو القطاع الخاص الذي يدفع أجور أكبر من القطاع العام كما ان الدخل المأجور أقل بكثير من الدخل للحساب الخاص عادة¹.

¹ نصولي صالح م. عقد من المرحلة الانتقالية نظرة عامة على الانجازات و التحديات مجلة التمويل و التنمية جوان 1999, ص 03.

4-5- عدم مركزية الميزانية:

بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قامت بمنح صلاحيات للإدارات المحلية لإدارة النفقات العمومية المحلية، خاصة في مجال الصحة و التعليم و الحماية الاجتماعية. كما ان خوصصة المؤسسات العمومية أدت الى تحويل نفقاتها الاجتماعية و تلك المتعلقة بالهياكل القاعدية الى ميزانية الجماعات المحلية. بينما لم يتم تحويل الإيرادات الى الإدارات المحلية و التي تبقى متركزة في معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

ان عدم مركزية الإجراءات يسمح بتوحيد النظام الجبائي مما يساعد على تشجيع الاستثمار.

كما ان بعض الوظائف تقوم بها الدولة مثل الدفاع لكن هناك وظائف أخرى تقوم بها الجماعات المحلية مثل الصحة و التعليم, و اذا كانت النفقات المحلية تمثل 15 % في الأرجنتين فإنها تمثل 50 % في كندا سنة 1996.

و يقترح البنك الدولي 4 نصائح للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية و هي:

- اعتماد صيغة تعاونية لتقسيم حصيلة الضرائب و حتى لا تستولي عليهم الجماعات المحلية القوية الجزائر العاصمة مثلا؛

- تطور دور الدولة مع إصلاح المؤسسات و اعتماد مرونة في تشكيل التحولات المحلية؛

- يجب ان تكون التحويلات كأداة لتحفيز الجماعات المحلية للحصول على مواردهم الخاصة و لتسيير نفقاتهم بصفة فعالة؛

- كل نظام توزيع لحصيلة الضرائب يجب ان يتماشى مع أهداف الدولة و حاجاتها¹.

و خلاصة فان معظم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية قامت بإصلاحات عميقة لجهاز الدولة و اعتمدت قوانين هامة و أصلحت النظام الجبائي بإلغاء بعض ضرائب و إدخال أخرى جديدة بما يتماشى و اقتصاد السوق، كما قامت بتخفيض الإعانات و إعادة التوازن الكلي, و نظرا لنقص المؤسسات القادرة على تولي جانب من الإصلاحات فعلى الدولة فقط تتولى ذلك. و على الدولة مواجهة تحديات تتمثل في الإصلاحات السياسية و التحرير و التثبيت الاقتصادي كما انه يجب مساعدة القطاع الخاص بوضع مؤسسات قضائية و مالية و اجتماعية و التي تسمح بتسيير جيد للحكومة و هو ما يساعد على نجاح التحول على المدى الطويل.

¹ Banque Mondial Rapport sur le développement dans le Monde 1996 . Op. Cit. P146.

5- النتائج و التحديات للمرحلة الانتقالية:

لقد كانت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية حقل تجارب ناتج عن اختلاف ظروفها الموروثة من النظام السابق، و كذلك اختلاف توجهاتها مما أدى الى إتباع سياسات انتقالية مختلفة كسرعة في التثبيت على المستوى الكلي و بطئ فيما يخص خصوصة المؤسسات او العكس، كما تم اعتماد السرعة في تطبيق بنود اتفاق واشنطن ثم تم العدول عنه بسبب عدم تحقيق النمو و القدرة على مواجهة التحديات امام هذه البلدان.

5-1- نتائج الانتقال الى اقتصاد السوق:

ان الانتقال الى اقتصاد السوق يؤدي الى انخفاض في النشاط الاقتصادي سواء طبقت طريقة التدرج او الصدمة و لكن الاختلاف يطرح في درجة هذا الانخفاض و مدته ليعاود الصعود فمحنى النمو الاقتصادي يأخذ شكل حرف U أي ينخفض حتى حجم معين ثم يبدأ في التزايد و لهذا يرى أصحاب نظرة الصدمة ان الانخفاض يكون سريعا و لكن الصعود كذلك. و يعتبر هذا الانخفاض لا مفر منه و هو ناتج عن الخلل في النظام الاقتصادي الاشتراكي الموروث، و خلال سنوات التحول فقدت بلدان اوربا الوسطى و الشرقية الشيوعية سابقا ما يقارب ثلث ناتجها الوطني الخام PNB و يرى **M. Dabrouski** ان هناك نوعين من العوامل تؤدي الى انخفاض في الدخل، فهناك عوامل كلية مثل الاختلال الناتج عن إجراءات التثبيت و كذلك التأثير على الطلب فعند الاختلال بين العرض و الطلب في الدول الاشتراكية سابقا نجد ان الطلب اكبر من العرض و هو ما يفسر ندرة السلع في الأسواق.

و لمعالجة هذا الاختلال يتم بتخفيض الطلب بالضغط عليه باعتبار ان القدرة الشرائية مبالغ فيها (تخفيض العملة)، و هذا لعدم إمكانية زيادة العرض في المدى القصير، و كذلك لغياب الموارد اللازمة لذلك. اما على المستوى الجزئي فان انقطاع العلاقات التجارية بين دول الاتحاد السوفيتي سابقا في اطار **Comecon** ساهمت في انخفاض PNB بالإضافة الى تفكيك بعض الصناعات خاصة العسكرية منها، و كذلك تخفيض دعم الصناعات سواء كان الدعم ظاهري او مخفي. كما ان نظام التحفيز المخطط اختفى مع زوال التخطيط و الميكانيزمات الجديدة للتحفيز تأخذ وقت للظهور.

اما **Janos Kornai** فيحدد خمس أسباب لركود الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية و هي:

-مشاكل ناتجة عن التحول من سوق المنتجين الى سوق الطالبين اين تسود رغبات المستهلكين؛

-تحول الهيكل الحقيقي للاقتصاد؛

-تفكيك آليات الربط الاشتراكية؛

-تخفيض القيود الميزانية؛

-ضعف القطاع المالي.

و هذه النقاط الخمسة يعتبرها **Kornai** حتمية و هي ضريبة تدفعها الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية. و يتساءل **Joseph Stiglitz** عن أسباب فشل الإصلاحات في البلدان الاشتراكية سابقا، فهو يرى ان الفشل ناتج ليس فقط عن الأخطاء في تطبيق الإجراءات، و لكن كذلك لسوء فهم هذه الإصلاحات بالإضافة الى عدم تناسقها¹.

و الأطروحات الحالية مبنية على الأفكار النيوكلاسيكية خاصة تلك التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية، و لكنهم أهملوا دور الإعلام و إنشاء المؤسسات الجديدة بالإضافة الى آراء الاقتصاديين الذين انتقدوا هذه الطريقة. فاتفق واشنطن الذي ينص على تحرير السوق و الخصخصة ادخل البلدان (التي هي في مرحلة انتقالية) في فترة طويلة من انخفاض الإنتاج عوض تحقيق النمو. كما ان تحقيق مؤشرات ايجابية في الاقتصاد الكلي أسهل بكثير من تغيير سلوك الأفراد، رغم ذلك فان سياسة التثبيت على المستوى الكلي تعتبر اطار لازم لتحقيق النمو الاقتصادي.

و يعتبر **Glasiiev Sergie** ان سياسة الاصطلاح في روسيا تعتبر كأنها جرائم في حق الشعب فهو يمثلها بانها سياسة تهميش للبلد في مرحلة انتقالية. فتحرير الأسعار لم يرافقه إنشاء مؤسسات كفيلة بضمان منافسة عادلة و شفافية في السوق.

كما ان تفكيك أدوات رقابة الدولة على الأسعار و تحرير التجارة لم تساهم في إنشاء ميكانيزمات تنافسية للسوق. و لكن ادى ذلك الى التحكم في السوق من طرف جماعات احتكارية و أصحاب المصالح و جماعات إجرامية في بعض الأحيان، كما ان تحرير التجارة الخارجية أدى الى إغراق السوق بمنتجات أجنبية نتج عنها تفكيك الصناعة المحلية، و لم يسجل أي قطاع نمو في الإنتاج ما عدا تلك المتعلقة بالمواد الأولية حيث شهدت زيادة في الصادرات و اذا ما تخصصت البلاد في تصدير المواد الأولية فهذا يعني ان الدولة قد دخلت في إطار المبادلات غير المتكافئة.

كما ان عملية الخصخصة و التي تمت في غياب هيئات كفأة تشرف على العملية لم تؤدي الى إنشاء طبقة ملاك فعالة بالنسبة للاقتصاد. كما ان إضعاف الدولة القوية سابقا نتج عنه تبذير و هدر

¹ Savitch P, Op. Cit. PP 271-275.

لمواردها. و إجراءات تثبيت الاقتصاد أدت الى التخفيض من النفقات العمومية و قد اثر ذلك كثيرا على البرامج الاجتماعية.

بالإضافة الى ان اللجوء السهل الى الاقتراض قام بإدخال الدولة في دوامة الحلقة المفرغة للمديونية (أي الاقتراض من اجل التسديد).

و هذا لتمويل عجز الميزانية و حسب **Glasiév** لم يكن هدف صندوق النقد الدولي هو الحفاظ على النمو الاقتصادي و الرفاهية العامة للإفراد, و لكن لإضعاف الدولة و القبول بالشروط المفروضة. و هذا في صالح راس المال الأجنبي, و من اجل تعميم الرأسمالية على جميع البلدان و من ثم فهو يعتبر اتفاقية واشنطن عبارة عن تقنية للرقابة.

5-2- اعادة النظر في توافق واشنطن:

ان تجربة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية و كذلك العراق التي واجهت مسار التحول أدت الى ظهور مسار جديد مع تبني سياسات اقتصادية جديدة مناسبة, فقد تم الاتفاق على ان مسار التحول صعب و طويل و لا يمكن تحقيقه بواسطة صدمة, و قد نص التقرير السنوي للبنك الدولي سنة 1996 و المخصص للدول التي تمر بمرحلة انتقالية على ذلك صراحة بحيث تم العدول عن مطلب الخصوصية السريعة من طرف الهيئات المالية الدولية. و كذلك على معدل الفائدة الحقيقي الموجب و تم الاعتراف بضرورة وجود ادارة عامة فعالة, و عرض السلع و الخدمات العمومية مثل التعليم و الصحة, و نظام بنكي فعال مع وجود حماية جمركية معتدلة و هذا لإتمام عملية التحول.

ففي المؤتمر السنوي للبنك الدولي اقترح **J. Stiglitz** سنة 1997 رزمة جديدة للتنمية في القرن 21 تشمل الدول التي تمر بمرحلة انتقالية, حيث ركز على تحسين التعليم و الصحة و تخفيض التكاليف الناتجة عن المخاطر الاقتصادية و زيادة التعاون بين القطاع الخاص و القطاع العمومي و المضي في الجانب الديمقراطي عوض التحول السريع, و هذه المقترحات هي نقد لآراء التي تساند ان "الكل سوق" او التي تفضل التثبيت على المستوى الكلي, و الذي لا يؤدي الى تنمية اقتصادية بشرية و خصوصية لا تؤدي الى تحسين المستوى الاجتماعي في ظل غياب النمو.

سنة 1997 توقف تطبيق اتفاق واشنطن و قد اتخذت المؤسسات المالية الدولية نفس الشيء, و قد كثرت الانتقادات للسياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة **Néo-libéralisme** و آثارها السيئة على دول التي تمر بمرحلة انتقالية. و لا يرى **Stiglitz** في مؤتمر الدولي للبنك العالمي سنة 1999 ان

سبب فشل البرامج المعيارية هو ان سوء أو عدم تطبيق الإجراءات و لكن للأخطاء الناتجة عن عدم تحديد الأولويات في مجال الإصلاحات.

فهو لا يرى وجود علاقة ايجابية بين التحرير و النمو بحيث تبين ان الارتباط سلبي في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، فالدول التي شهدت بطئ في الإصلاحات من مثل أوزباكستان و سلوفينيا عرفت تحكّم جيد في هذه الإصلاحات، بينما دول أخرى طبقت نماذج سريعة تعرف حالياً مشاكل مثل جمهورية التشيك. و الصين التي لم تعرف نظام قضائي كفاء و لا حقوق ملكية محددة بدقة لم تقف عائقاً أمام جلب رؤوس الأموال الأجنبية و تطوير الاستثمار المحلي، و يتساءل **J. Stiglitz** حول الهدف الانتقال نفسه حيث يقول: " ان التحول الى اقتصاد السوق لم يحقق ما دعا اليه اكبر المدافعين عنه (...) و اذ كانت الرأسمالية ضعيفة جدا لتخطئ الأخطاء الإنسانية العادية، فان فضائلها في وقتنا الحالي يجب إعادة النظر فيها"¹. و يرى **N. Stern** ان الخصوصية الشاملة بواسطة القسيّات Coupons كانت خطأ، فمالكي هذه القسيّات لا يعرفون ماذا اشتروا و لا إمكانيات هذه المؤسسات، و من ثم لم ينشأ سوق حقيقي لتبادل هذه القسيّات مثل ما هو معمول به في حالة أسهم الشركات. كما يرى **Stern** ان في التجربة الروسية قام الاصطلاحيون بالتنازل عن الملكية و الرقابة على الشركات المخصصة لصالح جماعات المصالح **Oligarque**.

و يرى **Stiglitz** انه لا يمكن الحكم على تفوق القطاع الخاص على العام، فذلك يعود الى المحيط ما اذا كان تنافسي او لا، و السؤال المطروح ليس معرفة ما اذا كان من واجب الدولة التدخل او لا في الاقتصاد فلها دور مهم في اقتصاديات السوق، و لكن تحديد دورها بالضبط، فيمكن للدولة ان تؤخر عملية الخصوصية حتى لا تخلق مشاكل تسيير المؤسسات، و كذلك الآثار السلبية لتوزيع الثروات مع العلم ان كل إعادة توزيع للثروات تعتبر مصدر معارضة للإصلاحات و نتيجة لذلك فان عدد قليل من إعادة الهيكلة للمؤسسات تم تحقيقها.

و يرى **Andreff**²:

ان الفكرة الجديدة هي عبارة عن جيل ثاني من الإصلاحات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لا تعتبر تكملة للبرامج المعيارية، و لكن توجه لحل المشاكل المهملة من هذه الأخيرة ، فيجب ان تكون أقل تحديدا و اقل خضوعا للشرطية لكن أكثر تكامل من توافق واشنطن و ذات توجه طويل المدى.

¹ Andreff .V. Analyse économique de la transition Post-Socialiste. Op. Cit. PP 319-320..

² Ibid, P 323

5-3- تحديات المرحلة الانتقالية:

تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عدة تحديات يلعب تصحيح دور الدولة فيها اهم الأدوار باعتباره عامل مساعد لنجاح باقي التحديات و هي:

-تغيير جذري لدور الدولة: فلا بد لنجاح التحول الى اقتصاد السوق من توفر حكومة تعمل بصفة مثلى و تفرض القوانين و تجمع الإيرادات، و تتوجه الى الاتفاق المنتج، و تبرمج و تتابع الإصلاحات كما تراقب نشاطات القطاع الخاص و تحمي الملكية العامة و تسهر على تنفيذ العقود و تضمن حرية المنافسة كما تقوم برعاية الفئات المحرومة و العاجزة، أي انها تخلق مناخ لعمل السوق و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-الخصوصية: يتم إعداد مؤسسي قوى بالإضافة الى الشفافية لنجاح عملية الخصوصية و لا بد ان تتدخل الدولة لخفيف الالتزامات الاجتماعية على الملاك الجدد مع اعتماد إجراءات الإفلاس و ضرورة إصلاح القطاع المالي، لتقوية القيود على الميزانية، و الانتقال من الميزانية الرخوة الى القيود الميزانية الصارمة اين يتم تطبيق إجراءات الإفلاس بصرامة؛

-إصلاح القطاع المالي لتعزيز النمو بإصلاح عملية الوساطة و زيادة الفعالية و تخصيص امثل الموارد المالية، و لا بد من إعطاء المزيد من الاستقلالية و الصلاحيات للبنك المركزي في مجال الرقابة؛

-معالجة عدم المساواة الكبيرة في الدخل بحيث ان المنافسة تقلل من الفروق بين الدخل بالإضافة الى التقليل من دخول الريع؛

-الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي لتدعيم الإصلاحات و استعادة النمو فمثلا الحفاظ على معدل تضخم منخفض بالإضافة الى معدلات الفائدة بدعم النمو¹.

-تكوين مجتمع السوق و يعتبر ذلك من اهم التحديات التي تواجهها الدولة فتغيير الذهنيان من أفراد يعتمدون على الخدمات المقدمة من الدولة من المهد الى اللحد الى أفراد يتنافسون في أسواق مختلفة يتم مكافئتهم حسب إمكانياتهم و جهودهم المبذولة، و لا تتدخل الدولة الا في حالة فشل البعض منهم مثل المرضى و المسنين.

¹ صالح. م. نصولي، نظرة عامة على الإنجازات والتحديات، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1999، ص 05.

خاتمة الفصل:

كان الهدف من التحول إلى اقتصاد السوق هو الانتقال من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة، و الخروج من فترة الركود إلى مرحلة تحقيق النمو بمعدلات مرضية و بصفة متواصلة، و يمكن تقسيم فترة الانتقال إلى مرحلتين الأولى مرحلة التدهور حيث ينخفض فيها الإنتاج و النمو و تزداد البطالة و إفلاس الشركات... الخ، و مرحلة ثانية هي فترة استعادة النمو حيث يرتفع فيها الناتج المحلي و معدل النمو و تنخفض البطالة و يرتفع الاستثمار، و هو ما يجعل منحنى النمو يأخذ شكل هلالى أو حرف U حيث ينخفض في البداية ثم يبدأ في الارتفاع و درجة الانخفاض و سرعتها تختلف من دولة إلى أخرى لعدة أسباب منها: الظروف الموروثة من النظام السابق و القرب من البلدان المتقدمة و درجة التصنيع... الخ. و لا يكفي الاستثمار وحده لزيادة النمو لان الاستثمار يتطلب وقت ليكون منتجا أي ان يرتفع أولا ثم يليه النمو و لكن الملاحظ في الواقع ان النمو هو الذي يبدأ أولا ثم يليه الاستثمار فيما بعد، و سبب ذلك يرجع إلى ان النمو المبكر ناتج عن الكفاءة المكتسبة من الإصلاحات عن طريق فرض قيود متشددة على الميزانية و عملية التحرير و سيادة المنافسة و التي تولد حوافز للمؤسسات حتى تكون أكثر إنتاجية، اما مسألة سرعة التحول ففي تقديري هناك خلط كبير بين المشاكل الاقتصادية على المستوى الكلي و الجزئي، فوقف التضخم، و التحكم في عجز الميزانية تعتبر أعمال لا يجب ان تنزامن بالضرورة مع اعادة هيكلة الاقتصاد. كما ان الخصخصة ليست ضرورية كما هو الحال بالنسبة لوضع قواعد المنافسة فمن الضروري بالنسبة للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية ان تكون لها أسواق تعمل بصفة صحيحة و في اطار قانوني يمكن من تنفيذ و احترام العقود، و بالتالي فان وضع قواعد المنافسة الفعالة و الإفلاس أحسن من خصخصة سريعة، و بالتالي فان التدرج فرض نفسه، اذ تبين انه لا يمكن تحرير الأسعار و التجارة، و بناء مؤسسات اقتصاد السوق و تزويدها بالقوانين مرة واحدة، و لهذا فان فشل البرامج المعيارية للتحول يرجع إلى عدم تناسبها مع الأوضاع الداخلية للبلدان و لنقص المعرفة بالاختلالات الاقتصادية من جهة، و بصلابة هيكل الاقتصاد و عدم تقبل التحول من جهة أخرى.

و الدروس المستفادة من تجارب المرحلة الانتقالية هي:

- ان الإصلاحات لا بد ان تنتج عنها معاناة و ان الانتعاش و النمو لا بد له من ثمن و ان تأجيل الإصلاحات هو تأجيل للمعاناة؛

- لا توجد وصفة ذهبية لمعالجة جميع الأمراض، و بالتالي ضرورة تنفيذ إصلاحات متعددة و متواصلة لتحقيق النمو؛

-ان الظروف الموروثة من الأنظمة السابقة تلعب دور مهم في تسريع عملية الانتقال؛

-ضرورة تحقيق الاستقرار الكلي والتحكم في التضخم؛

-ان إنشاء مؤسسات رسمية و فرض قوانين ضروري للتحويل الى اقتصاد السوق, و في حالة غياب ذلك سيؤدي الى عدم احترام حقوق الملكية و عدم سيادة المنافسة و انتشار الفساد مما يعيق زيادة الاستثمار المحلي و جلب الاستثمار الأجنبي و بالتالي عدم تحقيق النمو و من ثم تغيير لدور الدولة في الاقتصاد.

لقد اختلف الانتقال حسب الدول و لهذا سنحاول تسليط الضوء على بعض النماذج من مختلف أنحاء العالم في الفصل الموالي.

الفصل السابع: تغير دور الدولة في بعض تجارب التحول

مقدمة الفصل

- 1- تجربة التحول و تغير دور الدولة في بعض البلدان الأوروبية
- 2- دور الدولة في تحول الصين إلى اقتصاد السوق .
- 3- الإصلاحات الاقتصادية و تغير دور الدولة في كوبا.
- 4- تجربة التحول لدول شمال إفريقيا .
- 5- الدروس المستخلصة من هذه التجارب

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تجارب الانتقال في بعض دول العالم مع التركيز على تغيير دور الدولة خلال هذه المرحلة، و حاولنا أخذ نماذج من مناطق مختلفة من العالم، وقد بدأنا بدول أوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفيتي سابقا لأنها تمثل محور الدول الاشتراكية وأهم كتلة من الدول انتقلت إلى اقتصاد السوق لكن رغم ذلك فكل دولة داخل هذه الكتلة تمثل تجربة مختلفة .

ولا يمكن التكلم عن تجارب الانتقال إلى اقتصاد السوق دون التطرق للتجربة الصينية، ليس لأنها تمثل إحدى دول آسيا فقط ولكن لأنها تعتبر من أنجح تجارب الانتقال إلى اقتصاد السوق بالإضافة إلى أن النظام السياسي للدولة لم يتغير، لكن لعبت هذه الأخيرة دورا مهما في نجاح التجربة. كما أخذنا التجربة الكوبية باعتبارها أهم دول أمريكا اللاتينية والتي تتبنى النظام الاشتراكي، وكيف أن الإصلاحات تعثرت نتيجة لعدم وجود قناعة سياسية بجدوى اقتصاد السوق. ثم انتقلنا إلى دول شمال أفريقيا وهذا كتمهيد لدراسة حالة الجزائر ولهذا ركزنا على بعض الدول فقط مثل مصر وتونس والمغرب.

1- دور الدولة و تجربة الانتقال في الدول الاوروبية

تعتبر البلدان الأوروبية التي انتهجت الاقتصاد المخطط من أهم التجارب في التحول لاقتصاد السوق و ان كانت تمثل كتلة واحدة من قبل إلا ان عملية التحول اختلفت من دولة لأخرى سواء من حيث الإستراتيجية او الأدوات و حتى النتائج و يعود ذلك لعدة عوامل نحاول التطرق إليها في هذا المبحث.

1-1 - سياسة التثبيت:

لقد أدت البرامج المعيارية الى تحويل الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من اقتصاديات انتاج دون مبادلة الى اقتصاديات مبادلة دون إنتاج، مما يجعل تطبيق سياسة العرض لا بد منه و يرى L. Taylor¹، انه لا بد من تطبيق سياسة إنعاش اقتصادي كينزية بدعم الطلب الفعال بواسطة الاستثمار العمومي، و رفع متدرج للاستثمار خاصة في البلدان الكبيرة مثل روسيا و التي يرتبط اقتصادها بأسعار المحروقات، و بالتالي فإنعاش النمو لا يتم تحفيزه بواسطة الطلب على الصادرات. أما بالنسبة للدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المفتوحة فان سياسة دعم الصادرات تعتبر فعالة.

¹ Andreff.V. Analyse économique de transition post-socialiste.Op.cit. p 305

و كان من المتوقع انه عند بداية الاصلاحات ان ينخفض الناتج المحلي بسبب برامج التثبيت الاقتصادي, و مع استقرار سياسات الاصلاح و بدا المشروعات الجديدة في الظهور يبدأ الناتج المحلي في الزيادة. لكن الواقع بين ان درجة الانخفاض في الناتج المحلي كان أكبر من التوقعات, حيث كان معدل المتوسط للانخفاض اكثر من 40% و قد عرفت بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا اكبر نسبة انهيار للناتج المحلي بـ 54.2% لتحتل جورجيا اعلى نسبة بـ 86.6% بينما اضعف نسبة كانت من نصيب اوزباكستان كما يوضحه الجدول رقم 7, و تعود النتائج الجيدة التي حققتها أوزباكستان بعد ذلك الى سياسة التثبيت الجزئية للتخفيض من التضخم, و اتبعتها مباشرة و بسرعة سياسة إنعاش النمو ببعث أشغال ذات منفعة عامة لضمان التشغيل و البحث عن الفعالية في تسيير المؤسسات العمومية و تتزامن مع سياسة اجتماعية, و قد بدأت برامج التثبيت في بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا ما بين 1994 و 1995 كما يوضحه الجدول رقم 07¹:

جدول رقم 07: تطوير أداء الناتج المحلي الخام للفترة 1989-1999 الوحدة %

البلدان	انهيار PIB الى ادنى مستوى من 1989 100=1989 X	السنة التي كان فيها الناتج المحلي في ادنى مستوى	متوسط النمو للناتج المحلي منذ ادنى مستوى	الناتج المحلي سنة 1999 الى الناتج المحلي في اوروبا فترة انتقالية
بلدان وسط وشرق اوروبا و منها: peco	27.9	/	3.2	0.90
بولونيا	13.7	1991	5.1	1.28
بلغاريا	36.9	1997	3	0.74
ج التشيك	15.4	1992	1.7	0.95
ج سلوفاكية	24.7	1993	4.9	1.01
رومانيا	26.6	1992	0	0.80

¹ ستانلي فيشر و راتنا ساهاي, الاقصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية تقييم أدائها, مجلة التمويل و التنمية, سبتمبر 2000, ص 03

1.03	0.6	1992	39.9	-البانيا
0.7	3.0	/	43.4	بلدان البلطيق ومنها
0.87	3.2	1994	36.9	-استونيا
0.64	2.6	1993	52.8	-لاتفيا
0.70	3	1994	40.8	-ليتوانيا
0.60	4.9	/	54.2	دول الإتحاد السفياتي سابقا و منها
0.83	6	1995	36.9	-روسيا
0.46	5.8	1994	86.6	-جرجيا
0.93	3.1	1995	14.4	-أوزباكستان
0.41	/	1999	64.5	-أوكرانيا
0.70	1.7	1998	40.6	-كازاخستان
0.46	3.7	1996	74.0	-طاجاكستان

المصدر: ستانلي نثر و راتنا ساهاي:مرجع سابق, ص03. / الناتج الداخلي الخام PIB

من الجدول السابق نلاحظ أن أكبر إنخفاض في الناتج المحلي عرفته دول الإتحاد السوفيتي سابقا بمعدل متوسط 54.2% بينما حققت أكبر متوسط معدل النمو, و رغم ذلك فإنها سنة 1999 لم تسترد الا 60% من الناتج المحلي قبل الإصلاحات, بينما دول البلطيق فكان انخفاض ناتجها

المحلي أقل حدة فقد خسرت 43.4% منه سنة 1989 و استرجعت سنة 1999 (70%) من ناتجها المحلي قبل الإصلاحات, بينما دول وسط و شرق أوروبا فكانت أقل تأثرا فقد خسرت فقط 27.9% من ناتجها المحلي لتستعيد سنة 1999 نسبة 90% منه . وكانت بولونيا التي سجلت أقل انخفاض في ناتجها المحلي الداخلي ب13.7% وحققت متوسط معدل نمو 5.1% قد استرجعت ناتجها المحلي الداخلي سنة 1999 بل انها سجلت ارتفاعا فيه بنسبة 13.7% قبل البدء في الإصلاحات. وكان ذلك نتيجة للإصلاحات التي إتبعتها بولونيا, ففي أول جانفي 1990 وضعت أول حكومة بعد العهد الشيوعي خطة الإصلاح النظام الإقتصادي بتثبيت الإقتصاد و دعم الإصلاحات الهيكلية و كانت أول بلد ينهض من الركود الإقتصادي و يتجاوز مستويات الناتج المحلي الإجمالي قبل البدء في الإصلاحات ب 28% سنة 1999, كما ذكرنا سابقا أن هذه الإصلاحات نجحت في تخطي الأزمة الروسية سنة 1997 لتوازن اقتصادها الكلي و النظام المالي الشفاف نسبيا, وكانت بولونيا تهدف للانضمام للإتحاد الأوربي فحاولت تحقيق معايير التقارب في الإقتصاد بخفض معدل التضخم و عجز الميزانية و تحقيق الاستقرار في العملة و ذلك باتباع سياسة مالية و نقدية سياسات سعر الصرف ملائمة . و قد كان احتياطي العملة الصعبة يغطي سبعة اشهر من الواردات و 400% من الديون قصيرة الاجل, و قامت بإعادة هيكلة النظام المصرفي عن طريق رسملة المصارف تمهيد لخصوصتها¹.

و تعتبر لاتقيا أكبر بلدان البلطيق تأثرا بالمرحلة الانتقالية فقد خسرت أكثر من نصف ناتجها المحلي و سجلت متوسط معدل نمو سنوي قدر ب 26% , و استرجعت سنة 1999 ما يقدر ب 64% من ناتجها المحلي الخام قبل الإصلاحات, فبعد الاستقلال أنشأت لاتقيا البنك المركزي سنة 1990 و أدخلت العملة الوطنية "لاتس" وهي قابلة للتحويل بشكل كامل . مع اتباع سياسة نقدية صارمة للحفاظ على استقرار العملة. واستقرار الأسعار, و كان ذلك عنصر جذب لرأس المال الأجنبي. و كان استقرار العملة مضمون بسلة من العملات , وارتفع احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية و أصبح ميزان مدفوعاتها موجب . وفي سنة 1998 تم انجاز ميزانية متوازنة و موحدة للدولة و هو ما ساعد على إبقاء سعر الفائدة منخفضا. كما تأثرت لاتقيا بالأزمة الروسية فقد سجلت عجزا في ميزانيتها سنة 1999 .

¹ ليسزيك بالسيوتش, تحول بولونيا الى اقتصاد السوق, مجلة التمويل و التنمية, سبتمبر 2000, ص 14

وفي مقابل ذلك فقد نشطت السوق المالية و استعادت عافيتها بعد أزمة 1998 وانضمت بورصة لاتفيا إلى تحالف بورصات دول شمال أوروبا و هو ما يشجع المستثمرين السكندنافيين على الإستثمار فيها.¹

أما روسيا و التي بدأت الإصلاحات سنة 1992 و برامج التثبيت سنة 1995 فقد فقدت 46.5% من ناتجها الداخلي الخام, و في سنة 1999 لم تستعد إلا حوالي 60% من الناتج الداخلي قبل الإصلاحات. و بعد انتخابات سنة 1996 تمكن أصحاب المصالح الأقوياء من السيطرة على السلطة السياسية و الاقتصادية و انتشر الفساد, وبعد أن كان البترول مصدر تمويل للإصلاحات و التنمية أصبح نقمة و مصدر ثراء عاجل دون مجهود, كما أن انخفاض أسعار البترول سنة 1996 أدى إلى انخفاض التمويل الأجنبي و في ظل وجود نظام مصرفي ضعيف و سعر صرف غير مرن أدى ذلك إلى انهيار مالي² و بلغ أقصى حد للتضخم 2510 % لينخفض سنة 1999 إلى 36.5 % و هو مرتفع جدا مقارنة بالمعدل المحدد من طرف صندوق النقد الدولي بـ1% و الجدول رقم (08) يبين تأثير سياسات التثبيت على التخفيض من التضخم فبلدان الإتحاد السفياتي سابقا عرفت أكبر معدلات تضخم قبل الإصلاحات حيث كان يفوق عادة 4 أرقام لينخفض بعد سنة 1999 إلى رقمين و في بعض الأحيان إلى رقم واحد مثل أرمينيا 2% و أذربجان 9% بينما دول البلطيق فقد انخفض معدل التضخم من 3 أرقام إلى رقم واحد بحيث وصلت في المتوسط إلى 2.4% سنة 1999 وهي تقترب بذلك من المعدل المسجل في دول أوروبا الغربية بينما دول أوروبا الوسطى و الشرقية فقد ورثت أوضاع اقتصادية أقل حدة فالبعض منها عرفت معدل تضخم برقمين فمثلا المجر و التي كان معدل تضخمها قبل الإصلاحات 26% , أما تشيكوسلوفاكيا في ذلك الوقت فكان معدل تضخم 46% ولم يتجاوز الثلاث أرقام إلا في بولونيا ب 1096% و المجر بـ1903 لينخفض بعد الإصلاحات ويصل إلى أقل من 1% في بعض البلدان مثل ألبانيا و بلغاريا.

¹ اينار ريبسي, لاتفيا التركيز على تنمية البلاد , مجلة التمويل و التنمية , سبتمبر 2000 , ص 17
² ستانلي فيشر و راتنا ساهاي , مرجع سابق , ص 06

جدول 08: برامج التخفيض من التضخم 1989-1999:

التضخم في 1999	التضخم قبل برنامج التثبيت	تاريخ برنامج التثبيت	البلدان
10.4	450	/	بلدان أوروبا الشرقية والوسطى Peco منها
9.8	1096	1990	-بولونيا
1-	293	1992	-ألبانيا
0.1	245	1991	-بلغاريا
2.6	46	1991	-جمهورية التشيك
54.8	314	1993	-رومانيا
11.50	26	1990	-المجر
2.4	871	/	بلدان البلطيق
3.8	1086	1992	-استونيا
3.2	818	1992	-لاتفيا
3	709	1992	-ليتوانيا
/	/	/	بلدان الإتحاد السوفياتي سابقا
9	1651	1995	-أذربيجان
2	1885	1994	-أرمينيا
29	1555	1994	-أوزباكستان
23	645	1994	-أوكرانيا
36.5	218	1995	-روسيا

28	73	1995	-طاجكستان
17.8	2315	1994	-كازاخستان

المصدر: ستانلي فيشر و راتنا ساهاي,مرجع سابق ,ص04

ما يمكن استنتاجه من برامج التثبيت المتبعة في الدول الأوروبية والنتائج المحققة أن دول أوروبا الوسطى و الشرقية PECO حققت نتائج أكثر إيجابية من دول البلطيق و دول الإتحاد السفياتي سابقا, و ذلك للأوضاع الموروثة من النظام السابق حيث كانت هذه البلدان تتمتع بحرية أكبر, و كذلك بهدف الإنضمام للإتحاد الأوربي مما جعلها تكون أكثر جرأة في التقدم بالإصلاحات ومن ثم تحقيق نتائج إيجابية أكثر , هذه

الدوافع انعكست أيضا على تجربة الخصخصة¹.

1-2 الخصخصة في الدول الاشتراكية الأوروبية :

تعتبر الخصخصة من أعقد عمليات التحول إلى إقتصاد السوق نتيجة لعدم وجود إجماع حول كفيات توزيع الثروة و الدور الاجتماعي الكبير لنقابات العمال و هو ما وقف عائقا أمام إتمام هذه العملية.

و لهذا فقد تبنت الدول الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية عدة استراتيجيات منها من ولوج عملية الخصخصة بسرعة و هذا للمضي بعملية الإصلاح الى مرحلة اللارجوع مثل روسيا و جمهورية التشيك, و منها من اتبع إستراتيجية أخرى تتمثل في الخصخصة بالتدرج و لكل إستراتيجية دوافع و نتائج مختلفة عن الأخرى. و قد تم تأجيل خصخصة البنوك في معظم الدول الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية رغم ان تغيير طبيعة ملكيتها يحسن من قواعد منح القروض و هو ما يعطي دفعا قويا للمؤسسات الاقتصادية و يعود سبب عدم خصخصة البنوك قبل المؤسسات الاقتصادية الى ما يلي:

-ان خصخصة البنوك و إعادة تأهيلها ليس لها نفس تأثير خصخصة المؤسسات، حيث انه و نظرا لطبيعتها الحساسة فهي قد تهدد النظام الاقتصادي ككل في حالة ارتكاب أخطاء او حصول نتائج سلبية غير متوقعة، مما يؤدي بالدولة الى التدخل اكثر في القطاع البنكي.

¹ Sebti.fouzi. Sur l'origine des reformes économiques en Algérie et en Europe de l'Est une étude comparative. Revue des sciences Humaines .Université de Constantine.1999

ان البرامج المعيارية تنص على سرعة الخصخصة مما يعني ضرورة البدا بالقطاعات الأقل حساسية و اقل تأثير لهذا تترك البنوك في اخر المطاف. ففي روسيا و في ظل النظام الاشتراكي تعايشت القيود الميزانية الرخوة مع القيود الإدارية الصارمة حيث مارست الدولة رقابة صارمة على تعيين المدراء و كيفية ادائهم لمهامهم الموكلة اليهم وفق الخطة الاقتصادية و الاجتماعية و نعني بقيود الميزانية الرخوة ان الخسارة يتم تعويضها بأشكال مختلفة مثل الإعانات ,او القروض المقدمة بشروط ميسرة و إمكانية السماح بتأخير تسديد الضرائب, و هو ما يؤثر على كفاءة اداء السوق حيث يفقد القدرة على التخصيص الأمثل للموارد بنقلها من المشروعات ذات الإنتاجية الضعيفة الى المشروعات ذات الإنتاجية الكفاءة, كما ان القيود الميزانية الرخوة لا تتلاءم مع النظام الضريبي العادل و الكفاء, فالتزامات المؤسسة الضريبية لا يحددها القانون و لكن التفاوض بينها و بين الحكومة و هذه المفاوضات تؤدي عادة الى الفساد¹. تم تنفيذ برنامج خصخصة شامل في الفترة ما بين 1992 – 1994 حيث تم نقل ملكية أكثر من 15000 شركة من خلال قسائم الملكية لصالح العمال, و لكن المدراء والعمال المطلعين على دخائل الشركات تمكنوا من الاستحواذ في المتوسط على ثلثي الشركات المخصصة و عوض ان تؤدي العملية الى فرض قيود صارمة على الميزانية فان هذه الشركات كونت شبكات احتكارية نتيجة إنشاء صناديق المساهمة حيث يتنازل العامل عن حصصه من الشركة مقابل حصص من هذه الصناديق و التي تمتلك مجموعة من الشركات, و هو ما يؤدي بالسيطرة على هذه الشركات من طرف مجموعة من الأشخاص باعتبارها تمتلك أغلبية الحصص في هذه الشركات, و ترجع أسباب اللجوء الى هذه الطريقة الى ان الحكومات فشلت في تشجيع رجال الأعمال الجدد للمشاركة في رأس مال هذه الشركات ثم ان الأحوال المالية لهذه الشركات لم تكن مغرية , كما ان القوانين لم تحدد و بدقة حقوق الملكية في ذلك الوقت. و بالتالي فشلت التجربة الأولى للخصخصة في روسيا نتيجة لعدم قدرة المالكين الجدد على اعادة تأهيل هذه المؤسسات لافتقارهم لرأس المال و الكفاءة التسييرية, كما يعتبر هذا النوع من الخصخصة شكل متطرف تم من خلاله تحويل ضخم للملكيات اقترن بالتلاعب من طرف المديرين و كبار البيروقراطيين, كما ادت القيود الميزانية اللينة الى عدم وفاء هذه الشركات بالتزاماتها لدائنيها².

اما الموجة الثانية من الخصخصة و التي تميزت بعدد قليل من الشركات و التي تمت خصصتها بطريقة تتسم بشفافية اكبر فلم تسفر عن نتائج ايجابية كبيرة و خاصة مشروع القروض من اجل

¹ - ايچور جيلدار, دروس من الأزمة الروسية للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية, مجلة التمويل و التنمية , جوان 1999, ص 6

² - جانوس كورناي, تحقيق التحول الى الملكية الخاصة, مرجع سابق ص 13

الحصص ، و الذي تحصلت بموجبه البنوك على حصص في الشركات فقد تحول الى عمليات احتيال أثارت الكثير من الانتقادات و يرى البعض ان الخطأ في تجربة الخوصصة في روسيا يكمن في ان العملية لم يسبقها إعداد مؤسسي و قانوني و هياكل قوية للدولة تسمح بانجاز هذه العملية.¹

اما جمهورية التشيك فاتبعت الخوصصة جملة واحدة في بداية التسعينيات عن طريق توزيع قسيمات الملكية لحوالي 1800 شركة حيث تم توزيع الأصول العمومية على الملايين من حاملي هذه القسيمات في مرحلة أولى ثم تركزت في النهاية في صناديق الاستثمار التي كانت تفتقر الى رأس المال لمواصلة نموها و لزيادة الاستثمارات في هذه الشركات، كما انها كانت مرتبطة بالبنوك التجارية الكبيرة و العمومية و هو ما أدى الى ضعف إدارة هذه الشركات و تراجع عملية إعادة تأهيلها و ظلت القيود على الميزانية لينة رغم ان المؤسسات حرة، و قد ساهمت هذه الطريقة بفوز الحرب الحاكم بدورتين في انتخابات حرة خلال التسعينيات². و قد صرح رئيس الوزراء سنة 1995 ان عملية الانتقال قد تمت و ان المشاكل الاقتصادية التي تواجهها جمهورية التشيك تشبه أي مشاكل عادية يواجهها أي بلد اوربي عادي، لكن سنة 1997 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بـ 2.5% نتيجة للركود الاقتصادي بعد النمو الذي وصل ما بين 4 و 5% و تعتبر الطريقة المتبعة في الخوصصة احد أسباب هذا الركود فقد نص تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سنة 1998 ان طريقة الخوصصة عن طريق القسائم في جمهورية التشيك، أنتجت هياكل ملكية وقفت عائقا أمام الإدارة الفعالة للشركات و كذلك إعادة تأهيلها و ان صناديق الاستثمار أدت الى تركيز عدد كبير من القسائم في يد البنوك المحلية الرئيسية و التي تملكها الدولة، و من ثم السيطرة على هذه الشركات³ و نتيجة لتوزيع القسائم على المواطنين ونظرا لكون الملاك الجدد يفقدون لرأس المال و للخبرة في تسيير هذه المؤسسات فقد قاموا بنقل القسائم الى صناديق الاستثمار مقابل حصص في هذه الأخيرة لتخفيض المخاطر و كانت نتيجة هذه العملية ما يلي:

- الاستمرار في دعم الشركات حتى و لو كان أداءها ضعيفا؛

- ضعف انضباط السوق المالي نتيجة لضعف تطبيق قوانين الإفلاس بالإضافة الى طول المدة التي تستغرقها الإجراءات؛

¹ - جون نيلس ، هل حان الوقت لإعادة التفكير في الخوصصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة التمويل و التنمية جوان 1999 ص14

² كورناي جانوس، تحقيق التحول الى الملكية الخاصة، مرجع سابق، ص12.

³ جون نيلس، هل حان الوقت لاعادة التفكير في الخوصصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، مرجع سابق، ص 17.

- انتشار الفساد و السعي للتربح و نتج عنه ثراء مدراء الصناديق على حساب أصحاب الأسهم و الأوضاع المالية للشركات.

اما المجر فقد اتبعت إستراتيجية التدرج في الخوصصة و رغم بعض المساوئ الا انه كان لها اثر ايجابي كبير، حيث نشأت مئات الألوف من الشركات المتوسطة و الصغيرة و أدى تشديد القيود على الميزانيات في بداية التسعينيات الى زوال المؤسسات المفلسة و تم كسر سلاسل المديونية المتبادلة بين الشركات و تحسين تنفيذ العقود و تعزيز النظام المصرفي و من ثم جذب كبير لرأس المال الأجنبي ، و بما إن الخوصصة غير مجانية كما هو الحال بالنسبة لتوزيع قسيمات الملكية على العمال و المسيرين فقد تم تحقيق عائد و استخدامه في سداد الدين الأجنبي و من ثم خفض الفوائد المدفوعة و تحسن تقديرات الائتمان¹، لكن مع ذلك فان عملية الخوصصة تبقى غير مكتملة و رغم ان المجر تعتبر رائدة في هذه العملية فان متوسط رأس المال المملوك من طرف الدولة في المؤسسات المخوصصة بلغ 28% ، مما يعني ان مجالس الإدارات تعين بصفة جزئية من طرف الدولة و هو ما يعتبر في بعض الأحيان عائق أمام فعالية تسيير المؤسسات و قد يحول الى وسيلة رقابة على الشركاء الداخليين (عمال مسيرين) كما ان ممثلي الدولة في هذه الشركات يقفون عائقا أمام اتهام عملية الخوصصة لتضارب مصالحهم مع هذه العملية².

لقد اظهر نتائج الخوصصة ان هذه العملية تؤدي الى تحسين فعالية الإنتاج و إزالة فائض العمال لكن ذلك يتوقف على طبيعة الملاك الجدد ففي حالة التنازل عليها لمستثمر أجنبي فان إعادة التأهيل للمؤسسة تكون أحسن من لو تم بيعها لمستثمر محلي و هذا نظرا لكون إعادة التأهيل مرتبطة بالقدرات المالية و الخبرات التسييرية للمالكين الجدد، فتجارب الدول الأوربية التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال الخوصصة أظهرت ان هدف الخوصصة السريعة كان سياسي الغرض منه تسريع التحول الى اقتصاد السوق و الوصول بالإصلاحات الى نقطة اللارجوع بغض النظر عن نتائجه الاقتصادية، و الدليل على ذلك ان جميع الدول التي تبنت هذه الطريقة سرعان ما تراجعت عنها و حاولت أن تقوم بخوصصة مؤسساتها في مرحلة ثانية بطريقة متدرجة تهدف أكثر لتحقيق كفاءة اقتصادية عن طريق تأهيل هذه المؤسسات، فمشكل الخوصصة الحالي في أي بلد يتمثل في طبيعة المالكين الجدد و قدراتهم المالية و التسييرية .

1-3- تخفيض و تحسين دور الدولة: تلعب الدولة دورا مهما في الاقتصاد و خاصة في المرحلة الانتقالية، حيث تقوم بتوفير الآثار الخارجية الموجبة مثل الهياكل القاعدية و الصحة و التعليم، و التي

¹ كورناي، جانوس، مرجع سابق، ص 12

² Andreff.V. Op. Cit. P 314.

تستفيد منها المؤسسات الاقتصادية خاصة كما تقوم الدولة بالموازنة بين تسريح العمال و تحمل نفقات منح البطالة و الحماية الاجتماعية و بين تدعيم المؤسسات و المحافظة على مناصب العمل خاصة في المؤسسات التي تحقق قيمة مضافة موجبة حتى ولو كانت تحقق خسارة .

وقد اتبعت الدولة سياسة صناعية نشطة بتقديم دعم مباشر في دول أوروبا الشرقية مثل رومانيا سنة 1990 و بولونيا و المجر . و التشيك سنة 1993.¹

1-3-1- تخفيض النفقات العامة:

كانت النفقات في المتوسط 45% من الناتج الخام المحلي في بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية و 35% في الدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفياتي سنة 1994 و عند تعديلها بالنسبة لمعدلات التضخم نجد أن النفقات العمومية انخفضت إلى النصف تقريبا مقارنة مع ما كانت عليه قبل الإصلاحات في الدول الأوروبية المستقلة حديثا , و بـ 20% بالنسبة لرومانيا ودول البلطيق عما كانت عليه سنة 1989.

وقد ارتفعت النفقات ارتفاعا اسميا في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نتيجة لارتفاع النفقات الموجهة للجانب الاجتماعي و واجهت بعض البلدان هذا الارتفاع بعائدات الموارد الطبيعية أو المساعدات و القروض الدولية كما هو الحال بالنسبة للمجر و ألبانيا, وهناك دول أخرى مثل روسيا و بلغاريا حافظت على توازن حذر لميزانيتها حيث قامت بتخفيض نفقاتها في الأوقات المناسبة لتجنب ارتفاع التضخم, و الدولة مسئولة تقريبا عن نصف الناتج المحلي الخام في دول أوروبا الشرقية و الوسطى و الدول الأوروبية المستقلة حديثا . كما أن الوضعية الموروثة عن النظام السابق تؤثر على هيكل النفقات العمومية في المرحلة الانتقالية .

و يتغير هيكل الإنفاق خاصة التحويلات الاجتماعية و الإعانات المقدمة للمؤسسات الاقتصادية حيث تمثل في المتوسط ما بين 3% إلى 4% من الناتج الداخلي الخام في دول أوروبا الشرقية و الوسطى و المستقلة حديثا سنة 1994 بينما بلغت في روسيا و أوكرانيا ما بين 9 و 17% على التوالي و قد قامت أوكرانيا بتخفيض كبير للإعلانات المقدمة² .

1-3-2- إصلاح النظام الجبائي : ولمواجهة الزيادة في النفقات وعجز الميزانية لجأت الدول إلى زيادة معدلات الضرائب, فالإصلاحات الجبائية تعتبر ذات أولوية في برنامج التحول و تعتبر الضريبة

1-Andreff .V. Op. Cit.p308

² BANQUE MONDIAL , de l'économie planifiée a l'économie de marché , Op. Cit. pp 134-137

كأداة للتحفيز على الاستثمار كما حدث في بولونيا ما بين 1993-1997¹. كما ان الإصلاحات الجبائية لا تشمل فقط هيكل الضرائب وإنشاء و تعديل و إلغائها و لكن أيضا إنشاء إدارة مواكبة لهذا التحول. لكن عدم المضي قدما في الإصلاحات الجبائية أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة ففي روسيا مثلا وجدت الدولة صعوبات سياسية في فرض ضرائب على المؤسسات العمومية الكبرى مثل **Gasprom** المؤسسة المحتكرة للغاز الطبيعي, و بعد ارتفاع أسعار البترول ارتفعت عائدات العملة الصعبة و حققت الميزانية فائض, و بلغت عائدات الميزانية الفدرالية في روسيا 14% من الناتج الداخلي الخام سنة 1999².

و في مجال عدم مركزية الميزانية فإن المجر و أوكرانيا تحتفظ بحصيلة الضرائب على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة, اما روسيا فتحتفظ بحصيلة أربع أهم ضرائب و هي الضريبة على الأرباح و الضريبة على دخل الأفراد و الرسم على القيمة المضافة و الضريبة الغير مباشرة تتقاسمها مع الجماعات المحلية و لكن بطرق غير واضحة. و عن طريق لامركزية النفقات مع مركزية الإيرادات استطاعت الدول أن تخفض عجز الميزانية العامة , لكن كان لذلك آثار سلبية على ميزانية الجماعات المحلية, فقد أدى ذلك إلى تراكم مخلفات التسديدات , و تخلف مستحقات الإدارة المركزية, و هذه السياسة أدت إلى عدم التوازن الجهوي.

1-4- نتائج وتحديات المرحلة الانتقالية:

يمكن تقسيم الفترة الانتقالية إلى فترة تدهور (1990-1993) وفترة ثانية هي فترة النمو (1994-1998), فانخفاض الإنتاج في بداية المرحلة الانتقالية أخذ حجم كبير بحيث أنه يشبه أزمة 1929 وقد أطلق عليه **Kornai** مصطلح الانكماش التحولي **Recession-Transformation** وهو ناتج عن السياسات الاقتصادية التي خفضت من الطلب وكذلك العرض أو الإنتاج ؛ وهي نتيجة معاكسة لما توقعته التحليلات حول الخصخصة وتحرير السوق ، وتؤدي إلى تكملة سياسات التثبيت وتسهيل إعادة تخصيص المواد وتقوم بتحسين الفعالية الإنتاجية .

لكن في بداية المرحلة الانتقالية فإن البطالة ارتفعت بصفة كبيرة مما يعني ان المؤسسات في البلدان الاشتراكية احتفظت بفائض في عدد العمال ، وعودة النمو في دول أوروبا الوسطى والشرقية خفض من البطالة لكن لم تقم بامتصاصها نتيجة لعدم ارتباطه الكبير بفعالية الإنتاج بل بحجم الاستثمار ، كما

¹ Andreff. V. op.cit. p 310

² --أندرية نيسيرنكو. التحدي الذي يواجه الرئيس بوتنن ,مجلة التمويل و التنمية, سبتمبر 2000, ص20

شهدت بداية المرحلة الانتقالية خاصة في البلدان المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتي نمو المقايضة والمبادلات غير النقدية وهو ما يعتبر تناقضا أمام الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد أخذت هذه المبادلات أشكال مختلفة مثل إحلال العملة بأوراق صرف مصدره من طرف المؤسسات وتسمى بـ **Veksels** ، ثم تسديد هذه الأوراق بواسطة المنتجات ووصلت هذه المعاملات الى 60 % من الناتج المحلي الخام في روسيا سنة 1998¹ ، والتي كانت سياسة التثبيت فيها خلال السنوات الأولى من المرحلة الانتقالية ضعيفة جدا وهذا راجع لنقص الإجماع السياسي، واقترنت القيود المالية الضعيفة على المستوى الكلي بتلك الموجودة على المستوى الجزئي وأدى التضخم إلى تخفيض من الأرصدة النقدية مما تعذر تمويل عجز الميزانية، كما أضر التضخم بمستويات معيشة الأفراد وكان سبب ذلك هو تأخير الإصلاحات. كما أن القيود المالية الرخوة على المؤسسات أدى إلى تكديس مؤخرات الضرائب وهو ما نتج عنه انخفاض إيرادات الميزانية وخلال الفترة 1995-1998 أصبحت مشكلة تحصيل الضرائب مشكلة سياسية حاولت تحديد العلاقة بين الدولة والمؤسسات إما تطبيق القانون أو تستند على المفاوضات والنفوذ السياسي ، وخاصة المؤسسات التي تعمل في قطاع النفط والغاز وفي سبتمبر 1998 فضلت الحكومة الروسية التفاوض مع كبار دافعي الضرائب بدل تطبيق القانون² ، ولكن في الأونة الأخيرة حاولت الحكومة الروسية فرض قيود مالية صارمة وهو ما أدى إلى حل مؤسسة **يوكوس** التي تعمل في مجال النفط. أما بلدان أوروبا الوسطى مثل المجر وبولونيا ويهدف الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي قامت الحكومات بفرض قيود مالية صارمة على الميزانية العامة ، مع تخفيض القيود المالية على المؤسسات في بداية المرحلة الانتقالية ، أما جمهورية التشيك ورثت وضع مالي جيد بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وظلت أوضاعها المالية قوية خلال الأعوام الأولى من المرحلة الانتقالية ، لكنها لم تتخذ خطوات لجعل القيود المالية صارمة على المؤسسات وهو ما اثر على كفاءتها ومن ثم تأثرت عملية إعادة الهيكلة حيث لم يتم تنفيذ قانون الإفلاس في عام 1993 وفقد الاقتصاد ثلاث سنوات من التنمية . كما حاولت بلدان أوروبا الوسطى التكامل أكثر مع الإتحاد الأوروبي بهدف الانضمام إليه فالمكاسب الناتجة عن العضوية تفوق في المدى الطويل التكاليف وهو ما حدث في حالة اسبانيا والبرتغال وايرلندا كما يفرض عليهم ذلك الالتزام بمعايير **كوبنهاجن** والتي تم تحديدها سنة 1993 في كوبنهاجن والموجهة لانضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى الإتحاد الأوروبي وبعد الانضمام تلتزم بمعايير **ماستريخت** وميثاق الاستقرار والنمو³.

¹ Andreff. V. Op. Cit. p 313

² ايجور جيدار، دروس من الازمة الروسية للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة التمويل و التنمية جوان 1999 ، ص 07

³ ريني ويبر و جونتر توبي ، استونيا في طريق الانضمام الى الاتحاد الاوربي، مجلة التمويل و التنمية، جوان 2000 ، ص 28

وعموما فإن دافع الانضمام ألي التحاد الأوربي كان حافظا قويا على المضي قدما في الإصلاحات وتحديد حجم صحيح للدولة و يمكن حصر اثر الإصلاحات في النقاط التالية :

- أدت الإصلاحات إلى إلغاء الخطة ومن ثم إلغاء المعلومات عن كميات السلع المنتجة والأسعار وكان على الدولة أن تعتمد على مصادر أخرى؛
-تقلص أهمية الشركات العمومية الضخمة والتي كانت تمثل الحصة الكبرى من إيرادات الدولة لتحل محلها مشروعات خاصة ؛

- النظام الضريبي في اقتصاد السوق قائم على أساس قوانين تحدد نسب الاقتطاعات بالأوعية الضريبية ، مع تحفيز النشاط الاقتصادي وحل النظام الضريبي محل الخطة بوصفه أداة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية كما أن ارتفاع الإنفاق من الصعب الرجوع عنه ولم توضع سياسات للحد من دور الدولة فما زالت الحكومة تضطلع بأنشطة أكثر مما ينبغي .

إذن فبمجرد أن تحقق الدولة الانتقال إلى اقتصاد السوق يصبح دور الدولة مختلف جوهريا ، فهي لا تتدخل مباشرة ولكن عن طريق أدوات مثل السياسة المالية والنقدية والتشريعات والتنظيم.

2- دور الدولة في تحول الصين إلى اقتصاد السوق

لم تقم الحكومة الصينية بإعداد مخطط أساسي للإصلاحات و كانت الإجراءات المتخذة تهدف الى حل المشاكل الاقتصادية المتلقاة ، وكثافة الإصلاحات نابعة من تصور الحكومة لمدى تقبل المجتمع لهذه التغييرات، و بالتالي كانت الإصلاحات في الصين تدريجية و بسرعة مناسبة لكل مرحلة أي ان سرعة الإصلاحات تمر بفترات مرتفعة و أخرى منخفضة لكنها تبقى واضحة .

و كانت نقطة بداية الإصلاحات في الصين هي التسيير على المستوى الجزئي أي المؤسسات، مما يعطيها الاستقلالية و يسمح لها اقتسام جزء من الأرباح مع السلطات العمومية ، و هذا لتحفيز المسيرين و العمال على زيادة الإنتاجية و تحقيق الأرباح ، و بالتالي تحقيق أهداف تسريع وتيرة التنمية. لكن الوضع على المستوى الكلي كان يقف عائقا أمام هذه الإصلاحات الجزئية و هو ما أزم الوضع المالي للدولة، مما أدى الى إدخال إصلاحات على المستوى الكلي لتكييف التسيير على المستوى الجزئي مع آليات التخصيص الأمثل للموارد، و بالتالي فان عملية الإصلاح في الصين كانت منطقية و متناسقة و لها آثار ايجابية على نمو الاقتصاد الصيني و على دخل الأفراد.

و في الأخير نخلص من هذا المبحث إلى ان تجربة الإصلاح في الاقتصاد الصيني عبارة عن مخطط متناسق و متدرج لتحول الصين نحو اقتصاد السوق و تحقيق النمو مع تبيان دور الدولة في هذه العملية .

2-1-الوضع الاقتصادي الصيني قبل الإصلاحات:

قبل البدء بالإصلاحات في سنوات الثمانينات اعتمدت الصين نظام التخطيط المركزي بواسطة خطط خماسية مركزية فالخطة الخماسية الأولى (1953-1958) تعتبر خطة مشابهة للتجربة السوفيتية و تعتبر برنامج شامل لتطوير الاقتصاد الصيني من اقتصاد ذو طابع زراعي و متخلف إلى اقتصاد صناعي متطور و تمكنت من تحقيق معدل نمو وصل الى 9 % في الدخل الوطني , حيث نمت الصناعة بمعدل 20% بينما الزراعة ب 4% . لكن سرعان ما تغير اتجاه التنمية في الخطة الخماسية الثانية (1958-1962) بعد ظهور خلاف مع الاتحاد السوفيتي حيث اعتمدت على القطاع الزراعي و التركيز على سياسات التصنيع الخفيفة و على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , و خلال الخطتين الخماسيتين الثالثة و الرابعة (1966-1976) كانت محاولة إصلاح شاملة للأفكار و التوجهات و هو ما يعرف بالثورة الثقافية , حيث تم العمل على تقليص الفوارق بين المدينة و الريف و العمال و الفلاحين و العمل اليدوي و الذهني و قد أدى ذلك الى تطوير الدخل الوطني بمعدل متوسط مقداره 8 % مقسم بين القطاعات التالية الزراعة بنسبة 40% و الصناعة بنسبة 35% و 25% بالنسبة لباقي الصناعات لكن خلال هذه الفترة عمت الفوضى و العنف جميع نواحي الحياة , و تعتبر هذه المرحلة متطرفة حيث حاولت الصين تطبيق مثاليات و القضاء على الربح و تميزت بضعف الديمقراطية و حرية المبادرة داخل الحزب و عزل الصين عن العالم الخارجي و انتهت برحيل ماوتسي تونج.

بعد هذه الفترة بدأت الإصلاحات في الصين في عهد دينغ سياو بينج (1978-2000) هدفها تدارك الأخطاء المرتكبة في السابق حيث حاولت التخفيف من سيطرة الحزب و اللامركزية و انفتاح الصين على الغرب, و لم تكن الأولوية في ان تكون الصين اشتراكية او رأسمالية و لكن الأولوية منحت لتحقيق التنمية و اكتساب التكنولوجيا , و لقد حاولت الحكومة الصينية إيجاد نموذج امثل لتحقيق التنمية يعتمد على الواقعية و عدم القفز على المراحل و التحول الى اقتصاد السوق تدريجيا حيث تلعب الدولة فيه دورا قياديا , ففي الخطة الخماسية السادسة (1981-1985) تم الاهتمام بالتنمية الشاملة و التي تجمع بين التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستمرة بالإضافة الى تنمية اجتماعية بتحسين المستوى التعليمي و رفع مستوى المعيشة مع بناء مجتمع اشتراكي و هو ما يطلق عليه اقتصاد السوق الاشتراكي وهو نموذج اقتصادي تلعب فيه الدولة دورا كبيرا حيث تسيطر على

الصناعات الإستراتيجية و السماح للقطاع الخاص بالعمل و لكن في إطار متحكم فيه , و يلعب فيه السوق دور مركزي عن طريق حرية العرض و الطلب لكن الملكية فيه تكون عمومية في الغالب عكس اقتصاد السوق الرأسمالي و الذي تكون فيه الغلبة للملكية الخاصة¹.

2-2- الإصلاحات على المستوى الكلي في الصين

2-2-1- إصلاح السياسة المالية :

نتيجة للإصلاحات انخفض حجم النفقات العمومية الى اقل من 20 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1994 نتيجة لتخفيض الإعانات و التحويلات الاجتماعية و إلغاء البعض منها, اما الإيرادات و رغم تسجيل الصين معدلات نمو مرتفعة الا انها انخفضت خلال فترة الإصلاحات بحيث أصبحت تمثل 17 % من الناتج الوطني الخام سنة 1994 بعد ان كانت نسبتها 34 % سنة 1978 , و انخفاض الإيرادات راجع أساسا الى انخفاض الاقتطاعات على المؤسسات العمومية , حيث أصبحت المؤسسات تحتفظ بجزء من أرباحها و هذا تدعيما لاستقلاليتها , كما تم إنشاء ضريبة على الشركات أدت الى تخفيض العبء الضريبي على المؤسسات وكذلك إدخال نظام العقد الجبائي مع المؤسسات سنة 1988, و في سنة 1990 تم توسيع هذا النظام ليشمل الرسم على رقم الأعمال. لقد أدت المنافسة الحادة الى تخفيض أرباح المؤسسات العمومية التي كانت تتمتع بوضعية الاحتكار, كما ان الحكومات المحلية في الصين و بهدف تشجيع الاستثمار لم تتشدد كثيرا في تحصيل الضرائب التي تتقاسم إيراداتها مع الحكومة المركزية بالإضافة الى منح تخفيضات ضريبية للمؤسسات التي قامت بتحويل مبالغ كبيرة في شكل هبات لاستعمالها محليا (بناء مدارس طرق...), و في 1994 لم تكن الصين مزودة بإدارة ضريبية فعالة مما اثر سلبا على حصيلة الإيرادات رغم ان الدولة أخذت على عاتقها مجمل الالتزامات الاجتماعية و التي كانت تتحملها المؤسسات الاقتصادية , لهذا قامت الصين بعد 1994 بإنشاء إدارة ضريبية جديدة لتحسين الإيرادات الموجهة للإدارة المركزية².

2-2-2- إصلاحات سياسات أسعار الفائدة:

قبل الإصلاحات اعتبر رأس المال نادر جدا في الصين نتيجة لقيام الدولة بتخفيض سعر الفائدة لتطبيق أهداف التنمية و إستراتيجية القفزة للأمام لكن ذلك أدى الى عدم كفاية تخصيص رأس المال لهذا كان لا بد من ربط سعر الفائدة باليات العرض و الطلب و بطريقة تسمح بتصحيح الاختلالات

¹ سعد محمد عثمان , سامر نعمه الثامر, الإصلاحات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و افاق تطوره المستقبلية, دار وائل للنشر عمان 2001, ص45,

² Banque Mondiale, de l'économie planifiée à l'économie de marché , rapport 1996 , p 143

و حث المؤسسات على استعمال راس المال بطريقة عقلانية. و الإصلاحات المتخذة في الصين منذ 1979 قامت برفع معدل الفائدة لمستواه قبل الثورة الثقافية و بين 1980 و 1989 تم تصحيحه 9 مرات بالارتفاع بحيث أصبح معدل الفائدة للودائع لأجل لمدة تفوق 3 سنوات مرتبط بمعدل التضخم و هو ما يدعى بالإيداع الاحتياطي مضمون القيمة, و في الفترة 1990-1992 قامت الصين بتخفيض غير متوقع لسعر الفائدة كان له اثار سيئة على ودائع التوفير و المؤسسات البنكية بعد ان شهدت الأدوات المالية (أسهم وسندات) تطور سريع بعد 1992 لارتفاع معدل العائد, مما ادى بالحكومة الى رفع معدل الفائدة سنة 1993 مرتين لتوقيف النزيف في الادخارات المودعة في البنوك العمومية . ان إصلاح سعر الفائدة كان متأخرا مقارنة بتلك التي شهدتها الأسعار او أسعار الصرف , و يعود سبب ذلك الى الخلط بين السياسة الاقتصادية و الوظيفة التجارية للبنوك العمومية و المرتبطة باستراتيجية التنمية المخططة, و لا يمكن للبنوك ان تعمل كأنها مؤسسات تبحث عن الربح لهذا فان اللجنة المركزية و الناتجة عن المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الصيني قررت في أكتوبر 1993 إنشاء ثلاث بنوك للتنمية مسئولة عن تنفيذ السياسة الاقتصادية و تصبح بذلك البنوك العمومية الأخرى مستقلة, و أسعار الفائدة يحددها السوق لكن هذه العملية أجلت بسبب ان 80 % من القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية كانت بسعر فائدة منخفض كنوع من الإعانات المخفية¹.

2-2-3- إصلاحات سعر الصرف:

استعملت الصين سعر صرف موحد قبل الإصلاحات لكنه اضر بالميزة التنافسية للاقتصاد بالاضافة الى قدرة البلد على جمع العملة الصعبة , لذلك قامت الصين في 1981 بالعمل بسعر صرف داخلي للتجارة الخارجية متعلق بسعر توازن يصحح بطريقة داخلية بناء على قيمة الصادرات و الواردات, و سعر صرف رسمي و معلن يستعمل لتحويل العملات الصعبة للصينيين المتواجدين بالخارج و لتحويل العملات للنشاطات غير التجارية و للسياحة و السفارات و المنظمات الأجنبية في الصين, و يتم تصحيحه بناء على تغير أسعار السلع الاستهلاكية الداخلية و الخارجية . و قد تم تصحيح سعر الصرف الرسمي عدة مرات كما تم إلغاء سعر الصرف الداخلي سنة 1985 , و من اجل انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة أدخلت الحكومة سعر صرف موحد مرن و مدار Taux de change flexible et administré محدد بواسطة سوق تصحيح الصرف, كما سمح للبنوك بالقيام بمعاملات فيما بينها بالعملة الصعبة و يعتبر ذلك كخطوة نحو إمكانية تحويل العملة .

¹ Yifulin, J. et autres, Le Miracle Chinois Stratégie de Développement et Reforme économique ,édit Economica 2000. p127

و ما يمكن استخلاصه هو ان الصين قامت بإدخال إصلاحات على سعر الصرف دون صدمات كبيرة¹.

2-2-4- إصلاح النظام المصرفي:

يعتبر رأس المال مورد نادر فهو يمثل تحدي قد يؤدي الى كبح النمو الاقتصادي, كما ان طريقة تخصيصه لها اثر كبير على النمو الاقتصادي , لهذا فان معدل النمو المرتفع و الدائم في الصين لمدة اكبر من 10 سنوات أدى الى تنمية مالية مستمرة و رفع من أهمية النظام المالي في النشاط الاقتصادي, و تدل الإحصائيات ان ودائع الأفراد في البنوك وصلت الى 2151.9 مليار يوان Yuans أي حوالي 101.2 مرة اكبر من ذلك المسجل سنة 1978 , كما وصل حجم القروض البنكية الى 3160.3 مليار يوان أي حوالي 16 مرة المبلغ المسجل سنة 1978 , و كان نتيجة إصلاح النظام المالي ان ارتبط الاقتصاد أكثر بالقروض البنكية فانقل من نسبة 52 % سنة 1978 الى 93.1 % سنة 1994. و قد كان بنك الصين الشعبي هو البنك الوحيد الذي يقوم بعمليات الإصدار و تقديم القروض للقطاع الاقتصادي بالإضافة الى أعمال التامين , و بعد سنة 1979 تم إنشاء بنك التنمية الفلاحي و بك التصدير و الاستيراد و بالإضافة الى شركة التامين الشعبي, ثم أصبح بنك الصين الشعبي هو البنك المركزي بعد فصل وظيفة الإصدار عن جمع الودائع و منح القروض, و بعد سنة 1986 تم إدخال آليات عمل السوق المالي كتجربة أولية و تطور سوق ما بين البنوك تدريجيا لتصحيح الاختلالات في الحاجات المالية بين الجهات. و أدت الإصلاحات الى تخفيض الرقابة على منح و تسيير القروض و الودائع و بالتالي إيجاد رقابة عمودية و تنافس و افقي ,و تم إلغاء تخصص البنوك و إدخال معدل الفائدة العائم . كما ان إصلاح نظام القروض أدى الى إدخال تجربة قروض الاستهلاك و إنشاء بورصة القيم , و ادى الإصلاح المالي الى تخفيض حصة الدولة في تمويل الاستثمارات من 74.6 % سنة 1981 الى 6.9 % سنة 1994 مما يبين ارتباط المؤسسات بالبنوك أكثر من ارتباطها بميزانية الدولة².

2-2-5- إصلاح الأسعار:

لا يمكن التكلم عن اقتصاد السوق دون وجود أسعار حرة تحدد عن طريق ميكانيزمات العرض و الطلب فقبل الإصلاحات كان هناك مصدرين لتحديد الأسعار هما الخطة و السوق لكن مع تطبيق

¹ Banque Mondiale, de l'économie planifiée à l'économie de marché , rapport 1996 , p 141

² Yifulin, J. et autres, Op. Cit. p122

الإصلاحات بدأت طريقة تحديد الأسعار عن طريق السوق تتعمم نتيجة لكفاءتها في تخصيص الموارد و عرفت الأسعار مرحلتين , المرحلة الأولى (1978-1984) تم تصحيح الأسعار دون المساس بآليات تحديدها بمعنى ان الحكومة تقوم برفع أسعار السلع التي تعرف ندرة و تخفض من تلك التي تعرف وفرة في عرضها و بالتالي تقريب الأسعار المخططة من أسعار التوازن اما المرحلة الثانية فكانت بعد 1985 حيث تم إدخال آليات السوق لتحديد الأسعار و بالتالي تم تحرير الأسعار تحرير تدريجي فقد وصلت نسبة الأسعار الحرة سنة 1993 الى 95 % من أسعار التجزئة و 90 % من أسعار المنتجات الزراعية و 85 % من أسعار السلع المصنعة¹.

2-2-6- إصلاح التجارة الخارجية:

بدا إصلاح التجارة الخارجية سنة 1978 و شمل ثلاث مراحل, ففي المرحلة الأولى (1978-1986) تم توسيع سلطة الحكومات المحلية حيث تم إعداد نظام جهوي يسمح للمؤسسات الإقليمية بالتجارة الخارجية, كما تم تخفيض عدد المنتجات التي تخضع للخطة و إصلاح النظام المالي للتجارة الخارجية و إعداد نظام الاقتطاع من مداخيل العملات الأجنبية , فهناك نسبة من العملة الأجنبية التي يجب ان تمنح تحت غطاء حقوق السحب للمؤسسات المصدرة . تحتكر الدولة تسيير الصرف لكن للمؤسسات نوع من الاستقلالية في استعمال العملات الأجنبية و حتى بيع جزء منها للمؤسسات الأخرى التي تكون في حاجة إليها, و تم إنشاء مناطق حرة للتصنيع المخصص للتصدير حيث أنشأت الصين سنة 1979 أربع مناطق حرة لجلب المستثمرين الأجانب.

اما المرحلة الثانية (1987-1990) فتم فيها منح الحق للمؤسسات بإبرام عقود مع الحكومة المركزية تحدد فيه قيمة العملة الصعبة استعمالها و تلك المقدر جنيها من التجارة الخارجية و الجزء الذي يدفع للحكومة , كما قامت الدولة بتخفيض الضرائب على التصدير والاحتفاظ بمراقبة تجارة المواد الأساسية و التي تقوم بها مؤسسات معينة ضمن الخطة , و في هذه المرحلة تم إنشاء 14 مدينة ساحلية تعتبر كأقطاب صناعية عام 1984 كما تم السماح للحكومات المحلية بإنشاء مناطق التنمية الاقتصادية و التطوير التقني دون الحاجة الى موافقة الحكومة المركزية حيث تتلقى المؤسسات معاملة ضريبية مميزة².

¹ Yifulin, J. et autres, Op. Cit. p123

² سعد محمد عثمان , سامر نعمه التامر, الإصلاحات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلية, مرجع سابق, ص 107

و في المرحلة الثالثة و التي كانت ابتداء من 1991 فتهدف لوضع نظام عمل متميز بالمنافسة و التسيير المستقل مع تحمل الخسائر و حرية التصرف بالأرباح , و قد تم إلغاء الدعم للمؤسسات العاملة في مجال التجارة الخارجية, و الرفع من معدل العملة الصعبة التي تحتفظ به المؤسسات مع تدعيم التعاون بين كل مؤسسة متخصصة و غرف التجارة الخارجية . كل هذه الإجراءات كانت من اجل تدعيم الصادرات, و الحصول على عملة صعبة اكبر, و تدعيم استيراد التجهيزات و الحصول على التكنولوجيا المتقدمة, و بقرار من الحكومة تم إحياء مدينة شنغهاي التي تعد قلب التجارة و الصناعة في الصين حيث تحتوي على مفهوم المدينة العالمية لاحتوائها على التكنولوجيا و الثروة فهي تعتبر كسوق مالي هام . و في الفترة مابين 1978 و 1994 ارتفع حجم التجارة الخارجية في الصين من 20.64 مليار دولار الى 236.7 مليار دولار فقد كان معدل نموها اكبر من معدل نمو الناتج الوطني الخام , كما ان حصة الصادرات و الواردات من الناتج الوطني الإجمالي بلغت سنة 1994 نسبة 46 % و هي مرتفعة مرتين مقارنة بالهند و البرازيل و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان, و بالتالي أصبح الاقتصاد الصيني الأكثر انفتاحا في الاقتصاديات العالمية الكبرى¹.

2-3- إصلاح المؤسسات و الخصخصة في الصين

عرفت عملية إصلاح المؤسسات العمومية ثلاث مراحل , ففي المرحلة الأولى(1979-1984) تم منح الاستقلالية للمؤسسات و الحق في جزء من الأرباح من اجل تشجيع المسيرين و العمال على رفع مستوى كفاءة المؤسسات حيث كانت إقطاعية سيشوان أول من قامت بهذه التجربة لتليها مقاطعات أخرى مثل بكين و تيانجين و شنغهاي, اما مقاطعة شانغونغ فقد قامت بإتباع نظام جديد يتمثل في ان تمنح المؤسسة للدولة جزء ثابت من أرباحها و الباقي يتم التفاوض بشأنه او تحتفظ به المؤسسة كلية, ثم عممت هذه التجربة على باقي الأقاليم لتشمل 6000 مؤسسة تمثل 16 % من مجموع المؤسسات و 60 % من مجموع الإنتاج و 70 % من مجموع الأرباح المحققة من مؤسسات الدولة. و تم توسيع حقوق المؤسسات ببيع منتوجاتها بعد تلبية متطلبات الخطة و الحصول على الموارد اللازمة لإجراء التجارب على المنتجات الجديدة .

اما المرحلة الثانية (1984-1986) و كانت مرحلة تدعيم مردودية المؤسسات العمومية و ذلك عن طريق تبسيط المراقبة الإدارية و إصلاح نظام الجباية ومع تطبيق نظام تحمل مسؤولية تحقيق الأرباح من طرف مسيري المؤسسات و ذلك بهدف زيادة مردودية المؤسسات العمومية حتى تستطيع ان تواجه المنافسة المفروضة عليها من مؤسسات القطاع الخاص, ففي سبتمبر 1985 صرحت لجنة الدولة

¹ Yifulin, J. et autres, Op. Cit. p117

لإصلاح النظام الاقتصادي انه بالإضافة الى المهام المحددة في الخطة يمكن للمؤسسات العمومية ان تتوسع منتوجاتها و نشاطاتها حسب الطلب في السوق¹.

اما المرحلة الثالثة و تبدأ من سنة 1987 الى يومنا هذا فقد واصلت الصين إصلاح نظامها الجبائي مع إعادة هيكلة آليات تسيير المؤسسات حيث تم إدخال أنظمة مختلفة للمسؤولية التسييرية مثل نظام التعاقد للمؤسسات المتوسطة و الكبيرة و القروض الايجارية للمؤسسات الصغيرة، كما تم تخفيض حجم و عدد المنتجات المخصصة بواسطة الخطة ففي سنة 1988 انخفض عدد المنتجات النصف مصنعة و المخصصة بواسطة الخطة الى 27 منتج بعد ان كان 256 منتج سنة 1980 و ارتفع عدد المنتجات التي يمكن بيعها و شراؤها بصفة حرة. و عموما فان إصلاح المؤسسات يهدف أساسا الى خلق ظروف لتحسين تنافسية مؤسسات الدولة و تحديد مسؤوليات المسيرين و سهولة مراقبتهم.

2-3-1- إصلاح نظام الملكية:

يعتبر نظام الملكية المطبق في الصين من اعقد الأنظمة في العالم ففي الريف مثلا تم اعتماد الكوميونات الشعبية The Peoples Communes التي تعتبر الوحدة الإدارية و السياسية و الاقتصادية في الريف، و هي مؤسسات نشأت بدمج الجمعيات التعاونية لزيادة الإمكانيات من رأس مال و قوة عمل و مساحة العارض، و قد اعتمدت على اللامركزية في التسيير و القيام بالأنشطة التجارية و إقامة المرافق العامة كالمستشفيات و المدارس و إقامة الصناعات الصغيرة، و كانت سبب هام في حل مشكل البطالة في الريف مع العلم ان انتقال الأفراد من الريف الى المدينة لا يسمح به الا في حالتين هما الانخراط في صفوف الجيش او الحصول على عقد عمل من إحدى الشركات في المدينة، لكن بعد الإصلاحات تم إلغاء نظام الكوميونات الشعبية لتحل محلها عدة أنظمة تهدف لتحديد الملكية و إطلاق حرية المبادرة للفلاح متمثلة في نظام المسؤولية التعاقدية و الذي بمقتضاه يصبح للأسر المتعاقدة الحق في الأرباح الصافية من المحاصيل المباعة و يمكن للمزارعين تملك العارض التي تم التعاقد عليها لفترة تفوق 15 سنة، كما تم تحرير أسعار السلع الزراعية بهدف تشجيع الإنتاج و الاستثمار ماعدا لبعض السلع الأساسية مثل الأرز و القطن. هذا في الريف اما في المدينة فنتيجة للعجز المالي المسجل من طرف الشركات المملوكة للدولة و انخفاض حصتها في الإنتاج من 80 % عام 1980 الى 48 % سنة 1992 فقد قامت الدولة بعدة إصلاحات هيكلية تمثلت في تحسين الإدارة من خلال إبرام عقود مع مدراء المؤسسات و تاجير الشركات و بيع جزء من رأسمالها في شكل أسهم، و هناك نوع اخر من المؤسسات تشبه الى حد كبير المؤسسات الخاصة حيث يسيطر عليها الأفراد

¹ ibid, p109

بصورة رسمية , لكن تحتفظ بروابط مالية مع الحكومات المحلية و قد أخذت حيز كبير من حجم النشاط الإنتاجي حيث ارتفعت حصتها من الناتج المحلي من 13 % سنة 1985 الى 31 % سنة 1994 و تسمى بمؤسسات المدن الصغرى و القرى¹. و انتظرت الصين حتى شهر مارس 2007 لتصادق على قانون الملكية الخاصة , و قد استثنى العقار الفلاحي من هذا القانون مثل ما هو معمول به في الجزائر فلا يحق للمزارعين الحصول على قروض لغياب حقوق الملكية.

2-4- تغيير دور الدولة

لقد انخفضت حجم جهاز الدولة في الصين خاصة مع انخفاض حجم النفقات العمومية إلى أقل من 20% من الناتج الداخلي الخام سنة 1994 , بالنسبة لهيكل النفقات العامة فقد تم تخفيض الإعانات والتحويلات الاجتماعية و إلغاء البعض منها كما قامت بإدراجها ضمن الميزانية العامة دون اللجوء إلى الإقراض البنكي كما هو الحال في السابق, اما فيما يخص الإيرادات في الصين ورغم تسجيلها لمعدلات نمو مرتفعة إلا ان إيراداتها انخفضت خلال فترة الإصلاحات حيث أصبحت تمثل 17% من PNB سنة 1994 بعد ان كانت تمثل نسبة 34% سنة 1978. لهذا كان من الضروري تطبيق إستراتيجية جبائية معتمدة على الإصلاحات وملائمة لاقتصاد السوق الاشتراكي .

فانخفاض الإيرادات راجع الي انخفاض الاقطاعات علي المؤسسات العمومية, حيث انه و بهدف تعزيز استقلالية المؤسسات ارتأت السلطات الوصية ان تحتفظ هذه المؤسسات بجزء من أرباحها.

كما انه في سنة 1984 تم إنشاء ضريبة علي الشركات والتي أدت الي تخفيض العبء الضريبي علي المؤسسات واللجوء الي الإيرادات انخفض منذ سنة 1988 بعد إدخال نظام العقد الجبائي Le Contrat Fiscal. و في سنة 1990 تم توسيع هذا النظام ليشمل الرسم علي رقم الأعمال (ضريبة علي المبيعات).

لكن لهذه الإصلاحات اثار غير متوقعة علي الإيرادات فالمنافسة الحادة أدت الي انخفاض الأرباح للمؤسسات (مثل المؤسسات التعاونية العمومية بعد ان كانت في وضعية احتكار .

ان الحكومية المحلية في الصين وبهدف تشجيع الاستثمار لم تتشدد كثيرا في تحصيل الضرائب التي تتقاسم إيراداتها مع الحكومة المركزية, مع منح تخفيضات ضريبية لمؤسساتها, كما قاموا بتحويل مبالغ كبيرة لاستثمارات محلية في شكل هياكل تقدمها هذه المؤسسات المحلية لبناء المدارس والطرق في

¹ Vladimir Andreff, Op. Cit, p 309

المنطقة، وفي سنة 1994 لم تكن الصين مزودة بإدارة ضريبية فعالة مما اثر سلبا علي حصيله الإيرادات بينما تواصلت الإصلاحات وأخذت السلطات العمومي علي عاتقها مجمل الالتزامات الاجتماعية والتي كانت تتحملها المؤسسات الاقتصادية.

و في سنة 1994 تم إنشاء إدارة ضريبية جديدة لتحسين الإيرادات الموجهة للإدارة المركزية .

إن عدم مركزية النفقات تطورت في الصين فالنفقات المحلية ارتفعت من 40% من مجموع النفقات سنة 1989 إلى 50 % سنة 1994 , كما ساعدت علي تدعيم تجارب الإصلاحات بحيث كانت تأخذ التجارب الناجحة كنماذج.

2-5- نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الصين:

منذ سنة 1978 قامت الصين بإنعاش اقتصادها و تحقيق معدل نمو مرتفع و الانفتاح أكثر على الخارج و أصبحت القوة الاقتصادية الأكثر انفتاحا و نمو في العالم و تبين الإحصائيات ان متوسط معدل النمو للنتاج الوطني الخام بلغ نسبة 10% من 1978 الى 1994 رغم ان المعدل العالمي سجل فقط معدل 3 % لنفس الفترة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 09 : نمو الناتج الوطني الإجمالي للصين

السنة	1978	1985	1990	1994
معدل نمو PNB	11.7%	13.3%	3.9%	11.6%

J.Yifulin et autres, Op. Cit ,p133

المصدر:

نلاحظ انخفاض معدل النمو سنة 1990 بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي سنوات 1989 و 1990 لكن رغم ذلك سجل الاقتصاد الصيني معدلات نمو موجبة تفوق 3 % , و ارتفع خلال نفس الفترة دخل الفرد السنوي من 133.57 يوان و ادخاره 21.88 يوان سنة 1978 الى 1220.98 يوان للدخل و 1798.48 يوان للدخار سنة 1994, و هو ما يبين النتيجة الايجابية للإصلاحات و كذلك يف-سر سرعة النمو المحققة .

هناك عاملين أساسيين أديا الى سرعة النمو الاقتصادي و هما تحسين التحفيز الاقتصادي و الكفاءة الاقتصادية , فنقص الحوافز الاقتصادية كانت السبب الرئيسي لنقص النجاح الذي شهده الاقتصاد الصيني قبل الإصلاحات رغم الميزة النسبية لليد العاملة الرخيصة , و بعد سنة 1978 تم

البدا في إصلاح تسيير المؤسسات و آليات تخصيص الموارد و تحسين حوافز المؤسسات الاقتصادية العمومية و زيادة فعالية الإنتاج و التسيير , كما ان انخفاض الرقابة الإدارية أدت الى توفير الشروط اللازمة للقطاع الخاص لكي يتطور . ان إدخال نظام المسؤولية و التحفيز و الذي قضى على ندرة الإنتاج و أعطى قواعد صلبة للأسواق الناشئة و حتى استقرار الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية , كما أدى الغاء الحواجز التي تكبح الحوافز في المدن و الأرياف الى تحسين الإنتاجية و التي تعتبر كمصدر للنمو.

ان الاعتماد على الصناعات الثقيلة قبل الإصلاحات أدى الى تغير الهيكل الصناعي الصيني عن الوضع الأمثل المحدد بواسطة الميزة النسبية , و هو ما أدى الى عدة مشاكل واجهها الاقتصاد لكن بعد الإصلاحات تم الاهتمام اكثر بالصناعات الخفيفة حيث كان متوسط معدل الارتفاع السنوي مابين 1978 و 1994 ب 10.1 % مقابل 8.6 % للصناعات الثقيلة.

لقد أدت الإصلاحات الى تحويل الاقتصاد الصيني من اقتصاد مغلق الى اقتصاد مفتوح , و كان ذلك عن طريق فتح مقاطعات و مدن ساحلية كمناطق خاصة للاستثمار و الإنتاج تتميز بمرونة اكبر مثل مقاطعات Guangdong, Shantou, Shenzhen, Fujian... الخ. و أدى ذلك الى النمو السريع للتجارة الخارجية, حيث ارتفع حجم الصادرات و الواردات من 20.64 مليار دولار سنة 1978 الى 236.7 مليار دولار سنة 1994 و ارتفع حجم الصادرات من 9.75 مليار دولار الى 121.04 مليار دولار خلال نفس الفترة بمعدل ارتفاع سنوي 15.9 % , اما حجم الواردات فارتفع في نفس الفترة من 10.89 مليار دولار الى 115.61 مليار دولار بمعدل ارتفاع سنوي قدر ب 15.9 % , و الجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم 10: تغيرات الارتباط للاقتصاد الصيني بالتجارة الخارجية (الوحدة مليار دولار)

الواردات		الصادرات		الصادرات و الواردات			السنوات
%	القيمة	%	القيمة	%	الصادرات و الواردات	PNB	
5.2	18.74	4.7	16.76	9.9	35.50	358.81	1978
14.7	125.78	9.5	80.89	24.2	206.67	899.46	1985

14.5	257.43	16.9	298.58	31.4	556.01	1769.53	1990
22.2	996.69	23.2	1042.46	45.4	2039.15	4491.80	1994

J.Yifulin et autres, op.cit. p145

المصدر:

و بالتالي نلاحظ ارتفاع نسبة الارتباط للتجارة الخارجية الصينية من 9.9 % الى 45.4 % سنة 1994 و تعتبر من أعلى النسب بعيدة عن دول مصنعة أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان .

كما ارتفع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر من 1.258 مليار دولار الى 45.300 مليار دولار أي انه ارتفع بحوالي 37 مرة خلال الفترة 1984-1997. و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم 11 : الاستثمار الاجنبي للصين للفترة 1984-1997 (الوحدة مليون دولار)

السنة	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1997
قيمة الاستثمار الاجنبي	1.258	1.874	3.193	3.487	11.156	33.787	40.800	45.300

المصدر : سعد محمد عثمان , سامر نعمه الثامر , الإصلاحات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني , مرجع سابق, ص 142

نلاحظ ان حجم رؤوس الأموال التي توجهت الى الصين قد ارتفعت بشكل ملحوظ في سنوات التسعينيات و هذا راجع اولاً لسياسة الإصلاحات التي انتهجتها الصين أولاً و الى ظاهرة العولمة و التي كان من بين اهم معالمها الحركة الكبيرة لرؤوس الأموال حيث كانت الصين من اكبر الدول المستقبلية لهذه الأموال. و ما يمكن استنتاجه من دراسة التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي هو اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي , اي ان الإصلاحات وجهت الاقتصاد الصيني أكثر نحو الخارج.

و تعد الصين نموذجاً هاماً للتنمية , حيث ان تطبيق الإصلاحات بصورة جزئية و مرحلية , حقق لها نمواً سريعاً في حين ان بلدان أوروبا الشرقية عرفت انخفاضاً كبيراً في الإنتاج في بداية مراحلها الانتقالية . و تعتبر الصين من اقوي اقتصاديات العالم , اذ تحتل المرتبة السابعة عالمياً من حيث الإنتاج الداخلي الخام حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2004 , كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 12 : الناتج الداخلي الخام للبلدان العشر الأولى في العالم (الوحدة مليون دولار)

الرتبة	الدولة	الناتج الداخلي الخام
01	الولايات المتحدة الأمريكية	11.667.515
02	اليابان	4.623.398
03	ألمانيا	2.714.418
04	المملكة المتحدة	2.140.898
05	فرنسا	2.002.582
06	إيطاليا	1.672.302
07	الصين	1.649.329
08	إسبانيا	991.442
09	كندا	979.764
10	الهند	691.876

المصدر : البنك الدولي , قواعد مؤشرات التنمية العالمية , جويلية 2005

ان مجموع ما انتجه العالم قدر ب 40.887.837 مليون دولار لسنة 2004 أنتجت العشر دول الأولى ما يقارب 30.000.000 مليون دولار و نرى من الجدول قوة الاقتصاد الأمريكي باعتباره محرك للاقتصاد العالمي و عدم قدرة أي من الاقتصاديات الأخرى ان تحل محله حتى ان الناتج الداخلي الخام لدول منطقة الاورو مجتمعة بلغ 9.370.924 مليون دولار أي لم تصل بعد الى مستوى الاقتصاد الأمريكي فكيف الحال بالنسبة للاقتصاد الصيني و الذي أعتبر بعيد جدا في المدى القريب و المتوسط على منافسة الاقتصاد الأمريكي . مع ملاحظة ان بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا مجتمعة بلغ إنتاجها الداخلي 600.256 مليون دولار و تحتل الجزائر المرتبة 47 بناتج داخلي قدر ب 84.649 مليون دولار .

و خلاصة يمكن القول ان الصين اتبعت إصلاحات متدرجة و لم تقم بتهديم النظام الاقتصادي والاجتماعي و السياسي , مع اتباع حماية اجتماعية في المؤسسات و تمويل عمومي للمشاريع الكبيرة , و لم يكن هناك تغيير جذري على المستوى الهرمي للدولة و لا تحرير سريع للتجارة الخارجية , و اتباع سياسة جذب للاستثمارات الخارجية و تم تحرير الأسواق الصغيرة الريفية و كذلك المؤسسات الصغيرة المحلية و التي تتميز بحقوق ملكية غامضة , و التي هي خليط بين حرية التملك و حرية التصرف ناتجة عن التطور و ليس القرارات المركزية, و منذ 1994 بدأت الصين عملية خوصصة المؤسسات العمومية الصغيرة و المتوسطة حيث تم خوصصة 70 % من هذه المؤسسات في نهاية 1996 , و لم تكن مبرمجة في إطار وطني بل تم القيام بها من طرف الحكومات الإقليمية في هدوء و لم تخلف مشاكل اجتماعية كبيرة. كما ان الإصلاحات المالية , النقدية و البنكية أدت الى بتخفيض القيود الميزانية و التنظيمية للحكومات المحلية مما أعطاهم استقلالية اكبر في جلب الاستثمارات و القيام بالتنمية, و السؤال يبقى مطروح حول استمرار كفاءة اقتصاد السوق الاشتراكي و عدم امتداد الخوصصة للمؤسسات العمومية الكبيرة و استمرار قدرتها على المنافسة.

3- الإصلاحات الاقتصادية وتغير دور الدولة في كوبا

تعتبر كوبا من آخر الدول التي بقيت متمسكة بالنظام الاقتصادي المخطط , لكن رغم ذلك فقد أدخلت عدة إصلاحات نتيجة لتأثرها بما هو جاري في بقية دول العالم و ان لم تكن بنفس الجراءة التي انتهجها دول أوروبا الوسطى و الشرقية او دول الاتحاد السوفيتي سابقا وهذا لدم وجود إرادة سياسية لذلك فان الإصلاحات في كوبا تتقدم خطوة نحو اقتصاد السوق ثم ما تلبث ان تتراجع بخطوتين الى النظام المخطط , و قد اخترنا التجربة الكوبية لتبيان أهمية دور الإجماع و الإرادة السياسية في تقدم الإصلاحات, كما انها تعتبر مثال جيد لتعثر الإصلاحات و هو ما سنراه في هذا المبحث.

3-1- الوضع الاقتصادي الكوبي قبل الإصلاحات:

في فترة الستينات حاولت القيادة الجديدة إدخال نظام اشتراكي جديد محل النظام الرأسمالي لكن مختلف عن النظام السوفيتي حيث يمكن للعمال والنقابات المساهمة في القرارات السياسية عن طريق مساهمتهم الفعلية في المخطط الاقتصادي.

لكن في فترة 1970-1985 اندلعت الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي خلال منتصف السبعينات بينما شهدت بلدان المعسكر الاشتراكي نمو سريعا وهو ما دعم تطبيق النموذج السوفيتي, كما انه في أمريكا اللاتينية تضاعفت الأنظمة العسكرية, وخلال هذه الفترة من الحرب الباردة أنظمت أوروبا للولايات المتحدة, وتضاعفت ثقل الحصار المفروض علي كوبا فلمواصلة التنمية كانت البلاد بحاجة

إلى بترول و قروض و تكنولوجيا...الخ، وهو ما وجدته في المعسكر الشرقي كما ان دول الاتحاد السوفيتي سابقا كانت تزود كوبا بالأسلحة مجانا وهو ما دعم التقارب السوفيتي الكوبي وشهد الاقتصاد ارتفاع في النمو فمن 3,6 % في الفترة 1960-1970 الي 6,7% للفترة 1981-1985، كما ان قيمة الاستثمارات الخام قد ضاعفت من إنتاجية العمل وتضاعف الإنتاج الصناعي من 4,8 في الفترة 1962-1970 الي 8,8 في 1981-1985 بينما تراجع نمو الإنتاج الزراعي من 3,4% في 1962 الي 2.6% في 1971-1980 و 2,5% في 1988، وتحسن المستوى الصحي والمعيشي للأفراد حيث ارتفع معدل العمر المتوقع للأفراد من 62 سنة 1958 الي 75,2 سنة 1990 ليتعدى متوسط العمر المتوقع في الدول المتقدمة ب74,5 سنة

وانتسبت كوبا الي منظمة **COMECOM** وتم تقسيم العمل الدولي داخل المنظمة بلدان المعسكر الشرقي و الذي كان له تأثير علي هيكل الاقتصاد حيث تركز الإنتاج علي السكر، مما أدى الي التنازل عن سياسة الاكتفاء الذاتي وهو ما أدى الي زيادة التبعية الي التجارة الخارجية و من ثم الي العالم الخارجي.

وتبعا لتطبيق النظام السوفيتي فقد تم زيادة عدد البيروقراطيين ب200,000 خلال 10 سنوات، كما أدت الي تكوين فوارق اجتماعية للامتيازات التي تحصلوا عليها اكثر من كونها عائد قوة العمل. ثم ان اعتماد الاقتصاد علي السكر جعله يتوقف علي 70% من الواردات وارتفع عجز الميزان التجاري ليتضاعف ثلاث مرات ما بين 1981 و1985 حيث يتم تغطيته بالاقتراض الخارجي، وقد حققت كوبا تنمية بشرية كبيرة حيث انه في سنة 1980 مثل عدد الجامعيين مقارنة بالسكان 40% اكبر من الأرقام التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا سابقا و من المانيا الشرقية، ويحتوى البلد علي 20 معهد للبحوث و التنمية يشمل علي 2000 باحث وهو ما جعل كوبا تحقق نتائج كبيرة خاصة في مجالات البيوتكنولوجيا و تكنولوجيا صناعية السكر والإلكترونيك

3-2 - المسار التصحيحي بعد 1986

كانت لوضعية الاختلال المالي الداخلي اثر سلبي علي فعالية العمل و الإنتاجية. ومنذ تطبيق البيروسترويكا **Perestroika** أثرت سلبا علي التجارة والمالية للبلد. وعجز ميزان المدفوعات والديون الخارجية. وزاد الحصار المفروض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الي ان الاتحاد السوفيتي قد خفض من إيعاناته، لهذا كان لا بد من إعداد سياسة جديدة، تعتمد علي تحديث الصناعات المستهلكة الكبيرة للبترول، وإعادة علاقة كوبا بالاقتصاد العالمي. وتم إنشاء لجنة للرقابة علي هيئات

الدولة، و تغير 60% من المؤسسات ما بين 1986 و1988 وعدد من الوزراء و مدراء المقاطعات و60% من المسيرين المحليين لجمعيات العمال ,وتخفيض عدد الموظفين البيروقراطيين بمجموع 20000 لكل سنة لتدعيم النشاطات الإنتاجية¹.

وخلال فترة التصحيحات ورغم ان النمو الإجمالي قد إنخفض ب 3,1% فان قطاع البناء حقق معدل نمو 13,7% بينما الفلاحة ب4,7% واهم نسبة حققتها السياحة ب23%, و تم استثمار ما قيمته 21 مليار بسوس *pesos* أي ما يعادل ثلث ما تم استثماره خلال 30 سنة ماضية, و هو ما أدى إلى زيادة بناء السدود و ارتفعت قدرات البلد من احتياطي المياه بـ44% , و ارتفع إنتاج السكر بـ7% و النيكل بـ22.3% و تضاعف حجم السياحة ثلاث مرات , بينما المنتجات الصيدلانية فتحقق عائد قدره 250 مليون دولار و تم إدخال تغييرات في طرق تسيير مؤسسات الدولة لجعلها أكثر مرونة.

خلال الفترة 1984-1989 كانت صادرات السكر تمثل 77% من مجموع الصادرات و 70% من صادراتها موجهة للإتحاد السوفيتي و الصناعات المحلية مرتبطة مباشرة بواردات المحروقات و أكثر من ثلث مواردها الغذائية مستوردة, و كان الإتحاد السوفيتي هو من يغطي العجز في الميزان التجاري.²

و كان لانهييار المعسكر الاشتراكي أثر كبير على الاقتصاد الكوبي فهي تحتفظ بـ85% من المبادلات التجارية معه منها 70% مع الإتحاد السوفيتي سابقا فكان لا بد من إتباع إجراءات فترة الحرب في فترة السلام خلال هذه الفترة كان 70% من البروتينات و 50% من الحريرات **CALORIES** الناتجة عن الاستهلاك مصدرها بلدان المعسكر الشرقي COMECON .

فكوبا تحقق دخل أكبر بـ50% من الأسعار المطبقة في الأسواق العالمية من صادراتها لدول COMECON و 30 من وارداتها ممول بواسطة قروض و 98% من المحروقات تستوردها بأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق العالمي, فانهييار المعسكر الشرقي بالإضافة إلى حصار الولايات المتحدة الأمريكية أدخل كوبا أزمة اقتصادية خانقة. و لهذا قامت بتغيير جذري لعلاقاتها الاقتصادية, فبعد أن كانت لها علاقات مع 25000 مؤسسة من المعسكر الشرقي و بعض العشرات من المؤسسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية سنة 1990 , بعد 5 سنوات أصبحت لها علاقات مع 108 دولة و 3000

¹ Tejada .A .A. et autres cuba quelle transition . Op. Cit. P 38

² Manuel.Paseros.J.R.After the deluge.in Cuba the Contours of Change , Lynne Rienner Publishers, USA, 2000.p 32

مؤسسة. فتجارتها الخارجية مع الإتحاد الأوروبي تقدر ب 32% من مبادلاتها التجارية بينما مبادلاتها مع كندا و أمريكا اللاتينية و دول الكرايبب فتقدر بـ 40% .

و انخفض *PIB* ما بين 1990-1993 بـ 35% و انخفضت كذلك قدرة البلاد على الاستيراد بعد أن بلغت سنة 1989 (8200) مليون دولار انخفضت إلى 1700 دولار. و انخفضت قدرتها التصديرية بـ 73% و الإجراءات المتخذة أدت إلى كبح هذا الانهيار, فقد حققت 0.7% معدل نمو سنة 1994 و 2.5% سنة 1995 و 7.9% سنة 1996 و الاستثمارات في القطاعات الحساسة استمرت خاصة في مجال البيوتكنولوجي و المنتجات الصيدلانية و السياحية و الإلكترونيك.

يتميز الاقتصاد الكوبي بوجود سيولة زائدة لأن الإنتاج الداخلي قليل مما يعني وجود عرض كبير للنقود, و إذ ما تم تحرير الأسعار فإن ذلك يؤدي على ارتفاع كبير لها (الفائض النقدي يطارد السلع القليلة) و عدم الوصول إلى حالة التضخم الجامح يرجع إلى سياسة الحكومة على المستوى الكلي فقد سطرت برنامج لتخفيض العجز في الميزانية و لتخفيض الكتلة النقدية الزائدة و يرى Manuel Pastos انه كان يمكنها أن تحقق ذلك بسهولة في حالة قيامها بعملية الخصخصة .

و يمثل التضخم خطر على الاقتصاد حيث يعمق الفرق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي , و مواجهة لذلك قامت كوبا بإدخال نظام بيوت الصرف منذ 1995 و هو ما أدى بثبات لقيمة العملة *PESO* كما يتم التعامل بالدولار في كوبا أيضا فسنة 1998 تم تحقيق مبيعات بالدولار بقيمة 800 مليون دولار في المحلات التجارية.

إن الهيكل المالي يؤثر على عملية الخصخصة. فبعض التقارير ترى أن الدين الخارجي لكوبا ما بين 10 و 11 مليار دولار عند نهاية 1998 مع بدأ المفاوضات مع الدائنين اليابانيين و الإيطاليين حول إعادة هيكلة الديون و يبقى الدين عائق أمام الحصول على موارد مالية لتحديث المؤسسات العمومية, كما أن تحديد نمو السكر و بعض قطاعات التصدير صعب من عملية الحصول على القروض لاستيراد المواد الأولية , و يمكن أن تخفض تكلفة التحول إذا ما قامت كوبا بإعادة هيكلة ديونها و الحصول على قروض جديدة لإعادة تأهيل مؤسساتها .

و تم تحديث النظام المالي بإنشاء بنك مركزي سنة 1997 و تم إدخال العمل بالإعلام الآلي لباقي البنوك . لكن رغم ذلك يبق القطاع متخلف و هو ما يجعل قطاع المؤسسات الصغيرة يعتمد على التمويل الذاتي فقط.

أما الشركة الأجنبية فقط ركزت أكثر على جانب السياحة حيث كان ينظر لكوبا على أنها تحقق بانفتاحها ازدهار كبير، و إذا ما صاحب الاستثمار الأجنبي تخفيض في القيود المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على حركة التجارة و رؤوس الأموال فسيسهل ذلك من عملية التحول.

3-3- الخوصصة و جلب الاستثمار الأجنبي:

لقد عرفت كوبا سنة 1998 أسوأ موسم حصاد منذ 50 سنة و هو ما نتج عنه تباطؤ النمو لكن لم يدخل الاقتصاد في أزمة لاستفادة كوبا من التجارب السابقة , وإذا قامت كوبا بفتح أسواقها و خوصصة مؤسساتها, فإن المنافسة الأولية تفرض إعادة هيكلة صناعية. و يتشكل الاقتصاد الكوبي من ثلاث قطاعات أساسية و مؤسسات عمومية تقليدية و مؤسسات خاصة صغيرة موجهة لقطاعات التصدير و السياحة و بعض القطاعات التنافسية الدولية , و قطاع ثالث يتمثل في السوق الموازية و هو القطاع الذي يملأ الفجوة بين القطاعين وهناك مشاريع شراكة تمثل استثناء خاصة من طرف المؤسسات الكندية في مجال الاتصالات .

فهناك فرص قليلة لتطوير المؤسسات المحلية, كما ان لهذه المؤسسات المشتركة تأثير قليل على العمالة إذ توظف فقط ما بين 1% و 2% من القوة العاملة.

و يمكن للحكومة أن تقلل من تكلفة التحول في المستقبل عن طريق فتح رأس مال المؤسسات العمومية للاستثمار الأجنبي أو المحلي. و إذا كان القطاع الخاص المحلي في كوبا في حالة الحفاظ على الوجود فإنه يمثل محيط خصب لبدأ عملية الخوصصة و توسيع مجال الأعمال الخاصة , ثم أن قرب كوبا من أمريكا و خاصة ميامي جعل الكثير من الرأسماليين الأمريكيين متحمسين للاستثمار و هي فرصة إذا ما أحسنت كوبا استغلالها يمكنها أن تنجح في عملية الانتقال .

في دراسة قام بها **ERNESTO HERNANDEZ CATA** حول مسار التحول عن طريق نموذج بنوعين من المؤسسات : مؤسسات إنتاجية من نوع A ملك للخواص و مؤسسات إنتاجية من نوع B ملك الدولة فاستنتج نوعين من العوامل تعبر عن تكلفة التحول عند الغير في نوع من المؤسسات إلى آخر, أين النوع A من المؤسسات يستجيب أحسن للأسعار المرجعية أما النوع B فإن الطلب على سلعه يتقلص ثم إن الفعالية في النوع B من المؤسسات تنخفض. ويستنتج ان الفائدة تكبر كلما كانت الخوصصة شاملة ومبكرة, و رغم ان ذلك لا ينطبق على البلدان التي شهدت عملية الخوصصة¹. ان أي خوصصة تؤدي الي إعادة توجيه للقطاعات المنتجة ويمكن ان يؤدي ذلك الي انخفاض في الاستثمار،

¹ Manuel.pastos.j.r .After deluge. Op. Cit.p37

ومنه انخفاض الإنتاج في بعض القطاعات وهو حصل في كوبا ما بين سنوات 1989 و1993.

وتحتوي كوبا علي حوالي 170000 مشروع صغير خاص لهم رخصة عمل وما يقارب نفس العدد يعملون في السوق السوداء, وتلعب دور هام في الرفع من المستوى المعيشي و تضمن عرض السلع الأساسية والخدمات, كما ترسخ تقاليد اقتصاد السوق, وتضمن ما يقارب ب8% من نسبة التشغيل وتعتبر احد الحلول لازمة كوبا في غياب أي تغيير.

وفي الإحصائيات الرسمية سنة 1993 فان ما يقارب بين 10000 و 15000 يعمل كخياطين وحلاقين وأعمال أخرى مشابهة ولقد سمحت الحكومة في سبتمبر 1993 بـ117 عمل خاص جديد ولم يسمح للأفراد الذين يملكون مستوى جامعي بأعمال خاصة الا بعد جويلية 1995, وبعد السماح بعمل ثاني للفرد ارتفع عدد المشروعات الصغيرة من 17000 في جوان 1995 الي 29000 في جانفي 1996 وقدرت وزارة العمل ان 58% من هذه المشروعات أصحابها بطالين مؤقتا, و26% متقاعدين يملكون دخل, و16% يعملون في قطاعات حكومة وربع هؤلاء عبارة عن نساء, ويتركز أكثرهم في تقديم الخدمات الغذائية, و29% يعملون في تقديم أكالات سريعة ففي سنة 1996 شهر ماي تم إحصاء ما يقارب 1800 مطعم خاص. كما ان دخل هذه المشاريع يكبر عدة مرات عن دخل الوظيفة الحكومية.¹ و تواجه هذه المشاريع عدة مشاكل منها عدم القدرة على التمويل من أسواق الجملة المحلية بالإضافة الى بعض القوانين التي تحد من ازدهار هذه النشاطات و الضرائب المرتفعة.

3-4- دور الدولة في الإصلاحات

يمكن لعملية التحول ان تتم حتي ولم تتغير السياسة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في حالة ما اذا اتبعت كوبا النموذج الصيني في التحول, بحيث تضع حدود بين المجال السياسي والاقتصادي. كما ان الاستثمار العمومي في الهياكل القاعدية يمكن ان يسهل من عملية التحول بطرق مختلفة فمن جهة يسمح بتحقيق إنتاجية اعلي عن طريق توفير الطرق و الموانئ والسكك الحديدية... الخ, ومن جهة أخرى فهو يسمح بزيادة الطلب والذي يؤدي الي زيادة الإنتاج كما توضحه نظرية المعجل لكينز, ثم ان بعض هذه المشاريع تتطلب مستثمرين أجنبى وهو ما يشجعهم علي الاستثمار في كوبا وهذه الهياكل القاعدية تساعد علي تطوير قطاع السياحة, وهناك اثنين من السيناريوهات التي يمكن ان تحصل في كوبا وهي:

¹ Peters Philip, Cuba's Small Business , Taking a Wild Ride , in Transition volume 8 number 3, june 1997, The World Bank, p 24

- اذا ما تم التحول مع بعض التغييرات في النظام فان درجة عدم التأكد ستتخفف من حجم الاستثمارات لكن مدة التحول تكون قصيرة ويساعد ذلك على العودة الي حجم الاستثمارات التي كانت عليه. - وإذا ما كان التغيير بعنف مدعم بواسطة احتجاجات اجتماعية ضد استمرار النظام القديم فان ذلك سيؤدي الي توقيف الاستثمار حتي تتبين نهاية مسار الأحداث.

ولهذا فمن صالح الحكومة الحالية ان تبدأ في إصلاحات جديدة وعميقة تتمثل في:

-توسيع مجال عمل المؤسسات الخاصة؛

-إعادة هيكلة المؤسسات العمومية؛

-التخفيض من عجز الميزانية الي الحد المقبول؛

-تطوير النظام الجبائي والمالي ؛

-تحرير الأسعار؛

-البدء في عملية الخصخصة؛

-عقد اتفاقات شراكة مع المؤسسات الأجنبية لضمان نقل التكنولوجيا و الخبرات في طرق التسيير.

ان كل ذلك يتطلب أولاً قبول الحكومة بمبدأ اقتصاد السوق, لكن الواقع يقول غير ذلك فالإصلاحات غير مقبولة من طرف النظام الحالي و الخصخصة مرفوضة.

3-5- النتائج والتحديات

يرى المتفائلين بمستقبل كوبا انه اذا ما انطلقت الإصلاحات فان قطاع السياسة والتجارة يزدهران, كما ان النمو يرتفع لكفاءة اليد العاملة الكوبية و ارتفاع حجم الاستثمار وتتضاءل تكلفة التحول لازدهار الاقتصاد الكوبي, كما ان التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي الي تشجيع المستثمرين الأمريكيين من أصل كوبي علي الاستثمار فيها, لكن الواقع أكثر تعقدا فنقص مصادر الإحصائيات جعل من الصعب معرفة الميزة التنافسية, وقد قام النظام الاشتراكي الكوبي بتحسين مستوى التعليم لارتفاع قوى العمل المؤهلة والإنفاق علي الصحة والتعليم والبحوث الي المستوى المماثل لإنفاق الدول المتقدمة.

فالصناعات البيوتكنولوجية و الصيدلانية تهيمن عليها بعض الشركات العالمية والتي لا تترك مجال لدخول منافسين جدد و لهذا فلا بد من عقد اتفاقات مع هذه الشركات.

ان لكوبا ميزة نسبية في السكر والتبغ وبعض المنتجات الأخرى, ثم ان زوال الحصار المفروض عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يساعد علي زيادة صادراتها لهذا البلد و التي انخفضت من 5 ملين طن سنة 1980 الي 1,5 مليون طن بسبب زيادة الصادرات المكسيكية والتي تتمتع بمعاملة تفضيلية عبر اتفاقية **NAFTA** ويمثل التبغ ميزة هامة لكوبا, كما ان حصة الصادرات من النيكل في تزايد فهيكل صادرات كوبا ممثل بالجدول التالي.

جدول رقم 13 : هيكل صادرات كوبا

البيان	النسبة من مجموع الصادرات	معدل النمو السنوي لصادرات من 1997-1995
السكر	% 47.0	%8.9
النيكل	%22.9	%12.4
فواكه بحرية	%7.1	02.1 %
التبغ	%8.7	%22.4
أخرى	%14.3	%6.4
مجموع الصادرات	%100	%9.8

Manuel Pastos.JR.OPcitP46

المصدر:

نلاحظ من هيكل الصادرات لكوبا هيمنة السكر بالنصف تقريبا أما معدل نمو الصادرات السنوي فكان بـ9.8% ما بين 1995 و1997 مع تحقيق معدل نمو كبير بالنسبة للتبغ بـ22.4% مما يدل على أهمية الإنتاج الكوبي لهذه المادة في السوق الدولي , و تعمل كوبا جاهدة على توسيع شبكة روابطها التجارية مع العالم حيث أصبحت عضو في تجمع بلدان الكرايبب Association of caribbean states سنة 1994 وفي سنة 1998 أصبحت عضو كامل في تجمع تكامل بلدان أمريكا اللاتينية (ALADI) لكن هذا التجمع يعتبر رمزي مقارنة بتجمعات أخرى مثل **NAFTA** اي اتفاق

التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية او **MERCOSUR** أي السوق المشتركة للجنوب ,فحركة كوبا كانت موجهة أساسا الي جيرانها من البلدان الجنوبية لكن ذلك لا يؤدي الا توسع كبير للطلب و تبقى السوق الأمريكية هي الحل الأمثل. ان قطاع السياحة هو من يحقق نمو سريع فهي تتمتع بإمكانيات طبيعية و ثقافية تجذب السواح. كما ان زوال الحصار الأمريكي يسمح بتدفق كبير لهم.

وهناك مصدر آخر للعملة يتمثل في تحويلات المهاجرين من الولايات المتحدة الي أمريكا حيث تقدر ما بين 8600 و 8800 ألف دولار سنويا كما تسمح هذه التحويلات بتمويل المشروعات الصغيرة.

-جدول رقم 14: المؤشرات الهيكلية لكوبا مقارنة مع عينة¹ من البلدان المشابهة لها لسنة 1993

كوبا		العينة	البيانات
1989	1993		
/	1450	1388	حصة الدخل الخام GNP للفرد بالدولار سنة 1993
/	3000	3860	الفرد من PIB بالدولار
/	0.727	0.687	مؤشر التنمية البشرية
/	18	35.9	% حصة العمل في الفلاحة
/	30	22.4	% حصة العمل في الصناعة
/	51	41.5	% حصة العمل في الخدمات
14.2	7.2	15.5	% حصة الزراعة من PIB
45.5	30.7	32.3	% حصة الصناعة من PIB
40.3	62.1	52.1	% حصة الخدمات من PIB
34.8	14.2	18.3	% حصة الصادرات من PIB
52.5	23.4	30.2	% حصة الواردات من PIB

¹تشمل العينة: الجزائر , كولومبيا , جمهورية الدومينيكان , الإكوادور , السلفادور , قواتمالا , جامايكا , الأردن , المغرب , تونس , البيرو , براقواي

87.2	37.6	48.5	%	حصة التجارة الخارجية من PIB
------	------	------	---	-----------------------------

Manuel Pastos, After the Deluge, OP cit .P38.

المصدر :

وعند مقارنة كوبا مع مجموعة الدول ممن لها نفس حصة الفرد من الناتج الوطني الخام و مثل ما هو معمول به عند معظم الدول الاشتراكية فان كوبا قبل 1989 كانت تملك نسيج صناعي مكثف مما يؤثر على تخصيص اليد العاملة و حصة القطاعات و في حالة تطبيق الخصخصة فان هذه القطاعات ستتقلص, و بعد سنة 1993 اثر الكساد و نقص استيراد النفط على الصناعة لتصبح حصتها مماثلة لما هو وارد في العينة الإحصائية بينما ارتفعت حصة قطاع الخدمات, كما انخفضت حصة التجارة ما بين 1989 و 1993 نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي حيث كانت اكبر المبادلات تتم معه .

و قد اعتمدت كوبا مشروع منطقة حرة سنة 1996 بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية و تحديث النسيج الصناعي لكنها لم تعطي النتائج المرجوة إذا اجتذبت عدد قليل من الصناعات, و كان من أسباب فشل هذه التجربة هو عدم ضمان الملكيات الخاصة في ظل النظام الكوبي .

كما أن أمام كوبا تحدي كبير يتمثل في كيفية ترجمة مستوى التعليم العالي للأفراد إلى زيادة في الإنتاجية , فقد بينت الدراسات أن إنتاجية رأس المال و العمل منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية و خاصة في مجال الزراعة.

و رغم كوبا خرجت من الأزمة ما بين 1993 و 1994 لكن تبقى تواجه عدة مصاعب منها التكلفة الكبيرة للقروض الخارجية , نقص رؤوس الأموال و عدم التشغيل الكامل و الحكومة تجد نفسها تحت ضغط تحقيق النمو لهذا فإن المشاريع الصغيرة تمثل حل واعد . فهو وسيلة لضمان توفير الخدمات و السلع بالإضافة إلى أنه لا يحتاج إلى رأس مال أو استثمارات من الخارج.

4- تجربة التحول لدول شمال إفريقيا

تتكون منطقة شمال إفريقيا من سبع بلدان هي الجزائر و مصر و ليبيا و المغرب و موريتانيا و تونس و السودان عدد سكانها حوالي 180 مليون نسمة أي حوالي 22% من سكان إفريقيا , و يشكل البترول المورد الأساسي بالنسبة لمعظم الدول مما يعطيها المرتبة الأولى إفريقيا و تمثل صادراتها 36% من مجموع الصادرات و إنتاجها الخام 40% من الإنتاج الخام للقارة , كما تتميز بفوارق كبيرة بين بلدانها فالناتج الداخلي الخام للفرد لموريتانيا و السودان ما بين 348 و 393 دولار سنة 2001 بينما بلغ 6170 في ليبيا . أما في مصر و المغرب و الجزائر و تونس فهو متقارب وهو ما يؤدي بنا

إلى الاقتصار على هذه البلدان الأربع مع الإشارة فقط لحالة الجزائر باعتبارها تكون محور دراستنا في الفصل الموالي .

إن زيادة أسعار النفط في السبعينيات و زيادة تدفقات التجارة الخارجية و رؤوس الأموال أدت إلى تحسن ملحوظ في مستويات المعيشة لكن في الثمانينات و مع الهبوط الحاد في أسعار النفط جعل الحكومات تقع في مأزق كبير نتيجة لارتفاع نفقاتها مما أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة و الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و ارتفع حجم المديونية و نسبة البطالة و التضخم, مما أدى بهذه الدول إلى القيام بإصلاحات في أواخر الثمانينات و بداية التسعينيات .

4-1- تحقيق الاستقرار الكلي لدول شمال إفريقيا :

ان تحقيق الاستقرار الكلي يعتبر أمرا أساسيا أمام أي اقتصاد يسعى لتحقيق النمو و يكون ذلك بالتحكم في معدل التضخم و الإنفاق العام خاصة الغير منتج و التحكم في عجز الميزانية العامة و ميزان المدفوعات و حجم الدين العام مع إتاحة بنية تحتية لتدعيم التنمية مثل الطرق و الجسور و الموانئ... الخ.

ولم تكن جميع بلدان شمال إفريقيا تطبق النظام الاشتراكي فتونس و المغرب اتبعت اقتصاد السوق منذ الاستقلال أما مصر فقد دخلت سياسة الانفتاح منذ السبعينيات لكن انخفاض أسعار النفط و تحويلات المهاجرين و المساعدات الدولية أدى إلى حدوث إختلالات في اقتصاديات دول شمال إفريقيا حيث سجلت عجز في الميزانية و الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و ارتفعت المديونية مما أدى بها إلى القيام بعمليات إصلاح خاصة على المستوى الكلي.

فمصر بدأت سياسة الانفتاح منذ السبعينيات و نتيجة للأزمة المالية الخانقة في الثمانينات و انخفاض حاد في الإيرادات المالية لمصر نتيجة لانخفاض أسعار البترول و تحويلات العمال و المساعدات العربية الثنائية , مما أدى إلى إعادة جدولة الديون عبر اتفاق مبرم مع صندوق النقد الدولي يتضمن برنامج تثبيت اقتصادي و إصلاح هيكلي. و الاقتصاد المصري عرف تباطؤ سنة 2001 حيث سجل معدل نمو 3.3% مقابل 5.6% خلال الفترة 1997-2000 و كان تأثير السياحة واضحا نتيجة أحداث 11 سبتمبر و الصراع في الشرق الأدنى.

أما المغرب فقد عرف اقتصاده ركود لعدة سنوات نتيجة للجفاف حيث سجل معدل نمو 1.6% ما بين 1997-2000 مقابل 6% سنة 2001 نتيجة تحسن الأحوال الجوية .

أما الاقتصاد التونسي و بعد القيام بالإصلاحات و الاستقرار على المستوى الكلي فقد عرفت معدل يفوق 5% منذ 1997 و ساعد في ذلك تنوع الاقتصاد التونسي و الذي يجنبه التغيرات في الإنتاج .

4-1-1-1- السياسة الموازناتية :

لقد عرفت معظم بلدان شمال إفريقيا عجز في الميزانية خلال الثمانينات و التسعينيات و الجدول التالي يبين ذلك .

جدول رقم 15 : رصيد الميزانية العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام الاسمي لدول شمال افريقيا

البلد	1980	1990	1995	2000	2001	معدل السنوي 1990-1980	معدل السنوي 2001-1991
مصر	9.6-	12.6-	1.2-	6.0-	5.8-	16.5-	4.6-
المغرب	11.2-	0.6-	5.5-	6.5-	7.1-	7.8-	3.8-
تونس	2.8-	5.4-	4.2-	3.1-	2.5-	4.9-	3.5-
الجزائر	9.9	3.6	1.4-	9.9	6.3	1.3	0.3
إفريقيا	3.6-	4.5-	3.3-	1.7-	2.5-	5.8-	3.8-

المصدر: BANQUE Africaine de développement(BAD), rapport sur le développement en

Afrique,2002,p258

لقد أدرجنا الجزائر هنا حتى تعطي لنا صورة عن مدى التقارب في اقتصاديات شمال إفريقيا و نلاحظ كيف ان اقتصاديات المغرب و مصر و تونس استطاعت ان تخفض العجز الذي عرفتته في الثمانينات و سنوات التسعينيات خاصة مصر التي عرفت اكبر عجز بالنسبة للناتج الداخلي الخام، و خلال الثمانينات قامت بتحديث نظامها الجبائي و تحسين طرق التحصيل و تخفيض نسبة التهرب الضريبي، لكن ارتفاع الإيرادات مرتبط بارتفاع معدل النمو، و قدرة الدولة على هيكلة السوق الموازية و إخضاعها للضرائب و هو ما أدى إلى التخفيض من عجز الميزانية حيث وصل خلال التسعينيات بمعدل متوسط 4.6%.

أما الغرب فالعجز المسجل نتيجة لانخفاض إيرادات الصادرات و كذلك تحويلات المهاجرين بالعملة الصعبة بالإضافة إلى سنوات الجفاف التي عرفها المغرب و لكن نتيجة لتحسن الأحوال الجوية و برنامج الخصوصية أدى إلى زيادة الإيرادات و من ثم تخفيض في عجز الميزانية .
أما تونس فقد استقر معدل عجز الميزانية و ذلك لأن الاقتصاد التونسي يعتبر أكثر استقرارا نتيجة لتنوعه .

4-1-2- السياسة النقدية :

ركزت السياسات النقدية في بلدان شمال إفريقيا على تثبيت الأسعار و أسعار الصرف و الحد من التضخم . و الجدول التالي يبين مدى تحكم الدول في معدلات التضخم .

جدول رقم 16: التحكم في التضخم خلال الفترة 1997-2001 :

الدولة	متوسط 1997-2000	2001
- مصر	3.6	2.4
- المغرب	1.6	1.0
- تونس	3.1	1.5
- الجزائر	2.3	1.5

Banque Africaine de developpement.op.cit.P77

المصدر:

إن معدل التضخم في شمال إفريقيا انخفض في المتوسط من 7.3% خلال الفترة 1997-2000 إلى 4.5% سنة 2001 و تختلف معدلات التحكم فيه من دولة لأخرى لكن الدول المختارة عرفت تحكم جيد في معدلات التضخم خلال هذه الفترة , و كان ذلك نتيجة لسياسات التثبيت على المستوى الكلي , كما أن السياسة النقدية أثرت على احتياطي العملة الصعبة و من ثم سعر الصرف للعملة المحلية و الجدول التالي يبين تطور احتياطي سعر الصرف خلال فترة الثمانينات و التسعينيات.

جدول رقم 17 : الاحتياطات بالعملة الصعبة لدول شمال افريقيا - الوحدة مليار دولار-

البلد	1980	1990	1995	2000	2001	معدل النمو 1990-1980	معدل النمو 2001-1991

-	19.5%	-	13.628	16.885	3.324	1.149	-مصر
15.6%	39.5%	8.28	5.007	3.831	2.082	0.427	-المغرب
8.9%	8.2%	1.672	1.814	1.610	0.800	0.598	-تونس
42.5	4.3-	18.66	12.278	2.295	0.980	4.021	-الجزائر

Banque Africaine de développement. Op. Cit. P256

المصدر:

نلاحظ ان تطور احتياطي العملة الصعبة عرف تذبذبات كبيرة في جميع بلدان شمال إفريقيا المدروسة ما عدا تونس و هو ما يعني ان اقتصاديات هذه البلدان تتعرض لتغيرات كبيرة في موازين مدفوعاتها مما يدل على ارتباط هذه الاقتصاديات بالأسواق الدولية و عدم تنوعها اما تونس فنظرا لكون اقتصادها متنوع و لا تعتمد على تصدير مادة أولية فان احتياطياتها بالعملة الصعبة تنمو بانتظام.

ان معدل التضخم و احتياطي العملة يعتبر احد العوامل التي تتحكم في سعر الصرف. فقد كان لمصر سعر صرف مرتبط بالدولار منذ سنة 1991 لكن تزايد الضغط على الجنيه المصري سنة 1998 مع تدفق رؤوس الأموال خارج البلد نتيجة للازمة الآسيوية و تأثير السياحة بالوضع الأمني الغير مستقر في الداخل و الخارج و كذلك ارتفاع سعر صرف الدولار أمام اليورو و الين مما أدى الى ارتفاع قيمة الجنيه المصري بـ 38% و انخفاض الصادرات غير البترولية و ارتفاع التضخم و اصطبحت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة و كان نتيجة لدعم الدولة لفروع الإنتاج التي تستهلك الكثير من رأس المال و الطاقة مثل الحديد و الصلب و المواد الكيماوية عوض الصناعات التحويلية للمواد الغذائية و النسيج¹ فضيحت مصر ميزاتها التنافسية المعتمدة على القدرات الفلاحية و اليد العاملة الرخيصة، و قد حاولت مصر التدخل في البداية في سوق الصرف من خلال سياسات نقدية اشد صرامة، لكن الاحتياطات الرسمية واصلت الانخفاض و تباطأ النمو الاقتصادي و رغم تخفيض قيمته في منتصف سنة 2000 و سنة 2001 نتيجة لأحداث 11 سبتمبر و تأثيرها على السياحة، فوصل التخفيض في قيمة العملة الى 35% و نتيجة لنقص العملة الصعبة من السوق الرسمية نشأت السوق الموازية مما أدى بالدولة الى التدخل و تعويم سعر الصرف فانخفضت قيمته بـ 20% بعدها تحسن الوضع و توفرت العملة الصعبة. اما المغرب فقد ربط الدرهم بسلة من العملات و قد ارتفعت قيمته نتيجة فرض قيود على التدفقات التي يقوم بها المقيمون الى الخارج و كان للبنك المركزي نوع من الاستقلالية في رسم السياسة النقدية و التي اتسمت بالحذر (مقارنة معدلات التضخم مع الأرقام القياسية

¹ Deiter weiss et ulrih wurzel. Environnement économique et politique de transition vers l'économie de marché OCDE 1998 P24.

للأسعار و مقارنتها مع البلدان المتقدمة) ، و ارتفعت قيمة الدرهم بـ 21% من سنة 1991 إلى مارس 2001 بسبب الوزن الكبير للدولار في سلة العملات، لكن سعي المغرب للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي تم تغيير تركيبة سلعة العملات من الدولار إلى اليورو . ان ارتفاع قيمة الدرهم يؤثر سلبا على صادرات المغرب الزراعية و التي تعتبر اهم مكونات الصادرات للمغرب¹. أما تونس و نتيجة لإتباعها سياسة مالية و نقدية حذرة فقد طبقت سعر صرف حقيقي للدينار مما جنب ذلك وقوع صدمات كبيرة في معدلات التبادل التجاري.

4-1-3- مديونية بلدان شمال إفريقيا:

بلغ حجم مديونية دول شمال إفريقيا إلى 110 مليار دولار سنة 2001 و انخفضت نسبة المديونية بالنسبة لـ PIB من 50.4% إلى 42.3% بالنسبة لنفس السنة و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 18 : المديونية الخارجية لدول شمال إفريقيا - الوحدة % -

البلد	نسبة الدين الخارجي بالنسبة لـ PIB		خدمات الدين بالنسبة إلى الصادرات	
	متوسط 1997-2000	2001	متوسط 1997-2000	2001
مصر	32.9	27.9	12.6	11.4
المغرب	57	48.8	31.5	25.6
تونس	58.3	53.9	19	22.1
الجزائر	58.9	41.8	41.1	20.8
شمال إفريقيا	50.4	42.3	27.3	19.2

المصدر: Banque Africaine de développement. OP. cit. P256

و تعتبر مصر اكبر بلدان شمال إفريقيا مديونية فقد سجلت سنة 2001 دين خارجي قدر بـ 27.1 مليار دولار أي حوالي 30% من مديونية دول شمال أفريقيا، و قد انخفضت خدمات الديون بالنسبة إلى الصادرات من 12.9% إلى 11.4% و هي اقل نسبة في هذه الدول و يرجع ذلك إلى شروط الاقتراض التي كانت ميسرة. اما تونس فشهدت سنة 2001 حجم مديونية 9.70 مليار دولار و نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام تعتبر من اكبر النسب.

¹ عبد العلي جبيلي و فينالي كراما رينكو، بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا هل تعوم عماتها ام تربطها بعملة أخرى، مجلة التمويل و التنمية مارس 2003، ص32

اما المغرب فانخفض حجم المديونية نتيجة لقيام الدائنين الأساسيين له -فرنسا و ايطاليا و اسبانيا- بتحويل المديونية الى استثمارات و قد بلغ حجم المديونية 21 مليار سنة 2000.

و ما يمكن استخلاصه من السياسات الكلية ان بلدان المغرب العربي عموما قد حققت استقرار على المستوى الكلي مع تحسين المؤشرات الكلية و يرجع ذلك الى السياسات المالية و النقدية الصارمة بالإضافة الى تخفيض النفقات العامة خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق خصوصتها.

4-2- تجارب الخصوصية في بلدان شمال إفريقيا:

يعتبر القطاع الخاص هو القاطرة التي تحرك الاقتصاد و التنمية و لهذا لا بد ان تكون لها حرية المبادرة و لا يعيق نشاطها الإجراءات البيروقراطية و لا بد ان تتوفر على كفاءات بشرية عالية بالإضافة الى رأس مال قوي و تكنولوجيا متطورة و على الدولة ان توفر لها هياكل قاعدية ملائمة، كما يجب ان يكون هناك استقرار على المستوى الكلي مع وجود معدلات تضخم و فائدة منخفضة لتشجيع الاستثمار.

لهذا حاولت بلدان شمال أفريقيا خصوصاً مؤسساتها الاقتصادية وفق برامج طويلة المدى لم تنتهي لحد الآن، و قد اختلفت هذه البرامج من دولة الأخرى.

4-2-1- تجربة الخصوصية في جمهورية مصر:

لقد كان القطاع العام يحقق اكبر نصيب من الناتج المحلي و توفير فرص العمالة و الاستثمار و كانت آليات السوق معطلة و تم تعويضها بواسطة الخطة، و لكن العجز الشبه مستمر لهذا القطاع و كان دور المدير عبارة عن إداري يتولى تطبيق الأوامر المتمثلة في الخطة.

و كانت أولى خطوات الإصلاح تمثلت في الاتفاق مع البنك الدولي بوضع أسس جديدة لتقسيم أداء شركات القطاع العام التجارية مع منح هذه الشركات درجات اكبر من الحرية في الإدارة و الإنتاج و الأجور و الحوافز و قد صدر قانون رقم 203 سنة 1991 و الذي أعاد هيكلة المؤسسات العمومية إداريا و ماليا حيث تم تكوين شركات قابضة *Holding companies* تمتلك المؤسسات التابعة لها اما الإصلاح المالي فتمثل في السماح للشركات باللجوء الى السوق المالي للتمويل و طرح جزء من الأسهم للبيع، و تحويل المديونية و فصل الهدف الاقتصادي عن الاجتماعي و فصل الملكية عن الإدارة و اقتصار القطاع العام عن القطاعات الإستراتيجية فقط، و باقي الأنشطة تحول الى القطاع الخاص.

اما برنامج الخصخصة في مصر فتدعم بصدور قانون رقم 95 سنة 1992 و كان البرنامج يهدف الى:

- تحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات من اجل تخصيص امثل للموارد؛
- الحد من استنزاف الموارد المالية العمومية في شكل دعم للخسائر؛
- تنشيط سوق راس المال عن طريق جذب للأموال المدخرة المحلية و الأجنبية.

4-2-1-1- أساليب و طرق الخصخصة:

و قد شملت أساليب الخصخصة الطرق التالية:

ا- عقود الإدارة: حيث يتم التعاقد مع إدارات متخصصة أساسا في قطاع السياحة لإدارة الفنادق الكبيرة مقابل نسبة من الأرباح، و عادة ما تكون مدة التأخير طويلة تفوق 20 سنة مع ضمان تسليم الفندق خالي من أي التزامات تجيز للغير التدخل في تسييره بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

ب -عقود التأجير: يكون عن طريق تأجير أصول الشركة العامة للقطاع الخاص، و هذا ما يسمح بزيادة التشغيل و دفع التكاليف و الحصول على العملة الصعبة من السوق الحرة، و قد وجه هذا النوع من الخصخصة الى مصانع الصابون و السجائر.

ج - نظام الامتياز: و يشمل توفير بعض السلع التي كانت من نصيب القطاع العام مثل توليد الكهرباء و بناء المرافق العامة، و هناك طريقة تتمثل في الإنشاء و التشغيل لمدة معينة ثم تعود المنشأة للدولة و يطلق عليه (BOT) Building Operating and Transfer و يستعمل للمياه و الكهرباء و يجلب الاستثمارات الأجنبية.

د - بيع جزئي للشركة: بنقل جزء من أصول الشركة الى القطاع الخاص و قد شمل هذا النوع بعض المؤسسات التي تنتج سلع واسعة الاستعمال مثل شركات صناعة الأدوية.

ه - البيع الكامل للشركة: و تمثل في بيع أصول الشركات بنسبة 100% و عادة ما يجب ان تتوفر بعض الشروط لنجاح مثل هذه العملية مثل:

- ان تكون الشركة صغيرة أو متوسطة؛

- ان تحقق أرباح في سوق تسودها المنافسة؛

- عدم التمتع بالمزايا الحكومية و التي تؤدي في حالة إلغائها الى فشل المؤسسة و قد تمت عملية البيع بواسطة البيع بالمزاد العلني أو التقدم بعروض الشراء او طرح الأسهم في البورصة¹.

اعتمد برنامج الخصخصة على التدرج من اجل مراعاة العديد من العوامل الفنية و الاجتماعية و السياسية التالية:

- بيع المؤسسات بأسعار واقعية؛

- خلق مناخ مؤيد للخصخصة؛

- كبر حجم القطاع العام.

و احتفظت الدولة بالوظائف السيادية كالأمن و الدفاع و العدالة و اكتفت بالرقابة على أداء المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و حماية البيئة و تحصيل الضرائب و القيام بتقديم بعض الخدمات مثل التعليم و الصحة لبعض الفئات من المجتمع.

4-2-1-2- تقييم برنامج الخصخصة في مصر:

سنحاول تقييم برنامج الخصخصة في مصر على المستوى الكلي و الجزئي كما يلي:

- تقييم برنامج الخصخصة على المستوى الكلي

أدت الخصخصة الى تشجيع الاستثمار و ارتفاع النمو الاقتصادي فقد ارتفع الناتج الداخلي الخام بسعر السوق من 175 مليار جنيه سنة 1994 الى 339 مليار جنيه سنة 2000 بزيادة قدرها 94% و انخفض معدل التضخم من 91% نهاية 1994 الى 2.8 % سنة 2000.

و شهد معدل الادخار المحلي ارتفاعات 15.1% من الناتج الداخلي الخام عام 1994 الى 19.5% عام 2000 و بلغ إجمالي الدين 59.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 1994 الى 28.3% عام 2000.

اذا فبرنامج الإصلاحات أدى الى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- تقييم برنامج الخصخصة على المستوى الجزئي:

من المؤشرات المالية للشركات 189 المخصصة نستنتج ما يلي:

¹مرسي سيد حجازي، اعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص الدار الجامعية بيروت، السنة مجهولة، ص 102.

➤ انخفض حجم المديونية الشركات للبنوك من 22.3 مليار سنة 1997 الى 13.6 مليار جنيه سنة 2001 بنسبة قدرها 39%؛

➤ انخفض حجم المخزون بـ 27% ما بين 1997-2001؛

➤ انخفض عدد الشركات الخاسرة من 82 شركة سنة 1997 الى 54 شركة سنة 2001¹.

و خلاصة يعتبر برنامج الخصخصة في مصر من التجارب الناجحة، لتعدد الأساليب المستخدمة في الإدارة و التطبيق، بحيث تم بيع الأصول العمومية بسعرها الحقيقي و تم إتباع إستراتيجية متدرجة، لكن مصر اختارت و تحت ضغط المؤسسات المالية الدائنة و منها FMI المؤسسات الاقتصادية الرابحة وهو ما أدى الى انخفاض الاستثمارات الخاصة الجديدة نتيجة توجيه المدخرات نحو المؤسسات الموجودة.

كما ان عائدات الخصخصة كان استخدامها سنة 1999 كما يلي:

➤ 36% لسداد مديونيات البنوك؛

➤ 19% للتقاعد المسبق؛

➤ 3% لإعانة المناجم و سداد أجور عمال الشركات الخاسرة؛

➤ 41.3% حولت لوزارة المالية.

نلاحظ ان أكثر من ثلث عائدات الخصخصة وجه لسداد الديون و هي بذلك كمن يبيع أملاكه ليسدد ديونه لذلك فمن الأفضل مقايضة الديون بالملكية كأن تباع جزء من الأسهم للبنوك ثم تقوم البنوك ببيع الأسهم في السوق المالية تدريجيا.

اما توجيه جزء من العائدات الى تسديد التقاعد المسبق و دفع متأخرات أجور المؤسسات المفلسة له طابع اجتماعي بدل ان يكون اقتصادي موجه لاستثمارات جديدة او من اجل بناء مرافق عمومية تخص الصحة و التعليم او بناء الطرق و الجسور... الخ و التي لها آثار ايجابية على التنمية.

4-2-2- تجربة المملكة المغربية:

اعتمد المغرب منذ الاستقلال على اقتصاد السوق مع سيطرة الدولة على قطاعات حساسة مثل الطاقة و المواصلات و الصحة و النقل... الخ، و كان يمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي، و عدد المنشآت الحكومية 800 منشأة يعمل بها أكثر من 200 الف شخص يمثلون 10% من القوى العاملة.

¹ رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق، ص ص 140-141.

بعد 1989 و نظرا لاختلالات التي شهدها الاقتصاد و كذلك لارتفاع المديونية فقد اتجهت الحكومة للخصوصية و دعم القطاع الخاص و الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

و قد صدر قانون 89/39 عام 1989 , الذي ينص على خصوصية المشروعات الحكومية بعدد 112 منشأة منها 37 فندقا و 75 مؤسسة حكومية بالإضافة الى 02 مؤسسات في مجال البترول من أصل 800 شركة مع استثناء المشاريع الحكومية الحساسة، و قد حددت لها مدة زمنية قدرها 06 سنوات ابتداء من 1992. و كانت الأساليب المتبعة كما يلي:

➤ السوق المالي؛

➤ البيع المباشر حسب الأهداف الاجتماعية و السياسية؛

➤ عقود التأجير؛

➤ بيع جزء من رأس المال للقطاع الخاص.

و حتى سنة 1998 لم تتجج الحكومة الا في خصوصية 52 شركة من اجل 114 شركة. و تم تعديل قانون الخصوصية بعدم نشر قائمة الشركات المخصصة منعا للمضاربة كما تم منح حصص للعمال و المتقاعدين.

و كانت نقلة نحو خصوصية قطاع الاتصالات و التبغ و في سنة 2001 تم خصوية 65 مؤسسة بينها 26 فندق. و تم تدعيم الاقتصاد المغربي برؤوس أموال محلية و أجنبية، و تم تنشيط السوق المالي و توسيع قاعدة المساهمين¹ و تنشيط الاستثمار و من أهم المنشآت التي تم تحويلها اتصالات المغرب .كما تم تحويل 18 شركة و 04 فنادق الى مستثمرين أجانب و قد نتج عن عملية الخصوية ما يلي:

➤ زيادة عدد العمال و استقرار في هذه الشركات؛

➤ تحسين الإنتاج و زيادة رقم الأعمال؛

➤ ارتفاع قيمة الأسهم في البورصة؛

➤ زيادة الاستثمار في هذه الشركات.

و قد مولت عجز ميزانية الدولة بنسبة 44% و تمثل بذلك 2.1% من الموارد العادية للدولة، و تمثل 3.7% من النفقات العادية و تمول 15.8% من نفقات الاستثمار و شكلت 6% من نفقات التسيير , و هذا التطور في تمويل ميزانية الدولة لا يخدم الاقتصاد المغربي، و لترشيد استغلال موارد الخصوية

¹ رفعت عبد الحليم الفاعوري، مرجع سابق ص 154.

تم إنشاء صندوق "الحسن الثاني" للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لتمويل مشروعات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي وفقا لمعايير تحددها الحكومة. و تطمح الحكومة لخصوصة بعض المنشآت القاعدية مثل الموانئ و المطارات و السكك الحديدية¹.

4-2-3- تجربة الجمهورية التونسية:

ترجع التجربة الخوصصة في تونس الى الثمانينات من القرن الماضي حيث تم إنشاء مجموعة من المصارف للتنمية بالتعاون مع عدد من البلدان العربية دون حاجة الى مساهمة مباشرة من الدولة, و قد صدرت قوانين تعطي الأولوية للقطاع الخاص مثل قانون رقم 1989/09.

و تهدف الخوصصة الى القضاء على نقاط الضعف في الاقتصاد التونسي و تشجيع المنافسة و التخصيص الأمثل للموارد بالإضافة الى الأهداف التالية:

- تخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة؛
- ضمان مصادر لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- تطوير السوق المالي في طريق عرض كبير لعدد الأسهم؛
- توسيع قاعدة الملكية.

و لم يتم تحديد قائمة بالشركات المخوصصة و حتى لا يتم تحويل اهتمام المستثمرين بالقيام بمشروعات جديدة، لكن سنة 2000 تم تحديد 44 مؤسسة منها الخطوط الجوية التونسية و بورصة تونس و عدد من الفنادق.

و قد واجهت تجربة الخوصصة في تونس مجموعة من المشاكل منها:

- تأخر إيجاد طريقة لتنفيذ سياسة الخوصصة؛
- معارضة العمال في المؤسسات؛
- حساسية بعض المنشآت مثل البنوك؛
- الأوضاع المالية السيئة لبعض المنشآت.

و تمثلت نتائج الخوصصة في تحسين إنتاجية المؤسسات و زيادة فرص العمل, لكن ضعف السوق المالي أدى الى ضعف مساهمة المواطنين في الاستثمار.

عقدت تونس اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 بعد فترة طويلة من الإصلاحات الاقتصادية، و هذا لإنشاء منطقة تبادلات حرة، فطبيعة المبادلات تتم بما يقارب 4/3 مع الاتحاد

¹ Banque Africaine de développement. Op. Cit. P 81

الأوروبي 3/2 من تدفقات رؤوس الأموال الى تونس مصدرها الاتحاد الأوروبي على شكل استثمارات مباشرة.

و قد حافظت تونس على إطار سليم للاقتصاد الكلي بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية و لجلب المستثمرين الأجانب و جعل المشروعات المحلية أكثر تنافسية مع المشروعات الأوربية، و يشمل ذلك كل القطاعات الاقتصادية و الخدمية و البنوك و المؤسسات و الهيئات العمومية.

ان المرحلة الانتقالية من شراكة تونس مع الاتحاد الأوروبي حققت لها عدة نجاحات منها انها حققت معدل نمو سنوي بلغ 3.5% ما بين 1997 و 2001 و معدل استثمار سنوي بلغ 25.7% من الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة، و انخفض معدل التضخم ليصل الى اقل من 3.2% في السنة، و بلغ عجزها المالي 2.8% من الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة اما عجز ميزان المدفوعات للحساب الجاري فبلغ 3.5% من الناتج الداخلي الخام و انخفضت الديون العامة لتصل الى 50% سنة 2001 و ارتفع دخل الفرد الى 5000 دولار و متوسط العمر المتوقع 72 سنة و معدل الالتحاق بالمدارس 68% من السكان الذين يتراوح عمرهم بين 6 و 24 سنة¹.

و ركز برنامج التكامل الاقتصادي مع منطقة الاتحاد الأوروبي على المجالات التالية:

- إصلاحات اقتصادية كلية مع الخصوصية و إصلاح القطاع المالي؛
- تنمية القطاع الخاص فنيا لتحسين المناخ الاقتصادي؛
- برامج اجتماعية لتنمية الريف و إدارة الموارد الطبيعية و حماية البيئة و إصلاح نظام التأمين الصحي.

و لمساعدة تونس على تحقيق هذه البرامج تم تقديم معونة لها وفق برامج معونة التنمية الاقتصادية لدول البحر المتوسط بين سنتي 1995 و 1999 تقدر بـ 4.6 مليار اورو، و 2.3 مليار اورو قرض من بنك الاستثمار الأوروبي لتخفيض جزء من تكاليف فتح الاقتصاد و دعم الإصلاحات، إلا أن ما تم صرفه فعلا هو 28% من أموال برنامج المعونة و 32% من قروض بنك الاستثمار الأوروبي.

و تواجه الصادرات التونسية منافسة كبيرة في السوق الأوروبي نتيجة لانفتاح هذه السوق على دول أوروبا الشرقية و الوسطى و عقد اتفاقيات تجارة حرة مع بلدان أمريكا الجنوبية مثل الأرجنتين و البرازيل و بلدان جنوب شرق آسيا.

¹عبد اللطيف صدام، كيف تواجه تونس تحديات العولمة؟، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2001، ص ص 28-29

إن الدافع الأساسي للخصوصية بالإضافة إلى تحقيق النمو هو تحقيق تكامل اقتصادي مع منطقة الإتحاد الأوروبي و الذي ركز برنامجه بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار على المستوى الكلي على ما يلي :

- خصوصية و إصلاح القطاع المالي ؛

- تنمية القطاع الخاص و تحسين المناخ الاقتصادي ؛

- برامج اجتماعية لتنمية الريف و إدارة الموارد الطبيعية و حماية البيئة و إصلاح نظام التأمين الصحي.

و لمساعدة تونس على تحقيق هذا البرنامج تم تقديم معونة وفق برنامج معونة التنمية الاقتصادية لدول البحر المتوسط بين سنوات 1995 و 1999 لتغطي جزء من تكاليف فتح الاقتصاد و دعم الإصلاحات بلغت قيمتها 4.6 مليار اورو و 2.3 مليار اورو قروض من بنك الاستثمار الأوروبي الا ان ما تم صرفه فعلا هو 28% من أموال المعونة و 32% من القروض¹، و تواجه المؤسسات التونسية منافسة كبيرة على السوق الأوروبي سواء من مؤسسات بلدان أوروبا الشرقية او جنوب شرق آسيا و حتى من أمريكا اللاتينية. لهذا لا بد ان تكون أكثر تنافسية.

و خلاصة تعتبر الخصوصية من اهم عمليات الإصلاح الاقتصادي و التحول الى اقتصاد السوق بالإضافة الى انها تحقق الملكية الخاصة فهي تساهم في التخصيص الأمثل للموارد و الذي يعتبر أساس تحقيق النمو و التنمية في أي بلد و نظرا لكون عملية الخصوصية عبارة عن إعادة توزيع للثروة فلا بد ان تسهر الدولة على توفير العوامل التالية لضمان نجاح العملية:

- الشفافية: بتوفر المعلومات الاقتصادية الصحيحة لمختلف جوانب النشاط الاقتصادي و هذا يتطلب أجهزة إحصاء مستقلة؛

- الإطار القانوني: تكون التشريعات واضحة لا لبس فيها و نظام قضائي سريع و فعال و مستقل مع ضمان حصانة الحقوق و عدم المساس بها؛

- الإصلاح السياسي: يجب ان يتوفر نظام سياسي مستقر لا يتدخل في النشاط الاقتصادي و يوثر على المنافسة لصالح فئة أو بعض الفئات و ان يدعم اقتصاد السوق و المنافسة؛

¹ عبد اللطيف صدام، مرجع سابق، ص 28.

- تحرير القطاع العام: أي منح الحرية للقطاع العام لتمكينه من المنافسة في اقتصاد السوق الذي لا يفرق بين المؤسسات العامة و الخاصة و بالتالي تؤدي الخصخصة إلى إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد.

4-3- تغيير دور الدولة:

للدولة عدة وظائف فبالإضافة الى الوظائف السيادية مثل الأمن و العدالة و الإدارة العامة, هناك وظائف اجتماعية و اقتصادية مثل الرعاية الصحية و التعليم و إنتاج و توزيع بعض السلع كما تقوم الدولة في بعض الأحيان بإدارة المؤسسات المالية و احتكار التجارة الخارجية.

و بعد انهيار نظام التدخل في دول شمال إفريقيا لم يترك المجال لحرية المبادرة ماعدا النشاطات الهامشية، نتيجة لوجود اطر تنظيمية تقيد من حرية هذه المبادرات.

و هو ما أدى الى نقص رأس المال الخاص وحتى الاستثمار الأجنبي ارتبط عادة بنشاطات احتكارية محمية من المنافسة، اذا تلعب الدولة دور مهم في عملية الانتقال الى اقتصاد السوق لذلك فيجب على الدولة:

- تحقيق التخصيص الأمثل للموارد: و يكون ذلك عن طريق تنازل الدولة عن القطاعات الغير كفأة لصالح القطاع الخاص و حتى المؤسسات التي تحقق ربحية عملا بمبدأ تنازل الدولة عن كل نشاط يستطيع الأفراد القيام به ماعدا القطاعات الإستراتيجية و الحساسة و أن تضمن الدولة حرية المنافسة و عدم قيام الاحتكارات؛

- إصلاح القوانين و تبسيط الإجراءات: فبهدف تحرير المبادرات الفردية و الأنشطة لابد من محاربة سلوكيات البحث عن الريع و السعي للربح¹ و ذلك بفرض قوانين و آليات تضمن ذلك و أن تقضي على التشوّهات التي خلفها النظام السابق كما أن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا كبيرا في تغييرات أنماط التسيير و طرق الإنتاج و يعطي حيوية اكبر للاقتصاد بشرط أن تحرص الدولة على ضمان حرية المنافسة و تكافؤ الفرص؛

- إصلاح النظام الجبائي: و هذا بهدف زيادة الإيرادات و تشجيع الاستثمارات حتى لا تصبح الضريبة أداة تقف عائقا أمام النمو ، فهي إدارة غير مباشرة للتدخل الدولة في الاقتصاد و عادة ما يحتوي برنامج الإصلاح الجبائي على تبسيط النظام الجبائي بتخفيض عدد الضرائب و نسبها

و لكن في المقابل يتم توسيع الأوعية الضريبية، و لا يتعلق الأمر بالنظام الجبائي بل أيضا لابد من إصلاح الجهاز الإداري الساهر على هذه العملية؛

- تخفيض الإنفاق و العجز في الموازنة: لقد خلف الاقتصاد مخطط عجز في الموازنة العامة و حجم كبير للإنفاق خاصة على الجانب الاجتماعي، و أن كان العجز في الميزانية العامة مسموح به لكن له حدود حتى لا تقع البلاد في التضخم ففي أوروبا حددت النسبة المسموح بها للعجز في الميزانية بالنسبة للنتاج الداخلي الخام بـ3% و التخفيض من هذا العجز مرتبط بزيادة الإيرادات عن طريق إصلاح النظام الجبائي و كذلك بتخفيض حجم الإنفاق و خاصة الدعم المقدم مباشرة أو غير مباشرة مثل تخفيض سعر الفائدة أو إلغاء بعض الديون، و للحفاظ على النظام المالي تقوم الدول بتخفيض الدعم و جعله صريحا، و تلعب التوترات السياسية الإقليمية دور كبير في زيادة الإنفاق العسكري، و كذلك الاضطرابات الاجتماعية ترفع من الإنفاق على الجاني الاجتماعي¹ و إن كانت الدول المتقدمة تتحرك نحو تخفيض الإنفاق في هذا الجانب فعلى دول شمال إفريقيا أن تخفض من إنفاقها الاجتماعي و لكن قبل ذلك عليها تقليص البطالة و رفع مستوى المعيشة حتى يستطيع أن يتحمل الأفراد تكاليفهم الاجتماعية من خدمات صحية و تعليم ... الخ، و هذا لضمان الاستقرار الاجتماعي؛

- ضمان الشفافية: فالأزمة الأسيوية جعلت من الشفافية قاعدة في الاقتصاد الحديث و عامل ضروري للتنمية الاقتصادية السليمة و خاصة القطاع المالي، و تشهد بلدان شمال إفريقيا تخلفا في هذا المجال رغم أنها بذلت محاولات عديدة عن طريق فرض إعداد تقارير البيانات المالية و نشرها ليتسنى للجهات المعنية الاطلاع عليها، و لدعم الشفافية على الحكومة أن تقوم بإعلام المواطنين بكل القرارات التي تصدرها الدولة، كما يجب خضوع المسؤولين إلى الرقابة و المحاسبة و العقاب عند الضرورة و محاربة الفساد لتشجيع المنافسة، بالإضافة إلى ضمان الحريات الفردية و وجود صحافة مستقلة تجسد الشفافية و تساهم في محاربة الفساد، و لا يتم ذلك إلا بوجود نظام قضائي مستقل و متحرر من كل القيود، و مجتمع مدني فعال يلعب دور وسيط بين السلطة و الجماهير.

لقد قامت العديد من بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بإصلاحات هيكلية في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينيات مثل الإصلاحات المالية العامة (تدعيم الضريبة على القيمة المضافة، و التخلص التدريجي من الدعم و إصلاح الإنفاق العام ... الخ) واستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة و إدخال قدر من المرونة في أسعار الصرف، و تحرير التجارة و توفير البيئة المناسبة للاستثمار

¹ ادم بينيتي، مراث مفلس، الهروب من أشباح التخطيط المركزي مجلة التمويل و التنمية مارس 2003 ص. 24.

الأجنبي المباشر و كلما كانت الإصلاحات عميقة كلما كان معدل النمو المحقق اكبر، لكن سطحية الإصلاحات و عدم بلوغها الكتلة الحرجة الضرورية لم تؤدي إلى معالجة التشوهات الهيكلية القائمة، بالإضافة إلى عدم القدرة على الاستفادة من العولمة المتزايدة، و يمكن حصر هذه الأسباب في ما يلي:

- تعثر الإصلاحات السياسية: إن حرب المصالح و النزاعات الإقليمية المتعددة أدت إلى إعاقة تكوين مؤسسات ديمقراطية و التي ما زالت تمثل عقبة أمام الإصلاح الاقتصادي، حيث أن مستوى الحريات المدنية و السياسية و المساواة يتسم بالضعف و كذلك غياب الانتخاب الحر للمجالس التشريعية و عدم استقلالية القضاء و المؤسسات التي تحمي الحقوق المدنية و حقوق الإنسان و عدم الفصل الواضح بين القطاع العام و الخاص مما يؤدي إلى تضارب المصالح و السعي للتربح و انتشار الفساد، كما أن درجة الشفافية لا تزال ضعيفة و نادرا ما يخضع المسؤولون للمحاكمة و منظمات المجتمع المدني ضعيفة و غير مستقلة، و عدم وجود وسائل إعلام حرة و مستقلة لذلك فان مساهمة الخواص تكون ضعيفة.

- قطاع عام مسيطر: رغم تقدم الخصخصة فان معظم المؤسسات المهمة في هذه البلدان تبقى خاضعة للقطاع العام، فبالإضافة إلى أنها قطاعات حساسة فهناك من يشغل عدد كبير من العمال مما يجعل نفقات الأجور ضخمة و هو ما يصعب من عملية الخصخصة و هناك بعض البلدان أجرت إصلاحات في المالية العامة و تحسين درجة الشفافية و ضبط الإنفاق مما أدى إلى تحقيق تقدم في مجال الخصخصة خاصة في قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و رغم ذلك ما تزال دول شمال إفريقيا متخلفة حسب المعايير الدولية في مجال تطوير البيئة الاقتصادية و المالية الملائمة لقيام القطاع الخاص بقيادة الاستثمار و النمو.

4-4- النتائج و التحديات:

4-4-1- نتائج الإصلاحات في دول شمال إفريقيا: إن الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها دول شمال إفريقيا في الثمانينات و بداية التسعينيات لم تكن لتكفي لتحقيق نمو سريع و مرتفع حيث تبقى ميادين حاسمة لم يتم الفصل فيها نهائيا كإعادة تقييم دور الدولة في الاقتصاد و خلق بيئة تنظيمية تقوم على قواعد ثابتة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار و تحرير التجارة و إصلاح السوق المالي و تحسين الشفافية و التنظيم و الإدارة و نوعية مؤسسات الدولة، و أن يحقق الإصلاح الاقتصادي ضمان المنافسة العادلة و المفتوحة و أن تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد، و أن تدعم الاستثمار و النمو الاقتصادي. و إن كانت هذه الدولة حققت استقرارا على المستوى الكلي فتبقى عدة مجالات تسجل تخلفا بل و تقف عائقا أمام الاستثمار و النمو و منها:

- تخلف الأسواق المالية: رغم جهود إنشاء و إصلاح الأسواق المالية لكن النظام المصرفي تسيطر عليه بنوك عمومية تتعرض بشكل كبير لمخاطر الدين العمومي و اللوائح القديمة و الإدارة السيئة و ضعف الرابطة مع الأسواق المالية الدولية لهذا فالأسواق المالية لا تقوم بدور الوساطة المنوط بها في دعم الاستثمار و النمو.

- قيود تجارية عالية: نعني بالانفتاح التجاري الدرجة التي يمكن بها للأجانب و المواطنين القيام بإجراء المعاملات دون أي تكلفة مفروضة من جانب الحكومة كالرسوم الجمركية و الحواجز غير الجمركية حيث يسهم ذلك في زيادة المنافسة و من ثم الإنتاجية و النمو و الدخل، كما يساهم ذلك في تحويل المعرفة و المبتكرات و رغم أن العديد من البلدان حاولت تحرير تجارتها إلا أن درجة التقييد ما زالت مرتفعة مقارنة مع باقي الدول النامية.

- نظام أسعار الصرف غير ملائمة: إن نظم الصرف غير المرنة بما في ذلك الارتباط بعملة أخرى أو النطاق الضيق للتغير أدى إلى تأخير إجراءات التصحيح في ظل وجود ارتفاع في تقدير العملة، فأنظمة الصرف غير الملائمة كانت عاملاً أساسياً في النمو البطيء للصادرات غير النفطية و تسبب في تأخير تطوير اطر السياسات النقدية مثل استهداف التضخم.

- اطر تنظيمية و قانونية غير ملائمة: حيث انه عادة ما تكون التشريعات لا تتماشى مع واقع السوق أو أنها تكون غامضة مما يعطي مجالاً للتأويلات، و في بعض الأحيان تكون الإجراءات معقدة مما يعيق الاستثمار و من ثم النمو.

4-4-2- تحديات الإصلاحات في دول شمال إفريقيا:

إن الإصلاحات في دول شمال إفريقيا لم تصل بعد إلى الكتلة الحرجة و لذلك تواجه هذه البلدان عدة تحديات منها:

- المحافظة على السياسات السليمة للاقتصاد الكلي بالتحكم في التضخم و تحقيق توازن ميزان المدفوعات و التحكم في عجز الميزانية و الدين العام، بالإضافة إلى إتباع سياسة نقدية نشطة و مرونة أكبر في سعر الصرف، و سعر فائدة حقيقي لا يعيق الاستثمار؛

- تحرير الأسواق المحلية و زيادة الانفتاح للسماح للمنافسة من التخصيص الأمثل للموارد و تبقى بعض القطاعات تحتاج للمزيد من التحرير خاصة في مجال الخدمات مثل المؤسسات المالية و النقل البحري و الجوي و السكك الحديدية و تحسين النظم القضائية و تنشيط الإجراءات البيروقراطية و خاصة تلك التي تحكم الاستثمار المباشر؛

- عقد اتفاقيات دولية خاصة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتحرير التجارة و ضمان أسواق كبيرة و تلقي دعم مالي و تقني لتأهيل المؤسسات المحلية و تنسيق المعايير و القواعد و الأطر التنظيمية لإلغاء بعض الممارسات التي تشوه حرية التجارة مثل الاحتكارات و الدعم الحكومي، ثم إن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي يعطي دفعا قويا لبلدان شمال إفريقيا للمضي قدما نحو نظام تجارة مفتوح و يساعد على النمو و الاستثمار رغم أن ذلك يمكن أن يكون له اثر عكسي كان تفضل المؤسسات القيام بالاستثمارات في أوروبا و التصدير لدول شمال إفريقيا مستفيدة من امتيازات الاتفاق و هو ما يجعل هذه البلدان أسواق مفتوحة للسلع الأوروبية دون تدفق الاستثمارات، مما يؤدي إلى تعميق العجز في ميزان المدفوعات؛

- إن ظاهرة العولمة تحتم على بلدان شمال إفريقيا التكتل و من ثم لا بد من تعميق التجارة البينية و الاتفاق حول قاعدة المنشأ و التي تعتبر حجر عثرة أمام هذا الاتفاق فجعل أسواق شمال إفريقيا سوقا واحد كبير يساعد على جلب الاستثمارات و تنسيق السياسات التجارية، و لكن ذلك يتطلب تغليب المصلحة الاقتصادية على السياسية و حل الخلافات العالقة بين هذه البلدان؛

- تحديد حجم و دور الدولة في الاقتصاد و الذي يبقى حتى الآن محل جدل سياسي و صراع النخب، فالخصوصية تبقى غير مكتملة نظرا لصراع السياسي و كذلك التخفيض من النفقات الاجتماعية و يزداد الأمر صعوبة إذا كان اقتصاد البلد ذو طابع ريعي.

5- الدروس المستخلصة من تجارب التحول الى اقتصاد السوق:

سنحاول في هذا البحث استخلاص أهم النتائج والدروس من التجارب المدروسة في المباحث السابقة والتركيز على عوامل النجاح والفشل وكذلك الدور الذي لعبته الدولة خلال هذه المرحلة.

5-1- سرعة الإصلاحات:

من خلال التجارب المدروسة سابقا و التي بينت أن سرعة الإصلاحات تلعب دورا مهما في نجاحها، فالإصلاحات السريعة تستجيب أكثر لأهداف سياسية. فدول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا كانت إصلاحاتها سريعة وهذا للوصول بها إلى مستوى لا يمكن الرجوع عنه إلى النظام الاشتراكي سابقا بغض النظر عن نتائجه السلبية على الاقتصاد، فقد وصل معدل التضخم إلى أربعة أرقام في البعض من هذه الدول كما انخفض الناتج المحلي الخام إلى النصف تقريبا في البعض الآخر ويرجع ذلك إلى تخفيض في الطلب نتيجة لتحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة وكذلك تخفيض في العرض نتيجة لانخفاض الاستثمار في المؤسسات العمومية وانخفاض الإنفاق العام الموجه للتجهيز ونظرا لعدم وجود قطاع خاص كفؤ وقادر يعوض هذا النقص فقد عرف العرض أيضا انخفاض أثر

على الناتج المحلي الخام وهو ما يطلق عليه الركود التحولي أي أنه مرتبط فقط بفترة التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق.

أما الصين فكانت إصلاحاتها متدرجة تحمل أهداف اقتصادية أكثر منها سياسية كيف لا والنظام السياسي لم يتغير بل العكس هو من يسهر على تقدم الإصلاحات لهذا لم تعرف مستوى تضخم كبير ولا انخفاض في ناتجها المحلي الخام بل سجلت نتائج إيجابية في كل خطوة تقدمها نحو اقتصاد السوق، لهذا فالصين حاليا من العشر دول الأوائل التي تحقق أكبر ناتج محلي خام، وهذا المستوى لم تعرفه أي دولة من الدول الاشتراكية سابقا بما فيها روسيا.

أما كوبا فلم تعرف إصلاحات سريعة ولا متدرجة فقد بقيت تتلمل أي خطوة للأمام وأخرى للوراء، ويعود ذلك إلى عدم وجود قناعة سياسية بجدوى هذه الإصلاحات. إن التحول إلى اقتصاد السوق لا يعني التنازل عن القطاع العام الاستراتيجي وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على تصدير مادة أولية ولا أن تتنازل الدولة عن دورها في تحريك التنمية بواسطة هذه الموارد وما يحدث حاليا في دول أمريكا اللاتينية من تأميم للقطاعات الحساسة ليس تراجعا عن اقتصاد السوق ولكن تفعيل لدور الدولة في تسريع عجلة التنمية أما كوبا فلا وجود لاقتصاد سوق فيها وهي بصدد إنشائه ولكن عدم قناعة الطبقة السياسية هو ما جعلها لا تحقق تقدما كبيرا في هذا المجال.

أما دول شمال أفريقيا فمذ استقلالها كانت تعتمد اقتصاد السوق وإن لم يكن متطورا نتيجة للحقبة الاستعمارية لهذا كانت الإصلاحات متدرجة.

والخلاصة أن الإصلاحات السريعة تحمل أهدافا سياسية والمنتجة فهدفها اقتصادي، أما تملل الإصلاحات فهذا يعني عدم وجود قناعة سياسية بجدوى الإصلاحات ومن ثم اقتصاد السوق.

5-2- الإصلاحات على المستوى الكلي و الجزئي:

إن معظم البلدان التي مرت بمرحلة انتقالية اعتمدت على الإصلاحات على المستوى الكلي رغم أنه في تقديري أن اقتصاد السوق أساسه الإصلاحات الجزئية أما الإصلاحات الكلية فهدفها توفير المحيط الملائم لعمل آليات السوق. أن التجربة التي شهدتها دول أوروبا الشرقية ودول الإتحاد السوفيتي سابقا بينت أهمية الإجراءات المتخذة على المستوى الكلي تحت ما يعرف بإستراتيجية الصدمة، وعرف اقتصاد الدول هزات عنيفة نتيجة ارتفاع التضخم وظهور أسعار الفائدة السالبة وانخفاض الاستثمار وارتفاع البطالة لكن سرعان ما تم تدارك هذه السلبيات ليعود النمو وينخفض التضخم، أما على المستوى الجزئي فلم تكن النتائج في المستوى المطلوب فتكوين قطاع خاص سواء عن طريق الخصخصة أو الاستثمار لم يؤدي إلى تكوين سوق منافسة فانتشر الفساد، و الخصخصة عن

طريق قسائم الملكية والتي كانت تهدف إلى توسيع قاعدة الملكية سرعان ما تركزت ملكية المؤسسات في أيدي مجموعة من النافذين في الإدارة والنقابات مما أدى إلى نشأة الاحتكارات وأعاق عمل آليات السوق، إذا فتح تحقيق نتائج جيدة على المستوى الكلي لا يعني بالضرورة انعكاسها المباشر على المستوى الجزئي.

أما الصين فقد اهتمت أكثر بالإصلاحات الجزئية وركزت على تحفيز المؤسسات وخلق منافسة بينها رغم كونها عمومية وفتحت الاقتصاد أمام المؤسسات الأجنبية للاستثمار والمنافسة و انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكانت الإصلاحات الكلية هي التي تتماشى مع تطور المؤسسات وقد لاقت تجربتها نجاحا كبيرا لكن هذه الطريقة تتطلب وقتا أطول، أما كوبا فإن القطاع الخاص هو في حالة الحفاظ على الوجود أي أن فكرة قطاع خاص قوي مرفوضة تماما وهو ما يعني رفض تام للنظام الرأسمالي لكن رغم ذلك نجد تناقضا كبيرا في مواقف الدولة الكوبية إذ تسمح للشركات متعددة الجنسيات الاستثمار خاصة القطاع السياحي، وبالنسبة لدول شمال أفريقيا فجل اقتصادياتها تعتمد على مورد واحد للعملة الصعبة وعادة ما تكون الإيرادات مرتبطة بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها وهو ما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لهزات عنيفة ومن ثم صعوبة الحفاظ على التوازنات الكلية كما أن تخلف هذه البلدان وصغر حجم أسواقها بالإضافة إلى الأطر التنظيمية غير الملائمة وتخلف أسواقها المالية، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي كل ذلك أدى إلى عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن دخول هذه البلدان، ما عدا في بعض القطاعات كالسياحة أو النفط وبحجم متواضع إذا ما قورنت بالإمكانيات والموارد المتاحة لهذه البلدان ما عدا الاقتصاد التونسي والذي يمكن اعتباره حالة خاصة لعدم اعتماده على قطاع واحد ولانقراره الاقتصادي.

وخلاصة يمكن القول أن الإصلاحات على المستوى الكلي والجزئي يجب أن تتزامن مع بعضها فلا يمكن للمؤسسات أن تنشط دون وجود محيط اقتصادي كلي سليم ومشجع ولا يمكن الحفاظ على الاستقرار الكلي دون وجود قطاع اقتصادي نشط وفعال، ويمكن لهذا القطاع أن يتكون من مؤسسات خاصة وعامة لكن بشرط أن تكون فعالة وتسود السوق المنافسة وإن كنت أفضل القطاع الخاص باعتباره أكثر فعالية، بشرط وجود دولة قوية من حيث الحفاظ على الحقوق وتضمن تنفيذ العقود والالتزامات ولا تتدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي بل تسهر على توفير المحيط العام وتضمن المنافسة العادلة.

5-3- اثر العولمة على نجاح الإصلاحات و الانتقال الى اقتصاد السوق: من دراستنا لتجارب هذه الدول بينت تأثير العولمة على عملية الانتقال فدول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا قامت بتسريع الإصلاحات بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لهذا فقد سعت إلى التكيف مع معايير

كوبنهاجن سنة 1993، كما قامت بإدخال إصلاحات سياسية وتغيير جذري لدور الدولة، وحاولت التكامل مع الاتحاد الأوروبي بهدف الانضمام إليه والانتفاع من المكاسب طويلة المدى كما حدث في إسبانيا والبرتغال وإيرلندا.

أما الصين، فقد أدى انفتاحها الاقتصادي رغم النظام السياسي الشمولي فهي تعتبر من الاقتصاديات الأكثر انفتاحا في العالم وقد ساعد ذلك على سهولة انتقالها إلى اقتصاد السوق دون التعرض إلى أزمات اقتصادية فخلال سنوات 1989 و 1990 وعند تباطؤ الاقتصاد العالمي سجل الاقتصاد الصيني معدل نمو يقارب 4%، كما تحولت الصين بمقاطعاتها إلى مناطق خاصة للاستثمار المحلي والدولي، وأصبحت الصين من أكبر الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن أكبر اقتصاديات العالم.

بالنسبة للتجربة الكوبية فقد أدى انهيار المعسكر الشرقي إلى انغلاقها خاصة مع الحصار الأمريكي ونتيجة للعداوة القائمة بين النظام السياسي الكوبي والولايات المتحدة الأمريكية بأن أي خطوة للتقدم إلى اقتصاد السوق كانت مرفوضة رغم ما تفرضه الظروف الداخلية الخاصة بالاقتصاد الكوبي وكذلك الظروف الخارجية والمتمثلة في تحول معظم الاقتصاديات الاشتراكية نحو اقتصاد السوق.

فيما يخص دول شمال أفريقيا فإن سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو عقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستفادة من الصراع القائم بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها على شمال أفريقيا، لكن نقص الشفافية وضعف التنظيم الإداري وضيق الأسواق المحلية وعدم التكتل في سوق مشتركة جعلها لا تستفيد كثيرا من حركة رؤوس الأموال الدولية ومن ثم لا تستفيد من مزايا العولمة.

خاتمة الفصل:

لقد كان الهدف من دراسة تجارب الانتقال هو الاستفادة من الدروس ولهذا حاولنا التنوع في تجارب البلدان من أوروبا وآسيا وأمريكا وفي شمال أفريقيا، فبلدان الكتلة الأوروبية الشرقية ينظر إليها على أنها تمثل تجربة واحدة لكن عند تحليلنا لها رأينا وجود اختلافات كبيرة فيما بينها، فبلدان أوروبا الشرقية والوسطى كانت أقل تأثيرا بعملية الانتقال بل العكس كانت أكثر تحفيزا لذلك ويرجع السبب في كونها ورثت نظام اقتصادي أكثر توازنا من بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا، كما أن هذه البلدان كانت تتمتع بنوع من الحرية بالإضافة إلى ذلك فإن حافز الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي جعلها أكثر جرأة في التقدم بالإصلاحات. أما بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا ونظرا للنظام الموروث و الذي كان له تأثير كبير على عملية الانتقال حيث عرفت مؤشرات الاقتصادية تدهورا كبيرا فمثلا التضخم ارتفع في البعض منها إلى أربعة أرقام كما عرفت معظم هذه البلدان تغيير في نظامها السياسي وتحولت من

دكتاتورية الحزب الواحد إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب، أما التجربة الصينية فلم تعرف تغيير في نظامها السياسي لكن رغم ذلك فقد شهدت نجاحا كبيرا في تجربة الانتقال المبكرة إلى اقتصاد السوق ويعود السبب في ذلك إلى الإجماع السياسي لنظام الحكم وإلى إعطاء حرية المبادرة لحكومات القطاعات وإذا ما نجحت يتم تعميم تلك التجارب على كل مقاطعات الصين، وبالتالي استفادت من الأخطاء المرتكبة. أما كوبا فبقيت عملية الانتقال فيها متعثرة ويرجع ذلك إلى عدم وجود قناعة سياسية بجدوى الانتقال إلى اقتصاد السوق فكانت تتقدم خطوة وتعود اثنين إلى الوراء، وبالنسبة لتجربة بلدان شمال أفريقيا ورغم إتباعها سياسة انفتاح بعد الاستقلال فإن توازناتها الكلية تبقى هشة لعدم تنوع اقتصادياتها واعتمادها عادة على قطاع واحد يعتمد هو الآخر على متغيرات خارجية يصعب التحكم فيها لهذا فهي تعتبر اقتصاديات هشة وتواجه تحدي كبير يتمثل في تكوين كتل اقتصادي لشمال أفريقيا وهذا حتى تكون أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثم الدخول في شراكة حقيقية مع الاتحاد الأوروبي والاستفادة أكثر منها.

الفصل الثامن : دراسة التجربة الجزائرية في الاصلاح و تغير دور الدولة

مقدمة الفصل

1- الأوضاع الإقتصادية قبل الإصلاحات

2- الإصلاحات الإقتصادية و سياسات التثبيت على المستوى الكلي

3- الخصصة في الجزائر

4- الإصلاحات الإقتصادية و تأثيرها على دور الدولة في الجزائر

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل:

اتبعت الجزائر الاقتصاد المخطط بعد الاستقلال و لثلاثة عقود تقريبا، و حاولت تسريع عملية التنمية معتمدة على عائدات البترول حيث ساهمت الصدمات البترولية لسنوات 1973 و 1979 بتحقيق عائدات كبيرة من العملة الصعبة. و لم يكن للجزائر قطاع خاص قوي بعد أن تم تفكيك الملكيات العقارية و تقييد الاستثمار الخاص و تركيز القرارات الاستثمارية في يد الدولة، لكن الأزمة البترولية لسنة 1986 و انخفاض سعر الدولار أديا إلى تقليص الإيرادات الى النصف تقريبا، مما أوقع البلاد في فخ المديونية و التي زاد من حدتها خدمات الديون المرتفعة. كما أن عجز الميزانية و ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحول معظم البلدان الاشتراكية إلى اقتصاد السوق أدى إلى إدخال إصلاحات على آليات عمل الاقتصاد و من ثم تغير دور الدولة في الاقتصاد.

و سوف نتناول التجربة الجزائرية في هذا الفصل بالإضافة إلى محاولة إجراء مقارنة مع تجارب الدول المدروسة في الفصل السابق.

1- الأوضاع الاقتصادية قبل الإصلاحات

1-1-1 الوضع الاقتصادي منذ الاستقلال إلى غاية 1979 :

قبل الاستقلال كان الاقتصاد الجزائري زراعي و كان القطاع الصناعي محدود في بعض النشاطات الإستراتيجية أو التحويلية المرتبطة بالمدخل الزراعي . و بعد الاستقلال و بهدف تدارك تخلفها قامت الدولة باستثمارات مكثفة موافقة لمواردها المالية و البشرية سواء الداخلية أو عن طريق التعاون و هذا لتحقيق أكبر استقلالية ممكنة ، و تم إتباع النموذج الاشتراكي فأُمتت وسائل الإنتاج مثل الأراضي الفلاحية و تم التركيز على الصناعات الثقيلة و التوجه للداخل بخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي و الواردات و كان الإقتصاد مدار بواسطة الخطة المركزية الأمر معتمدة في تنفيذها على المؤسسات العمومية و التي تم أنشاؤها مثل الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات SONATRACH سنة 1964 .

و حتى في مجال الفلاحة فقد تم إنشاء مستثمرات فلاحية كبيرة، و اعتمدت الجزائر في تمويل مشاريعها و إدارتها للاقتصاد و توفير الخدمات العمومية على عائدات المحروقات الذي ساعد إرتفاع أسعارها خاصة سنوات 1973-1979

1-1-1 - إستراتيجيات التصنيع : هناك ثلاث إستراتيجيات التصنيع و هي أحلال الواردات و الصناعات المصنعة و ترقية الصادرات . فإستراتيجية إحلال الواردات تدخل ضمن تدعيم الاستقلال

السياسي بالاستقلال الاقتصادي معتمدة على سياسات تصنيع تهدف إلى تنمية صناعة محلية لخفض الواردات أو أنه ما كان يستورد يصبح يصنع محليا .

و في غياب رأس المال الخاص فقد قامت الدول و لتطبيق هذه السياسة بإنشاء قطاع إقتصادي عمومي, أما إستراتيجية الصناعات المصنعة فتهدف إلى بناء قاعدة صناعية من أجل تحفيز التنمية و ذلك بالاعتماد على الصناعات الثقيلة و التي تعتبر عربة القطار التي تجر الاقتصاد و التنمية بواسطة عامل الجذب نحو الأمام و الخلف لباقي القطاعات .

إن ضعف القطاع و كذلك الموارد المالية الكبيرة الناتجة عن عائدات المحروقات و كذلك المعونات و القروض الدولية الغير مكلفة كل ذلك أدى إلى تكوين القطاع العام¹ .

و حاولت الخطة إلغاء السوق أو تخفيضه إلى أقصى حد . بحيث كانت تحدد مدخلات المؤسسات و مخرجاتها بالإضافة إلى كيفية تصريف هذه المنتجات كما تقوم بتحديد مخطط التمويل و البنك الذي تتعامل معه و حجم القروض التي تمنح لها كما يتم المصادقة على خطة التمويل و الاستثمار من طرف الوزارة الوصية و تتدخل الخزينة العامة لتمويل هذا الاستثمارات . و قد عرف هذا النموذج نجاحا كبيرا في السبعينيات ، فقد سجلت الجزائر متوسط معدل نمو 6% مقارنة ب 3% بالنسبة للدول متوسطة الدخل, كما سجلت مؤشرات التنمية البشرية نمو كبيرا من تعليم و صحة.

1-1-2 المخططات العامة للتنمية 1963 – 1979 :

عرف القطاع الصناعي خلال الفترة 63-66 دور ثانوي رغم وجود وزارة للصناعة حيث يشمل 12.5% من النفقات لكن الصادرات كانت تدر عائدات متواضعة مما أدى بالدولة إلى التفكير في منح للتنمية و التركيز على تسيير الممتلكات التي خلفها الاستعمار في ذلك الوقت و هو ما أدت إلى إتباع الخطة الثلاثة 1957-1969 حيث وجهت الدولة جهودها نحو الصناعات القاعدية و المرتبطة بالمحروقات التي تميز الجزائر بميزة مقارنة و ذلك على حساب قطاعات أخرى مثل الزراعة و المناجم .

- الخطة الرباعية le plan quadriennal (1970-1973) : كانت أول خطوة نحو التخطيط الاشتراكي حيث تم وضع أسس البيروقراطية الاقتصادية الجزائرية ، فالجماعات المحلية و المؤسسات العمومية و الوزارات الوصية تقوم باختيار المشاريع حسب المعايير الاقتصادية و الاجتماعية لترفع كل المشاريع في النهاية إلى الحكومة و مجلس الثورة تطبيقا لمبدأ الديمقراطية.

¹ Sadi. N. La privatisation des entreprises publiques en Algérie, OPU, 2006, p 25

الخطة الرباعية(1974-1977) : نظرا لارتفاع أسعار البترول و الناتجة عن الصدمة البترولية أرتفع حجم الاستثمارات في هذا المخطط و ذلك لارتفاع قدرة الجزائر على التدين لكن ارتفاع حجم الاستثمارات صاحبها تأخر في إنجاز المشاريع حيث لم ينجز سوى 60% من الإستثمارات الصناعية في الوقت المحدد .

و خلال فترة السبعينيات أرتفع معدل الاستثمارات الخام من 35% الى 46 % في سنوات 78 و 1979 و احتلت الصناعة نسبة هامة من الاستثمارات بـ 52 % ما بين 70-1973 و 43.4 % خلال 1974-1977 و 62% ما بين 1978-1979¹ , و كانت القطاعات التالية: التعدين, المحروقات و مواد البناء و الصناعات الميكانيكية و التجهيزات الإلكترونية ممثلة في كل مؤسسات وطنية تمثل أهم الميادين التي تؤدي إلى تشكيل رأس المال الخام العمومي.

إن رغبة الجزائر في تحقيق تنمية صناعية سريعة أدى بها إلى الاعتماد على الصناعات الثقيلة كمحرك لباقي القطاعات و خصوصا قطاع المحروقات باعتباره المصدر الأساسي للعملة الصعبة و من ثم توفير الموارد اللازمة لتمويل التنمية و بتالي تحولت الجزائر من مصدر للمواد الزراعية حتى سنة 1970 إلى مصدر للمحروقات بعد ذلك , و الجدول التالي يبين ذلك :

¹ Benissad H. L' Algérie de la Planification Socialiste a l'économie de marché, édit. ENAG, 2004 p 16

جدول رقم 19 : الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-1979

الوحدة مليون دينار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الواردات	6205	6.28	4694	8876	17754	12775	22227	29475	34439	32378
منها -المواد الغذائية -آلات و سلع تجهيز	680	1848	1139	1218	3.544	4.633	3595	4488	5029	5174
	1813	1849	1927	2377	40.36	6.922	6670	9442	11501	12660
الصادرات	4981	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410	24234	36754
منها المحروقات	3456	3150	1816	6.206	18261	17273	21097	21.097	23279	35859

المصدر: p167 . ONS, Rétrospective statique 1970-2002

كما أن الجداول التالية تبين تغير تركيبه الصادرات الجزائرية

جدول رقم 20 :تطور نسبة تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات

السنوات	1963	1964	1965	1969	1970	1979
النسبة	90	114.6	112.1	1441	140.7	7.7

المصدر A. Benyacoub , Entreprise et exportation , quelle dynamique,

le cahier du CREAD 43 1^{er} trimestre 1998. p8

جدول رقم 21 : تطور نسبة صادرات المحروقات من مجموع الصادرات

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968
النسبة	61.3	54.2	77.3	81.8	73.6	70.2

المصدر : Sadi N. Op. Cit. p 43

نلاحظ من هذين الجدولين تغير تركيبية الصادرات الجزائرية و كيف حلت المحروقات محل باقي السلع لتصبح أهم مورد للإيرادات الخارجية .

حاولت الدولة من خلال هذه المخططات ما يلي :

- إحداث القطيعة مع الفترة الإستعمارية خاصة في المجال الاقتصادي فبدأت سياسة إحلال الواردات من la substitution des importations حيث يقول R Prebish لمقاومة تبعية الاقتصاد الوطني ... و لابد من إحداث تنمية داخلية ، و تدعيم الهياكل الداخلية و تحقيق استقلالية النشاط الاقتصادي¹. لكن سياسة إحلال الواردات لم تلق النجاح المرجو خاصة مع النتائج السلبية المحققة في البرازيل و الشيلي و هو ما جعل الدولة الجزائرية تعيد النظر في إستراتيجية التصنيع .

- اعتماد فروع الاقتصاد على التكامل العمودي و استعمال العلاقات الصناعية الداخلية Les relations interindustrielles و استعمال مضاعف الاستثمار في الاقتصاد الداخلي

¹ Benissad. H. L' Algérie de la Planification Socialiste a l'économie de marché, Op. Cit. p 19

و خلال هذه الفترة فإن الاقتصاد لا يعاني من مشاكل طلب و تصريف المنتجات نتيجة لخضوعه للخطة و الاختيارات الجماعية .

كما أن القطاع العام أصبح المسيطر على كل فروع الاقتصاد الجزائري نتيجة للتأميم و كذلك الأملاك الشاغرة التي خلفها المستعمر و الاستثمارات الجديدة و بالنسبة لهذه النقطة فالجزائر لم تختلف من باقي البلدان الاشتراكية .ومن ثم أصبحت الدولة تقوم بدور المنتج و الموزع و المنظم للعلاقات الاقتصادية, كما أن هذا النهج كانت له أسباب أيديولوجية فقد اعتبرت الرأسمالية المحلية خطر أمام السلطة الثورية Le pouvoir révolutionnaire , و حليفة للرأسمالية الأجنبية حيث تملك مصالح مضادة للمصالح الاقتصادية الوطنية و تم نزع بعض الملكيات الخاصة أو أجزاء منها . كما ان تركيز قوى الإنتاج في يد الدولة أدى إلى تركيز فائض الإنتاج في يدها و من ثم أصبحت هي المصدر الأساسي لتراكم رأس المال .

1-1-3 الاستثمار العمومي و القطاع العام :

لقد ارتفع نصيب القطاع العام من النتائج الداخل الخام من 34.07 % سنة 1969 إلى 65.42 % سنة 1978 .

كما تضاعف الاستهلاك بأربع مرات حيث أنتقل من 12.041 مليون دينار سنة 1978 إلى 47.820 مليون دينار سنة 1978, كما تحسن المستوى المعيشي رغم معدل الزيادات في المواليد المرتفع بـ 3.2 % . كما ارتفع حجم الاستثمار من 3.409 إلى 53.224 مليون دينار خلال الفترة 1969-1978 أي تضاعف بـ 15 مرة , و بلغ متوسط معدل الاستثمار من الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة 45.71 % أي الضعف تقريبا للمعدل المسجل في البلدان ذات الدخل المتوسط. أما معدل استثمار القطاع الخاص فقد انخفض من 45% سنة 1967 إلى 5.40% من الناتج الداخلي الخام سنة 1978 . و يمثل قطاع الإدارة العمومية 18.38 % من حجم التشغيل سنة 1977¹.

أن ضعف المستوى التكنولوجي أدى إلى اللجوء إلى الخارج للحصول على التجهيزات كما أن ضعف القطاع الفلاحي و الصناعات الخفيفة أدى إلى زيادة الواردات ، فقد ادت إستراتيجية التنمية إلى الضغط على الواردات نحو الارتفاع سواء من طرف السلع الاستثمارية أو الاستهلاكية. و قد ساعدت ارتفاع حصيلة إيرادات البترول على زيادة الواردات و كذلك القروض فخلال سنتي 1972-1973 ارتفعت إيرادات الصادرات بـ 60 % و كذلك الواردات و الاقتراض. و بواسطة نظام

¹ Benbitour. A . L'Algerie au troisieme Millénaire , édit. Marinoor .1998. p 52

التسيير المخطط كانت الدولة تلعب دور المنظم régulateur و الخالق للثروة و الموظف الأساسي و كانت الوزارات الوصية تلعب دور مديريات عامة للشركات العمومية ، بحيث تتكفل بتخصيص المشاريع و اختيار المواقع و مراقبة الاستغلال و تنفيذ المشاريع و كذلك التموين و ضمان احتكار تلك المجالات و حتى ضمان التمويل ، و من ثم لم تترك للشركات العمومية إلا مهمة التنفيذ .

و في نهاية السبعينيات كانت عدد الشركات العمومية 19 شركة, تشمل 1165 وحدة موزعة كما يلي: 482 وحدة إنتاج و استغلال, 60 وحدة في طور الإنجاز, 487 وحدة توزيع , 178 وحدة تشغيل و 18 وحدة تكوين ، بالإضافة إلى مؤسسات عمومية ذات طابع محلي بمجموع 2800 مؤسسة¹, و كانت المؤسسات الخاصة موروثه من الأستعمار ذات حجم صغير و ذات طابع حرفي .

اما الإطار القانوني المنظم للقطاع الخاص فبدأ سنة 1963 عن طريق القانون رقم 63-277 و المسمى قانون الاستثمار و الموجه أساسا للاستثمارات الأجنبية و التي تعتبر مهمة للاقتصاد الوطني ليتم تعديله بواسطة الأمر 66-284 سنة 1966 و الذي يحدد و بدقة كفاءات قيام و عمل الاستثمارات الخاصة, حيث يعترف بالاستثمارات الخاصة لكنه يخضعها لتراخيص وحد أقصى من الاستثمارات المسموح به كما يمنح للقطاع العام حق احتكار المجالات الحيوية² .

و ترى الأيدلوجية الاشتراكية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية ان القطاع الخاص شر لا بد منه مع العلم ان المؤسسات الخاصة كانت صغيرة الحجم و لم يكن الاستثمار حرا بل يخضع لترخيص من السلطة العمومية و الذي لا يمنح إلا للاستثمارات التي تتلقى دعم من الدولة, و بالتالي فالقطاع الخاص مدعم و مؤطر من طرف ديوان متابعة و مراقبة الاستثمار الخاص L'office de suivi et de contrôle de l'investissement privé (OSCIP) , و من ثم فالقطاع الخاص لا يسمح له بالمساهمة في التنمية إلا من خلال الخطة³ , و كان القطاع الخاص يتلقى صعوبات كبيرة للحصول على العقار الصناعي و الذي كان ممنوع بيعه و شراؤه ما بين 1974 -1990 و كذلك صعوبة الحصول على القروض او العملة الصعبة.

¹ Sadi . N. Op. Cit .p 26

² Ibid.p 29

³ Benissad .H. L' Algérie de la Planification Socialiste a l'économie de marché, Op. Cit. p55

5-1-1 السياسة المالية و النقدية :

لقد كانت نفقات التسيير تغطى بالإيرادات الجبائية العادية، مما يعني أن إيرادات البترول كانت توجه إلى الاستثمار ، فنفقات التسيير كانت تمثل 90 % من الإيرادات العادية و الباقي يوجه إلى الاستثمار ، أما الجباية البترولية فتقسم كما يلي : 30 % لإنجاز الهياكل القاعدية 70 % تقدم للمؤسسات العمومية في شكل قروض من الخزينة العمومية لتمويل استثمارها و الجدول التالي يبين هيكل الإيرادات و النفقات.

جدول رقم 22 : الميزانية العامة 1970-1979 :

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1979	1972	1975	1970	السنوات
44844	35379	31279	24976	23195	21399	9956	8434	5982	5456	الإيرادات الجبائية منها
26516	17365	18016	14237	13462	13399	4114	3278	1648	1350	الإيرادات البترولية
1585	1403	2200	1239	18858	2.039	1111	477	937	850	إيرادات منها جبائية
46429	36782	33479	26215	25052	23438	11067	9178	6919	6306	المجموع
20090	17.557	15.282	13170	13.655	9406	6270	6365	4687	4253	نفقات التسيير
13425	12531	10191	6948	5412	4002	3719	2832	2254	1623	نفقات التجهيز
33515	30106	25473	20118	19068	13408	9989	8197	6941	5876	المجموع

NS Retrospective statistique 1970 – 2002

المصدر:

نلاحظ كيف تطورت نفقات التجهيز خاصة ما بين 1976-1979 حيث ارتفعت ب 100 % تقريبا و هو ما يدل على حجم الاستثمارات المنجزة خلال تلك الفترة .

أما السياسة النقدية فقد كان النظام البنكي في الجزائر مسخرا أساسا لتمويل التنمية حيث يتكون من البنك الجزائري للتنمية BAD بالإضافة إلى البنوك التجارية، و كانت إصلاحات 1970 بهدف ضمان رقابة صارمة على تمويل الاستثمارات و ضمان الموارد اللازمة لذلك ، حيث كان مسار تمويل المؤسسات العمومية يمر عبر ثلاث مستويات من القرار :

- أولا - الوزارة الوصية : تقوم بالموافقة على الاستثمارات في المؤسسات العمومية بناء على دراسة تقنية اقتصادية مقدمة من هذه الأخيرة ؛
 - ثانيا - وزارة المالية : بناء على مخطط تمويل مقدم من طرف المؤسسة حيث يناقش على مستوى مجلس إدارة البنك الجزائري للتنمية فيتم تحديد القروض الداخلية و الخارجية ، و كذلك كل الأقسام الاستثمار من بنايات و آلات. و مصاريف التركيب ... الخ، و تخضع عمليات الاستثمار بالإضافة إلى الرقابة القبلية المذكورة سابقا إلى رقابة بعدية تقوم بها البنوك التجارية و البنك الجزائري للتنمية بصفة دائمة¹ .
- و تقوم البنوك التجارية بتمويل احتياجات الاستغلال و رأس المال العامل، أما احتياجات الاستثمار فتمول من طرف البنك الجزائرية للتنمية هذا الأخير تتمثل موارده في فائض الميزانية العامة و بالتالي الخزينة العمومية ، بالإضافة تنسيقات البنك المركزي كآخر ملجأ .

6-1-1 المديونية الخارجية :

إن سياسة التصنيع المتبعة من طرف الجزائر أدت إلى ارتفاع المديونية خاصة في النصف الثاني من سنوات السبعينيات ، و الجدول التالي بين تطور الاقتراض الخارجي خلال الفترة 1970 - 1980 .

¹ Benbitour. A. op.cit.p 54

جدول رقم 23 : تطور المديونية الخارجية خلال السبعينيات

-الوحدة مليون دولار-

السنوات	1970	1971	1972	1974	1975	1977	1978	1979
حجم الديون	944	1260	1550	3412	4593	8902	13687	16510
خدمات الديون	44	69	190	715	465	1058	1514	2808

Benbitour A . op cit.p57

المصدر

و يعتبر الاقتراض الخارجي في ذلك الوقت نوع من نقل للثورة من البلدان المقرضة نتيجة للتضخم العالمي السائد فقد كان معدل الفائدة ما بين 8.4% سنة 1974 و 9.5 % سنة 1975 بينما كان مؤشر بالأسعار الاستهلاكية بالبلدان الصناعية ما بين 12.7% و 10.7 % مما يعني أن معدل الفائدة الحقيقي سالب .

1-1-7- التجارة الخارجية و الأسعار :

1-1-7-1- التجارة الخارجية :

مرت التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال بعد مراحل نوجزها فيما يلي :

1- المرحلة الليبرالية 1962-1970 : حاولت الجزائر دعم الاستقلال برفع التعريفات الجمركية، و زيادة الرقابة على الصرف. و يتولى مهمة التجارة الخارجية تجمعات الشراء و هي مجموعة من الخواص و الدولة يكونون تجمعات مهنية للشراء وهي عبارة عن مؤسسات رأس مالها مشترك . و كانت السياسة التجارية تتمثل في :

حصى التبادل الدولي حيث يتم تحديد طبيعة و كميات السلع المستوردة و حتى القيم في بعض الأحيان مع تحديد المنشأ، إبتداءا من 1964 و يكون ذلك بواسطة حقوق الاستيراد licence d'importation, و هذا بهدف الحد من استيراد السلع الكمالية و حماية الاقتصاد الوطني . لكن تبقى التعريفات الجمركية متواضعة مقارنة مع السياسة الجبائية و في سنة 1968 تمت إعادة

النظر في هذه التعريفات و التي عدلت سنة 1973 بواسطة قانون المالية أين تم وضع نوعين من التعريفات عامة و خاصة, و هي موجه للسلع التي يكون مصدرها بعض الدول مثل الإتحاد الأوروبي حيث تلقي السلع الجزائرية معاملة خاصة .

ب- مرحلة إحتكار التجارة الخارجية 1971-1989:

قامت الدولة بإحتكار التجارة الخارجية بواسطة الشركات و المؤسسات العمومية كل واحدة حسب اختصاصها ، بهدف تنظيم تدفق السلع إلى السوق الوطنية وفق للخطة المرسومة حيث يتم منح تراخيص استيراد, و هو ما أدى ندرة بعض السلع نتيجة لغياب برامج دقيقة من طرف المؤسسات و كذلك ضعف الخدمات المقدمة خاصة خدمات ما بعد البيع و تقديم الضمان لبعض السلع, و كان بصدور قانون 78-02 و الذي أعدته وزارة الصناعة أثر كبير على التجارة الخارجية للجزائر حيث يتم اقتصار عملية الإستيراد على المؤسسات الوطنية و تم منع اللجوء إلى أي وسيط¹. لكن تم التراجع عن ذلك و السماح للمؤسسات العمومية بالتعامل مع الوسطاء من خلال مراسيم تم إصدارها من طرف وزارة التجارة ما بين 1980-1982 .

و يجب على المؤسسات الوطنية المعنية بالاستيراد أين تأخذ بعين الاعتبار القدرات الإنتاجية الوطنية في تلبية الطلب المحلي و التركيز على الاستيراد من البلدان التي تربطها إتفاقات تجارية ثم توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل العملية .

1-1-7-2- الأسعار و التوزيع :

إذا كان المحتكر يسعى لتعظيم ربحه بالرفع في الأسعار فان الاحتكار في ظل التخطيط الاقتصادي يبيع بأسعار منخفضة نظرا لكونها إدارية ، و أسعار الواردات في الستينات كانت تحدد مباشرة من طرف وزارة التجارة إذ تعلق الأمر بسلعة إستراتيجية أو تحدد من طرف المستورد بإضافة الهامش القانوني .

أما بالنسبة إلى السلع الغير زراعية فهناك نموذجين تم تطبيقهما حيث يتم تحديد الأسعار من طرف وزارة التجارة على أساس التكلفة المرجعية و بالنسبة للنظام الأول, و النظام الثاني يتم تحديد الأسعار في الاول جانفي و ما على المؤسسات الا تخفيض تكاليفها من أجل تحقيق الأرباح. أما أسعار الجملة

¹ Benissad H. L' Algérie de la Planification Socialiste a l'économie de marché, Op.Cit. p91

الجملة أو التجزئة فتحدد على تكلفة الإنتاج أو الإستيراد مضافا إليه هامش محدد مركزيا مع عدم إمكانية تراكم الهوامش .

حاولت الدولة في مرحلة السبعينيات إخضاع الأسعار للخطة التنموية الشاملة فكانت تحدد على أساس الأهداف قبل أن يتم تحرير الأسعار الزراعية سنوات الثمانينات، و كانت أنواع الأسعار تتمثل في :

- الأسعار الثابتة تخص قائمة تحدها الدولة للبعض السلع الأساسية مثل القهوة و السكر و الحبوب و مشتقاتها؛
- الأسعار الخاصة: فهي مستقلة عن تكاليف الإنتاج و توجهها الدولة بهدف ضمان القدرة الشرائية للمواطنين أو لتشجيع بعض النشاطات مثل بيع البذور للفلاحين ؛
- الأسعار المستقرة : و هي أسعار مستقرة لمدة ما بغرض تحقيق أهداف التنمية مثل أسعار مواد البناء ؛
- الأسعار الأخرى : و هي تخص سلع لا تتضمن في أنظمة الأسعار السابقة فهي مراقبة حسب الأمر 37-75 .

و يؤطر هذه العملية المعهد الوطني للأسعار مهمته القيام بدراسات لفائدة وزارة لتجارة . إن الأسعار التي لا تغطي التكلفة يتم تدعيمها بواسطة صندوق النشاط و التدخل الاقتصادي

La caisse d'action et d'intervention économique و هو تابع لوزارة التجارة كما يقوم أيضا بدعم التصدير عن طريق قانون المالية و تحديد المواد التي يتم تدعيم أسعارها و تلك التي تخضع لرسوم إضافية¹. لقد تميز الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بـ :

- تخطيط مركزي و أمر؛
- أسعار إدارية و رقابة على الأجور و أسعار الصرف؛
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية ؛
- قطاع عام إنتاجي و حديث مصدر معظم الإنتاج الوطني لكنه يشمل اختلالات مالية و طرق تسيير غير فعالة باعتباره أداة لتنفيذ الأوامر من تدخل مكثف للدولة؛
- وجود قطاع خاص مهمش؛
- ارتفاع في النفقات العامة للقطاع الصناعي.

¹ Benissad. H. L' Algérie de la Planification Socialiste a l'économie de marché, Op.cit. p65

1-2-الأوضاع الإقتصادية خلال الثمانينات :

أتبعت الجزائر سياسة تصنيع مكثفة معتمدة على الصناعات الثقيلة و قد سجلت الجزائر معدل نمو متوسط سنوي مقدر ب 7% ما بين 1967 و 1979 . لكن بعد وفاة الرئيس هواري بومدين تغير الطاقم السياسي لتبدأ مرحلة جديدة خلال الثمانينات و يتم كبح الاستثمارات في المجال الصناعي و تحل محلها الهياكل القاعدية و الفلاحية. و تم إعادة هيكلة الشركات الوطنية الكبيرة لتصبح عدد كبير من المؤسسات الوطنية الأقل حجما . كما بدأت تظهر بعض بوادر تحرير الاقتصاد لكن تعتبر هامشية ، و في النصف الأول من الثمانينات أستمر الاقتصاد في تسجيل معدلات نمو موجبة نتيجة لارتفاع أسعار البترول .

لقد أعدت وزارة التخطيط سنتي 79-1980 منشور توضح فيه آفاق عشرية الثمانينات و وجوب ترقية النشاط العمومي و دور الدولة و من ثم تم ملاحظة ما يلي :

- تميز الاقتصاد العالمي بالتضخم و التحرر المالي و دعم المنافسة و من ثم إعادة هيكلة الأنظمة الإنتاجية الوطنية ؛
- النمو الديمغرافي المرتفع بمعدل ب 3% ؛
- أرتفع المستوى المعيشي و الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك و إلى التحول التدريجي للمواد الكمالية إلى مواد أساسية؛
- زيادة المديونية الخارجية نتيجة للاستثمارات المكثفة مما يرهن استقلالية الاقتصاد الوطني؛
- عدم توازن كبير ميز التنمية الوطنية نتيجة للتركيز على بعض القطاعات.
- كل تلك الأسباب أدت إلى تغيير إستراتيجية التنمية تحت شعارا التغيير مع الاستمرارية le changement dans la continuité و الذي يتميز يتوازن أكبر للاستثمارات بين مختلف القطاعات المنتجة و غير المنتجة و كانت تلك السياسة الجديدة متميزة بما يلي :
- التوجه أكثر إلى الاستثمار في مجال الزراعة و الري و الهياكل القاعدية حيث يكون السوق هو الموجه لهذه السياسات العمومية؛
- تخصيص أموال أكثر لتنظيم المؤسسات و التجهيزات في مجال الصناعات الخفيفة .
- إختيار التكنولوجيا البسيطة و الأقل تكلفة و مناسبة لوحداث الإنتاج مثال ذلك تحويل مصنع العجلات المقرر في الخطة الرباعية 74-77 بالبويرة حيث تحول في بداية الثمانينات إلى

عدة وحدات إنتاجية في مختلف جهات الوطن ثم توقف المشروع لعدم رغبة الشركات الأجنبية Michelin في نقل المعرفة للشركات المحلية¹.

و بالتالي حاولت الدولة في هذه المرحلة إتباع إستراتيجية نمو متوازن بهدف التخفيف من حدة البيروقراطية و حجم الاستثمارات الرأسمالية التي أثقلت كاهل الميزانية العامة وزادت من حجم المديونية و بهدف تنويع الإنتاج و تلبية الحاجيات الداخلية المتزايدة . و قد أدى ضعف الجهاز الإنتاجي إلى أن الاقتصاد لم يستطع الصمود أمام انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و قد تزامن معه انخفاض الإيرادات إلى النصف ، و نتج عن ذلك ندرة في التموين بالمواد الغذائية و المواد الأولية و قطع الغيار و هو ما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي و الجانب الاجتماعي و نتج عن اختلال في ميزان المدفوعات و ارتفعت خدمات الديون من 35.7% إلى 56.6% من الصادرات سنة 1986².

و عرف المجتمع الجزائري الذي عاش منذ الاستقلال في كنف الدولة الراعية الأزمة الاقتصادية، فاندلعت الاحتجاجات الاجتماعية و كما ذكرنا في الفصل الأول فان إخلال الدولة بواجباتها أدى بالمجتمع الى نقض العقد الاجتماعي المبرم و الذي أساسه ان المجتمع يتنازل عن الحكم مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة و لكن عجزها عن القيام بواجباتها نتيجة الأزمة الاقتصادية أدى إلى اضطرابات اجتماعية و المطالبة بالديمقراطية أي إلغاء حكم الحزب الواحد، و قد حاولت الدولة القيام بإصلاحات ممولة بالقروض الخارجية قصيرة الأجل و مكلفة تتمثل في ما يلي :

- تخفيض الواردات و منها السلع الغذائية؛

- تخفيض التحويلات و نفقات الحماية الاجتماعية؛

- تخفيض قيمة الدينار تدريجيا؛

- حل المستثمرات الفلاحية العمومية و التنازل عنها لصالح الفلاحين؛

¹ Benissad H. L' Algérie de la Planification Socialiste a l'économie de marché, Op.cit p27

² Benissad H. L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb , OPU. 1999.p 61

- إعطاء الاستقلالية للمؤسسات العمومية و إنشاء صناديق المساهمة كل هذه الإجراءات لم يكن لها أثر كافي بل لقد ازدادت حدة الاضطرابات الاجتماعية و كذلك أرتفعت خدمات الديون مما أدى إلى اللجوء إلى برامج التعديل الهيكلي .

1-2-1 الاستثمار العمومي و القطاع العام :

في سنوات الثمانيات سجلت الجزائر انخفاض متزايد في معدلات الاستثمار و خاصة بعد الصدمة البترولية سنة 1986 حيث سجل معدل الإستثمار 33.7% سنة 1980 و 27% سنة 1990 مقارب للمعدل المسجل خلال الستينات. مقابل هذا الانخفاض شهد هيكل الاستثمارات تغير كبير بحيث أعطيت الأولوية إلى الري و الزراعة و الهياكل القاعدية مثل المطارات و السدود .

لكن تسيير المؤسسات العمومية لم يعرف تطورا كبيرا رغم إعادة الهيكلة التي عرفتتها هذه الشركات الوطنية لتتحول لمؤسسات وطنية أقل حجما فبعد إعادة الهيكلة العضوية سنة 1982 أنقسمت الشركات الوطنية 19 لتصبح من 400 مؤسسة ذات طابع وطني مقسمة إلى 205 مؤسسة تشغل أكثر من 1000 عامل و 62 مؤسسة تشغل ما بين 500 و 1000 عامل و 110 مؤسسات تشغل ما بين 100 و 50 عامل و 53 مؤسسة تشغل أقل من 100 عامل و كانت في المجموع تشغل حوالي 362000 عامل أي حوالي 80 % من مجموع عمال الصناعي¹.

و حاولت الإستراتيجية الجديدة إعادة تكييف المؤسسات العمومية مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية بزيادة القدرات الإنتاجية للمؤسسات و محاولة تحقيق الأرباح و تكييف إنتاجها مع متطلبات السوق, و ذلك عن طريق إدخال مرونته أكثر على المؤسسات حيث تم تعويض الشركات الوطنية الكبرى بمؤسسات وطنية أقل حجما متخصصة في نشاطات إنتاجية. و يرى G. de Bernis إن هذا التفكيك للمؤسسات كان مبالغا فيه حيث أدى إلى إضعاف التناسق على المستوى الكلي و كان الهدف الأساسي هو محاربة البيروقراطية عن طريق منح المسؤولية للمتخرجين الجدد كما تم نقل المقرات الاجتماعية من العاصمة إلى المدن الداخلية و هذا لتقريب الإدارة العامة من الوحدات الإنتاجية للمؤسسات . و تم إعادة جدولة الديون أو شرائها من طرف الخزينة العمومية مقابل سندات متوسطة و طويلة الأجل تمنح للبنوك².

¹ Sadi.N. Op Cit. p 28

² Benissad. H. L. Algérie de la planification socialiste ... Op Cit.p 56

و كان لقانون 88-01 و المتعلق بالاستقلالية المؤسسات حيث أصبحت لهذه المؤسسات شخصية معنوية و لها استقلالية مالية و رأس مال اجتماعي, و يخضع تسييرها إلى القواعد الأساسية للقانون التجاري كما يمكن إعلان افلاس المؤسسات العمومية في حالة عدم القدرة على السداد. و كان لهذه السياسة عدة آثار أهمها :

- ارتفاع معدل التضخم نتيجة لكون معظم الإستثمارات غير منتجة و كذلك تمويل جزء منها بواسطة الإصدار النقدي و كذلك عجز الميزانية ؛
- أدت إلى زيادة الاستهلاك الفردي و الناتج عن الزيادة في الأجور تطبيقا للقانون العام للعمال؛
- لم تقم هذه السياسة بتلبية الحاجات فيما يخص التجهيزات الاجتماعية ما عدا قطاع التربية الذي تم تزويده بإعتمادات مالية مناسبة فرضتها معدلات النمو الديمغرافي المرتفعة و سياسة الدولة في محاربة الأمية؛
- أدت هذه السياسة إلى انخفاض في معدل نمو الناتج الخام حيث سجل متوسط معدل نمو 4.6% ما بين 1980 1985 بينما سجل معدلات سالبة خلال الفترة 1986 - 1991, و كانت القطاعات الأكثر تأثر هي الصناعة و الأشغال العمومية, و تعود أسباب الركود الاقتصادي الى انخفاض عائدات البترول و ارتفاع حجم المديونية و خاصة خدمات الديون ؛
- أدت هذه السياسة إلى ارتفاع معدل البطالة حيث سجلت الإحصائيات الرسمية سنة 1989 معدل 18.9% ؛
- أدت كذلك هذه السياسات و خلال فترة الثمانينات إلى تدهور المستوى المعيشي و ظهور الفوارق الاجتماعية الحادة و هو ما أدى المنادات بضرورة التغيير؛
- كان للصدمة النفطية سنة 1986 أثر كبير على إنخفاض عائدات المحروقات ب50% تقريبا و لم تواكب هذه الصدمة خطوات جدية لتحقيق الاستقرار الكلي ، مما أدى إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية فقد ارتفعت المديونية الخارجية من 30% من الناتج المحلي الخام سنة 1985 إلى 41% سنة 1988 ، و كان للحجم الكبير للقروض قصيرة الاجل الفضل في رفع خدمات الديون الي الصادرات, بينما ارتفع عجز الميزانية إلى 13.7% من الناتج المحلي سنة 1988.

1-2-2 القطاع الخاص : لقد سمح قانون رقم 82-11 لسنة 1982 و المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني برفع كل الحواجز التي تقف أمام هذا القطاع. و هو ما أدى إلى ازدهار القطاع الخاص ليسجل سنة 1982 حوالي 5000 مؤسسة صناعية خاصة و حوالي 7000 مؤسسة تعمل في

قطاع البناء و الإشغال العمومية, و كان معدل إنشاء المؤسسات حوالي 600 وحدة خلال الفترة 1962-1982 و كانت تشغل حوالي 57.945 عامل سنة 1982.

و قد توجه القطاع الخاص عموما إلى القطاعات لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية و التي تكون لها مردودية في المدى, و ذلك نتيجة لغياب الثقة في الدولة و عدم تلقي الدعم كما أن القطاعات التي ينشط فيها القطاع الخاص اعتبرت من طرف السلطات المحلية قطاعات هامشية¹.

و أدخلت بعض التعديلات إلى التنظيمات التي تحكم نشاط القطاع الخاص بواسطة القانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 و الذي حاول تحرير المبادرة الخاصة حيث تم إلغاء السقف الأعلى لحجم الاستثمارات الخاصة, و تم حل ديوان مراقبة و متابعة الاستثمار الخاص **OSCIP** مع إلغاء الترخيص المسبق للاستثمار لكن تبين أن الاستثمار الذي تتدخل ضمن خطة التنمية تلقى معاملة تفضيلية على الاستثمارات الأخرى, و تم إبطال مهمة توزيع العملة الصعبة على المتعاملين الخواص للغرفة الوطنية للتجارة CNC حيث تقوم بتحديد الاستثمارات ذات الأولوية و قد تعرضت لانتقادات شديدة و تحقيقات برلمانية, و في سنة 1991 تم تخفيض الإجراءات على التجارة الخارجية و لذلك تم تحرير اكبر الاستثمار الخاص².

كما سمح القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض لغير المقيمين الاستثمار في الجزائر في أي فرع من فروع النشاط الاقتصادي, و لكن رغم ذلك بقي رأس المال الأجنبي المستثمر في الجزائر خارج المحروقات متواضع جدا .

و بعد فرض القانون العقاري رقم 83/18 سمح بالملكية الخاصة للأراضي الزراعية الجديدة المستصلحة, و يشبه في ذلك الإصلاحات الزراعية المعمول بها في أمريكا اللاتينية عن طريق ملكية الأراضي بتعميرها, و كانت الأراضي الموجهة للملكية في الجزائر تقع في الهضاب العليا و الجنوب مع مساعدة تقنية مالية من طرف الدولة, حيث أنه بعد 5 سنوات من الاستغلال و جعل الأرض صالحة للزراعة يتلقى المستثمر سند الملكية, كما ينص القانون على إمكانية تبادل الملكيات الفلاحية الخاصة و يلغى تحديد الحد الأقصى للملكيات العقارية المنصوص فيها سنة 1971 و القانون 97-19 وضع حد للاشتراك الفلاحية و بإعادة تقسيم المستثمرات الفلاحية إلى مستثمرات فلاحية جماعية

¹ Sadi. N. Op Cit. p 30

² Benissad.H. L Algerie de la planification socialiste ... Op Cit.p 16

(EAC) Exploitations agricoles en commun و مستثمرات فلاحية فردية (EAI) مع منحهم عقود استفادة دائمة مقابل اتاوة تدفع للدولة و في حالة وفاة المعني تؤول الاستفادة للورثة . و بدأت سياسة التوجيه للدولة في الزوال, كما تم تحرير تجارة الخضر و الفواكه بعد أن كانت المنتجات توزع من طرف دواوين عمومية و تعاونيات بأسعار محددة مركزيا و كان لهذا النظام آثار سيئة على المجال الفلاحي حيث تحول الفلاح إلى أجبر و في سنة 1981 تم تحرير تجارة الخضر و الفواكه, لكن الزيادة في الأسعار التي عرفها القطاع بعد تحريره استفاد منها الوسطاء أكثر من المنتجين و عموما فإنه خلال الثمانينات عرف القطاع بعض التحرر لكن يبقى غير كاف فمساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى هامشية.

1-2-3- السياسة المالية و النقدية :

يعتبر النظام المالي أحد وسائل تنظيم الاقتصاد, فإذا كنا في اقتصاد مخطط فلا بد أن يشمل التخطيط أيضا عرض و طلب النقود. فالنظام المصرفي و نتيجة لإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية تم اعتماد بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك التنمية المحلية بالإضافة إلى البنوك القديمة مثل القرض الشعبي الجزائري و البنك الوطني الجزائري.

و كان تمويل المؤسسات العمومية يتم طبق للخطة. فقط القروض قصيرة الأجل هي التي تحظى ببعض المرونة, و هو ما أدى إلى تضخم السحب على المكشوف, و بالتالي زيادة التكاليف المالية للمؤسسات العمومية . وكان يمنع على هذه المؤسسات اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل من أجل تمويل استثماراتها, و نفس الشيء بالنسبة للتمويل الذاتي و هذا حتى يتم تركيز القرارات الاقتصادية. و تتدخل الدولة في الاقتصاد ليس فقط لإعادة توزيع الدخل و السلع و لكن أيضا لتمويل الاستثمارات عن طريق الخزينة العامة و مصادر الخزينة تتمثل في فائض الإيرادات على النفقات التسيير لكن ذلك لا يكفي لتغطية نفقات التجهيز و هو ما يؤدي بالدولة إلى اللجوء إلى القروض سواء من المؤسسات المالية الوطنية غير البنوك كشركات التأمينات و صندوق الضمان الاجتماعي و صندوق التقاعد بالإضافة إلى اذونات الخزينة التي تصدرها الدولة كل عام للسوق المحلي و كذلك القروض الخارجية أو الإصدار النقدي للبنك المركزي. و بعد الأزمة البترولية سنة 1986 و نظرا لندرة العملة الصعبة بادرت الجزائر سنة 1987 إلى إلغاء مركزية القرارات الاستثمارية لإعادة بناء القدرات الإنتاجية للمؤسسات, و تم السماح بالتمويل الذاتي لهذه الاستثمارات أو عن طريق اللجوء إلى البنوك التجارية.

و في سنوات 1985 - 1988 أصبحت الخزينة العمومية اهم ممول للاستثمارات بنسبة 63.8 % , و إتباعا لتوصيات البنك الدولي خفضت هذه النسبة لتصل سنة 1989 إلى 7 % و أصبحت الخزينة العمومية ممول للوزارات و الجماعات المحلية و بعض الهيئات ذات الطابع الإداري و التي تضطلع بمهام توفير الخدمة العمومية .

و بالتالي كانت السياسة النقدية بسيطة حيث تحدد الخطة عرض النقود و التي يجب أن تتكيف مع الحاجيات التمويلية للاقتصاد و الخزينة العمومية, و من ثم فإن عرض النقود أصبح مرنا (مقابل عدم مرونته في الاقتصاد الحر) و هي تشبه بذلك السياسة الكينزية بهدف تسريع النمو و محاربة البطالة. و تقوم وزارة المالية بتحديد معدل الفائدة و مختلف العمولات التي يتلقاها البنك و أستمر ذلك حتى سنة 1989 أين يتم تحويل صلاحية تحديد معدل إعادة الخصم للبنك المركزي. و قام هذا الاخير بتقديم تنسيقات للخزينة العمومية منذ 1965 إلى غاية 1990 فقد أحتل الإصدار النقدي مكانة هامة في تمويل الاقتصاد و هو ما أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم حيث أضر كثيرا بأصحاب الدخل الثابتة .

و حاولت الجزائر إصلاح نظامها المصرفي بإعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي في مجال اصدار اصدار النقود و توزيع القروض و مراقبة النظام المصرفي, و إيكال مهمة تمويل المؤسسات إلى البنوك التجارية عوض الخزينة العمومية , مع السماح بالمنافسة بين البنوك و محاولة عصرنتها و إدخال نماذج التسيير الحديثة عليها. فقد أدخل القانون 86-12 بعض المرونة على المعاملات البنكية, لكنه لم يخرج البنك في الإطار العالم للخطة و الذي لم يأتي إلا بصدور قانون 90 - 10 المتعلق بالنقد و القرض خلال الاتفاق الأول مع الصندوق الدولي, و كان يهدف إلى إنشاء سوق نقدي حر حيث فرض على البنوك قيود و ميزانية صارمة, و من ثم الأخذ بعين الاعتبار عوامل السيولة و المرودية و القدرة على التسديد . و بتالي حاول هذا القانون إخراج السياسة النقدية من سلبيتها التي كانت مفروضة عليها من طرف النظام المخطط .

اما فيما يخص عجز الميزانية فقد اثرت أزمة 1986 كثير على ميزانية الدولة إذ سجلت عجزا خلال سنوات 1986 إلى غاية 1989 كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 24 : الميزانية العامة خلال فترة الثمانينات

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1990	السنوات
110000	8220	78694	74095	93778	90809	74852	69448	76.714	58020	إيرادات جبائية
45500	24100	20.479	21439	46786	43841	37711	41458	50954	37658	منها إيرادات البترول
6400	11300	14290	15595	12072	10556	5792	4798	2670	1574	إيرادات غير جبائية
1164000	93500	92984	89690	105850	101365	80644	74246	79384	59594	المجموع
80200	76200	63765	6154	54660	50272	44391	37996	34205	26789	نفقات التسيير
44300	43500	40216	40663	45181	41326	40634	34449	23449	17.227	نفقات التجهيز
124500	10700	103977	1018717	99841	91598	84825	72455	57655	44016	المجموع

ONS Retrospective statistique 1970-2002

المصدر

و نلاحظ كذلك أن الانخفاض الذي حدث كان في الجباية البترولية منذ 1986 لكن نفقات التسيير لم تكن مغطاة بالإيرادات العادية و هو نطلق عليه عدم وجود التوازن الصغير ، و هو غير محبذ اقتصاديا أما عدم التوازن العام للميزانية أي الإيرادات أقل من النفقات فهو محبذ اقتصاديا اذا لم يتعدى نسبة 3 % من الناتج المحلي الخام .

1-2-4- مديونية الجزائر خلال الثمانيات :

اعتمد بناء الاقتصاد الجزائري في تمويله على صادرات المحروقات بالإضافة إلى الديون, لكن مع انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 زاد ثقل حجم المديونية و اثرت على القدرة على الاستيراد و من ثم على الإنتاج, هو ما أدى بلجوء الجزائر سنة 1994 إلى إعادة جدولة ديونها و قد مرت مديونية الجزائر بأربع مراحل هامة :

- المرحلة الأولى : تميزت باللجوء إلى رؤوس الأموال الخارجية و الموجهة إلى تمويل مسبق للاستثمارات المنتجة بين سنوات 1973 و 1980 ففي سنة 1971 كان حجم مديونية الجزائر 3.335 مليار دولار و كان اول اقتراض من السوق الدولي لرؤوس الاموال سنة 1974 و قد ارتفعت القروض بارتفاع حجم إيرادات الصادرات من المحروقات, حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 1.765 مليار في سنة 1974 إلى 5.022 مليار سنة 1975 لتصل إلى 9.5 مليار دولار سنة 1976 , و 19 مليار سنة 1980 معتمدة على ارتفاع أسعار البترول سنوات 1974 و 1979 . و رغم ذلك بقيت خدمات الديون في حدود قدرة البلاد و أرتفعت حصة الدائنين الخواص إلى 80%

- المرحلة الثانية :

اعتبرت مرحلة تراجع الديون سنوات (1980-1985) مع انخفاض حجم الاستثمارات حيث أنخفض حجم الديون بنسبة 21% من سنة 1980 إلى 1984 , و أنتقلت المديونية من 19 مليار إلى 15 مليار و مع انخفاض أسعار البترول أرتفعت خدمات الديون بالنسبة إلى الصادرات لتجاوز حد 35% .

- المرحلة الثالثة : تميزت بانتهاء أسعار البترول و الغاز و انخفاض إيرادات الصادرات و العملة الصعبة و تميزت بها نهاية سنة 1985 و بداية سنة 1986 حيث انخفض سعر البترول الجزائري من 27.7 دولار للبرميل الى 16.5 دولار سنة 1986, و اتبعها انخفاض في قيمة الدولار¹.

و في مرحلة رابعة وصلت الجزائر إلى حالة عدم القدرة على التسديد فقامت بإعادة جدولة ديونها و إبرام إتفاق التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.

1-2-5- الرقابة على التجارة الخارجية و الأسعار :

و في سنوات الثمانيات تم السماح للخواص بالاستيراد و لكن لا يستفيدون من العملة الصعبة التي توفرها البنوك و هو ما يسمى ترخيص استيراد دون دفع licences d'inportation sans paiement في حدود حصة إجمالية يحددها قانون المالية. و في سنة 1988 و تحت ظروف ندرة العملة الصعبة تم إلغاء تحديد كميات استيراد السلع الغير جاهزة بطريقة ترخيص الاستيراد دون الدفع . و بالنسبة للصادرات خارج المحروقات قامت وزارة الصناعة و بموجب القانون 02-78 بتأميم تصدير السلع الصناعية و هذا للقضاء على الوسطاء فكل أتفاق مع مؤسسة أجنبية لا يكون إلا من طرف أجهزة الدولة. و لكن هذا القانون أضر كثيرا ببعض المؤسسات الخاصة العاملة في المجال الصناعي مثل الساجد التلمساني الذي كانت مطلوب بكثرة في ألمانيا .

و قد حاولت الدولة بتشجيع التصدير الصناعي عن طريق تخفيض الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية IBIC على جزء من رقم الأعمال المحقق في الخارج بالإضافة إلى إعانات تخص دعم سعر الصرف و تخفيض مصاريف النقل بنسبة 50 % ابتداء من 1985 بالإضافة إلى منتجات أخرى تخص التأمين².

لقد برزت التساؤلات حول مدى جدوى إحتكار الدولة للتجارة الخارجي منذ بداية الثمانيات, لكن لم تتجسد البداية الفعلية إلا سنة 1988 بواسطة قانون 88-23 (تم إلغاؤه سنة 2003). و الذي بموجبه تتنازل الدولة لصالح مؤسسات و دواوين عمومية بالإضافة إلى جماعات المصالح عن طريق دفتر الشروط يتوج بعقد إداري يحدد الحقوق و الواجبات. و ألغى بذلك إحتكار استيراد مادة من طرف مؤسسة معينة و أصبح هناك تنافس بين المؤسسات, لكن ندرة العملة الصعبة أدى الى الحد من المنافسة, و كان قانون 90-16 و كذلك الرسوم رقم 63 بتاريخ 20 أوت و الذي ينص

¹Boudjenah .y , l' Algérie de composition d'une industrie, la restructuration des entreprises pu plique 1980-2000 édit. l'harmattan 2002. p 34

² Benissad.H. L Algérie de la planification socialiste a l'économie de marché . Op Cit.p 96

على إنشاء شركات وطنية و أجنبية للاستيراد و التصدير لكن ذلك لم يكن له أثر كبير نتيجة لعدم إمكانية الحصول على العملة الصعبة من البنوك و ضرورة التوجه إلى السوق الموازية , و هو ما أدى إلى انتشارها. و مواجهة لذلك وبالاتفاق مع FMI قامت الجزائر عن طريق المرسوم 37-91 بإلغاء الميزانية بالعملة الصعبة الموجهة إلى المؤسسات العمومية و القيام بإيداع مبالغ بالدينار موافقة لمبالغ الواردات مع إجبارية القيام بعميلة التوطين البنكي Domiciliation bancaire لدى بنك تجاري محلي.

و واردات الجزائر مصدرها الأساسي الإتحاد الأوروبي بنسبة 60 % حيث تحتل فرنسا أكبر نسبة ما بين 20 و 25% خلال 1980-1991 ففي سنة 1991 شكلت الدول الخمس التالية : فرنسا - إيطاليا - الولايات المتحدة الأمريكية - ألمانيا و أسبانيا 63 % من حجم الواردات .

أما توزيع الصادرات فيحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في سنة 1991 ب 67.7 % و تحتل إيطاليا المرتبة الأولى ب 63% نتيجة لزيادة وارداتها من الغاز الجزائري .

و تشير الإحصائيات أن الصادرات تمثل منها المحروقات ما يفوق نسبته 95 % مما يعني ان باقي الصادرات يمكن اهمالها و لهذا فان انخفاض الاسعار سنة 1986 اثر سلبا على الصادرات إلى غاية 1989. و بما أن الواردات تعتمد على عائدات العملة الصعبة الناتجة عن التصدير فقد شهدت هي الأخرى انخفاضا خلال نفس الفترة و قد أثر ذلك على عمل المؤسسات العمومية نتيجة لانخفاض استيراد المواد الأولية و قطع الغيار للقطاعين الصناعي و الفلاحي و الجدول التالي بين ذلك :

جدول رقم 25 : الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الثمانينات الوحدة مليار دينار

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات	40.5	48.7	49.3	49.7	51.2	49.4	43.3	34.1	43.4	70.1
منها	2	8	8	8	5	9	9	5		
مواد غذائية	7.78	8.40	8.74	9.21	7.83	9.72	7.26	7.09	9.2	19.9

15.8	10.4	7.63	10.9	12.4	12.0	12.8	11.9	11.8	11.3	سلع تجهيز
			7	9	3	5	8	3	2	
71.9	45.4	41.7	34.9	64.5	63.7	60.7	60.4	62.8	52.6	الصادرات
		3	3	6	5	2	7	3	4	
68.9	42.9	40.7	34.0	63.2	62.2	59.8	59.3	61.6	51.7	منها المحروقا ت
		0	0	9	9	2	9	7	1	

ONS Rétrospective statique 1970-2002

المصدر:

أما في يخص الرقابة على الأسعار فقد كان من بين بنود الاتفاق المبرم مع FIM سنة 1989 تخفيض الرقابة عليها فتم إنشاء قانون رقم 89-12 المؤرخ في جويلية 1989 أي بعد شهر من الاتفاق حدد نظامين من الأسعار و هما : الأسعار المنظمة و الأسعار الحرة فالأسعار المنظمة تشمل ثلاثة أنواع وهي: الأسعار المضمونة و تحدد بصفة مطلقة على مستوى المنتج لعشرات السلع, بهدف تشجيع إحلال الواردات مثل السلع الغذائية المصنعة agro- industriel و الأسعار المحدد سقفاها les prix plafonnés و تخص مجموعة من السلع الهدف منها هو الحفاظ على القدرة الشرائية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثل الخبز و الزيت, و الحفاظ على النشاط الإنتاجي حيث تقوم الدولة بمنح إعانات للمؤسسات المتضررة من هذه الأسعار .

كما قد تقوم الدولة بتحديد الهامش الأعلى و يشمل ذلك شريحة واسعة من المنتجات لكن سرعان ما انخفضت بعد عقد الإتفاق المشروط مع FMI . أما الأسعار الحرة فهي ليست حرة تماما إذ على المؤسسات تقديم تصريح مبسط عند الغاية من تغييرها مع تحديد الأسعار الجديدة. و لا يخضع الموزعون لهذه الشروط فأسعارهم حرة و لكن كل زيادة فاحشة في الأسعار تؤدي الى تدخل وزارة التجارة و كان الهدف من هذا النظام القضاء على السوق الموازية و التهرب الضريبي.

و خلاصة يمكن القول انه بعد أزمة 1986 و انخفاض إيرادات الصادرات بالإضافة إلى قيمة الدولار و هو ما جعل الإيرادات الحقيقية تنخفض انخفاضاً مضاعفاً, قامت الدولة باتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الأزمة دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و من بينها :

- تخفيض في الواردات من السلع العمومية ؛
- تجميد الأجور ؛
- تشجيع الصادرات؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات؛
- منح الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- القيام بإصلاحات جبائية و جمركية ؛
- تحرير التجارة الخارجية.

لكن هذه الإصلاحات كانت تفتقر لإستراتيجية واضحة و لم تمنع زيادة الاختلال الهيكلي و زيادة الاضطرابات الاجتماعية و السياسية و استمرت الإيرادات من العملة الصعبة في الانخفاض, و من ثم فقد فشلت تجربة التصحيح الهيكلي بعيدا عن شرطية الصندوق النقدي الدولي و لهذا فقد بدأت الجزائر في إجراء اتصالات سرية مع صندوق النقد الدولي منذ سنة 1988 .

1-3 محاولات الإصلاح في نهاية الثمانيات و بداية التسعينات :

حاولت الجزائر عن طريق دستور 1989 إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة, حيث كان التوجه نحو الليبرالية عن طريق إزالة الحواجز التي تقف أمام الانتقال للاقتصاد الحر. و كانت عملية الانتقال في بدايتها تتميز بالحذر و السرية رغم الوصول إلى إتفاق "stand-by" لمدة سنة في 30 ماي 1989 و كانت شرطية الصندوق الدولي مقبولة سياسيا و اقتصاديا و تستطيع الجزائر تحملها حيث تتمثل في امتصاص عجز الميزانية و تخفيض تدريجي لقيمة الدينار و تحرير الأسعار و إدخال مرونة في منح القروض و السماح بالاستثمار الأجنبي في الجزائر. و في سنة 1990 و بينما كانت الجزائر تستعد لعقد إتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي ممول من طرف بنك فرنسي بقرض معتبر و مضمون من طرف الخزينة الفرنسية لتمويل الإصلاحات اندلعت حرب الخليج الأولى ووسط توقعات بارتفاع أسعار البترول إلى ما يفوق 100 دولار للبرميل, و في ظل تغير الظروف رأت السلطات الجزائرية أنه بإمكاننا القيام بالإصلاحات دون دعم من طرف FMI فانقطعت المفاوضات ما عدا المشاورات التي كانت مع البنك المركزي الجزائري¹.

و بعد فترة وجيزة تبين ان التوقعات بخصوص اسعار النفط غير صحيحة , و من ثم عادت الجزائر

¹ Benissad H , L'Algerie de la ponification socialiste a l'Economie de marche. Op Cit. p 37

الى المفاوضات مع الصندوق الدولي ليتم ابرام اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 مع فرض شروط مسبقا اكثر قساوة. و فيما يلي نقدم باختصار أهم هذه الاتفاقيات:

1-3-1- إتفاق التثبيت 30 ماي 1989 :

أبرمت الجزائر أول اتفاق لها مع الصندوق النقد الدولي سريرا باعتباره يمثل مصدر الإمبريالية الرأسمالية، و أن الجزائر ما زالت على النهج الاشتراكي في ماي 1989 و ركز على النقاط التالية:

- تخفيض عجز الميزانية و حتى إلغائه؛

- تخفيض تدريجي لقيمة الدينار ؛

- إدخال المرونة على الأسعار في جويلية 1989.

و قبل نهاية الاتفاق بدأت المفاوضات حول إتفاق ثاني إلى السداسي الأول من سنة 1990 ، لكن اندلاع حرب الخليج الاولى ادت الى توقفها، حيث توقع الجانب الجزائري ارتفاع اسعار البترول و من ثم اتمام الاصلاحات دون الحاجة الى صندوق النقد الدولي، لكن النتائج كانت مخيبة للآمال ، إذ أن أسعار البترول لم تعرف إلا تغييرات طفيفة و هو أدى بالسلطات الجزائرية إلى الرجوع للتفاوض مع صندوق النقد الدولي سنة 1991 أنهت بإبرام عقد التثبيت ثاني سنة 1991¹.

1-3-2 إتفاق التثبيت لسنة 1991 :

تم سنة 1991 في 3 جوان عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، كان الهدف منه هو إخراج الاقتصاد من النظام الموجه و من عدم القدرة على تسديد الديون حيث يلعب سعر الصرف و عرض النقود دور أساسي .

كما تبعه إتفاق ثاني مشروط لكنه متدرج حاولت من خلاله الجزائر أحداث القطيعة مع الإقتصاد المخطط حيث يهدف هذا الإتفاق إلى :

- تقديم قرض مالي مقدر ب 300 مليون DTS للجزائر و في حالة تدهور أسعار النفط فإن

الصندوق الدولي يمنح قرض إضافي ب 210 مليون DTS ؛

- دعوة الصندوق الدولي للمجتمع المالي الدولي لمساندة الجزائر.

¹ Benissad H , L ajustement structurel... Op Cit .p 59

و شروط الصندوق ما هي إلا ترجمة للتحويلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تنوي الجزائر القيام بها، لكن في غياب هذه الشروط فإن السلطات العمومية يمكن أن تراجع هذه الإصلاحات أو تعديلها و تقوم بتسريعها أو إبطائها حسب تطور الظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية. و قد حاول الإصلاحيون في ذلك الوقت تسريع الاتفاق مع الصندوق الدولي بهدف كسب دعمه قبل الانتخابات التشريعية نهاية جوان 1991 ، و ورثت الحكومة الانتقالية بقيادة احمد غزالي اتفاق التثبيت لسنة 1991 . و قد احتوت رسالة النية La Lettre d'intention على الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية من اجل إعادة بعث النشاط الاقتصادي حسب قواعد اقتصاد السوق.

و تمثلت الأهداف العامة للاتفاق في:

- تسريع و تعميق الإصلاحات التي بدأت منذ 1986؛

- تخفيض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي؛

- محاولة تنويع للصادرات حتى يمكن للإقتصاد احتواء الصدمات الخارجية خاصة في مجال النفط، و يكون ذلك إصلاحا عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد و لا يأتى ذلك إلا عن طريق تحرير الاسعار و سعر الصرف و تحرير التجارة الداخلية و الخارجية .

و قد تم تحرير الاسعار بنسبة 40 % من أسعار السلع المدرجة في مؤشر تكلفة المعيشة ، كان ذلك قبل عقد الاتفاق مع FMI في الثلاثي الأول سنة 1991 ، ثم تحويل عدد كبير من الأسعار المراقبة إلى نظام تحديد هامش الربح و عدد آخر حول نظام تسعيرها من نظام تحديد هامش الربح إلى السعار الحرة.¹

و عند عقد الاتفاق مع FMI كانت معظم الأسعار حرة ، ما عدا حوالي خمسين سعرا منها ما تم تحديد هامش ربحه و حوالي عشرين نوع آخر استمرت الدولة في تحديد سعره و تدعيمه لأنه ضروري بالنسبة للعائلات الفقيرة.

و نص قانون المالية لسنة 1992 على تخفيض الرسوم الجمركية بما يتوافق مع المعدلات المعمول بها في تونس و المغرب بهدف بناء اتحاد المغرب العربي، و فيما يخص التصدير فقد تم إلغاء نظام التراخيص بهدف تشجيع الصادرات، وكان الهدف من تحرير المبادلات تسريع النمو الاقتصادي حسب صندوق النقد الدولي. أما إعادة تطهير المؤسسات و التي تخضع لدراسة خبرة تقوم بها صناديق

¹ Benissad H , L'Algérie de la planification socialiste a l'Economie de marche. Op Cit . p 43

المساهمات, بالإضافة إلى قيود صارمة على مستوى المؤسسة ، تفرضها السياسة النقدية (سياسة منح القروض) بهدف الحد من توسع الكتلة النقدية و المحددة بـ 12 % سنة 1991.

اما سعر الصرف فقد كان تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الصعبة أمرا لا مفر منه, و خلال حرب الخليج الأولى و بينما المجتمع الجزائري مشغول بدعم الشعب العراقي قرر بنك الجزائر تخفيض قيمة الدينار ليصبح 18.5 دينار مقابل الدولار الواحد، عوض 12.5 دينار للدولار حسب شروط FMI و هو ما أدى بهذا الأخير إلى التعبير عن رضاه للسلطات الجزائرية.

1 - 3 - 3 - تسيير الاتفاق مع دول صندوق النقد الدولي:

كانت الحكومة الانتقالية و في مواجهة الالتزام بالعقد المبرم مع صندوق النقد و الاستحقاقات الانتخابية أمام خيارين هما:

- أما التوقف عن تنفيذ بنود العقد لأسباب اقتصادية و اجتماعية, كتوقف المصانع و تدهور المستوى المعيشي للسكان مع خطر عدم القدرة على تسديد الديون و العودة إلى الصندوق الدولي ، وفق شروط أكثر صرامة.

- أو الالتزام بالاتفاق و من ثم رفع الاسعار و خاصة للمواد الأساسية و تخفيض حاد لقيمة الدينار و تضيق منح القروض البنكية للمؤسسات, و هو ما قد يؤدي إلى احتجاجات اجتماعية كبيرة. لكن الأزمة المالية الحادة و الاجراءات التي رافقتها و التي لاقت احتجاجات اجتماعية أدى الى فوز المعارضة و إلغاء المسار الانتخابي . و الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر كانت لها أثر كبير على القدرة التفاوضية للجزائر مع الصندوق الدولي لعقد اتفاق التثبيت الثاني.

و في سنة 1991 كان من الصعب على الدولة الحفاظ على توازن الميزانية نتيجة لانخفاض أسعار البترول و حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد و تخفيض قيمة الدينار, حاولت الجزائر عن طريق مشروع قانون المالية التكميلي جلب رأس المال الأجنبي خاصة في مجال المحروقات عن طريق إجراءات تشجيعية مثل إلغاء الازدواج الضريبي و تشجيع إدخال العملة الصعبة للجزائر خاصة للأفراد المقيمين بالخارج, عن طريق إلغاء إجبارية تحويل العملة الصعبة عند دخولهم الجزائر.

و كان صندوق دعم الاسعار الذي سجل عجزا يقدر بـ 35 مليار دينار ، يمثل تحدي كبير أمام الحكومة. و كان الحل المقترح من الحكومة هو العمل بسعر الصرف الثنائي ، أحدهما منخفض

موجه للسلع الأساسية المدعومة يعوض صندوق تدعيم الأسعار، ثم بعد ذلك تحاول الحكومة توحيد السعر تدريجيا حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة ، و كان هدف الحكومة هو التحول الهادئ للاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق ، لكن هذه الأطروحة واجهت رفض قاطع من طرف FMI حيث كان متشدد إزاء الشروط التي يفرضها الصندوق. و لم يبدي أي ليونة إزاء هذه الشروط إلا بعد سنة 2000 محاولا تكيفها مع الظروف التي يمر بها كل بلد.

و في رأيي فإن الهدف الاساسي لصندوق النقد الدولي كان إلغاء الأنظمة الاقتصادية المخططة و تحويلها إلى اقتصاد السوق و خاصة أنها كانت تعاني من أزمة مالية خانقة لكن بعد أن زال خطر الشيوعية بتفكك الاتحاد السوفيتي سابقا و تبني كل من روسيا و الصين سياسات اقتصادية ليبرالية جعلت هذه الشرطية محل إعادة نظر من طرف خبراء الصندوق.

إذا فالسلطات العمومية كانت امام تحديين اما التخفيض الشديد للقدرات الشرائية للمواطنين خاصة و انها مقبلة على استحقاقات انتخابية او احترام الاتفاق المبرم مع الصندوق الدولي و من ثم تحرير الاسعار و تخفيض قيمة الدينار و بهدف احداث توازن بين الخيارين حاولت الحكومة الحفاظ على دعم الاسعار على حساب الاستثمارات العمومية لكن رغم ذلك فلم يتم امتصاص عجز صندوق دعم الاسعار ، و بالتالي كانت الحصيلة ارتفاع الاسعار . و النتيجة التي خرج بها خبراء الصندوق هو فشل الاتفاق نتيجة لعدم القدرة على الحصول على القروض لتغطية عجز ميزان المدفوعات و عدم القدرة على تخفيض الإنفاق العام خاصة تلك المتعلقة بدعم الاسعار ، و التوسع النقدي المفرط و هو ما أدى بصندوق النقد الدولي الى اعادة صياغة شروطه باكثر صرامة تمثلت في:

- تخفيض الإنفاق و تحرير الأسعار بما يتوافق مع شروط الاتفاق ؛
- رفع أسعار الفائدة ، و تقليص ارتفاع الكتلة النقدية، لكن ذلك له تأثير على سياسة منح القروض بحيث تهدد النشاط الاقتصادي للمؤسسات بالتوقف.
- الاستمرار في تخفيض قيمة العملة بحيث من المقرر ان تصل قيمة الدينار الى 26.5 دينار مقابل الدولار خلال ديسمبر 1991 .

كل هذه الشروط أدت إلى احداث قطيعة بين صندوق النقد الدولي والجزائر وهو ما أدى إلى دعوة الصندوق إلى التفاوض بشأن عقد جديد لكن ذلك يتطلب وقت طويل، والجزائر كانت في وضع حرج نتيجة للاستحقاقات الانتخابية التي كانت على الابواب والضغط الممارس من طرف الهيئات الدائنة وكذلك مجلس وزراء المالية للاتحاد الاوروبي في انتظار معرفة نتائج الاتفاق مع

الصندوق الدولي لمنح قرض للجزائر موجه لميزان المدفوعات, لهذا تم تجديد رسالة النية نهاية أكتوبر وجهت إلى صندوق النقد الدولي تنص على تحديد سعر الصرف بـ 22.5 دينار مقابل الدولار وتخفيض نفقات صندوق دعم الأسعار بـ 3 مليار دينار, وتعميم انشاء الشبكة الاجتماعية و تدعيم الرقابة على النفقات العمومية والعجز في ميزان المدفوعات مساوي للتنبؤات بالقروض القصيرة الأجل واعادة برمجة الديون. وكان صندوق النقد الدولي ينتظر اجراءات ملموسة فيما يخص تحرير الاسعار وتخفيض قيمة العملة, لكن تأخر الجزائر هو ما جعل صندوق النقد يتأخر في إرسال رسالة القبول حيث تمثل دعم القروض للقرض الليوني و الذي يعتبر البنك القائد لمجموعة البنوك الاجنبية التي هي بصدد اعادة برمجة الديون الجزائرية. وتم الاتفاق على انشاء شبكة اجتماعية بداية سنة 1992 وتحرير سريع للاسعار مقابل اعادة برمجة ديون مقدرة بـ 1.5 مليار دولار, لكن المشاكل السياسية التي مرت بها الجزائر نتيجة لإلغاء الانتخابات والتأخر في إعداد الشبكة الاجتماعية وتحرير الأسعار اخر التفاوض بشأن عقد تثبيت جديد.

وأثناء هذه الفترة لم يكن أمام الجزائر إلا حل واحد لزيادة إيرادات العملة الصعبة هو زيادة صادرات البترول عن طريق زيادة الاستثمار في هذا القطاع ونتيجة للزمة المالية الخانقة بدأت الجزائر في تحرير القطاع واللجوء إلى المؤسسات الأجنبية من أجل الحصول على الموارد المالية والدعم التقني في إطار عقود الشراكة مع شركة سوناطراك , لهذا تم تعديل قانون المحروقات 86-14 بالقانون 21/91 و الذي ينص على فتح قطاع المحروقات. وكانت الجزائر تقوم بمتوسط 6 إلى 7 تنقييات في السنة , و تعتبر بذلك من أولى البلدان في العالم من حيث الاكتشافات البترولية . أكثر من نصف هذه الاكتشافات تمت بواسطة شراكة مع الشركات الأجنبية وأصبحت في أواخر سنة 2003 باحتياط قدر بـ 11.3 مليار برميل بحصة 11.2% من احتياطات البلدان الافريقية و 1.2% من احتياطات منظمة البلدان المصدرة للبترول OPEP .

و ارتفعت القدرات الانتاجية للجزائر بعد ادخال التكنولوجيات الحديثة, وطالبت الجزائر برفع حصتها في المنظمة , إذ أنه حسب معيار الانتاج على القدرات الانتاجية تعتبر الجزائر البلد الأقل حظا في المنظمة قبل أن يرتفع الطلب في السنتين الأخيرتين. أما قدراتها من حيث الغاز فكانت 62 مليار متر مكعب سنة 2003 تعبر الجزائر ي أهم الممولين للسوق الأوروبي بهذه المادة, حيث يستنفذ الاتحاد الاوروبي 95% من صادرات الغاز المحلي. والجزائر مربوطة باتفاقيات طويلة المدى تتطلب تحقيق استثمارات ضخمة في هذا المجال .

ان الديون لا يجب أن ترهن مستقبل البلاد بإدخال خيارات اقتصادية واجتماعية تؤثر على الاستقلالية السياسية والاقتصادية وتضعف من سيادة الدولة، وبعد رفض هذه الشروط تم غلق أبواب المؤسسات المالية الدولية أمام الجزائر و لم يترك لها فرصة للخروج من مأزق المديونية و ارتفع حجم خدمات الديون ما بين 9 إلى 10 مليار دولار بينما كانت إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة تتراوح حوالي 12 مليار دولار بسعر البترول قدر بـ 19 دولار للبرميل، مما يعني أنه يبقى أمام الجزائر ما قيمة 2 إلى 3 مليار دولار لتسوية الواردات التي هي في تزايد من سنة لأخرى، وهو ما يؤدي إلى حالة من الانكماش حيث في سنة 1992 كان المعدل المتوسط لاستغلال الطاقات الانتاجية بتراوح حوالي 50%

وكان حجم الديون يتراوح حوالي 26 مليار دولار وتم خلالها تسديد الديون دون الاقتراض مجددا مما أدى إلى انخفاض حجم المديونية إلى حوالي 23 مليار دولار . وقد ارتفع حجم خدمات الديون ما بين 1986 - 1993 أين كان بمتوسط 70% من عائدات الصادرات ووصلت سنة 1988 إلى 76.8% وسنة 1993 إلى 86.3% ومن ثم أصبحت خدمة الديون غير محتملة وكان لابد من اللجوء إلى إعادة جدولتها .

و خلاصة يمكن القول ان محاولات الاصلاح في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بينت عدم قناعة النخب السياسية بمحتوى الاصلاحات فالنظام الاشتراكي المتبع لثلاث عقود تقريبا منذ الاستقلال لا يمكن التنازل عنه بسهولة والتحول إلى اقتصاد السوق، كما أن هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي جعلت الدولة تتلمل بتقدمها خطوة في الاصلاحات ثم تراجعها. إن ما يمكن استنتاجه من هذه التجربة أن الدولة الجزائرية بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية مبنية أساسا على الريع الاقتصادي ومن ثم أسعار البترول، اذ بمجرد حصول هزات عنيفة في سعر البترول يتم إعادة النظر في كل هذه الجوانب وتركيبية الدولة ككل وبعبارة أخرى يتم إعادة النظر في العقد الاجتماعي المبرم بين الشعب ومن يحكمه .

2- الاصلاحات الاقتصادية و سياسات التثبيت على المستوى الكلي

2-1-1-1- محاولات الاصلاح منذ 1989

كان اولى اصلاحات الجزائر الاقتصادية بدعم من صندوق النقد الدولي سنة 1989 و 1991 حيث ركزت على تخفيض العجز على المستوى الكلي بتخفيض الطلب عن طريق تخفيض الاعانات

و تحرير الاسعار تدريجيا مع تخفيض في سعر الصرف و امتصاص العملة الزائدة لكن التحرير الجزئي للاسعار و اسعار الفائدة ادى الى ارتفاع التضخم، و بقي الاقتصاد مرتبطا باسعار البترول. فقد ادى تحسن اسعار النفط في اواخر الثمانينات الى تحسن وضع الحساب الجاري من عجز بنسبة 3% من الناتج الخام سنة 1988 الى فائض بنسبة 6% سنة 1991، وواصلت خدمات الدين ارتفاعها بسبب ارتفاع حجم الديون قصيرة الاجل من مجموع الديون الخارجية رغم ارتفاع حصيللة الصادرات النفطية.

و كان مصدر تمويل البرنامج بمدخرات الدولة و قروض من البنك الدولي , كما تم اصلاح النظام المالي و المصرفي باصدار قانون 90-10 و الذي اعطى لبنك الجزائر وظيفة رسم سياسية النقدية بالاضافة الى مراقبة الجهاز المصرفي، كما تم منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية و الغي التمويل المباشر للاستثمارات من الخزينة العمومية، كما تم تغيير علاقات العمل مع منح استقلالية اكبر في تحديد الاجور و عقود العمل و تم البدء في تسريح العمال مع صرف مكافئات نهاية الخدمة.

و حاولت هذه الاصلاحات تطوير عمل آليات السوق ففي القطاع الفلاحي تم التنازل عن المزارع الفلاحية بتقسيمها على الفلاحين في شكل مستثمرات فلاحية فردية و جماعية و منحهم حق الاستغلال لمدة 99 سنة و هو ما ادى الى تضاعف الانتاج الفلاحي. و تحول القطاع الى محرك للنمو بالإضافة الى قطاع المحروقات.

و قد واجه برنامج الاصلاحات سنة 1991 عدة مشاكل و صعوبات ادت الى عدم تحقيقه لنتائج كبيرة و منها :

- ارتفاع حجم خدمات الديون نتيجة لعدم جدولة الديون سواء عمومية أو خاصة مع نادي باريس و لندن؛
- عدم قدرة البلاد على الحصول على قروض خارجية كافية و هو ما أثر سلبا على تمويل الاقتصاد و من ثم انخفاض الواردات مما أثر سلبا على المؤسسات الصناعية؛
- عدم وجود إجماع سياسي و اجتماعي حول الإصلاحات بسبب التسريح الكثيف للعمال و تخفيض سعر الصرف و أثره السيء على المؤسسات و المستوى المعيشي؛
- غياب خطوات أساسية لإنشاء اقتصاد سوق حقيقي؛
- انخفاض مستوى المعيشة للسكان نتيجة لتخفيض الدعم المقدم للسلع الاستهلاكية و كذلك لارتفاع مستوى التضخم و هو ما ادى الى احتجاجات اجتماعية كبيرة.

و خلال الفترة 1992-1993 و نظرا لدخول البلاد في مرحلة من الفوضى و الصراع الداخلي مع انعدام اليقين و عدم وضوح المستقبل، و مع مواصلة الجزائر دفع ديونها حيث وصلت خدمات الديون 80% من الصادرات و هو ما اثر سلبا على الواردات و من ثم النشاط الانتاجي، كما ادى ذلك الى اختلالات مالية كبيرة، فقد بلغ عجز الميزانية 8.7 من الناتج المحلي الخام¹.

و مع انخفاض اسعار النفط و تدهور الحساب الجاري و سوء تخصيص الموارد و انخفاض الطاقة الانتاجية و الاستثمار و خاصة في مجال المحروقات، و عدم قدرة الدولة على تسديد ديونها لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي باوراق تفاوض ضعيفة، و هو ما ادى بها الى قبول كل شروط الصندوق مهما كانت قساوتها.

و كان اتفاق 1994 بمثابة اختبار للجزائر على مدى احترامها لشروط الاتفاق و بعد النتائج المحققة تم إبرام اتفاق متوسط المدى ما بين ماي 1995-1998 و الذي يعتبر برنامج تثبيت اتخذت فيه اهم الخطوات نحو الانتقال الى اقتصاد السوق.

2-2- برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998:

نظرا للتدهور الشديد في ميزان المدفوعات لجأت الجزائر سنة 1994 شهر ماي الى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة، عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني و في ماي 1995 تم عقد اتفاق تسهيل الصندوق الممدد لمدة ثلاث سنوات.

2-2-1- برنامج التثبيت لسنة 1994:

في سنة 1994 كانت ايرادات الجزائر الخارجية حوالي 8 مليار دولار بينما بلغت خدمات الديون 9.5 مليار دولار، و هو ما يعني ان الدولة ستعلن عدم قدرتها على التسديد، لهذا لجأت الى صندوق النقد الدولي و ابرمت اتفاق لمدة سنة من ماي 1994 الى ماي 1995 يتضمن مشروع استقرار اقتصادي مدعم بقرض من صندوق النقد الدولي بـ 1.03 مليار دولار و يشمل النقاط التالية:

- معالجة الاختلال المالي خاصة عجز الخزينة العمومية؛
- تخفيض الدينار؛
- تحرير التجارة الخارجية خاصة الصادرات مع تحرير متدرج للواردات؛

¹صندوق النقد الدولي، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق. 1998. ص 11

- تحرير الاسعار و الغاء الدعم عن السلع؛
 - تحسين عمل الشبكة الاجتماعية لتخفيف التكلفة الاجتماعية للتحويل الاقتصادي و كذلك انشاء صندوق التامين على البطالة؛
 - وضع سياسة نقدية و مالية صارمة لمعالجة عجز الميزانية و محاربة التضخم؛
 - التخفيف من ثقل خدمات الديون عن طريق اعادة جدولتها و تحقيق احتياطي صرف مساوي على الاقل لشهر و نصف من الواردات.
- و قد كانت النتائج مشجعة فقد سجل الناتج الداخلي الخام انخفاض بـ 1% فقط سنة 1994 مقابل 2% سنة 1993, كما تباطئ معدل التضخم و انخفض عجز الميزانية و تحسن وضع احتياطي الصرف حيث ارتفعت من 1.5 مليار دولار لتصبح 2.1 مليار دولار أي ما يفوق شهرين من الواردات.
- كما تم تحرير التجارة الخارجية و الاسعار الداخلية و الغاء الدعم عن معظم السلع.
- و يعتبر هذا الاتفاق كاختبار للجزائر على مدى تطبيقها للشروط المفروضة و بعد التقيد الصارم و النتائج المحققة وافق صندوق النقد الدولي على إبرام اتفاق ثاني لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ماي 1995 .

2-2-2- اتفاق التعديل الهيكلي سنة 1995:

- بعد تسجيل نتائج ايجابية من خلال اتفاق التعديل سنة 1994 قامت الجزائر بابرام اتفاق ثاني في ماي 1995 لمدة ثلاث سنوات مع إجراءات اكثر جرأة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و استفادة الجزائر من اتفاق قرض بمبلغ 1.8 مليار دولار لمدة ثلاث سنوات كدعم للبرنامج و الذي يهدف الى:
- تحقيق استقرار اقتصادي كلي؛
 - تحقيق نمو اقتصادي يبلغ 5% سنويا؛
 - تخفيض معدل التضخم الى اقل من رقمين بعد ان كان 35%؛
 - تحرير كلي للتجارة الخارجية و للاسعار؛
 - البدء ببرنامج خصصة للمؤسسات العمومية؛
 - اعادة جدولة الديون مع نادي باريس بمبلغ 12 مليار دولار و مع نادي لندن بمبلغ 3.23 مليار دولار. و من ثم ارتفعت مدة القروض في متوسط من سنتين في 1993 الى 8 سنوات

في 1994¹، و قد استطاعت الجزائر عبر الاتفاقيتين اعادة جدولة نصف ديونها تقريبا كما حققت نتائج ايجابية على المستوى الكلي كما يلي:

-لقد ادى الاتفاق الى اعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى 4 سنوات مع دعم مالي. و هو ما يعيد التوازن الى ميزان المدفوعات و يسمح بالقيام بإصلاحات هيكلية و التي ركزت خاصة على المستوى الكلي.

فقد اعتمدت الدولة سياسة مالية و نقدية صارمة، فتحول عجز الميزانية من 9% من الناتج المحلي سنة 1993 الى فائض بنسبة 2.4% من الناتج المحلي سنة 1997 و قد ساهمت هذه الانجازات في حصول الإجماع السياسي و الاجتماعي حول الإصلاحات و قد ساعد ارتفاع أسعار النفط في تحقيق نتائج جيدة على المستوى الكلي كذلك تخفيض الانفاق في مجال الإعانات، كما انخفضت نسبة السيولة من 49% سنة 1993 الى 36% عام 1996، و تراجع معدل التضخم الى 6% نهاية 1997 بعد ان كان 39% سنة 1994². و ارتفعت احتياطات الصرف من 1.5 مليار دولار ونهاية 1993 أي ما يعادل اقل من شهرين من الواردات الى 8 مليار دولار سنة 1997 أي ما يعادل 8 اشهر و واردات. و يرجع الفضل الكبير في ذلك الى تحسن اسعار النفط و تراجع انخفاض معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي من 2% سنة 1993 الى 1% سنة 1994 ليسجل ارتفاع قدره 4% سنتي 1995-1996 .

لكن على المستوى الجزئي فان برنامج التعديل الهيكلي كان له نتائج سلبية على القطاع الصناعي، و كان قطاع الصناعات التحويلية اكثر المتضررين حيث استمر في تسجيل معدلات نمو سالبة نتيجة لتحرير التجارة الخارجية و المنافسة الشديدة من المنتجات الأجنبية.

كما عرف القطاع الصناعي تقليص كبير لعدد العمال بأكثر من 400000 عامل و تصفية عدد كبير من المؤسسات و انخفاض الاستثمار المنتج بأكثر من 50%. و نفس الشيء بالنسبة للطاقة الإنتاجية. لكن قطاع الفلاحة عرف نمو بمعدل متوسط بلغ 5.5%³. و كان لهذه البرامج اثار سلبية على الجانب الاجتماعي نتيجة لارتفاع عدد البطالين و انخفاض القدرة المعيشية.

¹ Sadi N. Op Cit. P 49

² صندوق النقد الدولي، الجزائر، تحقيق الاستقرار و التحول لاقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 13.

³ Sadi N. Op Cit. P49

2-3- السياسة المالية: بعد انخفاض اسعار البترول انخفضت ايرادات الميزانية العامة باكثر من 50% دون ان يصاحبه تخفيض في سعر الصرف لتعويض ذلك. الا ان العجز في الميزانية بلغت نسبته 10.7% من اجمال الناتج المحلي سنة 1985 ليتفاقم العجز سنة 1988 و يصل الى 13.7%.

و نتيجة لارتفاع اسعار النفط و عمليات التصحيح الاقتصادي التي بدأت بها الجزائر اواخر الثمانينات فقد سجلت الميزانية فائض نسبته 1.7% من الناتج المحلي سنة 1991 و ارتفع دخل المحروقات بالنسبة للناتج المحلي بـ 12% بين عامي 1988 و 1991 و تقسم هذه الزيادة كما يلي: 9% بتخفيض سعر الصرف و 3% لارتفاع اسعار البترول.

كما ان التقليل من النفقات كان عن طريق إجراءات متشددة فقط خفضت النفقات بـ 6% من اجمالي الناتج المحلي بين 1989 و 1991 حيث شملت أساسا الانفاق على الهياكل القاعدية إضافة الى التعليم. ووقف تمويل الخزينة العامة للمشاريع الاستثمارية للمؤسسات العمومية.

و نتيجة للصراع السياسي سنتي 1992-1993 فقد حاولت الحكومة التوسع في الانفاق عن طريق الزيادة في الأجور، و التي ارتفعت لاكثر من 2% من الناتج المحلي بين 1991-1993 كذلك نفقات التجهيز، و رغم ادخال ضرائب جديدة الا ان العجز بلغ 8.7% من الناتج المحلي سنة 1993 و بعد ابرام برنامج تصحيح هيكلي سنة 1994 تحسن رصيد الميزانية العامة ليسجل فائض قدره 2.4% من الناتج المحلي سنة 1997 فقد ارتفعت الإيرادات بحوالي 6% بين عامي 1993-1997 من الناتج المحلي بسبب تعديل اسعار الصرف بحيث ان زيادة الايرادات النفطية تعود اساسا الى تخفيض قيمة الدينار و لا تمثل زيادة أسعار النفط الا 25% فقط¹.

كما ان رفع اسعار الوقود في الجزائر ادى الى تحسين ارباح شركة سوناطراك، و قد حسن ذلك من ايرادات الدولة. فقد ارتفعت الايرادات الناتجة عن الجباية البترولية لتشكّل حوالي 50% من الايرادات سنة 1997، و نتيجة للإصلاحات الضريبية مع تطبيق الرسوم على القيمة المضافة و تعميم الضريبة على الدخل الاجمالي و زيادة حصيلة الايرادات الجمركية لانتعاش الواردات، ففي سنة 1992 بدأت الإصلاحات تشمل النظام الضريبي عن طريق تبسيطه و تخفيض معدلاته مع توسيع في وعائه، فقد ادخلت الضريبة على ارباح الشركات محل العديد من الضرائب، و كذلك ضريبة اجمالية واحدة على الدخل، و رغم ان هناك عدة معدلات و ارتفاعها مقارنة مع ما هو مطبق، الا ان

¹ صندوق النقد الدولي، الجزائر تحقيق الاستقرار ، مرجع سابق، ص 35.

الإصلاحات الضريبية في ذلك الوقت اعتبرت تغير جذري في النظام الضريبي بحيث يتماشى مع اقتصاد السوق الجديد.

أما الضرائب الغير المباشرة فقد حل الرسم على القيمة المضافة بأربع معدلات و الذي كان بسيطاً جداً مقارنة بالرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج TUGP و الرسم الوحيد الاجمالي على تقديم الخدمات TUGPS.

و قد راعت الاصلاحات الجديدة ما يلي:

- اعطاء الاولوية للاستثمار بمنحه افاءات كثيرة؛
 - السماح بتراكم راس المال و بالتالي تشجيع الاستثمار العام و الخاص؛
 - حماية الانتاج الوطني فتخفيض الرسوم الجمركية على استيراد المواد الاولية، و رفعها بالنسبة للمواد الكمالية الجاهزة، بينما تم افاء الصادرات. كما ادخلت إصلاحات كثيرة بعد 1994 خاصة فيما يتعلق بالمعدلات المفروضة حيث عرفت تخفيض كبيراً.
- و حاولت الجزائر اضعاف شفافية اكبر على صرف النفقات العامة من خلال وضع آليات و هياكل مراقبة (المراقب المالي و الخزينة العمومية، المفتشية العامة للمالية، مجلس المحاسبة)، و هذا من اجل التحكم الجيد في هذه النفقات، فسياسة خفض النفقات حققت ما نسبته حوالي 5% من إجمالي الناتج المحلي بين سنوات 1993 و 1997 فقد انخفضت نفقات التسيير بـ 3.5% خلال نفس الفترة. فمثلاً اجور الموظفين و الذي كان يمثل ثلث مجموع الانفاق العام انخفضت نسبته بمقدار 1.4% من إجمالي الناتج المحلي، و هذا لسياسة تجميد الاجور كما تم تخفيض الاعانات للفلاحين و دعم المنتجات الاستهلاكية الاساسية بحيث لم يبقى سوى الخبز و الحليب و بعض مواد الطاقة الاخرى، و تم ادراج جميع النفقات ضمن الميزانية سواء المقدمة لشركة الكهرباء و الغاز او السكك الحديدية او مشاريع تمويل السكنات الاجتماعية.

أما نفقات التجهيز فقد خفضت بنسبة 2.4% من الناتج المحلي ما بين 1993-1997 نتيجة منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية و وقف تمويل مشاريعها الاستثمارية من الميزانية العامة، كما ان التحويلات الموجهة لصندوق اعادة تاهيل المؤسسات العمومية قد انخفضت بنسبة 2.4% سنة 1993 الى 0.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1997، و كان ذلك بهدف ترك مجال تمويل المؤسسات للبنوك، و تجنب عمليات انقاذ هذه المؤسسات في كل مرة، فقد تم غلق صندوق اعادة التاهيل سنة 1996 لتستمر بعض عملياته حتى سنة 1997.

و رغم تطهير المؤسسات العمومية ماليا و رسملة البنوك بواسطة سندات حكومية الا ان الدين العام المحلي انخفضت نسبته من 45% من الناتج المحلي سنة 1993 الى حوالي 22% سنة 1997 .
و قد كان من واجب الدولة الحفاظ على التوازنات الكلية و الانضباط المالي و الاستفادة من أوقات ارتفاع أسعار النفط لتمويل مشاريع التنمية بالإضافة إلى احتياطي يودع لاقوات انخفاض الاسعار و هو ما تم فعلا بإنشاء صندوق ضبط الاحتياطات.

2-4- السياسة النقدية:

ورثت الجزائر من النظام المخطط جهاز مصرفي ضعيف و لا يتماشى مع اقتصاد السوق فالبنوك الخمسة مضافا إليها صندوق التوفير و الاحتياط و التي تعتبر كلها عمومية حيث تقوم بجمع المدخرات و ودائع العائدات و المؤسسات لتمويل المؤسسات العمومية و عمليات الاستيراد.

و لعبت الخزينة دورا اساسي عن طريق جمع المدخرات بواسطة فرض سندات حكومية يتم الاكتتاب فيها إجباريا من جانب شركات التامين و صندوق التوفير و الاحتياط بالإضافة الى صناديق المعاشات و الضمان الاجتماعي. و لم تكن هناك منافسة بين المؤسسات المالية، فكانت عبارة عن صناديق فقط و لم يمارس البنك المركزي وظيفة الرقابة و كانت وظيفة اعادة الخصم هدفها توفير سيولة للبنوك التجارية. و كانت القروض محددة و تلقى القطاعات الحساسة معاملة تفضيلية مثل الزراعة و لم يكن هناك سوق مالي تقريبا لضعف القطاع الخاص و لم تراعي القروض المقدمة للقطاع العام مخاطر عدم التسديد بحيث كانت خاضعة للخطة و هو ما ادى الى تراكم الديون.

و بدأت اولى خطوات الاصلاح في القطاع المصرفي سنة 1989 بحيث اصبح يلعب دورا نشط في تعبئة الموارد و المساهمة في التخصيص الامثل لها. و محاولة التحرير التدريجي لاسعار الفائدة و السوق النقدي، فقد انسحبت الخزينة من تمويل القطاع الاقتصادي، كما تم الغاء تخصص البنوك بتمويل قطاعات معينة، و بعد اصدار قانون النقد و القرض 1990 و الذي منح للبنك المركزي استقلالية و صلاحيات اكبر برسم السياسة النقدية و مراقبة البنوك التجارية. و مع انشاء مجلس النقد و القرض اصبح يمثل السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسة الاقتراض و النقد الأجنبي و الدين الخارجي.

و مع عملية الإصلاح و التحول الى اقتصاد السوق تم توحيد تعامل البنك مع المؤسسات الخاصة و العامة. و تم الغاء حد الاقراض المعروض على البنوك التجارية ، بينما تم فرض حد أقصى

للتحويل من البنك المركزي لكن في الواقع تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوح للمؤسسات و على اعادة الخصم للبنوك التجارية سنة 1991 ثم تنازل عن هذه الاجراءات سنة 1993.

و بعد عقد اتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 لم يكن الجهاز المصرفي يعمل وفق قواعد اقتصاد السوق، و كان اهم عائق هو الوضع المالي المتدهور للمؤسسات العامة، و التي كانت عليها ديون كبيرة تجاه هذه البنوك.

و تمثلت الإصلاحات في فرض احتياطي الزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية، كما سمحت المزادات التي يقوم بها البنك المركزي لتحديد سعر الفائدة في ايجاد منافسة بين البنوك و التي كانت تعقد مرة كل ثلاثة أسابيع منذ سنة 1996.

كما استعملت هذه المزادات لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول في سوق النقد، و تم تحرير اسعار الفائدة على ودائع البنوك، لكن اسعار الفائدة المعروضة على القروض حدد لها سقف بـ 20%. و رغم ذلك فقد بقيت سالبة نتيجة للتضخم المرتفع هذا قبل تطبيق برنامج التثبيت لكن بعد سنة 1994 تم فرض فارق لا يتجاوز 5% بين سعر الفائدة على الودائع و ذلك المفروض على الإقراض. و لكن بعد انخفاض معدلات التضخم تم تحرير القطاع كلية و ظهرت اسعار الفائدة الموجبة¹.

إذا فقد عرفت الإصلاحات النقدية منذ سنة 1990 إلى 1998 مرحلتين هامتين الأولى و تستمر حتى 1993 و كانت سياسة توسعية بهدف تمويل عجز الميزانية المتزايد و الزيادة في الائتمان المصرفي لتمويل اعادة هيكلة المؤسسات العمومية، و قد تميزت هذه الفترة بإجراءات نقدية غير صارمة فقد ارتفع حجم القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية نتيجة لارتفاع حاجاتها التمويلية نظرا لارتفاع الاجور و تباطؤ الاقتصاد.

و ارتفع حجم النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 22% و قد تراوح معدل التضخم ما بين 20% و 25% رغم السيولة الزائدة و هذا لتطبيق الاسعار الادارية على السلع الاستهلاكية و بعض السلع الاساسية الاخرى، و هو ما ادى الى ازدهار السوق السوداء و اتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي و ذلك المتعامل به في السوق المتوازية. لكن الاجراءات المطبقة بعد 1994 ادت الى خفض قيمة الدينار و تحرير الاسعار و هو ما ادى الى ارتفاع معدل التضخم ليصل الى 38.4%.

¹ صندوق النقد الدولي، الجزائر، تحقيق الاستقرار ، مرجع سابق،ص 66

و ابتداء من عام 1994 بدأت مرحلة جديدة , حيث تم تطبيق سياسة نقدية متشددة بهدف خفض التضخم و تحقيق استقرار سعر الصرف، و قد ساعد تحسن اسعار النفط على ذلك بحيث انخفض عجز الميزانية و سمح بارتفاع الاحتياطات من العملة الصعبة من 1.5 مليار دولار سنة 1993 الى 8 مليار دولار سنة 1997 انخفضت نسبة السيولة (M2) بالنسبة للنواتج المحلي من 49% سنة 1993 الى 37% سنة 1997, كما انخفض معدل التضخم من 39% سنة 1994 الى اقل من 6% سنة 1997 , و قد شهد الاقتصاد انتعاش في ظل هذه الفترة.

2-5- إعادة جدولة الديون:

قامت الجزائر بإعادة جدولة ديونها سنة 1994 بعد ان ارتفعت خدمات الديون الى 9.1 مليار دولار أي بنسبة 96% من حجم الصادرات.

و قد دخلت الجزائر في اتفاق مع FMI سمي Accord Stand By (و هو اتفاق بين FMI و دولة عضو يسمح لها بسحب العملة الصعبة من الصندوق بمبلغ محدد و خلال فترة زمنية معينة، رغم ان الاتفاقيات تعود الى 31 ماي 1989 و 3 جوان 1991 لكنها لم تكن مهمة) , و هذا لمدة 12 شهرا ما بين جوان 1994 و ماي 1995 و الثاني سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع Accord de Facilité de Financement élargie (FFE) و امتد ما بين جوان 1995 و ماي 1998.

و قد ارتبطت اعادة الجدولة بالشرطية او ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي (PAS)، حيث يحاول صندوق النقد الدولي وضع برنامج يسمح بتحقيق التوازن على مستوى ميزان المدفوعات على المدى المتوسط و بذلك يضمن للدائنين أموالهم سواء على مستوى نادي باريس للديون العمومية او نادي لندن للبنوك التجارية.

و من الشروط التي يفرضها الصندوق النقدي تخفيض العملة و الغاء الدعم للمواد الأساسية و رفع معدل الفائدة لمحاربة التضخم و تحرير التجارة الخارجية، و رغم ان الجزائر سددت ما قيمته 33 مليار دولار و ما بين 1993 و 1998 و بقي حجم الديون حوالي 30 مليار دولار مع ضرورة دفع ما قيمته 33.5 مليار دولار ما بين 1999 و 2005¹.

و في ما يلي تطور المديونية الخارجية :

¹ Boudjnah y, Op Cit. P 36.

جدول رقم 26 : تطور المديونية وخدمات الديون الخارجية للجزائر

الوحدة المليار دولار

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الديون الخارجية	25	29.4	32.4	33.7	31.2	30.6
نسبة خدمات الديون %	86.3	47.1	38.8	30.6	30.3	47.2
مجموع خدمة الدين	9	4.4	4.1	4.2	4.4	5.1
الاصل	7.1	3.1	2.4	2	2.3	3.2
الفائدة	1.9	1.3	1.7	2.2	2.1	1.9

Benissad .H.op.cit.p 186

المصدر

ابرمت الجزائر عقد مع نادي باريس لاعادة جدولت ديونها العمومية، و كذلك ديونها البنكية المضمونة و كانت اول إعادة جدولة للديون في افريل 1994 لمدة سنة، ليليه اتفاق ثاني مع نادي باريس في 21 جويلية 1995 يمتد الى غاية 1998 و يعتمد على التسهيلات الموسعة الثلاثية مع الصندوق النقدي و يضم نادي باريس اهم الدائنين العموميين مثل فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة الامريكية، البانيا، ايطاليا، المانيا، كندا... الخ.

2-6-تقييم برامج التثبيت:

لقد عبر صندوق النقدي الدولي عن ارتياحه للإجراءات المتخذة من الجزائر عبر الرسائل العديدة التي بعث بها. فقد تم تخفيض الطلب، اما فيما يخص التوازن الخارجي فقد التزمت الجزائر بتسديد ديونها الخارجية رغم ما تمثله من عبء على ميزان المدفوعات، و قد كان ذلك على حساب احتياطات الصرف و بعد اعادة جدولة الديون انخفضت خدمات الدين و تحسن وضع ميزان المدفوعات لكن رغم ذلك فان المؤسسات المالية مازالت تصنف الجزائر من البلدان ذات الخطر المرتفع. اما محاربة التضخم فقد ارتفع سنوات 1994 و 1995 بسبب تحرير الاسعار و تخفيض قيمة الدينار. و الجدول التالي يبين تطور الأسعار .

جدول رقم 27 : تطور الأسعار خلال الفترة 1994-1998

سنوات	1994	1995	1996	1997	1998
مستوى العام للأسعار %	29	29.8	18.7	5.7	4.9

المصدر
Benissad .H. op.cit.p 200

و بعد سياسة الصدمة، استمرت سياسة التخفيض من التضخم فقد وصلت سنة 2000 إلى 1% .
و فيما يلي نقائص برنامج التصحيح الهيكلي:

- تطور الناتج الداخلي الخام: فمنذ ازمة 1986 عرف الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات انخفاض مستمر نتيجة لانخفاض الاستثمارات العمومية للضائقة المالية التي تعرفها البلاد، و كذلك لنقص الاستثمارات الخاصة بسبب الأزمة السياسية و البيروقراطية التي تعرفها الإدارة، و كذلك لنقص الطلب و الناتج عن برنامج التصحيح الهيكلي.
اما حجم الاستثمارات في مجال قطاع المحروقات فقد عرف ارتفاعا مستمرا و معدل النمو الموجب سببه الرئيسي هو المحروقات¹.

و يبقى الاقتصاد الجزائري مرتبط بعائدات المحروقات بنسبة 95% من الصادرات و ما بين 50 و 60 % من إيرادات الميزانية و ما بين 25 الى 40% من الناتج الخام و هو ما يمثل خطر على الاستقرار الاقتصادي نتيجة للهزات التي يتعرض لها سعر البترول.

و قد باءت كل محاولات تنويع الصادرات بالفشل بل العكس فان الاصلاحات الاقتصادية قد ادت الى تراجع الانتاج الصناعي نتيجة لعدم كفاءة الكثير من فروعها و ارتفاع إنتاج المحروقات.

و ارتفعت التبعية التجارية و المالية خاصة مع ظهور مشكل المديونية، فما بين سنوات 1997 و 1998، و انخفض متوسط سعر البترول من 19.5 دولار الى 12.9 دولار فسجلت الميزانية عجز قدر بـ 3.9% من الناتج الخام بعد ان عرفت الميزانية العامة فائض لمدة سنتين و ارتفع عبء خدمات الديون.

2-7- تطور الاقتصاد منذ 1998 : نظرا للنتائج المحققة على المستوى الكلي و حالة الاستقرار التي شهدتها المؤشرات الاقتصادية في نهاية برنامج التثبيت الاقتصادي، و مع ارتفاع أسعار النفط بمعدل

¹ Benssad .H. Op Cit.p 199

17.9 دولار للبرميل سنة 1999 حيث فاقت الصادرات 13 مليار دولار و انخفضت نسبة خدمات الديون بالنسبة للصادرات الى 39% و انخفاض حجم المديونية الى 28.1 مليار دولار مقابل 30.2 مليار دولار سنة 1998 ارتأت الجزائر عدم ابرام اتفاق اخر مع صندوق النقد الدولي. و في مقابل ذلك اتبعت برنامج صارم للحفاظ على استقرار مؤشرات التوازن الكلي فارتفاع الاسعار استقر بـ 2.6% و مؤشر اعادة الخصم المحدد من البنك المركزي بقي 8.5% . لكن ذلك لم يكفي لتحقيق انعاش اقتصادي فقد انخفض معدل النمو الى 3.3% مقابل 5.1% سنة 1998 , حيث انه باستثناء المحروقات و الفلاحة و الخدمات فباقي القطاعات الاقتصادية سجلت معدل نمو سلبي في سنة 2000 و واصل سعر البترول ارتفاعه حيث بلغ معدل 28.5 دولار فارتفعت الصادرات الى 22 مليار دولار و انخفضت نسبة خدمات الديون الى 19.8% و هو مستوى طبيعي يمكن تحمله و انخفضت الديون الخارجية الى 25.2 مليار دولار و ارتفعت احتياطات العملة الصعبة الى 12.18 مليار دولار و سجلت الخزينة فائض مهم قدر بـ 9.9% من الناتج الخام.

و قامت الجزائر بانشاء صندوق تعديل عائدات الميزانية في اطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لتحتفظ بفائض الايرادات لسنوات العجز و انخفض معدل التضخم الى 0.3%, و لكن رغم ذلك لم يسجل معدل نمو الا 2.4% و في سنوات 2001-2002 استمر سعر البترول في ارتفاعه و فاقت الصادرات مستوى 20 مليار دولار بينما استقرت الواردات ما بين 9 و 9.5 مليار دولار و انخفضت المديونية سنة 2001 إلى 22.5 مليار دولار أي 41.5% من الناتج الخام و بينما خدمات الديون انخفضت الى 22% و خفضت الجزائر من رسومها الجمركية و الغت السعر الإداري, و هذا لتخفيض إيرادات الجمارك على الايرادات العادية للدولة، مع احتفاظها ببعض التعريفات المؤقتة لمدة 5 سنوات و هذا لحماية القطاع الخاص الناشئ.

و قد ادى برنامج التدعيم الفلاحي الى خلق 46000 منصب شغل و تغطية 45% من الحاجات بالنسبة للقمح الصلب و اللين و لكن لم تسجل الا معدل نمو بنسبة 2.1% لسنة 2001.

و في سنة 2002 استمر نفس السيناريو فقد واصلت اسعار البترول ارتفاعها و استمر المحروقات كمصدر اساسي للعملة الصعبة بما يفوق 96%. و من بين 40000 مستورد هناك 340 مصدر و ارتفعت الواردات الى 12 مليار دولار بينما الصادرات بلغت 18.1 مليار دولار ووصلت احتياطات العملة الصعبة الى 23.1 مليار دولار أي ما يعادل ما قيمته 33 شهر من الواردات و رغم

انخفاض قيمة الدينار الا ان المستوى العام للأسعار بقي مقبولا بـ 2% و هذا راجع للسياسة النقدية و المالية الصارمة و انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، و كانت قطاعات المحروقات و الفلاحة و الخدمات و البناء و الأشغال العمومية ساهمت في الحصول على معدل نمو 4.1% .

و كان لمشروع دعم الانتعاش الاقتصادي المطروح في جويلية 2001 Plan de Soutien a la relance économique (PSRE)، اثر كبير في انخفاض معدل البطالة من 29.2 الى 25.9% .

و الجدول التالي عبارة عن بعض المؤشرات الاقتصادية و التي تمثل لوحة قيادة للاقتصاد:

جدول رقم 28 : مؤشرات اقتصادية 1999-2002

2002	2001	2000	1999	السنوات المؤشرات
4.1	2.1	2.4	3.2	معدل النمو %
1.3-	3.4	9.9	0.5-	رصيد الميزانية بالنسبة للنتائج الخام %
20.3	22.5	25.2	27.9	المديونية الخارجية بالمليار دولار
40.7	41.5	47.3	61.2	نسبة الدين الخارجي لنتائج الخام PIB %
4.2	4.3	4.4	5.1	خدمات الديون بالمليار دولار
20.1	21.9	19.8	39.8	نسبة خدمة الدين %
23.1	18.1	12	4.5	احتياطات العملة الصعبة بالمليار دولار
1.4	4.2	0.3	2.7	معدل التضخم %
1680	1730	1670	1550	النتائج الخام الكل فرد بالدولار

Benissad .H. op.cit.p 213

المصدر

و قد ارتفع المعدل المتوسط لسعر البترول سنة 2004 بمبلغ 44 دولار فقد بلغت صادرت الجزائر 23.9 مليار دولار سنة 2003 و هو ما ادى الى التخفيف من الضرائب العادية و انخفضت

خدمات الديون الى 17.7% و ارتفعت الواردات الى 13.3 مليار دولار و بلغت احتياطات الصرف مبلغ 32.9 مليار دولار و بلغت نسبة النمو 6.8% مع معدل ارتفاع للاسعار بـ 2.6%.

و نظرا لحساسية النظام المصرفي فقد قامت الدولة نتيجة لافلاس المؤسسات البنكية و المالية الخاصة بإصدار قانون 03-11 و الذي يلغي قانون 90-10 بحيث لا تصبح للبنوك المصدر الوحيد لتمويل الجهاز الانتاجي فهناك مؤسسات مالية تقوم بذلك، و تسهر الجمعية المهنية للبنوك و المؤسسات المالية على السير الحسن لعمل أعضائها بالإضافة الى اللجنة البنكية المخولة فرض العقوبات من الإنذار حتى نزع الاعتماد , بالإضافة الى السهر على احترام قواعد العمل البنكي. و قد قام قانون 03-11 بالتخفيض من استقلالية البنك المركزي بحيث اصبح محافظ بنك الجزائر و نوابه الثلاث عبارة عن موظفين سامين. كما ان استراتيجية المديونية و تسيير الودائع الخارجية اصبحت من صلاحيات لجنة مختلطة بين البنك الجزائري و وزارة المالية.

ثم ان عائدات العملة الصعبة و الخاصة بالشركات لم تعد تحول الى حسابات بالعملة الوطنية من طرف البنك المركزي و لكن توضع في حسابات خاصة بالعملة الصعبة لدى بنك الجزائر باسم أصحابها. و في تقديري فانه لنجاح برنامج الانعاش الاقتصادي لابد ان تتماشى السياسة المالية و السياسة النقدية فمعدل الفائدة قد يكبح النمو لهذا لابد من ان يكون هناك تنسيق بين السياستين و ذلك اما بتدخل الدولة في البنك المركزي كما حدث في الجزائر بواسطة قانون 03-11 او توضع لجنة للتنسيق بين وزارة المالية و البنك المركزي مع الحفاظ على استقلالية هذا الخير. اما فيما يخص الرقابة على البنوك و المؤسسات المالية فليس من الضروري ان يضطلع بها البنك المركزي ففي كندا مثلا يتولى البنك الفدرالي رسم السياسة النقدية بينما تتولى هيئة مستقلة مهمة الرقابة على النظام المصرفي، و هو ما حدث في الجزائر مؤخرا.

3- الخصخصة في الجزائر

ان عملية الخصخصة تعتبر احد ركائز عملية الانتقال الى اقتصاد السوق, فلا يمكن ان تنشأ رأسمالية دون رأسماليين، و لكن عادة ما تكون هذه العملية صعبة و معقدة و تحمل صراع سياسي و اجتماعي فالامر متعلق بتوزيع الثروة و الحفاظ على النشاط الاقتصادي لهذا فلنجاح هذه العملية لابد من الاجابة على الاسئلة التالية:

لماذا،ماذا،كيف،و لمن، نخصص؟

فلماذا نخوِّص تسمح بتحديد اسباب و اهداف عملية الخوصصة.

اما ماذا نخوِّص فتسمح بتحديد المؤسسات العمومية الواجب خوِّصتها.

اما كيف فتتعلق بالتقنيات المعتمدة للخوصصة

و لمن نخوِّص نقصد به تحديد القطاع الخاص المحلي او الاجنبي الراغب و القادر على شراء هذه المؤسسات.

و من خلال الاجابة على هذه الاسئلة نقوم بتحديد دور الدولة في هذه العملية.

3-1- مميزات القطاع العام خلال الثمانينات:

كانت اولى خطوات اصلاح المؤسسات الاقتصادية هي اعادة هيكلتها العضوية و المالية سنة 1983 , ثم تلتها مرحلة منح الاستقلالية كمرحلة اولى في طريق الخوصصة، (تعتبر كخوصصة التسيير) و قد حددت بواسطة القانون سنة 1988 و المسمى بقانون توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية، و انشاء صناديق المساهمة لتسيير محفظة الاسهم المملوكة من طرف الدولة، و هو ما يعني عدم التدخل المباشر للدولة في تسيير المؤسسات العمومية. و الجدول التالي يبين تشكيل صناديق المساهمة و توزيع المؤسسات العمومية عليها.

جدول رقم 29 : صناديق المساهمة

عدد المؤسسات	صناديق المساهمة حسب فروع الانتاج
41	الصناعات الغذائية
41	المناجم و الري و المحروقات
31	سلع التجهيز
84	الانشاء
24	الكيمياء و كيمياء البترول و الصيدلة
18	الالكترونيك و اعلام الي و الاتصالات اللاسلكية

22	صناعات متنوعة
82	خدمات
343	مجموع المؤسسات الموزعة على الصناديق الثمانية

Sadi.N. op.cit. p 52

المصدر

لقد سمحت هذه الطريقة بادخال اولى خطوات التسيير الخاص و آليات عمل السوق، و تخضع هذه المؤسسات للقانون التجاري، و قد استفادوا من عملية التطهير المالي لديونهم، و تعتبر هذه العملية اساسية تسبق اعادة تاهيل هذه المؤسسات ثم خصوصتها، و توفير المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و المؤسساتي لاقتصاد السوق، ان عدم التحديد الجيد لدور الدولة في الاقتصاد يؤدي الى فشل الاصلاحات و هو ما حدث في المرحلة الاولى من الاصلاحات منذ 1988 فصناديق المساهمة بينت نقائص كبيرة، لهذا عوضت بالشركات القابضة سنة 1995 فهناك خلط بين تسيير المؤسسات و الرقابة عليها و التدخل في تسيير هذه المؤسسات. و كانت الدولة تمثل المالك و المسير و القوة العمومية، مما يجعل استقلالية المؤسسات غير مطبق في الواقع و هو ما اثر على نتائج المؤسسات الاقتصادية العمومية و التي لم تعرف أي تحسن بل العكس فقد تدهورت علاقتها بالبنوك و وصلت الى حد التوقف عن الدفع.

ثم ان الاتفاق المبرم مع صندوق النقدي الدولي اثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة ان القطاع العام يعرف تبعية كبيرة للاسواق الخارجية فيما يخص التمويل و التكنولوجيا. فتخفيض الدينار اثر سلبا عليها و كذلك على خزينة المؤسسات، ففي نهاية 1995 عرفت حوالي ثلاثين مؤسسة تراكم لخسائر صرف قدرت بـ 42 مليار دينار.

و نظرا للنقائص التي عرفتتها صناديق المساهمة فقامت الدولة بانشاء 11 شركة قابضة وطنية منظمة في شكل شركات ذات اسهم و لها صلاحيات، عكس صناديق المساهمة و التي كانت مهمتها عبارة عن تسيير. و هناك 5 شركات قابضة جهوية مسئولة عن مؤسسات محلية مهمتها تنظيم و رقابة القطاع الاقتصادي العمومي.

و لقد صرفت الدولة ما يقدر بـ 840 مليار دينار خلال الفترة 1988-1997 عبارة عن دعم و مساعدات مالية للمؤسسات العمومية، اما رسمة البنوك العمومية Capitalisation فقد كلفت الدولة

خلال 6 سنوات اكثر من 670 مليار دينار مما يعني ان القطاع العام الجزائري و رغم المحاولات المتعددة لاعادة هيكلته عضويا و ماليا الا انه لم يحقق النتائج المرجوة منه و المبالغ المخصصة لصندوق تطهير المؤسسات العمومية منذ 1991 يمثل 04 مرات تكلفة الطريق السيار شرق غرب¹، و رغم الحاح الدولة على ابقاء القطاع العام الا ان وضعه الاقتصادي و النتائج المحققة استمرت في التدهور كما توضحه المؤشرات التالية:

- مؤشر الانتاج بقي سالبا بـ 8.4% سنة 1994 و 7.2% سنة 1997؛
 - القيمة المضافة سجلت ارقام سالبة كما يلي -5.6 % سنة 1992 و -4% سنة 1994، و -1.4 سنة 1995؛
 - السحب على المكشوف بقي مرتفعا في حدود 30 مليار دينار سنة 1992 لينتقل الى 92 مليار دينار سنة 1995 و 113 مليار دينار سنة 1996؛
 - و العجز المسجل يبقى كبيرا ما بين 1984 و 1987 بمستوى 125 مليار دينار؛
 - تبعية تكنولوجية للخارج مرتفعة جدا؛
 - تبعية للأسواق الخارجية فيما يخص المواد الاولية و قطع الغيار؛
 - عدم القدرة على تحقيق النمو و خلق مناصب الشغل.
- كل هذه النتائج السلبية ساهمت بدرجة كبيرة في زيادة مديونية الجزائر و لجوئها الى صندوق النقد الدولي لاعادة جدولتها و من ثم الخضوع لبرامج التعديل الهيكلي.
- و الجزائر استفادت من تجارب الدول فقامت بتغيير صناديق المساهمة و تعويضها بالشركات القابضة و تتمثل التحسينات في:
- ان المؤسسات العمومية اصبحت لها استقلالية اكثر من حيث بيع الاصول المادية و المالية مما يسمح لها بتحقيق مخططات تعديل داخلي؛
 - كانت الشركات القابضة هي المسؤول الوحيد عن المؤسسات الاقتصادية بعيد عن تدخل الادارات المركزية عكس ما كان عليه الوضع سابقا؛

¹ Sadi N.Op.Cit. P 80

- ان محفظة الشركات القابضة مكونة على أساس أهداف إنعاش التنمية و ليس الوفرة المالية.

و قد تشكلت الشركات القابضة على اساس الفروع الصناعية اين للجزائر ميزة نسبية خاصة التعدين، و البتروكيميا، و المناجم...الخ

و هذا من اجل اعادة تقييمهم و تتميتهم و اجراء شراكة او الخوصصة و الشركات القابضة مسيرة بواسطة مجلس ادارة أعضاؤه تعينهم الدولة، و ينتخبون رئيسا لهم او تعينه الدولة في بعض الاحيان. و هيكل الادارة مكون من مجلس مراقبة و مجلس ادارة كما هو معمول به في عدد من المؤسسات الخاصة . و كان هدف الدولة الجزائرية هو وضع عدة مستويات من الرقابة و على رأسها المجلس الوطني لمساهمات الدولة، و الذي يتكون من رئيس الحكومة والذي يرأس المجلس و أعضاء الحكومة، و يتكفل المجلس بالتنسيق بين الشركات القابضة بالإضافة الى التوجيه و تتحدد مدة حياتها حسب الوضع السياسي السائد لان الشركات القابضة العمومية هي مرحلة انتقالية تسبق عملية الخوصصة.

3-2- عوامل ظهور الخوصصة:

فبعد الاستقلال و حتى الثمانينات كان التوجه الاقتصادي الاشتراكي يهدف الى القضاء على القطاع الخاص و الذي يعتبر حامل للبرجوازية الاستغلالية.

لم يكن مصطلح الخوصصة وارد في الاقتصاد و السياسة في الجزائر حتى سنة 1991 حيث تم التطرق اليه من طرف وزير الاقتصاد، و قد احدث ردة فعل كبيرة خاصة من جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين، و بعد سنتين تم التطرق الى تحويل الشركات العمومية الغير استراتيجية الى الخواص و لم يتم وضع تشريع لذلك الا بعد 1995 و اثناء تطبيق برنامج التثبيت.

و قد كان مفهوم الخوصصة غامض و لم يتوضح بعد، بحيث يختلط مع التنازل الدولة عن التزاماتها و كذلك عن مؤسساتها العمومية لصالح رأس المال الخاص و لكن الجزائر اختارت الخوصصة عن طرق تشجيع نمو القطاع الخاص بالتدرج و حرية انشاء مؤسسات جديد و تشديد تشجيع القطاع الخاص المحلي و الأجنبي.

فقد وضعت عدة حواجز امام الاستثمار المحلي قبل الإصلاحات اما الاستثمار الاجنبي فكان على نطاق ضيق جدا، و في نهاية الثمانينات بدا الغاء الحواجز أمام نشاط و استثمار القطاع الخاص امام بعض النشاطات الانتاجية و التوزيعية، و قد تم تخصيص ميزانية من العملة الصعبة لتشجيع

الاستثمار، اما بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر فان قانون 90-10 فتح الطريق امام تدفق هذه الاستثمارات بالتنسيق مع البنك المركزي و تم تحرير التجارة الخارجية، و الغاء احتكار الدولة بواسطة القانون 91-37. ما عدا في بعض النشاطات و المحددة بواسطة القانون، و تم مصاحبة تحرير الاقتصاد إصلاحات جبائية بواسطة وزارة المالية سنة 1992 و تحرير الأسعار.

و بصدر قانون 93-12 تم الغاء أي تفرقة بين راس المال المحلي و الاجنبي، خاص و عام، لكن نقص العملة الصعبة جعل هذه الاستثمارات ضعيفة و تم فتح المجال المصرفي امام الخواص حيث استثمرت عدة بنوك و مؤسسات مالية خاصة بالإضافة الى التأمينات بواسطة القانون 95-07، و تم فتح مجال الاتصالات بواسطة القانون 00-03.

و تحاول الدولة ايجاد مستثمرين مختصين في مجال تسيير المرافق العمومية مثل الموانئ و المطارات و المترو و توزيع المياه و تم تحويل شركة سونلغاز الى شركة ذات اسهم بواسطة القانون 02-01 حيث تم نزع احتكار الشركة في مجال انتاج الكهرباء و توزيع الغاز و امكانية عقد شراكة مع القطاع الخاص.

و قد قامت الدولة بانشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI مكان وكالة دعم و تطوير الاستثمار APSI مع فتح فروع جهوية لها و انشاء ما يسمى بالشباك الموحد لتسهيل الاجراءات الادارية على المستثمرين المحليين و الاجانب. و قامت الدولة بتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة القانون 01-18 مع انشاء مديريات ولائية للإشراف على ذلك و نظرا للصعوبات المتلقاة في مجال التمويل فقد تم انشاء صندوق لضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و ترجع اسباب ظهور الخوصصة في الجزائر الى عدة عوامل اهمها:

-عوامل خارجية: و تتمثل في انخفاض اسعار البترول و الازمة المالية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات بحيث لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات المالية للشركات العمومية، كما ان برنامج التعديل الهيكلي المفروض من المؤسسات المالية الدولية يتطلب فتح الاقتصاد و تشجيع عمل آليات السوق و خوصصة المؤسسات العمومية، بالإضافة الى التحول الايدلوجي من الاقتصاد الاشتراكي الى الاقتصاد الليبرالي و الذي اتبعته معظم الدول الاشتراكية ابتداء من دول الاتحاد السوفيتي سابقا؛

- عوامل داخلية: ان المؤسسات الاقتصادية العمومية و نتيجة للعجز المتواصل الذي سجلته و مع الازمة المالية التي تعرفها الدولة لم تعد قادرة على ان تستمر في تمويلها للمؤسسات العمومية. فبين

سنوات 1993-1997 استهلكت هذه الشركات ما نسبته 2.3 الى 7% من الناتج الاجمالي لتطهيرها
ماليا عن طريق صندوق تطهير المؤسسات, و هو ما ادى الى الغائه سنة 1998 حاليا الدولة لا تريد
ان تضحي بالاموال العمومية من اجل مؤسسات مفلسة مما يعني خوصصتها.

-كما ان استقلالية البنوك ادت بها الى رفض تمويل المشاريع الاستثمارية و الاستقلالية لهذه
المؤسسات بعد ان تنازلت الدولة عن دورها كضامن لهذه المؤسسات و هو ما جعلها تواجه مشاكل
تمويلية كبيرة.

3-3-أهداف الخوصصة:

كل برنامج اصلاح يتطلب تحديد الاهداف و بدقة و بما ان الخوصصة تعتبر احد جوانب
المرحلة الانتقالية, و من ثم الاصلاحات لهذا لا بد من تحديد جيد للاهداف.

ان اهداف الخوصصة في الجزائر لم تحدد, حيث غلب الغموض على الخطاب السياسي فتارة
تكون الخوصصة بهدف الحفاظ على مناصب الشغل و تارة بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية و تارة
اخرى بهدف مالي لتخفيف العبء على الدولة.

و هناك عدة عوامل ادت الى ذلك منها الصراع السياسي و الاجتماعي و الدليل على ذلك
سحب قانون المحروقات مؤخرا و الذي يعيد احتكار الدولة للثروات, و عموما ما يمكن حصر اهداف
الخوصصة فيما يلي:

3-3-1-التخفيض من انفاق الدولة:

يعتبر تنازل الدولة عن المؤسسات الغير مربحة و التي تمثل عبء مالي عليها من اهم اهداف
الخوصصة, سواء للدول المتقدمة او النامية, حيث انه نتيجة لعجز الميزانية تضطر الدول الى
التخفيض من الانفاق العام و ذلك بالتنازل عن المؤسسات الاقتصادية التي تحقق خسائر اما اذا كانت
الدولة تتبع مؤسساتها من اجل تسديد ديونها فيعتبر ذلك كمن سدد ديونه من رأس ماله كما هو حاصل
في مصر¹, و لا يجب ان تعتبر عائدات الخوصصة من الايرادات العادية لميزانية الدولة لانها ظرفية
فاذا ما خففت الدولة من عجز ميزانها فسرعان ما يتدهور رصيد ميزانيتها في السنوات المقبلة, و في
الجزائر تم فتح حساب خاص في الخزينة بعنوان الموارد الناتجة عن الخوصصة طبقا لقانون المالية

¹تطرقنا الى هذه النقطة في المحور الرابع من الفصل السابع.

سنة 1996 , و هو موجه لتمويل الديون العمومية و تغطية تكاليف تسريح العمال، و تمويل اعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية و تسديد ديون المؤسسات العمومية.

3-3-2- تحقيق الفعالية الاقتصادية:

تعتبر تحقيق الفعالية الاقتصادية من بين اهم اسباب الخصوصية فالنظريات الاقتصادية و كذلك التجارب في الواقع بينت ان القطاع الخاص اكثر كفاءة من القطاع العام فهذا الاخير يخضع عادة لاهداف اجتماعية و سياسية اكثر من اقتصادية، و اذا كان ادخال طرق التسيير الخاصة على المؤسسات الاقتصادية العمومية قد لاقى نجاحا في الدول المتقدمة فقد عرف فشلا كبيرا في الدول النامية، و منهم الجزائر حيث ان الاصلاحات التي انتهجتها منذ 1980، من اعادة هيكلة للمؤسسات و استقلالية التسيير لم تؤدي الى نتائج ايجابية، و يكمن السبب في عدم وجود محيط اقتصادي سليم، و هذا ما يعني ان تنازل الدولة عن المؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص لا يكفي وحده لتحقيق الكفاءة الاقتصادية و يفضل المجلس الاقتصادي و الاجتماعي تحويل المؤسسات العمومية الى الخواص من اجل تحسين فعاليتها¹ .

و نظرا لضعف هذه المؤسسات من حيث قدرتها التسييرية و عدم ادخالها تقنيات التسويق و كذلك عدم معرفتها بالاسواق المحلية و الخارجية و ضعف التكنولوجيا المكتسبة يضاف اليها ضعف القطاع الخاص المحلي يفرض على الدول البحث على شراكة اجنبية كوسيلة للخصوصية و لتحقيق كفاءة هذه المؤسسات.

3-3-3- تشجيع السوق المالي و تكوين راس المال الخاص:

تقوم الدولة في بعض الاحيان بالتنازل عن المؤسسات العمومية للعمال سواء بشكل كلي او جزئي، و ان كان ذلك يحمل اهداف سياسية مثل العدالة في توزيع الثروة و تخفيض حدة المعارضة ضد الخصوصية فانه بالمقابل يهدف الى تكوين راس مال خاص. و اذا كان عبارة عن اسهم فان ذلك يشجع على تنشيط السوق المالي عن طريق تبادل هذه الاسهم في السوق. لكن في المقابل هناك آثار سلبية لهذه العملية تتمثل في كون هذه الفئة من الملاك الجدد لا تملك أي اضافة للمؤسسة سواء من حيث القدرات التسييرية او راس مال اضافي او تكنولوجيا متطورة ما عدا الرغبة في تحقيق الربح. لهذا ففي تقديري يجب ان تكون عمليات التنازل على المؤسسة العمومية للعمال محدودة أي التنازل بجزء قليل

¹ Sadi N. Op.Cit.. P90

فقط من راس المال للعمال, اما اغلبية الحصص فيجب ان تكون لصالح خواص قادرين على اضافة زيادات للمؤسسة.

كما انه في بعض الأحيان يؤدي تنازل الدولة على اسهم المؤسسات للعمال الى زيادة الخطر على هذه المؤسسات تحت احتمال بيع مكثف لاسهمها في السوق المالي, لهذا تلجأ الدولة الى بعض الأساليب مثل فرض ضرائب مرتفعة في حالة التنازل عن الأسهم في اقل من مدة معينة, تو هذه الطريقة استعملتها كل من فرنسا و انكلترا. او ان تقوم بانشاء صناديق استثمار لجمع الاسهم فبهدف تقليل المخاطر يقوم العمال بتبادل أسهم المؤسسات مقابل أسهم في هذه الصناديق كما حدث في روسيا و رومانيا و بولونيا.

ان هذه التجربة لم تطبق في تونس او المغرب اما في الجزائر فان الدولة تنازلت عن بعض المؤسسات الصغيرة للعمال كلية , بينما المؤسسات الكبيرة ذات الاسهم فلم تكن مدرجة ضمن هذه التجربة رغم ان قوانين الخصوصية تجيز ذلك.

3-3-4- اهداف اخرى:

هناك مجموعة من الاهداف الاخرى نوجزها فيما يلي:

- اضعاف تدخل السياسي في مجالات التسيير للمؤسسات العمومية, و التي لها اثار سلبية على عملها, و مهما كانت محاولات ايجاد استقلالية للمؤسسات فان الخصوصية تعتبر الحل الامثل¹.
 - تفعيل الانفتاح على السوق الدولي لرؤوس الاموال عن طريق بيع المؤسسات لخواص اجانب و من ثم جلب الاستثمار الاجنبي المباشر.
 - اعادة توزيع الثروة و توسيع قاعدة الملكية².
 - المضي قدما في الاصلاحات الاقتصادية و الانتقال لاقتصاد السوق.
- و مهما تنوعت الاهداف فان تحقيق الفعالية الاقتصادية للمؤسسات يعتبر اهم الاسباب في تقديري بالنسبة للجزائر فالمرحلة الحالية اصبحت الدولة في غنى عن الاموال المتأتية من الخصوصية, و الهدف هو تحقيق فعالية المؤسسات و الانتقال الى اقتصاد السوق.

¹ Benissad H. L'Algerie de la planification Socialité Op.Cit..P 246

² الفاعوري رفعت عبد الحليم, تجارب عربية في الخصخصة, مرجع سابق, ص 161.

3-4- تقنيات الخوصصة المطبقة في الجزائر:

هناك عدة تقنيات تستخدم لخوصصة المؤسسات العمومية تصنف حسب عدة معايير مثل التحويل الكلي او الجزئي للملكية, او اللجوء الى السوق المالي من عدمه و من ثم نقسم التقنيات الخوصصة الى ما يلي:

3-4-1- الخوصصة بواسطة السوق المالي:

و يكون باستعمال البورصة لبيع الاسهم و قد استعملت في البلدان المتقدمة مثل بريطانيا و فرنسا, حيث تملك اسواق مالية متطورة و نشطة و استعملت ايضا في البلدان النامية مثل بلدان شمال افريقيا حتى في الجزائر رغم انها لا تملك اسواق مالية متطورة, و يمكن القول انها تملك هياكل دون نشاط. كما استعملت ايضا في دول اوربا الشرقية و الوسطى PECO و تفضل الدول هذه الطريقة نتيجة لكونها موجهة للجمهور و من ثم استثمار مدخراتهم من جهة و من جهة اخرى لا تلقى معارضة كبيرة, و تسمح بتنشيط السوق المالي, لكنها تحمل عدة مساوئ خاصة في الدول النامية نظرا لضعف اسواقها المالية و صعوبة تقييم المؤسسات, بالاضافة الى عدم ثقة الجمهور في ربحية هذه المؤسسات و هناك تقنيتين مستعملتين في هذه السوق و هما:

أ- العرض العام للبيع بسعر ثابت (OPV) L'offre Publique de Vente و هي طريقة شائعة الاستعمال سواء في البلدان المتقدمة أو التي تمر بمرحلة انتقالية حيث تتميز ببيع الاسهم باسعار محددة ومعلومة سلفا بواسطة الاعلان الذي يحدد السعر و الكمية المباعة و المدة المحددة لسير العملية و الوسطاء المعتمدين و الذين هم عادة بنوك استثمار او بنوك تجارية.

ب- العرض العام للبيع باسعار محددة حسب العرض و الطلب: و تتميز هذه الطريقة بكون السوق المالي هو الذي يحدد السعر حيث يتم ترتيب أوامر الشراء تنازليا من الأكبر الى الأصغر حيث يتم تلبية طلبات الكبيرة ثم الصغيرة حسب الترتيب, و السعر النهائي للسهم يكون اقل سعر مقترح من طرف الطالبين المقبولين.

و هذه التقنية لا تتطلب تحضير كبير خاصة في مجال التقييم و يكون سعر البيع هو السعر الحقيقي و تتفادى الدولة الخطأ في تحديد السعر كما هو الحال في الطريقة الاولى. لكنها تحمل عدة نقائص كان يؤثر ركود السوق المالي على سعر السهم فيباع باقل من قيمته الحقيقية.

و قد تم طرح اسهم ثلاث شركات اسمنت الجزائر سنة 2003 لكن لم تلقى الإقبال اللازم¹.

3-4-2- تقنيات الخوصصة خارج السوق المالي:

هناك مجموعة من التقنيات تستعمل خارج السوق المالي لخصوصة المؤسسات العمومية و التي عادة ما تلجا اليها الدول النامية و منها ما يؤدي الى نقل الملكية سواء كلياً او جزئياً و البعض الآخر يخصص التسيير او يقوم بكراء المؤسسة... الخ و نستعرض هذه التقنيات كما يلي:

أ- المزيدة: L'appel D'offres

هي طريقة بسيطة و شفافة و عادلة لكل المستثمرين، و لكن عادة ما تشترط الدولة مجموعة من المعايير في المستثمر أي انه للبيع لا يقتصر فقط على السعر و من بين هذه المعايير القدرة المالية و التسييرية و الضمانات الممنوحة و مصداقية المشتريين أي انه ليس بالضرورة ان يكون مشتر واحد و يمكن ان تكون مفتوحة او ضيقة، وطنية او دولية و هذه التقنية جاء بها الامر 95-22 المؤرخ في 1995 و كذلك الامر 01-04 المؤرخ في 20 اوت 2001².

ب- الخوصصة بالتراضي: Le gré a gré :

و يتعلق الأمر بالتنازل عن اسهم المؤسسة او اصولها لمستثمر او مجموعة من المستثمرين بالتراضي و هو اجراء اقل شفافية و اقل تنافسية و يستعمل في حالات خاصة عندما يتطلب الامر تحويل تكنولوجيا او البحث عن قدرات صناعية و تجارية لا تملكها الكثير من المؤسسات و في الجزائر تعتبر الخوصصة بالتراضي اجراء استثنائي يستعمل في حالة تحويل التكنولوجيا اوان يتطلب الامر تسيير خاص او في حالة عدم نجاح المزيدة لمرة، كما تستعمل للتنازل عن المؤسسة لصالح العمال كما حدده الامر 01-04 المؤرخ في 2001، و تستعمل تقنية buy Out لمنح أسهم للعمال للمساهمة اكثر في تحسين كفاءة المؤسسات و هو ما حدث في روسيا و تشكوسلواكيا سابقا.

و هدف هذه الطريقة هو توسيع قاعدة الملكية و إرضاء الراي العام لتقبل الإصلاحات الاقتصادية، و نلاحظ ان لهذه الطريقة اهداف سياسية اكثر منها اقتصادية لان هذه الطريقة لا تحمل للمؤسسات راس مال او كفاءة تسييرية³.

¹ Benissad H. L'Algerie de la planification Socialité Op.Cit..p 250

² Sadi N.op.cit. 165

³ Benissad H. L'Algerie de la planification Socialité Op.Cit..P 249

ج- التنازل عن الاصول La Cession D'actifs :

نظرا لاعادة هيكلة القطاع الصناعي فان بعض المؤسسات تتنازل عن بعض فروع الانتاج حيث تركز فقط على اهم النشاطات مما يعني انها تتنازل عن بعض وحداتها الانتاجية و يعتبر ذلك كمثابة خوصصة لبعض الانشطة فيتم التنازل عن بعض الاصول عن طريق البيع و قد استعملت هذه الطريقة بكثرة في المجر و تونس.

د-التنازل عن الاسهم La Cession d'actions

و تستعمل هذه الطريقة في حالة وجود سوق مالي غير نشط او ان يكون هناك خطر عدم ثبات المساهمين حيث وهناك امكانية بيع كثيف للاسهم مما يعرض المؤسسة لخطر الافلاس فنقوم الدولة بالتنازل عن نسبة من الاسهم لمستثمر او مجموعة من المستثمرين كمرحلة اولى ثم التنازل عن الباقي في السوق المالي. و قد استعملت هذه الطريقة في المغرب في حالة المؤسسات الكبيرة مثل بنك BCM، كما تستعمل هذه الطريقة لتسديد الديون بتبديلها باسهم في شركات عمومية قابلة للخوصصة و قد استعملت هذه الطريقة في عدة دول نامية مثل الشيلي ما بين 1985 و 1989 و كذلك مصر و الاردن و المغرب و هذا بهدف تخفيف الديون اما في الجزائر فان النتائج لم تكن مرضية، حيث تم تحويل 60 مليون اورو كاستثمارات لصالح فرنسا و التي بلغت حجم الديون تجاهها في سنة 2000 و 3.5 مليار اورو.

3-4-3-تقنيات الخوصصة دون التنازل عن الملكية:

هناك مجموعة من التقنيات و التي تلجا اليها الدولة تعتبر كمرحلة اولى نحو الخوصصة النهائية للمؤسسات و ذلك لعدة اسباب منها انها تعطي مرونة اكثر للدولة حتى تجد الوقت المناسب و كذلك المستثمرين المؤهلين من يملكون قدرات تسييرية، و من هذه التقنيات نجد:

أ-عقود التسيير Les Contrats de Gestion :

و تتمثل في التنازل عن تسيير المؤسسات العمومية لأشخاص طبيعيين او معنويين خواص، دون تحويل للملكية و هذا للخبرة المكتسبة في هذا المجال، حيث تتحمل نتائج المؤسسة و لكن يبقى تمويل الاستغلال و الاستثمار على عاتق الدولة، و اللجوء الى مثل هذه الطريقة يكون بهدف تحسين التسيير، و تجنب ردود الفعل الرافضة للخوصصة و كذلك المشاكل التقنية التي تتلقاها عند التنازل عن الملكية كتحديد سعر البيع، و تعتبر هذه الطريقة اعداد للمؤسسة للتنازل عليها و ذلك بتطهيرها ماليا

و تحسين أداؤها حتى تصبح جذابة للاستثمارات الخاصة و قد نص القانون 95-22 في مادته الاولى على هذه التقنية. و لم تعرف هذه التقنية نجاحا كبير في الجزائر ما عدا في قطاع الفنادق أين شهد ابرام عدة عقود تسيير عكس المغرب و تونس التي عرفت استعمالا واسعا لهذه الطريقة.

ب- عقود الإيجار Les Contrats de leasing :

يختلف هذا النوع عن عقود التسيير في كونه اقرب الى التنازل عن الملكية فهو ينص على امكانية التنازل لصالح المستأجر في آخر المدة، و اذا لم تتم عملية التنازل فلا يمكن اعتبار هذه التقنية خصوصية فعلية، و يملك المستأجر كامل حق الرقابة على العمليات المالية و نشاطات المؤسسة، مقابل حق إيجار ثابت بغض النظر عن النتائج المحققة من طرف المؤسسة، و من ثم فهو يتولى عمليات الاستغلال و الاستثمار، و قد استعمل هذا النوع في عدة بلدان من أوروبا الشرقية مثل المجر بينما كان نطاق استعماله محدود في الجزائر، حيث اقتصر فقط على بعض الوحدات الانتاجية التحويلية للمنتجات الفلاحية و كان مع مستثمرين محليين.

ج- حقوق الامتياز La Concession

هو عبارة عن عقد تقوم من خلاله الدولة بمنح شخص طبيعي او معنوي خاص مسؤولية استقلال نشاط او خدمة معينة مع بعض الاستقلالية، و يتم تحديد العملية بواسطة دفتر الشروط، فمثلا استغلال منجم من طرف احد الخواص يكون عن طريق حق الامتياز و في الجزائر اعتبرت مؤخرا هذه الطريقة كأحد طرق الخصوصية . خاصة في مجال الهياكل القاعدية كالطرق و المطارات و الموانئ و المترو و الاتصالات السلكية و استغلال المناجم.

كما انتهت عدة بلدان هذه الطريقة مثل تونس و المغرب و بعض بلدان اوربا الشرقية و الوسطى بالإضافة الى دول اخرى متقدمة. و التقنية المعروفة المستعملة تسمى بـ Bot أي Buil Operate Transfer و تتمثل في انشاء المرفق العام ثم استغلاله مدة من الزمن قبل تحويله الى الدولة حيث تسمح هذه الطريقة بتمويل انشاء عدة مرافق عمومية تخص عادة النقل و المياه و الطاقة و الاتصالات اللاسلكية، المحروقات... الخ.

3-4-4- تقييم المؤسسات العمومية:

لابد من تقييم دوري للمؤسسات و كل تقنية للتقييم تؤدي الى نتيجة مختلفة، و يخضع ذلك لظروف داخلية سياسية و اجتماعية اكثر منها معايير دولية، ثم ان عملية الخصوصية تخضع اكثر

لمعدل الربح اكبر من العرض. و المعمول به دوليا انه يتم تخفيض حوالي نسبة 20% من قيمة المؤسسة لتشجيع راس المال المحلي و الاجنبي على شرائها بدل من الاستثمار في مؤسسات جديدة. و هناك ثلاث طرق مقترحة و هي:

- طريقة الذمة المالية L'approche Patrimoniale

- طريقة كودويل Le Good Will

- طرق الاستشراف Les approches Prospectives

1-طريقة الذمة المالية:

و تعتمد على الميزانيات المحاسبية و التي تمثل جزء لما تملكه المؤسسة من اصول و ما عليها من خصوم و هناك ثلاث طرق مستعملة في هذا المجال:

- القيمة المحاسبية من الميزانية و التي يمكنها تحديد الاصول الصافية؛

- قيمة التصفية و تسمح بقياس الحد الادنى لأسهم المؤسسة، فالمؤسسة اذا ما انخفض سعر سهمها الى اقل من قيمة التصفية تصبح هدف لعرض شراء عمومي Offre Publique OPA D'achat؛

- قيمة التعويض La Valeur de Remplacement : و تحديد الفرق بين تكلفة تعويض اصول المؤسسة و ديونها، و تمثل المبلغ الواجب على المالك الجديد استثماره. و يلاحظ الاقتصاديون ان قيمة التعويض لا يجب ان تكون اقل بكثير من قيمة السوق لانه في هذه الحالة فان الخواص يمكنهم انشاء مؤسسات مشابهة تؤدي الى تخفيض القيمة السوقية حتى تتساوي مع قيمة التعويض. و عموما فان هذه الطرق تشترك في كونها تمثل معيار تاريخي و ليس تنبئي معتمدا على الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق الاخرى.

-طريقة كودويل (GW) Good Will:

هو الممر الذي يربط بين طريقة الذمة Patrimoniale و الطريقة الاستشرافية و هي طريقة شائعة الاستعمال سواء بهدف الاندماج او البيع او التحويل، و لفهم الطريقة اكثر نفترض انه لدينا

مؤسستين من نفس القطاع لهما نفس الذمة المالية، و لكن الاولى تواجه مشاكل الاستغلال و هي في طريقها للحل بينما الثانية فلها وضعية مالية و إنتاجية جيدة، ان الفرق بين قيمة المؤسستين تتمثل في قدرة المؤسسة الثانية على تحقيق الفعالية و خلق الثروة، و يتبين ان قيمة المؤسسة لا تكمن فقط في وسائل انتاجها و لكن ايضا في طرق التسيير و كيفية استخدام الموارد المادية و المالية و البشرية و احداث اثر التعاضد Synergie فيما بينها و هناك اربع طرق لتحديد (GW) .

* الطريقة المباشرة المرسمة La méthode directe Capitalisée

* طريقة ريع كودويل المحين La méthode de la rente de Good Will Actualisée

* طريقة الاتحاد الاوربي للخبراء المحاسبين و الاقتصاديين و الماليين La méthode de L'union européenne des expert Comptables

* طريقة المهنيين La méthode des Praticiens

- طريقة الاستشراف:

راينا سابقا ان طريقة GW تاخذ بعين الاعتبار بعض العناصر الغير مادية و التي لا يمكن تحيدها، لكنها لا تاخذ بعين الاعتبار الافاق المستقبلية، و خاصة تطوير الارباح و السوق المالي فالحاجة الى المعلومات من طرف المستثمرين و المؤسسات كانت وراء هذه الطريقة، فقيمتها أي مؤسسة تكون في توقعات المستثمرين لتطورها و يكون تقييم هذه الطريقة بواسطة تقدير التدفقات المستقبلية للأرباح و التوزيعات و معدل النمو و هناك عدة طرق تستخدم هنا تمثل العلاقة بين اسعار الأسهم و الأرباح الموزعة و هي:

* قيمة العائد من التدفقات النقدية الحالية.

* التدفقات النقدية المتاحة.

* طريقة الربح الاقتصادي.¹

و كل طريقة من هذه الطرق لها ايجابيات و سلبيات و كل بلد يختار الطريقة المناسبة حسب الظروف المعاشة و الأهداف المراد تحقيقها، و لكن عادة ما يتم المزج بين هذه الطرق.

¹ Mebtoul. A.L'Algerie face aux defies de la mondialisation.T2.OPU.2002 .p 204

3-5- سرعة الخصخصة:

ان سرعة الاصلاحات من صلاحيات الدولة و هي تتبع في ذلك منهجين الاصلاح بالصدمة Therapie de choc و ينادي بهذه الطريقة دعاء السوق الحرة. و منهجية التدرج و هي طريقة براغماتية, و الخصخصة تعتبر من اهم جوانب الإصلاحات حيث كثر النقاش حول سرعة تطبيقها و قد اتبعت بعض بلدان اوروبا الشرقية و الاتحاد السوفيتي سابقا طريقة الخصخصة السريعة, مثل روسيا و جمهورية التشيك و بولونيا, و تعتبر هذه الطريقة حسب تقديري كانها اعادة توزيع مجاني للثروة على الافراد و هدفها الأساسي الوصول بالإصلاحات الى نقطة اللا رجوع, و كذلك كسب دعم الافراد لهذه الاصلاحات و التخفيض من قوة المعارضة لها. و بالتالي فل هذه الطريقة هدف سياسي اكثر منه اقتصادي و قد ادت النتائج المحققة خاصة في روسيا و بولونيا الى اعادة النظر فيها.

و لهذا فان الخصخصة المتدرجة اصبحت تلقى داعمين لها اكثر فاكثر نتيجة لما تحقق في بعض البلدان مثل المجر.

ان الخصخصة و نتيجة لغياب سوق مالي فعال و كذلك ضعف الادخار المحلي, و عدم فعالية الجهاز الانتاجي بالاضافة الى ثقافة المجتمع المبنية على الملكية العامة, تتطلب وجود دور فعال للدولة لوضع سياسة صناعية ترافق عملية الخصخصة و تغطي عدم قدرة السوق على تأهيل المؤسسات لما بعد الخصخصة.

لقد بدأت الاصلاحات في الجزائر منذ سنة 1988 في عهد حكومة حمروش حيث تم وضع برنامج للإصلاحات بمساعدة صندوق النقد الدولي تميز بكونه ليبرالي و نقدي, يعتمد على الخصخصة بالصدمة و دون تهيئة مسبقة للمجتمع و للجهاز الانتاجي بل حتى لمؤسسات الدولة و هيئاتها, و قد لاقى معارضة قوية داخل الحزب الواحد نفسه مما ادى الى توقفها.

ان الاتفاقات التي ابرمت مع صندوق النقد الدولي نصت كلها على برامج اصلاحية سريعة سواء التي اكتملت مثل اتفاق 1994 و 1995 او التي لم تكتمل, حيث نصت على تحرير للاسعار المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية و تخفيض للدينار و نفقات الدولة و تصفية المؤسسات العمومية و التي لا جدوى من خصصتها, و قد كانت لهذه الاصلاحات اثار مدمرة على الاستقرار الاجتماعي و السياسي منذ 1991.

و هو ما ادى الى العودة الى منهجية الاصلاحات المتدرجة بحيث يستطيع المجتمع تقبلها، و منها جانب الخصوصية حتى لا تفقد الدولة كل قدرتها الإنتاجية، و نظرا للنتائج الضعيفة المحققة في هذا المجال فقد حاولت حكومة بن فليس ابتداء من سنة 2000 تسريع هذه العملية لكن المعوقات الاجتماعية و السياسية و كذا وضعيات عدة مؤسسات و التي تتطلب اعادة هيكلة كلها جعلت الجهود لا تخرج عن نطاق الحديث السياسي حتى وقتنا الحالي.

3-6- تحليل الاطار القانوني و المؤسساتي لعملية الخصخصة:

لقد جاء دستور فيفري 1989 بتوجيه خاص نحو تحرير الاقتصاد فالمؤسسات الاقتصادية العمومية لم تعتبر من الاملاك العامة للدولة، لكن ذلك لم يؤدي الى أي خطوات نحو عملية الخصخصة فلم تبدأ الا سنة 1994، حيث تم السماح للمؤسسات العمومية بحرية التصرف في أصولها، بالتنازل عليها او فتح راس مالها الاجتماعي.

فقانون المالية التكميلي لسنة 1994 ادخل في مواده 24 و 25 هذه التغييرات و التي اعتبرت خصوصية جزئية نظرا للنقائص التي اظهرتها فالمادة 24 تسمح للمؤسسات العمومية بالتنازل عن بعض اصول لاشخاص طبيعيين او معنويين، بينما المادة 25 فتسمح بفتح راس مال هذه المؤسسات و جاء المرسوم 94-415 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 و الذي يحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بالإضافة الى بعض التعليمات التنفيذية مثل تعليمة رئيس الحكومة رقم 044 بتاريخ 31 ديسمبر 1994¹.

ان محدودية هاتين المادتين تبين انهما جاءتا كإجراء مستعجل، و نعلم انه في سنة 1994 كان الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة و اذا ما اظهرت الجزائر حسن نيتها و عزوفها على اجراء إصلاحات هيكلية فسيتم باتفاق آخر لمدة ثلاث سنوات. فكانت هاتين المادتين لإرضاء صندوق النقد الدولي و كتعبير عن بداية تنازل لدولة عن القطاع الاقتصادي العمومي ثم جاء الامر 95-22 سنة 1995 و الخاص بخصخصة المؤسسات العمومية و كان واسع الأفق من حيث إمكانية تطبيق كل أشكال الخصخصة، و هو بذلك يتبنى المفهوم الانكلوسكسوني و الذي يتبنى عدة اشكال للخصخصة. و لا يقتصر الامر على التنازل الكلي عن المؤسسات العمومية كما يقوم هذا القانون بوضع الهيئات المكلفة بتنفيذ و مراقبة الخصخصة و هي:

¹ Sadi N. Op.Cit. P86

- الحكومة و هي مكلفة بتحديد قائمة المؤسسات القابلة للخصوصة و كذلك الاجراءات و ملف التنازل و تقوم بالرقابة العليا على هذه العملية؛

- الهيئة المكلفة بتنظيم عملية الخصوصية و مسؤولة مباشرة على عملية الخصوصية؛

- لجنة مراقبة عمليات الخصوصية و تسهر على احترام قواعد الشفافية و العدالة في تنفيذ عمليات الخصوصية.

و كان هذا القانون قد شمل كل عمليات الخصوصية تقريبا ما عدا بعض النقاط مثل فتح راس المال للمؤسسات و الذي حدده المرسوم التنفيذي رقم 96-134 بتاريخ 13 افريل 1996 و المحدد لكيفيات حيازة الجمهور على اسهم و قيم مالية اخرى للمؤسسات العمومية التي هي بصدد الخصوصية.

كما جاءت المراسيم التنفيذية سنة 1996 لتحديد طرق عمل الهيئات المكلفة بتنفيذ و مراقبة عملية الخصوصية و نجد:

- المرسوم التنفيذي رقم 96-104 و المتعلق بتنظيم و عمل المجلس الوطني للخصوصة؛

- المرسوم التنفيذي رقم 96-105 و المتعلق بتنظيم و عمل لجنة مراقبة عمليات الخصوصية؛

- المرسوم رقم 96-106 و المتعلق بتعيين الهيئة المكلفة بالخصوصة, و لكن ما كان على ارض الواقع هو النزاع بين الهيئات نتيجة لتضارب الصلاحيات.

و جاء القانون 95-25 لينشأ الشركات القابضة العمومية, و بهدف تبسيط الاجراءات و منح فرص اكبر للعمال للحصول على حصص في المؤسسات المخصوصة فقد جاء الامر 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 و الذي عدل 10 نقاط في الامر 95-22 ليتماشى اكثر مع الواقع.

ثم تم تدعيمه بمراسيم اخرى مثل المرسوم 97-329 المؤرخ في 10 سبتمبر 1997 و المحدد شروط منح امتياز التسديد لاجل لصالح الملاك الجدد للمؤسسات المخصوصة.

و المرسوم التنفيذي 98-195 المؤرخ في 07 جوان 1998 و المحدد للحصة الاولى من المؤسسات المبرمجة للخصوصة.

حتى الآن فان مسار الخصوصية معقد و هناك تداخل في الصلاحيات بين الهيئات و بهدف التخفيف من الاجراءات و جمع الهيئات و تحديد الصلاحيات مع اضافة مرونة في عملها فقد تم اصدار قانون 01-04 و الذي يلغي قوانين 1995 و 1997 و المتعلقين بالخصوصة و يسمح القانون بخصوصة تسيير

المرافق العمومية، و تم الغاء الشركات القابضة و تعويضها بشركات تسيير المساهمات SGP و تقوم وزارة المساهمات بتقييم أصول المؤسسات المخصصة و يتولي مجلس مساهمات الدولة CPE مهمة وضع شروط الخصخصة¹.

كان هدف وزير المساهمات و تنسيق الاصلاحات حميد تمار في ذلك الوقت هو تسريع عملية الخصخصة فهو يتبنى فكرة الخصخصة جملة واحدة و لهذا نشب خلاف بينه و بين رئيس الحكومة في ذلك الوقت احمد بن بيتور، و الذي يتبنى فكرة الخصخصة بالتدرج و عن طريق منح وقت لازم للشركات القابضة لتعد هذه المؤسسات عن طريق تطهير مالي و اعادة هيكلتها و انتهى باستقالة رئيس الحكومة².

و قد قامت الاصلاحات الاخيرة في قوانين الخصخصة بملا الفراغات و تعويض النقائص التي كانت تقف عائقا امام تقدم عملية الخصخصة، فالتنظيم الجديد لهذه العملية ينص على وجود ثلاث هيئات اساسية و هي:

- مجلس الوزراء برئاسة رئيس للدولة و مكلف باعداد استراتيجية و برنامج الخصخصة؛
- مجلس مساهمات الدولة Conseil des Participations de l'etat برئاسة رئيس الحكومة و مكون بعدد مصغر من الوزراء و هو مكلف بالمصادقة على ملفات الخصخصة، و اعداد البرامج الوزارة المكلفة بالمساهمات و ترقية الاستثمار (MPPI) و مهمتها تنظيمية مكلفة بتنفيذ برامج الخصخصة؛

- لجنة مراقبة عمليات الخصخصة؛

- لجنة متابعة عمليات الخصخصة.

ان الجديد الذي جاءت به الاصلاحات الاخيرة لعملية الخصخصة أنها وسعت مجالها ليشمل كل مؤسسة عمومية ذات اسهم و تبسيط إجراءات الخصخصة. و كذلك إعطاء الاولوية للتنازل عن المؤسسات للعمل و بأسعار مشجعة، و ادخال طريقة الشراء بواسطة القروض، و جمع القوانين المتعلقة بالخصخصة و بتسيير المؤسسات في قانون واحد لمنع أي تداخل في الصلاحيات.

3-7- نتائج الخصخصة في الجزائر:

¹ Benissad H. L'Algerie de la planification Socialité Op.Cit.P 252

² Sadi N. Op.Cit.P112

من تحليلنا السابق يمكن ان نأخذ نظرة على نتائج الخصخصة، فمنذ سن قانون الخصخصة سنة 1995 و حتى 1996 فمسارها يعتبر طويل و معقد لهذا فالنتائج المحققة كانت ضعيفة فبالنسبة للخصخصة عن طريق تحويل الملكية فقد تم بيع اسهم ثلاث مؤسسات في السوق المالي، و هي فندق الاوراسي و صيدال سنة 1999 بينما رياض سطيف فكان سنة 1998، اما شركتي سيدار فتم فتح راسمالها بـ 70% لصالح شركة ISPAT الهندية، و كانت الشروط المفروضة هي تحديث الانتاج اما شركة ايناد ENAD فتم فتح راسمالها بنسبة 60% لصالح شركة هنكل Henkel مع شرط تحديث الشركة و استخدام العلامة التجارية.

كما تم تصفية 959 مؤسسة منها 696 مؤسسة محلية ذات طابع جهوي، بالإضافة الى تنازل عن الاصول لصالح العمال و قد تم انشاء 1774 مؤسسة لصالح الاجراء و الحفاظ على 27000 أجير من اكثر من 150000 عامل أي بنسبة 18%، و قد ادت هذه التجربة الى تنازل الدولة عن جزء هام من النشاط الاقتصادي المباشر و اعطت دفعا لعملية الخصخصة رغم انها ادت الى زيادة كبيرة في عدد البطالين.

و قد واجهت هذه العملية عدة عراقيل منها بيروقراطية الادارة و النظام البنكي بالإضافة الى نقائص المحيط الاقتصادي المؤسساتي فعدم وجود عقود الملكية ادى الى عدم الاستفادة من القروض البنكية، و عدم القدرة على التسجيل في السجل التجاري مما يمكن اعتبار ان هذه التجربة كانت فاشلة. و في سنة 1995 تم طرح خمس فنادق من قبل وزارة السياحة للخصخصة لكن العملية انتهت بالفشل بسبب أخطاء إدارية (لان العرض لم يتم تسجيله).

اما فيما يخص الخصخصة دون تحويل الملكية فقد تم سنتي 2001 و 2002 عرض 220 حقوق امتياز لاستقلال المناجم و المحاجر عادت على الدولة بإيراد قدره 350 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بعقود المشاركة و خاصة في مجال المحروقات حيث قامت شركة سوناطراك بالتعاون مع شركات أجنبية فقد قدر مبلغ الاستثمار بـ 1.2 مليار دولار سنة 2002.

و رغم ان برنامج الخصخصة ما زال طويلا و ان ما انجز يعتبر قليل الا انه اذا ما راينا تطور القطاع الخاص على العموم فنجد ان النتائج المحققة تثير الانتباه ففي سنة 2002 كان القطاع الخاص مصدر 70% من الانتاج الخام و ينمو بمعدل 5% سنويا، و فيما يخص القيمة المضافة فانه يساهم في قطاع الخدمات بـ 88% مقابل 12% للقطاع العام و 66% في قطاع الصناعات الغذائية و 68% في قطاع

البناء و الاشغال العمومية و 73 في قطاع النسيج و في مجال السكر يحتل القطاع الخاص 100% من السوق اما في سوق الحليب فيحتل 92 %¹.

ان ضعف القطاع الخاص المحلي جعل الخصوصية تتركز فقط على المؤسسات ذات الحجم الصغير اما تلك الكبيرة فلم تعرف الا بعض محاولات الشراكة المحدودة مع بعض المؤسسات الأجنبية و تبقى قطاعات هامة بعد لم تشملها الخصوصية مثل البنوك و التأمينات و النقل البحري و السكك الحديدية. و تبقى الدولة تحوز على اكثر من 1300 مؤسسة, عدد كبير منها لا يملك ميزة تنافسية مع حصة ضئيلة جدا من السوق ووصل حجم ديونها الى 1200 مليار دينار أي 14 مليار دولار و تشغل ما يفوق 300.000 عامل. و يتطلب اعادة تكوين راس مال عامل لاكثر من 700 مؤسسة معاد هيكلتها بمبلغ يقدر بحوالي 70 مليار دينار لتمكين الدولة من تنفيذ خصوصية سريعة.

ان تجربة الشركات قابضة استعملت في دول اخرى قبل ذلك مثل مصر و المجر و بولونيا و رومانيا هي الدول التي مرت بمرحلة انتقالية و حتى في الدول المتقدمة مثل ايطاليا و اسبانيا, ففي مصر و عن طريق القانون رقم 97 المتعلق بالمؤسسات العمومية سنة 1983, كانت لها 38 شركة قابضة للدولة تتمتع بكل صلاحيات الملكية, حتى انه يمكن ان تستثمر في البورصة, ثم انخفض العدد ليصبح 21 شركة قابضة سنة 1991. اما المجر و بهدف القيام بالخصوصية قامت بانشاء هيئة حكومية سنة 1990 تسمى الوكالة لاملاك الدولة (AVU) L'agence pour la propriété de L'Etat و التي كان لها مسؤولية حماية حق ملكية الدولة على حوالي 1800 شركة. و تحول الى شركة قابضة سنة 1992. اما بولونيا فقد انشأت 15 شركة قابضة كل واحدة مسؤولة عن 33 مؤسسة تقريبا, و كانت مهمتها اعادة هيكلتها ثم خصصتها. و كذلك رومانيا فقد انشأت بواسطة القانون رقم 58 سنة 1991 و المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية صندوق لاملاك الدولة و الذي يملك 70% من اسهم الشركات التجارية و صندوق للاملاك الخاصة و الذي تملك فيه الدولة 30% من اسهم الشركات و الباقي للقطاع الخاص².

و الجزائر استفادت من تجارب الدول التي قامت بالخصوصية, و لهذا و لنجاح العملية لابد

من:

¹ Sadi N. Op.Cit.P190

² Sadi N. Op.Cit.P56

- التغلب على المشاكل السياسية و ذلك بتوحيد الراي العام او الاغلبية نحو الخوصصة, و ايجاد سلوك جديد لرجال السياسة على عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية, و الكف عن اعتبار المؤسسات العمومية جزء من الادارة العامة، كما يجب ايضا تغيير انظمة الحكم و الكف عن اعتبار المؤسسات العمومية كادوات للسياسات الاجتماعية, توفر المساندة الشعبية لاستقرار انظمة الحكم، فتغيير قواعد اللعبة السياسية نحو الديمقراطية يحرر المؤسسات الاقتصادية من الجانب الاجتماعي و السياسي و التركيز على الكفاءة الاقتصادية. و يجب ان يكون هناك استقرار سياسي مع برامج واضحة و ان تغيير الافراد لا يؤدي الى تغيير السياسات؛

- تغيير الفكر الاديلوجي السائد في المجتمع أي تغيير المجتمع ليصبح مجتمع اقتصاد السوق المبني على ركائز المصلحة الخاصة و الملكية الخاصة، و التخلي عن اديلوجية الملكية العمومية لكل شيء, و ان تكون الدولة هي المالكة و المنظمة لكل جوانب الحياة ليعتمد عليها الافراد أي تغيير نمط دولة الرعاية الشاملة من المهد الى اللحد, أي تضمن الولادة و المدرسة و الجامعة او التكوين ثم منصب العمل و السكن و التقاعد الى غاية الوفاة. فيجب ان ينظم المجتمع نفسه وفق آليات السوق و في حالة الفشل تتدخل الدولة عندئذ, و من ثم تغيير ثقافة الكل دولة الى ادنى دولة؛

- توفير الجانب القانوني و المؤسساتي و الذي عادة ما يتبع الجدل السياسي ففي سنوات التسعينيات لم يكن هناك اجماع حول الخوصصة, فادى ذلك الى وجود قوانين غير واضحة سنة 1995 و 1997 فكان لا بد من رضا العمال عن طريق المركزية النقابية كما ان البرلمان في التسعينيات لم يكن موجود و عوض بهيئات انتقالية لا تمثل حقيقة الجدل السياسي القائم. كما ان القرارات لم تكن موحدة و كل جهاز يفسر القوانين حسب مصالحه, كما ان المؤسسات تميزت بالتعدد و تضارب الصلاحيات و هو ما وقف عائقا امام الخوصصة، و لهذا فقد تم تغيير القوانين سنة 2001 بقانون خوصصة جديد و شامل و تم اعادة هيكله الهيئات المشرفة على الخوصصة فتم تعويض المجلس الوطني لمساهمات الدولة و المجلس الوطني للخوصصة و لجنة المراقبة بمجلس مساهمات الدولة و يعتبر المسئول عن اتخاذ القرارات و وزارة المساهمات و ترقية الاستثمار مسئولة عن تنفيذ القرارات و لجنة للمراقبة و لجنة للمتابعة؛

- توفير المحيط الاقتصادي السليم لنجاح الخوصصة و يشجع على الاستثمار الوطني و الأجنبي فالنقائص المترتبة عن المحيط نابعة من التخلف الاقتصادي, و هي تميز كل البلدان النامية و كذلك نتيجة للنظام المخطط و الذي دام قرابة 30 سنة و كذلك حالة المؤسسات الاقتصادية و التي عادة ما كانت وضعيتها المالية سيئة, مما يضطر بالدولة الى التدخل عن طريق اعادة هيكلتها و تأهيلها لتصبح جذابة للمستثمرين، كما ان النظام البنكي يعتبر من اهم عوائق نجاح عملية الخوصصة

نتيجة لثقله و عدم تماثيه مع اقتصاد السوق فهو لا يشجع على الاستثمار , كما يضاف اليها ضعف المستثمرين المحليين و عزوف الاجانب على الاستثمار في الجزائر نتيجة لعدم سلامة المحيط الاقتصادي و عدم وجود استقرار سياسي و امني حيث نعرف ان راس المال جبان, لهذا فعند مقارنة الجزائر مع جيرانها من المغرب و تونس من حيث الاستثمار الاجنبي المباشر نجد ان الفرق واسع.

4- الإصلاحات الاقتصادية و تأثيرها على دور الدولة في الجزائر

4-1- دور الدولة قبل الإصلاحات:

تعرف الدولة الحديثة على أنها شكل جديد من التنظيم و ممارسة السلطة السياسية ظهرت في بعض المجتمعات الأوروبية منذ القرن السادس عشر, و الدولة الحديثة في الجزائر هي نتاج تناقضات اجتماعية سياسية و ثقافية للجزائر المحتلة ، و بعد الاستقلال تأكد ذلك عن طريق مجتمع ضعيف غير منظم نتيجة الاستعمار و حرب التحرير الوطنية. و عوض أن تكون هناك تنمية بواسطة الدولة لاحظنا تطور الدولة نفسها و كذلك هيكلها و سلطاتها ، و قد تم تبني الفصل بين السلطات لكن في الواقع لم يتم احترام ذلك ¹ .

و تتطلب التنمية بالنسبة للدول النامية تدخل كبير للدولة عن طريق إنشاء مؤسسات عمومية نظرا لعدم قدرة القطاع الخاص على ذلك. و قد قامت الدول المتقدمة في القرن التاسع عشر و حتى الثامن عشر بإنشاء مؤسسات عمومية في مجالات السكة الحديدية و الكهرباء و وسائل الاتصال، فاليابان مثلا قام اقتصاده المزدهر حاليا بالاعتماد أولا على المؤسسات العمومية قبل أن يتنازل عنها في نهاية القرن التاسع عشر ² .

فقد احتكرت الدولة الجزائرية الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج و التبادل ، و حتى أن محاولات الانفتاح سنة 1988 كانت تحت رقابة الدولة. و الدولة لم تتكون عن طريق المجتمع المدني الموجود بل العكس فنجد أن المجتمع المدني يتشكل حسب توجهات و رغبات الدولة و تطورها.

فالدولة الجزائرية لا هي تجريد و لا شكل قانوني و لكن هي ساحة للصراع بين مختلف القوى و التيارات ذات المصالح المتناقضة ، فالدولة تحمل امتيازات كبيرة و لهذا تعتبر نقطة التقاء لكل الباحثين

¹- Dahmani A . l'Algérie à l'épreuve , économie politique des reformes 1980-1997. édit.L'harmattan 1999 P 02

²-Benbitour.A. Op.Cit.P 42

عن الربيع بالحصول على رقابة أجهزة الدولة. و هو الهدف الأساسي لمجموعات المصالح مما يجعل الصراع عنيف.

و قد تميزت الدولة الجزائرية بنظام سياسي شمولي ، و تنظيم شامل للمجتمع سياسيا اقتصاديا و ثقافيا.

4-1-1-الدولة و الاقتصاد العمومي:

منذ السنوات الأولى للاستقلال كان الاتجاه نحو جعل كل وسائل الإنتاج و المبادلات ملك للدولة ، فأصبحت تدير كل النشاطات الاقتصادية، حتى القطاع الخاص المحلي يتبع و بصفة أساسية الدولة و يعتبر القطاع الاقتصادي العمومي هو المهيمن على النشاط الاقتصادي و قد تم تكوينه كما يلي:

- الإرث الاقتصادي الذي خلفه الاستعمار،

- تأميم بعض الشركات الأجنبية،

- الاستثمار العمومي الكثيف خلال عشرية السبعينيات.

كما أن الدولة تحتكر النظام النقدي و المالي بالإضافة إلى التجارة الخارجية، و في أواخر الثمانينيات استمر النظام السياسي في استعمال المؤسسات الاقتصادية لتخفيف حدة البطالة فمذ الاستقلال و حتى أواخر الثمانينيات كان هناك عقد اجتماعي مخفي يحكم العلاقة بين الدولة و المجتمع و المبني على تنازل المجتمع للحزب الواحد عن الحكم مقابل إشباع حاجاته الأساسية ، و قد حرصت الدولة على القيام بواجباتها ، لهذا فقد تم توظيف مكثف في المؤسسات العمومية، كما أن بعض المؤسسات و رغم تحقيقها لخسائر متتابة إلا أنها استمرت مدعمة من طرف ميزانية الدولة لدعم القدرة الشرائية لطبقات المجتمع الفقيرة و المحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

أما القطاع الخاص فتميز بكونه يتكون و ينمو معتمدا على الدولة فخلال الفترة 1962-1970 كان قطاع التجارة الخارجية يسيطر عليه القطاع الخاص كما كان يحقق 68.2% من الناتج الخام سنة 1965 . لكن في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين فقد تم اعتماد برنامج استثماري مكثف مع تأميم الملكيات الخاصة المحلية لهذا فإن القطاع الخاص تقلصت استثماراته و توجه نحو النشاطات التي يكون فيها دوران رأس المال سريعا من أجل استرجاع الأموال الموظفة بسرعة، و هو ما يجعله يتوجه نحو التجارة و نشاطات التحويلية المرتبطة بسوق السلع الاستهلاكية. و أدى التوجه الاشتراكي إلى ازدواجية الدولة في التعامل مع القطاع الخاص المحلي بين التشجيع والإقصاء¹.

¹- Dahmani A . Op.Cit.P 13.

4-1-2-الدولة و النظام الاجتماعي: إن التنظيم الاجتماعي للجزائر بعد الاستقلال كان محوره الدولة فهو يتميز بعدم مساواة مختلفة عن تلك المعمول بها في النظام الرأسمالي, اي أن تتحدد الطبقات الاجتماعية حسب المعيار الاقتصادي و يكون تطورها مستقل نسبيا مقارنة بالدولة. أما في حالة الجزائر فإن الاختلافات الاجتماعية نابعة أساسا من الدولة فالطبقة الاجتماعية المسيطرة لا تعتبر طبقة بيروقراطية بالمعنى الحديث أو المبنية على الكفاءة و المعرفة و لكن شرط الانضمام إليها يكون أساسا حسب الولاء و الجهوية, لهذا فهم لا يملكون منطق خدمة الدولة و لكن خدمة مصالحهم و مصالح الجماعات التي ينتمون إليها ، و من ثم فإن الطبقات و الجماعات لا ترتبط بمكانتها الاقتصادية و لكن بمدى تحكمها في أجهزة الدولة ، إذا فالاختلافات الاجتماعية في الجزائر لم تكن نتاج المجتمع المدني و لكن للعلاقات التي تربطها مختلف الجماعات مع الدولة .

إن الإستراتيجية الصناعات المصنعة « les industries industrialisantes » — G.de Bernis و التي تعتمد على الصناعة كمحرك للتنمية باقطابها المتعددة كالتعدين و الميكانيك و الالكتروميكانيك و الكيمياء و الطاقة.

لكن هذه الصناعات تتطلب رؤوس اموال ضخمة و بما ان راس المال المحلي غير قادر على هذه الاستثمارات فكان لا بد للدولة ان تتولى هذه المهمة معتمد على ما يوفره قطاع المحروقات من اموال، و هو ما ادى بالجزائر الى الاعتماد اكثر على المحروقات، و على القروض الخارجية و نتج عنه ارتفاع المديونية . كما ان عدم كفاءة المؤسسات الاقتصادية جعل الواردات ترتفع باستمرار و اصبح الاختلال بين العرض و الطلب يعوض اساسا بالواردات.

بما ان الاستثمار يعتمد على الادخار فقد اعتمدت الجزائر على مصدرين للادخار و هما: فائض الادخار للدول الاخرى و الذي حول الينا في شكل قروض و فائض الميزانية و الناتج عن ارتفاع اسعار البترول و بهذا يمكن الاستنتاج ان مصادر الاستثمارات في السبعينيات كانت كلها خارجية حتى فائض الميزانية فمصدره خارجي. و كان تمويل المؤسسات العمومية يتم 100% بواسطة قروض بنكية بمعدلات فائدة منخفضة و ضمان احتكار هذه المؤسسات للسوق الداخلي عن طريق احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

4-1-3-تحويل دور الدولة في سنوات الثمانيات:

في سنة 1980 قامت وزارة التخطيط و تهيئة الإقليم بإعداد وثيقة اعتبرت اساس المخطط الخماسي 1980-1984 , و الذي اعتمد توجه جديد للاقتصاد لكن لا يعتبر مشروع لاقتصاد جديد، أي ان

الإصلاحات لم تكن عميقة و تميزت لغة الخطاب بأسلوب تقني عالي تحمل عبارات التسيير العقلاني و المر دودية لكن التخطيط لم يحقق النتائج المرجوة فبرنامج الاستثمار لم يتم التحكم به، و التصنيع لم يحقق الآثار المنتظرة فالاستثمار في قطاع المحروقات اخذ أبعادا كبيرة.

4-2- دور الدولة في المرحلة الانتقالية:

لقد بين انخفاض اسعار البترول سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الجزائري و ضعف القطاع الاقتصادي و الاخطاء المرتكبة في نموذج التصنيع المتبع منذ الستينيات. و اصبح القطاع العام يمثل عبء كبير على الدولة لا بد من التخلص منه, لكن الاصلاحات الذاتية المتبعة حتى سنة 1994 لم ترقى الى المستوى المطلوب من تحديد واضح للمنهج الاقتصادي المتبع بعد ان كان النظام المخطط اختيار لا رجعة فيه, و القطاع العام مفخرة للدولة، فكان من الصعب التنازل عن كل ذلك و التحول الى اقتصاد السوق بسهولة. مع العلم ان عملية التحول تشمل تكلفة كبيرة يتحملها المجتمع و ما يمثله من خطر على النظام السياسي، لذلك بدأت الدولة في سنة 1988 بمفاوضات سرية مع صندوق النقد الدولي و كانت الخطوات المتبعة محتشمة لكن في سنة 1994 و بعد ان وصل الاقتصاد الجزائري عنق الزجاجة, و حالة الاحتقاق التي سجلها نتيجة عدم قدرته على دفعه لديونه أدت الى اتخاذ خطوات حاسمة و تحديد واضح لاختيار اقتصاد السوق كنهج اقتصادي، و ما يمثله ذلك من إعادة تحديد لدور الدولة، و فتح المجال لميكانيزمات السوق لتنظيم الاقتصاد.

ان الإصلاحات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق و المعتمد على النظرة الليبرالية ترى في الدولة عائقا امام التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هو ما تم تجسيده في البرامج المعيارية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

و تبين التجربة الاصلاحية التي تبنتها الجزائر مثلها مثل باقي دول الكتلة الشرقية سابقا ان العائق الاساسي امام التحول الى اقتصاد السوق هو غياب دولة قوية و حديثة, و هذا معاكسا لما جاءت به البرامج المعيارية و لا نقصد بها دولة تدخلية مثل تلك التي شهدتها سنوات الستينيات و السبعينات، و لكن دولة تعمل وفق مؤسسات قوية ذات مصداقية وفق إجراءات مرنة و شفافة و هي مستقلة عن المجتمع ومصالحه المتضاربة و هو ما يعني ان تحديث الدولة اصبح شرط اساسي للتحول الى اقتصاد السوق، لهذا اصبح متداول مصطلح الحكم الراشد في ادبيات التنمية و قد تبني البنك الدولي هذا المنهج مما ادى الى اعادة النظر في علاقة الدولة بالمجتمع و اعادة تنظيم نظام الحكم و اعادة تحديد دور مختلف مؤسسات الدولة و فصل الاقتصاد عن السياسة... الخ

و قد اعتبر تدخل الدولة و في بعض الاحيان " الكل دولة " في سنوات الستينيات و السبعينيات و حتى الثمانينات الوسيلة الاكثر ضمان لتحقيق التنمية بحيث تحتوي على اقل تكلفة، اجتماعية و سياسية، متأثرة بذلك بالنموذج الكينزي و التجربة السوفيتية و في سنوات الثمانيات بدا التفكير في اعادة النظر لتدخل الدولة نظر لتكلفته و قلة فعاليتها، حيث تميزت بالتبذير في الطاقات و انتشار الفساد و غياب العدالة. و اصبح تحرير السوق و التنازل عن القطاع العام لصالح الخواص هي الميزة السائدة لمعظم بلدان العالم الثالث و دول الاشتراكية سابقا، خاصة مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي PAS , حيث نادى صندوق النقد الدولي بتدنية دور الدولة في الاقتصاد لكن النتائج بينت محدودية هذه البرامج و كان لها تكلفة اجتماعية كبيرة، كما ان تغييب دور الدولة لم يتم تعويضه بما هو مناسب. لهذا قامت المؤسسات المالية الدولية باعادة النظر في البرامج المعيارية و دور الدولة في الاقتصاد، بحيث تلعب دور مكمل للسوق، فالسوق يمكن ان يحتوي تعقيدات الاقتصاد لكنه يحمل نقائص، لهذا تتدخل الدولة فعليها تحديد قواعد العمل في مجال التشغيل و الملكية و طرق تحويلها. و قد استخلص خبراء البنك انه لا يمكن تحقيق تنمية في ظل غياب الدولة مما يعني ان الدولة تلعب دور اساسي في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ليس كمتدخل مباشر و لكن كشريك و راعي للنمو، لهذا على الدولة ان تترك ميكانيزمات السوق تلعب دورها و تتدخل بسرعة و فعالية في حالة غياب ذلك، مما يعني ضرورة اصلاح الدولة كاجراء مسبق لكل محاولة للتنمية، أي اعادة النظر في اجهزتها و كيفية عملها و بعبارة اخرى الحكم الراشد.

ان فكرة اعادة تحديد لدور الدولة في الاقتصاد و التي ناد بها البنك الدولي هي مستمدة من تجربة دول جنوب شرق اسيا، و التي كان عمل قوى السوق فيها حرا لكن لعبت الدولة دور حمائي مع سياسة صناعية. كل ذلك يعني وجود تدخل للدولة من اجل تشجيع و توجيه الاعوان الاقتصاديين دون الحلول مكان السوق و لا يكون ذلك اذا كانت الدولة قوية قادرة على تنفيذ توجيهاتها و قراراتها و الوقوف في وجه جماعات المصالح.

اما في حالة الجزائر فان المؤسسات الاقتصادية العمومية تخضع لاهداف مختلفة عوض الفعالية، كما ان خسائرها تتحملها ميزانية الدولة مما يعني ان المؤسسات العمومية عبارة عن وسيط لتنفيذ السياسات الاجتماعية للدولة مخالفة بذلك لمعايير الكفاءة الاقتصادية. كما سمحت السياسة الحمائية بنشأة الاحتكار و البحث عن الربح، و خنق روح الإبداع و التطوير¹.

¹ Dahmani A. Op.Cit.P 226

ان برامج التعديل الهيكلية كانت لها اثار اجتماعية سلبية هددت الاستقرار العام، فالصرامة في السياسة النقدية و المالية مع وجود قطاع خاص ضعيف ادى الى ضعف الاستثمار و من ثم زيادة البطالة، مما يعني انه لابد من دعم الدولة لعمل السوق و المؤسسات سواء العمومية او الخاصة.

ان نجاح الاصلاحات يتطلب تحديد و بدقة دور الدولة مع ضرورة ان تكون قوية ضامنة لها، فمثلا لابد من وجود اطار قانوني يقوم بتنسيق عمل السوق و بحفظ الملكيات و الاستقرار كما انه في حالة حدوث نزاعات فلا بد ان يتم حلها بواسطة القوانين و الجهاز القضائي الشفاف.

ان نجاح الاصلاحات و تحقيق التنمية لا يتأتى دون وجود عنصر بشري مؤهل و لا يكون ذلك الا بالاستثمار في الموارد البشرية عن طريق سياسة تربوية و التعليمية و التكوينية لكن هذه السياسات عادة ما تكون نتائجها في المدى الطويل.

لذلك لا يمكن الحكم عليها لان، ان اقتصاد السوق مرتبط اصلا بوجود مجتمع السوق و هو مجتمع تسوده الحرية، و مجتمع مدني مستقل عن الحكومة و منظم يستطيع صيانة حاجاته و املائها على الحكومة بحيث يضمن التناسق الاجتماعي.

ان دور الدولة في اقتصاد السوق لا يفهم منه على انه تخليها عن التدخل و لكن تحديد الكيفية المثلى لذلك. و كاننا نقول لابد من التخلي عن الكم في مقابل الكيف، فالكم الكبير لتدخل الدولة في السابق لابد ان يترك مكانة لتدخل نوعي أي ان يكون فقط في حالة فشل السوق و بكيفية فعالة دون الإخلال بآليات عمل السوق و يتطلب ذلك دولة قوية متمثلة في أجهزتها. و عليه فلا بد على الدولة ان تقوم في المرحلة الانتقالية بـ:

4-2-1- تكيف المحيط القانوني:

تسمح الإصلاحات فيما يخص القوانين بتوفير مناخ ملائم لكل المتعاملين الاقتصاديين، فالنظام السابق لم يكن ليشجع القطاع الخاص كيف لا و هو يعتبر ان الربح هو نتيجة الاستغلال للعمال بينما يعتبر في أنظمة اقتصاد السوق اساس للتراكم الراسمالي. و الجزائر لم تفصل في هذا المجال بحيث سمحت للقطاع الخاص بالعمل و تحقيق الربح منذ الاستقلال و يعتبر ذلك نوع من التناقض في الطرح لكنها و قبل الاصلاحات كانت واضحة في مجال القطاعات الاستراتيجية و التجارة الخارجية حيث كانت حكرًا على القطاع العام حتى بداية الاصلاحات مع برامج لتعديل الهيكلية.

فاذا ما تم الفصل في التوجه الاقتصادي فان وضع القوانين التي تتماشى مع هذا التوجه تبقى مسألة تقنية خاضعة للاجتهاد و التجارب, بحيث انه يمكن الاستفادة من تجارب الدول في مجالات متعددة و التي سبقونا فيها. فيمكن الاستفادة من تشريعاتهم مع اجراء تعديلات عليها بما يتماشى مع الخصائص الداخلية و عند التطبيق تظهر بعض النقائص يتم تداركها فيما بعد, لكن تبقى مشاكل من نوع اخر تتمثل في استعداد المجتمع على تقبل التغيير و من ثم التعامل بايجابية مع هذه القوانين. فالبيروقراطية الجامدة تستطيع ان تعيق تطبيق أي قانون مهما كانت خصائصها أي تؤدي هذه المشاكل الى خلق عدة صعوبات منها:

- صعوبة الحصول على وثائق الملكية؛

- ارتفاع تكاليف تسوية المعاملات (موتقين...);

- محدودية الحصول على التمويل (البنوك)؛

- حواجز لدخول الكثير من النشاطات امام المتعاملين الاقتصاديين؛

- صعوبة تسوية النزاعات المحتملة.

لكن بعد البدا بالإصلاحات فقد تطور المحيط القانوني و المؤسساتي جيدا, و تغيرت المعاملات كثيرا, و تم تشجيع القطاع الخاص و الحفاظ على الملكية و تشجيع المنافسة و الاستثمار و خاصة الأجنبي بتوفير الضمانات. و رغم هذه الجهود الا ان النتائج تبقى بعيدة عن الاهداف المسطرة.

4-2-2-2- حماية حقوق الملكية:

تلعب الدولة دورا هاما في حماية الملكية و التي تعتبر اساس ازدهار أي نشاط, و ذلك من خلال خصائصها المتمثلة في الحق في الانتفاع و التملك و التداول USus, Fructus, Abusus و تعتبر احد اهم محاور تنازل الدولة عن النشاط الاقتصادي. و حماية الملكية تسبق أي عملية للخصوصة و تعتبر خطوة هامة للتحويل الى اقتصاد السوق و ان كانت في الجزائر محمية قانونيا و دستوريا ابتداء من دستور 1976 و كذلك القانون المدني لسنة 1975 و كل التعديلات التي طرأت عليه لاحقا. الا ان الممارسات في الواقع كانت لا تعكس ذلك، فقد كان الملكيات تصدر باسم المصلحة العامة و التي كان مفهومها واسعا و غير واضح, و من امثلة ذلك فقد تم مصادرة الاراضي الفلاحية تحت شعار الثورة الزراعية, مع النص على منح تعويضات رمزية عزف كل الملاك عن اخذها لتعاد لهم اراضيهم في التسعينيات بعد اعادة النظر في دور الدولة و النموذج الاقتصادي المتبع. كما انه و تحت شعار المصلحة العامة كانت تصدر ملكيات تم بعد ذلك التفاوض حول التعويضات و بما ان كل الاسعار كانت ادارية لا تعكس حقيقة السوق فلم يكن يتوصل في كل مرة الى اتفاق و بقيت الامور معلقة حتى

بداية الإصلاحات في التسعينات. اما حاليا فقد تم اعادة النظر في مفهوم المصلحة العامة, و لم تعد الملكيات تصدر من طرف الدولة و لكن اصبح يتم التفاوض ولا تنتقل الملكية الا بعد الاتفاق و بتعويض ملائم منفق عليه يعكس القيمة الحقيقية للاملاك. و الملاحظ من عملية الانتقال هو انخفاض صلاحيات الدولة و زيادة حماية الاملاك الخاصة.

4-2-3-اصلاح النظام الجبائي:

عند بداية الإصلاحات في اواخر الثمانينات كان النظام الجبائي معقد و غير فعال نتيجة لتعدد القوانين و عدد الضرائب المرتفع بالإضافة الى ارتفاع معدلاتها كما ان الإدارة الجبائية غير كفأة لنقص التاطير و الامكانيات.

لكن مع بداية الإصلاحات تم تعويض انواع من الضرائب القديمة باخرى حديثة معمول بها عالميا, و بمعدلات متقاربة مع ما هو معمول به في الدول المتقدمة. فتم ادخال الضريبة على الدخل الاجمالي IRG و الرسم على القيمة المضافة TVA بالإضافة الى ضرائب اخرى فاصبح النظام الجبائي اكثر بساطة و وضوح.

ان الانتقال الى اقتصاد السوق يؤدي الى تغيير دور الدولة و بما انها لا تتدخل مباشرة في الاقتصاد فهي تستعمل ادوات غير مباشرة منها الضرائب و الرسوم فمثلا بهدف تشجيع عمل السوق المالي فقد تم إعفاء الأرباح على الاسهم و السنوات.

4-2-4-اصلاح النظام المالي و البنكي:

يعتبر النظام المالي و البنكي نقطة سوداء في الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات و بعدها, فهو نظام جامد مبني على بنوك عمومية بصفتها مؤسسات عمومية, تلعب دور هيئات منفذة للخطة و في سنة 1989 اكتسبت هذه البنوك صفة المؤسسات التجارية ذات اسهم مملوكة للدولة، و كان اكبر تحول في النظام البنكي بصدور قانون النقد و القرض 1990 و الذي اقر على استقلالية البنك المركزي في تحديث البنوك التجارية من حيث التسيير حسب معايير اقتصاد السوق, مع انشاء هيئة مستقلة لمراقبة العمليات البنكية كما سمح القانون بانشاء بنوك خاصة محلية او اجنبية. و رغم ان البنوك المحلية فشلت الا ان البنوك الأجنبية ما زالت تجربتها محتشمة و تبقى البنوك العمومية تسيطر على معظم المعاملات, كما تم انشاء بورصة القيم سنة 1993، لتساعد على عملية الخوصصة.

في الجزائر و في ظل الاستثمار الاجنبي الضعيف و كذلك المحلي و نظر لتخلي الدولة عن الدولة عن القيام بالاستثمار في المؤسسات العمومية فلا بد من ان تعوض ذلك عن طريق دعم النشاط الاقتصادي، بواسطة سياسيات الانفاق العام في مشاريع ذات منفعة عامة، مثل قطاع السكن و الاشغال العمومية و هذا لامتناس البطالة، اذن ففي ظل هذه الظروف لابد للدولة ان تلعب دور محرك في هذه المرحلة.

و عليه فان المهمة الاساسية للدولة في المرحلة الانتقالية بعد تهيئة المحيط من اقتصاد كلي و قانوني و كذلك اجتماعي و سياسي فلا بد ان تقوم ببعث الحيوية في القطاع العام حتى يصبح اكثر جاذبية للمستثمرين، و تشجيع القطاع الخاص و هذا بهدف:

- امتصاص الطالة و الاستثمار في تحقيق النمو خاصة بعد ان تنتهي برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث نعلم ان تجدد هذه البرامج مرتبط بأسعار البترول و التي تعتبر عوامل خارجية لا تتحكم الجزائر فيها مما يعني ان استمرار النمو مرتبط بعوامل خارجية؛
- إعداد المؤسسات العمومية للخصوصية و هذا بحل المشكل الاجتماعي للخصوصية و كذلك حل النزاع القائم مع الجماعات الضاغطة محل النقابات، و بالإضافة الى جعل هذه المؤسسات اكثر جاذبية للاستثمار الخاص.

ان رهان الجزائر مرتبط بوجود قطاع خاص قوي و قطاع عمومي متجدد بحيث يكون هناك تكامل بين القطاعين و ان النشاط الاقتصادي تحكمه قواعد اقتصاد السوق، و يرجع كذلك إلى ما يلي:

- إجماع الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر؛

- ضعف القطاع في هذه المرحلة بحيث لا يمكنه ان يكون محرك للاقتصاد؛

- حاجة الدولة الى القطاع العام لتنفيذ بعض السياسات و لضمان التناسق الاجتماعي؛

- و تتدخل الدولة في سوق العمل بهدف إصلاحه و إدخال إجراءات تسمح بتخفيض معدل البطالة و

الاندماج المهني، فبرنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) Programme de soutien a la relance économique

و الذي برمج من سبتمبر 2001 بملغ 525 مليار دينار أي 6.56 مليار دولار و

الذي له اثار ايجابية على التشغيل فقد انخفض معدل البطالة نتيجة لتركيزه على قطاعات تمتص نسبة

كبيرة من اليد العاملة مثل الفلاحة و الأشغال العمومية كما يجب على الدولة ان تهيئ المحيط

الاجتماعي و الثقافي لتقبل اقتصاد السوق و القطاع الخاص فالدولة الراعية لمدة اكثر من ثلاثين سنة

(1994-962) خلفت في ذهنية الفرد عقلية الاتكال على الدولة، و الثقة في القطاع العام، و التخوف

من كل ما هو خاص و تضاف اليها التجربة الفاشلة لبعض الخواص، و خاصة مجموعة الخليفة و

نظرا لكبر حجم الكارثة الى خلفتها المجموعة بخسائر تفوق 1.5 مليار دولار و احالة 12000 عامل على البطالة. رسخت في ذهنه الفرد فشل القطاع الخاص و لجوئه الى التبرج حتى و لو كان عن طريق اختلاس اموال الغير سواء العامة و الخاصة. اما الثقة في القطاع العام فنتيجة عن الثقة في الدولة باعتبارها المالك و الضامن, و ليس في قدرات هذا القطاع و الثقة في الدولة ناتجة عن قدراتها المالية و المتأتية من ارتفاع أسعار البترول . و لو انخفضت الاسعار بحدة و لفترة طويلة نسبيا لكان الوضع مخالفا تماما.

و من ثم فإنني ارى انه في الوقت الحالي فان ثقة الفرد الجزائري في القطاع الاقتصادي و الناتجة عن الفعالية و الكفاءة تنصب فقط على الشركات الاجنبية الكبرى و التي فتحت لها فروع في الجزائر، و هذا المحيط لا يشجع بتاتا على قيام سوق مالي في الجزائر فدور الدولة هو القيام بمراقبة النشاط الاقتصادي و القطاع الخاص لضمان اموال صغار المدخرين و المستثمرين.

4-4-الدولة و العولمة:

ان الإصلاحات الهيكلية تهدف الى جعل الأسواق مفتوحة و عادة ما يؤدي ذلك الى خلق أجواء منافسة صعبة على المؤسسات المحلية. كما تؤدي الإصلاحات الى تخفيض الطلب و الذي يؤثر سلبا على مستوى النمو و يؤدي الى تفكير شرائح من المجتمع, و منهم الطبقة المتوسطة فالتكلفة الاجتماعية للتعديل الهيكلي تعتبر كثيرة مقارنة بالنتائج المحققة على المستوى الاقتصادي، فسياسات محاربة التضخم تؤدي الى تخفيض الاتفاق العام و خاصة المساعدات الاجتماعية (تدعيم بعض السلع مثلا) و هو ما يؤثر على الفقراء خصوصا.

كما ان الداعين لهذه السياسات يرون ان التكلفة الاجتماعية المتحملة في المدى القصير يمكن تعويضها بالمزايا التي تحققها هذه السياسات على المستوى الاقتصادي في المدى الطويل. و لكن لم يأخذوا في الحسبان ان المشاكل الاجتماعية يمكن ان تقف عائقا امام الأهداف الاقتصادية فمثلا حدة البطالة كانت احد العوائق أمام اتمام عملية الخصخصة.

كما ان قوانين السوق الجديدة ادت الى تراكم الثروة في يد فئة قليلة من الناس و مع زوال الطبقة المتوسطة يصبح التماسك الاجتماعي مهدد بالانهيار.

اما على مستوى السياسة التجارية فان تقرير CNUCED سنة 1998 ينص على التحرير التدريجي للتجارة الخارجية, و هذا من اجل تسهيل الحصول على المواد المستوردة بالاسعار الدولية.

و قد ساهمت السياسات التجارية المنتهجة في اطار سياسات التعديل الهيكلي في:

-تفكيك التعريفات الجمركية مما جعل الاقتصاد يفقد كل اشكال الحماية؛

-تخفيض مجال تدخل الدولة بتحرير غير محدود يحمل اثار سلبية على المنتجات المحلية و قدرتها على المنافسة؛

-عدم كفاءة رقابة اجهزة الدولة (جمارك، اجهزة رقابة النوعية ... الخ) جعل السوق المحلية مفرغة لكل المنتجات المضرة بالصحة مثل: الملابس المستعملة، المواد الغذائية الفاسدة، منتجات مصنعة لا تستجيب للمعايير الدولية. فالسيارات الصينية يمنع بيعها في السوق الاوروبية، اما في الجزائر فيسمح ببيعها ثم يخضع المستهلك للمراقبة التقنية للسيارات اي ان المستهلك يتحمل اخطاء التصنيع كما انه غير محمي لعدم احترام قواعد السلامة عند التصنيع.

4-4-1- دور الدولة في تخفيف الفجوة الرقمية:

ان التكنولوجيا الجديدة للاعلام و الاتصال NTIC جعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة، و قد استفادت من هذه التكنولوجيا اجهزة الدولة لتقديم خدمات عمومية احسن لكن التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة ما فتى يبتعد عن ما هو معمول به في باقي الدول مما جعل الفجوة الرقمية تتعمق و تحاول الدول بصفة عامة الاستثمار في هذا المجال، خاصة في الموارد البشرية فالجزائر مثلا قامت بانشاء قطب تكنولوجي رقمي بسيدي عبد الله مقتدية بما قامت به الهند Colecon valée و التي تعتبر الرائدة في مجال البرامج.

كما ان العولمة غيرت خريطة توظيف رؤوس الاموال بحيث بدأت تنتقل الى بعض البلدان ذات اليد العاملة الرخيصة خاصة الصين و باعتبار الجزائر تحتوي على يد عاملة رخيصة مقارنة بالمستوى العالمي فعلى الدولة الاستفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر، و ما يحمله من تكنولوجيا متطورة تساهم في تحسن الانتاج و تطويره، حيث بين تقرير CNUCED سنة 2000. ان مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر ارتفع من 594 مليار دولار سنة 1982 الى 4772 مليار دولار سنة 1999 بينما ارتفعت التدفقات السنوية من 58 مليار دولار الى 865 مليار دولار خلال نفس الفترة.

و ارتفعت حصة الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال المحلي الخام من 2.3 الى 11.1 % خلال الفترة 1980-1998 . بينما توزيع هذه الاستثمارات على الدول فنجد ان 10 دول تستقبل 74% من مجموع الاستثمارات سنة 1999.

و في سنة 1997 استقبلت القارة الإفريقية 5.5 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة، أي ما يعادل 1.56% من المجموع العالمي.¹

4-4-2 دور الدولة في تنظيم المبادلات التجارية:

لقد ادى الانتقال الى اقتصاد السوق و محاولة الجزائر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الى إجراء بعض التغييرات على دور الدولة تتمثل فيما يلي:

-حماية الملكية الفكرية و الصناعية: و هذا تطبيقا للاتفاقات الدولية حيث قامت بإصدار عدة قوانين لحماية حقوق المؤلف و ما شابهها، بالإضافة الى الاختراعات و المخططات ...الخ. و هذا لحماية المستهلك و المنتج من استعمال غير مرخص به أي منتج غير مطابق.

-حماية المنافسة:تسهر الدولة على ضمان عمل حر لآليات السوق من عرض و طلب و ذلك لحماية المنافسة فالأمر رقم 03-03- و المتعلق بالمنافسة ينص ان اسعار السلع و الخدمات تحدد بحرية عن طريق عمل آليات السوق و المنافسة، و لكن تحتفظ الدولة بحق الرقابة؛

-تنظيم اسعار السلع و الخدمات الإستراتيجية؛

-تحديد ارتفاع الاسعار و الناتجة عن خلل في عمل السوق او احتكار طبيعي او مشاكل في التمويل و لا تتعدى مدة التدخل 6 اشهر و يمنع مجلس المنافسة الحالات التالية:

-أي استغلال لوضعية يكون فيها المنتج محتكر لسوق او جزء منه؛

-أي اتفاق سري او معلن لتقاسم السوق او الحد من عمل المنافسة؛

-استغلال مفرط لوضعية تبعية حيث يفقد المستهلك حرية الاختيار؛

-البيع بأسعار اقل من التكلفة بهدف إخراج منتجين منافسين من السوق؛

-كل اتحاد لشركتين فأكثر يمر عبر رأي مجلس المنافسة بحيث يتم منع ذلك في حالة ما اذا ادى الى السيطرة على اكثر من 40% من حجم السوق (تمويل و مبيعات) و اذا كان في ذلك مصلحة عامة فيمكن للدولة ان تسمح به.

¹ CNES. Rapport sur la Maîtrise de la Globalisation une nécessité pour les plus faibles.

و يتكون مجلس المنافسة من 09 اعضاء منهم عضوين من المحكمة العليا و له دور استشاري فيما يخص قضايا الاسعار و تنظيم السوق و المهن، و يقوم بالتحقيق في عمل احد الاسواق . و يقوم بهذه المهام بطلب من وزارة التجارة او احدى المؤسسات او الافراد او بطلب من الاعضاء و يمكن ان يصدر اوامر او عقوبات مادية او ادارية و يمكن ان ينشر قراراته. و يمكن لمتضررين النقض لدى محكمة الجزائر¹.

ان هدف هذا المجلس هو توجيه عمل الافراد نحو المصلحة العامة للمجتمع فالجزائر لا بد لها من تدعيم المنافسة من اجل مواجهة تحديات العولمة و فتح الاسواق.

-مراقبة التجارة الخارجية: ان كانت التجارة الخارجية حرة فالدولة تتدخل استثنائيا في الحالات التالية:

- منع السلع و الخدمات و التي تسيء للاداب العامة، و للنظام و الأمن؛
- وضع شروط على السلع المستوردة بحيث تكون غير مضررة بصحة الإنسان و الحيوان و البيئة.

و بهدف حماية الاقتصاد الوطني تتدخل الدولة وفق الامر 04/03 في الحالات التالية:

-في حالة استيراد مفرط لسلعة ما تضر بفرع من فروع الإنتاج يمكن للدولة ان تفرض حق جمركي اضافي او ان تقوم بتحديد الحصص المستوردة , و نفس الاجراءات تتخذ في حالة ازمة في العملة الصعبة؛

- في حالة ما اذا كانت السلع المستوردة تخضع للدعم من البلد المنشأ. و بهدف حماية الانتاج المحلي يتم فرض حق جمركي اضافي.

-محرابة سياسات الاغراق و التي تتبعها بعض الشركات بفرض حقوق جمركية « Droit anti dumping » .

5- النتائج و الحديات:

5-1- نتائج عملية الاصلاح في الجزائر:

بعد رحيل الرئيس السابق "هواري بومدين"، اتبعت الطبقة المسيرة الجديدة بعض الإصلاحات في اجهزة الدولة و انظمة التسيير للتقليل من حدة التخطيط (كما هو جاري في معظم البلدان

¹ Benissad. H. L Algerie de bla planification socialiste ... Op.Cit. p 221

الاشتراكية سنوات الثمانينات) , فقد تم اعادة هيكلة الشركات العمومية بتقسيمها الى عدد كبير من المؤسسات العمومية كما تم اعتماد طبقة من التقنوقراط القريبة من نظام الحكم لتسيير هذه المؤسسات و هذا لمراقبة مراكز القرارات الاقتصادية، كما ان ضعف نظام الحكم نتيجة لصراع النخب ادى الى ظهور مظاهرات في كل من تيزي وزو و قسنطينة و سطيف و انتهت بالجزائر العاصمة سنة 1988 مطالبة بالحريات الديمقراطية، و هو ادى الى تغيير نظام الحكم و كذلك النظام الاقتصادي بالتحول الى اقتصاد السوق.

ان التخصيص السيئ للموارد نتيجة للتخطيط المركزي الأمر و المعتمد على جهاز إحصائي غير فعال و مع وجود سوق موازية نشطة، كما ان التغيرات الكبيرة بأسعار النفط و ارتباط اقتصاد الجزائر بأسعار المحروقات جعلته عرضة لازمات اقتصادية، و قد تميز الاقتصاد في سنوات الثمانيات بوجود عجز في الميزانية، و وجود سيولة زائدة دون ان يقابلها سلع و خدمات في السوق. و وجود جهاز انتاجي غير فعال و عدم وجود استقرار اجتماعي.

و كانت عناصر الاصلاح تتمثل في ما يلي :

- إعطاء حرية أكبر للمؤسسات العمومية في انتظار تحويلها للقطاع الخاص؛
- احلال ميكانيزمات السوق تدريجيا محل الاسعار الادارية للسلع و الخدمات و كذلك سعر الصرف؛

- تطبيق حرية التجارة الداخلية و الخارجية و الغاء احتكار الدولة ؛
- القيام بإصلاحات بنكية بمنح الاستقلالية للبنك المركزي بصفته بنك الإصدار، و اعادة رسملة البنوك التجارية و تطهير محافظها المالية من الحقوق المستحيلة التحصيل على المؤسسات العمومية، و الغاء تمويل عجز الميزانية بواسطة الإصدار النقدي، و كذلك محاربة التضخم؛

- العمل على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل الحصول على تكنولوجيا متقدمة و طرق تسيير اكثر فعالية.

ان التحولات الجديدة لا تعني الغاء التخطيط كلية خاصة في القطاعات الإستراتيجية و التي بقيت مساهمة الدولة فيها جزئيا او كليا، بالاضافة الى توجيه الاقتصاد بطرق غير مباشرة مثل الانفاق العام و الضرائب و سعر الفائدة... الخ

بالتالي فازدهار السوق يتماشى مع نوع من التوجيه و التخطيط كما هو معمول به في الدول المتقدمة و كما يرى J.E. Stieglitz ان الدولة تلعب دور قوي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الغنية , فالمؤشرات الكلية للاقتصاد تؤثر في السوق و كذلك السوق يؤثر فيها, فقد أنشأت الجزائر محافظة للتخطيط سنة 2002 (بعد ان كانت في العهد الاشتراكي وزارة للتخطيط) و هذا بهدف المساعدة في اعداد البرامج و الاستشراف بالإصلاحات الاقتصادية لابد ان تدعم دور السوق في الاقتصاد لكن تحتفظ بحد ادنى من التخطيط و التدخل.

ان طموح الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية بالإضافة إلى الظروف الملائمة في الأسواق المالية الدولية أدى الى إعداد قائمة كبيرة من المشاريع و التي يصعب تحقيقها على ارض الواقع. و يرى احمد بن بيتور رئيس الحكومة السابق ان هناك ثلاث ظواهر ساهمت في إحداث الهوة بين تحديد الإستراتيجية في المدى الطويل و اعداد المخططات في المدى المتوسط و المشاريع التي هي قيد الانجاز فضعف نظام التخطيط و عدم تناسق مهام الوزارات مع الوزراء حيث عادة يتولى وزارتي المالية و التخطيط الشخصيات الأقل تأثيرا سياسيا، يضاف الى ذلك سهولة الحصول على الموارد الخارجية، فسهولة الحصول على النقود سهلت من تمويل التأخر في انجاز المشاريع عن طريق اعادة تقييم التكلفة في كل مرة، أي كان هناك غياب للقيود الميزانية الصارمة، بالإضافة الى غياب تقييم جدي قبلي للمشاريع لضمان تنفيذ صحيح للبرامج و كذلك غياب تقييم بعدي لتصحيح النقائص و الاستفادة من الدروس لإعداد و تنفيذ المشاريع المستقبلية.

كما ان المؤسسات العمومية لم تستطع تحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة لعدة اسباب منها الأسعار الإدارية و اعتبار هذه المؤسسات إدارة تنفيذ للقرارات بالإضافة الى الأهداف السياسية و الاجتماعية التي أوكلت لها، و هو ما جعلها تغرق في حلقة المديونية سواء عند تنفيذ المشاريع او مرحلة الاستغلال.

و اهتم اتفاق التمويل الموسع 1995-1998 بمتابعة الإصلاحات على المستوى الكلي و معالجة الاختلالات الهيكلية. ففي مجال تحرير الاسعار صدرت التعليمات 06-95 تخص تحرير الأسعار ووضع الآليات لعمل قوى السوق من عرض و طلب و في سنة 1996 تم تحرير الأسعار ما عدا بالنسبة لبعض المواد الطاقوية و الحليب و تم امتصاص التضخم لينخفض من 30% سنة 1995 الى 4.9% في سنة 1998.

اما السياسة النقدية، فلم تستطع القوانين ابتداء من قانون النقد و القرض سنة 1990 من وضع اساس سليم لرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و هذه المشكلة مستمرة حتى الان، كما ان

البنك المركزي قام بتخفيف اجراءات الرقابة على الصرف، و تحرير حركة نقل رؤوس الاموال لم تكن من الأولويات، اذا اظهرت التجربة ذلك في الصين و الهند كما ان تحريرها في دول جنوب شرق آسيا اثر سلبا على التوازنات الاقتصادية الكلية. و نظرا لارتفاع اسعار البترول بالإضافة الى سياسيات التخفيض في الانفاق، فقد سجلت الميزانية العامة فائض سنوات 1996-1997، بعد ان كان عجز بـ28.5 مليار دينار سنة 1995 لكن انخفاض اسعار البترول سنة 1998 ادى الى تسجيل عجز قدر بـ108 مليار دينار.

وقد نتج عن عملية الاصلاح الهيكلي ما يلي:

- خوصصة المؤسسات العمومية؛
- انشاء بورصة القيم بقانون 93-10 لتسهيل عملية الخوصصة، و المساهمة في تمويل الاقتصاد كما حدث في القرض السندي لسوناطراك و سونالغاز لكن رغم ذلك فنشاطها يبقى دون المستوى المطلوب؛
- فتح سوق التأمينات بواسطة الامر 95-05 و كان ذلك احد شروط البنك الدولي؛
- تشجيع التصدير حيث تم انشاء شركة لتأمين الصادرات و ديوان تشجيع الصادرات بالإضافة الى صندوق لدعم الصادرات لكن رغم ذلك تبقى حصة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا بالنسبة لمجموع الصادرات؛
- ادخال خدمات مالية جديدة مثل القرض الاجاري و إعادة رسملة البنوك العمومية، و ظهور مؤسسات مالية خاصة محلية و أجنبية؛
- تصفية المؤسسات العمومية الغير مستقلة و مؤسسات ذات طابع صناعي و تجاري عمومية، و التي جاء بها قانون المالية لسنة 1994 و المرسوم التنفيذي 94-294 بينما حل المؤسسات العمومية الاقتصادية فيخضع لقرار الجمعية العامة، و من 1255 مؤسسة، تم حل اكثر من 800 مؤسسة و البعض الاخر تم خوصصته خاصة لصالح العمال.
- تقدم الجزائر بطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و بدأت المفاوضات مع للاتحاد الأوروبي و انتهت بإمضاء عقد الشراكة.
- شهدت هذه المرحلة تغيرات سياسية هامة (انتخاب رئيس الجمهورية و انشاء غرفة ثانية للبرلمان).

ان التوازنات الكلية المحققة وفق برنامج التعديل الهيكلي يعود احد اسبابها الى ارتفاع اسعار البترول و هو عامل خارجي Exogène ما يعني ان الاقتصاد عرضة للتغيرات الخارجية و هو ما جعل تراكم

الاحتياطات بالعملة الصعبة لا يساهم كلية في إحداث التنمية، بحيث يبقى جزء هام منها لمواجهة هذه التغيرات.

5-2- التحديات:

و هناك عوامل داخلية تقف عائقا امام نجاح التحول الى اقتصاد السوق في الجزائر و هي ذات طبيعة ساسية و ثقافية ...الخ، و منها:

- فقد أدت الفترة الاشتراكية الطويلة نسبيا الى وجود حنين الى الملكية العامة نتيجة الى ضعف القطاع الخاص، و توجيهه الى النشاطات التجارية ذات الربح السريع، و عدم رغبته في الاستثمار في قطاعات إنتاجية إستراتيجية، كما ان القطاع العام يمكن استخدامه في عملية التخطيط و التنمية بشكل مباشر، هذا ما جعل السياسيين و بعض الاقتصاديين يدافعون عن القطاع العام، و اذا كان الاقتصاد يحكمه آليات السوق من عرض و طلب و يهيمن عليه القطاع العام و تسوده المنافسة تكون بصدد التوجه نحو اقتصاد السوق الاشتراكي.

- ان ضعف الدولة نتيجة لضعف اجهزتها الادارية و القضائية يقف عائقا امام النمو الاقتصادي فعدم تطبيق الاتفاقات و القرارات القضائية يؤثر على المناخ الاستثماري و الانتاجي و كذلك المعاملات الاقتصادية.

- إن سياسات التعديل الهيكلي كان لها اثار اجتماعية كبيرة بتفجير شرائح من المجتمع و زوال الطبقة الوسطى تقريبا، و هو ما ادى الى غياب التماسك الاجتماعي و مقابل ذلك ظهرت طبقة غنية بسرعة و انتشرت الرشوة و الاحتيال على البنوك و مافيا العقار ... الخ . مما ادى الى عرقلة اتمام الاصلاحات، و قامت الدولة بمحاربة هذه المظاهر مستندة إلى الاتفاقات الدولية في هذا المجال.

- غياب مجتمع السوق جعل الاصلاحات لا تصل الى منتهائها فاقتصاد السوق تتطلب مستوى معين من الأخلاق و السمعة للمتعاملين و ليس الحرية الكاملة للأسعار و تحقيق الربح بشتى الطرق، ان تغيير الذهنيات يتطلب وقت اطول و ربما حتى ذهاب هذا الجيل.

- ان التغيير امر صعب و عادة ما يواجه مقاومة و هناك اربع قوى سياسية تقاوم التغيير و هي:
* نخبة الطبقة السياسية و التي ربطت علاقات مع القطاع العمومي و تحصلت على امتيازات تخشى زوالها.

* الطبقة الشغيلة و التي تخشى فقدان مناصب شغلها بالاضافة الى المزايا التي اكتسبتها.

*اعتماد القطاع الخاص على الربح و اصطيداد المعونات و البحث عن الربح عوض البحث عن تخفيض التكاليف, و تحقيق الجودة في ظل المنافسة مما يجعله يرفض أي سياسة انفتاح. و تكون معارضة الاصلاحات اكبر في الاقتصاديات الربعية مثل حالة الجزائر.

ان ما يمكن ان نتبنا به لمستقبل الخوصصة يتمثل في مجموعة من السيناريوهات تجمع في فرضيتين:

الفرضية الاولى: و يتمثل في بقاء اسعار البترول مرتفعة و من ثم بقاء الايرادات الخارجية مرتفعة، ما يعني ايرادات كافية لتمويل التنمية و تطرح لنا هذه الفرضية مجموعة من السيناريوهات.

السيناريو الاول: عدم قدرة الدولة على توفير مناخ اعمال و استثمارات مشجع و هذا لعدة اسباب منها سياسية و اجتماعية نابعة من قوة الجماعات الضاغطة و اصحاب المصالح, مما يعيق فرض دولة القانون، او ارتفاع في حدة الأعمال الإرهابية او استمرارها بوتيرة معينة تجعل المناخ الاستثماري يحمل مخاطر مرتفعة، و هو ما يؤدي الى إعاقة دخول مستثمرين اجانب و عزوف المحليين عن الاستثمار, ما عدا في بعض النشاطات التي يكون لها عائد مرتفع و تسترجع راس مالها في المدى القريب، كما ان المؤسسات العمومية لا تحسن من وضعها و تبقى تعتمد على الدولة في تمويل مشاريعها و بعبارة اخرى "يبقى الوضع على ما هو عليه"

السيناريو الثاني: تستطيع الدولة ان تكون اكثر جراءة, و تتخذ قرارات تؤدي الى توفير مناخ استثماري مشجع مما يؤدي الى جلب رؤوس الاموال خاصة الاجنبية لما تحمله من قدرات مالية و تسييرية و تكنولوجية او يقوم القطاع الخاص المحلي بالاستثمار في هذه المؤسسات.

الفرضية الثانية: و هي انخفاض اسعار البترول مما يؤدي الى انخفاض الايرادات الخارجية للجزائر, و بالتالي عدم قدرتها على الاستمرار في تمويل القطاع العام مع عدم توفر مناخ استثماري جيد و في هذه الحالة ينشأ لدينا سيناريوهين و هما:

السيناريو الاول: تقوم الدولة بالتنازل عن المؤسسات لصالح العمال و هي تجربة اثبت فشلها في بعض دول اوربا الاشتراكية سابقا مثل روسيا، حيث تنجح فقط في حالة المؤسسات الصغيرة فخصوصة المؤسسات الكبيرة لصالح العمال الذين لا يملكون رأس مال او قدرات تسييرية او تكنولوجية بالاضافة الى انه سرعان ما يسيطر على هذه المؤسسات المدراء بالتحالف مع رؤساء الفروع النقابية مما يعيق وظيفة الرقابة العمالية و يؤدي بالمؤسسة الى الإفلاس.

السيناريو الثاني: إن تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية و تراكم الديون تستحيل معه عملية التنازل للعمال او للمستثمرين المحليين او الاجانب, و في هذه الحالة يتم حل هذه المؤسسات و تصفيتها.

نلاحظ من هذه السيناريوهات ان اسعار البترول تلعب دور محوري في عملية الخوصصة فقد تكون عامل مساعد على توفير مناخ جيد للاستثمارات و من ثم انجاح عملية الخوصصة كما ان الايرادات الكبيرة تؤدي الى تأجيج شدة الصراع بين جماعات المصالح, مما يعيق اتخاذ اجراءات جريئة و من ثم غياب دولة القانون و عدم وضوح الرؤى حول الإصلاحات اذا فالهدف ليس الخوصصة في حد ذاتها و لكن في تحقيق الكفاءة للمؤسسات الاقتصادية.

و تبقى التحديات امام الجزائر متمثلة في :

- كيفية استعمال الربح الناتج عن المحروقات لتجديد الالة الانتاجية للقطاع العمومي و تشجيع الاستثمار.

- اصلاح اجهزة الدولة و النظام القضائي و التي تعتبر اساسية لعمل اقتصاد السوق، كما انها تهيئ جو مناسب للمستهلكين و المنتجين و إعادة الثقة بين الدولة و المواطنين و تكوين دولة القانون.

- تخفيف التكاليف الاجتماعية الكبيرة لعملية الاصلاح حتى يستطيع النمو المحقق استيعاب هذه التكاليف.

- خلق ثقافة اقتصاد السوق و من ثم تكون مجتمع سوقي له قيم تتماشى مع الحرية الاقتصادية.

ان الاجابة على هذه الاسئلة تؤدي الى تكوين اقتصاد حر له طابع إنساني.

خاتمة الفصل:

عرفت الجزائر قبل البدء في الإصلاحات مرحلتين الأولى اعتمدت التخطيط المركزي الأمر و الغير مرن, فتم نزع الملكيات الخاصة و التضييق على القطاع الذي يرمز للرأسمالية الامبريالية و حاولت الدولة تسريع عملية التنمية عن طريق جمع كل الموارد في يدها.

فاتبعت إستراتيجية الصناعات المصنعة أي التنمية الغير متوازنة على اعتبار أن الاقتصاد مثل القطار يكفي أن تجره قاطرة واحدة. و قد ساعد ذلك الوفرة المالية لارتفاع أسعار البترول و سهولة الحصول على القروض المالية من السوق المالي الدولي و حققت الجزائر معدلات نمو مرتفعة و متواصلة, لكن في سنوات الثمانينات و بعد أن وصلت للحكم نخبة جديدة تغيرت إستراتيجية التنمية و بدأ الاهتمام

أكثر بالهياكل القاعدية و تحول الاستثمار في المؤسسات العمومية إلى استثمار في الطرق و السدود و المطارات.... إلخ و بدأ التخطيط يعرف نوع من المرونة لكن الأزمة النفطية سنة 1986 و انخفاض سعر الدولار أدى إلى شح العملة الصعبة فظهرت هشاشة تركيبة الاقتصاد الجزائري، و المعتمد على مادة واحدة أساسية تتحكم فيها متغيرات خارجية بالإضافة إلى ضعف المؤسسات الاقتصادية، و هو ما أدى بها إلى القيام بعمليات إصلاح أبرزها استقلالية المؤسسات سنة 1988 و لما دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي تم الفصل في مبدأ النظام الاقتصادي المتبع و قبول التحول إلى اقتصاد السوق. لكن لهذه العملية تكلفة اجتماعية فبعد أن كانت الاشتراكية اختيار لا رجعة فيه، و هذا لمدة عشرين سنة كان من الصعب التحول فجأة إلى اقتصاد السوق، و قد ذكرنا في الفصول السابقة أن العقد الاجتماعي الأول للدولة الجزائرية مبني على مدى توفيرها للخدمات و مناصب العمل فلم يكن هناك إشراك حقيقي للمجتمع في القضايا الإستراتيجية.

لكن عند مقارنة وضع الجزائر بأوضاع البلدان الاشتراكية سابقا نرى أنها و عند بداية الإصلاحات ورثت وضع أكثر مرونة و تحرر و نظام مالي أقل اختلالا، و هو ما جعل معدل التضخم لم يتجاوز 40% مما سهل التحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي و سجل الناتج المحلي الخام انخفاضا طفيفا، و سرعان ما عاود النمو في التسجيل معدلات موجبة عكس الكثير من بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا و هي تشبه بذلك بعض بلدان أوروبا الشرقية و الوسطى و اتبعت الجزائر خصوصية سريعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قامت بتصفية الكثير منها، و كان هدفها الأساسي التخلص من العبء المالي لهذه المؤسسات على الخزينة العامة، و لم يكن هدفها سياسي كما جرى في البلدان الأوروبية الاشتراكية سابقا.

اما بالنسبة للمؤسسات الكبيرة فتبقى مسألة الخصوصية لم تتم بعد، بسبب عدم وجود مستثمرين يرغبون في شرائها، و لعدم توفر مناخ استثماري ملائم رغم المجهودات المبذولة من الدولة و هي بذلك تعتبر حالة خاصة عند مقارنتها بالتجارب المدروسة، فلا هي قامت بخصوصية سريعة و شاملة كما حدث في روسيا في المرحلة الأولى لكنها في مرحلة ثانية قامت بخصوصية متدرجة و شفافة لفائدة رأسماليين حقيقيين و هو ما حقق نتائج ايجابية عكس الجزائر التي لم تستطع بعد اتمام هذه العملية. و قد واكب عملية الإصلاح تغيير في النظام السياسي عكس ما حدث في الصين و مشابه لما هو حاصل في معظم البلدان الاشتراكية سابقا خاصة الأوروبية منها لكن يبقى الدور الأساسي في هذه المرحلة لم يكتمل بعد و هو تكوين هيئات الدولة القوية التي يكون اساس عملها القانون بعيدا عن الحسابات السياسية و مصالح الجماعات الضاغطة.

الخاتمة العامة:

لقد تبين بعد ست سنوات من البحث، أن موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد يغلب عليه الطابع النظري والفلسفي، و يصعب فيه الوصول للمعلومة، و هو موضوع تناوله الكتاب منذ القدم، حيث وجدنا انه لم يتم حتى الآن إعطاء صورة واضحة عنه.

و رغم اختلاف المذاهب الفكرية حول وظائف الدولة، و حدود تدخلها في الاقتصاد إلا أن هذه المذاهب اتفقت على ضرورة وجودها. حتى أصحاب المذهب الاشتراكي، و الذين يرون في الدولة داعم لرأس المال، ينظرون إليها على أنها أداة مهمة لمحاربة الرأسمالية، لذلك فان المذاهب الاقتصادية ترى من الضروري وجود الدولة. و من خلال تحليلنا لمبررات وجود الدولة، معتمدين على مصالح الأفراد تبين ضرورة وجود دولة لتنظيم المصالح و حماية الحقوق و حل النزاعات. كما أن الدولة و مهما كان شكلها ملكية جمهورية أو دكتاتورية فهي عبارة عن عقد اجتماعي قد يتغير أو يعدل كأن تتحول الملكية إلى جمهورية أو العكس، لكن لا بد من وجود دولة. و بالتالي فقد تأكدت الفرضية الأولى من البحث، و التي تعتبر أن الدولة كعقد اجتماعي تحكمه مصالح الأفراد يمكن أن يعدل أو يغير و لكن لا يمكن أن إلغاؤه.

إن المجال الذي يلقي جدلا كبيرا هو حدود تدخل الدولة في الاقتصاد، فالسوق يقوم عبر آلياته بتلبية رغبات المستهلكين، و من ثم تعظيم منافعهم، كما يقوم بتصريف سلع المنتجين، و من ثم تعظيم أرباحهم. و تعمل قوى السوق من عرض و طلب على تحديد أسعار و كميات التوازن. و إن كان السوق يمثل مكان تفاوض البائعين و المشترين، و أدواته لنقل المعلومات هي السعر، فإن له وظائف أخرى مثل تخصيص الموارد. و تقيم المؤسسات في السوق على أساس معيار الربحية، و لا شيء غير ذلك من ظروف اجتماعية أو سياسية، و المشاريع الخاسرة لا بد أن تخرج من السوق، مما يعني أن مواردها من يد عاملة و آلات و أموال تنتقل للمشاريع المربحة، و هو ما نقصد به التخصيص الأمثل للموارد. و يقوم السوق بالحكم على المنتجات عن طريق عملية انتخاب، يتم بها اختيار منتجات و رفض أخرى، كما يقوم السوق بوظيفة توزيع الدخل، بالإضافة إلى كونه مصدر الهام للأفكار الجديدة، و يلعب دورا محوريا في اقتصاد السوق، و الذي هو مبني على المبادلة، و يتطلب قيامه بذلك توفر مجموعة من الشروط، مثل تحديد حقوق الملكية، حرية المبادرة و المنافسة و توفر المعلومات و تناظرها. و في حالة غياب أحد هذه الشروط، فان السوق يفشل في تحقيق التوازن الأمثل، و من ثم تعظيم منافع المستهلكين أو أرباح المنتجين، و كذلك التخصيص الأمثل للموارد. لذلك نجد بعض الحالات التي يفشل السوق في إيجاد توازن لها مثل السلع العمومية، و التي تمثل في بعض الأحيان ما

يطلق عليه بالوظائف السيادية، هذه الأخيرة يتقلص مداها بمجرد إيجاد طرق معينة لتفعيل آليات السوق لتوفيرها. فالأمن الداخلي مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتقاسمه شركات خاصة للحراسة مع الشرطة، و هذا طبعا لبعض الطبقات الميسورة، و التي تعيش في أحياء معينة. لكن رغم ذلك تتولى الدولة القيام بتوفير معظم السلع العمومية لعجز السوق على توفيرها. و تتولى الدولة معالجة مشكل الآثار الخارجية عادة بواسطة فرض الضرائب رغم محاولات إدخال آليات السوق لتساعد في إيجاد الحلول، و خاصة في مجال محاربة التلوث، و في بعض الحالات، و التي تتعدم فيها المنافسة نظرا لكون السوق لا يحتمل أكثر من بائع واحد، أي أن حرية المنافسة تنعدم، و هي أحد شروط نجاح اقتصاد السوق، فتتدخل الدولة هنا لمراقبة الاحتكار بواسطة قوانين، و تنظيمات أو فرض أسعار معينة. و تعتبر المعلومة أحد العناصر الأساسية لعمل آليات السوق من عرض و طلب، و في حالة عدم تناظرها فان من يملك المعلومة يلحق الضرر بالطرف الآخر في المعاملات، مما يتوجب تدخل الدولة لمعالجة هذه النقائص. و بالتالي نخلص إلى التأكد من صحة الفرضية الثانية، و هي أن السوق أكفاً من الدولة في تخصيص الموارد، لكن السوق يحمل بعض النقائص لابد للدولة من معالجتها.

و للدولة وظائف اقتصادية تعتبر كتصحيح لنتائج عمل السوق أو تكملة له. فالتخصيص الأمثل للموارد و إعادة توزيع الدخل هي من وظائف السوق، و الذي يقوم بها على أساس الكفاءة، و الربحية، لكن إذا تم النظر إليها من زوايا أخرى، نجد أن التوازن المحقق لا يكون أمثلها دائما. فإذا أخذنا وظيفة تخصيص الموارد، و عند ترك السوق حرة فقد يضر الأعوان الاقتصاديون بالبيئة، عندها تقوم المؤسسة بتعظيم ربحها، لكنها تضر بالرفاهية الاجتماعية، فتتدخل الدولة بتصحيح هذه النقائص. و كذلك بالنسبة لتوزيع الدخل، و الذي إذا نظرنا إليه من جانب اجتماعي، نجد أن بعض الأفراد مثل المعوقين قد يقوم سوق العمل برفضهم، و هو ما يعني أن دخولهم تكون معدومة، فتقوم الدولة بتصحيح هذه الوضعيات و هكذا. و تواجه وظائف الدولة تغيرات كبيرة خاصة مع ظاهرة العولمة، و التي اعتبرها أنها مرحلة متقدمة من مراحل الرأسمالية، فالحركة الاستعمارية للقرن التاسع عشر كان هدفها ضمان مصدر للمواد الأولية، و سوق لتصريف المنتجات، لكن سياسة الفقر و الجهل التي اتبعتها المستعمر جعلت هذه الأسواق محدودة. و بتثبع الأسواق المحلية للدول المستعمرة " بكسر الميم" واجهت الرأسمالية تحد كبيرا كاد أن يؤدي إلى زوالها كما تنبأ ماركس . لكن الحل جاء على يد النظام الفوردي_ الكينزي بتشجيع الطلب ، فقد قام فورد صاحب مصنع السيارات برفع الأجور و هذا لزيادة الطلب المحلي، و دعم كينز ذلك الطرح بزيادة الطلب العمومي عن طريق تدخل أكبر للدولة، حيث شهدت الدول المتقدمة ما يعرف بالثلاثين سنة المجيدة ما بين 1945 و 1975. لكن ارتفاع النفقات، و

المديونية العمومية المحلية، جعل هذه الدول تتراجع عن سياساتها، و تتقلب من سياسات الطلب إلى العرض عن طريق التخفيض من الإنفاق العام و من ثم تدخل أقل للدولة.

و إذا كان الطلب العام قد استنفذ، فإن الطلب الخاص تم اكتشاف أبعاد جديدة له عن طريق قروض الاستهلاك و بطاقات الائتمان، و هو ما جعل معظم أفراد الدول المتقدمة مدانين، أي أنه قد تم استنفاد الطلب الخاص المحلي. فما بقي أمام الرأسمالية إلا الطلب الخارجي، لكن واجه ذلك مشكلتين: - المشكلة الأولى تتمثل في أن تطور البشرية و تطور حقوق الإنسان معها، جعل من غير الممكن القيام بعمليات استعمارية جديدة، و إن تم ذلك فإن له تكاليف ضخمة أكبر من الأرباح، التي سوف تجنى من تلك السوق. و الدليل على ذلك ما يجري في العراق حالياً، فلو لم يكن هدف الاستعمار الاستيلاء على مصادر النفط، بالإضافة إلى أهداف سياسية أخرى، لما كانت الحاجة إلى السوق المحلي العراقي.

- و المشكلة الثانية تتمثل في ضيق هذه الأسواق، و محدوديتها، و لهذا جاءت ظاهرة العولمة لحل هاتين المشكلتين، فلا حاجة إلى القيام بعمليات استعمارية ما دامت هذه البلدان تفتح أسواقها للسلع الأجنبية، عن طريق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. كما أن الدول المتقدمة تقوم بتنمية هذه الأسواق عن طريق المنظمات و المؤسسات المالية الدولية، بوضع أسس الحكم الراشد لضمان التنفيذ الجيد لبرامج المعونات و الإصلاحات، و نقل رؤوس الأموال لزيادة الاستثمارات، و من ثم توسيع الطلب المحلي. لكن كل ذلك يتطلب فتح الأسواق و تحريرها و الحد من تدخل الدولة، و بذلك فقد تأكدت الفرضية الثالثة، التي تعني أن ظاهرة العولمة تؤدي إلى الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد.

إن من أهم ما ميز ظاهرة العولمة و نهاية القرن العشرين، هو تحول البلدان الاشتراكية سابقاً إلى اقتصاد السوق، و قد عرفت هذه البلدان فترة ركود في بادئ الأمر، ليتم بعدها تحقيق النمو بمعدلات مرتفعة و متواصلة، و إن كان نظرياً لا بد من تحقيق استثمارات ليعود النمو، إلا أن الذي حدث هو العكس، إذ عاد النمو قبل الاستثمارات و هذا للكفاءة المكتسبة من الإصلاحات عن طريق فرض قيود مشددة على الميزانية، و تحرير الاقتصاد، و سيادة المنافسة، و هو ما أعطى دفعا قويا للمؤسسات لتحسين إنتاجيتها.

إن عملية الانتقال تؤدي إلى تفعيل آليات السوق من عرض و طلب، مما يعني إلغاء أي تدخل مباشر للدولة للتأثير على عمل هذه الآليات، و بالتالي تخفيض لدور الدولة، لكن عملية الانتقال صعبة و تنطوي على تكلفة اجتماعية كبيرة تهدد استقرار الدولة بحد ذاتها، و بالتالي لا بد أن تسهر على تندية هذه التكاليف، و على نجاح عمل السوق. لهذا فهي تقوم بعملية التثبيت الاقتصادي، لتشجع المؤسسات على العمل في محيط سليم و مستقر، كما تقوم الدولة بعملية الخصخصة تدعياً للقطاع الخاص، و

حتى تتنازل عن النشاط الإنتاجي ما عدا في بعض القطاعات التي تعتبرها حساسة. و من ثم يمكن القول: أن الفرضية الرابعة خاطئة، فالمرحلة الانتقالية تقوم حقيقة بالحد من التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، ولكنها ترفع من التدخل غير المباشر، و الذي يكون له آثار ايجابية على إنتاجية و عمل المؤسسات. و من ثم نستنتج أن الدولة تخفض من تدخلها كما، و لكن ترفعه و تحسنه كيفاً.

و بينت التجارب التي تم تناولها في الفصل السابع، أن هنالك اختلافا كبيرا بينها، فدول أوروبا الشرقية و الوسطى و الاتحاد السوفيتي سابقا و رغم أنها كانت تمثل كتلة واحدة من الدول، إلا أننا استنتجنا اختلافا كبيرا في تجربة كل دولة، و إن كان لكل واحدة ايجابياتها و سلبياتها.

فبلدان أوروبا الوسطى و الشرقية سارعت في عملية الانتقال بدافع الانضمام للاتحاد الأوروبي، و نظرا للظروف الموروثة من النظام الاقتصادي السابق، فقد كانت هذه الدول أكثر استقلالية، عكس بلدان الاتحاد السوفيتي سابقا، و التي أثرت عملية الانتقال كثيرا على مؤشرات الاقتصاد. فقد ارتفع التضخم بأكثر من أربعة أرقام، و ارتفعت البطالة، و انخفض الناتج المحلي الخام انخفاضاً كبيراً، نظرا لثقل النظام الشيوعي السابق على الاقتصاد، و كذلك على المؤسسات و الهيئات. كما أن تجارب الخصخصة السريعة بينت أن هدفها سياسي فقط، و من ثم أظهرت فشلها، عكس الخصخصة المتدرجة، و التي يجب أن يسبقها إعداد مؤسستي، و قانوني، إذ لا تهم الخصخصة في حد ذاتها؛ بقدر ما يهم توفير محيط عمل و منافسة سليمين و مستقرين. و هو ما حدث في الصين، فالتجربة الصينية تعتبر مثالا يقتدي به من حيث نجاحه، و رغم أنها كانت السبابة للانتقال إلى اقتصاد السوق، أي عدم وجود تجارب سابقة يستفاد منها، إلا أنها أعطت الحرية للأقاليم لتجريب بعض المبادرات، فان ثبت نجاحها تعمم على باقي المقاطعات، و قد ساعد ذلك كثيرا على نجاح عملية التحول. كما أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لم ترافقه عملية خصخصة سريعة، و شاملة أو تغيير في النظام السياسي، فما زال الحزب الشيوعي الحاكم في السلطة، و لم يتم حله أو السماح بالتعددية الحزبية، إلا أن ذلك لم يمنع من تحقيق إجماع سياسي للمضي قدما في الإصلاحات. و العكس بالنسبة لكوبا، التي وقف نظامها السياسي حاجزا أمام تقدم أي إصلاحات. و بالتالي نخلص إلى صحة الفرضية الخامسة، و التي تعتبر أن عملية الانتقال هي عملية طويلة، و مستمرة، و تختلف من دولة إلى أخرى، و بالتالي عدم وجود وصفة سحرية لكل الحالات.

أما الفرضية السادسة، فقد أثبتت التجارب المدروسة خطأها، و إن كان الإجماع السياسي يلعب حقيقة دورا هاما في تقدم الإصلاحات، إلا أنه من غير الضروري أن يرافق عملية الانتقال تغيرا في النظام السياسي.

و من دراستنا لتجربة الجزائر لاحظنا أن هناك انفصالا بين الدولة كحكومة ، كجهازا مسيرا و المجتمع. فبعد التردد في المضي في الإصلاحات في أواخر الثمانينات إذ نجد الجزائر تقفز إلى تبني نظام اقتصاد السوق، و تمضي مسرعة في تطبيق تعليمات صندوق النقد و البنك الدولي، و تحقق النجاحات على المستوى الكلي، و تتلقى التهاني من المؤسسات المالية الدولية، دون أن يتم إعداد مسبق للمجتمع، عن طريق حوار عميق و حقيقي بين مختلف طبقاته. و لعل الوضع الأمني المتردي خلال التسعينيات هو ما جعل المجتمع يركز اهتمامه على هذه الأوضاع و يتقبل الإصلاحات مرغما، كما أن الجزائر لم تقم بإعداد هيئاتها لمواجهة النظام الاقتصادي الجديد، الذي يتطلب دولة قليلة التدخل قوية التنفيذ، لذلك فقد كانت مؤسساتها ضعيفة غير قادرة على تنفيذ القوانين غير مستقلة في اتخاذ القرارات، و هو ما جعل البلاد تدخل في فضائح الفساد، حتى بدأت قيم المجتمع تنميع لنتشر الرشوة و يغيب الحكم الراشد، و من ثم تبقى الإصلاحات غير مكتملة، فتقوى الجماعات الضاغطة و أصحاب المصالح، و يشتد الصراع حول اقتسام الريع بدل تحسين الفعالية الإنتاجية و الانتفاع من عائداتها، و من ثم ضياع ثمار الإصلاحات الكلية و التضحيات الاجتماعية لغياب إصلاحات على المستوى الجزئي. فتبقى المؤسسات العمومية الغير فعالة مسيطرة على الاقتصاد، مستمرة بواسطة إعانات الدولة، و يسود السوق حالة من الفوضى و الاحتكارات، و تضع حقوق المستهلكين و تتخفف منافعهم و من ثم تتخفف رفاهية المجتمع. و بالتالي نخلص إلى صحة الفرضية السابعة، و التي مفادها، لا يمكن نجاح الانتقال إلى اقتصاد السوق دون وجود مؤسسات و هيئات قوية للدولة و دون إعداد مجتمع السوق.

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن المصلحة العامة ليست هي مجموع المصالح الفردية، بل هي نتاج صراع لهذه المصالح، فالمصالح العامة هي التي تشكل لنا الدولة. إن نظام الانتقاء الطبيعي و الذي يجازي الأكفأ، يتمشى مع اقتصاد السوق، مما يجعل هذا النظام هو الأصلح للديمومة، و إن كان يحمل بعض النقائص، لذلك تتدخل الدولة لمعالجتها. إن تدخل الدولة في الاقتصاد يتطلب إجماعا سياسيا، و في حالة وجود اقتصاد ريعي تختلط قوانين الانتقاء الطبيعي، مما يتطلب دولة قوية بمؤسساتها للتحكيم بين الجماعات المتصارعة و للتوزيع العادل لهذه الثروة، ليس بين أفراد المجتمع فقط بل أيضا بين الأجيال المتلاحقة، في هذه الحالة فقط يكون البترول نعمة، و مورد نمو و ازدهار و ليس عامل هدم و انتشارا للفساد.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- أندرية نيسترنكو. التحدي الذي يواجهه الرئيس بوتن، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2000
- 2- اولية هافرليشين و جون اودلينج، الاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية، مجلة التمويل و التنمية، جوان 2000
- 3- ايجور جيدار، دروس من الازمة الروسية للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة التمويل و التنمية، جوان 1999
- 4- اينار ريبسي، لاتفيا التركيز على تنمية البلاد، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2000
- 5- بينيتي ادم، مرث مفلس، الهروب من أشباح التخطيط المركزي، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2003
- 6- جون نيليس، هل حان الوقت لإعادة التفكير في الخصصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، مجلة التمويل و التنمية، جوان 1999.
- 7- جون كينيث جالريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة للحاضر ترجمة احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت 2000،
- 8- حسن عمر، الرفاهية الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر 1999
- 9- حسنين عادل احمد، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة الجامعية، مصر 1999،
- 10- دويدار محمد و آخرون، الاقتصاد السياسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997
- 11- زينب حسنين عوض الله، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1997
- 12- زيني ويبر و جونتر توبي، استونيا في طريق الانضمام الى الاتحاد الأوربي، مجلة التمويل و التنمية، جوان 2000
- 13- ستانلي فيشر و راتنا ساهاي، الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية تقيم أدائها، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2000
- 14- سعد محمد عثمان، سامر نعمه الثامر، الإصلاحات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و آفاق تطوره المستقبلية، دار وائل للنشر، عمان، 2001،
- 15- صخري عمر، التحليل للاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، 2000
- 16- صندوق النقد الدولي، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق، 1998
- 17- عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة لبن خلدون دار الكتب العلمية. بيروت، 1993
- 18- عبد الرحمن يسرى أحمد، "تطور الفكر الاقتصادي" الدار الجامعية، بيروت، 2001
- 19- عبد العلي جبيلي و فيتالي كراما رينكو، بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا هل تعوم ام تربطها بعملة أخرى، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2003.

- 20- عبد اللطيف صدام, كيف تواجه تونس تحديات العولمة؟, مجلة التمويل و التنمية, ديسمبر 2001
- 21- قدى عبد المجيد , المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية, ديوان المطبوعات الجامعية, 2003
- 22- كورناي جانوس, تحقيق التحول الى الملكية الخاصة مجلة التمويل و التنمية سبتمبر 2000.
- 23- ماهر ظاهر بطرس, "دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق" دار النهضة العربية للنشر, القاهرة, 1995.
- 24- مرسي سيد حجازي, إعادة ترتيب دور الدولة و دور القطاع الخاص, الدار الجامعية, بيروت, السنة مجهولة
- 25- نداي, الإصلاحات المؤسسية, مجلة التمويل و التنمية, ديسمبر 2001,
- 26- نصولي صالح م , عقد من المرحلة الانتقالية نظرة عامة على الانجازات و التحديات, مجلة التمويل و التنمية, جوان 1999
- 27- هافرليشين اوليه و توماس وولف, محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية, مجلة التمويل و التنمية , جوان 1999
- 28- يسزيك بالسيوتش, تحول بولونيا الى اقتصاد السوق, مجلة التمويل و التنمية, سبتمبر 2000,

المراجع باللغات الاجنبية:

- 29- Andreff.V, Analyse économique de transition postsocialiste, édition La découverte, Paris, 2002
- 30- Atkinson Tony et autres, rapport sur la pauvreté et l'exclusion conseil d'analyse économique, documentation Française ,Paris, 1998
- 31- Banque Mondiale, «Rapport sur le développement dans le Monde», Paris, 1996
- 32- Barr Nicholas, Economic Theory and the Welfare State, *Journal of economic literature*, Vol XXX, June, 1992
- 33- Baslé M et A. Gelédan, Histoire des pensées économiques , Les fondateurs, édition Dalloz, Paris, 1993
- 34- Benbitour. A , L'Algerie au troisieme Millénaire , édition Marinoor ,1998
- 35- Benissad H, L' ajustement structurel, l'expérience du Maghreb, OPU, 1999
- 36- Benissad H ,L' Algérie de la Planification Socialiste a l'économie de marché, édition ENAG, 2004
- 37- Bonnieux François et Brigitte Desaignes , économie et politiques de l'environnement , édition Dalloz, Paris ,1998

- 38- Bouchet Pierre, L'imparfait libéralisme dans les Sociétés occidentales, édition Cujas, Paris, 1993
- 39- Boyer Robert and Daniel Draché, States Against Markets the limits of Globalisation, edition, Routledge, New York,1996
- 40- Boudjenah .y , l' Algérie de composition d'une industrie à la restructuration des entreprises pu pliques 1980-2000, édition l'harmattan, Paris , 2002.
- 41-Brasseul Jaques , Histoire des faits économiques , tome1. édition Armand colin, Paris, 1997
- 42- Buchanan. J, The Public finance, édition, Revised ,USA, 1965
- 43- CNES, Rapport sur la Maîtrise de la Globalisation une nécessité pour les plus faibles, Alger ,1996
- 44- Corinne Larrue, Analyser les politiques publiques de l'environnement ,édition L'harmattan, Paris, 2000
- 45-Cros Cristine, « Politique d'environnement et efficacité économique», *Thèse de doctorat* , Paris1 Sorbonne,1998
- 46-Crozet Yves , Analyse économique de l'Etat, Armand colin, Paris, 2^{ème} édition, 1997
- 47- Dahmani A . l' Algérie à l'épreuve , économie politique des reformes 1980-1997, édition l'Harmattan,Paris, 1999
- 48-David Whynes et Roger Bowles, La théorie économique de l'état , édition universitaire , Paris, 1986
- 49- Deiter weiss et ulrih wurzel, environnement économique et politique de transition vers l'économie de marché, OCDE ,1998
- 50- Delas J.P. Economie Contemporaine, édition Dalloz ,Paris, 2001
- 51- Dmitri George La Vroff , Les grandes étapes de la pensée Politique, édition Dalloz , Paris, 1999.
- 52- Dwayne Ward, Toward a Critical political economics , edition , good year publishing company, California, 1977
- 53- Fantanel J. et Samson .I. La liaison dangereuse entre l'Etat et l'économie Russe, édition Lharmattan, Paris, 2001
- 54- Freidman Milton, Contre Galbraith,édition Economica, Paris,1977
- 55-Genereux. J, L'économie politique, Analyse économique des choix publics et de la vie politique, édition Larousse, Paris, 1996
- 56-Gosta Espering Anderson, Les Trois Mondes de L'Etat Providence,essai sur le capitalisme moderne, PUF, Paris, 1999

- 57- Gilles Caire, Economie de Protection Sociale, édition Breal, Paris,2002
- 58- Guerrien. B, Dictionnaire d'analyse économique. édition la découverte. Paris, 1996
- 59- Ha – Joon chang., globalisation economic development and the role of the state, édition third world net work, London, 2003
- 60- Hillman, Arye. Interpretation of transition in Political economy, Kluwer Academic publisher, Massachusetts, USA , 2003
- 61- Houtrat. F, Comment se construit la pauvreté, édition L'harmattan, Paris, 2000
- 62-Jean Meyer , le poids de l'Etat , PUF,Paris, 1983
- 63- Kaul. I et autres, Les biens publics mondiaux, la coopération internationale au XXI siècle, édition Economica . Paris,1999
- 64- Kerdoune Azzouz , Environnement et développement durable enjeux et défis, édition publisud , Paris, 2000
- 65-Kornai .J, La transition Economique post- socialiste Dilemmes et Décision, édition La maison des sciences de l'homme , Paris, 2001
- 66-Le Grand Julian. and Will Bartlett : Quasi Markets and Social Policy ,édition Mac Millan, London, 1993
- 68- La lumière. P, Les finances publiques, édition Armand Colin, Paris,1973
- 69- Leon Walras , Etudes d'économie sociale,théorie de la répartition de la richesse , édition rouge libraire, Lausanne, 1896
- 70- Mattei. A., Microéconomie expérimentale, édition Librairie Droz. SA. Genève ,2002
- 71- Mancur olson , Logique de l'action collective , traduit par Mariolevi, PUF, Paris, 1978
- 72- Manuel.Pasreros.J.R. After the deluge ,in Cuba the Contours of Change , Lynne Rienner Publishers, USA, 2000.
- 73- Martina. D, La pensée économique, édition Armand colin, Paris, T2,1993
- 74- Mebtoul. A.L'Algérie face aux défis de la mondialisation, T2.OPU,2002
- 75- Myles. G, Publics economics, Cambridge University press, USA , 1997
- 76- Laffont Jean Jacques , L'Etat et La Gestion Publique , acte du colloque du 16 Décembre , Paris,1999
- 77- Nagels Jacques , éléments d'économie Politique critique de la pensée unique, édition université de Bruxelles,1997
- 78- Nozick Robert , Anarchie Etat et Utopie , PUF, Paris, 1988
- 79- Savitch, Pavel, Du Socialisme a l'économie de marché errances de la transition, Sous la direction d'Andria Novembre, PUF , Paris, 2001

- 80- Peters Philip, Cuba's Small Business , Taking a Wild Ride , in Transition volume 8 number 3, The World Bank, USA, 1997
- 81- Philips. L, The economics of imperfect information, Cambridge University Press, USA, 1988
- 82- Quigly. J.M and E. Smolensky, Modern Public Finance, édition Harvard University press, USA, 1994
- 83- Roger Frydman et autres, Analyse économique et historique des sociétés contemporaines , T1 , édition Economica, Paris, 1988.
- 84- Rosa J.J, L'analyse économique des Réglementations, édition, Cujas, Paris, 2002
- 85- Salanie Bernard, Microéconomics of Market failures, the Mit press Massachusetes, Institut of Technology, USA ,1998
- 86- Samuelson P.A, W. Nordhaus, Economie, édition, Economica, Paris, 6^{em} édit,1996
- 87- Sadi. N. La privatisation des entreprises publiques en Algérie, OPU, 2006
- 88- Sebti.fouzi. «Sur l'origine des reformes économiques en Algérie et en Europe de l'Est une étude comparative». *Revue des sciences Humaines* .Université de Constantine.1999
- 89- Schotter A. Microéconomie, édition Economica. Paris, 1994
- 90- Sharkey. W, the theory of natural monopoly. Cambridge university press, USA, 1984
- 91- Stiglitz. J et al, the economic role of the state, édition Arnold heeptje,USA, 1989
- 92 -Tchibozo. Guy, Microéconomie approfondie. édition Armand colin. Paris, 1997
- 93- Tejada .A .A. et autres ,cuba quelle transition . édition Economica ,Paris, 1998
- 94-Teulon Frédéric, L'Etat et la Politique économique , PUF ,Paris,1998
- 95- Tietmeyer. Hans, Economie sociale de marché et stabilité Monétaire, édition Economica , Paris, 1999.
- 96- United Nations ,Social Security Programs. Throughout the World Africa, USA, 2005
- 97- Wagner A , les fondements de l'économie politique ,traduit par Leon Polaek, édition V.Gerardet E.Briere, Paris,1904
- 98- Wagner. A, Traité de la science des finances , traduit par henry vouters ,édition. V. Giard & E. Brière, Paris 1909,
- 99 - Weber Luc, l'Etat acteur économique , édition Economica, Paris, 2éd, 1991,
- 100 - Wolfelsperger. Alain , Economie publique , PUF, Paris, 1995.
- 101- Yifulin, J. Et autres, Le Miracle Chinois Stratégie de Développement et Reforme économique , édition Economica, Paris, 2000

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان
85	جدول رقم 01 : السلع العامة والسلع الخاصة
93	جدول رقم 02 : نظرية الألعاب مأزق المسجونين
196	جدول رقم 03 : التحول من النظام الراسمالي الكلاسيكي الى النظام الراسمالي الكينزي
197	جدول رقم 04 : التحول من الدولة الكينزية الفوردية إلى الدولة
221	جدول رقم 05 : إحصائيات ديموغرافية و أخرى متعلقة بالحماية الاجتماعية 2005
222	جدول رقم 06 : معدلات الاشتراك في أنظمة الحماية الاجتماعية
264	جدول رقم 07: تطوير أداء الناتج المحلي الخام للفترة 1999-1989
267	جدول 08: برامج التخفيض من التضخم 1999-1989
283	الجدول رقم 09 : نمو الناتج الوطني الإجمالي
284	جدول رقم 10: تغيرات الارتباط للاقتصاد الصيني بالتجارة الخارجية
284	جدول رقم 11 : الاستثمار الاجنبي للفترة 1997-1984
285	جدول رقم 12 : الناتج الداخلي الخام للبلدان العشر الاولى في العالم
293	جدول رقم 13 : هيكل صادرات كوبا
294	جدول رقم 14 : المؤشرات الهيكلية لكوبا مقارنة مع عينة من البلدان المشابهة لها لسنة 1993
297	جدول رقم 15 : رصيد الميزانية العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام الاسمي
298	جدول رقم 16: التحكم في التضخم خلال الفترة 2001-1997
298	جدول رقم 17 : الاحتياطات بالعملة الصعبة
300	جدول رقم 18 : المديونية الخارجية لدول شمال افريقيا
321	جدول رقم 19 : الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة 1979-1970
322	جدول رقم 20 : تطور نسبة تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات
322	جدول رقم 21 : تطور نسبة صادرات المحروقات من مجموع الصادرات
325	جدول رقم 22 : الميزانية العامة للجزائر

327	جدول رقم 23 : تطور المديونية الخارجية خلال السبعينيات
337	جدول رقم 24 : الميزانية العامة خلال فترة الثمانينات
341	جدول رقم 25 : الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الثمانينات
357	جدول رقم 26 : تطور المديونية وخدمات الديون الخارجية للجزائر
358	جدول رقم 27 : تطور الأسعار خلال الفترة 1994-1998
361	جدول رقم 28 : مؤشرات اقتصادية 1999-2002
362	جدول رقم 29 : صناديق المساهمة

فهرس الاشكال:

الصفحة	العنوان
16	الشكل رقم 1 : طرق توزيع الربح بين المؤسستين
45	شكل رقم 02 : منحنى الطلب
46	شكل رقم 03: منحنى العرض
55	الشكل رقم 04: تحديد أسعار و كميات التوازن
56	الشكل رقم 05 : تأثير تغير العرض و الطلب على الأسعار و الكميات
60	شكل رقم 06 : منحنى الناتج المتساوي
75	شكل رقم 07 : علاقة المؤسسة بالمحيط
86	الشكل رقم 08 : توزيع استهلاك السلع بين الأفراد
87	شكل رقم 09 : توازن الفرد A
88	شكل رقم 10: توازن المستهلك B
89	شكل رقم 11 : توازن المستهلك A و B
91	الشكل (12): الطلب على السلعة الخاصة X
91	الشكل (13): الطلب على السلعة العامة Z
92	الشكل رقم 14 : توازن المستهلك في حالة وجود سلعة عامة
104	الشكل رقم 15 : الكمية المثلى لإنتاج الورق
106	شكل رقم 16 : نموذج ضريبة بيغو
107	الشكل رقم 17 : نموذج ضريبة عتبة التلوث
110	شكل رقم 18 : منحنيات الطلب على سلعة المؤسسة
114	الشكل رقم 19 : مراقبة السعر في حالة الاحتكار
125	الشكل رقم 20 : تحديد رفاهية المجتمع
135	الشكل رقم 21 : تسعير السلعة العمومية (طريق سريع)
140	الشكل رقم 22 : منحنى Lorenz
154	الشكل رقم 23 : تأثير إعادة توزيع الدخل على الفعالية الاقتصادية
154	الشكل رقم 24: تحديد حجم PIB

159	شكل رقم 25 : الطلب على النقود بهدف المبادلة
160	شكل رقم 26 : الطلب على النقود بهدف المضاربة
160	شكل رقم 27: منحنى LM
161	الشكل رقم 28 : التوازن في السوق النقدي و السلعي
163	شكل رقم 29 : أثر السياسة المالية والنقدية على الدخل
230	الشكل رقم 30 :الحلقة الموجبة للإصلاحات

فهرس المواد

المقدمة العامة.....	1
الفصل الأول: النظرية الاقتصادية للدولة.....	1
مقدمة.....	2
1. تعريف الدولة ومميزاتها.....	3
1.1. المفهوم العضوي للدولة.....	3
2.1. المفهوم الوظيفي للدولة.....	5
3.1. تعريف الحكومة.....	7
4.1. تعريف الأمة.....	7
5.1. مميزات الدولة.....	8
2. علاقة الدولة بالفرد الحق والملكية.....	9
1.2. الدولة والفرد.....	9
2.2. الدولة والحق.....	10
3.2. الدولة والملكية.....	11
4.2. نماذج توزيع الملكية في الدولة.....	13
3. النظريات المبررة لوجود الدولة.....	14
1.3. نظرية اللعاب.....	14
2.3. نظرية المساومة.....	16
4. النظريات المفسرة لنشأة الدولة وتطورها.....	19
1.4. الحالة الطبيعية.....	19
2.4. نشأة الدولة.....	21
3.4. تطور الدولة.....	24
5. الدولة في الأفكار الاقتصادية.....	26
1.5. الدولة في العصور القديمة.....	26
2.5. الدولة في العصر الإسلامي.....	27
3.5. الدولة في الفكر الاقتصادي الحديث.....	28
خاتمة الفصل.....	36
الفصل الثاني: السوق و اقتصاد السوق.....	37
مقدمة.....	38
1- السوق و خصائصه.....	38

38.....	1-1- تعريف السوق.....
40.....	1-2- خصائص السوق.....
42.....	2- الاطراف المتعاملة في السوق.....
42.....	1-2- الطالبين.....
45.....	2-2- المعارضين.....
48.....	2-3- الدولة.....
49.....	3- اشكال السوق.....
49.....	1-3- سوق المنافسة التامة.....
50.....	2-3- سوق الاحتكار المطلق.....
52.....	3-3- سوق المنافسة غير الكاملة.....
53.....	3-4- اشباه السوق.....
55.....	4- وظائف السوق.....
55.....	1-4- تحديد اسعار و كميات التوازن.....
60.....	2-4- تخصيص الموارد.....
61.....	3-4- التوزيع.....
62.....	5- دور السوق في الانظمة الاقتصادية المختلفة.....
62.....	1-5- دور السوق في النظام الراسمالي.....
63.....	2-5- دور السوق في النظام الاشتراكي.....
64.....	3-5- دور السوق في الانظمة المختلطة.....
67.....	6- اقتصاد السوق.....
67.....	1-6- تعريف اقتصاد السوق.....
70.....	2-6- مبادئ اقتصاد السوق.....
71.....	3-6- خصائص اقتصاد السوق.....

74.....	4-6- اقتصاد السوق الاجتماعي.....
76.....	5-6- اقتصاد السوق الاشتراكي.....
77.....	خاتمة الفصل.....
78.....	الفصل الثالث: نقائص السوق.....
79.....	مقدمة
79.....	1- السلع العمومية.....
79.....	1-1-تعريف السلع العمومية وخصائصها.....
84.....	1-2-أنواع السلع العمومية.....
86.....	1-3-التحليل الاقتصادي للسلع العمومية
92.....	1-4-فشل السوق وتدخل الدولة في حالة السلع العمومية.....
98.....	2- الآثار الخارجية
100.....	1-1- تعريف الآثار الخارجية وأنواعها.....
100.....	1-1-2 تعريف الآثار الخارجية.....
101.....	2-2-2 أنواع الآثار الخارجية.....
103.....	2-2- التحليل الاقتصادي للآثار الخارجية وفشل السوق.....
105.....	2-3- الحلول المعتمدة لإشكالية الآثار الخارجية.....
105.....	2-3-2-1-الحلول التدخلية.....
108.....	2-3-2-2-الحلول غير التدخلية.....
110.....	3- السلوك غير التنافسي.....
110.....	1-3- تعريف سوق المنافسة غير التامة.....
112.....	2-3- أسباب ونتائج فشل سوق المنافسة غير التامة
112.....	1-2-3- أسباب فشل السوق.....
112.....	2-2-3- نتائج فشل السوق.....
113.....	3-3- دور الدولة في حالة المنافسة غير التامة.....
115.....	4- عدم تناظر المعلومات.....
115.....	1-4- تعريف المعلومات وخصائصها.....

116.....	2-4- عدم تناظر المعلومات.....
117.....	3-4- نقص المعلومات و حماية المستهلك.....
119.....	4-4- دور الدولة في حالة نقص المعلومات وعدم تناظرها.....
120.....	خاتمة الفصل.....
121.....	الفصل الرابع : وظائف الدولة.....
122.....	مقدمة.....
122.....	1-وظيفة التخصيص الأمثل للموارد.....
122.....	1-1-التخصيص الأمثل للموارد.....
124.....	1-2-التحليل الاقتصادي للتخصيص للموارد.....
130.....	1-3-الحالات التي تتطلب التخصيص الأمثل للموارد.....
137.....	2- وظيفة التوزيع.....
137.....	1-2-تعريف التوزيع والتوزيع الأمثل.....
140.....	2-2-تحديد وقياس عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة.....
141.....	2-3-أسباب عدم تساوي توزيع الدخل.....
143.....	2-4-معايير و وسائل وحدود سياسة إعادة التوزيع.....
145.....	2-5-تكاليف إعادة التوزيع.....
148.....	3- وظيفة التثبيت.....
148.....	1-3-أسباب وجود وظيفة التثبيت.....
150.....	2-3-السياسة المالية كأداة لوظيفة التثبيت.....
158.....	3-3-السياسة النقدية و وظيفة التثبيت.....
163.....	3-4-أثر السياسة النقدية والمالية على الاقتصاد.....
165.....	4- دور الدولة في محاربة الفقر.....
165.....	1.4. مفهوم الفقر.....
166.....	2.4. أسباب الفقر.....
167.....	3.4. قياس الفقر.....

169.....	4.4. سياسات محاربة الفقر.....
170.....	5.4. العولمة والفقر.....
173.....	5- دور الدولة في حماية البيئة.....
173.....	5-1- مفهوم البيئة.....
175.....	5-2- السياسة البيئية كبرنامج للسياسة العمومية.....
177.....	5-3- السياسة البيئية والتنمية المستدامة.....
181.....	خاتمة الفصل.....
182.....	الفصل الخامس: علاقة الدولة بالسوق.....
183.....	مقدمة.....
183.....	1- تدخل الدولة حسب الأفكار و المذاهب الاقتصادية.....
183.....	1-1- دور الدولة في الأفكار الاقتصادية القديمة.....
183.....	1-1-1- دور الدولة عند الإغريق.....
184.....	1-1-2- دور الدولة في الفكر الاقتصادي العربي.....
184.....	1-1-3- الدور الاقتصادي للدولة في القرون الوسطى.....
185.....	1-2- دور الدولة في الفكر الرأسمالي.....
185.....	1-2-1- دور الدولة عند التجارين.....
186.....	1-2-2- دور الدولة عند الفيزيوقراط.....
187.....	1-2-3- دور الدولة في الفكر الكلاسيكي.....
189.....	1-2-4- دور الدولة عند النيوكلاسيك.....
190.....	1-3- دور الدولة في الأفكار الماركسية.....
192.....	1-4- دور الدولة عند كينز.....
193.....	دور الدولة في النظريات الاقتصادية الحديثة.....
195.....	2- نماذج عن علاقة الدولة بالسوق.....
195.....	2-1- نموذج الدول الرأسمالية المتقدمة.....

- 199.....2-2- نموذج الدول الاشتراكية.....
- 199.....2-3- نموذج الدولة السائرة في طريق النمو.....
- 201.....3- الدولة و العولمة.....
- 201.....1-3- تعريف العولمة.....
- 202.....2-3- خصائص العولمة.....
- 202.....1-2-3- حرية التجارة الدولية.....
- 202.....2-2-3- حرية انتقال رؤوس الاموال و بروز اهمية البورصات في الاقتصاد العالمي.....
- 203.....3-2-3- ارتفاع دور الشركات المتعددة الجنسيات.....
- 203.....3-3- العولمة و تهميش دور الدولة.....
- 205.....4-3- التحديات التي تواجه الدولة في ظل العولمة.....
- 207.....4- دولة الرعاية الاجتماعية و اقتصاد السوق.....
- 207.....1-4- تعريف دولة الرعاية.....
- 209.....2-4- خصائص دولة الرعاية.....
- 209.....1-2-4- الحق في عدم المبادلة.....
- 210.....2-2-4- دولة الرعاية كحافظ للنظام الطبقي.....
- 211.....3-4- أهداف دولة الرعاية.....
- 211.....1-3-4- محور الفعالية.....
- 211.....2-3-4- محور تدعيم مستوى المعيشة.....
- 212.....3-3-4- محور تخفيف تفاوت الدخل.....
- 212.....4-3-4- محور الاندماج الاجتماعي.....
- 212.....5-3-4- محور الفعالية الإدارية.....
- 213.....4-4- أنظمة دولة الرعاية.....
- 213.....1-4-4- دولة الرعاية الليبرالية.....

- 214.....النظام الشيوعي للرعاية الاجتماعية. 2-4-4
- 214.....النظام المختلط . 3-4-4
- 215.....تطور دولة الرعاية في الدول المتقدمة . 5-4
- 215.....التجربة الالمانية . 1-5-4
- 215.....التجربة الفرنسية. 2-5-4
- 216.....التجربة البريطانية . 3-5-4
- 217.....التجربة الأمريكية . 4-5-4
- 217.....ازمة دولة الرعاية . 6-4
- 217.....مشكل تمويل. 1-6-4
- 218.....أزمة الفعالية . 2-6-4
- 218.....أزمة أخلاقية . 3-6-4
- 218.....إصلاحات نظام الحماية الاجتماعية. 7-4
- 218.....الأسس النظرية و الفكرية. 1-7-4
- 219.....بعض تجارب الإصلاح في الدول المتقدمة. 2-7-4
- 220.....دولة الرعاية في دول شمال إفريقيا. 8-4
- 223.....خاتمة الفصل.....
- 224.....الفصل السادس: التحول الى اقتصاد السوق و تغيير دور الدولة.....
- 225.....مقدمة.....
- 225.....1- مفهوم و خصائص التحول إلى اقتصاد السوق: .
- 225.....1-1- مفهوم التحول الى اقتصاد السوق .
- 227.....2-1- اتفاق واشنطن: .
- 227.....3-1- خصائص المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق .
- 229.....2- التحليل الاقتصادي للمرحلة الانتقالية .

- 229..... 1-2- الاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية
- 231..... 2-2- عوامل نجاح الإصلاحات
- 232..... 3-2- نماذج السياسات الإصلاحية
- 234..... 4-2- برنامج الإصلاحات الاقتصادية
- 235..... 5-2- الانتقال لاقتصاد السوق بين السرعة و التدرج
- 237..... 6-2- التحليل الاقتصادي البديل
- 240..... 3- خصصة المؤسسات العمومية
- 240..... 1-3- المؤسسات العمومية و قيد الميزانية
- 241..... 2-3- مفهوم اعادة الهيكلة
- 242..... 3-3- الخصصة بين السرعة و الفعالية
- 243..... 4-3- ملاحظات حول الخصصة
- 244..... 4- إعادة تحديد دور الدولة
- 244..... 1-4- التحليل الاقتصادي لدور الدولة في المرحلة الانتقالية
- 247..... 2- 4- تخفيض دور الدولة
- 249..... 3-4- تحديد الحجم الصحيح للدولة
- 250..... 4-4- التحكم في النفقات و الإيرادات
- 252..... 5-4- عدم مركزية الميزانية
- 254..... 5- النتائج و التحديات للمرحلة الانتقالية
- 254..... 1-5- نتائج الانتقال الى اقتصاد السوق
- 256..... 2-5- اعادة النظر في اتفاق واشنطن
- 257..... 3-5- تحديات المرحلة الانتقالية
- 259..... خاتمة الفصل
- 261..... الفصل السابع: تغير دور الدولة في بعض تجارب التحول الى اقتصاد السوق

262.....	مقدمة
263.....	1- دور الدولة و تجربة الانتقال في الدول الأوروبية
263.....	1-1 - سياسة التثبيت
268.....	2-1 الخوصصة في الدول الاشتراكية الأوروبية
271.....	3-1- تخفيض و تحسين دور الدولة
272.....	1-4- نتائج وتحديات المرحلة الانتقالية
275.....	2- دور الدولة في تحول الصين إلى اقتصاد السوق
275.....	2-1- الوضع الاقتصادي الصيني قبل الإصلاحات
276.....	2-2- الإصلاحات على المستوى الكلي في الصين
280.....	2-3- إصلاح المؤسسات و الخوصصة في الصين
281.....	2-4- تغيير دور الدولة
282.....	2-5- نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الصين
287.....	3- الإصلاحات الاقتصادية وتغيير دور الدولة في كوبا
287.....	3-1- الوضع الاقتصادي الكوبي قبل الإصلاحات:
288.....	3-2- لمسار التصحيحي بعد 1986
290.....	3-3- الخوصصة و جلب الاستثمار الأجنبي
291.....	3-4- دور الدولة في الإصلاحات
292.....	3-5- النتائج والتحديات
295.....	4- تجربة التحول لدول شمال إفريقيا
296.....	4-1- تحقيق الاستقرار الكلي لدول شمال إفريقيا
300.....	4-2- تجارب الخوصصة في بلدان شمال إفريقيا
307.....	4-3- تغيير دور الدولة
309.....	4-4- النتائج و التحديات

312.....	5- الدروس المستخلصة من تجارب التحول الى اقتصاد السوق
312.....	5-1- سرعة الاصلاحات.....
313.....	5-2- الاصلاحات على المستوى الجزئي و الكلي.....
314.....	5-3- اثر العولمة على الاصلاحات و الانتقال الى اقتصاد السوق.....
315.....	خاتمة الفصل.....
316.....	الفصل الثامن : دراسة التجربة الجزائرية في الاصلاح و تغير دور الدولة.....
317.....	مقدمة الفصل.....
318.....	1- الاوضاع الاقتصادية قبل الاصلاحات.....
318.....	1-1-الوضع الاقتصادي منذ الاستقلال إلى غاية 1979
329.....	1-2-الأوضاع الإقتصادية خلال الثمانينات
342.....	1-3-3- محاولات الإصلاح في نهاية الثمانيات و بداية التسعينات
343.....	1-3-1- إتفاق التثبيت 30 ماي 1989
343.....	1-3-2- إتفاق التثبيت لسنة 1991
345.....	1-3-3- تسيير الاتفاق مع دول صندوق النقد الدولي.....
349.....	2- الإصلاحات الاقتصادية و سياسات التثبيت على المستوى الكلي.....
349.....	2-1- محاولات الإصلاح منذ 1989
350.....	2-2-برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998
350.....	2-2-1-برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1994
351.....	2-2-2-اتفاق التعديل الهيكلي سنة 1995
352.....	2-3-السياسة المالية
355.....	2-4-السياسة النقدية
356.....	2-5- إعادة جدولة الديون
358.....	2-6-تقييم برامج التثبيت.....

359.....	7-2-تطور الاقتصاد منذ 1998
363.....	3- الخصخصة في الجزائر
363.....	1-3-مميزات القطاع العام خلال الثمانينات.
366.....	2-3-عوامل ظهور الخصخصة.
368.....	3-3-أهداف الخصخصة.
370.....	4-3-تقنيات الخصخصة المطبقة في الجزائر
376.....	5-3-سرعة الخصخصة
377.....	6-3-تحليل الاطار القانوني و المؤسساتي لعملية الخصخصة
379.....	7-3-نتائج الخصخصة في الجزائر.
383.....	4- الإصلاحات الاقتصادية و تأثيرها على دور الدولة في الجزائر.
383.....	1-4- دور الدولة قبل الإصلاحات.
385.....	2-4- دور الدولة في المرحلة الانتقالية.
391.....	4-4-الدولة و العولمة.
392.....	1-4-4- دور الدولة في تخفيف الفجوة الرقمية.
393.....	2-4-4- دور الدولة في تنظيم المبادلات التجارية.
395.....	5- النتائج و التحديات.
395.....	1-5- نتائج عملية الإصلاح في الجزائر.
398.....	2-5- التحديات.
408.....	خاتمة الفصل.
409.....	الخاتمة العامة.
414.....	المراجع.
419.....	فهرس الجداول.
420.....	فهرس الأشكال.

423..... فهرس المواد

الملخص

تلعب الدولة دورا مهما في الحياة الاقتصادية، ورغم اختلاف المذاهب والنظريات الاقتصادية في إعطاء دور موحد لها، إلا أنهم اتفقوا جميعا على ضرورة وجودها، وتتميز الدولة بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن باقي الهيئات، كما أنها تشترك مع السوق في مجموعة من المهام منها تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، لكن السوق يفشل في بعض الحالات مثل السلع العمومية والآثار الخارجية وعلى الدولة علاجها.

وإن كان دور الدولة يتغير حسب الزمن والظروف السائدة فإنه عرف تحويل جذري في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، حيث لا يقتصر الأمر على تغيير دورها ولكن الحرص على نجاح عملية التحويل، لكن بالنظر إلى تجارب الدول نرى اختلافا كبيرا في الطريقة المتبعة للانتقال إلى اقتصاد السوق ومن ثم دور الدولة في هذه العملية ولهذا نطرح السؤال التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه الدولة في ظل التحول إلى اقتصاد السوق ؟

وسنحاول في هذا البحث إعطاء تحليل اقتصادي لمفهوم الدولة وتحديد دورها بصفة عامة وفي المرحلة الانتقالية بصفة خاصة، ونعتمد في دراستنا على تجارب بعض الدول في هذا المجال حتى نبين مدى تأثير المتغيرات المدروسة على الظاهرة .

الكلمات المفتاحية: الدولة - اقتصاد السوق - المرحلة الانتقالية - الخصوصية.

ABSTRACT

The State has a crucial role to play in economy. Despite the fact that there is no general agreement as to what this role is, all economic theories acknowledge the necessity of the existence of the State. The latter has several characteristics which distinguish it from other institutions, and it has common functions with the Market, such as resources allocation and income distribution. However, when the Market fails in some cases like in public goods and externalities, the State has to find the appropriate remedy.

The role of the State changes according to time and circumstances. This change was particularly drastic in countries in transition to Market Economy. In the latter, attention is not only given to the change in the role of the State but on the successful outcomes of this change. According to the experience of some countries dealt with in this study, there is a great discrepancy in the ways of transition to Market Economy, and hence in the corresponding role of the State. The question worth raising in this regard is: what is the role of the State in the transition to Market Economy?

This research work attempts to give an economic analysis to the concept of the State and to determine its role in general and in the transition stage in particular. The experience of some countries provides the basis to point to the influence of the studied variables on the phenomenon.